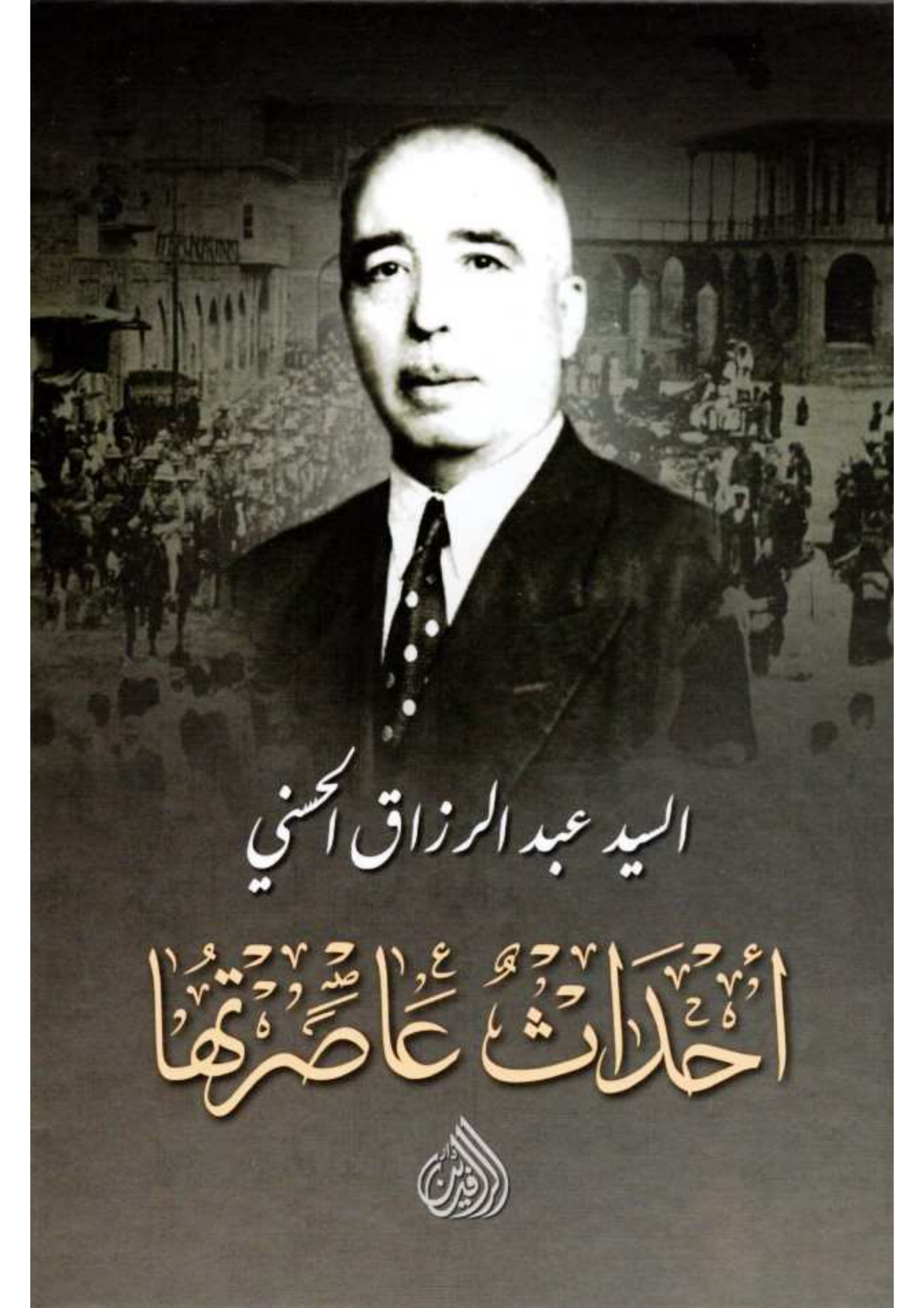




السيد عبد الرزاق الحسني

أُحَدِّثُكُمْ عَصْرَهُمَا





PDF مكتبة نرجس

[HTTP://WWW.NARJES-LIBRARY.COM](http://www.narjes-library.com)

أحداث عاصرتها

الكتاب: أحداث عاصرتها - الجزء الأول

المؤلف: السيد عبد الرزاق الحسني

القياس: ٢٤ × ١٧

الصفحات: ٤٣٢ صفحة

الطبعات: الأولى ١٩٩٢م - الثانية ٢٠١٤م

الناشر: دار الرافدين - بيروت

© جميع حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نقل أو اقتباس أو ترجمة أي جزء من

هذا الكتاب، بأية وسيلة ورقية أو إلكترونية أو

غيرها، إلا بإذن خطي من الناشر



للطباعة والنشر والتوزيع

لبنان - بيروت ص.ب 25/309 الغبيري

تلفاكس : 961 1 541980 + خليوي ، 03/445510

e-mail : daralrafidain@yahoo.com

أحداث عاصرتها

السيد عبد الرزاق الحسني

الجزء الأول





آخر صورة للمؤلف

فاتحة الكتاب

وفيها سيرة المؤلف « بقلمه » و « مذكراته » فصول كتابه : احداث عاصرتها

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

- ١ -

تصليني بين حين وآخر رسائل من بعض المستشرقين ، وغيرها من طلبة
المعاهد العاليه وتلامذة الكليات ، يسألونني فيها ان ازودهم بترجمة حياتي ،
وبمعلومات مفصلة عن كيفية نشوئي وانصرافي الى البحث والشر والتأليف ،
بعيث أصبح لي ثلاثون كتابا مطبوعا ، وأنا لا أجد لنفسي ترجمة حريئة
بالتدوين . لأنني لم اكتشف المريخ ، ولم أهبط مع من هبط على سطح القمر ،
ولم ألتهم بساديء علم الذرة ، كما أني لم أجد في كيفية نشوئي وانصرافي الى
التتبع والتأليف ما انفرد به عن غيري ممن نشأ في عراقنا ، ودرس في كتابيه
ومدارسه البدائية ، يوم لم يكن في العراق بطوله وعرضه أكثر من مائة
وثمانين مدرسة^(١) فلا ثانويات ، ولا معاهد ، ولا كليات . ولا جامعات .

(١) في ص ٣٤٢ من كتاب « ذكريات علي جودت » ان عدد المدارس الحكومية
في العراق في العام الدراسي ١٩٢٠ - ١٩٢١ كان (١٨٧) مدرسة عدا .

ان كل ما أعرفه من تاريخ حياتي ، أني ولدت في سوق العطارين « الشورجة » ببغداد سنة ١٣٢١ الهجرية (١٩٠٣ الميلادية) من أب وأم عراقيين معروفين ، وعائلة تفرز الشعر ، وتتعالى الأدب ، وتمتحن « العطرة » ولذا سميت بآل العطار .

وقد تعلمت مبادئ القراءة والخط في جامع الخفافين الذي كان يديره الملا أحمد ، المشهور بغلظته مع طلابه ، وما زال هذا الجامع قائما في سوق البزازين . فلما أعلن الدستور العثماني في عام ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨ م) وأذن مؤذن الحرية والمساواة بين الناس ، سمح لجماعة من وجهاء الشيعة في بغداد وسرايهم في العراق ، بتأسيس مدرسة أهلية باسم « مكتب الترقى الجعفري العثماني » وهو المكتب الذي أرخ تأسيسه السيد علي البغدادي بهذين البيتين :

عصبة أسست للعلم يتأ أنهضته المعالي الحميسة

لم يرق مكتب سواها فأرخ راق للعدل مكتب الجعفرية

و كنت ممن التحق بهذا المكتب ، وكان رقم تسجيلي فيه (٥٥٥) وقد شرعت في تعلم التركية والفرنسية ، مضافا الى اللغة العربية اسوة بغيري من تلامذة هذا المكتب . ولما اعلنت الحرب العالمية الاولى في عام ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م) تعثرت الدراسة في معظم المدارس الحكومية والأهلية ، بسبب التحاق أساتذتها بالجندية ، وكانت الدراسة قد تعثرت في مكتبنا (الجعفري) وانتقل بنا أحد الأساتذة من بناية المكتب في « سوق الغزل » الى « جامع الحاج داود » في « الهيتاوين » . ولما احتل الجيش البريطاني بغداد في فجر يوم ١٥ جمادى الاولى ١٣٣٥ هـ (١١ آذار ١٩١٧ م) انتظم مكتبنا من جديد ، بعد أن أبدل اسمه الى (المدرسة الجعفرية) وجيء لنا بأساتذة فطاحل ، تخلوا عن الجيش العثماني المنسحب أضراب : الحاج كمال « والد

القصاب صبيح الحاج كمال » وعبد الستار الشихلي » والد الوزير عبد الكريم الشихلي » وعبي مظلوم » والد المهندس مدحت علي مظلوم » وغير هؤلاء ، مضافا الى الاساتذة : أحمد زكي الخياط ، وجعفر حمدي ، ومحمد حسن كبه ، وعبد المجيد علاوي ، وعباس مهدي ، وعلي البازركان ، ويهودي من بيت منصور لتدريس اللغة الفرنسية لا يحضرني اسمه .



ويشاء الوالد — رحمه الله — أن ينتقل الى النجف في ربيع عام ١٣٣٩هـ ١٩٢٠م ، وأن تشب نار « الثورة العراقية الكبرى » في ٣٠ حزيران من هذه السنة فتقطع الطرق ، واضطر للبقاء في هذه المدينة المقدسة حتى نهاية هذا العام ، واذا باستاذي في (المدرسة الجعفرية) السيد علي مظلوم يعين قائم مقاماً لقضاء النجف ، ويلحقني مدرسا في المدرسة الأميرية فور تسلمه مقاليد هذا القضاء^(٢) . فلما هدأت الأحوال أو كادت ، عدت الى بغداد ، ودخلت طالبا في الصف الثاني من مدرسة « دار المعلمين » المجاورة بنايتها لبناية مدرسة الخاتون في محلة الفضل ، والتي تعرف اليوم بدار المعلمات .

ولعت بالكتابة والنشر وأنا ما أزال طالبا في « دار المعلمين » فكنت أقتني الجرائد اليومية ، والمجلات الدورية ، وأقتبس منها بعض الكلمات والعبارات الملائمة ، لأنشئ خبرا محليا ، أو ثقة أدبيه ، أو قطعة شعرية ، وكانت جريدة « المفيد » لصاحبها الاستاذ ابراهيم حلمي العمر تنشر لي هذه الأخبار والتف ، تلتظا منها وتشجيعا ، وما لبثت أن وضعت رسالة موجزة بعنوان « المعلومات المدنية لطلاب المدارس العراقية » استعنت على وضعها بما تيسر لدي من الكتب المدرسية المشابهة .

(٢) كان من بين الذين عينوا معي للتدريس في هذه المدرسة الاساتذة : جعفر الخليلي ومهدي الهلالي والشيخ حسن الجواهري .

وكان لاستاذ التاريخ في « دار المعلمين » العلامة الآثاري المغفور له عبد اللطيف الفلاح ، مطبعة معروفة اسما « مطبعة الفلاح » فراجعته لطبع هذه الرسالة ، واذا به يشجعني على المضي في هذا التتبع المفيد ، ويتبرع بكلفة الطبع متي يسهل له الورق . وكان عدد ما يطبع من الكتب يومئذ لا يتجاوز الخمسمائة نسخة عدا ، شأن الصحف الأدبية والمجلات الشهرية يومذاك . فكان من الطبيعي أن أهمل الورق لرسالة لا يتجاوز عدد صفحاتها ٥٦١ صفحة بقطع الثمن . وهكذا أصبحت مؤلفا معروفا ، وتتابعت مؤلفاتي حتى تجاوزت الثلاثين بينها « تاريخ الوزارات العراقية » في عشرة مجلدات ، و « تاريخ العراق السياسي الحديث » في ثلاثة أجزاء كبيرة ، و « العراق في دوري الاحتلال والانتداب » في مجلدين و « العراق قديما وحديثا » و « الثورة العراقية الكبرى » و « الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ » و « التحررية » و « الصابئون » و « اليزيديون » و « البهائيون » و « تاريخ الصحافة العراقية » ... الخ .



كنت ، وأنا طالب في « دار المعلمين » ، اكتب في الجرائد الوطنية ، وأشتغل في الأمور السياسية . فلما تخرجت في هذه الدار ، انصرفت للصحافة انصرافا كاملا . حتى عينت مديرا لإدارة جريدة « المفيد » ومندوبا متجولا لها . وقد طفت العراق من شماله الى جنوبه بهذه الصفة ، ووضعت رحلتي المشهورة التي طبعت ثلاث طبعات . ولما الفت الحكومة امتياز جريدة « المفيد »^(٣) أنشأت جريدة أدبية تاريخية اسبوعية باسم « الفضيلة » وقد

(٣) تراجع أسباب إلغاء امتياز جريدة المفيد في ص ٨٦ من الجزء الاول من كتابنا « تاريخ الصحافة العراقية » الطبعة الثالثة .

برز عددها الأول في أول أيلول ١٩٢٥م^(٤) ثم صارت تصدر باطراد أكثر من عامين . وهي مدة قلما عاشتها جريدة أدبية في هاتيك الأيام المظلمة .

ويشأ الطالع أن ينتقل الوالد الى الرفيق الأعلى ، وأن أستعين بما تركه لي من مال ، فأبتاع مطبعة صغيرة خاصة ، وأنتقل الى الحلة الفيحاء لاصدر جريدة علمية أدبية تاريخية باسم « الفيحاء » وقد صدر عددها الأول في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٢٧ م^(٥) وكان العلامة الشيخ عبد الكريم الماشطة ينشر تراجم علماء الحلة وفقهائها في القرن السادس للهجرة النبوية في جريدتي « الفيحاء » تباعا . وقد فست بعض الجهات هذه التراجم تفسيراً بعيداً عن الحق ، فسحبت امتياز الجريدة ، وصادرت المطبعة .

وتلقيت رسالة من سكرتير المعتمد السامي البريطاني في بغداد ، يطلب اليّ فيها التوجه الى العاصمة ، ومقابلة محمد حسين خان النواب في دار المندوبية ، وشعرت يوم تمت هذه المقابلة ، أن هنالك رغبة ملحّة في استغلال قضيتي وللدس والكيد لحكومتني^(٦) .

(٤) تاريخ الصحافة العراقية ١١١/١ .

(٥) وفي عهده - عهد متصرف لواء الحلة عبد العزيز المظفر - في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٧ أصدر في الحلة السيد عبد الرزاق الحسني صحيفة أدبية اسبوعية باسم الفيحاء ، وجلب لها مطبعة خاصة - فاقبل عليها القراء ، وكثر مشتركوها ، ولكنها - مع الأسف - نكبت من قبل السلطة بناء منها أن في تلك الكتابات ما يشير الى مواطن وبقوط الافكار ، الامر الذي ينافي سياستها ، وهكذا نكب هذا المشروع وهو في مهده .

كركوش في كتابه « تاريخ الحلة » ص ١٨٣

(٦) اذا رجعنا الى ص (١٠٨) وما بعدها من الجزء الثاني من كتابنا الكبير « تاريخ الوزارات العراقية » في طبعته الخامسة الموسعة ، فسنقرأ تحت عنوان « الحركة الطائفية وأخطارها » نبا تعطيل « حريدة النهضة » في ٢٢ تشرين الاول ١٩٢٧م من قبل « الوزارة العسكرية الثانية » واذا بالمنسوب السامي البريطاني يطلب الى مجلس الوزراء ان يعيد النظر في قراره ، فيضطر وكيل رئيس الوزراء ياسين الهاشمي الى الاستقالة من منصبه ، احتجاجاً على تدخل البريطاني السافر في امور العراق الداخلية .

وكانت لي علاقة صحفية بالمفقور له جعفر العسكري منذ عام ١٩٢٣ م ، وكان العسكري يشغل رئاسة الوزراء في عام ١٩٢٧ م للمرة الثانية ، فنقلت اليه موضوع سحب امتياز جريدتي ، ومصادرة مطبعتي ، ومحاولة استغلال قضيتي ، فأمر - رحمه الله - بإعادة المطبعة الي فوراً ، وطلب الي الزعيم الخالد ياسين الهاشمي ان يبحث عن وظيفة مناسبة لي في ديوان وزارته ، فعينت معاوناً لمحاسن وزارة المالية^(٧) وتدرجت في وظائف الدولة فكنت مديراً لخزينة لواء الحلة ، ثم مديراً لخزينة لواء ديالى ، فمديراً لخزينة لواء بغداد ، فمديراً لحسابات مديرية الري العامة ، ومنها نقلت الي مثل وظيفتي في « مديرية البرق والبريد العامه » حتى اذا أعلنت الحرب العالمية الثانية في ٣ أيلول ١٩٣٩ م ، وحدث الاصطدام المسلح بين الجيشين : العراقي والبريطاني في ٢ مايس ١٩٤١ م « فيما عرف بحركة رشيد عالي الكيلاني » فصلت من الخدمة لمدة خمس سنوات ، وأبعدت الي « معتقل الفاو » ثم الي « معتقل العمارة » ف قضيت في المعتقل أربع سنوات ، كتبت خلالها كتابي « تاريخ العراق السياسي الحديث » بأجزائه الثلاثة ، وهو الكتاب الذي نال جائزة « المجمع العلمي العراقي » لأحسن كتاب صدر عام ١٩٤٨ م وقد طبع سبع طبعات .



(٧) كان الاستاذ عثمان قاسم ، الأديب السوري المعروف ، يرسل جريدة « الاهرام » من بغداد بمقالات اسبوعية ممتعة ، وقد هجر العراق الي ايران فجأة في منتصف عام ١٩٢٨ م فطلب الاستاذ اسعد داغر ، المحرر في جريدة الاهرام ، الي المفقور له ياسين الهاشمي ، أن يعتمد أحد الشبان المستقيمين الذين يثق بهم ، لمراسلة هذه الجريدة المصرية الكبرى ، فوقع اختياره - رحمه الله - علي ، وأصبحت مراسلا للاهرام في العراق منذ عام ١٩٢٩ م ولمدة طويلة علي الرغم مما لحقني من أضرار مادية ومعنوية ، علمها عند السيد مزاحم أمين الباجه جي وزير الداخلية في « الوزارة السعيدية الاولى » سنة ١٩٣١ م .

عدت الى الخدمة في الحكومة ، بعد خروجي من المعتقل ، و انتهاء مدة فصلي . كما عاد غيري من الضباط . والوزراء ، والاطباء ، والمتصرفين ، والمدرسين . وغيرهم . ثم نذبت للعمل في « ديوان مجلس الوزراء » في مفتتح عام ١٩٤٩ م . فعهد الي تنظيم سجلات خاصة بتاريخ الدولة ، على نمط المؤسسة العثمانية « وقعيء نويس » وقد قضيت في هذا الديوان مديرا ، أربع عشرة سنة استفدت خلالها فوائد تاريخية جلية ، وكانت أسعد ايام حياتي في الوظائف الحكومية . فقد تعاقب على رئاسة الوزراء في بحر هذه السنوات السادة : نوري السعيد ، وعلي جودة ، وتوفيق السويدي ، ومصطفى العمري ، ونور الدين محمود ، وجميل المدفعي ، ومحمد فاضل الجمالي ، وأرشد العمري ، وعبد الوهاب مرجان ، وأحمد مختار بابان ، وعبد الكريم قاسم ، فلم يتدخل أحد منهم في عملي ، ولم يمسي سوء من واحد منهم ، حتى أحت نفسي على التقاعد في عام ١٩٦٤ م بمحض ارادتي .

- ٣ -

نشرت عددا كبيرا من المقالات البدائية ، والتاريخية ، والأدبية ، في معظم المجلات العراقية المعتبرة يومئذ كالزنبقة ، والتلميذ ، ودار المعلمين ، والمرشد ، ولغة العرب ، والنشء الجديد « وهذه كلها كانت تصدر في بغداد » والاعتدال ، والغري ، والبيان « وهذه كانت تصدر في النجف » وفي مجلة النجم « الموصلية » والهدى « العمارية » وفي غيرها . كما نشرت في الهلال . والعصور ، والكتاب ، ورسالة الاسلام « المصرية » والعرفان ، والعروبة . والمكشوف « اللبنانية » والحديث « الحلبية » و... الخ . واني مدين لمجلة « العرفان » لأنها نشرت لي عشرات المقالات المنوعة ، كما أن مطبعة « العرفان » تولت طبع كتبي كلها تقريبا فلولا « العرفان » لما كنت

ولا كان اسبي ، ولا أبصرت مؤلفاتي العديدة النور . وهذه حقيقة أذكرها
ما حيت حياتي الكتابية .



وكأنت جماعة من فطاحل رجال الاستشراق كالدكتور هـ.ريتر ، وف .
كرنكو ، وي . شخت ، وهوتسما ، ودنلوب ، وجبّ ، ونلليو ، ولويس
ماسينيون ، وجاك بيرك ، وكراشكوفوسكي ، وغفور أوف . وف . كوتلوف ،
ويتر ، وغيرهم وغيرهم . وما زلت احتفظ برسائل كثيرة من هؤلاء . كما
راسلت جمعا من العلماء العرب اضرب الأمير شبيب أرسلان ، وشيخ
العروبة أحمد زكي باشا ، وأحمد تيمور باشا ، واسعاف النشاشيبي ، وأمين
الريحاني ، ومشايخ جبل عامل : الشيخ أحمد عارف الزين ، والشيخ أحمد
رضا ، والشيخ سليمان الظاهر ، ومحمد كرد علي ، والأب انستاس ماري
الكرملي ، ومحمد الفاسي ، وسلامة موسى ، وعباس محمود العقاد ، وغيرهم .



وتوليت كتابة مذكرات رئيسي الوزراء السابقين : علي جودة الأيوبي
وناجي شوكت ، وأشرفت على اعداد مذكرات الوزراء المرحومين : طه
الهاشمي ، وعبد العزيز القصاب ، وتحسين العسكري . أما مذكرات اللواء
المتقاعد ابراهيم الراوي فقد جاء عن استهامي فيها ما يأتي :

« واخص بالذكر صديقي الاستاذ عبد الرزاق الحسني ، الذي بذل جهدا
محسودا وسعيا مشكورا في ملاحظة مواد المذكرات ، والتثبت من الفصول ،
وصحة التواريخ ، ونحو ذلك ، حتى أنه صحبني الى لبنان للاشراف على الطبع .
ولولا هذه الجهود وملاحقاته لما ظهرت المذكرات .

وقد سافرت مرارا عديدة الى « سورية » و « لبنان » و « فلسطين »
و « الأردن » و « مصر » و « تركية » و « ايران » فضلا عن امارات الخليج
العربي ، كما سافرت الى اليونان ، والنمسة ، وسويسرة ، والمانيا ، والدانمرك ،

والسويد . والنرويج ، وبريطانية ، وفرنسة ، واسبانية ، وايطاليا ، وهولندة ،
وبلجيكا ، وبلغارية وپولندة . وقد دعيت الى مؤتمر المستشرقين الخامس
والعشرين الذي انعقد في « موسكو » سنة ١٩٩٠ م ، واتتهزت الفرصة فزرت
لينغراد ، وباكو ، ومدنا سوفياتية أخرى ، وعرجت على جيکوسلوفاکيا وغيرها
من الدول الاشتراكية في اوربة الشرقية .

وقد انعم علي نظام الحكم الملكي بوسام الرافدين من الدرجة الثالثة
والنوع المدني . ومنحت وسام المؤرخ الذهبي من قبل « اتحاد المؤرخين العرب »
وشهادة الدكتوراه الفخرية من قبل جامعة بغداد .

وقد جعلت مذكراتي « أحداث عاصرتها » فصولا مستقلة يضمها هذا
الكتاب وفيما يأتي قائمة بمؤلفاتي :

- ١ — تاريخ الوزارات العراقية في عشرة اجزاء طبع سبع طبعات وثمان الطبعة
الاخيرة ٥٠ دينارا .
- ٢ — تاريخ العراق السياسي الحديث في ثلاثة اجزاء طبع ست طبعات وثمان
الطبعة الاخيرة ١٢ دينارا .
- ٣ — العراق في دوري الاحتلال والانتداب في جزئين كبيرين وثمانها ثلاثة
دنانير .
- ٤ — الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية في جزئين وقد طبع
ست طبعات وثمانه ٨ دنانير .
- ٥ — الثورة العراقية الكبرى طبع ست طبعات ٥ دنانير
- ٦ — اسرار الانقلاب « صادرة الحكومة العراقية » وثمان النسخة الميسورة
٥ دنانير .
- ٧ — الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية طبع مرتين ٣ دنانير .
- ٨ — العراق في ظل المعاهدات طبع خمس طبعات ٥ دنانير

- ٩ - العراق قديما وحديثا طبع سبع طبعات ٣ دنانير .
- ١٠ - انصابئون في حاضرهم وماضيهم طبع ثمان طبعات ٣ دنانير .
- ١١ - اليزيديون في حاضرهم وماضيهم طبع احدى عشرة طبعة ٤ دنانير .
- ١٢ - البايون والبهائيون في حاضرهم وماضيهم طبع اربع طبعات ٣ دنانير .
- ١٣ - تاريخ الاحزاب السياسية العراقية طبع ثلاث طبعات ثلاثة دنانير .
- ١٤ - تاريخ الصحافة العراقية - طبع ثلاث طبعات -
- ١٥ - تاريخ البلدان العراقية - طبع طبعتين -
- ١٦ - تاريخ الثورة العراقية - طبع طبعتين -
- ١٧ - الاغاني الشعبية
- ١٨ - الصابئة قديما وحديثا
- ١٩ - عبدة الشيطان في العراق
- ٢٠ - البايون في التاريخ
- ٢١ - تعريف الشيعة
- ٢٢ - الخوارج في الاسلام
- ٢٣ - تسخير كربلا
- ٢٤ - المعلومات المدنية لطلاب المدارس العراقية
- ٢٥ - تحت ظل المشاق « رواية في ثلاثة أجزاء »
- ٢٦ - ثورة النجف بعد مقتل مارشال - طبع خمس طبعات -
- ٢٧ - رحلة في العراق أو خاطرات الحسني - طبع طبعتين -
- ٢٨ - أحداث عاصرتها « وهو هذا الكتاب »
- ٢٩ - المراقد المقدسة في العراق [ما يزال مخطوطا]
- ٣٠ - الجبهة الوطنية المتحدة .

ثورة العشرين

كيف قضت على فكرة الحاق العراق بالهند ؟

تمهيد

كان العرض من الاتفاقية السرية التي عقدها السر مارك سايكس باسم الحكومة البريطانية . والمسيو جورج بيكو باسم الحكومة الفرنسية في ١٥-١٧ ايار من عام ١٩١٦ ، واشتهرت بين الناس بمعاهدة سايكس - بيكو ، كان العرض منها ومن عقدها تنظيم الاوضاع المقبلة في شرقي البحر المتوسط التي قد تنشأ من تفسير المراسلات التي كانت تجري بصورة سرية بين الحسين بن علي . شريف مكة المكرمة . والسر هنري مكماهون ، المقيم البريطاني في مصر ، بغية تحرير الاقطار العربية من الهيمنة العثمانية ، وتوحيدها في مملكة عربية واحدة تمتد من المحيط حتى الخليج . وكانت الدولة العثمانية قد انضمت في ٢ تشرين ثاني ١٩١٤ الى المانية في الحرب العالمية الاولى ، التي شب أوارها في ٢٨ تموز من عام ١٩١٤ . على الرغم من الجهود المضنية التي بذلها الساسة والعظماء والزعماء الكرام لتجنب العثمانيين التورط في هذه الحرب ، لاسيما وقد كانت أوروبا تطلق اسم « الرجل المريض »^(١) على

(١) هو اللقب الذي اطلقه على تركيا : نيقولا قيصر روسية في سنة ١٨٤٤م

الامبراطورية العثمانية . وتحاول تجزئتها واقتسام املاكها اذا ما سئحت الفرصة . وما الاتصالات اسرية التي كانت تجري بين الانكليز وشريف مكة المكرمة الا التمهيد للاجهاز على امبراطورية الرجل المريض . فلما انتهت الحرب بفوز الحلفاء واندحار الالمان وأعوانهم . حل الوقت للبر بالوعود التي قطعت للحسين بن علي في قيام دولة عربية واحدة « بحيث تضم منطقتي مرسين وأطنه شمالا ، وتمتد من خط العرض رقم ٣٧ الى الحدود الايرانية ، ويبدأ حدها الشرقي من الحدود الايرانية المذكورة لينتهي الى خليج البصرة ، ويكون المحيط الهندي - مع استثناء عدن - حدها الجنوبي ، ويكون البحر الاحمر والبحر المتوسط لغاية مرسين الحسد الغربي للمملكة » (٢) . لكن لم تكد تنتهي الحرب ويحين الوقت لاقتسام غنائمها حتى ظهر لشريف مكة المكرمة انه في وادٍ وان حلفاءه من انكليز وفرنسيين في وادٍ آخر ولا سيما بعد نشر الروس المعاهدات والاتفاقات التي وجدوها في خزائن قياصرتهم اثر قيام ثورة اكتوبر ١٩١٧ .

الوعود المعسولة

١ - ان اول الوعود التي أعلنتها بريطانية لتطمين العراقيين على حاضرمهم ومستقبلهم . هو البلاغ الذي اعدته الدوائر العليا في لندن ، وبعثت به الى الجنرال مود SIR STANLEY MAUDE فاتح بغداد في الحادي عشر من شهر آذار لسنة ١٩١٧ ليذيعه على الشعب العراقي باسم حكومته ، على الرغم من ان مود احتج عليه ، ورأى ان السياسة المقرر اعلانها غير ضرورية وفي غير أوانها . معتقدا ان هذا التصريح وهذه السياسة سيخلقان بلبلة في أذهان

(٢) ص ٣٦٢ من مذكرات احمد جمال باشا ، نقلا عن جريدة الطان الفرنسية الصادرة في ١٨ ايلول ١٩١٩

العرافيين حول نيات بريطانيا المقبلة . ويشير آمالهم ومطامحهم في وقت يجب ان تكون سلطة الجيش هي العليا ومطلقة في المناطق المحتلة^(٣) .

جاء في بلاغ الجنرال مود : ان الغرض من معاركنا الحربية ، دحر العدو واخراجه من هذه الأصقاع . فاتسماً لهذه المهمة . وجهت الي السلطة العليا المطلقة على جميع الاطراف التي يحارب فيها جنودنا ، الا ان جيوشنا لم تدخل مدنكم وارضيتكم بمنزلة قاهرين أو أعداء ، بل بمنزلة محررين ... فامية الحكومة البريطانية هي ان تحقق ما تطمح اليه قهوس فلاسفتكم وكتابكم مرة اخرى . ولنسوف يسعد اهالي العراق حالهم ، ويتمتعون بالغنى المادي والمالي . بمصل نظمات توافق قوانينهم المقدسة ، واطماعهم القومية والفكرية ... وتسو الامة العربية مرة اخرى عظمة وصيتاً - انتهى المرام -

٢ - أما ثاني الوعود فقد كان أفصح واشمل . وقد صدر بعد فضح الروس لسماعهات والاتفاقيات السرية الي عقدتها فيا صربهم قبل القيام بنورده اكتوبر ١٩١٧م . فقد كان من بين هذه المعاهدات . اتفاقية سايكس - بيكو المعقودة بين بريطانيا وفرنسة وروسيا في ١٥ / ١٧ ايار من عام ١٩١٦م . التي جزأت الاقطار العربية المقرر سلخها من الامبراطورية العثمانية الى مناطق حمراء . وزرقاء . وسراء . و A . و B . وقد هال الانكلسز والفرنسيين أمر فضحهما و (الف سبعة من العرب المقيمين في القاهرة هيئة منهم للقيام بعمل مشترك في ربيع عام ١٩١٨ . حين هاج شعور العرب على اثر صدور وعد بلفور . واذاعة اتفاقية سايكس - بيكو . حتى تزعزعت اركان الحلف العربي - البريطاني . وكانوا جميعاً من ذوي المكانة والنفوذ الذين اطلعوا على مضسور اتفاق الحسين - مكماهون في حينه ، فراحوا يعملون بحماس منذ ذلك الوقت على تأييد الثورة العربية . أما الآن فقد تملكتم الشكوك والمخاوف

(3) P.W.IRELAND:IRAQ A STADY IN POLITECAL
DEVELOPMENT P. 9

الخطيرة بنتيجة القلق الشديد الذي ساد العالم العربي ، وما اتقاهم بصدق الحلفاء من وهنٍ عظيم ، فكتبوا تصريحاً في شكل مذكرة موجهة الى الحكومة البريطانية شرحوا فيها الموقف ، كما ترآى لهم ، من ناحيتيه الخارجية والداخلية . وطلبوا من بريطانيا العظمى تعريف سياستها المتعلقة بمستقبل البلاد العربية بمجموعها في بيان واضح وشامل وبعد مضي مدة من الزمن ، أي بتاريخ ١٦ حزيران من عام ١٩١٨ ، ورد جواب وزارة الخارجية البريطانية فكان على جانب كبير من الأهمية في مضمونه وفي الاثر الذي تركه . وقد سلسه الى السبعة احد كبار موظفي الاستخبارات ، واسمه المستر والروند . في اجتماع رسمي عقد لهذه الغاية في مقر قيادة الجيش (٤) وهذا نصه :

- ١ — ان حكومة جلالة الملك ترغب في أن تكون عامة الشعوب التي تتكلم اللغة العربية منقّذة من السلطة التركية ، وان تعيش فيما بعد وعليها الحكومة التي ترغب فيها .
- ٢ — ان بعض البلاد العربية اما كانت تتمتع باستقلالها التام منذ مدة ، واما حصلت عليه الآن ، وهو استقلال اعترفت به انكلترا اعترافاً تاماً ، وهذا يكون شأنها أيضاً مع البلاد التي تحصل على استقلالها من الآن حتى نهاية الحرب .
- ٣ — ان سائر البلاد العربية هي الآن خاضعة للترك او تحتلها جيوش الحلفاء ، فحكومة جلالة الملك تأمل ، ولها الثقة ، أن شعوب هذه البلاد تحصل أيضاً على حريتها واستقلالها ، وأن يتخذ بشأنها — عند انتهاء الحرب — قرار يتفق مع رغباتها .

(٤) جورج انطونيوس في كتابه « يقظة العرب » ، ص ٢٩٨ — ٢٩٩ وفي صفحة ١٢٨ من كتاب (الهاشميون والثورة العربية) للاستاذ انيس صائغ ان هؤلاء السبعة كانوا السادة : فوزي البكري ، وخالد ، وحسن حمادة ، والدكتور عبد الرحمن الشابندر ، ورفيق العظم ، وكامل القصاب ، ومختار الصلح .

٤ - ان حكومة جلالة الملك تعتقد ان العوائق والصعوبات المقدرة ، التي تقف في سبيل احياء هذه الشعوب سيتغلب عليها تغلبا ناجحا ، وهي تعد بكل مساعدة لمن يسعى في ازالتها ، ومستعدة لأن تنظر في أية خطة لعمل مشترك يلتزم مع الحركات العسكرية الحاضرة ، ويتفق مع المبادئ السياسية لبريطانية وحلفائها - انتهى بنصه - (٥) .

ويرى المتبعون للسياسة البريطانية ان هذا التصريح يعد اخطر بيان أصدرته بريطانيا لتوضيح سياستها نحو الثورة العربية ، ونحو البلاد العربية التي سلخت من الامبراطورية العثمانية حربا .

٣ - وكان البلاغ البريطاني - الفرنسي الصادر في الثامن من شهر تشرين الثاني لعام ١٩١٨ ثالثة الأثافي في وعود الحلفاء المعسولة لاستمالة العرب الى جابهم ، وتخفيف شدة الحق التي ظهروا عليهم من جراء القدر الذي لمسوه في هؤلاء الحلفاء . ولقصه اصدار هذا البيان مقدمة طريفة هي :

لما دخل فيصل دمشق على رأس الجيش العربي في الأول من تشرين الأول ١٩١٨ ، اراد شكري الأيوبي أحد رجال الامير المبرزين ، أن يعلن السيادة العربية على بلاد الشام ورفع العلم العربي في اليوم الثالث من ذلك الشهر . فاستاء الفرنسيون من هذا العمل . وحملوا الجنرال اللنبي على انزاله فورا ، فكان ازال العلم ضربة قاضية على مطامح العرب ، وسبب هيجانا عنيفا ، فاحتج الامير فيصل على هذا العمل ، واعلن عجزه عن كبح جماح قواته العربية ما لم يصدر الحلفاء بيانا صريحا عن نياتهم فصدر هذا البيان المشترك :

« ان الغاية التي ترمي اليها كل من فرنسا وبريطانية العظمى في خوض غمار الحرب في الشرق من جراء اصراع المانية ، هي تحرير الشعوب التي طالما

(٥) عبد الرزاق الحسني في كتابه « تاريخ العراق السياسي الحديث » ، ص ٩٨ من الجزء الاول من طبعته السابعة .

رزحت تحت اعباء استعباد الاتراك تحريرا تاما نهائيا ، وتأسيس حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من رغبة نفس السكان الوطنيين ومحض اختيارهم . وتنفيذا لهذه الغاية فقد اتفقت كل من فرنسا وبريطانية العظمى على تشجيع ومساعدة انشاء حكومات وادارات وطنية في كل من سورية ، العراق . وقد حررها الحلفاء فعلا . وفي الاقطار التي يسمى الحلفاء في تحريرها ، والاعتراف بهذه الاقطار بمجرد تأسيس حكوماتها تأسيساً فعلياً ، وان فرنسا وبريطانية العظمى لا ترغبان في وضع نظمات خاصة لحكومات هذه الاقطار . بل لا هم لها الا ان تضمننا بمساعدتهما ومعاونتهما الفعلية سير امور هذه الحكومات سيرا معتدلاً ، وأن تضمننا سير العدل الشامل الخالي من ثواب المحاباة ، وان تساعدنا التقدم الاقتصادي بانهاض همم الأهليين وتشجيع مشاريعهم . وأن تساعدنا على تعميم التعليم والتهديب ، وان تضعا حدا للشرقة التي طالما توخاها الاتراك في سياستهم . هذه هي الخطة التي ستسير عليها الحكومتان في الاقطار المحررة » (٦) .

وتقول المس بل في مذكرة لها نشرها الكولونيل ولسن في كتابه [تصادم في الولاء] ان نشرنا للتصريح الانكليزي - الفرنسي ادى ، على أهميته السياسية العظيمة ، الى نتائج يؤسف لها في العراق . والواقع انه يكاد يردّد ما جاء في التصريح الذي سبق لنا ان ادلينا به عند احتلال بغداد ، الا أنه يختلف عنه في نقطة واحدة مهمة ، هي أن الاول جاء ونتائج الحرب ما تزال بين الشك واليقين فعده الناس حيلة عسكرية ولم يعيروه اهتماماً زائداً . أما الثاني فقد جاء بعد ان انتصر الحلفاء وبعد ان آمن الناس بهذا النصر ، وكان أهل العراق قبل أن ينشر فيهم هذا التصريح قد أيقنوا ، بعد الذي رأوه من نجاحنا في انهاء الحرب ، أن البلاد ستبقى تحت السلطة البريطانية ، وأن

(6) A.T.WILSON; A CLASH OF LOYALTIES P.330

عليهم أن يرضوا بنا بسلبه السيف . ولكن هذا التصريح فتح لهم ابوابا جديدة
للأمل فتلوا خائفين عليها « (٧) » .

يحتشون بوعودهم

يقول H.V.W. TEMPERLY في ص من المجلد الرابع من كتابه
HISTORY OF THE PEACE CONFERENCE: صرح الناطقون الرسيون باسم
الحلفاء : ان الحلفاء لا يستهدفون من حربهم هذه ضم اراض جديدة او
الحاق مدن اخرى بأراضيهم ، وانهم انما يحاربون لتحرير الشعوب التي
ترزح تحت الطغيان الألماني والتركي . وأنه ليست لهم أية نية في أي توسع
اقليمي . وقد زاد دخول أمريكا الحرب الى جانب الحلفاء هذا المبدأ توكيدا .
وقد اخترنا ثلاثة من وعود الحلفاء من عشرات أمثالها . وكلها تنطق
بتحرير البلدان العربيّة ومنحها الحكم الذي ترضيه ويلائم طابعها .. فهل
حققت الأبناء هذه الأحلام ؟

كانت حكومة الاحتلال البريطانية قد اصدرت جريدة الأوقاف البصرية
في البصرة بتاريخ ١٩١٥ وجريدة العرب في بغداد عام ١٩١٧ وجريدة الموصل
عام ١٩١٨ لتكون هذه الصحف لسان حالها وتعبّر عن سياستها . وقد نشرت
جريدة العرب في الرابع من تشرين الثاني من عام ١٩١٨ نص خطاب القاه
قائد القوات البريطانية الجنرال مارشال « الذي ولي هذه القيادة بعد وفاة
الجنرال مود » على رهط كبير من وجهاء بغداد وسراتها وممثلي الاقليات فيها
أعلن فيه نبأ انتهاء الحرب ، واستسلام جيوش اعداء الحلفاء من ترك والممان
وبلغار ... الخ ، وجاء زمن البر بالوعود التي قطعت للعرب بمنحهم حرية

(٨) مقر نائب الملك في الهند

تقرير المصير • وبمثابة عربون على تحقيق هذه ، فقد صدرت الأوامر لتنفيذ ما يأتي بالحرف :

- ١ — ان اسرى الحرب « ما عدا الذين هم من الجنس التركي المعتقلين في الهند » يسمح لهم بالرجوع الى اوطانهم •
 - ٢ — في داخل الاراضي المحتلة • تطلق الحرية التامة للتجارة ، وتخفيف تضييقات الحصار •
 - ٣ — التخفيف أيضا من التضييق على المسافرين الشخصية •
 - ٤ — يسمح بنقل الجثث مرة ثانية للدفن في كربلاء والنجف بشروط مناسبة •
 - ٥ — تفتح الطرق من جديد للزيارات المنظمة من قبل الأهالي للأماكن لمقدسة •
 - ٦ — ان موظفي الحكومة الثابتين ، الذين لا يخدمون في صفوف الجيش ، وقد قاموا بوظيفتهم بصورة حسنة يعطون جائزة معاش شهر •
 - ٧ — ينتخب بعض المسجونين في السجون الملكية ويطلق سراحهم •
 - ٨ — يوزع طعام وألبسة على فقراء بغداد والمدن الاخرى ، وتخفف القوانين الحالية تخفيفا قليلا •
- والى جانب خطاب القائد العام للقوات المسلحة ، نشرت جريدة العرب بتاريخ ١٦ تشرين الثاني تقول :

تقرر ان يُنشأ من أول كانون الثاني ١٩١٩ مجلس بلدي للنظر في امور البلدية ، ويتألف هذا المجلس من رئيس ومن رئيسين ثانيين ، ومن كاتم اسرار ، ومعاون كاتم اسرار ، وكل من هؤلاء يكون موظفا من لدن الحكومة ... ويرتأى أن هذا المجلس عند تأليفه ، سينظر في امور رسوم البلديات ، وواردات بغداد ، تحت رعاية وخطارة الادارة الملكية ، ويعنى في الأمور الآتية :

التنظيف ، والصحة العامة ، والمستشفيات ، واسعاف الفقراء ، والطرق والمتنزهات والأسواق ، والحرف ، وتخطيط الدور والمدينة والأبنية ، والتجارة

النهرية ، والامور الاخرى الراجعة الى ادارة البلدية . وهذا العمل المذكور يكون عربونا على نوايا الحكومة البريطانية الحسنة نحو اهالي العراق ، الذين يؤمل منهم ان ينتهزوا الفرصة السانحة ويبادروا بروح الاخلاص لخدمة الغرض المشترك . - انتهى المقصود -

وهكذا عدت العناية بالمتزهات ، وتنظيف الطرق ، نوعا من « الحكم الذاتي » و « الاستقلال السياسي » وفاءً بالعهد الذي قطعتة الحكومتان البريطانية والفرنسية على نفسيهما في البلاغ الذي اذاعته في الثامن من تشرين الثاني ١٩١٨ القائل « ان الغاية التي ترمي اليها كل من بريطانية وفرنسة تحرير الشعوب تحريرا تاما نهائيا . وتأسيس حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان الوطنيين انفسهم ومحض اختيارهم » فلا عجب ان لا تلقى هذه الدعوة اذنا صاغية ، بل صدودا تاما من معظم العراقيين اديا الى عدول السلطة عن التبجح بمثل هذه الامور التافهة .

واغرب من هذا ان يكتب ولسن الى صديق له في البرلمان يقول [اود ان اعلن انه من الضروري ضم ما بين النهرين - العراق - الى الهند مستعمرة للهند والهنود بحيث تقوم حكومة الهند بأدارتها وزراعة سهولها الواسعة بالتدريج وتوطين البنجاب أو اجناس المحاربة فيها] وهذا ما جاء في ص ٣٩٩ من اطروحة الدكتور وميض عمر نظمي [الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية في العراق] نقلا عن وثيقة انكليزية .

محاولة لتبديد المخاوف

شعرت الاوساط الرسمية في سمل^(٨) وفي الجزر البريطانية ، بأن فريقا كبيرا من العراقيين المثقفين ، يكتبت شعوره القومي تجاه تصرفات السلطة

(٨) مقر الوزير البريطاني في الهند

المحتلة . وموقفها من مبدأ تقرير المصير الذي بشر به الحلفاء فلا يجهر بأرائه التحررية خشية البطش به . ودلت تقارير دوائر الاستخبارات العسكرية على ان تحت الرماد وميض نار . وأن هناك افكارا تعتلج في نفوس الطبقة المنورة يخشى ان تؤدي الى عواقب لا تحسد عقباها . ففاجأت مثلها السياسي في العراق ، وهو يومئذ أي . تي ولسن ، ببرقية تطلب فيها استفتاء العراقيين في مستقبلهم بالصيغة الآتية :

أولا — هل يرغبون في دولة عربية تحت الوصاية البريطانية تمتد حدودها من شمالي الموصل حتى الخليج العربي ؟
ثانيا — هل يرغبون — في هذه الحالة — في رئيس عربي بالاسم يرأس هذه الدولة ؟

ثالثا — من هو الرئيس العربي الذي يريدونه في هذه الحالة ؟
وقد جاء في ختام البرقية ما نصه بالحرف :

ومن المهم جدا في نظرنا ان يكون التعبير عن آراء السكان المحليين حول هذه الامور حقيقيا بحيث ان اعلانه للعالم يكون تعبيرا نزيها عن رأي السكان فيه (٩) .

وبدلا من ان يضغط ولسن على اعصابه ، ويتغلب على عواطفه وميوله الشخصية فيقوم بهذا الواجب بكل صدق واخلاص ، فانه استدعى الحكام السياسيين ومعاونيهم — وكلهم من العسكريين — في الالوية والأقضية ، وبعد ان أطلعهم على نص البرقية التي تلقاها من حكومته « أوعز اليهم بأن تجيء اجوبتهم مطابقة للسياسة التي يرتأونها هو كالتمسك بطلب الحماية البريطانية أو استمرار الهيمنة الانكليزية او نحو ذلك ، فلم تخل بعض الاجوبة من مثل هذا الضرب من المصانعة . أما العلماء والسراة وحملة الأقلام والمثقفون واصحاب الرأي ، ولا سيما في بغداد والاعظمية والكاظمية وكربلاء والنجف

(٩) ولسن ٣٣٤ — ٣٣٥

فقد اجتمعوا على ان تكون للعراق الممتدة حدوده من شمالي الموصل الى جنوبي البصرة حكومة واحدة يرأسها ملك عربي مسلم هو احد أنجال الحسين بن علي شريف مكة المكرمة ، على ان تكون حكومته مقيدة بمجلس تشريعي وطني مقره بغداد .

« وقد طلب اليهود أن يصبحوا رعايا بريطانيين ، وراحوا الى الطوائف المسيحية فاجتمعوا بها واتفقوا على خطه واحدة للعمل . وعلى هذا فحين اجتمع الاعضاء يوم ٢٢ كانون الثاني لاستقائهم في هذه الاسئلة ، ابي اليهود أن يوقعوا على العريضة التي وضعها المسلمون ... ووقع اليهود في النهاية عريضة طالبوا فيها استمرار الادارة البريطانية » (١٠) .

التمهيد للثورة

على اثر انتهاء السلطات المختصة من اجراء الاستفتاء المذكور ، سافر الكواونيل ولسن الى لندن في ٢٩ شباط ١٩١٩ ليعرض على ولاية الامور فيها ما توصل اليه من نتائج لم يقره عليها الذين سبق لهم أن درسوا احوال العرب . أو سمعوا أو قرأوا شيئا من عاداتهم وأميالهم . ولما سئل عن رأيه الشخصي في مستقبل البلاد وكيفية ادارتها ، قدم بعض المقترحات التي تتعارض مع السياسة المنوي اتتهاجها في العراق .

وفي العراق سرع المثقفون واصحاب الرأي من علماء وزعماء وساسة يتداولون في الحالة التي كانت تسود البلاد ، ويتناقشون في الوسائل التي يجب اتخاذها أو الركون اليها لتصحيح الأوضاع العامة . وكان الأهليون قد ضافوا ذرعا بأعمال السلطة المحتلة من سلب الثورة من ابناء البلاد ، ولا سيما المسلمين منهم ، واحتكار الاقوات ثم ابتياعها بأبخس الاثمان واعادة بيعها بأثمان باعضة الامر الذي أدى الى حدوث مجاعة عامة في البلاد .

(10) SIR A.L HALAND;THE INSURRECTION IN MESPOTAMIA P2.0

ويقول الاستاذ منتشاشفيلي في ص ١٥٣ من كتابه « العراق في سنوات الانتداب » تعريب الدكتور هاشم صالح التكريتي :

« ومع ذلك لم ينس الانكليز أبدا بأن عليهم أن يكسبوا الحرب فاخضعت كل الحياة في العراق لحاجات قوات الاحتلال ، ولم يسمح ببيع المواد الغذائية الا في حالات معينة ، وبعد تطمين حاجات الجيش ، ومنع استخدام انايب المياه ، وكان يجري في بعض الأحيان طرد عوائل كبيرة من بيوتها . أما الأرض فكانت تصدر دون أي تعويض نقدي وكانوا يختارون الايدي العامة بأعداد متزايدة من القرى والمدن ، ويجبرون الأهالي على القيام بالأعمال العسكرية الصعبة .

وشهد شاهد من اهلها

وخير ما يستشهد به في هذا المقام ، ما جاء على لسان الجنرال هولدن قائد القوات البريطانية في العراق وهو « وعندما تغنت الدول بالسلم ، انهمر سيل من الطلبات من قبل الضباط للأستخدام في الدوائر الادارية والسياسية . ولما كان هؤلاء الجنود والضباط لم يأنفوا الاشتغال في المناصب الادارية ، عينوا في المناطق الصغيرة كالشرطة ، وقلة سكر ، والديوانية ، وغفك ، بينما في المراكز المهمة ، عينت القيادة موظفين أكفاء من هيئة الادارة الهندية وشغل المناصب الصغيرة ضباط وأفراد من الجيش البريطاني الذين كانوا يحاربون خلال الحرب في المستعمرات والمناطق البعيدة . ولما كان هؤلاء الضباط لم يطلعوا على وسائل الادارة ، ويجهلون الأحوال والظروف التي تحيط بهذه البلاد ، عينوا كوكلاء للحكام السياسيين ، وأحيانا كحكام سياسيين فيظهر من هذا أن اغلب الموظفين الاداريين والرؤساء العسكريين يجهلون عادات البلاد وأحوال اهلها ، فكانوا يسألون من حين لآخر الاشخاص الذين سبق لهم الاشتغال في هذه البلاد ودرسوا احوال

اهلها . ولما كان العراقيون يختلفون عن الهنود اخلاقا وخلقا ، كانت الطرق التي يتبعها رؤساء الدوائر عقيمة وصعبة التنفيذ ... وتبين لي خلال رحلاتي وأحاديثي مع الحكام السياسيين أن فريقا كبيرا منهم ضعيف في ادارته . ضعيف في نشاطه ، وغير كفوء للقيام بوظائفه » (١١) .

ثم يعود فيقول في ص ١١٢ من كتابه :

« وقد أدت احتياجات جيش الاحتلال المحلية الى اصدار عدد كبير من البيانات والاعلانات والاوامر المعقدة ، هيمنت على العلاقات بين الجيش والأهلين فكانت شديدة الوطأة ، صعبة التنفيذ ، بحيث انتقدتها العسكريون قبل السياسيين . فالسخرة ، وجمع الطعام ، واشغال العقارات ببدلات اسمية وضئيلة جدا ، وآجال طويلة ، واستخدام وسائل النقل ، وتقييد التجوال والاسفار . وسحب الزراع من حقولهم وتشغيلهم كعمال في الجيش ، وعدم السماح بنقل الجناز الى المراقد المقدسة ، وتعالى الموظفين على الأهلين . واتباع السياسة الاستعمارية المألوفة في الهند من حيث عدم المبالاة بالأهلين ، ومعاملة الناس بالخشونة ، واذلال المراجعين ، ووقوف الحجاب في وجه مختلف الطبقات . وتولي العسكريين مهام رجال السياسة ورجال الادارة الذين الفت طباعهم القاء الاوامر بدون اعتراض ، كل هذه كانت حالات لم يألفها الناس ، على الرغم من أنهم ذاقوا مرارة الحرب في اثناء القتال بين الجيشين : البريطاني والعثماني ، الامر الذي ادى الى توسيع الهوة السحيقة التي كانت بينهم وبين البريطانيين ... »

الشرارة الاولى للثورة

كانت الشرارة الاولى التي ألهمت ثورة العشرين وأدت الى سريان النار في المهشم ، حبس الملازم هيات : نائب الحاكم السياسي في الرميثة ، لشيخ

(١١) HALAND SIR J.A.L;THE INSURRECTION IN MESOPOTAMIA P.

الظوالم شعلان ابو الجون بزعم وجود دين للحكومة في ذمته . وكان ذلك في الثلاثين من حزيران سنة ١٩٢٠ . فقد هاجم عشرة من الظوالم لمحبس شيخهم . واطلقوا سراحه بعد ان فتكوا برجال المخفر ، واضطروا الملازم هيات على التحصن في سراي الحكومة . ثم عمد افراد من القبيلة المذكورة الى رفع بعض قضبان السكة الحديد فانقطع الطريق بين بغداد والبصرة . ولما سمع الرائد ديلي حاكم الديوانية السياسي بما جرى ، أعدّ مفرزة من جنده لتأليب حامية الرميثة ، ولكن المفرزة تعرضت الى مضايقات كثيرة ومعارك دامية بحيث لم تستطع اكمال المهمة التي نذبت اليها الا في الحادي والعشرين من تموز ، ثم تضطر ديلي أن يسحب والقوة التي كانت معه الى الحلة بعد اشتباكات مريرة مع المقاتلين من قبيلة الاكرع ، ومن قبائل الجبور ، والدغارة وعفك .

وما كادت قبائل آل فتلة ، وآل شبل ، وآل ابراهيم ، والغزالات ، المقيمة في المشخاب تحاط علما بما جرى في الرميثة والديوانية حتى تشجعت فطردت حامية ابي صخير ، كما ان القبائل المحيطة بقصبة الشامية ، بين الديوانية وأبي صخير ، من العوابد ، والخزاعل ، والحמידات ، أرغمت النقيب مان ، حاكم الشامية ، على الفرار الى جسر الكوفة . وكذلك هرب حاكم النجف السياسي الرائد نوربري . وعلى هذا تجمعت في الكوفة حاميات النجف ، والشامية ، وأبي صخير ، فاعتصمت في البيوت والخانات والأسواق المطلة على النهر ، فضربت قبائل بني حسن حصارا عليها دام نحو اربعة اشهر كان اطلاق النار بين بني حسن والجيش البريطاني المحصور غير منقطع .

لقد اضطرت القيادة البريطانية العليا مما جرى فقررت تخلص المحاصرين في الكوفة بأي ثمن ، ففي ٢٣ تموز ١٩٢٠ غادرت الحلة قوة كبيرة سميت « رتل منجستر » كان هدفها استرداد الكفل التي كانت بأيدي الثوار ، ثم الزحف على الكوفة . ولكن القبائل الثائرة تصدت لها بين الحلة

والكفل . واشتبك الطرفان في معركة خسر الانكليز فيها عشرين قتيلا . وستين جريحا . و ٣١٨ مفقودا . مع كمية هائلة من السلاح والعتاد ، مع مدفع من عيار ١٨ رطل . وقد أسر الثوار من ال (٣١٨) مفقودا (٧٩) انكليزيا ، و ٨١ هنديا ، وضاعت أشلاء بقية المفقودين .

وكانت سدة الهندية ، والمسيب ، وكربلاء قد أخلت من الحاميات البريطانية فأقام الثوار حكومات محلية فيها ، وفي بقية المدن والقصبات التي حررها الثوار أو اضطر الانكليز الى اخلائها . وكانت هذه الحكومات تقوم بواجبات الحراسة ، وتأمين الخدمات ، وجباية الرسوم احيانا .

توسع نطاق الثورة

كانت قد صدرت دراسات مختلفة لاشخاص متباينين عدوا منطقة الثورة ، الفرات الاوسط . وهذا تعدل لا يصح السكوت عليه لأنه نوع من انواع الظلم . ولأنه يجانب الواقع . فقد كانت قيادة القوات البريطانية في العراق تصطاف في تلؤل كرند على الحدود العراقية الايرانية الشرقية يوم اندلع لهيب الثورة في الثلاثين من حزيران ١٩٢٠ فاستطاع قادة الثورة السياسيون ، واستطاع الشباب المثقفون ، ان يحملو القبائل القاطنة في دياتي ولا سيما قبيلة العزة التي يرأسها الشيخ حبيب الخيزران ، في لواء دياتي ، على الأسهم في هذا الواجب الوطني المقدس ، واذا بقبائل اللواء المذكور تقطع فضاء السكة الحديدية الممتدة بين خانقين وبغداد ، وتعيء قواتها لرصد الطريق المذكور فيتعدر على القوات التي كانت تصطاف في كرند القيام بعملية ما ، الأمر الذي حمل حكومة لندن على الاستنجد بحكومة الهند لتهيئة القوات اللازمة لمقاتلة الثوار في العراق .

وفي لواء الدليم قتل الشيخ ضاري المحمود . رئيس قبيلة زوبع ، وولده الشيخ خيس الضاري ، الكولونيل لچمن فاندلج لهيب الثورة في هذا اللواء

الشاسع الارزاء ، على الرغم من تصدي الشيخ علي السليمان رئيس الدليم ، والشيخ فهد الهذال رئيس عنزة ، لمعاداة الشيخ ضاري وتصديهما للشوار الذين أوقعوا بالجيش البريطاني خسائر فادحة في الارواح والممتلكات . أما في لواء المنتفق فقد اضطر النقيب گرافورد أن يخلي قصبة قلعة سكر ، وهو حاكمها السياسي ، كما اضطر حاكم الشرطة السياسي الى اخلاء قصبة الشرطة والهرب الى الناصرية مثلما لجأ اليها حاكما قلعة سكر وسوق الشيوخ وغيرهما .

وللدكتور كمال مظهر أحمد دراسة نفسية عن [دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية] لا بد من دراستها بدقة وامعان لمعرفة الموقف النبيل الذي وقفه الاكراد للاسهام في الثورة موضوعة البحث ، الامر الذي اضطر الكولونيل ولسن الى انتهاز وفاة قائد الثورة الروحي الشيخ محمد تقي الحائري الذي كان قد أفتى بجهاد المحتلين فكتب الى خليفته الشيخ فتح الله شيخ الشريعة ، للدخول في المفاوضات المؤدية الى السلام ، فلم يتلق جوابا يشفي الغليل ، فعهدت القيادة العسكرية البريطانية الى اللواءين (٥٣) و (٥٥) الشروع في استرداد القرى والقصبات التي أخلتها في الوية الفرات الاوسط : كربلاء والحلة والديوانية والناصرية ، وفي لوائي الدليم وديالى ، وفي المنطقة الكردية بشمال العراق ، وكان طبعيا أن يتم هذا الاسترداد بعد قتال عنيف وتضحيات عظيما ، ولا سيما وقد جاءت امدادات عسكرية هائلة من الهند ، وتضاءل السلاح والعتاد بأيدي الثوار ، ومل الناس مقاتلة دولة مستعمرة كبرى لا تنضب أموالها وأسلحتها ولا تغيب الشمس عن مستعمراتها .

أجل ! شرعت القوات النظامية المجهزة بأنواع آلات القتال والدمار تسترد المدن والقصبات والقرى بعد القتال والدفاع منذ الثاني عشر من شهر تشرين الاول ١٩٢٠ . ولما رأى الكربلائيون والنجفيون أن لا قبلاً لهم بالاستمرار في الحرب ، أوفدت حكومة كربلاء المؤقتة وفدا خاصا لعرض

استعداد المدينة الى الاستسلام ، فصدرت الأوامر العسكرية الى الوفد بالسفر الى بغداد وتلقي أوامر المندوب السامي . كذلك أرسلت حكومة النجف وفدا الى مقر الجيش في الكوفة - وكان الجيش قد استردها قبل أيام - فعرض استسلام النجف ، وقد سحب الوفد هذا ٧٩ بريطانيا و ٨٨ هنديا كانوا قد اسروا في معركة الرارنجية يوم زحف رتل مانجستر على الكفل ليسترد الكوفة ، فكانت المعركة الضارية التي خسر فيها الرتل عددا من القتلى والجرحى والمفقودين . ولم تنته الثورة بانتهاء القتال في الفرات الاوسط ، وبقمع القبائل الثائرة في ألوية الدليم وديالى والمتفق ، بل كانت السماوة بلواء الديوانية ما تزال في قبضة الثوار ، وكان بنو حچيم يقاتلون القوات الزاحفة لاختصاصهم قتالا مستميتا فلم ترَ سلطات الاحتلال مناصا من مهادتهم على شروط هي :

- ١ - أن تكون للعراق حكومة عريية مستقلة .
- ٢ - أن لا يطالب عرب قبائل بني احچيم بكل شيء خسرته الحكومة أثناء الثورة عدا ما تراه أعين الحكومة باقيا في ايديهم .
- ٣ - أن لا يؤدي عرب بني احچيم شيئا من الضرائب الاميرية لسنة ١٩٢٠ للاضرار التي لحقت بهم وبزرعهم .
- ٤ - أن يأخذوا على عاتقهم المحافظة على السكة الحديد التي تمر بهم على طوال الخط .
- ٥ - أن يتعهدوا بتوطيد الأمن وحماية السلم في أراضيهم .
- ٦ - أن سلموا للحكومة (٢٤٠٠) بندقية .

وكان الشرط الاول من هذه الشروط الستة شرط الثوار ومحرضيهم . بل كان شرط العراقيين كافة في مهادنة المحتلين ، ولذا كانت الوزارات التي تألفت في العراق بعد قيام الحكم الوطني في ٢٣ آب ١٩٢١ تبذل قصارى جهدها لتحقيق استقلال العراق .

القوات المحاربة والخصائر

كانت القوات البريطانية التي اشتركت في اخماد الثورة كما اثبتتها الجنرال هولدن كالآتي :

١ - القوات المحاربة من البريطانيين (٩٠٠٠) ومن الهنود (٣٨٠٠٠) ومن الأتباع (٦٠٠٠)

٢ - القوات غير المحاربة من البريطانيين (٣٠٠٠) ومن الهنود (٢٣٠٠٠) ومن الأتباع (لاشيء)

٣ - فيكون عدد المقاتلين من البريطانيين (١٢٠٠٠) ومن الهنود (٦١٠٠٠) ومن الأتباع (٦٠٠٠)

٤ - أما عدد أفراد القبائل الذين اشتركوا في القتال فلا يمكن معرفته لعدم وجود سجلات تحفظ اسماءهم أو هوياتهم أو عددهم أو نحو ذلك من ظروف الاحصاء .

٥ - اما عدد الضحايا التي مني بها جيش الاحتلال فهو كما جاء في كتاب الجنرال هولدن كالآتي :

٢١٣ القتلى

١٢٢٨ الجرحى

١٦٤ الاسرى

١١٣ المتوفون بسبب الجروح

٤٥١ المفقودون في الحرب

١ المتوفون في الاسر

٢٢٦٩ المجموع العام

ولا شك ولا شبهة في ان المفقودين في الحرب وعددهم (٤٥١) بين انكليزي

وهندي ، هم الذين قتلوا وضاعت أشلاؤهم ، فيكون عدد القتلى (٨٧٧)

والجرحى (١٢٢٨) والاسرى (١٦٤) والمجموع (٢٢٦٩)

ويذكر الدكتور وميض عمر ظمي في ص ٣٩٩ من اطروحته نقلا عن وثيقة بريطانية مؤرخة ١٩٢٠/١٢/٢٠ وتحت رقم f.o./341/5231

ان الجيش البريطاني خسر ٩٠٦ قتيلًا و ٦٧١ جريحًا و ٢٤٧ مفقودًا .

أما عدد الخسائر في الثوار فغير معروف وغير محدد . لعدم وجود احصاءات أو سجلات . لأن جيش اتتورده لم يكن نظاميا ، ولكن الجنرال هولدن يقول في ص ٣٣١ من كتابه ان الثوار خسروا (٨٤٥٠) بين قتيل وجريح . وهو يدعى ان هذا العدد يستند الى التقارير التي كانت ترد اليه . ومن سجلات الدفن في كربلاء والنجف .

ويقول هولدن في ص ٢٩٨ من كتابه : ان جيش الاحتلال البريطاني جمع من الثوار (٦٣٤٢٥) بندقية صالحة للاستعمال . بينها (٢١١٥٤) بندقية من طراز حد . مع ثلاثة ملايين و (١٨٥٠٠٠) اطلاقا ، وبلغت الغرامات النقدية التي استوفاهها (٨٧٧٦٥٠) ربية أي ما يعادل (٥٤١١٢) باونا استرلينيا .

ولسن يغير رايه

كان للانكليز - قبل استقلال الهند - مدرستان سياسيتان في الشرق ، احدهما في الهند والاخرى في مصر ، وقد اصطلح على الاولى بالمدرسة البريطانية - الهندية ، او المدرسة العربية - الشرقية . وعلى الثانية بالمدرسة المصرية - البريطانية . او العربية - الغربية . فأصحاب المدرسة البريطانية - الهندية يعتقدون ان التوغل البريطاني في البلاد العربية يجب ان يبدأ من عدن والخليج العربي . وينتهي الى بغداد .

اما اصحاب المدرسة البريطانية - المصرية فانهم يرون ان من الاحرى ان تسيطر بريطانيا على مصر ، وتستولي على سورية ، فتحمل عرب الشام على مقاومة النفوذ الفرنسي من التوسع في الشرق الادنى ، وبذلك تحفظ الطريق بين الهند والجزر البريطانية ، وتستحوذ على المدن الاسلامية المقدسة :

مكة المكرمة . والمدينة المنورة . والقدس الشريف ، فتجعل العرب يدينون لها بالولاء .

وكان الكولونيل ولسن نائب الحاكم العام في العراق من أقطاب المدرسة البريطانية الهندية ، بل كان من طغاة الاستعمار . وتدل البرقيات والرسائل التي كان يبعث بها الى وزارة المستعمرات في لندن على انه كان يصر على جعل العراق تابعا للهند ، الدرة اللامعة في التاج البريطاني ، ولكن نتائج الاستفتاء الذي جرى في العراق وحصلها بنفسه الى لندن ، وكذلك تقارير دوائر الاستخبارات البريطانية في العراق ، كانت تفاجيء المقامات الرفيعة في لندن وتدل على ان العراق مقبل على احداث خطيرة تقلب موازين ولسن رأسا على عقب فاصدرت الحكومة البريطانية البلاغ الآتي في السابع عشر من حزيران ١٩٢٠ . منشور رقم ٧٠ :

حيث ان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد تقررت وكالتها في خصوص العراق ، فتتوقع انه سيكون من الشروط المزبورة ، جعل العراق حكومة مستقلة تضمن استقلالها جمعية عصبة الامم ، وتوكل بريطانيا العظمى وكالة بها . وثانيا تكليف الحكومة البريطانية بالمسؤولية عن حفظ السلم الداخلي والامن الخارجي ، وثالثا الزامها بتشكيل قانون أساسي ، وبأن تستشير أهالي العراق في مسألة تشكيله ، مع ملاحظة حقوق الاجناس المختلفة الموجودة في بلاد العراق ورغائبها ومنافعها ، فتحتوي الوكالة المذكورة على شروط لتسديد مسالك الرقي للعراق ، بصفة كونه حكومة مستقلة ، الى أن تتمكن على الوقوف بنفسها فحينئذ تنتهي مدة الوكالة . فقررت حكومة جلالة الملك تكليف سيربرسي كوكس بتنفيذ هذه المهمة ، فعليه سيرجع سعاده الى بغداد في موسم الخريف ، ويتقلد وظيفة الممثل الاعلى للحكومة البريطانية في العراق ، بعد انقضاء الادارة العسكرية الموجودة الان ، وستعطى السلطة لسيربرسي كوكس لتنظيم موقت :

- اولاً - مجلس شوري تحت رئاسة عربي .
- ثانياً - مؤتمر عراقي يمثل جميع اهالي العراق ، ينتخب أعضاؤه باختيارهم ، فيكون مما يجب عليه ، تجهيز القانون الاساسي- المار ذكره .
- باستشارة المؤتمر العراقي .

تبدل موقف ولسن

فلما فقَدَ فيصل عرشه في دمشق يوم ٢٥ تموز ١٩٢٠م ، وأجلاه الفرنسيون عن الاراضي السورية المشمولة بالانتداب الفرنسي ، أبرق اللورد كرزون وزير خارجية بريطانية برقية الى الكولونيل ولسن يسأل رايه في الأحداث الجارية فطيرَ البرقية الآتية :

تنص برقيتكم المؤرخة في ٣٠ تموز على ان الامير فيصل قد جلا الى درعا ، في منطقة النفوذ البريطاني ، بناءً على أمر الفرنسيين . ويرى من في بغداد أن ذلك يعني أحد أمرين : فاما ان يكون - الامير - في طريق عودته الى الحجاز ، او انه ينوي البقاء في هذا الجزء من سورية ، المشمول بالنفوذ البريطاني ، فإن بقي في درعا واستمر على الادعاء بعرش سورية ، فانه سيجمع حوله عددا لا بأس به من موظفيه السابقين فيكون مصدر ازعاج دائم للفرنسيين . اما اذا تنازل عن مطالبه في سورية وطالب بزعامة فلسطين فقط فإن وجوده سيخلق المتاعب لفرنسة ويجعلنا في وضع صعب جدا . فهل لحكومة صاحب الجلالة أن تفكر في امكان اسناد امارة العراق اليه ؟

ان الاعتراضات التي قامت هنا بصدد ايجاد الامارة كانت تتجمع مبدئيا حول عدم وجود الشخص المناسب لها ، وكنا نعد فيصلا مهيبا لعرش سورية ، وما من شيء سمعته خلال الاشهر القليلة الماضية غير رأيي في عدم اهلية الامير عبد الله ، كما أن خبرتنا في بغداد خلال بضعة الاسابيع الاخيرة دلت بوضوح على عدم وجود مرشح محلي يستطيع ان يحوز على تأييد يمكنه من القيام بمهمته .

ان فيصلا هو الوحيد بين زعماء العرب ، الذي يدرك المشكلات العملية في ادارة حكومة متمدنة بسوجب الطرق الغربية ، وانه لا يخطيء في التقدير بأن المساعدة الاجنية أمر حيوي لاستمرار وجود دولة عربية ، كما انه يدرك الخطر الذي ينجم من الاعتماد على جيش عربي ، فاذا قدمنا اليه عرش العراق فانا لا نسترجع مكائنا في نظر العالم العربي حسب ، ولكننا قد ننجح الى حد كبير في القضاء على التهمة التي قد توجه اليها بخيانتنا لفصيل ولأهل هذه البلاد . فاذا عزمت حكومة صاحب الجلالة انقاص نفقاتها في هذه البلاد انقاصا محسوسا فان ذلك لا يتحقق بصورة أتم الا بواسطة فيصل دون اي حلول اخرى (١٢) .

وهكذا نجد الكولونيل ولسن يتحول بين شمس وضحاها من داعية كبير لضم العراق الى الهند ، الى مسؤول يرى وجوب احتبال الفرصة التي أتاحتها الفرنسيون باخراجهم الامير فيصل من بر الشام وتقويض الحكومة العربية التي اقامها ، الى اسناد عرش العراق الى هذا الامير العربي الذي برهنت الايام على أنه كان خير ملك للعراق ، خلق دولة عصرية من العدم ، وسار بها قدما نحو الاستقلال .

اسباب الثورة كما يراها ولسن

والان وقد انتهينا من بحث ظروف ثورة العشرين ، وما اسفرت عنه من خسائر فادحة ونتائج حميدة ، نرى ان نحتم هذا المقال التاريخي بذكر الاسباب التي أدت الى نشوب هذه الثورة على ما جاءت في برقية ولسن التي طيرها الى وزير الهند في الثاني من شهر آب سنة ١٩٢٠ فهي على جانب من الاهمية وهذا نصها :

(١٢) مجموعة البيانات الصادرة بين مارت و ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ ص ٣٤٤ -

١ - تدل تجاربنا في الشهور الثلاثة الماضية على أننا أخطأنا في التسرع كثيرا في بعض الشؤون الادارية المتعلقة بالقبائل ، وجريرة هذه تقع على الاداره المدنية وشیوخ القبائل وبقية زعائها على حد سواء . وجريرتنا هي أننا سرنا على سياسة مؤازرة الشیوخ وتعزيز سلطاتهم . وجريرتهم هي في محاولتهم ائقال كاهل رجالهم . واكثر انعابهم بتنظيف الترع وانشاء السدود ، متظاهرين بأن سبب ذلك ، الرغبة في تحسين الزراعة وجلب المحصول الجيد . في حين ان كثيرا من الفوائد المادية يرجع الى جيوبهم الخاصة . ولم يفهم الشیوخ الا في وقت متأخر جدا بأنهم ليس لديهم النفوذ الذي تصور لهم على قبائلهم ، وهاهم يلقون جزاء ذلك .

٢ - والعامل الثاني الذي يشارك فيه العراق بقية البلدان الاخرى وادی الى اثاره سخط الناس ، هو ظهور الاحوال التي نسميها احوال بعد الحرب ظهورا تدريجيا فكان هناك صعود في الاسعار وقلة في بعض الضروريات وغير هذه من امور اذا لم تحس طبقات الناس بما جاءها من جيش الاحتلال من ثروة ، وقد اثرت على اكثرية الناس ، وصارت علينا - بصفتنا المنتصرين في الحرب العظمى في العراق وفي غيره - جريرة المجيء بهذا الحال .

٣ - وربما كان العامل الذي يلي هذين العاملين في الاهمية . ادراك الناس ضعفنا العسكري . وقد تعود الشرقيون طوال القرون على أن يفتنوا فرصة تضعضع العدو للإيقاع به .

٤ - عداء المجتهدين الذين قاوموا كل الحكومات من بعد الخلفاء الراشدين .

٥ - نقاط الرئيس ولسن الاربعة عشرة وما انتجته من هياج وتأثير زاده اثرأ الشريف والترك ، والبولشفيك من متطوعين ومأجورين .

٦ - الخلاف العنصري بين العرب والانكليز ، وقد استعمل هذا ذريعة اكثر منه سببا .

٧ - التأخر في تعيين وضعيتنا في العراق ، وبقاء الحكم البريطاني المباشر بعد الهدنة بمدة طويلة ، وإذا لم تخني الذاكرة فاني اذكر أنني منعت حتى في تشرين الاول ١٩١٩ من اتخاذ أي تدبير ، أو الادلاء بأي تصريح يفهم منه منحنا الانتداب على العراق أو أننا قبلنا به .

٨ - ما أحدثه تأثير الوضعية في سوريا التي ساعدت حكومتها الشريفة الاعانة البريطانية الواقية التي كانت تتناولها على ان تدفع لموظفيها ولا سيما من كان في الجيش منهم ، مرتبات تزيد كثيرا عما يمكن لهذه الادارة أو لأية ادارة اخرى تسدد مصاريفها بإيرادها الخاص دفعه .

٩ - اجبارنا الناس على العمل في السداد أيام الفيضان . فالعربي يفضل أن يعرض نفسه لخطر الفيضان ، الذي هو من صنع الرحمن ، على أن يشتغل كثيرا في السداد ، التي هي من صنع الانكليز . وظروف الاحتلال العسكري اثر كبير في هذه الوضعية . فقد كانت السلطات العسكرية - وما تزال - تلح علينا في المحافظة على السداد وجعلها بدرجة من القوة تمنع عن السكك الحديدية والمعسكرات من الخطر رائجته . ولم تعطنا الادارة العسكرية دائرة الري الا على هذا الشرط وحده .

١٠ - جمعنا ضرائب الارض وغيرها .

١١ - خوف الناس من ان يطغي عليهم سيل الاستعمار التجاري الغربي .

١٢ - استعمالنا الطائرات مع القائمين علينا .

١٣ - عدم ارتياح الملاكين ، الذين لا يرون أن على الملاك واجبات تقابل ما له من حقوق . ويرون أن كل محاولة تبذل لتخفيف اعبائهم على الفلاحين غير مشروعة ، في حين يرى الفلاحون أن كل محاولة تبذلها السلطات الحكومية لاستعمال قوات القانون والنظام لأخذ ما للملاكين عليهم بعين السخط . وقد طالما وقف الحكام السياسيون بسبب العراقيل الموجودة في القانون التركي في هذا البيان في وضعيات عسيرة .

١٤ - يرى الكثيرون هنا ، من عراقيين وانكليز ، انني اخطأت في عدم استعمال الشدة والصرامة مع كبار المهيجين قبل أن تتوسع الحركة ، ولكن هذا الرأي يستحق الجدل . فان ادارة مدنية من هذا النوع طبيعي لها في مثل هذا الوقت أن تجد صعوبة كبرى في معرفة الحد الذي تستدعي به حركة دستورية تقوم في البلاد والشدة والصرامة وتبررها - انتهى - (١٣)

ئي • تي • ولسن

ان الكولونيل ولسن يعترف بان لمواد رئيس الولايات المتحدة ، وودرو ولسن ، اثرا محسوسا في نشوب ثورة العشرين ، كما يعترف ان المظالم التي لحقت الناس من جمع الضرائب الفادحة ، وسوء الادارة المتفشية ، والسخره ، والنفوذ الديني ، اثرا لهذا النشوب لكنه لم يتطرق الى الوعود التي اعطيت العراقيين الخاصة بتقرير المصير ، ثم نكث حكومته بهذه الوعود رغم اعترافه في آخر برقيته بان الحركة كانت دستورية ، ولهذا السبب لم يستعمل القسوة مع القائمين بها .

(31) SIR ARNOLD WILSON ; A CLASH OF LOYALTIES P.305

فصل الاول

وكيف انتخب ملكاً على العراق

توطئة

كانت بريطانية تعتقد أن في امكانها جعل العراق مستعمرة لها تابعة للهند . وقد مهدت لذلك بعقد اتفاقية سايكس - بيكو السرية بينها وبين فرنسا وروسيا في ١٥ - ١٧ مايس ١٩١٦ قبل أن تنهار الدولة العثمانية ، وكان قد وقعها كل من السير مارك سايكس ، باسم الحكومة البريطانية ، والمسيو جورج بيكو باسم الحكومة الفرنسية ونصت على تجزئة الوطن العربي على الوجه الآتي :

١ - المنطقة الحمراء : تكون تحت ادارة الحكومة البريطانية المباشرة ، وتشمل ولايتي البصرة وبغداد من العراق ، وشرقي حيفا وعكا من سورية الجنوبية « أي فلسطين » .

٢ - المنطقة الزرقاء : تكون تحت ادارة الحكومة الفرنسية المباشرة ، وتشمل كليكية وجزءا من الانضول ، وقطعة من سورية الغربية .

٣ - منطقة A. : تكون جزءا من دولة عربية تشكل تحت الحماية الفرنسية ، وتشمل ولايات : دمشق وحلب والموصل . ويكون لفرنسا حق الافضلية في المشروعات والقروض المحلية ، وفي تقديم المستشارين والموظفين الاجانب لها .

٤ - منطقة B. : تكون جزءا من دولة عربية تشكل تحت

الحماية البريطانية . وتشمل الاراضي الواقعة بين فلسطين والعراق
المسماة شرق الاردن فيكون لبريطانية حق الافضلية في المشروعات
والقروض المحلية وفي تقديم المستشارين والموظفين الاجانب لها .

٥ - المنطقة السراء : تكون تحت ادارة دولية . وتشمل القسم الجنوبي
من سوريا أي فلسطين ، على أن تستشار روسيا في نوع الادارة ، ويتفق
عليها مع باقي الحلفاء والشريف حسين .

وكانت الحكومة البريطانية قد تعهدت للشريف حسين بن علي أمير
مكة المكرمة في مراسلات الحسين - مكماهون بأن تمنح الوطن العربي وحدة
عربية غير مجزأة ويكون الشريف حسين ملكا عليها لقاء اعلانه الثورة ضد
العثمانيين ، اخوانه في الدين ووقوفه الى جانبها في حربها مع العثمانيين .

ثورة فانتداب

بعد ان حطت الحرب العالمية اوزارها وقرر مجلس الحلفاء الاعلى المنعقد
في سان ريمو في ٢٤ نيسان ١٩٢٠ وضع العراق وفلسطين تحت الانتداب
البريطاني ، وسورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، وظهر وعد بلفور
للوجود . واقتضت اسرار معاهدة سايكس - بيكو ، ابي العراقيون أن
يرضخوا لحكم الانتداب البغيض الذي فرض عليهم قسرا وقاموا بثورتهم
الكبرى في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ ، وهي الثورة التي كلفهم اخمادها اكر من
التي نسبة بين قتل وجريح ومفقود . ونحو أربعين مليون جنيه استرليني .
قامت قيامة الصحف البريطانية منددة بالوجود البريطاني في العراق ، وطالبة
سحب قواته العسكرية منه . وفي الوقت نفسه أدركت بريطانيا أن ليس في
امكانها أن تحكم العراق حكما مباشرا ، وان في استطاعتها أن تؤمن مصالحها
في هذه البلاد عن طريق واجهة وطنية شكلية يختفي وراءها الحكم البريطاني

المقنع ، فأعادت الى بغداد السيربرسي كوكس الذي سحب الجيش البريطاني عند فتحه العراق بصفة كونه مستشار الحملة السياسي ، ثم أرسل سفيرا الى طهران ، فألف كوكس حكومة محلية تأتمر بأمره وتعمل تحت هديه وارشاده وذلك في ٢٥ تشرين الاول من عام ١٩٢٠ . وقد روعي في هذه التشكيلة ، التثيل الديني والطائفي والمدني ، فكان السيد عبد الرحمن النقيب رئيسها ، وطالب النقيب وزير داخليتها ، وجعفر العسكري وزير دفاعها ، وباسون حصيل وزير ماليتها ، والدكتور حنا خياط وزير صحتها ... الخ وقد ختمت التعليقات التي وضعها السيربرسي كوكس لهذه التشكيلة « وقد اصطلح عليها بالوزارة » أن لا تنفذ مقرراتها الا بعد أن تقرن بسوافقته ، وقد تقلد منصب المندوب السامي في العراق بعد عودته من ايران .

فيصل وتاج العراق

قرر المؤتمر السوري ، المنعقد في دمشق في الثامن من آذار ١٩٢٠ المناذاة بالامير فيصل ملكا على سورية . وكان يقيم في دمشق رهط من صفوة شباب العراق وكهوله فاجتمعوا في اليوم المذكور ونادوا باستقلال العراق وبالامير عبد الله شقيق الملك فيصل ملكا عليه . وقد توج الملك فيصل فعلا وبقيت بيعة الامير عبد الله في عالم الخيال ، اذ كان « يصعب على العقل قبول قرار أو النزول على حكم قررته جمعية التأمّت في بلاد غير بلادها ، بحق بلاد لا حول ولا طول لها » على حد قول لودر في ص ٩٥ من كتابه : القول الحق في تاريخ سورية وفلسطين والعراق .

ولم تلبث ملوكية فيصل في سورية أن انتهت بالحملة الفرنسية التي قادها الجنرال غورو في ٢٥ تموز عام ١٩٢٠ ، وان تقوض حكمه وتجليه عن الاراضي السورية المشمولة بالانتداب الفرنسي . وكانت الحكومة البريطانية

على علم بسا قرره الفرنسيون ومتورطة معهم في هذه المأساة ولكن للضرورة احكامها .

ورأت بريطانيا ان تستغل نكبة فيصل في دمشق وتستدعيه الى لندن لتفاوضه في أمر اسناد عرش العراق اليه ، اذا ما وافق على قبول الانتداب الذي عهدت به عصبة الامم اليها في ٢٤ نيسان ١٩٢٠م . مطمئنة الى ان خيته في سورية ضامن لأتآده في سياسته في العراق وحذره من الاندفاع في التصادم معهم وله من شخصيته التي برزت في الحجاز وسورية ما يطمئنهم على نجاحه في توجيه السياسة العراقية توجيهها يضمن مصالحهم الرئيسية في العراق ، ويرضي العراقيين في الوقت نفسه ، او يكفل على الاقل السيطرة على هذا البركان المتأجج .

واستدعي الامير أو الملك العربي الى لندن فبلغها في ٢ كانون الاول ١٩٢٠ ، فتم الاتفاق بينه وبين الجهة البريطانية على أن يوسّد عرش العراق فيؤلف فيه حكومة عربية مستقلة ، ولكن تحت الانتداب البريطاني . وكان جلياً ان العراقيين يأبون التسليم بفرض الانتداب على بلادهم فأقنعه المستر تشرسل بأنه سيعرض عليه مسودة معاهدة تعقد بين بريطانيا والعراق لتنظيم العلاقات بين الطرفين دون ان يذكر اسم الانتداب فيها . فأستطاعت بريطانيا بهذه الطرق الملتوية وبفضل تفاهمها مع فيصل أن تفرض انتدابها بشكل آخر يسكت العراقيين من جهة ، ويقنع عصبة الامم بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مازالت في الحقيقة في وضع تستطيع معه القيام بمجهودها الانتدابية .

كان اللورد كرزن ، وزير خارجية بريطانيا ، قد أبرق الى نائب الحاكم العام في العراق في الثلاثين من تموز ١٩٢٠ ، اي بعد خمسة أيام من تقويض الحكم الفيصلي في دمشق برقية ذكر فيها ما أصاب الامير العربي وطلب اليه ان ييدي رأيه في الموقف ، وكان نائب الحاكم العام ، وهو يومئذ الكولونيل ئي . تي ولسن ، من القائلين بوجوب الحاق العراق بالهند . فلما انتجرت

الثورة العراقية الكبرى في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ أجاب على برقية وزير الخارجية البريطانية بما يلي بالنص :

« تنص برقيتكم المؤرخة ٣٠ تموز على ان الامير فيصل قد جلا الى درعا في منطقة النفوذ البريطاني بناء على امر الفرنسيين ، ويرى من في بغداد أن ذلك يعني احد أمرين : فاما ان يكون - الأمير - في طريق عودته الى الحجاز ، أو أنه ينوي البقاء في هذا الجزء من سورية المشمول بالنفوذ البريطاني . فان بقي في درعا واستمر على الادعاء بعرش سوريا فانه سيجمع عددا لا بأس به من مؤيديه السابقين فيكون مصدر ازعاج دائم للفرنسيين ، أما اذا تنازل عن مطالبه في سورية وطالب بزعامة فلسطين فقط فان وجوده فيها سيخلق المتاعب لها - لفرنسا - ويجعلنا في وضع صعب جدا ، فهل لحكومة صاحب الجلالة أن تفكر في امكان اسناد امانة العراق اليه ؟

« ان فيصلاً هو الوحيد بين زعماء العرب الذي يدرك المشكلات العملية في ادارة حكومة متمدنة بموجب الطرق العربية ، وانه لا يخطيء في التقدير بأن المساعدة الاجنبية أمر حيوي لاستمرار وجود دولة عربية ، كما انه يدرك الخطر الذي ينجم عن الاعتماد على جيش عربي . فاذا قدمنا اليه امانة العراق فانتا لا نسترجع مكائنتا في نظر العالم العربي حسب ، ولكننا قد ننجح الى حد كبير في القضاء على التهمة التي توجه اليها بخيانتنا فيصلاً واهل هذه البلاد . فاذا عازمت حكومة صاحب الجلالة انقاص نفقاتها في هذه البلاد انقاصا محسوسا فان ذلك لا يتحقق بصورة أتم الا بواسطة فيصل دون أي حلول اخرى »^(١) .

وقعت هذه البرقية من نفس اللورد كرزن موقع الاستحسان ، لا سيما وأنها دلت على تبدل ملموس في موقف الكولونيل ولسن وكيل الحاكم الملكي العام في العراق . واستدعي فيصل الى لندن فبلغها في اليوم الثاني من شهر

كانون الاول سنة ١٩٢٠ ودبرت له مقابلة مع الملك جورج الخامس في اليوم الرابع من الشهر المذكور بحجة تقديم الشكر على الهدايا التي كان ملك الانكليز قد أنعم بها على والده الملك حسين^(٢) . ثم ندبت وزارة الخارجية أحد أركانها البارزين ، كورنواليس . ليقابل فيصلاً بصورة شخصيه ويفاتحه في موضوع عرش العراق والتزامات بريطانية تجاه عصبة الامم وتجاه فرنسا التي قوضت عرشه في سورية وأجلته عن الاراضي المشمولة بانتدابها . وقد هيأت الوزارة لكورنواليس مسودة بالموضوعات التي يجب ان يذكر فيصلاً بها دون أن يعلم فيصل بها^(٣) . وكان فيصل ينزل في فندق كلارج الشهير ، وصادف ان قصد إحدى دور التمثيل في الليلة التي قصده مبعوث الخارجية البريطانية ، فاضطر كورنواليس أن ينتظر عودته الى ما بعد منتصف الليل ، ثم يدخل في مفاوضات في المهمة التي ندب اليها بحيث استطاع أن يقدم مذكرة بما دار من حديث الى الجهة المختصة في اليوم الثاني مباشرة .

كان أهم ما قصده الخارجية البريطانية من ارسال كورنواليس الى الأمير فيصل ، هو التأكد من أن الأمير الهاشمي لن يفكر في الانتقام من فرنسا . وانه يدرك مسؤوليات بريطانيا الانتدابية نحو العراق . أما موقفه الشخصي تجاه المقترحات البريطانية فهو أن العراقيين الذين كانوا في دمشق نادوا بأخيه الأمير عبد الله ملكاً على العراق في اليوم الذي نادى السوريون بسوءه ملكاً على سورية . وهو يوم ٨ آذار ١٩٢٠ . فكيف يسوغ له أن يزاحم أخاه عبد الله على عرش العراق . وهو يجمع الجموع المقاتلة في معان ليثأر له من الفرنسيين ؟ لقد وجد انكساراً الحل المناسب لهذه المعضلة اذا اتدبت الكولونيل لورانس ليعرض عليه عرش سورية اذا ما تنازل لأخيه فيصل

(٢) جريدة التايمس اللندنية الصادرة في ٥ كانون الاول ١٩٢٠ .

(٣) راجع مسودة الحديث مع التقرير الرسمي في العدد الثاني عشر من السنة الثالثة من مجلة (آفاق عربية) .

عن عرش العراق . وقد قام كورنواليس بهذه المهمة قياما حسنا ووضع للعرشين العراقي والأردني اسسهما المتينة .

كانت السياسة البريطانية في الشرق الأدنى والأوسط منوطة بثلاث وزارات هي الخارجية والمستعمرات ووزارة الهند . فأرثأت الحكومة البريطانية أن تتوحد أمور الشرقين المذكورين في مؤسسة للشرق الأوسط وأن تلحق بوزارة المستعمرات . وقد نقل ونستن تشرشل من وزارة الحرية الى وزارة المستعمرات لاعادة تنظيم السياسة البريطانية في العالم العربي ، واختار لمساعدته عددا من الموظفين الملمين بالأمور العربية . وما لبث أن قرر الاجتماع بممثلي بريطانية وقادتها العسكريين والمدنيين في الشرق الأوسط ليتذاكر وابهام في كيفية خفض النفقات البريطانية الطائلة ، وتخفيف الوجود العسكري ، لا سيما وقد كانت الخزانة البريطانية تئن من ثقل النفقات التي أوجبتها تكاليف الحرب العالمية الاولى وتتايجها . ثم جاءت التدابير العسكرية وتكاليفها لاخلاد الثورة العراقية الكبرى ضغثا على ابثاله ، مما حمل الرأي العام في بريطانية على المناداة بوجوب الجلاء عن العراق ، والحكومة البريطانية على التفكير في وجوب انقاص نفقاتها الناجمة عن الالتزامات الخارجية الى ادنى حدٍ ممكن مع المحافظة على المصالح البريطانية العامة محافظة تامة بأقل كلفة .

دعا المستر تشرشل الممثلين السياسيين والعسكريين في مناطق الشرقين الأوسط والادنى الى الاجتماع به في مؤتمر يعقد في القاهرة في الثاني عشر من شهر آذار ١٩٢١ . فكان الوفد العراقي الى هذا المؤتمر مؤلفا من المندوب السامي السير برسي كوكس ، وقائد القوات البريطانية في العراق الجنرال ايلمر هادلين ، والسكرتيرة الشرقية للمندوب السامي المس بيل ، ومستشاري وزارات المالية والاشغال والدفاع ، سليتر وأتكسن وايدي ، والوزيرين العراقيين وزير الدفاع جعفر العسكري ووزير المالية ساسون حسيقل ، واستبعد من الحضور وزير الداخلية طالب النقيب . ويظهر من محاضر المؤتمر أن الوزيرين جعفر وساسون حضرا بصفة مستشارين يدعوان لحضور الجلسات

عندما يرى المجتمعون ضرورة لاستمزاز رأيها . وتناول موضوع العراق ما يلي :

أ - علاقة الدولة الجديدة المقبلة . من حيث النفقات . بريطانية .

ب - شخصية من يتولى حكم العراق .

ج - نوع قوات الدفاع في الحكومة الجديدة . وشكلها .

قال كوكس : ان باستطاعة العراق ان يسهم بمدى أوسع في المسؤوليات المترتبة على بريطانية في العراق وذلك بتأليف جيش محلي من خمسة عشر ألف محارب ، وتخصيص ١٥ في المئة من إيرادات العراق العامة ، على ان تزداد هذه النسبة بالتدريج حتى تبلغ ٢٥ في المئة ، وأن تزداد قوة الليفي المحلية التي تقوم الحكومة البريطانية باودها من أربعة الاف الى ٧٥٠٠ مقاتل ، وان يعزز ذلك كله ب ستة اسراب من الطائرات البريطانية ترابط في محلات استراتيجية معروفة ، فتسحب القوات البريطانية من العراق بالتدريج ، ويحل التفاهم والوثام محل التشاكس والخصام بين العراقيين والدولة المنتدبة . حلت كلمات السير برسي كوكس محلا عظيما من قس ونستون تشرشل بحيث استطاع أن يقف في مجلس العموم البريطاني بعد ايام ليعلن انقاص النفقات البريطانية من ٣٥ مليون باون في سنة ١٩٢١ الى ٢٧ مليونا ونصف ، وانها ستنقص الى تسعة ملايين في السنين التي تليها ، وكانت مصروفات بريطانية في العراق في السنوات ١٩٢٠ - ١٩٢٥ كما يأتي :

٣٢ر٠٠٠ ٠٠٠	١٩٢٠ - ١٩٢١
٣٣ر٣٥٥٠٩٥٠	١٩٢١ - ١٩٢٢
٧ر٨٠٧٣٨٤	١٩٢٢ - ١٩٢٣
٥ر٧٤٠ر٣٥٨	١٩٢٣ - ١٩٢٤
٤ر٤٧٩ر٧٥٤	١٩٢٤ - ١٩٢٥
٤ر١٨ر٤٠٠٠ (٤)	١٩٢٥ - ١٩٢٦

(4) IRELAND: IRAQ A Study in Political Development.

ولما عرضت فكرة أمير عربي يتولى امور الدولة الجديدة في العراق ،
استعرضت أسماء الطامعين في العرش فكانوا كما يأتي :

١ - السيد عبد الرحمن الكيلاني نقيب أشرف بغداد ورئيس الحكومة
المؤقتة .

٢ - السيد طالب النقيب وزير الداخلية في حكومة النقيب المؤقتة .

٣ - الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود أمير نجد ثم سلطانها
المعظم .

٤ - الشيخ خزعل بن الشيخ جابر الشيخ مرداو شيخ المحمرة وتوابعها .

٥ - الأمير برهان الدين العثماني نجل السلطان عبد الحميد .

٦ - هادي باشا العمري الموصللي .

فالسيد عبد الرحمن النقيب رجل هرم ليس في عائلته من يصلح لتولي عرش
العراق بعد وفاته . والسيد طالب النقيب ، وإن كان من الشخصيات التي
تستطيع ان تؤدي خدمات ممتازة ، إلا أن خصومه في بغداد والبصرة في ازدياد
مستمر . أما عبد العزيز آل سعود فإن ترشيحه للعرش يخلق خللاً في التوازن
في الجزيرة ، وأما الشيخ خزعل فكاد ان يظفر بالعرش لما بذله من مال وفيه
بواسطة مزاحم الباجه جي وآل الجزائري في النجف إلا ان السياسة البريطانية
ونواياها حالت دون ذلك^(٥) . أما الأمير برهان الدين العثماني فكان ذكر

(٥) هذا نص ما اذاعه الشيخ خزعل في عدد جريدة العراق (٣١٧) الصادر في
١٤ حزيران ١٩٢١ :

« انني عندما طرحت مسألة عرش العراق على بساط البحث ، ورايت ان
الذين رشحوا انفسهم لذلك العرش هم اناس دوني في الكفاءة والقدرة وفي
جميع المزايا والصفات التي يجب ان يتصف بها ملك أو أمير ، كنت قد رشحت
نفسي لذلك العرش لأنني رايت نفسي اني أجل واجدر من جميع الذين
رشحوا انفسهم له . أما الآن . وقد بلغني ترشيح سمو الأمير فيصل لهذا
العرش ، فاني اتنازل عن ترشيح نفسي لأنني أرى في شخص الأمير فيصل
جميع الصفات والمواهب التي تؤهله لأن يتولى ذلك العرش واني اقابل
ترشيح سمو الأمير فيصل بكل ابتهاج ، وأؤيده كل التأييد ، وأرجو من
جميع أصدقائي ان يؤزروني بكل قواهم . »

اسمه فقط يفوز الانكليز على اساس انه تركي - عثماني . وهكذا خلفت
المعادير لوالي بشت كوه ، ولأغا خان الهندي .

أما هادي العمري فانه كان يقيم في تركيا وسبق له ان اشغل المناصب
العليا في العهد العثماني ، وفضل الاستمرار على الحياة في اسطنبول على العودة
الى العراق .

وكانت هناك فئة من السياسيين . أمثال السيد عبد الرحمن الكيلاني ،
والسيد طالب النقيب ، وعبد المجيد الشاوي ، وتوفيق الخالدي . وحكمة
سليمان . ومعروف الرصافي . وغير هؤلاء من الاتحاديين يسندهم جون فليبي
مستشار وزارة الداخلية ، ورايلي مستشار المعارف الا ان هؤلاء كانوا يدعون
الى النظام الجمهوري .

وفاجأ تشرشل المجتمعين . فعرض اسم الأمير فيصل مرشحاً للعرش
وقال : ان فيصل من بيت رفيع ، وانه ابن الملك حسين شريف مكة المكرمة
الذي وُجد قوده بين العرب وثبت شخصيته بين رجال الدين فهو خليف بأن
ينال تشجيع الحكومة البريطانية اذا اتخذه العراقيون . قاومت الرؤوس
ان نعم ، فهتف الناس : ليحيى فيصل ملك العراق ، وهمس ايليس في اذن
الزمان ليحيى تشرشل . وقد أوجب تدخل البريطانيين في اختيار فيصل لعرش
العراق مباحثات دقيقة واقوالاً كثيرة^(٦) .

ومن لطيف ما يروى عن مؤتمر القاهرة ان ساسون حشيل وزير مالية
العراق سأل المستر تشرشل قائلاً : جرت العادة في البلاد المنسلخة عن
الامبراطورية العثمانية ان يأتيها أمراؤها من الشمال الى الجنوب ، ولم يسبق
ان جاءها أمير من الجنوب فكيف تملكون هذا الحدث ؟ فرد عليه تشرشل :

(٦) لودر في كتابه « القول الحق في تاريخ فلسطين وسورية والعراق » ص ١٠٩ .

ان ذلك لصحيح ولكن لا تنسى ياساسون افندي ان مستر كورنواليس ذاهب مع الامير فيصل وهو من الشمال^(٧) .

قلنا : ان كورنواليس صاحب الملك فيصل الى العراق ، وقد أشغل منصب مستشار وزارة الداخلية حتى عام ١٩٣٥ حيث لم يجدّد عقد خدماته بعد هذه المدة الطويلة ، ثم جاء سفيرا لحكومته في العراق في نيسان ١٩٤١ ولبث في منصبه حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية في منتصف عام ١٩٤٥ .

حركة فيصل

كان الامير فيصل قد حضر الى القاهرة اثناء عقد المؤتمر ليراقب سير الامور عن كثب . فلما انتهى المؤتمر توجه الى مكة المكرمة ليطلع والده على ما جرى وتم . أما تشرشل فبعد انتهاء المؤتمر توجه الى القدس واستدعى الأمير عبد الله الذي كان ما يزال في معان وعمان ، في محاولة الثأر لأخيه فيصل في قضية تقويض الفرنسيين للملك في دمشق ، وأفهمه بصريح العبارة أن أخاه سيتولى الحكم في العراق بدلا من أن يتولاه هو .

يقول الملك عبد الله في ص (١٦٢/١٦٥) من كتابه « الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين » : جاءني من جلالة والدي أن وزير المستعمرات البريطانية مستر تشرشل موجود في القدس وقد يطلب أن يزور وادي موسى - البتراء - أو قد يدعوني الى القدس لاقابله فيها ، واوصاني جلالتة بأن أقوم بالواجب بكل اكرام ورعاية . ثم تلقيت دعوة من السر هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في القدس لزيارة القدس ومقابلة وزير المستعمرات فقبلت الدعوة وتعين اليوم . قال مستر تشرشل ان الحكومة البريطانية محايدة في القضية بين العرب والفرنسيين الذين هم حلفاؤها لهذا فانها تنصح بلزوم

(٧) عبد الرزاق الحسني في كتابه « العراق في دوري الاحتلال والانتداب » ، ٢٠١/١ مطبعة لعرنان بصيدا عام ١٩٣٥ .

انصراف الأمير فيصل بن الحسين عن سورية وسفره الى العراق ليرشح نفسه لملك العراق . وأوضح مستر تشرشل ان الحكومة البريطانية متأكدة من أن فرنسا لا تتعاون بوجه من الوجوه مع الملك فيصل أو الأمير زيد ، وأنها لا تسرى على عرش العراق الا الشخص الذي تأمن جانبه . وأشار الى أن طلاب عرش العراق كثيرون منهم ابن النقيب ، وابن سعود ، وخزعل خان ، وأشار مستر تشرشل بأنه يجب علي أن اساعد على ذلك وأن أوثر على والذي بان يقبل به وأن أوثر كذلك على اهل العراق أن يرضوا بفيصل ملكاً عليهم ثم أن أبقى أنا في شرقي الاردن على تفاهم مع الفرنسيين فاسير بالناس سيرة تبتعد عن تحديهم ، وانه اذا تم هذا فيؤمل أن تعيد النظر في الامر وبالنتيجة فانه يعتقد ان بالاستطاعة بعد ستة اشهر أن يهتئنا برجوع الشام إلينا » (٨) .

ملاحظة : اقتصر عرش الامير عبد الله على شرقي الاردن ، أي القسم الجنوبي من سورية . ويقول مؤلف كتاب « في طريق الهند » في ص ٣٣٠ من كتابه :

« وقد اراد الانكليز بتأسيس هذه الامارة وتنصيب الامير عبد الله عليها ان يجعلوا منها سورا يدفع خطر البادية عن فلسطين ، ووسيلة لدوام العداء بين العائلة السعودية والعائلة الهاشمية » .

تهدة المنافسين لفيصل

كانت المس بيل ، السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي في العراق ، كثيرة الاتصال بالسيد عبد الرحمن الكيلاني رئيس الحكومة المؤقتة التي أقامها المندوب المذكور في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ . وقد ذكرت في مذكرة لها رفعها الى حكومتها البريطانية في شباط ١٩١٩ أنها سمعت من السيد

(٨) كتاب ، الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين ، ص ١٦٢/١٦٥ .

الكيلاني ذات يوم يقول : « أما بالنظر الى الحكومة العراقية فان مقتي للادارة التركية الحالية معروف لديكم الا اني افضل عودة الترك ألف مرة على ان أرى الشريف أو احد أنجاله يحكم هذه البلاد »^(٩) فاستطاعت الحكومة البريطانية ان تحمله على تغيير رأيه لما علم ان الحكومة المذكورة مصممة على اسناد عرش العراق الى احد انجال الشريف .

وكان السيد طالب النقيب أشد الطامعين بعرش العراق . فاستطاع المندوب السامي البريطاني ان يبعده عن العراق في ١٦ نيسان ١٩٢١ . وكان الامير عبد العزيز آل سعود قد سمع بما تقرر في القاهرة وما تنويه الحكومة البريطانية تجاه الامير فيصل ، فكتب الى السير برسي كوكس رسالة مطولة في ١٨ مايس ١٩٢٠ يذكره بالاعمال التي ارتكبها الحسين وأولاده ضدهم ، والمخاطر التي ستولد من وجود الهاشميين الى جوار السعوديين^(١٠) . ولكن الحكومة البريطانية استطاعت أن تبدد مخاوفه وتزيد مخصصاته السنوية ، كما استطاعت أن تحمل الشيخ خزعل على سحب ترشيح نفسه لعرش العراق . أما الامير برهان الدين العثماني وأمير بشت كوه الايراني ، والاغا خان الهندي وهادي باشا العسري فلم يلتفت الى مساعيهم لتفاهة مراكزهم . اما فلي مستشار وزارة الداخلية الذي كان يروج للحكم الجمهوري فقد أقصاه المندوب السامي عن منصبه .

توجه فيصل نحو العراق

بعد أن وصل فيصل الى الحجاز وأطلع والده على سير الامور وما تم في القاهرة ، أبرق الملك حسين الى رجالات بغداد البرقية الآتية :

« نشكركم على دعوتكم لنا لمعاونتكم فيما يتتابكم من المشكلات . »

(٩) نص مذكرة المس بل الى حكومتها البريطانية في شباط ١٩١٩ .

(١٠) نص الرسالة في بافاق هربية لشهر آب ١٩٧٨ (٣/١٢) ١٠٠ .

وليس بخافٍ على اهل العراق ولا على غيرهم ما بذلناه من المجهودات والقوى
اثناء الحرب الكبرى في سبيل تحقيق رغائب العرب القومية وذلك بسمونة الله
عز وجل وحلفائي . واني لم أفتأ ابذل هذه الجهود حتى الان . وحيث ابي
انظر الى دعوتكم كدعوة وطنية خالصة فاني سأبحث فيصل اليكم ليعينكم في
العراق والله أسأل ان يتوج اعمالنا بالنجاح ويهدينا جميعا لما فيه خير الامة
وسعادتها ...

الحسين « (١١)

كما ان الامير فيصل أبرق الى نقيب بغداد . والى السيد طالب النقيب
مثل هذه البرقية ثم تلقى ما يلي :

الى حصرة صاحب السمو الملكي الامير فيصل ايده الله

سيدي العزيز . بعد ابداء جزيل التحية وعظيم التوقير . قد وصلتني
البرقية الاتية هذا الصباح من لندن وهي :

« تصل الباخرة نورث بروك وبها محلات لعشرة اشخاص الى جده .
وتقوم من هناك الى البصرة . الرجاء ان تطلبوا من سمو الامير ان يكون
مستعدا لكي لا تتأخر الباخرة . ويجب ان تحثوه ان تكون حاشيته مركبة من
محض عرافين - انتهى - واني ارجوكم افادتي متى تأتون الى جده مع افادتي
بعدد اساء من سيكونوا بمعيتكم الى البصرة وتقبلوا خالص توقيراتي .

مخلصكم : الميجر مارشال - معتمد بريطانية (١٢)

وقد استقل الامير فيصل الباخرة البريطانية نورث بروك من جده في
اليوم الثاني عشر من شهر حزيران ١٩٢١ واستقلها معه السيد محمد الصدر ،
والسيد علوان الياسري ، والسيد محسن ابو طيخ ، والسيد هادي مكوطر .

(١١) من أرشيف صاحب البحث .

(١٢) من أرشيف صاحب البحث .

والشيخ يوسف السويدي ، والحاج رايح العطية ، وكان هؤلاء من زعماء الثورة وقد هربوا من تعقيلت الانكليز ولجأوا الى الحجاز ، كما استقلها كل من السادة : رستم حيدر وأمين الكسباني وتحسين قدري وعلي جودة الايسوي وابراهيم كمال وصبيح نجيب ومكي الشريتي وكورنواليس ، عين حكومته البريطانية ، والذي عين مستشارا لوزارة الداخلية . وما كادت الباخرة تقترب من المياه العراقية حتى ابرق الامير فيصل البرقية التالية الى السيد عبد الرحمن الكيلاني نقيب اشرف بغداد ورئيس الحكومة المؤقتة .

بغداد فخامة رئيس الوزراء حضرة النقيب ٢٢ حزيران ١٩٢١
بمزيد السرور اخبر فخامتكم بأني واصل البصرة الجمعة . شاكرًا للمولى عزوجل الذي أسعدني بقرب لقاكم ومشاهدة البلاد التي هي محط مفاخر الاجداد واثقا بازدياد عولمكم الودية اقم وزملاؤكم وكافة الشعب العراقي الكريم ..

فيصل

وقد أسرع الرئيس عبد الرحمن النقيب فرد على هذه البرقية بالجواب الآتي : :
ضياء مصباح النبوة والكوكب الدرّي في سماء الشرف سمو الامير فيصل حفظه الله تعالى ..

الباخرة نورث بروك

لقد اخذت بيد الاحترام برقية سموكم الدالة على عولمكم الهاشمية نحو هذا الداعي ، والمبشرة بقدم سموكم البصرة يوم الجمعة ، فامتلا القلب سرورا فشكركم شكرا وفيرا داعين لسموكم بسرعة الوصول بالسلامة مرجين بقدمكم الميمون نحن والوزراء والشعب .

رئيس الوزراء - عبد الرحمن

فيصل في العراق

لم يكتف السيد النقيب بريقة الترحيب التي طيها للأمير فيصل ، وهو في عرض البحر . بل حمل مجلس الوزراء على اتخاذ قرار : « تعيين لجنة مؤلفة من حضرات اصحاب المعالي : جعفر باشا العسكري ، وعبد الغني جلبي آل كبة ، وفخر الدين أفندي آل جميل ، وعبد الجبار باشا خياط ، وعبد المجيد بك الشاوي . وعبد الرحمن باشا الحيدري ، لاختيار محل يليق بسمو الامير ، ووضع منهاج لاستقبال سموه ، وأن تتعهد وزارة المالية بصرف المبالغ اللازمة في هذا السبيل » .

ثم ندب خمسة من أعضاء مجلس الوزراء للسفر الى البصرة واستقبال الامير بصورة رسمية . كما ان امانة العاصمة ألفت — بالاشتراك مع السلطات البريطانية — وفدا قوامه ستون شخصا للاشتراك في هذا الاستقبال .

ورست الباخرة « نورث بروك » في ميناء البصرة في اليوم الثالث والعشرين من حزيران سنة ١٩٢١ فاستقبل الامير العربي استقبالا رائعا ، وتوجه رأسا الى الدار المعدة لاقامته . وهي دار احمد باشا الصانع ، حيث اقيمت فيها مأدبة غداء فاخرة حضرها لفيف من الوجوه والاعيان ، مضافا الى الذوات الذين قدموا مع سموه ، وكان احمد الصانع ومعه عبد اللطيف باشا المنديل قد رفعوا عريضة الى المندوب السامي البريطاني بتاريخ ٢٠ ميس ١٩٢١ يطلبان فيها منح البصرة نوعا من الاستقلال الذاتي ، كما أسهما في عريضة وقعها ٥٤٠٠ ذات من أهل البصرة بتاريخ ١٣ جون (حزيران) ويطلبون فيها فصل البصرة عن العراق^(١٣) مع ان احمد باشا كان عضوا في الوزارة التي ألفها السير برسي كوكس في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ وان كان بدون حقيقه وزارية . وقد خطب الامير فيصل في المأدبة الكبرى التي أقامها

(١٣) تراجع مضبطة الصانع والمنديل في ص ٩٨ من الجزء الاول من تاريخ الوزارات في طبعته السادسة .

الصانع على شرفه خطبة مطولة حث فيها السامعين على التمسك بالوحدة العراقية ، وعلى التضامن والتآزر ورفع الضغائن والاحقاد لاستقبال عهد جديد ومستقبل عتيدي^(١٤) .

وتابع الامير فيصل وصحبه سفرهم الى بغداد فكانت الاستقبالات التي تجري في المحطات تختلف باختلاف عقليات الحكام السياسيين ونوابهم من البريطانيين والهنود .

ويذكر السيد علي جودة الايوبي الذي قدم مع الامير من الحجاز في ص ١٤٤ من مذكراته « ذكريات علي جودة » حادثا غريبا جرى للامير عند وصوله الحلة الفيحاء في طريقه الى الكوفة والنجف وكربلاء ، وهذا نص ما كتبه :

« نزل الملك في الحلة ليعرج منها على الاضرحة المقدسة في الكوفة والنجف وكربلاء فيزور اجداده الاطهار فيها قبل أن تطأ قدماه بغداد ... ولا بد ان اشير الى صلف برترام توماس - المفتش الاداري في الحلة - وقلة ذوقه ، حين دخل على الملك فيصل ، وكنا أنا والمرافق صبيح نجيب حاضرين ، ووجه اليه سؤالا سمجا :

برترام توماس : ليش جنابك جيت الى العراق ؟

الملك فيصل : لماذا تسألني ؟

توماس : لأن الأهالي لا يريدونك

فيصل : ولماذا تريد أن تتدخل أنت بيني وبين الأهالي ؟

توماس : حتى أخبرك

فيصل : لست بحاجة الى خبرك وسوف ترى ما اذا كانوا يريدونني

أم لا » .

(١٤) تراجع هذه الخطبة الخطيرة في ص ١٢٠ من الجزء الاول من كتابنا « العراق في دوري الاحتلال والانتداب المطبوع في مطبعة العرفان بصيدا - لبنان عام ١٩٣٥ » .

وقد لقي الأمير القاده استقبالا منقطع النظير في النجف و كربلاء ، على الرغم من تغيب متصرف لواء كربلاء عبد الحميد خان عن مقر وظيفته . وفي ٢٩ حزيران ١٩٢١ وصل القطار الذي يقل القادم الكبير ورجال حاشيته الى بغداد فاستقبل استقبالا فخما ، على الرغم من حرارة الصيف ، واخذت ولائم الترحيب وحفلات التكريم تقام لسموه من قبل الاوساط الشعبية والقومية على اختلاف أنواعها وميولها . وكانت الخطب والقصائد الوطنية ، تلقى في هذه الحفلات وكان سموه يرد عليها بأجوبة رزينة وحكم مختلفة . و اراد السير برسي كوكس المندوب السامي البريطاني ، أن يستغل هذا الشعور ، فأذاع بيانا مطولا سرح فيه الخطاب الذي القاه وزير المستعمرات في مجلس العموم البريطاني يوم ١٤ حزيران وجاء فيه :

« لعلكم تذكرون أنه نشر في العراق في شهر حزيران ١٩٢٠ بلاغ جاء فيه : أن السير برسي كوكس عائد في الخريف ، وقد عهد اليه انشاء حكومة عربية محضة ، وقد انجز الشيء الكثير من ذلك .. وفي النية الاستعاضة عن هذه الحكومة المؤقتة بإدارة أساسها جمعية عمومية منتخبة ، وذلك في بضعة الاشهر المقبلة واجلاس حاكم عربي تقبله البلاد ، وانشاء جيش عربي لأجل الدفاع الوطني . وليس في النية اكرام الشعب على قبول حاكم مخصوص ، وستطلق الحرية التامة في البحث والافصاح عن الرأي سواء كان ذلك في انتخاب الحاكم أم انتخاب الجمعية العمومية . ولما كانت الدولة المنتدبة قد تكبدت نفقات باهضة فلا يمكنها والحالة هذه أن تتغاضى عن مسألة حيوية هذا شأنها . فطبيعة الحال تقضي بأن تكون رغبتنا انتخاب أفضل المرشحين . وقد بلغت حكومة صاحب الجلالة البريطانية الأمير فيصلاً انها لا تعارض على ترشيحه ، وانه اذا تم انتخابه فالحكومة البريطانية تؤيده . وهو في طريقه الآن الى البصرة ولا شك في أنه اذا انتخب فيصّل نكون قد توصلنا الى حل فيه خير مستقبل سعيد ناجح » .

هذا هو الخطاب الذي القاه وزير المستعمرات في مجلس العموم البريطاني ، واراد المندوب السامي في العراق أن يشرحه للرأي العام لمناسبة وصول الامير فيصل الى العراق . والتناقض ظاهر فيه ظهور الشمس في رابعة النهار . فبينما يقول الوزير « وليس في النية اكراه الشعب على قبول حاكم خاص » يعود فيقول « وقد بلغت حكومة صاحب الجلالة البريطانية الامير فيصلاً أنها لا تعارض في ترشيحه ، وأنه اذا انتخب فيصل فكون قد توصلنا الى حل فيه خير مستقبل سعيد ناجح » . وقد كانت الحكومة المؤقتة التي تكونت في بغداد تعمل تحت ارشاد المندوب السامي وتوجيهه فهل كان بإمكان وزير أو رئيس ان يخالف الامر في انتخاب الامير فيصل ملكاً على البلاد ؟

العدول عن فكرة المؤتمر

ينهم من البيان الذي القاه وزير المستعمرات في مجلس العموم البريطاني في الرابع عشر من حزيران سنة ١٩٢١ ، ومن البيانات كافة التي صدرت في العراق ، بعد التاريخ المذكور ، أن النية كانت متجهة نحو تأليف مجلس منتخب يمثل الشعب تمثيلاً صادقاً لانتخاب رئيس للدولة العراقية بحيث يحظى برضاء الشعب وتأييده . ولكن مؤتمر القاهرة الذي عقد في ١٢ آذار اتخذ قراراً ضمناً بترشيح الامير فيصل لعرش العراق ، وعهد الى المندوب السامي اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك . ويقول الدكتور فيليب آيرلند في كتابه : IRAQ-A. Study in Politcal Devlorment بان اية محاولة عاجلة تتخذ لجمع المجلس سوف لا تكون ضربة قاضية على السياسة البريطانية وعلى تنصيب أمير شريف بمقتضى ما صادقت عليه الدوائر البريطانية حسب ، بل سوف يسبب ذلك حدوث قلق جديد اذا لم يسبب ثورة حقيقية .

لهذا فلما أمر ديوان الحكومة المؤقتة ان يسأل ديوان المندوب السامي عن سبب عدم صدور قانون الانتخاب للمجلس موضوع البحث ، أجاب ان السبب

في ذلك هو وجوب ايجاد حل لمشكلة الاكراد القاطنين في العراق . وتباين وجهات نظرهم تجاه الحكم المنوي اقامته في العراق ، وانه يخشى ان تطول المدة المتقضية لاجراء الانتخاب للمجلس المطلوب . في حين ان الرأي العام يزداد حرصا على انتهاز الفرصة لتعيين حاكم للبلاد . لهذا اتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١١ تموز ١٩٢١ قرارا باحداث طريقة سهلة لاعطاء الشعب العراقي فرصة يظهر فيها رغائبه ويختار ملكا للبلاد . فقرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء ، بناء على اقتراح فخامة رئيس الوزراء المناداة بسمو الامير فيصل ملكا على العراق ، ويشترط أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون .

ولما تبلغ المندوب السامي بما قرره مجلس الوزراء ، ادعى ان النقيب لم يستشره بما قرره من تلقاء نفسه . ومع ذلك فانه اوعز الى سكرتيه ان يكتب الى سكرتير مجلس الوزراء :

« يجب قبل أن يوافق فخامته على القرار ويؤيده ، أن يطلع على رأي الامة في هذا الخصوص مباشرة ، وعليه فخامته يرجو من مجلس الوزراء اصدار الامر لوزارة الداخلية بوضع الوسائل المقتضاة التي يوافق عليها لاجراء التصويت العام » .

ولم يكتف المندوب السامي بذلك بل اذاع بتاريخ ١٦ تموز ١٩٢١ بيانا تحت توقيعه قال فيه :

« ان فخامة المندوب السامي يشعر أنه ، مع وجود جميع الاسباب التي تحمله على الاعتقاد بأن قرار المجلس السالف الذكر يمثل شعور البلاد السائد . يرى أن من الواجب عليه أن يحصل على تصريح مباشر من الامة بموافقتها قبل ان يوافي المجلس بموافقتها على القرار المذكور . وعليه فقد طلب فخامته الى مجلس الوزراء أن يوعز الى وزارة الداخلية بأن تتخذ التدابير الادارية للحصول على تعبير رسمي عن رغائب الشعب . اما الطريقة المبينة للحصول على تعبير

رسمي عن رغائب الشعب . اما الطريقة المينة للحصول على ذلك فستعلن في حينها » (١٥) .

وعلى عذا أصدرت وزارة الداخلية أوامرها الى متصرفي الالوية أن يستحصلوا مضابط من الاهليين بترشيح الملك فيصل ، وعينت لجانا تجوب البلاد من شمالها الى جنوبها لهذا الغرض . وكانت كل لجنة تستدعي مجموعات في كل محلة ثم يتلو أحدهم خطابا يمجّد فيه جهاد فيصل ، ويطلب التصويت على انتخابه ملكا . وكان ببعض المشاورين البريطانيين في بعض الالوية يوعزون الى البسطاء من الاهليين أن يضيفوا الى المضابط المعدة صيغتها من قبل وزارة الداخلية بموافقة المندوب السامي ، شروطا وعبارات لا تعلم بها الجهات العليا في بغداد بحيث جاءت النتائج مختلفة باختلاف الالوية .

ونشر فيما يأتي جدولاً بهذه النتائج بعثت به وزارة الداخلية الى مجلس الوزراء برقم ١٥١١٩ وتاريخ ١٨ آب ١٩٢١ :

قدم لواء بغداد ١٥٧ مضبطة ، ٦٨ منها تشترط قيام حكومة دستورية نياية حرة ديمقراطية مجردة من كل قيد ومنقطعة على سلطة الغير ، وتشترط جمع المؤتمر العام خلال ثلاثة أشهر . أما هذه المضابط فست وستون منها خاصة ببغداد فقط .

وقدم لواء « الدليم » ١٦ مضبطة موقع عليها من زعماء القبائل وزعماء البلاد بقبول ملوكية الامير فيصل بشرط بقاء مشاركة الدولة البريطانية عليها . وقدم لواء البصرة ٧ مضبطة . وقد ذكر المتصرف بأن الاكثرية رفضت في بادئ الامر التصويت الى ان اخذت تأكيدا ببقاء الوصاية والنظر في مطالب البصريين الخاصة ، وبعد ذلك وقعوا على المضابط .

اما لواء ديالى فقدم ٤١ مضبطة بالموافقة المطلقة .

(١٥) نصوص القرارات بحذافيرها في ص ٥٢ من الجزء الاول من « تاريخ الوزارات العراقية » في طبعته لسادسة .

واما لواء « الحلة » فقدم ٤١ مضبطة وفع رؤساء القبائل وزعماء الاهالي على ١٣ من هذه المضابط قابلين بسلوكية الامير بشرط أن تبقى وصاية الدولة البريطانية .

وقدم لواء كربلاء ٢٨ مضبطة بالموافقة المطلقة .

وقدم لواء « العمارة » سبع مضابط . اثنتين منها تخص الطوائف غير المسلمة . اما البقية فتشترط ابقاء الوصاية البريطانية وعدم الاستغناء عن خدمات المضابط البريطانيين في جميع الشؤون الادارية وغيرها .

اما لواء « الموصل » فقدم ٩٧ مضبطة ست مضابط منها تطلب المحافظة على الحقوق الكردية وسائر الاقليات ، وسبع مضابط تطلب الوصاية البريطانية وعشر مضابط تشترط أن تكون الحكومة العراقية الجديدة تحت وصاية الدولة البريطانية وأن تقبل استشارة ودلالة الدولة وضباطها في الامور الملكية والعسكرية ورعاية اللغة الكردية في الدوائر الرسمية والمدارس الابتدائية ومحافظة الحقوق السياسية والعرقية في كردستان .

واما لواء « كركوك » فقدم ٢٠ مضبطة بالموافقة و ٢١ مضبطة بالمخالفة ، ولم تكمل المضابط . فالعشرون بالموافقة لا شرط فيها . واما المضابط المخالفة فترجع الانتظار . واكثر المضابط الموافقة هي من قضاء اربيل . ومن طريف ما يروي عن انتخاب لواء كركوك ، أن مدير ناحية طاووق السيد محمود فخري لما تلقى الامر بتنظيم مضبطة ناحيته نظمها على اساس ترشيح الامير فيصل لعرش العراق . ثم شاع في المساء ان الانكليز عدلوا عن هذا الترشيح . ولما لم تكن وسائل المخابرات البرقية والتلفونية ميسورة بين الناحية ومركز اللواء ، نظم المدير المذكور مضبطة ثانية برفض الامير . فلما كان اليوم التالي توجه الى كركوك وقابل مشاور اللواء « ميلر » فسأله عن المضبطة فرد عليه أيهما تريد ؟ التي بالموافقة او التي بالمخالفة ؟ فأخذ المشاور المضبطين معا .

وقدم لواء « المنتفك » ٢٩ مضبطة ٢٤ منا تشترط بقاء الوصاية البريطانية ومساعدتها للملك فيصل .

وكانت ألوية « الكوت » و « الديوانية » واربيل أقضية تابعة الى بغداد و « الحلة » و « كركوك » . ولم تشترك السليمانية في التصويت .

ويقول Philip Craows في ص ٢٠٩ من كتابه The Life of Percy كان فيصل وكوكس معاً يعارضان أية محاولة من الوطنيين المتطرفين لاستعجال التتويج ، اذ كان كلاهما يشعر ان ملك العراق يجب الا يكون مدينا لسنة معينة نتيجة لعملية انتخابية غير مشروعة وان الشرعية تقضي ان يكون التصويت للتتويج باجماع الشعب ، وبطريقة دستورية ، فلا يصبح الملك أسيراً لسنة معينة . كما كان كوكس يشعر في قرارة نفسه ان حكومته التي مهدت الامور لفصل يجب ان تقطف ثمار جهودها .

برقيات هامة وخطيرة

بعد ان وصل الملك فيصل الى العراق في حزيران ١٩٢١ ، جرى الاستفتاء المعلوم للمناداة به ملكاً على العراق « وتشترط ان تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيّدة بالقانون » واقترب موعد اقامة حفلة التتويج المبارك ودارت بين المندوب السامي في العراق ، ووزير المستعمرات البريطانية في لندن ، خمس برقيات مهمة وعلى جانب عظيم من الخطورة لما تضمنته من معلومات وأسرار غامضة . وقد رأينا أن تنشر هذه البرقيات السرية بنصوصها المطولة لأن في هذا النشر فوائد تاريخية عظيمة . وفيما يلي هذه النصوص بالتسلسل :

١ — بغداد ٣١ تموز ١٩٢١

تتأجج التصويت وصلت الي من معظم الامكنة ولم تبسق شبة في النتيجة ، وهنا ، الرأي العام ، بما فيه رأي سموه ورأيي ، يرتأي أن يكون

التتويج في أرب وفت طبعا . على اثر هذا سيطلب سمو الامير القيام بمهامه الملكية بشورتنا ، وهو يود أن يلقي بيانا على الناس يوضح فيه سياسته المقبلة بصنعه كونه منكما على العراق ، ولا سيما مناسباته مع حكومة جلالة الملك . ومن الضروري له ولي تعيين الخطوط المفصلة التي تعين مناسباتنا مع بعضنا بعد ارتقاء العرش ، وهكذا تظهر أمامنا ضرورة عاجلة لتنظيم العلاقات الراهنة وطبائفة الرأي العام بعدم عرقلة التقدم الذي سراء في طريقه حتى الآن . كذلك يترتب علينا في الوقت نفسه ان نطمئن الموقف السياسي العام وواجباتنا تجاه حلفائنا وتجاه عصبة الأمم . وعلى قدر علمي ان الامير فيصل يوم توج ملكاً على سورية اعترف به فعلا من قبلنا ومن قبل فرنسا ولكن لم تتخذ أية وسيلة للاعتراف به اعترافا دوليا ، واني الآن لمتردد الى أية درجة يمكن تطبيق حالة سورية على وضعنا في الوقت الحاضر . فمن الناحية الدولية حكومة جلالة الملك هي الموكلة اليها من قبل الحلفاء المحافظة على هذا الجزء من الاراضي التي انسلخت من تركية وذلك الى أن يصادق على معاهدة الصلح ، والقرار الاخير الذي سيتخذ تجاه قضية الانتداب . ومن الحري أن أفصح هنا بمناسبة التصويت الذي يجري الآن . أن بعض العناصر المتطرفة في بغداد جعلت قبولها بسلكية فيصل أن يكون بعيدا عن أية سلطة أجنبية . اما الامير فيصل نفسه فانه يود ان يكون في وضع يساعد قريبا على الاعلان بصراحة ، وبموافقة منا ، بأن قبوله لهذا المنصب وسياسته المقبلة سيكونان مستنديين على مساعدتنا وحدنا دون غيرنا ، وهو في الوقت نفسه معارض لاستعمال كلمة الانتداب على ما يفهمه الناس ، وأنه يتوقع أن تنظم العلاقات بموجب معاهدة تعقد بين حكومتين مستقلتين كأن تكون بين أخوين أحدهما كبير والآخر صغير . اذا لم توضح هذه الامور منذ الان فستكون هناك صعوبات تعترض العلاقات بيني وبين الملك والتفريق بين مسؤولياتنا المتقابلة .

« برسي كوكس »

اوافق على ما اقترحتوه بخصوص تنويع فيصل في اقرب وقت ممكن،
 تاركاً لكم تعيين التاريخ ولكن يجب اعلامي به حالاً . لا شك أن من المطلوب
 أن يعلن فيصل عند اعتلائه العرش ، ان قبوله للملكية منوط باستمرار
 مساعدتنا وحدنا . اما حكومة صاحب الجلالة فانها مستعدة لمؤازرته ولكن
 ليس في امكانها أن تعلن الآن عن أي تصريح بتعيين المناسبات بينه وبين حكومة
 جلالة الملك . ان هذه المناسبات ستبث في القانون الاساسي الذي يباشر
 باعدادها هنا من قبل لجنة خاصة حيث نوافيكم بمقترحاتها بأقرب وقت ، ويكون
 البحث عنه مع الجانب العراقي في الوقت المرحون . لقد اتفقنا مبدئياً بأنه
 يسكن لحكومة جلالة الملك وللملك فيصل ان يبدل الاتتداب باتفاق
 - معاهدة - ما بين المملكتين يعين فيه الموقف الخاص لحكومة جلالة الملك
 بموجب معاهدة تعقدها مع العراق ، ان هذه المعاهدة ستحل محل المواد
 الخاصة بعلاقتنا مع العراق ، وستدرج تلك المواد في القانون الاساسي . والى
 أن نصل الى هذا الحد فاني أخشى الا تتمكن من تحديد علاقتنا . كما لا يمكن
 لفصل أن يكون في وضع يمكنه من ممارسة واجبات الملك كافة . لقد قبل
 الاتتداب ، فعليه أن يطبق مواده حتى يحل محله نوع آخر من العلاقات ،
 واني واثق من أنه يدرك ضرورة اتباع مشورتكم في الوقت نفسه على أن
 يبقى شرفه ومركزه محتفظاً بهما ضمن أوسع الحدود الملائمة للاتتداب .
 على انه من الضروري ان يدرج في القانون الاساسي ما يفهم منه بأن الكلمة
 العليا في الامور الداخلية ستكون لكم . أما القضايا الخارجية فان حكومة جلالة
 الملك هي المسؤولة عنها وحدها . اني أسف لعدم تمكني تزويدكم بتعليمات
 معينة اكثر مما تقدم لأن ذلك مستحيل وقد يضر ببعض القضايا التي ما زالت
 تحت البحث . ان الموقف حرج ودقيق بدون شك في الوقت الحاضر ولكن لي
 ملء الثقة بمهارتكم في التغلب عليها .

سيكون التتويج في العشرين من الشهر الحالي على الأرجح وسأخبركم عن الموعد المحدد نهائيا باقرب فرصة ممكنة ، وأتوقع ان يكون الاعتراف النهائي من قبل حكومة جلالة الملك قبل كل شيء فارجو موافقتكم . كان الامير فيصل قد صرح في كافة خطبه التي ألقاها هنا ، بأن مجيئه الى العراق وترشيح نفسه للعرش انما كان على اساس الاشتراك معنا والاعتماد على مؤازرتنا ، واني اوافق بان الخطاب الذي سيلقيه في حفلة جلوسه يجب أن يتضمن التصريح بالاعتماد علينا فقط ، ولكن لأجل ازالة الشكوك من هذا المحيط فمن الضروري ألا يصرح بأكثر من ذلك . واني سأعرض عليكم مسودة تتضمن الامور التي ارى من المناسب الجهر بها . والى ان نكون في وضع يمكننا من تعيين المناسبات وتوزيع المسؤوليات بين الملك فيصل والمندوب السامي ، سبرز سير الاعمال صعوبات لنا جميعا واني لا اشك في أن فيصلاً سيكون حكيماً وسيقبل - هكذا أوئل - أن يقوم بالعمل في الوقت المناسب على أساس الشروط التي ينتموها ، لكن الصعوبة الاساسية ستكون من غيرة بعض المتطرفين . ولمعالجة هذه الناحية فمن الضروري جداً أن نكون احراراً في أن نتكلم بصراحة عن احتمال تنظيم العلاقات بين بريطانيا والعراق على أساس معاهدة تسمح بعقدها الظروف الدولية . ولقد فهمت من برقيتكم المجاب عنها ألا مانع لديكم بحول دون هذا الرأي .

كوكس

٤ - من الوايت هول لندن : سري وشخصي الى السير برسي

كوكس - بغداد ٢٠ آب ١٩٢١

يجب أن تقول لفيصل من قلبي انني لم أتبدل للاضرار به بوجه من الوجوه . ان التبدل الوحيد الذي طرأ هو بينما كنا نفكر في جعل المعاهدة بدل العلاقات القائمة في زمن غير محدود في المستقبل ، أردنا الان أن نجعلها في

أقرب وقت . ثانيا يجب ان يوضح له ان الحكومة البريطانية ملزمة بالعمل ضمن طريقة قانونية ومنظمة وذلك فيما يتعلق بتعهداتها في عهد عصبة الامم وبقية تعهداتها الخاصة كاتفاقية الزيت الانكليزية - الفرنسية . ان الحكومة الامريكية تشدد في قضية المنافع الزيتية فان اتفقت مع فرنسا ضد فيصل منسفع في مشكلات جديدة مع عصبة الامم ، وقد تكون هذه المشكلات صعبة الاقتحام الا اذا اتبعنا طريقا مستقيما تماما . ان من الحماسة أن يبحث فيصل عن وسيلة تخلصه من هيمنة عصبة الامم السامية تلك العلاقة التي تمنحه مركزا مرموقا في المحافل الدولية وفي نظر العالم ومهما كان الامر فاني واثق من أنا سنعمل معاً بيسر وابتهاج من الناحية العملية لأن غايتنا أن نحمله من السلطة والمسؤولية ما يستطيعهما ، وأن نظهره كملك حقيقي في نظر شعبه . ولكن يجب أن تناط بالمناسبات ما بين المعتمد السامي والملك وأن تساعدوه في تشبثاته في القضايا المهمة . بهذه البرقية وما يتبعها من برقيات رسمية اخرى سوف لا يتعذر عليكم اعداد الخطاب الذي سيلقيه فيصل في حفلة تتويجه ولكم الصلاحية المطلقة في كيفية الاداء . أظن ان تتويج فيصل في الظروف الحاضرة وفي الموعد المحدد الذي حددتموه مسألة حيوية واني بأذل جهدي لاستحصال برقية تبريك من صاحب الجلالة الملك الى فيصل لمناسبة تتويجه .

تشرشل

٥ - لم يكتب تشرشل ببرقيته الميث نصها فويق هذا ، فثناها بالبرقية الآتية في ٢٠ آب ١٩٢١ أيضا :

من لندن الى المندوب السامي في بغداد :

اني اقدر وجهة نظر فيصل كل التقدير ، ويجب أن تفهمه من قبلي حالا بأنه لا مجال لتبدل موقف جلالته بصورة مطلقة . واني شخصيا مهتم بقدر اهتمامك بأن نبذل كل ما في وسعنا لتقوية مقامه في نظر شعبه . لقد كانت

برفتي ٣٠٤ موضوعاً على أساس انه من المتعذر - إن لم يكن من المستحيل -
التخلص من ضرورة وجود قانون أساسي تهيؤه الدولة المتدبة . لقد درست
القضية دراسة دقيقة واحينت من قبل الوزارة الى لجنة وزارية فيها ناظر
الخارجية وناظر الهند والمستر فيشر ممثل جلالة الملك في عصبة الأمم . بعد
أن اتصلنا بوزارة الخارجية من جديد ، علمنا أن من الممكن لنا أن نعين موقعنا
الانتدائي الذي كلفنا به من قبل فنعقد مع فيصل حالاً معاهدة ، ومع هذا
فإن من المتفق عليه ان القانون الاساسي سيعد بمشاوره السلطات المحلية على
أن يصادق عليه من قبلكم قبل أن يتم بصورة نهائية لأننا سنكون مسؤولين
عنه تجاه بقية الدول . وفي الوقت نفسه لا نشك في انه قد اتضح لديكم ضرورة
منحنا الضمان الكافي لأن نخولنا المعاهدة في صيغتها النهائية القيام بتعهداتنا
الدولية واشرفنا على القضايا المالية المهمة . ويكفي أن يعطيكم فيصل تعهداً
واضحاً في هاتين القضيتين ، ويرجع أن يكون التعهد خطياً وذلك قبل ارتقائه
العرش ، وأنا لا أشك في أنه سيفعل ذلك بالنظر لما جاء في تلايب برقيتكم .
أما خطاب العرش فيجب أن ينص فيه على ما يأتي :

« ان الحكومة البريطانية تنفيذا لتعهداتها الصادرة التي دخلنا فيها ، قررت
أن تعترف بي ملكاً لدولة العراق المستقلة التي دعيت الى تبوء عرشها من قبل
الأكثية الساحقة في هذه البلاد ، كما تعهدت أن ادخل معها في حلف يكون من
وجهة ضامنة لهذا الاعتراف بصورة نهائية ومن وجهة أخرى يخول الحكومة
البريطانية القيام بالتعهدات التي تعهدت بها بشأن العراق أمام عصبة الأمم .
هذا وان اول خطوة اخطوها هي وضع قانون أساسي ديمقراطي تمثيلي
للمملكة بالتعاون مع المندوب السامي وممثلي الشعب ، وسيضمن هذا
القانون حقوق ومنافع ورغبات الاهالي كافة ، كما سيتضمن وضع نظام عدلي
للعراق يؤمن مصالح الاجانب وحقوقهم المشروعة ويضمن حرية المعتقدات
الدينية لبعض الطوائف وكذلك عاداتها بشرط الا تكون مخلة بالامن العام
والآداب العمومية ، وستسن قوانين تمنع كل تعرض بالدين » .

اما النهج الذي ستتبعه هنا فيتلخص فيما يلي :

سنوضح لمجلس الامم الطريقة التي سلكناها حتى الان لتنفيذ صك الانتداب . وان الترتيبات الاساسية التي تمت حتى الان ، بما فيها انتخاب فيصل من قبل الاكثرية الساحقة ، قد اقنعنا بان العراق بلغ مرحلة من التقدم جعلته في وضع يستطيع ان يقف بمفرده . ومكنتنا من القيام بتعهداتنا تجاه عصبة الامم وذلك بواسطة معاهدة تعقد بين الطرفين ويصادق عليها من قبل عصبة الامم حيث يخول المجلس وضع الخطط اللازمة التي ستكون اساسا للمعاهدة . ومن المحتمل أن تترك العصبة بعض المواد المدرجة في صك الانتداب الى عهدة فيصل فيقوم بها منفردا . اما المواد المتعلقة بمسؤوليتنا تجاه عصبة الامم وتجاه بقية الدول فان من الضروري أن تبقى في عهدتنا الى بعض الوقت ، وانا واثق بأن فيصل يدرك ذلك كله . وعليه يجب ان تساعدنا المعاهدة على القيام بتعهداتنا كما انه موافق بانه من المستحسن أن يكون واضحا بان ادخال المناطق الآهلة باكثرية كردية في المملكة العراقية لم تقرر بعد .

« تشرشل »

يوم التتويج

بهذه البرقيات الخمس ، تحدّد يوم التتويج ، كما تحددت صيغة خطاب العرش الذي سيلقيه الملك فيصل بهذه المناسبة . وتضمن الخطاب أسس القانون الاساسي الذي سيوضع للعراق وما يقتضي ذكره من مراعات لمصالح الاجانب وحقوقهم المشروعة ، وضمان حرية المعتقدات الدينية لبعض الطوائف غير المسلمة . . الخ .

ففي يوم ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٣٩ و ٢٣ آب سنة ١٩٢١ للميلاد وفي الساعة السادسة صباحا أقيمت حفلة التتويج في ساحة برج الساعة (بالقشلة)

وحضرها عدد كبير من الاعيان والوجوه والسراة ، بينهم بعض ممثلي المناطق التي اشتركت في التصويت . ثم أقبل الامير الهاشمي يحيط به المندوب السامي السير برسي برسي كوكس . وقائد القوات البريطانية الجنرال هالدين ، والمستشار الخاص الكولونيل كورنواليس ففتش حرس الشرف المعد لتحية سموه . واقتعد المحل الخاص فوق منصة مرتفعة ، جاعلا المندوب السامي عن يمينه ، وقائد القوات عن شماله ، وجلس في الصف الثاني كل من السادة رستم حيدر وأمين الكسباني (من السوريين) وحسين أفنان سكرتير مجلس الوزراء . وبعد لحظات ناول المندوب السامي سكرتير مجلس الوزراء بلاغا تلاه على الجموع المحتشدة . وفيه نس القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في ١١ تموز ١٩٢١ بمبايعة الامير فيصل بملوكية العراق ، والامر الذي أصدره المندوب لاجراء التصويت العام الذي أسفر عن اكثرية ممثلة في ٩٧ في المئة من مجموع المنتخبين ، واعتراف بريطانيا العظمى بالامير فيصل ملكا على العراق . ثم قام السيد محمود النقيب ، اكبر انجال السيد عبد الرحمن النقيب ، فتلا دعاءً موجزا لمناسبة هذا الحدث العظيم ، ثم اطلقت المدافع ٢١ طلقة تيمنا بهذا الحدث . ثم نهض الملك فيصل فألقى خطابا مدونا استهله بشكر العراقيين على مبايعتهم اياه مبايعة حرة ، وحياء ابناء النهضة العربية الذين استبسلوا مع ابطال الحلفاء وذهبوا ضحية اوطانهم ، وشكر الانكليز على جميل معروفهم ، وحث الناس على الاتحاد والتآلف . ونشر فيما يلي مقاطع من خطاب التتويج كما اقترحتها وزير المستعمرات تشرشل في برقيانه المثبتة اعلاه .

قال فيصل : وهناك واجب آخر يدعوني لأن ارتل آيات الشكر للامة البريطانية اذ أخذت بناصر العرب في أوقات الحرب الحرجة فجادت بأموالها ، وضحت بأبنائها في سبيل تحريرهم واستقلالهم ، وأتني اعتمادا على صداقتها ومؤازرتها التي أظهرتها وتعهدت لنا بها ، أقدمت على القيام بشؤون هذه البلاد .

وقال فيصل : وقد صرحت مرارا بأن ما نحتاج اليه لترقية هذه البلاد يتوقف على معاونة أمة تمدنا بأموالها ورجالها ، وبما أن الامة البريطانية أقرب الالهم لنا واكثرها غيرة على مصالحنا ، فاننا سنستمد منها ونستعين بها وحدها على الوصول الى غايتنا المنشودة في أسرع وقت .

ومما قاله فيصل : الا وان اول عمل أقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي . ولتعلم الامة ان مجلسها هو الذي سيضع بمشورتي دستور استقلالها على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية ، ويعين اسس حياتها السياسية والاجتماعية ، ويصادق نهائيا على المعاهدة التي سأودعها اليه فيما يتعلق بالصلاة بين حكومتنا والحكومة البريطانية ، ويقرر حرية الاديان والعبادات شرط الا تخل بالأمن العام والاخلاق العمومية ، ويسن قوانين عدلية تضمن مصالح الاجانب ومنافعهم ، وتمنع كل تعرض بالدين والجنس واللغة ، وتكفل التساوي في المعاملات التجارية مع كافة البلاد الاجنبية ... الخ .

وقد عزفت فرقة الموسيقى العسكرية النشيد الملكي « لِيَحْمِ الله الملك » حيث لم يكن يوجد نشيد وطني عربي يومئذ^(١٦) .

تثبيت الاعتراف البريطاني بالعراق

كان المندوب السامي البريطاني يحث وزير المستعمرات في لندن على أن يقرن اعتراف حكومته بفيصل ملكا على العراق بعطف ملكي خاص ، وقد جاء في البرقية الرابعة من البرقيات الخمس قول الوزير :
« واني باذل جهدي لاستحصال برقية تهنئة من صاحب الجلالة الملك الى فيصل لمناسبة تتويجه » .

وقد هيأت الدوائر المختصة في لندن صيغة البرقية المطلوبة بحيث عينت

(١٦) آيرلند . ص ٢٦٣ من الترجمة العربية .

الواجبات الملقة على فيصل ، وذكرته بأمر المعاهدة الواجب عقدها بين الطرفين لتحل محل الانتداب الذي فرضه مجلس الحلفاء الاعلى على العراق في ٢٤ نيسان من عام ١٩٢٠ وهذا نص البرقية :

صاحب الجلالة الملك فيصل - بغداد

اقدم لجلالتكم تهاني الخالصة على هذا الحادث التاريخي المؤثر ، الذي قد اصبحت به بغداد مدينة العراق القديمة مرة اخرى مركزا لمملكة عربية بفتوى الاعليه الساحقة من اهالي العراق . وانه لمن اشد دواعي الابتهاج لي ولشعبي أن يتوج الجهاد العسكري المشترك للقوات العربية والبريطانية وقوات حلفائهم بهذا الحادث المجيد الذكرى . واني لوائق بان المعاهدة التي ستعقد بيننا قريبا لتوثق عرى المحالفة التي دخلنا فيها الحرب المظلمة ستمكثني من القيام بعملي المقدس بافتتاح عهد سلام واقبال مجدد للعراق .

٢٣ آب ١٩٢١ « آر.آبي.جورج : الملك الامبراطور »

كان لهذه البرقية وقع عظيم في نفس الملك فيصل ، وقد قابلها بفرح وابتهاج ، وأمر باعداد جواب يليق بهذه المناسبة ، ويتعهد بعقد المعاهدة التي ستنظم العلاقات بين بريطانيا والعراق . وهذا نص جوابه :

صاحب الجلالة الامبراطورية الملك جورج - لندن

اني لمسرور ومبتهج جدا بالطف الماوكي الذي أظهرتموه نحوي ونحوي شعبي ببرقية جلالتم . وفي مثل هذا اليوم المبارك الذي أصبحت به بغداد ، مدينة الخلفاء ، ثاني مرة عاصمة مملكة عربية ، أذكر مفاخرها بما لجلالتكم ولشعبكم الكريم من الايادي البيضاء في تحقيق آمال العرب . واني لوائق بان الامة العربية ستحقق ما لجلالتكم من الاعتماد عليها باعادة مجدها القديم ما دامت مؤيدة بصداقة بريطانيا العظمى . ولا شك في أن المعاهدة التي ستعقد بيننا قريبا ستؤكد صلات التحالف التي شيدتها دماء العرب والبريطانيين

المتزجة في ميادين الحرب الضروس وستكون مؤسسة على دنائهم لا تنزل .
هذا واني مع شعبي ارجو لجلالتكم ولشعبكم المجيد السعادة الابدية والنصر
الدائم .

« فيصل »

٢٥ آب ١٩٢١

تثمين عرش العراق

هذه هي قصة رسو عرش العراق على الامير فيصل ابن الشريف حسين
وتكوين الدولة العراقية .

وفي كتاب « الملوك الهاشميون » يقول مؤلف الكتاب جيمس موريس :
وكان العراق الذي حكمه فيصل الآن اعجوبة . فقد نص المرسوم
البريطاني على قيام ملكية دستورية ولكن الدستور لم يسن بعد ، وكان
العراق بلدا واقعا تحت الانتداب ولكن صك الانتداب لم يصادق عليه احد ،
وكان المروض ان يرتبط بمعاهدة مع بريطانيا ولكن هذه المعاهدة لم توجد .
وطلب العراق ان يكون مستقلا تمام الاستقلال ، بينما اراد الانكليز - الهنود
ان يكون دولة حاجبة كبهوتان ، وتطلع الانكليز الى ما يحتويه من كنوز
البترول .

ازمة وزارية حادة

تمهيدا لعقد المعاهدة العراقية - البريطانية الجائرة

تمهيد

لما قررت الحكومتان الفرنسية والبريطانية وضع معاهدة سايكس -
- بيكو السرية موضع التنفيذ^(١) وزحف الجنرال غورو بجيشه على دمشق ،

(١) هذه خلاصة لمعاهدة سايكس - بيكو المؤرخة في ١٥-١٧ ايار ١٩١٦ وجزأت
البلاد العربية الى الاقسام الآتية :

١ - المنطقة الحمراء : تكون تحت الادارة البريطانية ، وتشمل ولايتي البصرة
وبغداد من العراق ، وثغري عكا وحيفا من فلسطين .

٢ - المنطقة الزرقاء : تكون تحت الادارة الفرنسية ، وتشمل كليكيا وجزء من
الانضول وقطعة من سورية الغربية .

٣ - منطقة A. وتكون جزءا من قطر عربي يوضع تحت الحماية الفرنسية ،
ويشمل ولايات دمشق وحلب والموصل ، ويكون لفرنسة ٠٠ حق الافضلية
في المشروعات والقروض المحلية ، وفي تقديم المستشارين والموظفين الاجانب
لها .

٤ - منطقة B. تكون جزءا من دولة عربية تحت الحماية البريطانية ،
وتشمل الاراضي الواقعة بين فلسطين والعراق المسماة شرق الاردن فيكون
لبريطانية حق الافضلية في المشروعات والقروض المحلية ، وفي تقديم
المستشارين والموظفين الاجانب لها .

٥ - المنطقة السمرية تكون تحت ادارة دولية ، وتشمل القسم الجنوبي من سورية ،
اي فلسطين ، على ان تستشار روسية في نوع الادارة ، ويتفق مع باقي
الحلفاء والشريف حسين بن علي شريف مكة المكرمة .

وفوض عرس الملك فيصل الهاشمي فيها وأجلاه الى درعا ، كانت البلاد العراقية منهكة في ثورة دموية ضد الاحتلال البريطاني ، فشعرت بريطانيا بوخز في الضير من جراء نكثها للعهد التي قطعتها للحسين بن علي في مراسلات الحسين - مكماهون ، والتي وعدت فيها بتكوين دولة عربية واحدة ، فاستدعت فيصلا الى لندن ، وفاوضته في أمر تنصيبه ملكا على العراق اذا تعهد بتنفيذ صك الانتداب الذي فرضه مجلس الحلفاء الاعلى المنعقد في سان ريمو بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٢٠ وعهد به الى بريطانيا . كما عهد بالانتداب الفرنسي على سورية ولبنان في اليوم المذكور . ولما كان العراق يأبى الاعتراف بهذا الانتداب ، وأعلن ثورته الكبرى عليه في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ ، فقد وعد تشرشل ، وزير المستعمرات البريطانية ، فيصلا بأن يُمرغ هذا الانتداب في قالب معاهدة تعقد بين بريطانيا والعراق دون ان يذكر فيها اسم الانتداب ، وتبوأ فيصل عرش العراق في ٢٣ آب على هذا الاساس .

تأليف اول وزارة

وقد تألفت في بغداد بعد تنويع الملك فيصل ، وزارة برئاسة السيد عبد الرحمن نقيب أشرف بغداد ودخلت في مفاوضات مزعجة من اجل وضع المعاهدة المطلوبة . وكان الشعب العراقي ، ولا سيما القسم المثقف متنبها الى ما يراد تكبيله به من قيود تحول دون تمتعه بنعمة الاستقلال ، وكانت التظاهرات والاحتجاجات تسود منطقة الفرات الاوسط اذ لم تكن بغداد قد تملكتم زمام الامور بصورة صحيحة ، وقد انعكست هذه التبرمات على مجلس الوزراء فصار الوزراء يتخوفون جزعا ، واذا بمجلس الوزراء يتخذ القرار الآتي في التاسع من آب ١٩٢٢ ولم يمض عام واحد على تنويع الملك فيصل :

« وتكلم معالي وزير الداخلية توفيق بك الخالدي مبينا الاسباب التي

دعت الى تقديم استقالاته في ٣ آب ١٩٢٢ فقال

اني رأيت منذ عشرة أيام ظهور علائم الوهن في المملكة المتسبب عن عدم انساق المعاملات والمؤدي الى مشاغبة المتطرفين والحركة ضد سياسة الحكومة . أما المشكلة الكبرى فهي مسألة المعاهدة . وبما ان المعاهدة ستعقد باسمي صاحبي الجلالة ملك العراق وملك بريطانيا ، أرى أنه من الواجب أن يجري أعمال الحكومة تحت اشراف جلالة الملك . وبعد ذلك تلا معاليه برقية من متصرف كربلاء ، وكتابا من فائسقام ابي صخير ، جاء فيهما بيان عما يجري في النجف وبين قبائل الشامية من الخل والارتباك المتسببين من ظهور الوهن المذكور آنفاً . فتكلم فخامة رئيس الوزراء وقال : ان الزمن حرج الان وعلى ملك البلاد ادارة دفة السياسة العليا ، وان ذلك غير منافٍ لأساس الحكم الدستوري . فجلالة الملك هو ملك البلاد وسيدها ونحن تابعون له ، ولاشك ان جلالتة لن يرضى على حكومته بالمعاوضة والمساعدة لدفع مفسد المفسدين . وعليه قرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء عرض ما يلي على السدة الملكية :

بناء على ما سمع من الاشاعات التي نشرها بعض المتطرفين في العاصمة والألوية ، والتي سببت قلقا وارتباكاً في بعض الاماكن ، وما يخشى من تفاقم الأمر ، اذا دامت الحالة على ما هي الآن ، يطلب مجلس الوزراء من حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم أن يؤازر حكومته المجدة في تمشية الامور على ما يرتأيه جلالتة ويرضاه ، ليظهر للشعب ان حكومة جلالتة مستندة على مؤازرة جلالتة « (٢) » .

وما كاد صاحب الجلالة يطلع على قرار مجلس الوزراء هذا حتى دهش فأمر رئيس ديوانه أن يرد عليه بما يأتي :

بمعداد ١٤ آب ١٩٢٢ الرقم ٦٨٢/٥/٢

سعادة . سكرتير مجلس الوزراء المحترم :

لقد احاط صاحب الجلالة علماً بمفاوضات ومقررات المجلس الموقر في

(٢) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للاشهر تموز - كانون الاول ١٩٢٢ ص

جلسته الممعدة في ٩ آب ١٩٢٢ بخصوص الاحوال التي استوجبت تقديم استقالة معالي الوزيرين نوفيق بك الخالدي وجعفر باشا العسكري . وبصدد هذا فقد أمرت أن ابين لكم ما يلي :

ان صاحب الجلالة سرّ من قرار المجلس بضرورة زيادة عدد الجيش الى ٦٥٠٠ جندي . ولا شك في أن جلالة يرغب في تنفيذ هذا القرار بكل سرعة ليتمكن الجيش من القيام بما يترتب عليه من الواجبات الوطنية ، الا أنه لم يقف تمام الوقوف على الاسباب الموجبة لعقد جلسة وزارية خصوصية تحت رئاسه ، وكان يود لو أن المجلس بحث في الوسائل التي تمكّن وزارة الدفاع من تنفيذ قراره فاذا حال دون هذا العمل الحيوي موانع لا تتمكن الوزارة من التغلب عليها فحينئذ يرى صاحب الجلالة رأيّه في الأمر . ثم ان صاحب الجلالة لم يعلم ما هي حقيقة أسباب الوهن وعدم اتساق المعاملات التي أدت بالحركة ضد سياسة الحكومة وأوجبت استقالة معالي وزير الداخلية . لذلك يطلب جلالة أيضا ايضاح تلك الاسباب بصراحة كافية وبكل سرعة ليقف على رأي الوزارة في هذه الامور الخطيرة . أما كون المعاهدة هي المشكلة الكبرى فالمجلس الموقر عالم بشدة حرص جلالة الملك على انجازها . وجلالته أسف شديدا على تأخر ابرامها بسبب مسألة الانتداب . ان صاحب الجلالة يشكر المجلس على التماسه ولكنه يأسف جدا والحالة هذه على أنه لا يرى مسوغا للعدول عن خطته الحاضرة . واقبلوا فائق الاحترام .

رستم حيدر^(٣)

وقد دعا رئيس الوزراء أعضاء وزارته الى جلسة عقدها في ١٤ آب وانخذ القرار الاتي بعد الاطلاع على هذا الكتاب :

« وتلي كتاب من رئيس الديوان الملكي رقم ٦٨٢/٥/٢ ومؤرخ في ١٤ آب سنة ١٩٢٢ يبحث فيه عن قراري مجلس الوزراء المتخذين في الجلسة

(٣) من ملفات البلاط الملكي في المركز الوطني لحفظ الوثائق .

المنعقد في ٩ آب سنة ١٩٢٢ والمتعلقين بمسألة ضرورة زيادة عدد الجيش لإبلاغه إلى ٦٥٠٠ جندي وطلب الموازنة من جلالة الملك المعظم . ولقد جاء في آخر هذا الكتاب ما نصه : أن صاحب الجلالة يشكر المجلس على التماسه ولكنه يأسف جدا والحالة هذه على أنه لا يرى مسوغا للعدول عن خطته الحاضرة . وبناء على ما جاء في هذه الفقرة ، قدم حضرات أصحاب المعالي ، توفيق بك الخالدي وزير الداخلية ، وساسون أفندي حزقييل وزير المالية وعبد المحسن بك العهد السعدون وزير العدلية وجعفر باشا العسكري ، وزير الدفاع ، وصبيح بك وزير الأشغال والمواصلات ، والسيد محمد علي هبة الدين الشهرستاني وزير المعارف استقالاتهم من الوزارة ^(٤) ولم يحتفظ بمنصبه غير وزير الأوقاف محمد علي فاضل . وأراد السيد رئيس الوزراء أن يطلع الملك على الموقف الذي وقفه زملاؤه الوزراء إزاء رفض صاحب الجلالة عقد اجتماع لمجلس الوزراء تحت رئاسته فكتب إليه هذه الرسالة :

يا صاحب الجلالة

لقد نشرفت بالأمر الكريم الذي تضمنه كتاب رئيس الديوان الملكي المرقم ٦٨٢ والمؤرخ في ١٤ آب سنة ١٩٢٢ إلى سكرتير مجلس الوزراء ، وتلي الكتاب المذكور في الجلسة الوزارية المنعقدة يوم الاثنين في ١٤ آب سنة ١٩٢٢ فنشأ عن ذلك أن كلاً من حضرات أصحاب المعالي توفيق بك الخالدي وزير الداخلية ، وساسون أفندي حزقييل وزير المالية ، وعبد المحسن بك السعدون وزير العدلية ، وجعفر باشا العسكري وزير الدفاع ، وصبيح بك نشأت وزير المواصلات والأشغال ، والسيد هبة الدين الشهرستاني وزير المعارف قد رفع استقالاته لما جاء في الفقرة الأخيرة من الكتاب المذكور من الالتباس واحتمال التأويل . غير أنه لما تبلغ هذا الداعي أن ثقة جلالته بهذا الداعي وبأصحاب المعالي الوزراء وطيدة ، وهي التي تتوخاها الوزارة في

(٤) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للشهر تموز - كانون الأول ١٩٢٢ ص

جميع الشؤون ، قد امتنعت عن قبول استقالة اصحاب المعالي الوزراء ودعوتهم الى مزاولة اعمالهم كجاري عاداتهم بالنشاط والهمة المعروفين عنهم ، فاني استرحم من جلالته المعظمة تأييد ثقة جلالتهكم بهذا الداعي والوزارة بصدر الارادة الملكية بذلك لكي يهتم الوزراء في شؤون وزاراتهم كالسابق .
كتب في بغداد في ٢٢ ذي الحجة ١٣٤٠ و ١٦ آب ١٩٢٢

مخلصكم المستديم : رئيس الوزراء عبد الرحمن

وقد استغرب الملك موقف السيد الرئيس هذا ، وأدرك أن الرجل لن يتخلى عن رئاسة الوزارة الا اذا حصل ورجليه الى الامام على حد تعبير المس بل^(٥) فوجه اليه هذه الرسالة :

أخذت كتابكم المتضمن خبر استقالة الوزراء على اثر قراءة كتاب رئيس ديواننا الى سكرتير المجلس بتاريخ ١٤/٨/١٩٢٢ . اني واثق بانكم متيقنون بما لشخصكم الكريم من الحرمة والمودة لدي ، وعالمون حق تقدير لخدماتكم الجليلة في سبيل المملكة الا انه يؤسفني جدا بعد ان استقال جميع الوزراء ، اني لا أرى وجها لاستئناف الوزارة مهام وظائفها ، ويسرني أن اطلب اليكم ان تستمروا مع زملائكم على ادارة الامور حتى تتألف الوزارة الجديدة .

فيصل

وعلى هذا ، تقدم السيد الرئيس عبد الرحمن بكتاب استقالة الوزارة الآتي :

صاحب الجلالة ملكنا المعظم أيده الله تعالى

بناء على استقالة اكثر الوزراء ، رأيت من الواجب ، جريا على الاصول

الدستورية . بان أرفع أستقالتي الى سدتكم الملكية والأمر لوليه .
كتب في بغداد في ١٩ آب ١٩٢٢

رئيس الوزراء — عبد الرحمن

كان الملك فيصل قد ضاق ذرعاً بالاساليب التي يركن اليها المندوب
السامي في تمشية امور البلاد من وراء ستار فقرر أن يوجه اليه الخطاب
الآتي نصه بعد تلقيه كتاب استقالة الوزارة في التاسع عشر من آب .

بغداد ٢٠ آب ١٩٢٢

عزيزي السريسي :

اتقدم لفخامتكم بهذا الكتاب لاذكركم بما كنت ألفت فظركم اليه في كل
مجالنا من وجوب اتباع سياسة واحدة ظاهرة وجليّة دفعاً لما قد ينتج من
العواقب السيئة اذا بقيت سياسة الارضاء سائرة سيرها في البلاد . واذكر
انني قد صدعتكم مرارا بطلبي بلزوم تعيين المسؤولية فيما يختص بالادارة
الداخلية . وقد مضى على ذلك نحو من سنة دون أن تنال هذه المسألة الحيوية
الحل الذي تتطلبه . ولقد كنت أوّل صلاح الحال بعقد المعاهدة التي يتعين
بها موقف البلاد الا أنه ويا للأسف تأخر ذلك للسبب الذي تعلمه ، ووصلت
البلاد الى درجة لا يجوز التغافل عنها . ولذلك فتنصلاً من المسؤولية المادية
والمعنوية تجاه وطني وتجاه صديقتي بريطانية العظمى التي لها الأيادي البيضاء
علي ، وتجاه كل فرد من افرادها مرهونة حياته بشرفي في هذه البلاد ، ومحافظة
على شرفي الشخصي أراني مضطراً على ان اخبر فخامتكم بكل صراحة ووضوح
أن تخاطبوا — ان شئتم — وزارة المستعمرات بأني لست مسؤولاً عن نتيجة
التردد والتعاضّي في الادارة والسياسة التي لا يبعد أن ينشأ عنها ثورة شديدة
المخاطر . وبقي لي أن أطلب من فخامتكم أحد أمرين : اما ان تأخذوا على
شخصكم بأسم بريطانية مسؤولية البلاد وتطبقوا سياستكم بكل حزم وجدّ
لتخليصها من الخطر المحدق بها والخراب الذي يهددها ، واما ان تلقوا
احداث عاصرتها — ٨١

المسؤولية على عاتقي وتركوني مطلق اليدين لتدبير الامور على الخطة التي أرى بها انقاذ البلاد وسلامتها ، وارجو من فخامتكم أن تلتطفوا بجواب شاف في أسرع ما يمكن . واعذروني اذا لاح لكم في كتابي هذا ما يكدركم ، وتأكدوا انه لا دافع لي الى ما كتبت سوى الاخلاص لصديقتي بريطانية وامتي معا والخوف من نتائج سير الاحوال الحاضرة .

فيصل

تأثير رسالة الملك

وقعت رسالة الملك فيصل الى المندوب السامي السير برسي كوكس على رأس الأخير وقع الصواعق المحرقة ، ان لم تكن أشد تأثيرا ، اذ لم يكن يتوقع ان يجرؤ الملك الهاشمي في يوم من الايام فيوجه الى مثل بريطانية العظمى في العراق مثل الرسالة بمثل هذه الجرأة والصراحة « فسودّ جوابا شديدا للهجة في الحال يلقي فيه مسؤولية الحالة الراهنة على عاتق الملك ، الا أن هذا الكتاب أوقف اصداره لثلا يحدث تأثيرا سيئا على الاحتفال بيوم التتويج »^(٦) الذي كان سيحلّ بعد ثلاثة ايام وعلى وجه التحقيق في الثالث والعشرين من شهر آب . وكان مما تضمنه هذا الجواب ، هلى ما جاء في برقية السر برسي كوكس الى وزير المستعمرات في لندن ، في ٢٣ آب ١٩٢٢ م : ان الاشخاص المسؤولين عن عدم الاستقرار مبدئيا هم أنفسهم الذين ينالون رعاية الملك ومساعداته ، وأن مجرد صدور اشارة واضحة منه لهم سيتوقف كل شيء . . . ان المسؤولية الكبرى عن تدهور الوضع الحالي تقع على الملك نفسه ، وان الطريق المثلى هي أن تقوم الحكومة العراقية بالتشاور معي حول الخطوات التي تتخذها ، واذا ما أهملت استشارتي حول الخطوات التي

(٦) الدكتور فيليب آيرلند في كتابه

تتخذها فابي مستعد للتشاور مع قائد القوات المسلحة لاتخاذ التدابير الضرورية .

ان برودة الدم الانكليزي هي التي جعلت سياستهم تسود معظم أنحاء العالم ردحا من الزمن ، وان هذه البرودة هي التي أوحى الى مثل الانكليز في العراق أن يسلك سلوك التؤدة وطول الأناة لبلوغ أهدافه ، ولم يكن ينبغي بومئذ غير أمرين : عقد المعاهدة الانكليزية العراقية وتأسيس مجلس نيابي يجيزها ، وكان متيقنا ان الامر الاول لا يتم الا في اثبات الولاء والمؤازرة بين دار الانتداب وبيت النقيب فسمى أولا في تأسيس حزب سياسي معتدل دُعي بالحزب العراقي الحر يرأسه السيد محمود بن السيد عبدالرحمن النقيب ليكون عوناً للحكومة في انتخاب المجلس^(٧) ثم سعى في إعادة الوزارة المستعفية لانجاز المعاهدة . وكان جلالة الملك يؤثر غير النقيب رئيسا ، والمندوب السامي للأسباب التي بسطتها لا ينبغي سواه «^(٨)

محاولة اولية

أراد الملك فيصل أن يضمن تعهد الوزارة المراد تكوينها ، القيام بأصلاحات جذرية للنهوض بالبلاد الى ما تصبو وترنو اليه فأوعز الى رئيس ديوانه أن يوجه الكتاب الآتي نصه الى السيد عبد الرحمن النقيب ، رئيس الوزراء المستقيل والذي كان المندوب السامي يصرّ على اسناد رئاسة الوزارة الجديدة اليه دون غيره لأسباب ليس هنا موضع ذكرها ، فكتب رئيس الديوان هذا الكتاب :

بغداد ٢٦ ذي الحجة ١٣٤٠ - ٢٠ آب ١٩٢٢

(٧) كان في العراق يومئذ حزبان متطرفان سمي اولهما الحزب الوطني العراقي ، ودعي الثاني حزب النهضة العراقية وقد أمر المندوب السامي بخلق هذين الحزبين في ٢٤ آب ١٩٢٢ واسس الحزب الحر في ٣ ايلول من السنة نفسها .

(٨) أمين الريحاني في كتابه ملوك العرب ٢/٢٧٤

حضرة صاحب الساحة والفخامة السيد عبد الرحمن أفندي نقيب
اشراف بغداد الأفخم

مولاي : تلقى صاحب الجلالة كتاب فخامتكم المؤرخ في ١٩ آب ١٩٢٢
بإستقالكم من رئاسة الوزراء وهو آسف على اضطراره لقبولها ، ولكن بناء
على ما لشخصكم الكريم من الحرمة والثقة في نفس جلالتة ، فقد امرني بأن
اكتب الى فخامتكم برغبته في أن يعهد اليكم برئاسة الوزارة للمرة الثانية ،
الا أنه يود أن تطلعوه على المنهاج الذي ترون أن تسيروا عليه بالنسبة للموقف
الحاضر في سياسة البلاد . ويسرّ جلالتة أن توافوه بملاحظاتكم على الامور
المذكورة في الجدول المقدم الى فخامتكم طي هذا .

رستم حيدر

- ١ - ما هي السياسة تجاه الازمة المالية وكيف يسد العجز في الميزانية ؟
- ٢ - ما هي الوسائل اللازمة لايجاد اموال تكفي لابلغ الجيش الى ٦٥٠٠ رجل ، وهل هذا العدد يكفي لصيانة البلاد داخلا وخارجا ؟ اذا كان غير كافٍ فما الذي يجب عمله ؟
- ٣ - ما هي اسباب عدم الاتساق في امور الحكومة ، وما هي التدابير الواجب اتخاذها لتقوية وتسكين العشائر ؟
- ٤ - ما هي الخطة تجاه الانتخابات المقبلة ؟
- ٥ - ما هي الخطة تجاه الاحزاب في المملكة ؟

كانت هذه الاسئلة تسبب احراجا للسيد النقيب . فقد كانت ميزانية الدولة - وهي يومئذ ثلاثة ملايين من الدنانير - تشكو عجزا يصعب تلافيه دون فرض ضرائب لم يكن في امكان الشعب تحملها . وكان تزايد عدد افراد الجيش حسب رغبة الملك واصراره يتطلب المال الوفير والخزينة خاوية ، وكانت الاضطرابات القبلية تسود منطقة الفرات الاوسط بحيث تعذر جباية الواردات والرسوم الاميرية . وكان الناس يقاطعون الانتخابات العامة لاسباب

وجدوها وجيهة . وكانت الاحزاب السياسية التي تكونت حديثا تتقد نارا وحساسة على تدخل الانكليز في الصغيره والكبيره من امور البلاد وشؤونها فسادا يستتبع النقيب المكلف ان يصنعه .

نأمل الرجل الهرم في طلبنا بالملك فرأى ان يرد عليه ردا مبهما لا يسن ولا يعني من جوع فكتب بخط يده الجواب الانبي تنسره بحروفه وصياغه وبالتوقيع الذي دين به لانه من العراية بمكان .
بعدد في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٤٠ وفي ٢١ آب سنة ١٩٢٢
سعادة رسم حيدر بيك

لقد اخذت بيد المصرة كتاب سعادتكم المؤرخ في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٤٠ وفي ٢٠ آب سنة ١٩٢٢ المتضمن البيان عن امر جلاله سيدنا الملك المعظم لسبادتكم بان تكسب لنا برغبه جلالته في ان يعهد الينا برئاسة الوزارة مرة ثانية الا انه يود ان نطلع على المنهاج الذي نرى ان نسير عليه بالنسبة للسوقف الحاضر في سياسة البلاد ويسر جلالته ان نوافيه بملاحظاتنا على الامور المذكورة في الجدول المرسل الينا طي الكتاب فاجب ذلك شكرا وفيرا حيث ان الحصول على ثقة سيدنا المعظم بنا من موجبات الفخر وشيء تميز لا يعادله شيء عندنا فلذلك ارجو ان تعرضوا على السدة الملوكة شكرنا وامتنانا بذلك واما ما اشعرتموه من ان جلالته يود ان نطلع على المنهاج الذي يرى ان نسير عليه بالنسبة للسوقف الحاضر ويسر جلالته ان نوافيه بملاحظاتنا فنعرض : ان المنهاج الذي سيتخذه مجلس الوزراء دستورا للعمل به .

في هذه الامور شيء مهم جدا ، ويشتمل ذلك على فصول عديدة يقتضي درسها وتمحيصها وذكر مقتضياتها وعملها وموانعها الى وقت ليس بقليل فلذلك لا يمكننا عرضه الآن . غير انه من الامور البينة ان المنهاج الذي سيتخذ دستورا للعمل به في الوزارة ، يتضمن وجوب القيام باداء واجبات كل عمل صالح يضمن سعادة الرعية وتربيتهم وانتظام امورهم واعمار بلادهم بكل

ما يسكن ورفع كل مفسدة عنهم وعن بلادهم خارجا وداخلا ، وجلب كل منفعة باعثة لثروتهم وغناهم وارتباطهم بالسدة الملوكية واثقيادهم واطاعتهم لجلالة سيدنا الملك المعظم اطاعة صميمية والسلام .

بوست نشين حضرة غوث كيلاني نقيب أشراف بغداد عبد الرحمن (٩)
هذا هو الرد الذي أجاب به الرئيس المكلف عن الاستفسارات التي كلف الملك فيصل رئيس ديوانه ان يعرضها عليه ليطلع على ما يتوي القيام به ، وهو رد لا يست الى موضوع الكتاب بصلة ما ، وليس فيه ما يشفي غليلا أو يروي غليلا فكان من البديهي أن يأمر الملك رئيس ديوانه ان يكتب الى السيد النقيب ما يلي :

في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٤٠هـ و ٢١ آب سنة ١٩٢٢

حضرة صاحب السماحة والفخامة السيد عبد الرحمن أفندي نقيب اشراف بغداد الأفخم

مولاي : تشرفت بكتاب فخامتكم المؤرخ في ٢١ آب ١٩٢٢ وعرضته على أظفار صاحب الجلالة فأمرني أن أجيب فخامتكم عنه بما يلي :
ان حالة البلاد الراهنة تستدعي أن ترسم الوزارة التي ستتألف منهاجا واضحا يزيل الشكوك ويطمئن أفكار الشعب ، لأن عدم وضوح الخطة يؤدي دائما الى عدم الاتساق في سير اعمال الحكومة . فاذا كان التضامن بين الوزارة غير مبني على مبادئ جلية ومؤيدة ببرنامج متفق عليه ، فلا شك في أن العمل يتعذر تنظيمه . وبما ان المواد التي قدمت الى فخامتكم هي اليوم من اشد المواد مساسا بحاجة البلاد ، وبما أن الوزارة مسؤولة مباشرة عن سير الامور ، فجلالته يرى أن المصلحة العامة تقتضي عليه ، خاصة في هذه الظروف التي لا تخفى حراجتها على فخامتكم ، ان تطلعوه بادىء ذي بدء على رأيكم في تلك المواد وغيرها من الامور المهمة في سياسة المملكة .

٢٢ آب ١٩٢٢ رستم حيدر

(٩) من ارشيف صاحب البحث

احراج الملك

ما كاد السيد النقيب يتلقى كتاب الديوان الملكي المثبت نصه فويق هذا . حتى حلت ذكرى تتويج الملك في الثالث والعشرين من آب ١٩٢٢ فأنشغل هو ورجال الدولة لاستقبال هذا العيد الوطني والواجبات التي يجب القيام بها بهذه المناسبة .

وكان قد تألف في بغداد حزبان سياسيان أحدهما « الحزب الوطني العراقي » وكان تأليفه في الثاني من شهر آب سنة ١٩٢٢ والثاني « حزب النهضة العراقية » وقد تألف في التاسع عشر من الشهر المذكور فارتآى هذان الحزبان الوطنيان أن ينهزا فرصة حلول عيد تتويج الملك ليرفعا عريضة الى السدة الملكية يعرضان فيها ما تسكو البلاد منه في هاتيك الايام المظلمة . وعهدا الى لجنة مشتركة من الحزبين المذكورين لاعداد صيغة العريضة . فمثل الحزب الوطني السيدان محمد جعفر ابو التسن وبهجت زينل ، ومثل حزب النهضة السيدان محمد حسن كبة وآصف قاسم وفائي ، وتوجه لقيف كبير من أعضاء الحزبين وسط تظاهرة صاخبة الى ساحة القشلة حيث يقيم الملك في بداية المشيرية في المسلة . وحدث في اثناء التظاهرة وبمقدم العريضة أن أقبل المندوب السامي وهو يبرزه الرسمي ليقدم مراسم التبريك الى الملك فسمع . وهو على سلم المشيرية . مناديا ينادي ليسقط الانتداب ولنسقط بريطانيا . ومع ان التظاهرة نفسها لم تكن الا شيئا اعتياديا ، وكانت الكلمات المذكورة مألوفة وربما تكون مبيتة في هذه المناسبة بالذات ، فان المندوب السامي أبي الا أن يتخذ من هذا الحادث سببا شحذ فيه عزما كان موضوع ريب الناس ، فما كاد يعود الى ديوانه حتى بعث الى الملك انذارا شديد اللهجة ادعى فيه ان ما لقيه من الاهانة في وقت كان يقدم مراسيم التبريك باسم حكومته البريطانية لا يصح السكوت عنه . وطلب معاقبة المسؤولين عن هذا الحادث ، وعزل الاستاذ فهمي المدرس رئيس الديوان الملكي من منصبه اذا

كان هو المسؤول رسييا . كما طالب ببيان الإجراءات التي ينوي الملك اتخاذها بحق مثلي الحزبين الوطنيين بحجة أنهما حقرا مقام الملك بالقائهما خطبا مهيجة أثناء تقديم العريضة المشتركة فلم يسمع الملك الا أن يقلل الاستاذ المدرس من منصبه ، ويوعز الى سكرتيه الخاص السيد رستم حيدر بأن يوجه الى المندوب رسالة اعتذار عما حدث .

وتابى انصف الا أن يصاب الملك بالزائدة الدودية ، وأن يوصي الاطباء الانكليز بأجراء عملية استئصال هذه الزائدة ، فورا^(١٠) وكانت الوزارة قد استقالت من قبل فتولى المندوب السامي السلطة التامة في البلاد ، وأمر باقتال الحزبين اللذين كونا قبل أيام . والقبض على كل من السادة الاتية اسماؤهم وابعادهم الى هنجام في الخليج العربي ١ - محمد جعفر ابو التمن ٢ - حمدي الباجه جي ٣ - الشيخ مهدي البصير ٤ - حبيب الخيزران ٥ - عبد الرسول كبة ٦ - محمد أمين الجرجرججي . كما أمر بتعطيل جريدتي المفيد والرافدان وابعاد صاحبيهما ابراهيم حطي العمر وسامي خوندرة الى هنجام أيضا فهرب الاول الى ايران وقبض على الثاني فابعد ، وأمر بالقاذفات البريطانية فقصفت قبيلة « آل قتله » في المهنوية ، و « الاكرع » في عفك ، و « خفاجة » في الشطرة ، و « العزّه » في المنصورية ، ودمرت الاكواخ والمنازل ، وأحرقت الزرع والضرع ، وشردت الاطفال والنساء ، كما أمر

(١٠) جاء في الفقرة ١٧ من تقرير الاستخبارات البريطانية « في صباح ٢٥ آب قرر اطباء الملك الانكليز ضرورة اجراء عملية سريعة فاجراها الكابتن ابراهيم بحضور المستشار الطبي البريطاني الدكتور سندرسن مع اطباء من العرب والانكليز . . . وكان متوقعا ان يموت الملك أو ينقل الى الخارج جوا . »

وقال الدكتور سندرسن في ص ٦٨ من كتابه

Ten thousand and one night

ان ستة من عبيد الملك المسلحين كانوا يقفون في الشرفة المطلة على النهر فلو حدث شيء للملك لكانت فرصتنا للنجاة بعيدة جدا .

يفصل بعض الموظفين المشايخين للحركة الوطنية ، ففوضى على المعارضة قضاء
ظاهرا وتجاوز عن النار تحت الرماد .

الملك يقر اجراءات المندوب

كان المندوب السامي السر برسي كوكس قد صبح مستشار وزارة
الداخلية كورنواليس ودخل غرفة العملية التي يرقد فيها الملك قبل اجراء
العملية . وطلب اليه التوقيع على قائمة الاجراءات التي اتخذها ، فقال له الملك :
لا يسكنني أن أوقع ما تريد القيام به وأنا مقبل على غيبوبة قد تكون القاضية .
فلما أصر عليه بوجوب التوقيع : التفت الأطباء الانكليز المقبلين على اجراء
العملية الى المندوب ونصحوه بالاقلاع عما يريد . ولما شفي الملك وشرع في
مزاولة أعماله . قصده المندوب السامي في بلاطه وحمله مسؤولية التأخير في
توقيع المعاهدة ، واضطره الى أن يكتب اليه تسويفا - وضع هو صيفته - بما
قام به أثناء مرضه ليضفي الشرعية على ما اتخذ من اجراءات فكان التسويغ
كما يلي .

بغداد ١١ ايلول ١٩٣٣

عزيزي سيربرسي :

الآن وقد تم شفائي بحمد الله تعالى وسبح لي اطبائي ان أستأنف أشغالي في
الدولة ، أرى من واجبي ، قبل أن اتولى هذه التبعة ، أن اقدم الى فخامتكم
تشكراتي القلبية وأن اعبر لكم عن اعجابي الشديد للسياسة الحازمة والتدابير
الضرورية التي اتخذها فخامتكم ، بصفتكم ممثلا لحكومة صاحب الجلالة ،
لصيانة المصالح العامة ، والمحافظة على النظام والأمن أثناء مرضي المفاجيء الذي
صدف وقوعه بفترة في المدة التي تنقضي عادة بين استقالة الوزارة وتأليف

وزارة غيرها . وختاماً اكرر تشكراتي الخالصة لفخامتكم على مساعدتكم
الشيئة (١١) .

صديقكم المخلص : فيصل

وكان المندوب السامي يبعث الى وزارة المستعمرات في لندن برقيات متعاقبة عن سير الأمور في العراق . اثناء مرض الملك ، وكان هذا المندوب يفصح في برقياته عن أن الملك فيصل لا يصلح لأن يكون ملكاً على العراق لعدم تعاونه مع رئيس الوزراء السيد عبد الرحمن النقيب تعاوناً صحيحاً ، ولتشجيعه المعارضة ، وإن كان هذا التشجيع يجري من وراء ستار ، ومع هذا فقد اقترح على وزير المستعمرات أن يعطي الملك فرصة مناسبة لتقويم سلوكه فإذا بهذا الوزير يبرق الى المندوب السامي في العراق أن يخير فيصلاً بين أمرين : إما أن يساند السيد النقيب المسند من قبل الحكومة البريطانية فيؤيد سياسته تأييداً مطلقاً ، أو يخلع عن عرشه ويعود الى الحجاز حراً دون عقاب ، وعندئذ تعيد انكلترا النظر في سياستها العربية بصورة عامة والعراقية بصورة خاصة فلا تنفق أموالها على منع ابن سعود من اجتياح الحجاز بلمحة بصر « كما تم في عام ١٩٢٥ » .

لم يكن الملك فيصل خصماً للسياسة البريطانية في العراق الممثلة في توسيد السيد عبد الرحمن النقيب مقاليد الحكم ، ولكنه كان يود من صميم قلبه أن يخدم العراق والسياسة البريطانية المراد تطبيقها بواسطة النقيب في آن واحد . فقد جاء في هامش الصفحة ٥٥ من أوراق الزعيم العربي عوني عبد الهادي التي نشرتها الدكتور خيرية قاسم ما نصه :

« وقد حقق جلاله الملك فيصل هذه السياسة باخلاص تام فقد حدثني ، بعد ان سار في العراق زمناً ، عن السياسة التي اتبعها هناك بما يلي : لقد أقنعت الانكليز بأعمالي أن مصلحتهم ومصلحة العراق تتمشى جنباً الى جنب

فاقتنعوا بأبي مخلص فيما أقول ، وأخذت أشدد بعد ذلك بالمطالبة بما ينفع العراق وتحقيق بعض الاعمال التي أشدها . ومن جهة كنت أجتمع ليلاً مع المعارضين في العراق لنخطط معاً أعمال المقاومة واموالها ، وحين تشتد المعارضة أكسب أنا حقوقاً جديدة للعراق من السلطات البريطانية لتسكن المعارضة » .

التمهيد للوزارة الجديدة

بعد أن حَمَلَ المندوب السامي الملك فيصل مسؤولية ما جرى في البلاد . واضطره الى تأييد السياسة التعسفية التي اتخذها أثناء مرض جلالته من غلق الاحزاب السياسية ، وتعطيل الصحف الوطنية . وابعاد جمهرة من المناوئين للسياسة البريطانية الى جزيرة هنجام في الخليج العربي ، التفت الى قضية تأليف الوزارة الجديدة برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب وعضوية الوزراء الذين كانوا في وزارته المستقلة فاجتمع بالملك فيصل اجتماعاً مطولاً وتذاكر في موضوع الوزارة وما لبث أن وجه الى جلالته الخطاب الآتي نصه :

دار الوكالة البريطانية بعداد ١٨ ايلول ١٩٢٢

خصوصي لجلالة الملك

يا صاحب الجلالة : قد اتفقنا عند مواجهتي معكم بعد ظهر اليوم ، أنه لأجل أن يفهم الوزراء المختارون للوزارة الجديدة التي ستصدرون ارادتكم للنقيب بتأليفها ، الخطة السياسية التي تقترضها حكومة صاحب الجلالة البريطانية وشخصكم للسير بموجبها ، أن اكتب الى جلالتيكم بصفة غير رسمية ، ايضاحات باقتراحات المستر تشرشل والتوصيات التي هو مستعد شخصياً أن يعرضها على الوزارة البريطانية عندما يردده تأكيد كافٍ من قبلنا .

اما الوضعية فهي كما يأتي :

ان المستر تشرشل مستعد لأن يوصي الى الوزارة البريطانية بنشر نصوص

المعاهدة في الشكل الذي قبلت به في المسودة من قبل جلاتكم ومن فخامة النقيب ووزارته السابقة^(١٢) ويصحب المعاهدة ببيان من حكومة جلالة البريطانبة بوضح فيه ان المادة السادسة من المعاهدة وهي « يتعهد جلالة ملك بريطانيا العظمى بان يسعى بادخال العراق في عضوية عصبة الامم في اقرب ما يمكن » ان هذه المادة في حد ذاتها تشترط قاعدة دستورية لأجل خلاص العراق

(١٢) كان مجلس الوزراء قد اتخذ القرار الاتمي نصه في الخامس والعشرين من شهر حزيران ١٩٢٢ ايام وزارة النقيب المستقيله :

« انعقد مجلس الوزراء يوم الاحد الواقع في ٢٥ حزيران سنة ١٩٢٢ الساعة الرابعة زواليه بعد الظهر برئاسة فخامة رئيس الوزراء فتليت مواد المعاهدة العراقية - البريطانية فقرر مجلس الوزراء قبول المعاهدة المذكورة المعدلة على ان تصبح نافذة العمل حالما تصدق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين ، بعد قبولها من المجلس التأسيسي ، وان يكون قبولها من مجلس الوزراء مقترنا بالشروع في الانتخابات لعقد المجلس التأسيسي ، وقرر مجلس الوزراء أيضا احضار مواد القانون الاساسي ، ولانحة انتخاب المجلس التشريعي ليعرضها مع المعاهدة المذكورة على المجلس التأسيسي حين انعقده ، ووافق معالي وزير التجارة جعفر جلبي ابو التمن على هذا القرار غير انه خالف فيما يلي واقترح :

- ١ - لزوم التنصيص بالغاء الانتداب في المقدمة من المعاهدة .
- ٢ - وخالف المادة الثانية من المعاهدة لاعتقاد معاليه بأنها من منافيات الغاء الانتداب .
- ٣ - اقترح معاليه حذف الجملة الآتية من المادة الثالثة « الذي يجب ان يكون وفقا لنصوص هذه المعاهدة » .
- ٤ - واعترض معاليه على المادة الرابعة لاعتقاده انها منافية لالغاء الانتداب .
- ٥ - واعترض معاليه على المادة الخامسة قائلا : ان قيد التمثيل الخارجي الوارد في هذه المادة مظهر من مظاهر الانتداب .
- ٦ - وخالف معاليه المادة التاسعة قائلا انها مظهر من مظاهر الانتداب .
- ٧ - وقال معاليه عند البحث في المادة العاشرة ان معاليه خالف قبول التعهدات الواردة في المعاهدة بناءً على ذلك لايمكن من قبول التعهدات الواردة في هذه المادة .
- ٨ - وافق معاليه على منطوق المادة ١٨ فيما يتعلق بما قبله من مواد هذه المعاهدة فقط - انتهى -

من وضعية الدول الواقعة تحت الانتداب . حيث ان حقيقة الأمر وهي ان ادخال العراق في عضوية عصبة الأمم ينهي بطبيعة الحال العلاقة الانتدائية . وبسوجب هذا الترتيب فان المعاهدة سيوقع عليها من قبل مندوب جلالتم ومن قبلي حالما يصلنا بيان جلالته البريطانية .

ان تعهدات بريطانية العظمى بسوجب المادة ٦ لا تنفذ طبعاً الا بعد ان تبرم المعاهدة والاتفاقيات المبنية عليها . وينبغي أن اوضح انه بموجب قرار حديث أصدرته جمعية الأمم فان العضو الجديد لا يكون أهلاً للانتخاب بالجمعية الا اذا كان لديه دستور ثابت ، حتى والى أن تضمن حدوده بصفة رسمية ، ولكننا نتعشم ان فيما يخص العراق أن نبلغ كلا الشرطين في زمن ليس ببعيد . وبعبارة اخرى ان المستر تشرشل مستعد أن يوصي الى الوزارة البريطانية بتعهداتها طلب العراق بدخوله في عضوية عصبة الأمم حالما تبرم المعاهدة والاتفاقيات المبنية عليها ، ، وحالما يصدق القانون الاساسي وتعين حدود العراق . ولأجل أن يكون لدى المستر تشرشل مبرر لتقديم توصياته هذه ، فانه يطلب أن يؤكد له بأنه : اذا تألفت الوزارة التي يقتنع جلالتم وشخصي معاً بانها ستقوم بأعباء ادارة الحكومة ، والتي ستعاوض جلالتم وشخصي معاً من كل قلبها في تنفيذ السياسة الموضحة اعلاه . وانه في حال انجاز الانتخابات فيما بعد ، فان الحكومة العراقية بموجب الدستور المشار اليه ستعلن سياستها باصدار التعليمات الى جميع موظفيها العراقيين والبريطانيين ليستعملوا هؤذهم على قدر المناسبة لضمان قبول المعاهدة من قبل المجلس التأسيسي .

ان المستر تشرشل لا يشك الا قليلاً في أنه اذا تأكد للوزارة البريطانية بصورة كاملة بأجوبة مقنعة من طرفنا فيما يخص النقاط المشار اليها اعلاه ، فانهم ، أي أعضاء الوزارة البريطانية ، سيقبلون بتوصياته التي ستكون طبعاً عرضة للقبول في حينه من قبل جمعية الأمم ، وستفهمون جلالتم ان هذا

الكتاب لا ينبغي أن يؤخذ بصفة رسمية . وانما المقصود منه فقط أن يفسر مضمونه شخصيا للمرشحين للوزارة الجديدة للحصول على قبولهم بذلك ، هذا وتنزلوا بقبول أزكى تحياتي الخالصة .

الى حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم أدام الله ملكه آمين

محبتكم المخلص : المندوب السامي في العراق برسي كوكس

موقف الملك

لم يكد الملك فيصل يتسلم كتاب المندوب السامي حتى سر به سرورا عظيما لأن دخول العراق عضوا في عصبة الامم ينهي علاقات العراق الانتدائية بالحكومة البريطانية ، ويجعله احدى الدول المستقلة التي تتكون منها العصبة المذكورة . وعلى هذا توجه الى زيارة النقيب المقعد في داره ، وأطلعته على نص الكتاب — موضوع البحث — ثم طلب اليه أن يطلع عليه المرشحين لعضوية الوزارة الجديدة وما لبث أن أمر رئيس ديوانه بارسال صورة الكتاب الموجه اليه على صورة رسمية .

وبعد أن أطلع النقيب السادة المرشحين لعضوية الوزارة عليه ، بعث الى الملك بالكتاب الآتي :

يا صاحب الجلالة

لقد وصلتنا بواسطة رئيس الديوان الملكي نسخة من كتاب المندوب السامي لجلالتكم المعظمة المؤرخ في ١٨ ايلول سنة ١٩٢٢ وبناءً على ما جاء في الكتاب المذكور من حب اطلاع المرشحين للوزارة على مندرجاته المتعلقة بشؤون السياسة ، فقد اطلعنا حضرات اصحاب المعالي الذين اخترتهم للاشتراك معي في الوزارة على الكتاب المذكور ليحيطوا علما بمدرجاته ووافقوا عليه جميعهم ما عدا الحاج عبد المحسن جليبي آل شلاش المرشح لوزارة المعارف

وذلك لعدم حضوره العاصمة وعند حضوره نطلعه على الكتاب المذكور كما
اطلعنا عليه غيره من زملائه .

كتب في بغداد ٧ صفر الخير سنة ١٣٤١ و ٣٠ ايلول سنة ١٩٢٢

رئيس الوزراء عبد الرحمن

وقد ارتاح الملك فيصل لما جاء في كتاب رئيس وزرائه فوجّه الى المندوب
السامي هذا الجواب :

عزيزي السريسي بغداد ٧ صفر ١٣٤١ — ٣٠ ايلول ١٩٢٢

اني اشكركم على كتابكم الخصوصي الذي تفضلتم به في تاريخ ١٨
ايلول ١٩٢٢ ، والذي أوضحتم فيه الخطة الاساسية التي ستسير عليها حكومة
الملك بشأن العراق . ولقد أرسلت نسخة من الكتاب المذكور الى رئيس
الوزراء ليتفاوض مع زملائه بمضمونه ، وها قد جاء الجواب بالموافقة على
الخطة التي تفضلتم بايضاحها وفي طيه صورة منه ، وهو ينطبق تمام الانطباق
على رغبتني . واني واثق بأن العراق يستعمل كل ما في وسعه ليهيء في اقرب
وقت الى حكومة جلالة الملك أسباب مساعدتها له في الدخول الى جمعية الامم
فأرجو أن تتوسطوا ببلاغ خالص شكري الى حضرة المستر تشرشل على صورة
المساعدة التي ابتدعها مؤخرا ، والتي يؤمل قويا بأنه سيكون من ورائها تطمين
الافكار العامة .

أما أنتم يا عزيزي فنظرا لما عانيتموه من المشاق ، وما بذلتموه من
الجهود في سبيل هذه التسوية ، فاني لا أعلم كيف اشكركم . وعلى كل حال
نحمد الله الذي جعل النهاية خيرا ونسأله أن يأخذ بيدنا فيما يستقبلنا من
الاعمال الجليلة وهو ولي الجميع .

فيصل

تكوين الوزارة الجديدة

انتهت الازمة التي فرضت على البلاد فرضا فوجه الملك الى السيد النقيب هذا الخطاب :

وزيرى الأفخم السيد عبد الرحمن

ان ما نعهده فيكم من الروية والاخلاص ، يدعونا الى أن نقوض الى عهدتكم للمرة الثانية برئاسة الوزراء على أن تباشروا حالا باقتخاب زملائكم وعرض اسمائهم على سدتنا الملكية ، آخذين بنظر الاعتبار ما يستقبلكم من الأعمال الجليلة التي يتوقف عليها صلاح المملكة ورقبها والله ولي التوفيق .
كتب في قصرنا الملكي في بغداد في اليوم الخامس من شهر صفر الخير سنة الف وثلثمائة واحدى واربعين الموافق ٢٨ ايلول سنة ١٩٢٢

فيصل

وقد ردّ النقيب على التكليف الملكي بهذا الخطاب :

يا صاحب الجلالة سيدنا الملك المعظم ايده الله تعالى بتوفيقه

لقد تشرفت بالارادة السنية الملكية المتضمنة ثقة جلالتم بهذا المخلص في صداقته لعرشكم السامي المكين والناطقة باسناد رئاسة الوزراء الى هذا الداعي ، وعليه أبادر الى عرض فروض الشكر والاخلاص الى سدة جلالتم السنية راجيا من الله تعالى أن يوفقنا لاداء ما يجب العمل به مما هو نافع للبلاد ومريح للعباد ومسر لجلالتم . اما الزملاء الذين اخترتهم للاشتراك معي في شؤون الوزارات هم :

عبد المحسن السعدون وزيرا للداخلية

ساسون حزقيل وزيرا للمالية

توفيق انخالدي وزيرا للعدلية

صبيح نشأت وزيرا للاشغال والمواصلات

محمد علي فاضل وزيرا للأوقاف

وقد اختارت الحاج محسن جلبي آل شلاش وزيرا للمعارف غير انه لم يحضر الى العاصمة فاذا حضر نبلغه ذلك . وفي الختام نبتهل الى الله أن يديم تسوكتكم وجلالتكم .

كتب في بغداد في ٧ صفر الخير سنة ١٣٤١ و ٣٠ ايلول سنة ١٩٢٢

رئيس الوزراء - عبد الرحمن النقيب

وقد صدرت الارادة الملكية بما تقدم وبقي منصب وزارة المعارف شاغرا الى يوم ١٧ تشرين الاول ١٩٢٢ حيث صدرت ارادة ملكية بتعيين الحاج عبد المحسن شلاش وزيرا للمعارف ولكن شلاش أبى أن يشغل هذا المنصب ، وكتب الى السيد الرئيس الكتاب الآتي نشره بحرفه وطرار كتابته واملائه :

لحضرة فخامت (كذا) رئيس الوزراء دام فضله

عقب تقديم فائق الاحترام اعرض بأنتي حسبما تفضلتكم بزيارت (كذا) أعتاب جلالت (كذا) ملكنا المعظم (كذا) وعرضت لجلالته الاسباب الذي (كذا) تدعوني للاستقالة عن وزارات (كذا) المعارف الشريفة . ومن سوء طامعي الذي لم أكون (كذا) موفقا لهذه الخدمة بواسطة أشغالي المتراكمة والضرورة التي تدعوني لعدم الاتفكاك عن التجارة والتي لا يمكنني احوالها لغيري وغير ذلك من الاسباب الضرورية لذا سمحلي (كذا) دام ظله بتقديم عريضة استقالتني لفخامت (كذا) رياستكم فقدمت هذه العريضة راجيا قبولكم لها دام فضلكم واني ان شاء الله سوف أخدم بما يمكنني بدون وضيعة (كذا) هذا ما لزم ادام الله بقائكم مؤيدين مولاي .

١٠ ربيع اول ١٣٤١ و ١ تشرين ثاني ١٩٢٢

خادمكم المخلص - عبد المحسن شلاش (١٣)

(١٣) لما الف جعفر العسكري وزارته الاولى في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٢ جعل الحاج عبد المحسن شلاش وزيرا للمالية في وزارته وكان السبب في رفضه الدخول في وزارة النقيب هو ان هذه الوزارة كانت ملزمة بانجاز طبخة المعاهدة التي كان علماء النجف ورؤساء القبائل المحيطة بها يرفضون عقدها والحاج عبد المحسن من شخصيات النجف .

احداث عاصرتها - ٩٧

كان الغرض من افتعال (أزمة وزارية حادة) التي نحن بصدد البحث عنها ، تهيئة الجو اللازم لعقد المعاهدة العراقية - البريطانية التي ستنظم العلاقات الحقوقية بين بريطانيا والعراق على صورة رسمية لتحل محل نظام الانتداب .
وقد بذل المندوب السامي أقصى الجهود وأقساها في سبيل عقد هذه المعاهدة . فلم يتوقف عن سد الأحزاب السياسية المجازة ونفي زعمائها الى جزيرة هنجام في الخليج العربي ، ولا تأخر عن تعطيل الصحف الوطنية والحقاق اصحابها بالمشيين كما انه لم ير غضاضة في قصف القبائل ، وقتل الابرياء لارهاب الناس وحسينهم الى السكون والهدوء لتسكن الوزارات العراقية من انعام صفقة المعاهدة وعلى هذا قامت الوزارة النقيبية الجديدة في ٣٠ ايلول ١٩٢٢ كما قدمنا .

وفي العاشر من تشرين الأول سنة ١٩٢٢ ، أي بعد تأليف الوزارة بعشرة ايام عقد مجلس الوزراء في يوم الثلاثاء الموافق ١٠ تشرين الاول جلسة خاصة بكامل اعضائه واتخذ هذا القرار (١٤)

« قرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء تأييد قراره الموقع عليه في ٢٥ حزيران ١٩٢٢ وهو كما يأتي :

« تلئت المعاهدة العراقية - البريطانية ، فقرر مجلس الوزراء قبول المعاهدة المذكورة المعدلة ، على أن تصبح نافذة العمل حالما تصدق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين ، بعد قبولها من المجلس التأسيسي ، وأن يكون قبولها من مجلس الوزراء مقرونا بالشروع في الانتخابات لعقد المجلس

(١٤) تقول المس بل في ص ٢٧٨ من كتابها

G BELL from her Personal papers.

ما نصه :

كان الملك فيصل قد بعث اربع رسائل سرية الى وزرائه يطلب فيها أن يضيفوا الى بنود المعاهدة رفضهم للانتداب قبل المصادقة على النص الاخير للمعاهدة في حين انه كان قد اخبر المعتمد السامي بأنه سيرفض اضافة مثل هذا الشرط .

التأسيسي ، وقرر مجلس الوزراء أيضا احضار مواد القانون الاساسي ولائحة انتخاب المجلس التشريعي لتعرض مع المعاهدة المذكورة على المجلس التأسيسي حين انعقاده » .

نشر المعاهدة

وفي ١٣ تشرين الاول ١٩٢٢ قرر مجلس الوزراء نشر نص المعاهدة على الشعب على أن يصدرها الملك بهذا البلاغ :

أنشر اليوم على شعبي المحبوب نص المعاهدة المعقودة بيني وبين صاحب الجلالة البريطانية ملكة بريطانيا العظمى . ولقد اعترضت سير المفاوضات التي دارت بين مندوبينا نحوا من عشرة أشهر ، مصاعب جمة تمكنا في النهاية بفضل حسن النوايا والثقة المتبادلة من التغلب عليها والوصول الى هذا الحل المرضي . واني لا اشك في أن شعبي سيقدر أهمية هذه المعاهدة والخطوة الواسعة التي خطوناها في سبيل تحقيق أمانينا القومية ، وسيزداد تمسكا بصداقة حليفته الكبرى بريطانيا العظمى ، اذ ان دوام صداقتها مسألة حيوية لصيانة استقلال هذه المملكة وتأمين رقيها الاقتصادي والعمراني . فالمعاهدة كما هو واضح من بنودها - بنيت على اسس المنافع والمصالح المتبادلة . وكما اننا أخذنا على انفسنا ان نحترم عهود بريطانيا العظمى ومصالحها الدولية ، فانها تعهدت بمعاونتنا واعترفت باستقلالنا السياسي وباحترام سيادتنا الوطنية . وجميع الاتفاقيات التي تنفرع عن المعاهدة ستبنى على اسس هذه المبادئ ، ولم يبق علينا الا أن نباشر بالانتخاب لجمع المجلس التأسيسي ووضع القانون الاساسي وبذلك نخطو خطوتنا الثانية وتقدم الى جمعية الامم طالبين بمساعدة حليفتنا قبولنا في عضويتها اسوة بسائر الدول . فاستفز شعبي الى مؤازرة حكومته بتأييد النظام داخل المملكة ، ومساعدتها على انفاذ القوانين ، وأدعوه الى اختيار النواب الصالحين لتمثيل الامة تمثيلا صحيحا ، قارنين ذلك بالثقة والولاء للامة

والحكومة البريطانية المعترفة الآن وحدها بكياننا السياسي والتي أخلصت لنا ووعدت بمساعدتنا على دخول جمعية الأمم ، وتحقيق أماننا القومية .
والآن وقد عقدت المعاهدة فالإدارة الداخلية أصبحت منوطة بي وبحكومتني وشعبي ، فنحن جميعا والحمد لله كنه واحدة يشدها شعورنا القومي بالمسؤولية عن مستقبل البلاد وسعادتها ، والقوات البريطانية التي كانت مشتركة معنا في المسؤولية شي اليوم قوة حليف مخلص مؤازر لنا ضمن شروط المعاهدة ضد كل من يريد العت باستقلالنا . ونحن نستمد من الله في اتباع سياسة اخلاص ووثام تجاه مجاورينا متوخين توطيد المحبة والسلام بين كافة الاقطار والله ولي التوفيق (١٥) .

فيصل

والى جانب هذا البلاغ الذي أصدره الملك ، أصدر وزير المستعمرات البريطاني المستر تشرشل هذا البلاغ :
لقد فوضتني الحكومة البريطانية أن أذيع البلاغ التالي بمناسبة امضاء المعاهدة المنشور نصها في هذا اليوم .

ان الحكومة البريطانية ، وهي شاعرة بقوة العهود الوثيقة التي قطعتها للعراق ، لمفتنعة بان ايفاء هذه العهود حق الوفاء يتم بواسطة معاهدة التحالف التي امضيت بالنيابة عن جلالة ملك بريطانيا وعن جلالة ملك العراق ، وستبذل الحكومة البريطانية كل ما في وسعها في سبيل الاسراع في تعيين حدود العراق لكي يتسنى له طلب الانخراط في عضوية عصبة الأمم حينما يتم تصديق المعاهدة والاتفاقيات الفرعية المنصوص عليها في هذه المعاهدة وتنفيذ مواد القانون الاساسي .

وتتوقع الحكومة البريطانية بملء الثقة أن يعرض هذا الطلب حال تقرير أمر الحدود وانشاء حكومة ثابتة تؤلف وفقا لمواد القانون الاساسي ، وعندئذ

(١٥) تاريخ الوزارات العراقية ، ص ١٣٧ من الجزء الاول في طبعته السابعة .

تبذل الحكومة البريطانية خير مساعيها في سبيل حمل عصبة الأمم على قبول العراق في عضويتها بشرط تنفيذ مواد هذه المعاهدة ، وذلك حسب نص المادة السادسة منها . وهذه المادة على رأي الحكومة البريطانية هي الوسيلة الوحيدة التي بها تنتهي علاقات الانتداب على صورة قانونية .

لندن ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢

وزير المستعمرات : ونستن تشرشل (١٦)

ونشع المعاهدة - موضوعه البحث - في ثماني عشرة مادة ومدتها عشرون عاما وقد سبق لوزير التجارة الحاج محمد جعفر ابو التمن ان ابدى ملاحظاته على اهم موادها في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢٥ حزيران ١٩٢٢ وهي بمجموعها نسخة طبق الاصل للائحة الانتداب البريطاني على العراق . وقد انتهت حياة الوزارة النقيبية الجديدة وانتفت الحاجة الى بقائها في دست الحكم واضطر السيد عبد الرحمن النقيب الى التقدم بكتاب استقالة وزارته وهو :

يا صاحب الجلالة

بناء على ما أحسّه من التعب في وجودي بصورة تمنعني عن الاستمرار في رؤية امور رئاسة الوزارة ، فلهذا تجاسرت بتقديم هذه العريضة راجيا اسعاف طلبي بالانسحاب من الرئاسة المشار اليها والامر والاراء لجلالتكم اولا وآخر ا .

بغداد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢

نقيب اشراف بغداد - عبد الرحمن

ولم يشأ الملك ان يضع جهود السيد النقيب فوجه اليه هذا الجواب :

البلاط الملكي - رئاسة الديوان - بغداد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢

(١٦) جريدة العراق : العدد ٣٣ الصادر في ١٤ تشرين الاول ١٩٢٢ .

عزيزي السيد عبد الرحمن :
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد
فقد تناولت كتابكم المتضمن استقالتكم • وانه ليؤسفني جدا أن احرم
من خدماتكم للأسباب المجبرة التي أورتموها •
ان ثقتي باخلاصكم لا تتزلزل ، وتقديري للمساعي الجليلة التي بذلتموها
حتى الان في سبيل نفع الامة والوطن سيكون دائما مقرونا بالشكر، فان كنتم
اعتزلتم عملكم رسميا فاني اؤمل ان تبقى نصائحكم المفيدة وارشاداتكم الخيرية
عونا دائما لنا ولحكومتنا في المستقبل •
هذا واني اؤكد لكم دوام محبتي ومودتي واتمني ان تستمعوا دائما
بصحة تامة •

محبكم - فيصل

بين الانتداب والتعاهد

المعاهدات العراقية - ائبريطانية غير المتكافاة

توطئة

عاش العرب والترك تحت خيمة الامبراطورية العثمانية زهاء اربعة قرون اخوانا على سرر متقابلين ، ولكن لم يكد غلاة « جمعية الاتحاد والتلاقي » يستولون على الحكم في هذه الامبراطورية سنة ١٩٠٨ للميلاد ، حتى اعلنوا سياسة التتريك الصريحة ، وشرعوا في اضطهاد الاقوام التي كانت تتكون منها تلك الامبراطورية الشاسعة . وقد نكلوا بالعرب خاصة تنكيلا فظيما فساقوا رجالهم الى ميادين القتال في القفقاس ، وشنقوا عددا من زعماء أحرارهم في سورية والعراق ، ونفوا نساءهم واطفالهم الى مجاهل الآفاق ، فتأجج الشعور القومي في معظم الانحاء العربية ، واذا ببريطانية تقرر الاستفادة من الهوة السحيقة التي ولدتها هذه الاضطهادات ، وتعمل على تعميقها وتوسيعها ، فتفاهمت مع الحسين بن علي شريف مكة المكرمة ، وسعت الى دعوة الضباط العرب لانقضائهم تحت رايته ، ولا سيما اولئك الذين كانوا في الجيش العثماني فوقعوا في الاسر البريطاني . وبعد محاولات كثيرة وجهود مضنية ، استطاعت بريطانيا بدعائها ومصانعتها ان تقنع هؤلاء الضباط بسلامة دعوتها من الخديعة ، وعدم وجود نية لاستخدامهم في مصالحها الخاصة ، او خيانة رابطتهم السابقة

بالدولة العثمانية ، فاصدة بذلك تقوية الشريف حسين الذي حالفته على اساس تحرير العرب ، وضممان وحدة بلادهم ، وامتدته بالمال والعتاد . وقد قبل هذه الدعوة من قبلها ورفضها من لم يؤمن باخلاصها ، فكان يوم ٩ شعبان من عام ١٣٣٤ للهجرة و ١٠ حزيران من عام ١٩١٦ للميلاد يوما مشهودا تفككت فيه اواصر الجامعة الاسلامية ، وتزعزت اركان الامبراطورية العثمانية ، وامتزج الدمان العربي والافرنجي في ساحات القتال للتغلب على الترك في عقر ديارهم « وما نفلسناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون »^(١) صدق الله العظيم

التنافس على الزعامة

ونادى الشريف حسين بنفسه ملكا على العرب فلم يقر ندائه زعماء العرب الآخرون « فالملك ابن سعود يقول : انه احتج على اعلان الملك حسين نفسه ملكا على العرب فتدخل الانكليز في الامر . . وفي الوقت نفسه اضطر الملك حسين الى الغاء اللقب الجديد مكتفيا بملكية الحجاز »^(٢) .

وكان الامير فيصل ، ثالث انجال الملك حسين ، قد تفاهم مع القيادة الانكليزية على ان يكون للجيش العربي دوره الخاص في فتح سورية واضطلاع رجاله بادارتها . وكان مما يساعده على ذلك ، الوعي العربي في سقي بردى ، وشموله كافة طبقاته وطوائفه ، ورغبة الحكام الترك انفسهم في تسليم البلاد السورية الى العرب عند انسحابهم^(٣) وما كاد فيصل يستقر في دمشق حتى قرر المؤتمر السوري في جلسته المنعقدة في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ المناداة بسموه ملكا على سورية ، والمناداة بأخيه الأمير عبد الله ملكا على العراق ، فتنكر الفرنسيون

(١) سورة النمل الآية ١١٨ .

(٢) السياسي السعودي المعروف ، حافظ وهبه ، في كتابه « جزيرة العرب في القرن العشرين » ، ص ١٩٨ .

(٣) من رسالة لباعث النهضة العربية ، عزيز علي المصري ، الى صاحب البحث .

— حلفاء الانكليز — لهذا القرار ، وأبى الانكليز ان يساعدوا فيصلا ، فآل الامر الى فاجعة ميسلون في ٢٥ تموز من هذه السنة ، وهي الفاجعة التي ادت الى اجزاء المات فيصل عن سورية وحلول الفرنسيين محل حكومته فيها .

التمهيد لطبعة جديدة

وكان العراق يموج بثورة عارمة في تلك السنة ، ويطالب الانكليز بأن يبروا بوعودهم للعرب فيمنحوه الاستقلال ويؤلفوا فيه حكومة وطنية ، فرأى هؤلاء الانكليز ان يتجهوا الى الامير فيصل مطمئنين الى ان خيته في سورية ضمان لا تناده في العراق ، وحذره من الاندفاع والتصادم معهم ، فاستدعوه الى عاصمتهم « لندن » في الثاني من كانون الاول سنة ١٩٢٠ واتفقوا واياه على ان يوسد عرش العراق فيؤلف فيه حكومة عربية مستقلة تحت الانتداب البريطاني ، وفقا لقرار مجلس الحلفاء الاعلى المنعقد بسان ريمو في فرانسه في ٢٤ نيسان سنة ١٩٢٠م ولما كان واضحا للانكليز ولغيرهم ان العراقيين يأبون التسليم بفرض الانتداب عليهم ، وقد ثاروا في وجه السلطة المحتلة من جراء فرضه ، فقد توصلوا مع فيصل على ان تعقد بين الطرفين معاهدة تصاغ فيها بنود الانتداب ، وأن لا تذكر فيها كلمة الانتداب . وعلى هذا الاساس توجه الامير العربي الى العراق في حزيران ١٩٢١ ونودي به ملكا على البلاد في ٢٣ آب من هذه السنة .

الشروع في المفاوضات

لم تمص على حفلة التتويج ايام معدودات حتى وصل الى بغداد الميجر يونغ M. young والخبير المالي قرنن YERNON موفدين من قبل وزارة المستعمرات ، وهما يحملان الاسس التي سيقام عليها نظام التعاهد بين العراق وبريطانية فقدا الى المندوب السامي السربرسي كوكس P.Z.COX

هذه الاسس لعقد المعاهدة التي ستنظم العلاقات العامة بين بريطانيا والعراق . فلم تكذب الوزارة التي ألفها السيد عبد الرحمن نقيب اشراف بغداد في ١٢ ايلول سنة ١٩٢١ تطلع عليها حتى ادركت خطورة التبعة التي تحملتها . فالبلاذ على الرغم من انها خرجت من ثورتها العظمى ظالمة ، كانت تستنكر كل سلطة اجنبية . والانكليز كانوا يريدون ان يحكموا البلاذ على اساليبهم المعروفة :

علم ودستور ومجلس امّة كل عن المعنى الصحيح محرف^(٤)

فعلى الوزارة ان توفق بين هذه النظرية الانكليزية في حكم البلاذ ، ونظرية العراقيين في نوع الحكم الذي ينشدونه .

كان بين وجهة النظر البريطانية ووجهة النظر العراقية وادع عيق يتعذر اجتيازه دون تضحية من احد الجانبين . ودون تساهل كليهما . فبريطانية كانت ترى نفسها انها صاحبة السلطة المنتدبة ، المشروعة عن جمعية عصبة الامم ، وانها تريد ان تصوغ انتدابها في قالب معاهدة بأقل كلفة وادنى معارضة . والعراقيون كانوا يريدون ان تحل المعاهدة محل الانتداب فتتظم العلاقات بين الطرفين المتعاهدين على اسس حلقة سليمة بين نداء وند . وقد تعرضت المفاوضات التي جرت لهذا الغرض الى هزات عنيفة وازمات شديدة ، ولما لم يكن في البلاذ يومذاك مجلس نيابي ينطق باسمها ، ولا صحافة حرة تستطيع ان تعبر عن آرائها ، ولا قوة مادية لدى الوزارة القائمة فتتمكن من التلويح بها ، فقد استطاعت بريطانيا ان ترغم الوزارة القائمة على التوقيع على مواد المعاهدة فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٥ حزيران ١٩٢٢ قبول النصوص بالصيغة التي توصل اليها المتفاوضون . وقد خالف الحاج محمد جعفر ابو التمن وزير التجارة ذلك القرار ثم حدثت انتكاسة عظيمة في العشرة الثالثة من آب من هذه السنة ،

(٤) من قصيدة لمعروف الرصافي في ديوان الرصافي ص ٤٣٧ .

وتولى المندوب السامي الحكم المباشر في العراق فنكل بالوطنيين أيضا تنكيل ،
وابعد لفيما من الموظفين الذين كانوا يشايعون الحركة الوطنية عن وظائفهم ،
كما أبعد الى هنجام قادة الحركة . وفي ٣٠ ايلول ١٩٢٢ تألفت وزارة جديدة
برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب نفسه ، واضطر للتوقيع على مواد المعاهدة
بعد ان استطاع ان يدخل عليها شرطا هو ان المعاهدة لا تعد نافذة الا بعد
تصديقها من قبل المجلس التأسيسي المقرر تأليفه في البلاد ، وكان المندوب
السامي يرفض مثل هذا الشرط من قبل . وكان التوقيع في العاشر من تشرين
الاول ١٩٢٢ .

تقليص مدة المعاهدة

كانت مدة المعاهدة العراقية البريطانية الاولى التي شرحنا امرها ، عشرين
سنة ، وقد قامت الضجة حول ثقل موادها وطول أمدها ، وتعرضت الى نقد
شديد في الاوساط الشعبية والحكومية . وتسببت في حوادث دموية كثيرة .
وفي الوقت نفسه كان الرأي العام في بريطانيا غير راض عن سياسة حكومته
في العراق ، كما كان مشمئزا من زيادة الاعباء المالية المفروضة على دافع الضريبة
البريطاني فارتأت الحكومة البريطانية ان تخدر اعصاب العراقيين المتوترة ،
وتضمن مصادقة المجلس التأسيسي على هذا التعاقد ، فألحقت بالمعاهدة موضوعة
البحث ، بروتوكولا في ٣٠ نيسان من عام ١٩٢٣ جعل مدة المعاهدة اربع سنوات
ابتداءً من تاريخ ابرام الصلح مع تركيا ، وانه ليس في هذا البروتوكول ما يمنع
عقد اتفاقية جديدة لأجل تنظيم العلاقات بين بريطانيا والعراق اذا ما انتهى
أجلها .

نقد اجريت انتخابات مزيفة لعقد المجلس التأسيسي ، الذي عليه ان
يضع دستور البلاد ، ويسن قانون الانتخاب للمجلس النيابي الواجب اقامته ،
والبت في المعاهدة العراقية - البريطانية . وقد قوطعت هذه الانتخابات ،

وجرت حوادث دموية هائلة بسببها ومع ذلك فقد اجتمع المجلس المذكور في ٢٧ آذار ١٩٢٤ فتألفت لجنة خاصة لتدقيق مواد المعاهدة وذيولها . والبروتوكول بها . فقد استطاعت بريطانيا ان ترغم الوزارة القائمة على التوقيع في جلسته الملحق بها . وكانت ملاحظات اللجنة نصت على دائما بعناد المندوب السامي وتصلبه . حتى انه رفض ادخال اي تعديل على اية مادة من مواد المعاهدة ، الا انه وعد باجراء بعض التعديلات ، ولكن بعد الابرام . ولما وجد تصميم من بعض المندوبين على وجوب ادخال التعديلات المنشودة وتوضيح البعض ، طلب الى الملك فيصل في ٢٦ مايس ان يحل المجلس التأسيسي ويطلق بنيته بالقوة اللازمة لمنع عقد اي اجتماع فيه . فاضطر الملك الى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لحمل المندوبين على قبول المعاهدة والاعتماد على شرف وعد المندوب السامي الخاص بالتعديل . وفي منتصف ليلة ١٠ - ١١ حزيران ١٩٢٤ صادق سبعة وثلاثون مندوبا من اصل تسعة وستين مندوبا حضروا الجلسة الليلية على المعاهدة ، وكان عدد المندوبين مائة .

تمديد مدة المعاهدة

كانت بين بريطانيا والجمهورية التركية ، التي ورثت الامبراطورية العثمانية ، قضية معقدة فان القوات البريطانية كانت على بعد بضعة كيلو مترات عن الموصل يوم اعلنت هدنة موندروس في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ وتوقفت الحركات العسكرية بين الطرفين فشنخص الكولونيل LEACHMAN الى الموصل وطلب الى القائد العسكري التركي علي احسان باشا ان يخلي المدينة المذكورة عملاً بالمادة ١٦ من شروط الهدنة ، وهي المادة التي تنص على « تسليم جميع المواقع الحربية المحافظة في سورية والحجاز وعسير واليمن وما بين النهرين - العراق - الى اقرب قائد من قوات الائتلاف ، وانسحاب القطعات التركية من ولاية اظنه ، عدا العساكر التي تلزم لتأمين النظام بحسب المادة الخامسة ، ولكن القائد التركي رفض ان يجيب الكولونيل الانكليزي الى طلبه ، ودارت

مراسلات مطولة بين لندن واسطنبول اسفرت عن صدور الاوامر بانسحاب القوات التركية عن مدينة الموصل على أن تشغلها القوات البريطانية شغلا عسكريا ، فلما استعاد الاتراك منزلتهم الدولية بعد الحرب ، طالبوا بضم ولاية الموصل الى الجمهورية التي اقاموها على انقاض امپراطوريتهم ، فامتنع الانكليز واجابوا ان شغلهم هذه الولاية عسكريا لا يعني وجوب التخلي عنها بعد الحرب رضائيا .

وتطور الخلاف بين الطرفين الى انتشار عصابات تركية تعيث بالامن في هاتيك الاطراف ، وتخلق المشكلات للحكومة العراقية التي قامت في ٢٣ آب ١٩٢١م فلما عقد مؤتمر لوزان لوضع الشروط النهائية للصلح ، نصت المادة الثالثة من هذه الشروط على ان يحال هذا الخلاف على عصبة الامم فتتولى البت فيه ، اذا عجز الطرفان عن الانتهاء الى نتيجة مباشرة بينهما . وبالنظر الى فشل الطرفين في الوصول الى هذه النتيجة فقد أوندت « عصبة الامم » لجنة خاصة الى العراق في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٥ مكونة من ابرز رجال المجر والسويد والبلجيكا ، فكان الكونت نلكي الجغرافي المعروف ورئيس الوزراء السابق ، والمستر فرسن السويدي ، مستشار السفارة في روما . والكولونيل بولص البلجيكي . الضابط المتقاعد المعروف ، للتحقيق في رغبات سكان المنطقة المتنازع عليها . وبعد ان قامت اللجنة بمهمتها ، اوصت بابقاء ولاية الموصل للعراق على شرط ان تبقى المنطقة تحت انتداب عصبة الامم لمدة ٢٥ سنة ، وأن تمنح المنطقة الكردية في شمال العراق نوعا من الادارة المحلية يحقق رغباتهم وطموحهم . وكان طبعيا ان تتقدم بريطانيا بملحق لمعاهدة ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ يقضي باستمرار امدها مع ما يلحقها من اتفاقات مالية وعسكرية وعدلية وادارية لمدة ٢٥ سنة . وكان ذلك في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ ، وقد عجزت الحكومة العراقية عن حمل حليفها انكلترا لتعديل أية فقرة او

(٥) الحقت بالمعاهدة اربع اتفاقيات هي : الاتفاقية المالية والاتفاقية العسكرية والاتفاقية العدلية واتفاقية الموظفين الواجب استخدامهم في دواوين الدولة .

مادة من فقرات او مواد المعاهدة الاولى فأجبرتها هذه الحليفة على قبول العرض كما هو قائله لها بفصيح العبارة : اما الاحتفاظ بولاية الموصل مع قبول المعاهدة ، او التخلي عنها ، فأكرهت الوزارة السعدونية الثانية مجلس النواب على قبولها بأكثرية ٥٨ نائبا ضد ثمانية عشر صوتا وغياب عشرة نواب عن حضور جلسة الاقتراع . ولأجل أن تحمل بريطانيا الجمهورية التركية على قبول قرار عصبة الامم ، دخلت في مفاوضات مع الحكومة لتأسيس علاقات حسن جوار ، ثم عقدت معاهدة بين بريطانيا والعراق من جهة والجمهورية التركية من جهة اخرى ، تقرر بموجبها ان يقدم العراق الى تركية عشرة في المئة من عائدات النفط المستنبط في اراضيها لمدة ٢٥ سنة . وقد سبق للورد كرزن وزير خارجية بريطانيا ، ان قال في خطبة القاها في مؤتمر النفط الذي عقده الحلفاء في لندن في ٢١ تشرين الثاني من سنة ١٩١٨ ان الحلفاء طفقوا الى النصر على بحر من النفط .

معاهدة ثالثة

نصت المادة الثالثة من معاهدة ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ العراقية البريطانية (الثانية) على ان « يتعهد جلالة ملك بريطانيا .. في اي وقت كان ، بشرط موافقة مجلس جمعية الامم ، ، بأن ينظر بجد ونشاط في المسألتين الآتيتين عند حلول الوقت الذي كان ينبغي ان تنتهي فيه معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ بموجب بروتوكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ ، ثم بعد ذلك في فترات متعاقبة مدة كل منها اربع سنوات الى ان تنتضي مدة الخمس والعشرين سنة المذكورة في هذه المعاهدة ، او الى ان يدخل العراق في جمعية الامم :

١ — على ان استطاعته اللاحاق على ادخال العراق في جمعية الامم ؟

٢ — إن لم يكن في استطاعته ذلك ففي مسألة تعديل الاتفاقيات .. بناء على

التقدم الذي بلغته مملكة العراق ، أو بناءً على أي سبب آخر - انتهى
نص المادة -

وكان امر دخول العراق في عصبة الامم من الامور الحيوية بالقياس
الى المملكة العراقية الناشئة . فقد كان هذا الدخول يعني انتهاء الانتداب
البريطاني على العراق ، وبالتالي بطلان كافة المعاهدات والاتفاقات التي عقدت
بين العراق وبريطانيا على اسس انتدائية ، ولهذا انصرفت جهود الساسة
العراقيين على اختلاف نزعاتهم وتباين مناهجهم واساليبهم في مكافحة التدخل
الاجنبي . انصرفت الى وجوب السعي لادخال العراق في العصبة الاممية باسرع
مايمكن . وكان الانكليز يماطنون ويسوفون في امر هذا الدخول ، كما كانوا
يراوغون في اقناع المسؤولين العراقيين بضرورة التريث وعدم الالاحاح على
الدخول في العصبة بسرعة . ولما لم تسفر المفاوضات التي جرت بين العراقيين
والممثلين البريطانيين عن اية نتيجة ، سواء كان ذلك من ناحية الاسراع في دخول
العراق عصبة الامم ام من ناحية تعديل الاتفاقيات الملحقة بمعاهدة ١٠ تشرين
الاول ١٩٢٢ ، ولا سيما الاتفاقيتين المالية والعسكرية فقد ارتؤي نقل المفاوضات
من بغداد الى لندن لتيسير امرها .

وكانت الوزارة التي تتولى المفاوضات في العراق ووافقت على نقلها الى لندن ،
هي وزارة جعفر العسكري الثانية التي كونت في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦
إثر انخزال وزارة عبد المحسن السعدون الثانية في مجلس النواب في اول
هذا الشهر ،^(٦) فاتخذت قرارا في الرابع من آب ١٩٢٧ :
« ان يسافر جلالة الملك المعظم الى اوربا بنفسه للاشراف
على سير المفاوضات » على الرغم من ان المادة الخامسة والعشرين من القانون

(٦) كان رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون قد رشح وزيره حكمة سليمان
لرئاسة مجلس النواب في دورة اول تشرين الثاني ١٩٢٦ ، ورشحت المعارضة
رشيد عالي لهذه الرئاسة ، ففاز مرشح المعارضة على مرشح الحكومة وكان
الملك فيصل وراء هذه الطبخة فاضطر السعدون الى تقديم استقالة وزارته .

الاساسي العراقي تنص على ان « الملك مصون وغير مسؤول » كما ان مجلس الوزراء قرر في الرابع من ايلول من هذه السنة ايضا تزويد جعفر باشا العسكري رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالسلطة التامة للمفاوضة مع ممثلي الحكومة البريطانية في اوربا لاجراء ما يقتضي من التعديل في المعاهدة والاتفاقيات المذكورة ، على ان يأخذ بنظر الاعتبار تحقيق الاسس الواردة في المذكرة المعدة لهذا الامر) — انتهى نص القرار —

وكان وزير العدلية في وزارة العسكري الثانية رؤوف الجادرجي قد سافر الى اوربا سجازا من قبل ، فكلفه ان ينظم الى رئيس الوزراء جعفر باشا العسكري ، كما كلف مزاحم أمين الباجهجي ، وزير العراق المفوض في لندن ان ينظم انيها فأصبح الوفد العراقي المفوض ثلاثة : العسكري والجادرجي والباجهجي .

افتتحت المفاوضات في لندن افتتاحا رسميا في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧ فكانت قاعدتها المبدء أن اللذان قررتهما معاهدة ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ ، وهذه القاعدة مبنية على ركنين اساسيين هما : دخول العراق عصبة الامم في عام ١٩٢٨ ، وهل في استطاعة الحكومة البريطانية ان تلح على ذلك ؟ وتعديل الاتفاقيتين المتفرعتين من هذه المعاهدة وهما الاتفاقية المالية والاتفاقية العسكرية^(٧) اما الركن الاول فقد هدمته الحكومة البريطانية نفسها بقولها : « ان الحكومة البريطانية دقت في قضية ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في ضوء التقرير المرفوع من قبل المتمد السامي في العراق ، وبعد الامعان بالنظر ملياً في الحجج المؤيدة لهذا الطلب ، قررارها على ان القاء هذه الخطوة سابق لأوانه ، وانه ادعى الى الحكمة ومن مصلحة العراق — والحالة هذه — تأجيل القضية الى عام ١٩٣٢ »^(٨) .

(٧) التقرير البريطاني الخالص ص ١٨ .

(٨) في ص ٢٠٧-٢٢٠ من الجزء الثاني من تاريخ الوزارات « الطبعة السابعة » النصوص الرسمية لوجهات النظر لدى الفريقين .

وأما الركن الثاني ، فقد اعربت الحكومة البريطانية عن رغبتها في قصر المفاوضات على تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية . ولما منيت هذه بالاخفاق في بغداد ، نقلت الى لندن فأعربت الحكومة العراقية عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ م ، الممدّد اجلها بموجب معاهدة ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ ، وتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية تعديلا محسوسا ، فأعلنت الحكومة البريطانية مسودة معاهدة جديدة لا تختلف عن المعاهدة القديمة الا ببعض التفاصيل ، وتركت امر الاتفاقيتين المذكورتين دون حل .

وكان الملك فيصل الاول قد انتقل من « إكس بان » الى « لندن » ليشرف على المفاوضات الدائرة بين العراقيين والبريطانيين في العاصمة البريطانية فوجد ان صعوبات جمة تحول دون التفاهم بين المتفاوضين ، فحاول ان يقرب بين وجهتي نظر الطرفين فلم يوفق ، فقطع المفاوضات وغادر رئيس وزرائه جعفر العسكري لندن في طريق عودته الى بغداد ، ولما قرر الملك فيصل العودة الى عاصمة ملكه أقامت وزارة المستعمرات مأدبة وداعية له بهذه المناسبة جرى خلالها حديث المفاوضات واسباب فشلها ، فتم التفاهم على بعض التعديلات الطفيفة ، وتقرر ان يعود جعفر العسكري الى لندن ليوقع المعاهدة التي تم التفاهم عليها . وكان العسكري في عرض البحر انذاك فصدرت التعليمات الى القاهرة باعادة رئيس الوزراء العراقي عند وصوله الاسكندرية ، وهكذا رجع جعفر الى عاصمة الضباب ، وتم التوقيع على المعاهدة في ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ ، وعاد الى العراق فبلغ بغداد في ٣٠ كانون الاول ١٩٢٧ واطلع زملاءه على تفصيل ما جرى في العاصمة البريطانية .

العدول عن المعاهدة الثالثة

لم يرَ وزير المالية « ياسين الهاشمي » ووزير الداخلية « رشيد عالي الكيلاني » في المعاهدة الجديدة ما يحقق الآمال التي عقداها على مفاوضات

لندن ، او يتفق مع التوصيات التي زود بها مجلس انوزراء رئيسه جعفر العسكري يوم سافر للسفارات ، فاستقلا من منصبيهما قبل ان يعود رئيسهما الى بغداد ، فلما عاد هذا الى الوطن ، وجد ان من الصعوبة الاستمرار في الحكم فرفع استقالة وزارته الى الملك في الثامن من شهر كانون الثاني ١٩٢٨ فقامت مقامها وزارة جديدة هي وزارة السعدون الثالثة في اليوم الرابع عشر من الشهر المذكور ، وكان من رأي الرئيس الجديد عدم صلاح المعاهدة الجديدة ، وعدم عرضها على البرلمان لابرامها ،^(٩) لكنه تجاه رغبة الملك فيصل الذي ، عقدت هذه المعاهدة بعرفته وإرشاده أعلن في منهج وزارته الثالثة ما يأتي :

« عرض المعاهدة العراقية — البريطانية التي عقدتها الوزارة السابقة على المجلس النيابي القادم ، وبذل الجهود لانجاز عقد الاتفاقيتين الجديدتين المالية والعسكرية وفقا لما تقتضيه مصلحة البلاد » .

وقد اختار السعدون اضعف نقطة في المعاهدة الثالثة ، معاهدة ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ م ، لحمل الملك فيصل على الاعتقاد بصحة رأيه فيها ، فقد نصت المادتان الثانية عشرة والثالثة عشرة على وجوب عقد اتفاقية للامور المالية واخرى للامور العسكرية لتحلا محل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقين بمعاهدة ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ م ، على ان يتم ابرام هاتين الاتفاقيتين مع المعاهدة الجديدة في وقت واحد ، فقرر السعدون وجوب تحقيق مصالح العراق التامة في الصفقة الجديدة وفي ضوء الوعود التي وعدت الحليفة بها ، وفقا لقرار لجنة تدقيق المعاهدة في المجلس التأسيسي .

وتقدمت الحكومة البريطانية بمسودتين للاتفاقيتين المذكورتين آنفاً الى الحكومة العراقية في آذار ١٩٢٨ فاذا هما لا تتضمنان غير اللف والدوران ، ولا تحققان أية رغبة للعراق في الانعتاق من الهيمنة البريطانية على اموره المالية

(٩) من مذكرة السيد توفيق السويدي الى صاحب البحث في الجزء الثاني من تاريخ الوزارات العراقي من طبعته السابعة ص ٥٥٥ .

والعسكرية والتحكم فيها حتى وأنهما لا تتفقان مع الوعود الصريحة التي
اعطتها الحبيبة في اوفات مختلفة ، ولذا انعقدت المفاوضات التي شرع فيها من
اجلها ، وتلبدت سماء الوثام والبر بالوعود بالغيوم الكثيفة ، وبدأت الصحف
العراقية تحمل على سياسة التمويه والضليل ، حتى ان المندوب السامي السر
هنري دويس قال في مقال نشرته له مجلة ذي إمبايرريفيو الصادرة في ايلول
من عام ١٩٣٣ (ان تهمة الوطنيين العراقيين لنا بنقض العهود لا تخلو من الحق)
واخيرا لم ير السعدون غير استقالة وزارته مخرجاً من هذه الورطة فقدم استقالته
في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ ولكنه بقي يزاوّل اعماله بالوكالة ثلاثة اشهر .

معاهدة الاستقلال

وشاءت حكومة لندن ان تستبدل معتمدها السامي في العراق السر هنري
دوبس N. DOBBS قبل ان ينتهي أجل خدماته بمعتمد جديد هو
السر جلبرت كلايتن CLYTON فشاء المعتمد الجديد ان
يفتح صفحة جديدة لسياسة حكومته المقبلة في العراق ، هي ان تُلغى معاهدات
١٩٢٢ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ وما الحق بها من بروتوكولات واتفاقيات ، وتعقد معاهدة
جديدة يرض فيها ان لا تنفذ الا بعد صيرورة العراق عضواً في عصبة الامم سنة
١٩٣٢م دون ان تقيد هذه الصيرورة بأي شرط او قيد . وقد مهد لذلك بتأليف
وزارة ادارية جديدة برئاسة توفيق السويدي في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ وشرع في
مفاوضة حكومته المتعسفة على هذا الاساس .

وكانت الازمة السياسية في لندن قد انتهت بانهزام حزبي المحافظين
والاحرار ، وتولى حزب العمال مقاليد الحكم في الخامس من حزيران سنة
١٩٢٩م فرأت الوزارة الجديدة ان من مصلحة بريطانيا ان تستجيب الى
مقترحات معتمدها الجديد المعقولة لتنتهي بذلك مشكلة استمرت بين بريطانيا
والعراق زهاء ثمان سنوات فأوعزت اليه في ١٢ ايلول ١٩٢٩ ان يبلغ الحكومة
العراقية ما يأتي بالنص :

١ - ان الحكومة البريطانية مستعدة لمعاوضة ترشيح ، العراق للدخول في عصبة الامم في عام ١٩٣٢ .

٢ - ان الحكومة البريطانية ستخبر مجلس عصبة الامم في اجتماعه المقبل أنها قررت عدم الشروع بمعاهدة ١٩٢٧ .

٣ - ان الحكومة البريطانية ستخبر مجلس عصبة الامم في اجتماعه المقبل ، انها قررت ، وفقا للفقرة (أ) من المادة الثالثة من المعاهدة العراقية -

البريطانية لسنة ١٩٢٦ ، التوصية بدخول العراق عصبة الامم عام ١٩٣٢ .

وكان لابد لوزارة توفيق السويدي ان تستقيل لتتولى الحكم وزارة

قوية تأخذ على عاتقها ادارة المفاوضات الجديدة فاستقالت في ٢٥ آب ١٩٢٩ م ،

وتألفت الوزارة الجديدة المأمولة برئاسة عبد المحسن السعدون . والمعروف

عن السعدون انه يتمتع بثقة وطيدة من الانكليز ، ولكنه لم يكديعمل ويدخل

في المفاوضات حتى اصطدم معهم على امور تافهة ، كقضية نقل السلطة الى

ايدي العراقيين ، وكقضية انقاض عدد الموظفين البريطانيين المستخدمين في

الحكومة العراقية ، ووضع ميزانية الدولة على هذا الاساس . ولما لاه النواب

على حسن ظنه المفرط في رجال دار الاعتماد البريطانية ، أثر الموت على الحياة ،

فأسكت قلبه بطلقة صوبها في مساء اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الاول

عام ١٩٢٩ م على قلبه وتولى ناجي السويدي وزير داخلته تأليف الوزارة

الجديدة من الذوات الذين زاملوا الرئيس المنتحرف في وزارته الرابعة ولكن لم

تستطع هذه الوزارة الصمود أمام الانكليز ومراوغاتهم ، فاستقالت في ١١

آذار ١٩٣٠ م ، فعهد الملك الى نوري السعيد المعروف بممالأته للانكليز وحسن

ظنه بهم فألف وزارة في ٢٣ آذار من هذه السنة كان معظم اعضائها من

المخضرمين ، او الذين اشتركوا في الثورة العربية التي أجج الملك حسين

نارها في ٩ شعبان ١٣٣٤ / ١٠ حزيران ١٩١٦ .

وقد دخل نوري في مفاوضات طويلة مع الجانب الانكليزي كان يسندهما

الملك فيصل الاول بكل ما أوتي من حزم وقوة حتى ذلت الكثير من الصعاب ،

وقضت على كثير من المشكلات ، وضمت للانكليز مصالحهم الجوهريّة في العراق . دون التفريط الكثير بمصالح العراق ، وقد اكد في جميع مفاوضاته على ان المعاهدة الجديدة — على الرغم من وجوب ابرامها من قبل مجلس الامة — فانها لن تكون نافذة المفعول الا بعد دخول العراق عضوا في عصبة الامم سنة ١٩٣٢م . اذ تنتهي بهذا الدخول علاقات بريطانية الانتدائية في العراق على صورة رسمية ، وتقوم الصلابة بين البريطانيين والعراقيين على قدم المساواة بصورة حلقية .

ولقد شرع في المفاوضات التي ادت الى التوقيع على المعاهدة الجديدة في الثامن من شهر نيسان ١٩٣٠ فكانت تدور حول ركنين أساسيين ومحورين ثابتين هما :

١ — الاعتراف بحفظ وحماية المواصلات الجوية البريطانية بصورة دائمة وفي جميع الاحوال .

٢ — دخول العراق عضوا في عصبة الامم سنة ١٩٣٢ .

وكان الملك يشرف على هذه المفاوضات فيزيدها قوة ونجاحا حتى اذا انتهت « المفاوضات » في ٣٠ حزيران من هذه السنة ، اجريت انتخابات جديدة لمجلس نيابي جديد يضمن اقرارها ، لأن الرأي العام كان ضد عقدها لما ظهر فيها — عند نشرها — من طعون تثلب السيادة الوطنية وتطعن في الوحدة القومية فاتخذت الوزارة الاجراءات الصارمة ضد كل من حاول عرقلتها ، ومن ذلك انها اخذت من كل نائب جديد رشحته الوزارة للنيابة كتاب استقالة من عضوية المجلس النيابي ، فيما اذا ظهر منه اي زيف أو ميل للخروج على ارادة الوزارة . وهكذا ابرمت المعاهدة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ بأكثرية ٦٩ نائبا من اصل ٨٨ واصبح التغافل البريطاني في العراق يستند الى التشاور في السياسة الخارجية ، وشيء من التشاور او التدخل في الامور الداخلية المهمة .

ولابد ان نشير هنا الى الحالة التي نشأت بين الاقليات عند نشر هذه

المعاهدة . فقد ادعى الكرد مثلا ان المعاهدة جاءت خالية من بحث الامتيازات التي عينتها عصبة الامم لهم ، يوم مددت معاهدة ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ بسوجب معاهدة ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ فاستكروها وابقوا الى عصبة الامم يحتجون عليها . فحذا التيارون حذوهم ، وهم الذين سكنوا العراق في ختام الحرب العالمية الاولى (حرب ١٩١٤ - ١٩١٨) فراجعوا عصبة الامم مثل مراجعة الكرد ، وقامت اضطرابات ادت الى بعض القتل . اما الوطنيون في بغداد ، والزعماء السياسيون المعول على آرائهم فقد عدوا المعاهدة الجديدة نوعا من الاحتلال الدائم للعراق ، بعد ان كانت البلاد تحت الانتداب الموقت ، وحجتهم على ذلك هي سماح المعاهدة للانكليز بانشاء قاعدة عسكرية في جوار الحبانية بين الفلوجة والرمادي ، وفي الشعيبة بجوار البصرة ، ومنح الممثل البريطاني في العراق ، امتياز التقدم على ممثلي الدول الاخرى ، ووجوب توحيد مساعي المتعاقدين في حالة حدوث نزاع بين بريطانية واحدى الدول ، وضرورة حماية وحفظ المواصلات في العراق ، حتى بعد انتهاء أجل المعاهدة وهو خمس وعشرون سنة . وقد الحقت بالمعاهدة كتب تفسير وايضاح متنوعة . وكان العراق ملزما بقبول هذه المعاهدة ، على الرغم من ثقل بعض موادها ، لأن المعاهدة لا تنفذ الا بعد دخول العراق في عصبة الامم . وقد تم هذا القبول في الثالث من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٢ م .

كلمة الختام

يتضح من هذا الاستطراد التاريخي ان الانتداب البريطاني الذي فرضه مجلس الحلفاء الاعلى المنعقد في سان ريمو على العراق في ٢٤ نيسان سنة ١٩٢٠ افرغ في صورة معاهدة كانت مدتها تقلص حيناً وتمدد حيناً آخر تبعا للظروف والاحداث ، ذلك ان العراقيين لم يستسيغوا نظام الانتداب الاستعماري منذ اللحظة التي فرض عليهم ، فاضطرت الدولة المنتدبة - بفتح

الدال - الى التحايل ، فركنت الى اساليبها الاستعمارية الملتوية لتنفيذه . ولما لم تكن حتى هذه الاساليب سهلة التنفيذ ، فقد ركنت الى وسائل القمع والاضطهاد لتشية معاهدة ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ ، وركنت الى وسائل التهديد والوعيد لابرام معاهدة ١٣ كانون الاول ١٩٢٦ م . أما معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ (اي المعاهدة العراقية - البريطانية الرابعة) التي ادعت الحكومة البريطانية بانها بنيت على أساس الاستقلال التام ، وانها ستنفذ بعد دخول العراق في عصبة الامم ، فقد ابرق الوطنيون العراقيون الى سكرتير عصبة الامم . انهم يرفضون هذا الدخول على اساس هذه المعاهدة ، وقالت اللجنة التي عهد اليها مجلس العصبة المذكورة للنظر في أمر دخول العراق في عصبة الامم « انها وجدت في معاهدة ٣٠ حزيران شذوذا غير مألوف في المعاهدات الدولية المتكافئة » ولكن اساليب الانكليز ومراوغاتهم المفضوحة ضمنت ابرامها كما ضمنت ادخال العراق في العصبة الاممية ، وانطوت بذلك صفحة من صفحات التعاهد المشين وكفى الله المؤمنين القتال .

الدستور العراقي

من وضعه ؟ لماذا عدل ؟ وكيف الغي ؟

تمهيد

قامت الثورة الفرنسية في صيف عام ١٧٨٩ لتعلن « حقوق الانسان » التي تمثلت فيها المبادئ السامية والمثل العليا بحيث اصبحت « هذه المبادئ » نبراسا للدساتير الاوربية وغيرها . وكانت معظم دول اوربا ، ولا سيما فرنسه والمانيه وايطالية واسبانية تنخبط في ديجور حكم مضطرب وسلطان يتنازعه الملوك المستبدون وشعوبهم الطامحة في التحرر من نير الحكم الفردي ، وهكذا سنت « الثورة الفرنسية » قاعدة الحكم للاجيان الصاعدة ، فلم يعد في وسع الملوك والسلاطين ان يحكموا شعوبهم حكما فرديا مستبدا ، وان قامت بعض الدكتاتوريات بين الفينة والفينة .

وفي الحقيقة كانت الديانة الاسلامية السمحة قد منحت الانسان مثل هذه الحقوق — إن لم نقل اكثر منها — قبل اندلاع لهب الثورة الفرنسية باكثر من ألف حجة ، وانها جاءت بدستور سليم لاقرارها لم نر مثله في الدساتير العالمية ، زمنية اكانت ام دينية ، يوم لم يكن على وجه البسيطة دستور يضمن المساواة بين الافراد ، ويحفظ حقوقهم تجاه السلطة الحاكمة ، وان التشريع الاسلامي

ضمن للفرد جميع حقوقه ، وحدد سلطة الدولة في جميع القضايا التي تنصل بحياته او تتعلق بحريته الشخصية . فالفرد من حقه أن يساهم في شؤون الدولة بكل حرية ، وله ان يناقش أحكامها ، اذا كانت مخالفة لأحكام الشريعة، وان ينادي بنزع ولايتها واسقاطها حتى معاقبتها ، اذا خالفت قواعد الشرع ، ويبت المار لا يستطيع ان يجبي من الضرائب الا ما تفرسه الشريعة . الى غير ذلك من الحقوق المدنية الحديثة . بما وصل اليه تفكيرها ، وما أملت عليه تجاربها . وما حصلت عليه من ثورات دامية ، ان تشرعه وتحافظ عليه بكل ما لديها من قوة .

منابع الدستور العراقي

والدستور العراقي الذي وضعه الانكليز في عام ١٩٢٢ م ، وصادق عليه المجلس التأسيسي العراقي في عام ١٩٢٤ م ، وألغته ثورة ١٤ تموز الجبارة في عام ١٩٥٨ م لم يكن منحة انكليزية ، ولا كان تشريعا عراقيا شعبيا ، وانما كان نتيجة من نتائج الحرب العالمية الاولى التي نادت بمبادئ حرية الشعوب في حكم نفسها بنفسها واليك البيان :

لما قرر مجلس الحلفاء الاعلى المنعقد في « سان ريمو » في ٢٤ نيسان من عام ١٩٢٠ فرض الانتداب الانكليزي على العراق وفلسطين ، والانتداب الفرنسي على سورية ولبنان ، نظمت الحكومة الانكليزية لائحة لاتتدابها على العراق في عشرين مادة نصت المادة الاولى منها على ما يلي :

« المنتدب ان يضع في اقرب وقت . على ان لا يتجاوز الثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب ، قانونا اساسيا للعراق — دستور — يعرض على مجلس جمعية الامم للمصادقة عليه فينشره سريعا . وهذا القانون يسن بمشورة الحكومة الوطنية — في العراق — وبين حقوق الاهالي الساكنين ضمن البلاد ، ومنافعهم ، ورغائبهم ، ويحتوي على مواد تسهل تدرج العراق

وترقيه كدولة مستقلة . وفي الفترة قبل العمل بالقانون الاساسي يجري العمل في العراق طبقا لروح الانتداب « (١) .

فلما اطاح الجنرال غورو بحكم الملك فيصل في سورية في الخامس والعشرين من شهر تموز ١٩٢٠ م ، واضطره الى الجلاء عن الاراضي المشمولة بالانتداب الفرنسي ، قررت الحكومة الانكليزية استدعاء الملك فيصل الى لندن والاستفادة منه في حل المشكلة العراقية التي تفاقت باندلاع ثورة ٣٠ حزيران ١٩٢٠ ضد فرض الانتداب الانكليزي على العراق . فعرضت عليه عرش العراق اذا ما اخذ على عاتقه تنفيذ الانتداب الذي منحه اياها مجلس الحلفاء الاعلى . ولما كان العراقيون يقاومون الانتداب ولا يرتضون احكامه ، وعدوه باستبدال صك الانتداب - موضوع البحث - بعقد معاهدة بين العراق وانكلترا ترضي العراقيين من جهة ، وتجعل عصبة الامم تعتقد بان بريطانيا ما تزال عند تعهداتها الانتدابية تجاهها . وهكذا حلت معاهدة ١٠ تشرين الاول العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٢ محل نظام الانتداب الممنوح لانكلترا في ٢٤ نيسان ١٩٢٠ وقد نصت المادة الثالثة من هذه المعاهدة على ما يلي ، وهي لا تختلف بمضمونها عن نص المادة الاولى من صك الانتداب المثبت اعلاه :

« يوافق جلالة ملك العراق على ان ينظم قانونا اساسيا ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ، ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب ان لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة ، وان يأخذ بنظر الاعتبار حقوق ورعائب ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ، ويكفل للجميع حرية الوجدان التامة ، وحرية ممارسة جميع اشكال العبادة ، بشرط ان لا تكون مخلة بالآداب والنظام العموميين . وكذلك يكفل ان لا يكون أدنى تمييز بين سكان العراق بسبب قومية او دين او لغة ، ويؤمن لجميع الطوائف

(١) . تشكيلات عصبة الامم ومقاصدها ، ص ٩٤ .

عدم نكران او مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم ابنائها بلغتها الخاصة ، على ان يكون ذلك موافقا لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق ، ويجب ان يعين هذا القانون الاساسي الاصول الدستورية ، تشريعية كانت ام تنفيذية ، التي ستبعب في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بمسائل الخطط المالية والنقدية والعسكرية «^(٢)

بالدستور العراقي توافر فيه ما نص عليه صك الانتداب في مادته الاولى ، وما اشترطته صيغة البيعة للامير فيصل بملوكية العراق^(٣) وما اقرته المادة الثالثة من المعاهدة العراقية - البريطانية الموقع عليها في بغداد يوم ١٠ تشرين الاول ١٩٣٢ لتحل محل الانتداب . و « ان يتضمن النصوص المعتاد درجها في دساتير العصر المشتقة من اصول حقوق الانسان كالحرية الشخصية ، وحرية المعتقد ، واللغة ، والتعليم ، وحقوق الاقليات ، والمساوات القانونية العامة . وما شاكل «^(٤)

كيف وضع الدستور ؟

تمثلت الهيمنة البريطانية على العراق بتأسيس « دائرة المندوب السامي » التي ضمت عددا كبيرا من الانكليز المختصين بالامور المالية والادارية والعسكرية والفضائية مضافا الى المندوب السامي ومساعديه ومساوريه ، وقد عهدت وزارة المستعمرات البريطانية في لندن الى دار المندوب السامي البريطاني في بغداد بالتسروع في وضع لائحة الدستور العراقي في ضوء المواد المدرجة

(٢) . المعاهدة العراقية الانكليزية مع الاتفاقيات الملحقه بها ، ص ٢ .

(٣) كان نص القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء العراقي في ١١ تموز ١٩٢١ لمبايعة فيصل كالاتي :

« المناداة بسمو الامير فيصل ملكا على العراق ، ويشترط ان تكون حكومة سموه دستورية نيابية مقيدة بالقانون ، » .

(٤) نيجل دافيدسن في رسالته « العراق أو الدولة الجديدة » ، ص ٢٢ .

اعلاه فتألفت لجنة قوامها : الميجر دييليو . جي . يونغ ،^(٥) الموظف في دائرة الشؤون الشرقية في وزارة المستعمرات البريطانية في لندن الذي الحق بدار المندوبية . والمستر أيم . اي . دراورد ،^(٦) المستشار القضائي للدار المذكورة ، والمندوب السامي نفسه . فاستعانت هذه اللجنة بالدستور الاسترالي ، والدستور النيوزيلندي ، وبعض دساتير الممالك الصغرى مثل تركيا وايران في وضع هذه اللائحة العراقية ، فجاءت اللائحة كوسيلة من الوسائل السياسية للحفاظ على احكام المعاهدة العراقية - البريطانية بدلا من ان تكون اداة للحكم في العراق حكما ديمقراطيا . وقد ارسلت هذه اللائحة الى وزارة المستعمرات مع الميجر يونغ في اوائل عام ١٩٣٢ لتدقيقها من قبل الموظفين المختصين فأجرت الوزارة المذكورة تعديلات هامة فيها واعادتها الى مندوبها في العراق ليقدمها الى الحكومة العراقية^(٧) فلما تسلمتها الحكومة المذكورة ، تألفت لجنة لتدقيقها قوامها وزير العدلية ناجي السويدي ، ووزير المالية ساسون حسيل ، ومستشار وزارة العدلية المستر دراورد ، والمشاور الحقوقي في دار المندوب السامي نايجل دافيدسن Nigel Davidson ثم انضم الى هذه اللجنة رستم حيدر كممثل للملك فيصل . فوجدت « اللجنة » ان هذه اللائحة لا تنطبق على الاحوال السائدة في العراق ولا تلائم اوضاعه العامة . فقد اشترطت منح الملك - مثلا - صلاحية التصديق على كل قانون يسنه مجلس الامة ، كما حرمت على مجلس الامة وضع اي تشريع يخالف معاهدة التحالف المبرمة بين الحكومنين : العراقية والانكليزية ، وعلى هذا ابدلتها بلائحة جديدة استملت مفاهيمها من الدستور العثماني ، ومن بعض دساتير الامم الاخرى ، ومنها اليابان ،^(٨) كما ضمنتها التعديلات الضرورية التي رأت أن تدخلها على اللائحة

Hurbt young

(٥)

Edwin Drowed

(٦)

Huoper, CA, The Constitutional Law Of Iraq, P.15

(٧)

(٨) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ص ٤٢٥ من المجلد الاول .

الاصلية . وقد كانت للوزيرين العراقيين وجهة نظر ، وللمستشارين الانكليزيين وجهة نظر اخرى دوتتا في مذكرتين منفصلتين ارسلتا مع اللائحتين : الاصلية والجديدة الى وزارة المستعمرات في لندن لتفول كلمتها الاخيرة ، ولما كان الموظفون المختصون في تلك الوزارة من المشبعين بالآراء الحقوقية المستندة الى نظرية حقوق الانسان « التي افرتها الثورة الفرنسية » والتي شاعت في دساتير الدول الحديثة عامة ، والناشئة منها خاصة ، عملوا على ان تكون اللائحة المطلوبة موافقة للطرفين ، فتخيروا من دساتير ايران وتركيا ومصر البقها وأكسلها . ومن لائحة دستور الملكة الفيصلية في الشام ، وغيرها من الدساتير الشرقية والغربية واكثرها ملائمة لروحية الشعب العراقي وطموحه ، واتفقوا على ضم ذلك كله الى اللائحة القديمة المعروضة عليهم ، وقد أيدوا وجهة النظر العراقية في معظم التعديلات التي ارادها الوزيران العراقيان ، ولا سيما فيما يتعلق « بسلطة المجالس النيابية » وجعل الحكومة تحت اشراف المجالس النيابية . وجعل الحكومة تحت اشراف المجلس النيابي وتحقيق مسؤولياتها امامه »^(٩) وكان هذا الحق قد منح للملك في اللائحة الاصلية . اما ما أيدوا به وجهة النظر الانكليزية فيقول عنه الحقوقيون انه كان شذوذا في عالم التشريع^(١٠) وكان مما يلفت النظر اليه بصورة خاصة ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة السادسة والعشرين من لائحة الدستور ، من جواز اصدار مراسيم خاصة تكون لها قوة قانونية لتصديق القوانين المتعلقة بالقيام بواجب

(٩)

IRELAND, P.W. IRAQ : A STUDY IN POLITICAL DEVELOPMENT
P.314.

(١٠) « ان البريطانيين الذين اشتركوا في وضع اللائحة كان الواجب الملحق على عاتقهم اكبر من واجب تأمين ادخال هذه الشروط والمواد الاخرى التي تكفل نجاح سير جهاز الدولة . فقد كان مفروضا عليهم - بمقتضى رغبات حكومة صاحب الجلالة - ان يضمنوا بهذا القانون وضع تدابير اضافية من شأنها ان تعزز مركز بريطانيا العظمى في العراق ، Ireland, P. 292.

المعاهدات ، دون عرضها على مجلس الامة في اجتماعه القادم ، كما تعرض عليه بقيه المراسيم التي تصدر في عطلة المجلس لتصديقها او الغائها ، الامر الذي لا نجد له نظيراً في الدساتير العالمية كافة ، ويعدّه البريطانيون ضرباً جديداً في الدساتير .

اما ما نصت عليه المادة الرابعة عشرة بعد المئة من اعتبار « جميع البيانات والنظامات والقوانين التي اصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق . والحاكم الملكي العام ، والمندوب السامي ، والتي اصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة التي مضت بين الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي تعد صحيحة من تاريخ تنفيذها » فمن اعرب ما نصت عليه الدساتير ، ولا سيما اذا علمنا ان من بين هذه البيانات عدداً من الوعود لغير العراقيين باعفاء املاكهم المطوّبة في العراق من الضرائب العامة^(١١) ومصادرة املاك بعض العراقيين الذين قاوموا سلطات الاحتلال في ابان الاحتلال وقيدتها باسم الحكومة^(١٢) .

وعلى كل فقد صادقت وزارة المستعمرات على لائحة الدستور بشكلها

(١١) لما جردت حكومتا لندن والهند حملة الجنرال ديلامين لفتح العراق الحقت السر برسي كوكس بهذه الحملة كمستشار سياسي فيها ، فكان هذا المستشار يكيل الوعود جزافاً لضمان النصر للحملة ، وعندما اقتربت قوات الجنرال الموما اليه من صدر الفلّو ، وعد كوكس شيخى الكويت والمحمرة باعفاء بساتين نخيلهما في العراق من الضرائب التي تتحقق عليهما لما أسدياه من مساعدات للجيش البريطاني اثناء الفتح فنصت لائحة الدستور العراقي ، في جملة ما نصت عليه من مبادئ جائرة ، على وجوب اعتبار هذا الوعد ساري المفعول في الحال وفي المستقبل .

(١٢) قتل الكابتن مارشال في النجف - وهو حاكمها السياسي - في ١٨ آذار ١٩١٨م فاتهم الحاج عطية أبو كلل بالتحريض على هذا القتل ، وصادرت سلطات الاحتلال البريطانية عقاراً له في النجف ، ولم تستطع الحكومة العراقية من رد العقار الى صاحبه الا بتشريع خاص وافقت عليه سلطات الانتداب البريطاني في عام ١٩٣١ .

الاحير ، واعيدت الى الحكومة العراقية لعرضها على المجلس التأسيسي للتصديق ، فعهدت بها الى « لجنة خاصة بوزارة العدلية قوامها ثلاثة أعضاء من الحكام وثلاثة أعضاء من الحقوقيين برئاسة وزير العدلية »^(١٣) وهو يومئذ عبيد المحسن السعدون - واشراك المستشار القضائي ، وكان السيدان : ناجي السويدي ورؤوف الجادرجي مشاورين فيها ، فرأت هذه اللجنة ان هناك ضرورة قصوى لتعديل بعض المواد فدونت ملاحظاتها في مذكرة قدمتها الى مجلس الوزراء ليقرها فتولاها هذا بالنديق والدرس ايضا . وكان مما عدله فيها ، وجوب « منح الثقة من قبل المجالس التشريعية الى الحكومات العراقية التي ستشكل »^(١٤) لتتمكن من مزاولة اعمالها في جو مشبع بروح الثقة والطمأنينة . فلم تر الحكومة البريطانية مانعا من قبول هذه التعديلات ، ولا سيما بعد ان وافقت على التعديل الذي اقترته اللجنة الاولى ، واقره الموظفون البريطانيون المسؤولون من جعل الوزارات مسؤولة امام مجلس الامة دون الملك .

النص النهائي لللائحة

بعد ان استغرقت المفاوضات والمراسلات بين بغداد ولندن اكثر من عامين ، توصل المفاوضون العراقيون والبريطانيون الى اقرار الصيغة النهائية لللائحة الدستور العراقي فجاءت في (١٢٣) مادة موزعة على مقدمة وعشرة ابواب . اما المقدمة فقد بحث اسم القانون ، وشكل الحكومة ، وعاصمة الدولة ، وشكل علم الامة . وقد استغرق ذلك المواد الاربع الاولى . واما الابواب العشرة فهذا بيان بأهم ما تضمنته :

الباب الاول : وعدد مواده اربع عشرة مادة ، وتتناول حقوق الشعب

(١٣) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ص ٤٥٢ من المجلد الاول .

(١٤) المجموعة المذكورة ص ١/٤٥١ .

بصورة مفصلة . وقد جزأت هذه الحقوق الى نوعين : عام كما جاءت في « لائحة حقوق الانسان » وخاص ، وهي التي يمتاز العراق بها كدولة مسلمة فيها اقلية متباينة ، وفيها ديانات مختلفة .

الباب الثاني : في ثماني مواد تتناول بالبحث حقوق الملك وصلاحياته كاذ يكون هو الذي يصدق القوانين ويأمر بنشرها ، وهو الذي يأمر باجتماع مجلس الامة وتأجيله او تمديده وحله ، وان له صلاحية اصدار مراسيم يكون لها قوة القوانين ، في حالة عدم وجود المجلس في حالة الاجتماع ، على ان تعرض عليه عند اجتماعه لاقرارها او ابطالها .

الباب الثالث : في سبع وثلاثين مادة تتناول بالبحث السلطة التشريعية ، وكيفية تعيين اعضاء مجلس الاعيان ، وانتخاب اعضاء مجلس النواب ، وما يدفع الى كلا الطرفين من مخصصات ، وكيفية عقد اجتماع كلا من المجلسين .. الخ .

الباب الرابع : وتبحث مواده الاربع في كيفية تشكيل الوزارات ، وعدد الوزراء ، ومسؤولياتهم امام مجلس الامة ، وطرق استقالتهم ، وتصرفهم بالامور المتعلقة بوزارة كل منهم .

الباب الخامس : وقد تم في ٢٢ مادة تتعلق كلها بالسلطة القضائية ، وكيفية تشكيل المحاكم ، ودرجاتها ، وأماكن انعقادها ، واقسامها ، وأختصاصات كل منها ، ومراقبة احكامها وتنفيذها بقوانين خاصة .

الباب السادس : ومواده تسع عشرة مادة تبحث كلها في الامور المالية ككيفية فرض الضرائب ، وجبايتها ، وطرق صرفها ، وقد حصر حق عرض اللوائح المتضمنة صرف مبالغ بالوزراء دون الاعيان والنواب .

الباب السابع : في اربع مواد تتناول بالبحث ادارة الاقاليم الادارية ، وانواعها ، وكيفية تأسيسها ، وما يتعلق بالمجالس البلدية والطائفية ونحوها .

الباب الثامن : في خمس مواد تحتم اعتداد البيانات العسكرية ، والاقطعة الادارية ، وسائر القوانين الصادرة عن أية سلطة عسكرية او ملكية ، بريطانية

كانت ام عراقية . قبل نشر القانون الاساسي العراقي مرعيه الجانب حتى تلقى او تستبدلها السلطة التشريعية بغيرها .

الباب التاسع : في مادتين اثنتين اجازت اولاهما تعديل اي من الامور الفرعية في القانون الاساسي العراقي خلال سنة واحدة من تاريخ نفاذه . واجازت الثانية تعديل اية مادة من مواده بعد مرور خمس سنوات على تاريخ نفاذه . على ان يتم التعديل بموافقة كل من مجلسي النواب والاعيان باكثرية مؤلفة من ثلثي الاعضاء في كل من المجلسين ، ثم يحل مجلس النواب ليحل محله مجلس جديد يعرض عليه التعديل المتخذ من قبل المجلس المنحل ليقره .

الباب العاشر : في اربع مواد خصصت لكيفية اعلان الاحكام العرفية . وكيفية تفسير القوانين . وكيفية ادارة امور الاوقاف ، وتاريخ تنفيذ القانون الاساسي « الدستور » .

الشلوذ في الدستور

كان الدستور العراقي الذي وضع البريطانيون اسسه ليضمنوا تنفيذ صك اتدابهم على العراق غريباً في بابه . شاذاً في اسلوبه ، فقد نصت مادته التاسعة عشرة مثلاً على ان « سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة » لكنها اضافت الى هذا النص زيادة غير مألوفة في دساتير العالم او فوائده الاساسيه . فالزيادة التي الحقت بهذه المادة ، وهي بالنص « وهي - اي السيادة - وديعه الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده » نعد من مستحدثات الشارع العراقي ، لان القوانين الاساسية العالمية تنص على ان الامة هي مصدر السلطات ، او ان السيادة تستقر في الامة^(١٥) .

(١٥) « ان هذا النص هو الذي شوش على الملك استعمال سلطاته حتى جعله يشعر بأنه هو الحاكم المطلق في تدبير امور الدولة والامن فيها ، وبقي

وكمثال آخر على الشذوذ البارز في الدستور العراقي ان المادة الاولى من المعاهدة العراقية - البريطانية المعقودة في العاشر من تشرين الاول ١٩٢٢م ، لتحل محل صك الانتداب البريطاني على العراق . نصت على ان السيادة الوطنية للعراق . بينما قيدت المادة الرابعة منها ملك العراق بان يستشير المندوب السامي البريطاني الاستشارة التامة . وللتوفيق بين هذين الوضعين ، أرتوي تقييد سلطة المجلس النيابي آزاء « السلطة التنفيذية » في النواحي الادارية والمالية والقضائية لئلا يشرع امرا قد لا يفره المندوب السامي ، مثل حكومة الانتداب في العراق ، فيؤول الامر الى التصادم . فقد زيدت السلطة التنفيذية في :

- ١ - امكان اصدار مراسيم تكون لها قوة القوانين في حالة عدم اجتماع المجلس (١٦) .
 - ٢ - تعيين اعضاء مجلس الاعيان من قبل الملك (١٧) .
 - ٣ - امكان عدم مصادقة الملك على القوانين التي يشرعها مجلس الامة (١٨) .
- كما قيدت سلطة البرلمان في الامور المالية مثل :

- ١ - عدم السماح لمجلس النواب بخفض النفقات المنصوص عليها في المعاهدات (١٩) .

مجلس الامة متفرجا على ما يجري حوله ومما يتخذ من اجراءات في معالجة المعضلات الهامة . ولو لم يكن الملك فيصل رجلا حكيما يميل بطبيعته الى التؤدة والحكمة لاستعمل ما نص عليه الدستور من الحقوق الواسعة بشيء من التعسف والاستهتار .

مذكرات توفيق السويدي ص ١٠٢

- (١٦) الفقرة الثالثة من المادة السادسة والعشرين .
- (١٧) الفقرة السادسة من المادة ٢٦ .
- (١٨) الفقرة الثالثة من المادة الثالثة والستين .
- (١٩) المادة (١٠٦) من القانون .

- ٢ - عدم السماح لأي عضو من أعضاء مجلس النواب بتقديم اقتراح بصرف أي مبلغ^(٢٠) .
- ٣ - السماح للحكومة أن تصدر ميزانيات مؤقتة^(٢١) وأن تدير على ميزانية السنة المنصرمة في حالة عدم وجود ميزانية جديدة^(٢٢) .

اللائحة في المجلس التأسيسي

بعد أن توصل العراقيون والبريطانيون إلى إقرار الصيغة النهائية لللائحة الدستور العراقي . بعث بها رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس المجلس التأسيسي الذي اجتمع لأول مرة في ٢٧ آذار ١٩٢٤ ليقرها مع المعاهدة العراقية - البريطانية ولائحة قانون انتخاب مجلس النواب ، وهي المواد الثلاث التي اجتمع بها المجلس خصيصاً لإقرارها ، وقد صاحبها بهذا الكتاب الرسي :

إلى صاحب الفخامة حضرة رئيس المجلس التأسيسي

بعد التحية : أقدم إلى فخامتكم طي كتابنا هذا نسخة من القانون الأساسي للمملكة العراقية الذي هيأته الحكومة العراقية . ودققت فيه كل التدقيق . أعرضه على المجلس التأسيسي الموقر .

وبهذه المناسبة ألفت نظر فخامتكم إلى أهمية هذا القانون لأنه - بعد أن يصدره المجلس الموقر - يجب أن يعرض على عصبة الأمم . إذ يعد قبولها إياه من أهم العوامل التي تؤهل العراق للدخول فيها .

وعليه فقد بذلت الحكومة قصارى جهدها في وضع مواده بصورة يستحسنها العالم المتمدن وتقبلها عصبة الأمم . اقبلوا فائق الاحترام . . .

رئيس الوزراء جعفر العسكري

١٩٢٤ / ٤ / ٣

(٢٠) المادة (١٠٥) من القانون .

(٢١) المادة (١٠٧) من القانون .

(٢٢) المادة (١٠٧) من القانون .

وكان الملك فيصل حين افتتح المجلس التأسيسي اشار الى لائحة القانون الاساسي « الدستور » بهذه العبارة :

« كذلك نوجه اظاركم الى خطورة القانون الاساسي ، ركن السياسة الداخلية . اذ عليه تتوقف سمعتنا عند الامم المتمدنة . ان احكام الاسلام مؤسسة على الشورى ، وأعظم ما ارتكبه الطوائف الاسلامية من الخطيئات ، حيادها عن قوله تعالى « وامرهم شورى بينهم » فعلى كل مسلم يعلم ما يأمر به دينه ان يؤيد هذا الحكم الالهي . وكل تكاسل عنه مخالفة لأمر الله . فاتباعا لهذا الامر الجليل . واقتداء بالامم الراقية في الحضارة ، وعملا برغبات الامة العراقية . ندعوكم ايها النواب الى سن هذا القانون ، ووضع نظام الانتخاب للمجلس النيابي » (٢٣)

وقد احال رئيس المجلس التأسيسي لائحة الدستور العراقي على لجنة من اعضاء المجلس تمثل ألوية العراق كافة على ان يكون عضوان للواء الموصل فكان اعضاء اللجنة خمسة عشر مندوبا فيهم المثقف ثقافة قضائية عالية ، وفيهم الامي وشبه الامي ، ولا سيما من كان من رؤساء القبائل التي تمثلت في المجلس التأسيسي تمثيلا خاصا . وقد عقدت هذه اللجنة عدة جلسات لتدقيق اللائحة موضوعة البحث . واتخذت في بدء اجتماعها هذين القرارين :

١ - ان يطلب من الحكومة اطلاع اللجنة على جميع المراسلات والاوراق المتعلقة بتنظيم لائحة القانون الاساسي اذا كانت هذه المراسلات والاوراق موجودة .

٢ - الاستيضاح من الحكومة ، وطلب المعلومات والافادات التي تحتاج اليها اللجنة عند تدقيق لائحة القانون الاساسي وقت اللزوم .
ولم تستطع لجنة الدستور انجاز عملها بيسر لانشغال المجلس التأسيسي في مناقشة مواد المعاهدة العراقية - البريطانية التي كانت الشغل الشاغل

(٢٣) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ص ٨٩ من المجلد الاول .

للمندوبين كافة . وللرأي العام في العراق وفي خارجه . فضلا عن الحكومتين العراقية والبريطانية . فلما فرغ المجلس من البت في امر المعاهده ، انصرف الى بحث مواد الدستور .

لم يكن لدى وزارة العدلية العراقية مخبرات ومراسلات حول لائحة الدستور العراقي لعدم وجود علاقة لها بالموضوع . على الرغم من ان الدستور كان اخطر قانون اعد للعراق ، ولم يكن في وسع هذه الوزارة ان تنيب عنها من يستلها في لجنة تدقيق الدستور لعدم وجود موظف ملم بالظروف التي وضع فيها الدستور ، او الادوار التي مرت عليه في مختلف الظروف . وقد ادعت « لجنة الدستور » بلاغا عاما ناشدت فيه ارباب المعرفة والدراية ان يوافقوها بما لديهم من ملاحظات وانتقادات . ولكن احدا لم يلب الطلب فشرع المندوبون يلقون ما عندهم من ايضاحات وبيانات لا تسمن ولا تغني من جوع .

وادرك المندوب السامي حرجة الموقف فأسر الى المندوبين الضالعين في نهجه ان يعارضوا كل اقتراح يتقدم به اساطين الحقوق والقانون فكانت مساجلات . وكانت مساحكات . ولأجل ان تعطى نهاية لمثل هذا التأزم ، أمر « المندوب » المشار اليه مستشاره القضائي ان يوجه الى رئيس الحكومة العراقية هذا الكتاب السري :

سكرتارية فخامة المعتمد السامي في العراق

بغداد في ١٦ حزيران سنة ١٩٢٤ سري شبه رسي

عزيزي فخامة الرئيس

قد اوعز الي فخامة المعتمد السامي ان اخاطبكم في موضوع مداولات المجلس التأسيسي الذي أخذ الآن ينظر في القانون الاساسي مادة فسادة بالنظر الى تقرير اللجنة .

كما تعلمون فخامتكم ان هذا القانون في شكله الحالي هو نتيجة مسودات متعددة وضعت باستشارة وموافقة صاحب الجلالة البريطانية بصفة اداة وافية

للقيام بنصوص المادة الثالثة من المعاهدة ، وانه يحتوي على اصول دستورية لاجل القيام بالتعهدات الاخرى الواردة في المعاهدة والاتفاقيات ، وكذلك قبلته الحكومة العراقية في نهاية سنة ١٩٢٣ تم نشر في اوائل السنة الحالية .

فبناء عليه يترتب على كل من الحكومة العراقية وفخامة المعتمد السامي ان يضمن ان لا تجرى في هذا القانون تعديلات تنطوي على مناقضة المعاهدات والاتفاقيات ، او على الاخلال بسلطة صاحب الجلالة ملك العراق والحكومة العراقية المقيام بالتعهدات التي قد تعهدا بها بسوجب المعاهدة والاتفاقيات . وكذلك يحسن الاحتياط ضدّ التعديلات اللفظية في النص التي نظرا الى قلة الخبرة في التحرير ، او الى عدم تفهم موادها حق الفهم ، قد تحدث التباسا او ابهاما في وثيقة خطيرة كهذه . فلهذا السبب انه من الامور الجوهرية ان يبلغ كل من فخامة المعتمد السامي وهيأة الوزارة العراقية اي تعديلات تقترح اما من قبل اللجنة او من قبل المندوبين قبل ان يتخذ المجلس قرارا في ذلك لكي يتسنى للوزراء ان يقدموا للمجلس اي اعتراضات كانت على التعديلات المقترحة بناء على الاسباب المبينة في اعلاه .

أما بخصوص ما ستبديه اللجنة من اقتراحات التعديل فهذه يجب ابلاغها الى صاحب الفخامة مع تقرير اللجنة قبل اجراء التصويت عليها من قبل المجلس . واما بخصوص التعديلات التي يقترحها باقي المندوبين فيجب ان تقدم كتابة ، وتعرض على صاحب الفخامة قبل اجراء التصويت عليها .

ان صاحب الفخامة يلتبس ان تتخذوا ما يلزم لأجل ضمان ادخال هذه

(٢٤) خطبة الافتتاح كاملة في ص ٧٣ من المجلد الثاني من كتابنا « العراق في دوري الاحتلال والانتداب » وكان « المجلس التأسيسي قد افتتح في ٢٧ آذار ١٩٢٤ وحددت واجباته في الامور الثلاثة الآتية والبت فيها :

- ١ - المعاهدة العراقية - البريطانية الموقعة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ .
- ٢ - لائحة الدستور « اي القانون الاساسي العراقي » .
- ٣ - لائحة الانتخاب لمجلس النواب .

الاصول بدون تأخير ، اذ ان هذا الامر على اشد درجة من الاهمية . من المفهوم ان اللجنة قد اعدت تقريراً تسهيداً عن قسم من القانون فينبغي ارسال نسخة من هذا التقرير الى صاحب الفخامة .

المخلص : نيجل داودسن

حضرة صاحب الفخامة جعفر باشا العسكري . سي . ام . جي .
رئيس مجلس الوزراء الموقر بغداد (٢٥)

تحذير الى الوزراء

لم يكتف المعتمد السامي بالكتاب الذي وجهه سكرتيره العدلي داودسن الى رئيس الوزراء حول عدم جواز ادخال اي تعديل جوهرى على لائحة القانون الاساسي المعروضة على المجلس التأسيسي ، فوجه كتاباً آخر بنفسه الى رئيس مجلس الوزراء طلب فيه ان يحضر هو نفسه ووزراؤه امام المندوبين هذا نصه :

دار المعتمد السامي

بغداد ٢٨ حزيران ١٩٢٤ سري : شبه رسمي : بي . او / ١٣٠

عزيزي فخامة الرئيس

ارى من واجبي ان الفت اقطار فخامتكم الى ان من الواجب على أعضاء الوزارة - وامام المجلس التأسيسي عمل مهم كالنظر في القانون الاساسي - ان يحضروا جلسات المجلس المذكور - فمن الجهة الواحدة يقتضي تقديم ايضاح جلي من قبلكم ، او من قبل الوزير المختص ، عن مؤدى الفقرة الموضوعية تحت البحث الى النواب الذين اكثرهم غير واقفين على التعابير القانونية والعرف الدستوري . وبناء على ذلك لا يمكنهم التوصل الى قرار صحيح ، ما لم يقدم لهم ارشاد رسمي . ومن الجهة الثانية عند اخذ الآراء ان في حضور هيئة

(٢٥) محاضر المجلس التأسيسي ١/١٣٧ - ١٣٨ .

الوزارة برمتها تأييدا قويا لاقتراحات الحكومة . ان ستة او سبعة آراء يعني آراء الوزراء قد تكفي غالبا لضمان رفض تعديلات غير ملائمة ، وقبول النص الرسمي للنقرة المبحوث عنها .

كذلك ينبغي لي ان ابين انه من المستحسن لاجل ترغيب الاعضاء على التسلص من مسؤولياتهم بالاستتكاف عن التصويت ، ان تعد الاستنكافات وتقيّد على عين المنوال المتبع بخصوص آراء الموافقة ، واءاء الرفض المعطاة بخصوص الاقتراح المعروض على المجلس . ان عدد الاعضاء الحاضرين في اية من المداولات معلوم . ولذا فان من السهل على الرئيس — عندما يجري التصويت على اي اقتراح معروض امام المجلس — ان يتأكد ما اذا كان كل عضو قيد صوته . اما الذين لم يقيّدوا اصواتهم فينبغي ان يطلب منهم حينئذ ان يقفوا لتسجيل استنكافاتهم .

المخلص : هـ.دوبس

المجلس والتعديلات

لم يكن في امكان المجلس التأسيسي ان يدخل تعديلات تستحق الذكر على لائحة الدستور التي قدمت اليه ، لان كل اقتراح كان يقدم من احد الاعضاء المطلعين ، كان يقابل باعتراض حاد اما من قبل احد الموالين للحكومة ، او من قبل احد الوزراء ، وفقا للخطة التي رسمها المندوب السامي في كتابيه المثبتين فوق هذا . وكثيرا ما كان المجلس يقر تعديلا هاما ثم لا يلبث ان يضطر الى الغائه بعد بيان مطول يلقيه احد الوزراء ، او اعتراض خطير يرفعه المندوب السامي الى الملك فيصل . ومن يرجع الى محاضر جلسات المجلس التأسيسي في مجلديه الاول والثاني يكاد يلمس لمس اليد الشواهد والامثال الكثيرة على ذلك . وعلى هذا فقد اقتضت التعديلات على الامور اللغوية والصرفية وعلى التراكيب في بعض المواد . وبعد ان تمت المصادقة النهائية ، اعاد رئيس

المجلس التأسيسي القانون الى رئيس مجلس الوزراء مرفقا بهذا الكتاب « .

الرقم ٣٩١

ديوان المجلس التأسيسي

التاريخ ١٩ تموز ١٩٢٤

بغداد

صاحب الفخامة حضرة رئيس الوزراء المعظم

يا صاحب الفخامة . اجيب على كتاب فخامتكم المرفم ٧٢٢ والمؤرخ في ٣ نيسان سنة ١٩٢٤ المرسل في طيه نسخة من لائحة القانون الاساسي لعرضه على المجلس التأسيسي الموقر ، وابلغكم ان المجلس التأسيسي قد نظر في لائحة القانون المذكور ، وقرر في جلسته المنعقدة في ١٠ تموز سنة ١٩٢٤ قبول النص المرسل اليكم منه نسخه في طيه . فأرجو عرضه على صاحب الجلالة ليصدق من قبل جلالته . وقد ارسلنا الى وزارة الداخلية نسخة منه ليطلع وينشر بعد موافقة صاحب الجلالة عليه .

تفضلو يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام

عبد المحسن السعدون : رئيس المجلس التأسيسي

الانكليز يؤخرون نشر الدستور

جاء في المادة الرابعة والتسعين من الدستور العراقي ما يلي :

« لا يعطى انحصار أو امتياز لاستثمار مورد من موارد البلاد الطبيعية ، او لاستعماله او مصلحة من المصالح العامة ، ولا تعطى الواردات الاميرية بالالتزام الا بموجب القانون ، على ان ما يتجاوز منها ثلاث سنوات يجب ان يقرره بقانون خاص لكل قضية » .

وكات المفوضات الجارية بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية حول منح الشركة امتياز استنباط النفط في الاراضي العراقية^(٢٧) تتعثر وتحتاج

(٢٦) المركز الوطني لحفظ الوثائق ج/٨/٩٢٤ .

(٢٧) المركز الوطني لحفظ الوثائق ج/٨/١٩٢٤ .

الى مدة طويلة ، فتصديق الملك على الدستور العراقي ونشره يستلزم عرض الامتياز المذكور على مجلس الامة . وفي هذا العرض ما فيه من المحاذير . وعلى هذا اشارت الحكومة البريطانية على الملك فيصل ان يؤجل مصادقته حتى يتم منح الامتياز . فلما تم المنح المظنوب في التاسع من آذار ١٩٢٥ م ، نشر الدستور العراقي في الحادي والعشرين منه « ٢١ آذار ١٩٢٥ » وتبودلت البرقيتان التاليتان بين ملكي العراق وانكلترا :

صاحب الجلالة الملك جورج الخامس - لندن

اقدم أجزل الشكر للطف والصدقة التي ابدتها بريطانيا العظمى نحو العراق مما ساعده على اجتياز هذا الشوط من التقدم . واني واثق من بقاء عطف بريطانيا و صداقتها ودوامها ابديا

- فيصل -

صاحب الجلالة الملك فيصل الاول : بغداد

اخذت بكل سرور برقيتكم المعربة عن الشكر ، واني اشارككم قلبيا في رغباتكم وفي دوام الصداقة بين المملكتين .

- آر. أي. جورج -

تعديل الدستور العراقي

ادخل تعديل اولي على الدستور العراقي من قبل البرلمان العراقي في نهاية تموز ١٩٢٥ م وكان بسيطا تافها تناول جواز غياب الملك عن العراق ، بقرار يصدره مجلس الوزراء ، كما تناول منح أعضاء البرلمان مخصصات شهرية عن المدة التي يجتمع البرلمان خلالها ، ونحو ذلك من الامور الطفيفة التي اجازت المادة ١١٨ تعديله خلال سنة واحدة ابتداء من تاريخ تنفيذ الدستور ونشره (٢٨)

(٢٨) كانت الحكومة العثمانية قد منحت « شركة النفط التركية » موافقة اولية للتحري عن مظان النفط في الاراضي العراقية ، قبيل نشوب الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ م ، فلما انتهت هذه الحرب بفوز الانكليز فيها ، طالبوا الحكومة الجديدة التي تأسست في العراق بوجوب تاييد هذا المنح ، ولم يكن في وسع العراق يومئذ ان يرد أي طلب للانكليز .

ثم ادخل تعديل خطير عليه في اواخر تشرين الاول من عام ١٩٤٣ بعد فشل الحركة التحررية التي قام بها الجيش العراقي الباسل في ايار من عام ١٩٤١ حيث دخل في اشتباك مسلح مع الجيش البريطاني ، واضطر الامير عبد الآله الوصي على العرش يومئذ الى الهرب من العراق ، ثم العودة اليه على اسنہ الزماح البريطانية ، وقد تناول هذا التعديل اسسا خطيرة لم تات على بال احد يوم وضع المشرعون الانكليز والعراقيون اسس الدستور العراقي في عام ١٩٢٢ كجواز نقل العاصمة من بغداد الى غيرها بصورة مؤقتة ، وانتقال ولاية العهد الى « ارشد رجل عراقي من اكبر أبناء الملك حسين بن علي » وهو الأمير عبد الآله بالذات . واعطاء الملك حق اقاله الوزارة ، وجعل عدد أعضاء مجلس الاعيان مساويا لربع عدد أعضاء مجلس النواب ، وجواز اجتماع البرلمان في خارج العاصمة ، وضرورة تصديق مقررات مجلس الوزراء من قبل الملك قبل وضعها موضع التنفيذ . وغير ذلك من التعديلات التي جاءت نتيجة لفشل حركة ايار ١٩٤١م وليس لمعظمها مثيل في دساتير العلم .

وفي الرابع من شهر شباط سنة ١٩٥٨م قامت وحدة اندماجية بين الجمهوريين : المصريين والسورية : واعلن ميلاد « الجمهورية العربية المتحدة » فقابلها العراق بوجوم تام ، ولا سيما وأنه كان يبذل جهودا متواصلة لضم سورية الى العراق ، أو تنصيب الامير عبد الآله ملكا على سورية . وعلى هذا سارع العراق للرد على هذا التحدي باعلان الاتحاد العربي بين العراق وشرق الاردن . وقد تطلب الامر تعديل الدستور العراقي تعديلا ثالثا في العاشر من شهر مايس ١٩٥٨ وهو التعديل الذي يجيز لملك العراق ان ينشيء اتحادا مع دولة عربية واحدة او اكثر .

الغاء الدستور العراقي

قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لتقضي على نظام حكم تهرى وتفسخ ، نتيجة لانتشار الاقطاع في اراضيه الزراعية ، والفساد في داخل حكومته ،

والاستغلال في معظم مشاريعه • وقد تم القضاء على النظام واصحابه ومؤيديه
يسر • ولم يكن في وسع « ميثاق بغداد » أن ينقذ الملكية مما تعرضت اليه
في يوم قيام الثورة لان الثورة لقيت من التأيد والترحاب ما لم يكن في
الحسبان • وكان على « الثورة » ان تنظر في امر الدستور القائم ، وان تشرع
دستورا موفقا يحل محل الدستور المذكور حتى يتم تشريع دستور دائم للعراق
وعلى هذا اعلن في التاسع من المحرم ١٣٧٨ هـ والسابع والعشرين من تموز
١٩٥٨ البيان التالي:

أيها المواطنون

سلام الله عليكم ورحته وبركاته

تعلمون بان ما سمي بالقانون الاساسي العراقي قد وضع في عهد
الانتداب ، وفي ظل الارهاب ، وجاء مخالفا في اسسه للنظام الديمقراطي
الصحيح ، ولطالب الثورة العراقية الاولى عام ١٩٢٠ اذ منح العائلة المالكة
السابقة سلطات وامتيازات اتخذت اداة لاستغلال الشعب وتقييده بقيود
الاستعمار ، وان تلك العائلة المالكة والطبقة الحاكمة السائرة في ركابها في
العهد البائد لم تكتف بما جاء في ذلك الدستور من احكام ضد رغبات الشعب ،
بل انها امضت في العدوان على حقوقه ، وهدر حياته ، والعبث بكرامته • فلما
جاءت ثورتكم هذه التي اجتثت جذور الطغيان والفساد ، بدأ عهد جديد
فاصبح من المحتم قطع الصلة بذلك الماضي المؤلم ، واعلان سقوط ذلك القانون
الاساسي الذي انهار فعلا يوم اعلان ثورتكم المباركة في ١٤ تموز الحالي

ان هذه الثورة التي انبثقت من ارادتكم ، وحققت امنية من اعز امانيتكم ،
فساندموها بمساهمتكم في التطويع بصرح الطغيان ومصدر الفساد ، فررت

(٢٩) « يجوز لمجلس الامة خلال سنة واحدة ابتداء من تنفيذ هذا القانون ، ان يعدل
أيا كان من الامور الفرعية في هذا القانون او الاضافة اليه لاجل القيام
بأغراضه على شرط موافقة مجلس الامة بأكثرية ثلثي الآراء في كلا المجلسين » .

ان تتخذ لها دستورا مؤقتا يعين اسس الحكم الجديد الى ان يتم تسريع الدستور الدائم باستفتاء يعرب فيه الشعب بحرية تامة عن رأيه بأسلوب الحكم الديمقراطي الذي يختاره لنفسه . واني لمطمئن ان ما لقيته الثورة من تضامن ابناء الشعب كافة سيكون اعظم ضامن للوصول الى اهدافها في حياة دستورية سليمة . . . الخ

وحيث ان هذا « الدستور الموقت » عدل اكثر من مرة ، واستبدل بغيره مرارا فقد ضربنا صفحا عن اثبات نصّه في هذه الدراسة . . .

كيف تم قبول العراق

عضوا في عصبة الامم ؟

توطئة

كان التنازع الاستعماري . ولا سيما في القرن التاسع عشر ، حيث الثورة الصناعية الكبرى ، من اهم الاسباب التي ادت الى نشوب الحروب الدامية بين دول الاستعمار . فقد اتاح الزمن لبعض هذه الدول ان تستولي على اراضٍ شاسعة من الكرة الارضية وان تستغل مواردها وتستخدم شعوبها كما تشاء وتريد ، وبیشع مقیت ، فأصبح منها غني وفقر ، وحال الاستعمار دون التبادل الاقتصادي بين شعوب البلاد المستعمرة والدول الكبرى ، إذ عدت الدول القوية المستعمرة ، البلاد الخاضعة لاستعمارها اجزاء تابعة لها تستغلها كما تشاء وتريد . محتجة على ذلك بالقاعدة القديمة البالية ، قاعدة حق الفتح ، فكان من المنتظر أن تزال ، استنادا الى تصريحات الحلفاء الاخيرة أهم أسباب الحروب بزوال قاعدة حق الفتح ، ورعاية المستعمرات بمنح شعوبها حق تقرير المصير ، وكان من المتوقع ألا تضاف الى الاسباب المؤدية الى الحروب بين الدول ، أسباب اخرى ، وألا تضاف مستعمرات جديدة الى مستعمرات الدول المنتصرة .

التحايل على المبادئ

لما حكم القدر فاندلعت لهب الحرب العامة الاولى في منتصف عام ١٩١٤ واحتاجت الدول المتطاحنة فيها الى مساعدات الشعوب المنضوية تحت سلطاتها ، اعلن اساطين هذه الدول مرارا وجهارا انهم انما يحاربون لتحرير الشعوب المصطهده من نير السيطرة التي فرضها اعداؤهم عليها ، محاولين ستر الشبهات التي كانت تحوم حول نياتهم وأهدافهم ، حتى استطاعت هذه الدول ان تجند ابناء البلاد التي تحت نفوذها ، ليقاتلوا في صفوفها ويستغلوا موارد بلادها . ولم يكن مأمولا ولا منتظرا ان يحارب ابناء المستعمرات وابناء الدول المتحالفة معها في سبيل ابقاء الرق الجماعي ، وانما حاربوا في صفوفها للظفر بحريتهم والانعقاد من الاغلال التي ربطها بهم اسيادهم اجيالا عديدة ، فلما وضعت الحرب المذكورة اوزارها في اواخر عام ١٩١٨ ، وأخلت مدافعها نارها ، وجاء زمن اقتسام أسلابها ، وضعت سياسة التوفيق بين (قاعدة حق الفتح) القديمة البالية وبين نظرية (حق تقرير المصير) التي بشر الحلفاء بها في بياناتهم وخطبهم ، ثم جاءت شروط رئيس الولايات المتحدة وودرو ولسن الاربعة عشر ليدفع بلاده الى تأييد الحلفاء ضِعْفاً على اَبَّالَةٍ وينصّ الشرط الخامس من هذه الشروط على :

« تسوية جميع المطالب من أجل المستعمرات بصورة حرة صريحة ، بعيدة كل البعد عن التحيز . تسويةً تعترف اعترافا صريحا بالمبدأ القائل بلزوم اخذ مصالح السكان الذين يهمهم الامر ، بنظر الاعتبار ، الى جانب المطالب العادلة التي تطالب بها الحكومة التي ستقرر ملكية المستعمرات باسمها ، وذلك عند حسم جميع المشاكل المتعلقة بالسيادة » .
ولكن ما الذي حدث ؟

لما اجتمع المنتصرون لاقتسام أسلاب الحرب ، وتباحثوا في وجوب التوفيق بين حق الفتح وحق تقرير المصير ، طال النقاش واحتدم الجدل .

وزادت الحالة حرجا بالوعود المقطوعة للعرب سواء أكان قطعها قد تم بحكمة أم بغير حكمة . وكان الجنرال سمطس البويري قد وضع في تلك الآونة رسالة عنوانها « عصبة الأمم : مقترح عملي » ارتأى فيها تأليف عصبة أممية تعمل على تجنب الحروب ، وتراعي حقوق الشعوب عامة ، وتتولى الانتداب على الشعوب التي انسلخت من الامبراطورية العثمانية لكي تكون وديعة مقدسة من ودائع المدنية . . الى الامم الراقية التي تستطيع بفضل ثروتها او اختبارها او موقعها الجغرافي ان تتحمل هذه المسؤولية . . على ان تستمد الارشاد والمساعدة من دولة اخرى حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها .

لقد رحب الرئيس الامريكي بمقترحات الجنرال سمطس ، واعدها دستورا ناجحا لانهاء قاعدة حق الفتح ، وسلما للوصول الى حق تقرير المصير فتبناه ودعمه ، وراح يدعو اليه بكل حماس ، حتى انه طالب بـسريانه الى الجزر والمستعمرات المنتزعة من المانية ، فلا يقتصر على البلدان التي انسلخت من جسم الامبراطورية العثمانية . ويقول الاستاذ هنري فوستر في ص (١٧٠) من كتابه : تكوين العراق الحديث ، ان اعجاب الرئيس ولسن بهذا الحل لمشكلة المستعمرات ، دفعه الى القول : انه لم يحدث في العالم تقدم أعظم من هذا ، وان فكرة الوصاية ليست نهجا انسانيا للشعوب المتأخرة حسب ، بل انها سوف تعمل على تجريد طغاة الاستعمار السياسي والاقتصادي من سلاحهم ، واقتراح تأليف لجنة من عدد متساوٍ من البريطانيين والفرنسيين والايطاليين والامريكيين لتذهب الى سورية ، وان اقتضى الامر فالى البلدان المجاورة لكي تستكشف أمانى شعوبها والوصول الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الاستعمار والمستعمرات .

عهد عصبة الأمم

ان ما يهنا اثباته هنا هو نص المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم ليجري البحث في ضوئها وهذا هو النص :

١ - في المستعمرات والاراضي التي لم تعد بعد الحرب تابعة لسيادة الحكومات التي كانت خاضعة لها سابقا ، والتي يعجز سكانها عن القيام بالحكم الذاتي في بلادهم ، تحت الظروف الصعبة في العالم الحديث ، يجب ان يطبق المبدأ القائل بان رفاهية الشعوب وارتقاءها ، وديعة مقدسة من ودائع المدنية ، وان يتضمن هذا الميثاق الضمانات اللازمة للقيام بهذه الامة .

٢ - ان الطريقة المثلى لتحقيق هذه المبادئ عمليا ، هي تسليم وصاية هذه الشعوب الى الامم اراقية التي تستطيع بفضل ثروتها او اختبارها او موقعها الجغرافي ، ان تتحمل هذه المسؤولية والتي ترعب في قبولها وهذه تقوم بوصايتها باسم عصبة الامم وبصفتها منتدبة عنها .

٣ - ان نوع الانتداب يجب ان يختلف بحسب درجة رقي الشعب ومركزه الجغرافي وحالته الاقتصادية الى غير ذلك من الاحوال .

٤ - ان بعض البلاد التي كانت في القديم تابعة للامبراطورية العثمانية وقد بلغت درجة راقية ، يمكن معها الاعتراف مبدئيا بكيانها كامم مستقلة على ان تستمد الارشاد والمساعدة من دولة اخرى حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها . ان اعتبار رغبات هذه البلاد يجب ان يكون في المقام الاول من اتقاء الدولة المنتدبة .

٥ - اما الشعوب الاخرى ، خاصة شعوب افريقيا الوسطى ، فهي في حالة تتطلب أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ادارتها بصورة تضمن حرية المعتقد ، على ان لا يخل ذلك بحفظ الأمن العام والاخلاق ، وتضمن عدم تشييد الحصون والقواعد الحربية والبحرية وتدريب الاهليين تدريبا عسكريا لاغراض غير الشرطة والدفاع عن البلاد وتأمين ظروف متساوية لتجارة الاعضاء الآخرين من الدول الداخلة في العصبة .

- ٦ - يوجد عدا ذلك اراضٍ كجنوب افريقية الغربية ، وبعض جزر المحيط الهاديء الجنوبي التي تحسن ادارتها بقوانين حكومة الانتداب ، كما لو كانت جزءا لا يتجزأ من اراضيها ، وذلك لقلّة سكانها او لصغر حجمها او لبعدها عن قواعد المدنية والحضارة او لاتصالها الجغرافي بالبلاد المنتدبة ، او لظروف اخرى مع الاحتفاظ بجميع الشروط المذكورة اعلاه ، فيما يتعلق بضمان سلامة هذه الشعوب ومصالحها .
- ٧ - وعلى كل حال يجب على الدولة المنتدبة ان تقدم تقريرا سنويا لمجلس العصبة عن البلاد التي اتدبت عليها .
- ٨ - إن لم تكن درجة السلطة وحق المراقبة والادارة التي ستقوم بها دولة الانتداب معينة بحسب اتفاق سابق بين اعضاء جمعية الامم ، وجب ان يشرع حالا في تنظيمها من لدن مجلس الجمعية .
- ٩ - يجب ان تكون لجنة دائمة لتسلم التقارير السنوية المقدمة من قبل حكومة الانتداب وفحصها ولترشد مجلس العصبة بكل ما يختص بالمسائل التي تتعلق بتنفيذ الانتداب^(١) .

لجنة التحقيق

تأسست عصبة الامم في اليوم الثامن والعشرين من شهر حزيران سنة ١٩١٩ « وهو التاريخ نفسه لمعاهدة فرساي ، وفي المحل نفسه الذي اعلن به انتصار المانيا وتأسيس الامبراطورية الالمانية في ١٠ مايس^(٢) » وكان اقتراح الرئيس ولسن الخاص بارسال لجنة التحقيق قد صدر في ٢٠ ايار ١٩١٩ فانتخب المستر تشارلس كراين والكولونيل هنري كينغ ممثلين في اللجنة المقترح ارسالها الى الشرق الاوسط وخذت بريطانيا حدودها فعينت ممثلها ،

(١) رسالة تشكيلات عصبة الامم ومقاصدها ص ٩٤-٩٥ .

(٢) د - سوسة في رسالته « عصبة الامم والعراق » ص ٢ .

وترنحت فرنسا فأبدت مخاوف كثيرة من القيام بهذا العمل الذي سيكشف
دو ذريب عن معارضة السوريين لفرض سيطرتها عليهم ، ويؤدي ذلك الى
حرمانها من غنيمتها في اتفاقية سايكس - بيكو السرية التي عقدت بين فرنسا
وبريطانية وروسية - في ١٥ - ١٧ ايار ١٩١٦ ، وجزأت البلدان العربية الى
مناطق تنود . اما ايطاليا فانها لم تكثرث للموضوع اصلاً لعدم وجود مصالح
لها في هذه البلاد ، والظاهر ان بريطانيا خشيت ان تلافي هذه اللجنة في العراق
- في حال ذهابها اليه - ما ستلاقيه في سورية ، فأخذت تتصل من
الاشتراك ، باساليبها المعروفة ، ولكن الرئيس ولسن أصر على وجوب ارسال
اللجنة وان اقتضرت على العضوين الامريكيين ، فجاءت الى حيفا ويافا في ١٠
حزيران واداعت هذا البيان :

« ان الشعب الامريكي ليست له مطامع سياسية في اوربا او الشرق
الادنى ، وبفضل على قدر الامكان تجنب كل علاقة بالمشاكل الاوربية والاسيوية
والافريقية ، ويرغب باخلاص في ان يسود السلام الدائم ، وانه بهذه الروح
يدنو من مشاكل الشرق الادنى . لقد عين مجلس الاربعة لجنة دولية لدرس
الحالة في المملكة التركية لعلاقتها بالوصايات ، فغاية القسم الامريكي الموجود
الآن ، هي الوقوف جهد المستطاع على احوال السكان والطبقات وعلاقتهم
ليكون الرئيس ولسن والشعب الامريكي على بينة من الحقائق في كل سياسة
يدعى ان السير عليها فيما يتعلق بمشاكل الشرق الاوسط سواء كان ذلك في
مؤتمر الصلح أم في جمعية الامم »^(٣)

وشرعت اللجنة تزاوّل اعمالها في جو تكتفه دسائس الانكليز والفرنسيين
ورغبة العرب في التحرر من الطرفين . وبعد ان زارت ٣٦ مدينة وتسلمت
١٨٣٦ مضبطة ، انتهت مهمتها في ٢١ تموز ١٩١٩ وعادت الى باريس لتقدم
تقريرها فاذا بخلاصته تقول : مهما كانت الادارة الاجنبية التي يؤتى بها الى

(٣) امين سعيد في كتابه (الثورة العربية الكبرى) ٤٧/٢ .

سورية والعراق فانه ينبغي ان لا تأتي ابدا باعتبارها دولة مستعمرة بالمفهوم القديم من كلمة الاستعمار ، بل باعتبارها دولة وصية من قبل عصبة الامم ، شاعرة شعورا خاصا بأن ودبعتها المقدسة تفرض عليها طلب خير الشعبين : السوري والعراقي ورفيئهما ، فلا تصبح دعاوى الحلفاء قصاصة ورق . واقتربت ان يطبق الانتداب من نوع (أ) على سورية والعراق على ان يكون لمدة محدودة ، وان يعامل العراق كوحدة ، وان تحافظ سورية على وحدتها ، اي سوريا ولبنان وفلسطين ، فيكون شكل الحكومة في كلا البلدين ملكيا دستوريا ، ويكون الامير فيصل بن الملك حسين ملكا على سورية ويختار العراق دليكه بالاستفتاء ، وان يسار بالقطرين سورية والعراق نحو الاستقلال بالسرعة التي تسمح بها الاحوال ، وان يعدل المنهج الصهيوني المتطرف الموضوع لفلسطين فلا يعني جعل فلسطين دولة يهودية ، لان تسعة اعشار سكان فلسطين عرب ويرفضون المنهج الصهيوني رفضا باتا . وذكرت اللجنة في تقريرها ان الرأي العام في سورية يستنكر كل شكل من اشكال السيادة التي يتظمنها نظام الانتداب ، الا انه يود ان تقدم المساعدة اليه من جانب امريكا وفي حالة رفض امريكا ذلك فتكون من جانب بريطانيا ، ولكنه يرفضها من جانب فرنسا بأي شكل كان — انتهت الخلاصة —

لقد بقي تقرير لجنة التحقيق ، موضوعة البحث ، طي الكتمان مجارة ومجاملة لفرنسة وبريطانية ولم تسمح بنشره الا في اوائل عام ١٩٢٣ م ، ولم يكن له اي تأثير على القرارات التي اتخذها مؤتمر سان ريمو المنعقد في ايطاليا في ٢٤ نيسان من عام ١٩٢٠ والقاضي بفرض الانتداب البريطاني على فلسطين والعراق ، والانتداب الفرنسي على سورية ولبنان ، دون التقيد برغبات العراقيين والسوريين ، كما تنص الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم التي اثبتنا نصها من قبل ودون ان تراعي القربى الجغرافية » والانتداب هو اتفاق ما جاءت به سياسة الحرب العظمى ، اذ ماهو الا حماية

مسترة على حد تعبير الاستاذ ديبوي . العضو في المجمع العلمي INSTITUT
في باريس^(٤) .

تنويع الانتداب

كانت المستعمرات الالمانية في افريقية ، والجزر الالمانية في المحيط
الهادىء والممتلكات العثمانية في سورية والعراق غنائم وافرة . وكانت فكرة
توزيع اسلاب الحرب وغنائمها على الدول المنتصرة من اهم القضايا التي
عالجها مجلس الحلفاء الاعلى في ٢٤ كانون الثاني من عام ١٩١٩ م . فقد « تقدم
البريطانيون باقتراح ينص على انه - لا يجوز في اية حال من الاحوال - ان
تعاد الى المانية اية مستعمرة من مستعمراتها . وكان لهذه الخطوة خطرهما الخارق
لان المسألة لا تنطوي على مصير جماعات كاملة من الشعوب وحسب ، بل
يترتب عليها أن تمنح المانية اولا تمنح صلحا مبنيا على التراضي الصحيح
على نحو ما وعد به ولسن . . ولكنه وافق لويد جورج على طلب تجريد المانية
من جميع مستعمراتها . . وبهذا خطا اول خطوة من الخطوات نحو
الفشل^(٥) ، فقسمت الانتدابات الى ثلاثة انواع (أ) و (ب) و (ج) فجعلت
البلدان المنسلخة من الامبراطورية العثمانية من النوع الاول ، والمستعمرات
الالمانية في القارة الافريقية من النوع الثاني ، والجزر الالمانية في المحيط
الهادىء من النوع الثالث وبني هذا التقسيم على درجة رقي الشعب ومركزه
الجغرافي واقتصاده .

وفي ٢٠ آذار من عام ١٩١٩ ايضا ، اجتمع مجلس الحلفاء الاعلى في باريس
في الشقة التي يقيم فيها لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا ، وقد رأس

(٤) رواه راشد طيارة في ص ١٤ من كتابه «الانتداب وروح السياسة البريطانية» .

(٥) مجلة المختار السنة الثانية ١-٤٥ .

الاجتماع كلمانصور رئيس وزراء فرنسا ، فاشار على وزير خارجيته الميسو
بيثون ان يتكلم ، فعرض هذا اتفاقية سايكس - بيكو السرية ، فذعر الرئيس
الامريكي ولسن لهذه المفاجأة لأنه لم يسمع من قبل بأن ما بين حلفائه مثل
هذا الاتفاق ، ولهذا رفض المشاركة في مثل هذه المؤامرة ، ورأى ان يتصل
من تبعاتها ، فلما شعر الرئيسان البريطاني والفرنسي بأن الرئيس الامريكي
ما يزال على شيمته ، وانه سيكون حجر عثرة في اعمالها كافة ، اعربا عن
رغبتهما في مسايرته ومعاملته حتى يفوزا باقرار الاتفاقية السرية المذكورة (واذا
نادى الرئيس ولسن بحقوق الامم فما ذلك الا لان الشعوب كانت مستعبدة
يسوق الاقوياء الضعفاء لخدمة منافعهم ، كما يسوق الجزائر مواشيه للذبح ،
وتطارد الجصاصات القوية الجصاصات الضعيفة ، كما تطارد الذئاب النعاج ،
فتارة باسم الحرية وطورا باسم حقوق الانسان ، ومرة باسم الفتح في عهد
الغيت فيه الفتوحات ، ومرات باسم الحماية والوصاية ولكنها جميعا أساليب
ونماذج للاستعباد)^(٦) .

واجتمع مجلس الحلفاء في ٧ كانون الاول ، ووزع المستعمرات الالمانية
فاسندت ادارة جزرها في شمال خط الاستواء لليابان ، وجزرها في جنوبه
لاسترالية ، ووضعت افريقية الجنوبية الغربية تحت ادارة جنوب افريقية ،
والشرقية تحت ادارة بريطانية و... الخ . أما البلاد العربية التي طبق عليها
الانتداب من نوع (أ) فقد شرحنا أمرها فيما تقدم ، بعد أن ادرك الرئيس
ولسن في آخر لحظة أنه في واد ، وان حلفاءه في واد آخر . وكان مجلس
الاعيان الامريكي قد رفض سياسته ، ورفض عهد عصبة الامم الذي تبناه ،
واخذ يدعو اليه بحرارة .

الانتداب نظام مؤقت

ذكرنا من قبل ان الذين وضعوا نظام الانتداب ، قسموه على ثلاثة انواع

(٦) راشد طبارة (الانتداب وروح السياسة البريطانية) ص ١٦-١٧

هي (أ) و (ب) و (ج) وقلنا ان النوع (ب) من هذا النظام شمل المستعمرات الألمانية في القارة الافريقية ، وان النوع (ج) شمل جزرها في المحيط الهادى .
وقد نصت الفقرتان الخامسة والسادسة من المادة (٢٢) من عهد عصبة الامم على (ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ادارتها) وان (تحسن ادارتها بقوانين حكومة الانتداب كما لو كانت جزءا لا يتجزأ من اراضيها) اي ان النوعين (ب) و (ج) ابقياً صفة الاستعمار على الجزر الألمانية في القارة الافريقية وفي المحيط الهادى ، وان انتزاع هذا الاستعمار من المانية الى الدول المنتصرة في الحرب .

أما الانتداب من نوع (أ) فقد ضمن للبلدان العربية المنتزعة من الامبراطورية العثمانية (الاعتراف بكيانها كاممٍ مستقلة على ان تستمد الارشاد والمساعدة من دولة اخرى حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بسفردها) وبعبارة أفصح : ان هذه الافطار تعد مستقلة على ان تساعد دوله قوية وثرية حتى تجعلها في وضعٍ يمكنها من ان تحكم نفسها بنفسها . اي ان نظام الانتداب نظام مؤقت من حيث شكله ونصوصه بالقياس الى النوع الاول من انواعه الثلاثة ، وهو يقضي بالتطور من حالة الى حالة افضل منها ، وهي حال الاستقلال التام ، فلا يمكن ان يعد نظاما دائما ، ولا ان يتطور مع الزمن الى حالة الاحتلال فالاستعمار ، لأن مفهومه قائم على اساس رفع مستوى الشعوب التي تحت هذا النوع من الانتداب . وبعبارة اصح ان نظام الانتداب وضع لتدريب الشعوب تدريبا مؤقتا حتى تستطيع ان تقف بسفردها وتتعامل كدولة ذات سيادة في المجموعة الدولية ، وعلى هذا يعد نظام الانتداب نظاما مؤقتا ينتهي ان عاجلا وان آجلا .

على ان من الاهمية بمكان ان نذكر ، ان نظام الانتداب شمل المستعمرات التي انتزعت من الدول المغلوبة دون أن يشمل مستعمرات الدول الغالبة ، وان ضرورته تقضي بأن تكون الدولة المنتدبة صاحبة الحق وحدها دون الشعوب المنتدب عليها ، ودون عصبة الامم التي منحها هذا الانتداب في

الغاء الانتداب (وترجع ضرورة ابتداء الدولة المنتدبة الى سببين اوليين :

اولا : ان الابتداء بالعمل من دونها يعد بمثابة خلع لها .

ثانيا : يجب ان لا يغرب عن بالنا ان المسؤولية فيما يخص بمناطق الانتداب تظل ملتقاة على عاتق الدولة المنتدبة حتى بعد تقلص سلطتها والغاء انتدابها^(٧) .

ولعل خير ما يختم به هذا الايضاح ، وصف الفيلسوف الامريكي ، ارنست هوكنك ، وصفه لعصبة الامم وانتدابها وهذا نصه :

(دستور من ورق ، وتقرير من ورق ، ولجنة تجتمع مدة تتراوح من اسبوعين الى ثلاثة اسابيع في السنة في جلسات سرية فهي على وجه التحقيق مؤسسة سخيفة رثة متداعية)^(٨) .

وقد تداعت فعلا في عام ١٩٤٥ (لانها في الاصل لم تكن سوى حل انكليزي - فرنسي - امريكي ، تحتفظ بالروح الاستعماري القديم تحت مسميات جديدة منمقة)^(٩) .

الغاء الانتداب

قلنا ان مجلس الحلفاء الاعلى كان قد اجتمع في الرابع والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٢٠ في سان ريسو بفرنسه ، وقرر فرض الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين ، والانتداب الفرنسي على سورية ولبنان دون أن يستشير ابناء هذه البلدان العربية في هذا الفرض ، كما حتمته الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم ، ودون ان يتقيد بالوعود التي قطعها البريطانيون والفرنسيون لابناء العروبة في مراسلات الحسين - مكماهون - في بلاغاتهم وتصريحاتهم المتكررة فكان من الطبيعي ان لا توضع الشروط والالتزامات المفضية الى انتهاء الانتداب .

(٧) الاستاذ فؤاد مفرج في « رسالة في الانتداب » ص ٢٠ .

(8) The splrit of World Policles (214)

(٩) وندل ويلكي في رسالته « عالم واحد » ص ١٥٧ .

كان العراق البلد الوحيد الذي استنكر فرض الانتداب عليه وقاومه بقوة السلاح . ولما استطاعت بريطانيا ان تقمع المقاومة بالقوة المسلحة ، بقي العراقيون يحاربون النظام المذكور في صحفهم واحزابهم وفي خطبهم واحتجاجاتهم ، ولما لم تجد بريطانيا مجالا للمماطلة والسويف ، اضطرت الى انهاء انتدابها على النحسو الذي سنفضله في البحث الآتي ، اما الانتدابات المفروضة على سورية ولبنان وفلسطين فقد أنهتها الحرب العالمية الثانية بعد أن قاتل الانكليز القوات الفرنسية في هدين البلدين .

الانتداب في العراق

حتت الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الامم — وقد اثبتنا نصها من قبل — على وجوب اعتبار رغبات البلاد التي سيطبق بحققها الانتداب في المقام الاول من اتقاء الدولة المنتدبه ، ولكن مجلس الحفظ الاعلى المنعقد في سان ريمو بفرنسه في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٢٠م فرض الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين ، والانتداب الفرنسي على سورية ولبنان ، دون ان يستشير الشعب العربي في هذه البلدان في اتقاء الدولة المنتدبه ، ودون ان يتقيد بالوعود التي قطعتها الحكومتان البريطانية والفرنسية في بلاغهما الصادر في الثامن من تشرين الثاني من عام ١٩١١ والقاتل :

« ان الغاية التي ترمي اليها كل من بريطانية العظمى وفرنسه في خوض غمار الحرب .. هي تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت اعباء استعباد الاتراك تحريراً تاماً نهائياً ، وتأسيس حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان الوطنيين أنفسهم ومحض اختيارهم »^(١٠) .

لهذا استنكر العراقيون هذه القرارات حين اذيعت في الخامس من ايار

(١٠) تاريخ العراق السياسي الحديث ١/ ٩٩ .

١٩٢٠ استنكارا تاما : وحملت عليه صحفهم واوساطهم حملات منكرة ، واخذت مقاومتهم لكل هيمنة اجنبية تتخذ شكلا خطيرا حتى ادى الامر بهم الى اعلان ثورتهم الكبرى في الثلاثين من حزيران من هذه السنة ، وكبدت البريطانيين (٢٢٦٩) اصابة ، بين قتيل وجريح واسير ومفقود ، وحملت دافع الضريبة البريطاني اربعين مليوناً من الجنيهات الاسترلينية^(١١) « ولم تكن هذه الحركة وليدة الشعور المرير بالعداء لبريطانية ، بل كانت ثورة في سبيل الاستقلال المسلوب ، وعلى الانتداب المفروض ظلما ، اذ وجد الناس انفسهم خاضعين للحكم البريطاني ترافقه مساعدة اسمية بدلا من تمتعهم بالحكم العربي يرافقه شيء من المساعدة البريطانية^(١٢) وقد قالت المس بيل السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني في رسالة بعثت بها الى والدها بلندن « ان كلمة الانتداب لفظة بغیضة غير مألوفة في نظر الجمهور ، وان عقد معاهدة تتم المفاوضات عليها في جو حر طليق تكون أفضل بكثير منها »^(١٣) .

وقال السر برسي كوكس ، الذي أصبح مندوبا ساميا لبريطانية في العراق :

لقد بلغ الاستياء الذي كانت تقابل به دائما فكرة الانتداب في العراق حدا فائقا حتى ان لفظي الانتداب والدولة المنتدبة كاتا تعدان تجديفا في نظرهم^(١٤) ، فكان من الطبيعي ان يقترح على حكومته البريطانية افرار الانتداب في قالب معاهدة ترضي العراقيين من جهة - ولو بصورة ظاهرة - وتقنع عصبة الامم بأن بريطانيا ماتزال عند تعهداتها الانتدائية من جهة اخرى ، والى هذا يشير التقرير البريطاني الخاص عن سير الادارة في العراق خلال عشر سنوات بالنص الاتي :

(11) The Arab Awakening P.344.

(12) Haldane, Sir d.A.L. The Insurrection IN Mesopotamia P.331 .

(13) The letters of Geretrude Bell P. 535.

(14) The letters of Geretrude Bell P.430.

« وفي الوقت عينه اخذت مقاومة الجمهور العراقي لأي نوع من انواع الرقابة الخارجية تتزايد سريعا حتى اصبحت من اعظم المسائل القومية شأنا حينذاك ، واثارت هذه المقاومة هيجانا خطيرا هداما في كثير من أنحاء البلاد ، فرأت حكومة صاحب الجلالة انه مالم تجد واسطة لمجاوبته فلا مفر لها من اطالة الاحتلال العسكري اطالة غير محدودة : وبعد التروي الدقيق قر قرارها ان من الافضل تحديد مركزها الحقوقي في العراق ليس في شكل انتدابي مألوف كما كان قد اقترح مبدئيا ، بل بشكل معاهدة تعقد بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة العراقية على ان ترضي شروطها العصبية ، وتقنعها بأن حكومة صاحب الجلالة ما زالت في الحقيقة في وضع تستطيع معه القيام بعهودها الانتدابية^(١٥) فلقد كان في نية الحكومة البريطانية ليس احلال معاهدة محل الانتداب ، بل بالاحرى تحديد الانتداب وصوغه بشكل معاهدة .

ولعل خير من يوجز هذه الفكرة الاستاذ كوينسي رايت في مقال له نشره في مجلة العلوم السياسية الامريكية الصادرة في تشرين الثاني ١٩٢٦ ص ٣٤ وهذا نصه :

لما وجدت بريطانية ان كلمة الانتداب يكرهها العرب لانها وضعت ايضا على العشائر الهمجية في افريقية ، وعلى الانتداب الفرنسي في سورية ، وبالنسبة للعهود المنقوضة فيما يتعلق بانشاء وحدة عربية أيضا ، فقد جد البريطانيون ان يعترفوا بحكومة فيصل التي بها تنتهي العلاقات الانتدابية .. وبذلك صار لبريطانية العظمى موقف يهم بحيث كان لها الانتداب على العراق في نظر جمعية الامم ، ولا انتداب لها بنظر اهل العراق - انتهى -^(١٥) .

كيفية التحرر من الانتداب ؟

ولابد ان تثبت هنا حقيقة لا مناص من اثباتها ، وهي ان استنكار الانتداب

(15) Special report on the Progress of Iraq P.14.

البريطاني في العراق لم يقتصر على العراقيين حسب ، فقد عارضته بعض الشخصيات البريطانية • عارضته امريكة بعد ان رأت ان الشروط التي وضعها الرئيس ولسن عند اقراره نظرية الرئيس البويري سمطس الخاصة بنظام الانتداب ، تختلف اختلافا كبيرا عن النهج الذي اتبعه مجلس الحلفاء الاعلى عند فرض الانتداب على البلدان التي انسلخت من الامبراطورية العثمانية ، فمنحت بريطانية الشركات الامريكية حصصا في شركة نفط العراق فلم يكن امام حكومتها الا ان تسكت فسكتت • وعارضته بعض الشخصيات البريطانية المرموقة بزعم ان بقاء بريطانيا في العراق يكلف دافع الضريبة البريطاني نفقات لا قبل لها بها فاتهمت الحكومة البريطانية هذه الشخصيات بأن تحت ارض العراق بحيرة هائلة من النفط هي عدة الاسطول البريطاني في البحر ، ومعين الشركات البريطانية الذي لا ينفذ •

اما بالنسبة الى معارضة العراقيين لنظام الانتداب ، وللهيمنة الاجنبية فانها بعد ان اخذت ثورتهم الجبارة بالنار والحديد ، اهتبلت فرصة قضاء الفرنسيين على الدولة الفيصلية التي قامت في الشام ، وأجلت الملك فيصل عن الاراضي السورية المشمولة بالانتداب الفرنسي ، فاستدعت فيصلا الى لندن ، وتفاهمت معه على اقامة دولة عربية في العراق تحت رآسته : وحيث ان العراق وضع تحت انتدابها فهي مستعدة لعقد معاهدة تحل محل الانتداب ، وان يسار بحكومته قدما حتى انخراطه في عضوية عصبة الامم فتنتهي علاقاتها الانتدابية في العراق على صورة رسمية ولهذا بحث خاص •

ويقول القانوني البارع نيجل داودسن في ص ٧ من رسالته « العراق او الدولة الجديدة » •

« ان الدولة المنتدبة لم تكن تستطيع الوفاء بالالتزامات الانتدابية المترتبة عليها لعصبة الامم ، ولا أن تجعل مصالحها المالية في العراق في مأمن ما لم يكن في يدها مقدار ما من الهيمنة ، وكان السبيل المفضي الى التسوية ان يحوّل

الاتتداب اى معاهدة ، وهذا ما وقع بالحقيقة فحولت الهيمنة البريطانية المفروضة على دولة العراق ، بحكم نصوص الاتتداب ، الى عدة التزامات بشكل معاهدة قبلها الشريك الاصغر بشكل مخالفة .. وبدلا من ان يفرض الفريق القوي قيوده فرضا ويمليها املاء على الفريق الاضعف المتمثل بهيئة حكومة راضخة له ، أصبحت القيود التي يقيد بها استقلال العراق التام تشبه على صورة ما قسما من مساومة دائرة بين الدولتين بحيث كان نصيب العراق ، والامر من قبيل مبادلة شيء بشيء ، ان ينال المساعدة والمعاونة من حليفه الكبير . وفي الوقت نفسه ظل مقدار الهيمنة الذي احتفظت به بريطانيا العظمى تحت شروط المعاهدة كافيا ليتمكنها من رعاية المسؤولية الانتدابية المطلوبة لعصبة الامم »
- انتهى -

كانت الحكومة البريطانية قد افرغت اتتدابها على العراق في قالب معاهدة مدتها عشرون سنة فاستثقل العراقيون موادها ، كما استكثروا مدتها ، فلما جرت انتخابات حزب العمال في عام ١٩٢٢ ، حملت الصحافة البريطانية حملات شديدة على فداحة الضرائب على البريطانيين ، وطالبت بالانسحاب من العراق ، مما حمل بريطانيا على ان توقع في الثلاثين من نيسان ١٩٢٣ بروتوكولا انقصت مدة المعاهدة المذكورة بموجبه من عشرين حجة الى اربع حجج ، فلما اوفدت عصبة الامم لجنة الحدود الى العراق في عام ١٩٢٥ لدرس النزاع الناشب حول عائدة الموصل ، وهل تلحق بالعراق كجزء منه لا يقبل التجزئة ، أم تلحق بتركية على اساس ان الانكليز لم يحتلوها حربا وانما شغلوها شغلا عسكريا ؟ ارتأت اللجنة أن تبقى الولاية المتنازع عليها للعراق بشرط ان يبقى تحت الاتتداب البريطاني مدة ٢٥ سنة ، وهكذا ممدّد اجل المعاهدة البريطانية المقودة في عام ١٩٢٢ ، والتي كانت مدتها عشرين سنة تم انزلت هذه المدة الى اربع سنوات ، الى ٢٥ سنة ولكن رغبة العراق في التحرر من هذه المعاهدات بالانخراط في عضوية الامم كانت تشتد بين يوم وآخر مما حمل بريطانيا على الرضوخ لرغبة العراقيين فوضعت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ على

ان لا توسع موضع التنفيذ الا بعد دخول العراق عصبة الامم في عام ١٩٣٢
لأن دخول العراق عضوا في عصبة الامم يحرره من كل قيد انتدابي على صورة
رسمية .

اشعار العصبة

اشعرت الحكومة البريطانية عصبة الامم في عام ١٩٢٩ بعزمها على
ترشيح العراق لعضوية عصبة الامم اذا ما حل عام ١٩٣٢ قبل ان تتقدم لدرس
الاسس التي وضعتها العصبة الاممية لتحرير العراق من نير الانتداب ، وتعهدت
بتقديم تقرير مفصل عن سير الادارة في العراق بين العامين ١٩٢١ و ١٩٣٢ وقد
وضعتة فعلا وقدمت نسخة منه الى سكرتارية عصبة الامم في ١٣ مايس من
عام ١٩٣١ فكان خير تقرير يوضح أوضاع العراق الاجتماعية والمالية
والعمرانية . الخ ، وما ناله من تقدم وازدهار . ويقول احد اعضاء العصبة
بخصوص هذا التقرير انه ، محاولة دولة حامية تقيم البرهان على كفاءة قطر
قد تعهدته بالتدريب للحصول على حق تبوء مركز بين الامم وعلى كل فهو يمثل
وجهة النظر البريطانية بحق .

فحص التقرير

تولت لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الامم فحص تقرير الحكومة
البريطانية المنتدبة ممثلا لاستجوابه فاضاف هذا الممثل معلومات كثيرة على
ما جاء في التقرير وكان مما قاله :

يظهر ان الذين سنوا ميثاق العصبة لم يجعلوا العضوية منحصرة في
الحكومات الراقية ، التي بلغت مستوى خاصا في حياتها السياسية والثقافية ،
بل جعلوا المقياس على كل حال كون الحكومة مستقلة تمام الاستقلال ، وقادرة
على ان تقف وحدها ، وان يعتمد عليها في القيام بتعهداتها الدولية . ومما لا ريب

فيه ان الادارة في العراق وفي تقدم البلاد وحياتها الثقافية هي أمور لا تحتل النقد ، ولكن لا يطلب من العراق ان يضاهاى الامم المتقدمة العصرية التي بلغت من التقدم والرقي مستوى عاليا ، وربما لا يمكنه ان يفعل ذلك حتى ولو بقي تحت الانتداب سنوات عديدة وهل من العدل في شيء او من الضروري ان نقابل بين العراق وغيره من البلدان الراقية » (١٦) .

قرار العصبة

استمر النقاش والسؤال والجواب طويلا ثم اتخذ مجلس العصبة هذا القرار :

لما كان المجلس مكلفا بالنظر في القضية الخاصة المتعلقة بالغاء الانتداب المفروض على العراق لذلك قرر المجلس الامور التالية :

- ١ - تسجيل الرأي الذي ابدته لجنة الانتداب بطلب من المجلس بناء على اقتراح الحكومة البريطانية .
- ٢ - اعتداد المعلومات المتيسرة كافية للدلالة على ان العراق بوجه الاجمال قد استوفى الشروط الحقيقية المذكورة في ذيل القرار الذي اتخذه المجلس في ٤ ايلول سنة ١٩٣١ .
- ٣ - التصريح باستعداده مبدئيا للحكم بانقضاء عهد الانتداب في العراق ، عندما تتعهد هذه الدولة امام المجلس بعهود تنطبق على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الدائمة للانتدابات ، مع العلم بأن حق التقاضي الى محكمة العدل الدولية الدائمة منحصر في الاعضاء الذين لهم ممثلون في مجلس العصبة .
- ٤ - لذلك يطلب المجلس الى مقرريه لمسائل الاقليات والقانون الدولي

(١٦) و (١٧) تاريخ الوزارات العراقية ١٩٤/٣ الطبعة السابعة .

والانتدابات وممثل بريطانيا العظمى في المجلس ان يهيئوا (باستشارة ممثل الحكومة العراقية) وعند الاقتضاء باستشارة ممثلي اللجنة الدائمة للانتدابات ، لائحة تصريح تتناول شتى الضمانات الموصى بها في تقرير اللجنة الدائمة للانتدابات ، ، وعرض تلك اللائحة على المجلس في دورته التالية .

٥ - انه اذا حكم المجلس (بعد فحص العهد التي تقطعها الحكومة العراقية) بتقلص ظل الانتداب عن العراق ، ينفذ هذا الحكم ابتداء من تاريخ انضمام العراق الى عصبة الامم لا غير (١٧) .

هيأت اللجنة المختصة في عصبة الامم مذكرتين مختصرتين بالشروط المطلوبة من العراق ضمانا لانخراطه في عضوية العصبة وقد تضمنت المذكرة الاولى مواداً تتعلق بالامور العامة كحماية الحياة العامة ، واعتبار الرعايا العثمانيين المقيمين في العراق في السادس من آب ١٩٢٤ قد اكتسبوا الجنسية العراقية يتمتعون بحقوق متساوية مدنية كانت هذه الحقوق ام سياسية ام دينية ، وكانت كل هذه الامور مدرجة في القانون الاساسي العراقي . اما المذكرة الثانية فهي تقتصر على مصالح الاجانب وبعض الامتيازات الدولية كالسماح للبعثات الدينية ، من جميع المذاهب ، بحرية التبشير والتدريس والتطبيب وغير ذلك ، وان يعتبر العراق مقيداً بالمعاهدات والاتفاقيات التي كانت دولة الانتداب طرفاً فيها ، وان التعهدات المالية المكتسبة بين ٢٦ نيسان ١٩٢٥ وتاريخ دخول العراق عصبة الامم ستكون محترمة ، ولا سيما تلك التي تعهدت بها بريطانيا نيابة عن العراق ، وأن يطبق نظام قضائي موحد على العراقيين والاجانب على حد سواء ، وان تمنح - على شرط المقابلة بالمثل - جميع الدول الداخلة في العصبة معاملة اكثر الامم حظوة لمدة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ قبوله عضواً في العصبة ، ويحق لكل عضو من اعضاء العصبة ان يستفسر ما يشاء . . الخ .

الدخول في العصبة

لقد قبل العراق بكل ما جاء في المذكرتين اللتين أعدتهما اللجنة المختصة ، واستطاعت الحكومة ان تمررها في البرلمان العراقي ، فأعلن مجلس العصبة في الثالث من شهر تشرين الاول من عام ١٩٣٢ قبول العراق عضوا في عصبة الأمم ، وتبودلت برقيات التهناني بهذا الحدث الكبير بين الملك جورج الخامس ملك بريطانيا ، والملك فيصل الاول ملك العراق ، وكان العراق اول قطر يتحرر من الانتداب ويدخل عصبة الأمم التي فرضت الانتداب .

الانقلاب العسكري الاول

نوتة

إختلَّ التوازن بين القوى السياسية في العراق منذ أن ارتحل الملك فيصل الأول . مؤسس العراق الحديث ، الى دار البقاء في ليلة الثامن من أيلول سنة ١٩٣٣ ، وانطلقت شهوة الحكم من عقالها فأخذت سياسة البلد البارزون يتفننون في الاستعانة بمختلف الطرق للوصول الى سدة الحكم والاستئثار بالسلطة . ونظرا لتضارب الأهواء والاهداف فيما بين هؤلاء الساسة ، فقد تعرضت الحياة النيابية الى الفوضى ، والمجالس التشريعية الى الحل المستمر ، واصبحت أعمار الوزارات قصيرة ، ومناهجها مضطربة ، بحيث تألفت بين ٨ أيلول ١٩٣٣ ، وهو تاريخ وفاة الملك المؤسس ، و ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، وهو تاريخ الاطاحة بوزارة ياسين الهاشمي الثانية ، ست وزارات ، أي بمعدل ستة أشهر لكل وزارة . وحلت ثلاثة مجالس للنواب كانت مدتها القانونية اثنتا عشرة حجة . ووقعت خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة انتفاضات محلية وقبلية كانت قسينة بأن تؤدي بالمملكة الى الهلاك لولا عناية الباري .

كان السيد رشيد عالي الكيلاني قد أُلِف الوزارة لأول مرة في ٢٠ اذار سنة ١٩٣٣ وقد استقالت هذه الوزارة في ٨ أيلول من هذه السنة اثر وفاة الملك المؤسس غير المنتظرة ، وتبوؤ ولي عهده الأمير غازي عرش البلاد ، وأُلِف وزارته

الثانية في هذا التاريخ فأرتأى أن يحلّ مجلس النواب القائم ، ويشرع في انتخاب مجلس جديد تكون له فيه الاكثريه بين النواب ، فحالت نصيحة تقدم بها علي جودة الأيوبي رئيس الديوان الملكي الى الملك الشاب دون الأخذ بهذا الرأي . مما اضطر الكيلاني الى تقديم استقالة وزارته في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ فقام السيد جميل المدفعي بناليف وزارين متعاقبين امتد أيامهما من ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٣ الى ٢٥ آب ١٩٣٤ . ثم تآلفت وزارة برئاسة السيد علي جودت الايوبي كانت باكورة أعمالها أنها استصدرت ارادة ملكيه بحل مجلس النواب الذي ارادت وزاره الكيلاني أن تحله فحال وجود الأيوبي في البلاط الملكي دون ذلك . وقد اضطرت هذه الوزارة الأيوية الى التنحي عن الحكم في ٢٣ شباط ١٩٣٥ بعد أن ألبت المعارضة بعض القبائل لاسقاطها بالقوه ، اذا هي لم تتخلّ عن الحكم بالمعارضة السليمه ، وتآلفت وزارة برئاسة المدفعي للمرة الثالثة حاولت أن تستخدم القوة لحمل هذه القبائل على الاخلاص الى السكينة وعدم الاخلال بالأمن العام ، ولكن ملاحظة عسكرية دقيقة أبدتها رئاسة اركان الجيش العراقي أدت الى افشال هذه المحاولة ثم تنحى الوزارة عن الحكم بعد أن لبثت فيه احد عشر يوما فقط .

اشتداد المعارضة

كان اكبر خطأ ارتكبه وزارة الأيوبي (٢٧ آب ١٩٣٤ - ٢٣ شباط ١٩٣٥) بنظرنا هو ابعادها عن مجلس النواب الذي أجرت انتخاباته في كانون الاول ١٩٣٤ . بعض رؤساء القبائل الذين لهم وزنهم القبلي في محيطهم ، ولهم اتصالهم المعروف برجال الحكم في العاصمة . لمجرد انهم كانوا من خصومها . وجاءت بنواب جدد كان من بينهم بعض الأمعات وكبار السراكيل ، اعتقادا منها أنهم سيشايعون سياستها . ثم عمدت الى الجهاز الاداري وأجرت فيه غربة واسعة فأبعدت خصومها ، وقرّبت معارفها وأعوانها ، ثم ألقت حزامها سياسيا في ٦ كانون الاول ١٩٣٤ أسمته « حزب الوحدة الوطنية » ودعت

« أبناء الأمة على اختلاف أحزابهم ونزعاتهم وعناصرهم وطبقاتهم الى تأييده »^(١) فلم ينتم اليه الا الذين اعتادوا أن يلبسوا لكل حالة لبوسها ، حتى اذا استقالت هذه الوزارة في ٢٣ شباط من السنة التالية ، تشتت الوجدويون أيدي سباً فكانوا مصداقاً لقول الشاعر الجاهلي الاسود بن يعفر في داليته :

أتت الرياح على محل ديارهم فكأنما كانوا على ميعاد

وكانت المعارضة قد انتقلت من مجلس النواب الى مجلس الاعيان ، ثم انتقلت الى القبائل التي ابعدت الوزارة بعض رؤسائها عن المجلس الذي أجرت انتخاباته فأستفزتها وأثارته ، وعقدت بعض الاجتماعات المريبة في داري السيدين : رشيد عالي وحكمة سليمان الواقعتين في الصليخ ، احدى ضواحي بغداد الشمالية ، كان من جملة ما تقرر فيها اسقاط الوزارة القائمة بالوسائل السلمية أولاً فان لم تسقطها اسقطوها بالقوة ، فلما حققت الوسائل السلمية غرضها واستقال الأيوبي في ٢٣ شباط ١٩٣٥ ، تألفت وزارة جديدة برئاسة السيد جليل المدفعي في الرابع من آذار فعدها خصوم الأيوبي امتداداً لوزارته وانقلبت المعارضة السلمية الى التمردات القبلية ، اذ خرّبت جماعة الشيخ عبد الواحد الحاج سكر : رئيس آل قتلة ، القناطر والجسور القائمة على الانهر المتشعبة من عمود الفرات بين الفيصلية وأبي صخير ، وبين الأخيرة والشامية . لتقطع الطريق على القوات النظامية ، وتم حجز الموظفين في مقراتهم ويوتهم ، وفي الوقت نفسه احتلت جماعة من قبيلة الأمّرع ، التي يرأسها الشيخ شعلان العطية ، القلعة القائمة على صدر نهر الدغارة ، الذي يبعد ستين كيلو متراً عن جنوبي الحلة و٤٣ كيلو متراً عن شمالي الديوانية ، وصارت تتحكم في توزيع مياه الفرات ، بينما احتلت جماعة من قبائل العزة التي يرأسها

(١) من الاسباب الموجبة لتأليف « حزب الوحدة الوطنية » - تاريخ الوزارات العراقية ٥١/٤ .

الشيخ حبيب الخيزران « منصورية الجبل » بلواء ديالى وأقامت قوة فيها .
وحاولت الوزارة الجديدة أن تركز الى القوة لارغام المتمردين على الرجوع
الى جادة الصواب فأفهمها الملك بأنها ليست الهيئة الوزارية المؤهلة لحل
المسائل لا بالقوة ولا بالتسوية السلمية ، فتحت عن الحكم في ١٧ آذار
١٩٣٥ .

المعارضة في الحكم

اضطرت الظروف الدقيقة التي سادت العراق بعد وفاة الملك المؤسس ،
اضطرت ولده الملك غازي الى استدعاء زعيم المعارضة السيد ياسين الهاشمي
ليؤلف وزارة تأخذ على عاتقها انقاذ البلاد من محتتها واعادة الامور الى مجاريها
« وياسين يحب الضبط ويسعى الى تحقيق سياسة لا يستسيغها الملك في أمور
الدولة ، أي أنه كان يحاول دائما ان يجعل من الملك رمزا لا عنصرا مشتركا
فعلا »^(٢) ولهذا رفض قبول السيدين جميل المدفعي وعلي جودة الأيوبي في
عداد أعضاء وزارته ، كما كان الملك يرغب في ذلك ، كما رفض اسناد منصب
وزارة الداخلية الى السيد حكمة سليمان . وهو المنصب الذي كان يتنافس
قطبا المعارضة السيدان رشيد عالي الكيلاني وحكمة سليمان عليه ، وكان تفضيل
الاول على الثاني في اشغال هذا المنصب ، سببا من اسباب نفور حكمة من
الهاشمي واستقالته من حزبه حزب « التآخي » ثم انضمامه الى صفوف المعارضة
التي تأللت فأودت بوزارته بعد اقل من عشرين شهرا ، ولا يخفى أن حكمة
كان من أقطاب المعارضة التي مكنت الاخائيين من الوصول الى الحكم وبفضله
انضم رؤساء القبائل للمعارضة .

« لم تكن المهام المناطة بوزارة الداخلية في العشرينات كما هي اليوم في
السبعينات . كانت ترتبط بوزارة الداخلية المديرية العامة للصحة ، والبلديات

(٢) توفيق السويدي في كتابه « نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية »
ص ٢٧٠ .

والسجون ، ومديرية المطبوعات ، وقد أصبحت كل من هذه المديريات وزارة مستقلة الآن ، كما كانت ترتبط بها مديرية الشرطة العامة ، ومشاورية الحقوق المناط بها تدقيق قضايا دعاوى العشائر الصادرة من قبل المتصرفين ، وتقديم المشورة اللازمة عنها الى الوزير . وكانت لوزارة الداخلية سلطة الاشراف على مقررات وزارة المالية الخاصة بقضايا توزيع الاراضي الاميرية او الاستيلاء عليها أو بيعها ولا سيما ما كان خاصا منها بالعشائر ... كما كانت تحت تصرف وزير الداخلية المخصصات السرية ، وكذا المخصصات الموضوعة في ميزانية الشرطة العامة لهذا الغرض ، اذ لم يكن قد وضع شيء من مثل هذه المخصصات تحت تصرف رئيس الوزراء » (٣) .

لهذا كله لم يكن التنافس بين الوزراء ، والتهالك على اشغال منصب وزارة الداخلية ليس له ما يبرره ، وهذا ما أدى في النتيجة الى ابتعاد السياسيين عن التزاحم على الوصول الى كراسي المسؤولية بالطرق الدستورية المألوفة ، واللجوء الى القبائل أولا ، والى الجيش ثانيا لتحقيق هذا الوصول .

تفضيل رشيد على حكمة

اضطر ياسين أن يفضل رشيدا على حكمة في اشغال منصب وزارة الداخلية في وزارته الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥ - ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦) لأن الاول كان متشبعا بالنظريات الدستورية ، ومتضلعا في الامور الادارية ، وأستاذا في كلية الحقوق ، وكانت له صلات ود احترام مع رؤساء القبائل ، ولا سيما في الفرات الاوسط . وفي الوقت نفسه كان يؤمن بعظمة ياسين الهاشمي وزعامته فلا يمكن أن يخالف له امرا أو يرد له مطلباً . أما الثاني ، وأعني حكمة سليمان ، فكان رجلا وقرا ومغامرا جريئا ، قليل الصبر ، سريع الغضب ،

(٣) ناهي شوكت في مذكراته ، سيرة وذكريات ثنائين عاما ، ص ١٦٠ .

يستهوِي الناس بعذوبة حديثه وواسع كرمه ، وفي الوقت نفسه كان يرى نفسه ندأ للهاشمي . غير مؤمن بتفوقه في الزعامة عليه ، وهذا ما أدى الى ابتعاده عن الهاشمي رويدا رويدا ، ثم للانفصال عن حزبه « حزب التآخي الوطني » الذي عمل على تأسيسه قبل خمس سنوات . ثم الانضمام الى صفوف المعارضة التي آخذت تتمثل في « جماعة الاهالي » اولاً وفي الساسة الذين أبعدهم نجاح الهاشمي عن الحكم ثانياً ، فبدأت انتقادات تلتها اضطرابات فانتهاكات .

فلقد تضخمت كتلة المعارضة للهاشمي على مرّ الايام ، ودخل في تيار المعارضة « أشتات حفزتهم بواعث شخصية بحتة ، منهم الذين فصلتهم الوزارة من وظائفهم لاسباب قانونية ، ومنهم من كبار الموظفين الذين ضاق عليهم مجال الكسب الحرام ، ومنهم من ضاق ذرعاً بتدابير وزير الداخلية المتخذة لضرب على ايدي المفسدين والمرتشين لحماية الاخلاق ، وتضييقه على حريات الناس ولا سيما في مجال العبث واللغو . وزاد في الطين بلة توهم الهاشمي أنه قادر على البقاء في الحكم »^(٤) مدة تمكنه من التغلب على الصعاب التي برزت أمامه .

وكما استعان السيدان ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ، ومعهما حكمة سليمان « قبل أن يزعل » بزعماء القبائل في الفرات الاوسط للاطاحة بالوزارة الايوبية الاولى (٢٧ آب ١٩٣٤ - ٢٣ شباط ١٩٣٥) وبالوزارة المدفعية الثالثة (٤ - ١٧ آذار ١٩٣٥) استعان حكمة سليمان وجماعته الجدد بهؤلاء الزعماء للاطاحة بحكم الهاشمي ، وبدأت هذه الاستعانة برئيس الأزرع الشيخ خوام العبد العباس ، حيث قام بحركة الرميثة الاولى في السابع من آيار ١٩٣٥ ، تلتها حركة بني خيكان في سوق الشيوخ في التاسع من هذا الشهر ، فحركة المدينة - بالتصغير - شمالي البصرة في ٣٠ آب ١٩٣٥ ، فحركة الظوالم في الرميثة في ٢١ نيسان ١٩٣٦ ، فحركة الشيخ شعلان العطية

(٤) الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحريرية ص ٢٢ من الطبعة الخامسة

رئيس الاكرع في الدغارة في الرابع من حزيران من هذه السنة ، مضافا الى التردد الذي حصل في الزيبار وسنجار شمالي العراق^(٥) .

الوزارة تحمي خصومها

وكانت الوزارة الهاشمية على علم بسببي هذه الحركات ، والدعم الذي كانت تتلقاه من الساسة في بغداد ولكنها كانت تتجاهل هذا الدعم ، وتتستر على الساسة . مثال ذلك ما يقوله رئيس اركان الجيش الفريق طه الهاشمي في ص ٤٣٩ من الجزء الاول من مذكراته :

« عثرت القيادة على كتاب من حكمة سليمان الى الشيخ شعلان العطية يحرضه فيه على القيام بالعصيان » .

ومثل ذلك ما جاء في ص ٤٣٨ من الجزء نفسه قوله :
« وفي مثل هذا الموقف الحرج ، قبض على شخص يحمل كتاب توصية من المدفعي ... لتحريض القبائل وحشهم على التمرد » .
ولكن الوزارة أصدرت بيانا رسميا في الثامن من حزيران ١٩٣٥ قالت فيه :

« تنمي الحكومة ما زعمته جريدة صون بوسته الصادرة باللغة التركية في الاستانة من أن لرجال الدولة ، كصاحب الفخامة جميل المدفعي ضلعا في حركات التمرد » .

أما القبائل التي اكنوت بنار التمردات والثورات وتعرضت لقصف الطائرات ورمي المدافع ، ولحققت بها خسائر بشرية ومادية جسيمة ، فكانت تندب حظها ، وتستغفر ربها فقال قائلها :

(٥) تفاصيل كل هذه التمردات والثورات في الجزء الرابع من تاريخ الوزارات العراقية في طبعته السادسة .

وين داخل وين رايح أو وين ابن عواد
أو وين ابن السويدي بالخطابه أستاذ^(٦)

أو وين المدفعي اللي ساكن ببغداد
اللي شَرِدْ منهم ولبكه گواد
إتوبه إنجان إنرد ليهمه

بين حكمة وبكر

وكانت لحكمة سليمان علاقات ودٍ وثقى بالقائد العسكري الفذ الفريق
بكر صدقي ، تمكنت وتواصلت وازدادت وتوقا منذ عملا سورية على اخماد
فتنة التيارين النساطرة في شمال العراق في آب من عام ١٩٣٣ ، حيث كان
حكمة وزيرا للداخلية في وزارة رشيد عالي الكيلاني (٢٠ آذار - ٢٨ تشرين
الاول ١٩٣٣) وكان بكر صدقي آمرا للقوات العسكرية التي عهد اليها قمع
الفتنة ، فكانت للرجلين مواقف مشهود في المانة والصلابة مما ادهش الانكليز
وأغضبت الملك فيصل ، ولكنها رفعت من مكانة الجيش في نفوس الشعب ،
وجعلته يؤمن بأن جيشه لا يقهر ولا يمكن أن يضام .

ولما كثرت الفتن والاضطرابات ، وتكرر اعلان الاحكام العرفية خمس
مرات ، وسئم الناس حياة الانقلابات والتمردات قال شاعرهم :

قالوا وزارتكم ياسين يرأسها وقائد الجيش طه في الميادين
يا ربّ طه وياسين بحقهما أجر عبادك من طه وياسين

نقول : لما كثرت الفتن وتنوعت ، وكثر الضجيج والاستنكار حول
الحركات العسكرية وأحكام الاعدام والسجن والابعاد ، تذكر حكمة سليمان
علاقته السابقة ببكر صدقي فراح يتصل به ، وينقل اليه مواقف الناس

(٦) (داخل) الشعلان و (رايح) العطية ومرزوك (العواد) وناجي (السويدي)
وجميل (المدفعي) .

وتذمراتهم . وكان بكر « يعتقد أنه لم يكافأ على خدماته بما كان يستحق »^(٧) وكان يرى « ان كل واحد من الوزراء النافذين يحاول أن يستجلبه الى صفه ليدعم به قوته الموجهة ضد خصمه ، وهذا التدليس السياسي الذي استعمله بكر صدقي المذكور أدى الى حصول مطامع جديدة لديه جعلته ينظر الى أفقر أوسع لتحقيق مآربه »^(٨) .

امناورة أم انقلاب ؟

كان قد تقرر اجراء مناورات عسكرية في خريف عام ١٩٣٦ فوق تلول حميرين بين بغداد وخانقين . كما تقرر أن تكون هذه المناورات بين الفرقتين الاولى والثانية ، فتتخذ الفرقة الاولى التي يقودها الفريق عبد اللطيف نوري خطة الدفاع عن بغداد ، في حين أن الفرقة الثانية التي يقودها الفريق بكر صدقي تتخذ خطة الهجوم ، ولهذا عسكرت الفرقة الاولى في « بلدروز » بين بعقوبة ومندلي ، وعسكرت الفرقة الثانية بين بعقوبة وخانقين بجوار « قره غان » .

وكان رئيس اركان الجيش طه الهاشمي قد سافر الى لندن في ٢٩ تموز ١٩٣٦ لحضور مناورات للجيش البريطاني على أن يمرج على چيكوسلوفاكيا لزيارة بعض المعامل الحربية^(٩) وقد أناب عنه الفريق عبد اللطيف نوري ، على أن يحل محله الفريق بكر صدقي عند عودته من اجازته التي كان يقضيها خارج العراق بصفة كونه أقدم ضابط في الجيش .

وكان عبد اللطيف يشكو من امراض تضطره للعلاج في خارج العراق ، وكانت وزارة الدفاع تحجب عنه المساعدة المالية اللازمة لتأمين هقات السفر

(٧) مذكرات الدكتور كروبا وزير المانيا المفوض في العراق في كتاب « العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب » ، ص ٤٠٦ .

(٨) « نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » ، ص ٢٧١ .

والعلاج ، على حين أنها كانت قد سحبت بشل هذه النفقات للفريق بكر صدقي^(١١) فكذب عبد اللطيف الى وزير الدفاع رسالة بتاريخ ١٦ تشرين الاول يشكو له فيها أمره ، ويقول في الفقرة الرابعة من رسالته بصيغ العبارة :

« وقد تفضل فخامة الهاشمي أخيرا وأوعدني - كذا - خيرا ، وكلي أملا - كذا - بدون ريب أن فخامته سوف ينجز وعده قبل أن يستحوذ عليّ اليأس الشديد الذي ستكون نتائجه غير محمودة »^(١١) .

وفد استغل الفريق بكر صدقي الوضعين الصحي والمالي لزميله الفريق عبد اللطيف نوري . فتقرب اليه ، واستطاع أن يستدرجه في الخطة التي وضعها مع حكمة سليمان ، دون أن يسكنه من تقدير كنهها أو تصوّر نتائجها^(١٢) وتم الاتفاق بين الفريقين على الزحف على بغداد لاقالة الوزارة ، وإختط هذه الخطة :

١ - أن تنقل الفرقة الثانية بأجمعها من « قره تپه » الى « قره غان » ليلة الثلاثاء ٢٦-٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ على أن يتم النقل في الليل عينه .

٢ - أن يوفد أحد ضباط الركن الى السليمانية وكركوك لجلب العتاد المقتضي للدفعية .

٣ - أن تنسلّ الوحدات من (قره غان) متفرقة ليلة الخميس ٢٨-٢٩ من هذا الشهر لتصل الى بعقوبة صباح يوم الخميس .

٤ - أن تنقل الفرقة الاولى من (بلدروز) فجر يوم الخميس ٢٩ منه فتلتحق بالفرقة الثانية في بعقوبة وتحفظ المؤخرة .

(٩) قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢١ تموز ١٩٣٦ .

(١٠) محمود البره في كتابه الحرب العراقية - البريطانية ص ٦٤ .

(١٢) جلست الى الفريق عبد اللطيف نوري في مقهى الترینوف بدمشق يوم ٤ تموز ١٩٣٩ استمع الى حديثه عن الانقلاب فاذا به يقول : انني اشعر بانفجار في شرايين قلبي كلما تذكرت فواجع الانقلاب وتذكرت مقتل جعفر العسكري بلا مبرر .

٥ - أن يطلع الضباط الذين يعتد عليهم الفريقان بكر وعبد اللطيف على خطة الزحف في يوم الزحف .

وقبل أن ينتصف يوم الأربعاء ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٦ وصلت الى بغداد من « فرغان » طائرة عراقية تحمل العقيد شاكر محمود الوادي ، ومعه كمية من المناشير التي طبعت في بلدروز لتوزع على سكان بغداد في اليوم التالي (الخميس ٢٩ تشرين الاول) مع كتاب من الفريق بكر صدقي الى المقدم الطيار محمد علي جواد يأمره فيه أن يرسل سرب الطائرات الى معسكر قره غان محملة بالقنابل للاشتراك في المناورات ، ورسالة الى الملك غازي موقعة من الفريقين . بكر وعبد اللطيف . وقد سلم العقيد الوادي هذه الرسالة الى حكمة سايمان ، والمناشير الى المقدمين : علي غالب وسعدي مصطفى ، والكتاب الى الطيار محمد علي جواد .

قنابل من ورق

وفي الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الخميس الموافق ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، حومت فوق بغداد ثلاث طائرات^(١) من طراز جيسي موث يقودها المقدم الطيار محمد علي جواد وثرت هذا المنشور الذي أعد مسودته كل من السادة : محمد جعفر ابو التشن وكامل الجادرچي ومحمد حديد ، على ما اكده لنا الجادرچي نفسه .

ايها الشعب العراقي الكريم :

لقد نفذ صبر الجيش المؤلف من أبنائكم من الحالة التي تعانونها من جراء اهتمام الحكومة الحاضرة بمصالحها وغاياتها الشخصية دون أن تكثر

(١) يقول السفير البريطاني في بغداد في تقريره الذي بعث به الى وزارة الخارجية في لندن ان عدد الطائرات كان احدى عشرة .

لمصالحكم ورفاهكم . فطلب الى صاحب الجلالة الملك المعظم اقالة الوزارة القائمة . وتأليف وزارة من أبناء الشعب المخلصين برئاسة السيد حكمة سايبيان . الذي طالما لهجت البلاد بذكره الحسن ومواقفه المشرفة . وبما أنه ليس لنا قصد من هذا الطلب الا تحقيق رفاهكم وتعزيز كيان بلادكم ، فلا شك في أنكم تعاضدون أخوانكم أفراد الجيش ورؤسائه في ذلك وتؤيدونه بكل ما أوتيتم من قوة ، وقوة الجيش هي القوة المعول عليها في الملهمات .

وأنتم أيها الموظفون لسنا الا أخوانا وزملاء لكم في خدمة الدولة التي نصبوا كلنا الى جعلها دولة ساهرة على مصلحة البلاد وأهلها ، عاملة على خدمة شعبكم قبل كل شيء . فلا بد وأنكم ستقومون بما يفرضه عليكم الواجب الذي ألجأنا الى تقديم طلبنا الى صاحب الجلالة ملكنا المفدى لانقاذ البلاد مما هي فيه ، فتقاطعون الحكومة الجائرة وتتركون دواوينها ريشا تؤلف الحكومة التي ستفخرون بخدمتها ، اذ ربما يضطر الجيش بكل أسف لاتخاذ تدابير فعالة لايسكن خلالها اجتناب الاضرار بمن لا يلبي هذه الدعوة المخلصة ماديا وادبيا .

قائد القوة الوطنية الاصلاحية - الفريق بكر صدقي العسكري
لقد ذهل الناس لهذه الظاهرة المفاجئة فأقفلوا حوانيتهم ومخازنهم ، وترك الموظفون دوائهم . وختل الشوارع من وسائل النقل ، واندفع رهط من رجال الانضباط العسكري يجوب المقاهي والشوارع على الدراجات ، ويوزع نسخا من المنشور المذكور على الاهلين .

وسارع حكمة سليمان فاستقل سيارته وتوجه الى قصر الزهور . حيث يقيم الملك . فاستسعى مرافقين من القصر وكلفهما باستدعاء رئيس الديوان الملكي السيد رستم حيدر اليه فلما حضر رستم ، سلم اليه الكتاب الذي كان قد جاء به العقيد شاکر الوادي قبل يوم ليوصله الى صاحب الجلالة الملك قائلاً : هذا كتاب جاءني به ضابطان لا أعرفهما وسألاني ايصاله الى جلالة

الملك فأرجو تسليمه اليه . وفيما يأتي نص هذا الكتاب كوثيقة رسمية لا بد من اثباتها بالنص :

لاعتاب صاحب الجلالة الملك المعظم

غير خافٍ على جلالتيكم ما لاقى أبناء بلادكم من جراء سياسة الحكومة الحاضرة . سياسة التحزب والمحاباة والاستغلال والاسراف التي لا مبرر لها ، وتفديسها المصالح الشخصية والمنافع الذاتية على المصالح والمنافع العامة ، واستهتارها بدماء أبناء بلادكم التي أريقَت لا لسبب غير الاغراض الشخصية ، وتطمين رغبات المحسوبين والمنسويين لهذه الحكومة حتى جرّها غرورها الى التناول على صاحب العرش المقدى . بل ربما تحدثوا بما وراء ذلك .

تعلمون جلالتيكم بأن الجيش برؤسائه وجنوده إنما كان خلال هذه المدة يطيع الاوامر المقرونة بارادتيكم بدافع الاخلاص الى القائد الاعلى ، أما وقد تفاقم الامر واستمرت حالة البلاد تندهور من سيء الى أسوأ ، والاضطرابات فيها متوالية ، وسياسة الحكومة لم تتبدل ، والعدل مفقود بين رعايا جلالتيكم ، والبؤس منتشر في بلادكم . كل ذلك لأجل اسعاد طبقة خاصة على رأسها أعضاء الحكومة الحاضرة ، فالجيش الذي تهمة مصلحة البلاد وتعزيز كيانها أسوة بالامم المتحضرة . يأبى أن يبقى صامتا تجاه هذه الحالة السيئة التي لا شك في أن ستكون تبيجتها الدمار .

لهذا يتقدم الجيش ليعرض على اعتاب جلالتيكم طالبا انتشال البلاد من هذه الهوة السحيقة ، باصدار ارادتيكم المطاعة باقالة الوزارة الحاضرة ، وتعيين وزارة من ابناء البلاد المخلصين برئاسة السيد حكمة سليمان خلال ثلاث ساعات^(١٣) وعلى فرض مخالفة الوزارة أمر جلالتيكم بالتخلي عن الحكم خلال

(١٣) تقول الفقرة (٥) من المادة (٢٦) من القانون الاساسي (الدستور)
أن الملك يختار رئيس الوزراء وعلى ترشيح الرئيس يعين الوزراء ويقبل
استقالتهم من مناصبهم .

المدة المضروبة . فالجيش الذي لا يزال المخلص الامين لجلالتكم ولبلاده ،
سيقوم بواجبه لتنفيذ هذا الطلب خدمة للصحة العامة التي تسهرون جلالتكم
عليها .

قائد الفرقة الاولى : الفريق عبد اللطيف نوري

قائد الفرقة الثانية : الفريق بكر صدقي

لم نرهب القنابل الورفية التي ألقتها الطائرات العراقية في الثامنة
والنصف صباحا السيد ياسين الهاشمي رئيس الوزراء ، ولم يطلع على نص
الكتاب الذي وقعته الفريقان عبد اللطيف نوري وبكر صدقي ورفعته الى الملك
حكمة سليمان ، بل سارع الى قصر الزهور باعصاب متينة ، بعد ان هاتف
بكر وتأكد منه أن صاحب الجلالة وراء الحركة ، وانه يقوم بها بعلم منه وتأيد
من لدنه . وكان الملك قد استدعى السفير البريطاني الى قصره ، كما حضر
القصر كل من نوري السعيد ، ورستم حيدر ، وتأخر عن الحضور وزير
الدفاع جعفر العسكري ، ووزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني . وكان
الاول يستلف مبلغا من المصرف الزراعي ، والثاني في مقر عمله يشرف على
الوضع العام حتى ينجلي الموقف . وما لبث العسكري أن حضر فشمّل
الجميع جلال الموقف اذ لم يكونوا يعرفون مصيرهم . وبينما هم كذلك ،
اذ نقل لهم أحد المرافقين بأن الطائرات ألقت أربع قنابل يبدو انها كانت دقيقة
في طريقة القائها ، اذ سقطت الاولى أمام بناية مجلس الوزراء ووزارة الداخلية
فأحدثت في الارض حفرة عميقة ، وهزت الديوان هزا سقط أثناءه بعض
زجاج النوافذ ، وسقطت الثانية أمام دائرة البريد المركزية بالقرب من دار
رئيس الوزراء ياسين الهاشمي فسببت هلعا في النفوس ، وسقطت الثالثة أمام
مبنى البرلمان فقتلت شخصا وجرحت آخرين . أما القنبلة الرابعة فقد سقطت
في النهر ولم تلحق ضررا بأحد ، عندئذ سأل الرئيس الهاشمي الملك غازي عما
اذا كان له علم مسبق بهذه الحركة ؟ فلما ردّ عليه بالنفي ، نقل الى جلّالته

الحديث المهم الذي جرى بينه وبين القائد الثائر بكر صدقي بالحرف، فانزعج الملك وأنكر صحته ، فعرض الهاشمي حلولاً لمعالجة الموقف لم يقرها ، فأقترح نوري السعيد « ارسال مناشير موقعة من قبل الملك ترسل بالطائرات الانكليزية فتلقى على وحدات الجيش في قره غان ، ويعلن بها تمرد بكر ، غير أن الملك لم يجب »^(١٤) فسأله السفير عما اذا كان لديه من القوة والجرأة ما يكفي لاحتباط هذه الحركة ؟ فرد عليه بالنفي أيضا ، فاستنتج من ذلك أن الملك يجبذ استقالة الوزارة ، وأن لا فائدة ترتجى من أية مقاومة^(١٥) فأخذ الهاشمي الورق وخط بيده كتاب استقالة وزارته بالنص الآتي ، بعد ان فعلت القنابل فعلها :

مولاي المعظم بغداد في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦

تعلمون جلالتك ان الوزارة الحاضرة سعت بكل قواها لتأمين النظام في البلاد والاخذ بجميع وسائل التقدم لايصال المسلكة الى المستوى الذي يساعدها على القيام بالاعمال المنتظرة بالنسبة للظروف العالمية . الا أنه ظهر ان قلة التجربة وبعض الاطماع قد طوحت بالمسؤولين عن الدفاع عن هذه البلاد أن يقدموا على حركة اعتقد انها تؤدي الى نتائج غير محمودة . وبعد ان بحثت مع زملائي في الموقف وان تراءى لي ان الرغبة متجهة نحو اجتناب تعريض البلاد الى خطر القلاقل الداخلية ، سارعت بالتقدم الى جلالتك بقبول استقالتني من اعباء الوزارة سائلا المولى أن يأخذ بيد جلالتك لتجنب الاخطار ، وان يرشدكم الى ما فيه خير البلاد .

العبد المطيع : ياسين الهاشمي

(١٤) مذكرات طه الهاشمي ص ١٥١ من الجزء الاول .

وكانت قوات الجيش الزاحفة على بغداد تحت قيادة الفريق بكر صدقي قد بلغت أبواب العاصمة واحتلت « سدة نازم باشا » المحيطة بالعاصمة بغداد وتوجه أربعة ضباط الى مبنى وزارة الداخلية الذي اتخذته حكمة مقرا له ، وبعد ان ادوا التحية له واخبروه بان الجيش على الابواب ، صدر الامر بوجوب دخوله الى المدينة ، وهو ما كان السفير البريطاني قد حذر الملك من السماح به .

مقتل وزير الدفاع

كان لجعفر العسكري ، وزير الدفاع في الوزارة الهاشمية المستقلة ، مقام مرموق في الجيش العراقي ، بصفة كونه أحد بُناته ، وكانت له صلة وثقى بكثير من ضباطه ، فخليل إليه أنه يستطيع أن يتفاهم مع الضباط ، ويتفاهم معهم اذا ما بلغ مقر القيادة الثائرة ، فاعرب عن رغبته في الذهاب الى مقر القيادة المذكورة ، وتوصل الى الملك غازي أن يزوده برسالة شخصية الى الفريق بكر صدقي . وقد ادرك الهاشمي خطة وزيره فأبدى موافقته عليها ، وعارض صهره نوري السعيد هذا لاقتراح أشد المعارضة ، غير ان العسكري كان حريصا على تنفيذه ، فأمر الملك غازي رئيس ديوانه رستم حيدر فخط هذا الكتاب :

عزيزي بكر صدقي :

تسلمون هذا الكتاب من يد السيد جعفر العسكري الذي سيلاقيكم بصورة خصوصية لأجل بحث الموقف . لقد بلغني الآن ان بعض الطائرات ألقت ثلاث قنابل فاستغربت جدا لهذا الحادث الجديد ، بعد أن اخبرتكم تلفونيا بلزوم ايقاف كل حركة ريثما أتدبر الوضع الحاضر . ان كل حركة اخرى سوف لا تخلو من أن تؤثر أسوأ الأثر على مستقبل البلاد وسمعة الجيش . اذ ليس من حاجة البتة لشيء من ذلك . وسوف تفهمون التفاصيل من جعفر .

القائد الاعلى : غازي

٢٩ تشرين الاول

وقبل أن يدرك العسكري بكرا ، قتله قتلة نكراء فأتسعت شقة الخلاف بين صهره نوري السعيد والانقلابيين ، وكان من المنتظر أن يدخل نوري وجعفر في الوزارة الجديدة ، لأنهما كانا يديان براءتهما من الاخطاء المعزوة الى الوزارة المستقيلة ، ولذا ينسب اليهما التواطؤ مع رجال الانقلاب . ويقول توفيق السويدي في ص ٢٧٣ من مذكراته في هذا الصدد :

« وقد أوّل بعض المطلعين على الحقائق اندفاع العسكري الى أخذ الكتاب من الملك والذهاب الى الثائرين ، بالرغم من معارضة الجميع لهذه المخاطرة غير المبررة ، بأنه كان ينوي الالتحاق بهؤلاء في وسط الطريق ، ويأتي معهم الى العاصمة ليت رأس العمل الثوري . ويزيل خصومه من الوزارة ، ويستتب له الأمر » . إ هـ

« وكان السيد شاكر الوادي الذي اشترك في حركة الانقلاب ، قد اقترح حرق جثة العسكري لاختفاء معالم الجريمة »^(١٦) كما كان في نية بكر قتل محمد الطاهر الزبيدي وشاكر القره غوللي اللذين كانا مع جعفر ، وحمل جثث القنلى بالسيارة التي جاءت بهم ، والادعاء بأن السيارة احترقت بهم ولكنه عدل عن رأيه .

وعلى كل فقد اعتبر مقتل العسكري أول مسمار سيدق في نعش الملك غازي . فقد عد الانكليز تدخل الملك في حركة الانقلاب رعوثة جعلتهم يفكرون في البديل منذ هذه اللحظة في حين ان نوري السعيد اعتبر الملك مسؤولا عن مقتل صهره وساعده الايسن جعفر العسكري .

تكليف حكمة سليمان بالوزارة

ارتبك حكمة سليمان وأصحابه لمقتل الفريق جعفر العسكري . فبذلت جهود مضنية لحمله على تأييف الوزارة الجديدة قبل أن يفلت زمام الأمر ،

(١٦) آفاق عربية العدد ١٢ من السنة الخامسة لشهر آب ١٩٨٠ .

فاشترط أن يكون التكليف خطيا خشية أن يتهم بالتآمر . وكان حكمة مصمما على إشراك جعفر ونوري في وزارته ، لأنهما لم يكونا على وفاق مع رئيسهما السابق . ولأن في إشراكهما تعزيزا لمقام الوزارة الجديدة ، وتطمينا للسفارة البريطانية . فلما علم خبر مقتل جعفر ، انقلب التصميم رأسا على عقب ، وتحملت وزارته وزرا كبيرا بمقتل شخصية كانت محبوبة في أوساط الجيش والشعب معا حتى أنه لما تسلم كتاب الاسناد ، رده الى رستم معتذرا عن الانضلاع بالمهمة الخطرة المسندة اليه فحضر الحاج محمد جعفر أبو التمن وشجعه على قبول التكليف بلا تردد فقبله على مضض وهذا نصه :

وزيرى الأفخم حكمة سليمان :

بناء على استقالة فخامة ياسين الهاشمي من منصب رئاسة الوزارة ، رانقرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق . صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الرابع من شهر شعبان لسنة ألف وثلثمائة وخمس وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ألف وتسعمائة وست وثلاثين ميلادية .

غازي

أما هيئة الوزارة التي تمّ تكونها فكانت كما يلي :

- ١ — حكمة سليمان : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للداخلية .
- ٢ — جعفر أبو التمن : وزيرا للمالية .
- ٣ — صالح جبر : وزيرا للعدلية .
- ٤ — ناجي الاصيل : وزيرا للخارجية .
- ٥ — كامل الجادرجي : وزيرا للاقتصاد والمواصلات .
- ٦ — عبد اللطيف نوري : وزيرا للدفاع .
- ٧ — يوسف ابراهيم : وزيرا للمعارف .

والذي يلفت النظر في هذه التشكيلة أن الفريق بكر صدقي لم يتقلد منصب وزارة الدفاع في هذه الوزارة - كما كان المفروض والمنتظر - بل أسنده الى زميله الفريق عبد اللطيف نوري ، واكتفى بمنصب رئيس أركان الجيش . وكان تعاون حكمة وبكر ضروريا لتحقيق طموحهما ، فقد كان حكمة يفتقر الى القوة فوجدها في بكر ، وكان بكر يفتقر الى الخبرة السياسية فوجدها في حكمة فهل تستقيم الامور للطرفين ؟

التمهيد لانقلاب معاكس

ظهر بعد نجاح الانقلاب اتجاهان في المحيط السياسي الجديد ، كان أولهما ديكتاتوريا يمثلها الفريق بكر صدقي بطل الانقلاب ، وكان الثاني يساريا متطرفا تمثله جماعة الاهالي التقدميون ، ومن ورائهم الشيوعيون ، وقد ادى اختلاف وجهات النظر بين هذين الاتجاهين الى الاحتكاك ، وتحول الحماس الذي أستقبل به الانقلاب الى نقمة كانت تتسع يوما بعد يوم . فلما بدأ الرأي العام يزور عن الحكم الجديد ، لتغلغل المبادئ الشيوعية ونفاذها في الجيش ، ثارت حفاظ بكر صدقي فاتجه نحو اليساريين يقلّم أظفارهم ويتخذ الاجراءات الرادعة بحقهم .

وجاءت الانتفاضة القبلية التي انفجرت في السماوة في نيسان ١٩٣٦ ، والقسوة التي ركنت السلطة اليها في مقاتلة الثائرين ، ثم القبض على الرؤساء والمتنفذين وابعادهم الى سجون السليمانية وأربيل وكركوك وغيرها من السجون النائية . ضغناً على ابالة ما حمل أربعة من أعضاء الوزارة القائمة على أن يتقدموا بكتاب استقالتهم من مناصبهم الوزارية وهو :

فخامة رئيس الوزراء :

لما كانت أمانى البلاد . التي طالما ضحينا في سبيل تحقيقها ، حرصا على سعادة أبناء البلاد ورفاههم واطمئنانهم ، وتأمين العدل بين الجميع ، قد حيل

دون تحسبها والتدابير الحكيمة والسليمة التي قررناها في سبيل استقرار البلاد . والتي أجمع الرأي على تحييدها ، وتوخي الجميع حسن نتائجها قد شاءت الاقدار الا أن تنعكس الآية فتغرق دماء أبناء البلاد ، ضحية لتصرفات بقيت مكتومة علينا . لولا شياع استهجانها في كثير من الاوساط ، ولأن التمادي في اتباع السياسة المحسوسة الاندفاع اليها لا يتفق مع السياسة الرشيدة التوجب على المخلصين اتباعها فلم يبق لنا أي أمل في الاشتراك في المسؤولية ولذلك قدمنا استقالتنا مع الاحترام .

وزير الاقتصاد : كامل الجادرجي وزير المالية : محمد جعفر ابو التمن
وزير المعارف : يوسف عز الدين وزير العدلية : صالح جبر

ومع ان رئيس الوزراء أستطاع أن يرقع وزارته بقبول استقالات المستقلين ، واحداً بعد واحد ، وعند قبول كل استقالة يعين وزيراً جديداً في محل الوزير المستقيل ، فإن هذا الترقيع كان بداية النهاية .

مصرع بكر

كان بكر صدقي — بعد نجاح الانقلاب العسكري وتفرده بالسلطة — يمني نفسه في تأسيس دولة كردية في شمالي العراق ، تضم اكراد تركية وايران والعراق ، وتكون قادرة على المحافظة على استقلالها ، يؤيد ذلك ما يقوله وزير المانية المفوض في العراق الدكتور فريتز غروبا وهو :

« لما فاتحني بكر صدقي بخطته في الدفاع عن كردستان ، أخبرني أيضاً — ولكن بصورة سرية — انه كردي ، وانه يهدف الى خلق دولة كردية تضم الاكراد السكان في العراق وتركية وايران ، وان هذه الدولة يجب ان تكون قادرة على صيانة استقلالها عن اعتداء جيرانها »^(١٧) وهو مشروع كانت

(٢١) سورة الفتح . الآية ٢٣ .

قد ابتدعه معاهدة سيفر في موادها ٦٢ و٦٣ و٦٤ في العاشر من آب عام ١٩٢٠ ولكن معاهدة لوزان المؤرخة ٢٤ تسوز من عام ١٩٢٤ مزقت معاهدة سيفر وصيرتها خبرا من اخبار التاريخ .

وكان كروبا قد استقدم الكولونيل هانس HIENS ليضع تقريرا باقتراحاته للدفاع عن كردستان على نطاق واسع ، فسافر الكولونيل الى ايران وكردستان منتحلا صفة جيولوجي . وتحدث مع الشيوخ في موضوع الدفاع عن كردستان ، أي مواقع المدفعية والرشاشات وكيفية بناء الاستحكامات ومواقعها . واطلع على الحدود الايرانية ، وابدى مطالعته بشأن فتح الطرق الاستراتيجية ، ثم وضع تقريرا لها كان بكر صدقي يحرص كل الحرص على ابقائه في حرز حرز ، حتى انه لما سافر الى الموصل في طريقه الى تركيا لحضور مناورات الجيش في تراقيه . أخذ التقرير معه في حقيته الخاصة فلما اغتيل في ١١ آب ، كانت الحقيبة في حوزة احد مرافقيه ، ثم وضع المقدم شاهر الوادي يده على هذا التقرير ، وقام بتسليمه الى الانكليز^(١٨) كما وجد في حوزة بكر عند مصرعه ثمانون الف دينار^(١٩) ويقول اللواء فؤاد عارف المرافق الخاص للملك غازي انه لما سمع الملك بمقتل الفريق بكر قال له « أنا رحت يا فؤاد ، سوف أقتل لأن بكر صدقي كان يحمل رسالتين مني واحدة الى موسوليني والثانية الى هتلر وقائمة باحتياجات الجيش العراقي من السلاح »^(٢٠) .

كانت الرصاصات التي أطلقت ظهر يوم الخميس الموافق ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ لتصيب مقتلاً من الفريق جعفر العسكري وزير الدفاع في الوزارة الهاشمية الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥ - ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦) تنتظر اخواتها

(٢٢) مذكرات طه الهاشمي ص ١٥٣ من الجزء الاول .

(٢٣) العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب ص ١١٧ .

(٢٤) مذكرات طه الهاشمي ٢٤٢/١ .

التي سنطلق عصر يوم الاربعاء الموافق ١١ آب ١٩٣٧ لتصيب مقتلاً من الفريق بكر صدقي رئيس اركان الجيش العراقي في وزارة حكمه سليمان (٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦-١٧ آب ١٩٣٧) والمسؤول الاول عن مقتل جعفر قبل اقل من سنه ، عملاً بالقول المأثور « بشر القاتل بالقتل » سنه الله التي قد خلت ولن نجد لسنة الله تبديلاً (٢١) .

كان القتيل الاول محبوباً من لدن القوات العراقية المسلحة ، بصفه كونه مؤسس الجيش وراعيه ، كما كان معروفاً بخفة الروح ورقة القلب ، وبجبهه لعمل الخير ، فعز على مقدري هذه الخلاص الطيبة ان تنتهي حياته الى ما انتهت اليه . وكان القتيل الثاني القائد « الوحيد الذي يستطيع ان يكون رئيس اركان الجيش لمعلوماته العسكرية وخبرته ولا سيما بعد ان قررت الحكومه ان يكون لها جيش قوي وشرعت فعلاً في تكوينه » (٢٢) فكانت خسارة الجيش بانتهاء حياته عظيمة .

والظاهر ان بكرأ شعر بالآثر الكبير الذي تركه مصرع جعفر العسكري في نفوس معظم الناس فعمل على ابعاد الضباط الناقمين على أوامر القتل الى الوحدات النائية ، كما استطاع ان يضطر الغاضبين على عمله الى مغادرة العراق ، وسمح للمقربين اليه ان يستغلوا حمايته لهم فيعيشوا في البلاد فساداً ويخلقوا جواً من الخوف والارهاب . الأمر الذي أدى الى التباعد بين الحكم الجديد ، والمحكومين من أبناء الشعب ، على الرغم من استقبالهم اياه استقبالا حسناً .

جرت محاولات كثيرة لانهاء حياة بكر صدقي ، والتخلص من سلوك طفمته ، ووصلت اخبار هذه المحاولات الى بكر نفسه فحاول كشف هويات المتآمرين ومعرفة الاساليب التي سيركون اليها لتحقيق أهدافهم فلم يفلح .

(٢٥) مجلة « آفاق عربية » ، ١٢/٥ لشهر آب ١٩٧٦ .

(٢٦) عبد الفتاح اليافي « العراق بين انقلابين » ، ص ٥٦ .

وكان لا يخرج من داره او مقر عمله في اوقات منتظمة ، ولا يسير في الشارع من غير حياية قوية ، ولا ينام في دار معينة ، وكانت الحماية في منامه تحيط به لحاطة السوار بالمعصم » وكثيرا ما كان يصحبه بعض الجنود الاكراد ويتوجه بهم الى ضواحي بغداد حيث ينصبون له صيوانا ينام فيه بعيدا عن ضوضاء المدينة آملا أن ينام فيعود اليه بعض ما فقدته من راحة وهناء « (٣٣) » .

فلما دعت الحكومة التركية حكومة العراق لحضور مناورات الجيش التركي التي تقرر اجراءها في تراقية في يوم ١٧ آب ١٩٣٧ وما بعده ، قررت الحكومة العراقية قبول الدعوة ، وندبت وفدا عسكريا للسفر الى ترقية لهذا الغرض برئاسة رئيس اركان الجيش الفريق بكر صدقي ، وعضوية أمير اللواء حسين فوزي قائد الفرقة الاولى ، والمقدم نور الدين محمود ، والرئيس الاول رفيق عارف ، والملازم الاول جمال جميل ، على أن يتوجه بكر في ختام المناورات الى المانية في زيارة رسمية أعدها له وزير المانية المفوض في بغداد الدكتور غروبا ، فقرر الضباط المغامرون اهتبال هذه الفرصة النادرة ، وتنفيذ فكرة الاغتيال وهو في طريقه الى ترقية . وتدارس الضباط محمد فهمي سعيد ، وقاسم مقصود ، وعبد العزيز ياملكي ، ومحمد خورشيد ، وآخرون غير هؤلاء ، تدارسوا موضوع الاغتيال ووضعوا الخطط الكفيلة لتنفيذه إن في داخل العراق وإن خارجه ، فان فشلت احدى هذه الخطط ، ركنوا الى الاخرى وهكذا دواليك .

وفي مساء الاثنين التاسع من آب ١٩٣٧ سافر اعضاء الوفد الى كركوك بالقطار ليكونوا في استقبال رئيسهم في اليوم التالي ومرافقته الى الموصل بالسيارات ، اذ لم تكن السكة الحديد بين بغداد والموصل قد تم ايصالها الى الحدباء ، وفي مساء الثلاثاء العاشر من آب سافر بكر وحرسه الخاص بالقطار أيضا ، وكان معه في القاطرة التي استقلها نجيب عبوش معاون مدير شرطة السكك فاستقبل في كركوك صباح يوم الاربعاء الحادي عشر من آب استقبالا رسميا رائعا ، وبعد استراحة قصيرة في النادي العسكري ، تابع وصحبه السفر

الى الموصل مارين بآلتون كوبري ، وإربل ، والكوير ، فبلغوها قبيل الظهر ، فأرسل بكر حقائبه الى دار أخيه العقيد المتقاعد برقي شوقي ، وتوجه والوفد المرافق له الى دار الاستراحة « الريست هاوس » لتناول طعام الغداء المعد من قبل ، ثم انتقل الاعضاء الى نادي الضباط العسكري ، وبقي رئيسهم في الدار المذكورة فقرر المغامرون اقامة حفلة ساهرة على شرف بكر صدقي في النادي المذكور مساءً فتكون القاضية ، وهياؤا الراقصات والمشروبات وكل ما يلزم لمثل هذه الحفلات من طعام وشراب ونقل . ولأجل صيانة ارواح الذين سيحضرون معه في الحفلة ، اتخذت التدابير المحكمة لاعداد مواضع الجلوس إعداداً لا تحطؤه إصابة الهدف .

وكان أمر القوة الجوية المقدم الطيار محمد علي جواد أصدق أصدقاء بكر صدقي ، وأقرب المحبين الى قلبه ، قد علم بوجود مؤامرة تستهدف حياة رئيسه فسافر الى الموصل في يوم الاربعاء للاطمئنان على صحته ، وقيل لنقله وصحبه من الموصل الى أنقرة على متن طائرته ، ولما علم أن بكرًا يقيم في دار الاستراحة ، اتصل به هاتفياً من مطعم القوة الجوية ، وحسّن له الانتقال الى حديقة هذا المطعم الواسعة حيث الهواء العليل والمحل المريح ، وشاء الله أن يتقبل بكر هذه النصيحة ، وأن ينتقل الى حديقة القاعدة الجوية فيستقبله المقدم محمد علي جواد استقبالا أخوياً رائعا ، ويجلس وإياه على أريكة مريحة ، وجلس أمامهما على أريكة اخرى الطيارون : كاظم عبادي ، وجهاد شاكر ، ومحمود ايوب ، وجهاد عبد الغني ، دون ان يدرك أحد منهم ما كان يبيته القدر « فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون » (٢٤) .

لم يكن في القاعدة الجوية غير رجال الجو المذكورة أسمائهم فويق هذا ، لأن بكرًا كان قد سمح لمرافقيه وحراسه المنتخبين بالانصراف . وفي الساعة الرابعة أقبل أمر السرب في الموصل الرئيس الاول موسى علي ألما ، وهو

لبلباسه المدني ، فذهل حين شاهد بكرة ومحمد علي جواد يتجاذبان أطراف الحديث ، وبعد ترحاب وعتاب على عدم إخباره بمجيئهما ، أجلسه بكر الى يساره بعد أن نحى جوادا الى الطرف الآخر من الاريكة ، جاعلا موسى علي بينه وبين محمد علي . وكان الرئيس محمود هندي قد اخبر الرئيس خورشيد بوجود بكر صدقي في حديقة القوة الجوية فذهب وإياه الى معسكر الغزلاني ، وجاءا بنائب الضابط محمد عبد الله التلعفري ، وكان من الضالعين في حركة التآمر ، وأدخلاه غرفة محمود هندي من بابها الخارجي . وبعد أن شخّص خورشيد للتلعفري بكر صدقي تشخيصا دقيقا ، خرج محمد عبد الله من باب الغرفة المطل على الحديقة ، واطلق نار مسدسه على الفريق بكر فأرداه قتيلا في الحال ، ولما نهض محمد علي جواد ليحمي سيده ، وهو يصيح لا ... لا ... عاجله التلعفري برصاص مسدسه فآلحقه بسيده ، ولم يعد الى غرفة محمود هندي لتدبير أمر هربه — كما كان قد تقرر من قبل — بل وقف في الطارمة رابط الجأش ويده المسدس حتى قبض عليه ، وعلى عدد من الضباط الذين كانت تحوم حولهم شبهة الاشتراك في هذا الحادث الكبير .

ارتبكت الجهات المسؤولة في بغداد لحادث الاغتيال الذي وقع في الموصل الحذباء ، وحارت في تحليل أسبابه وكيفية الوصول الى معرفة القائمين به . فصرخ علي محمود الشيخ علي وكيل وزير الدفاع « أن ضابط الاستخبارات البريطاني في الموصل هو الذي دبر الاغتيال بإيدٍ عراقية »^(٢٥) وكتب اليها السيد جعفر حمدي وزير المعارف في وزارة حكمة سليمان يقول « أن الوزارة لم ترَ قتل بكر صدقي الا شيئا منتظرا ، وارتأت أن قتله يجب أن لا يؤثر على الوضع ، وكأنه أمر اعتيادي تجري فيه التعقيبات القانونية المعتادة ... وربما اعتبرت الوزارة أو اكثر أعضائها بأن قتله مشكلة عراقية انحلت بالقتل »^(٢٦) وقالت جريدة المورنتغ بوست في عددها الصادر في ١٧

(٢٨) تاريخ الوزارات العراقية ص ٣٦٨ من الجزء الرابع من الطبعة السابعة .

(٢٩) ٣٨٢/٤ الوزارات .

أب « بالرغم من عدم صدور بيان رسمي ، فالمظنون أن اغتيال بكر صدقي كان مديراً ، والبرهان على ذلك هو فرار أحد ضباط الجيش — يريد به العقيد محمد فهمي سعيد — بعد الحادث وإخفاءه حتى الآن » إ هـ إ هـ
ويشهد الله أن حكمة سليمان رئيس الوزراء صرح لنا مرارا عديدة أن قتل بكر كان أمرا منتظرا منذ بضعة أشهر .

وعلى كل فقد صدرت التعليمات الى عضو الوفد العسكري الى تركيا اللواء حسين فوزي ، أن يرأس الوفد المذكور ، ويتابع سفره لحضور مناورات الجيش التركي في تراقية ، وألفت وزارة الدفاع لجنة برئاسة العقيد انطوان لوقا نائب الاحكام في الوزارة ، وعضوية الزعيم اسماعيل حقي الآغا ، والعقيد شاكر محمود الوادي للتحقيق في حادثة القتل ، وما لبث العقيد لوقا أن توجه الى الموصل ومعه كمية كبيرة من السلاسل والأغلال ليكبل بها أيدي الموقوفين وأرجلهم » وكان عددهم قد بلغ (٤٣) «^(٢٧) ويتوجه بهم الى بغداد ، وصار يتباهى بهذه المهمة ، ويتفوه بكلمات تثير حماس الضباط ، فما كان من العقيد الخيال عزيز باملكي الا أن أمر بسحب هذه السلال وتوقيف العقيد انطوان لوقا .

الموقف المتأني

كانت بغداد تطالب بالحاح توقيف الكثير من الضباط وسوقهم مكبلين الى العاصمة ، وكان من رأي آمر حامية الموصل اللواء محمد امين العمري وجوب مجيء المجلس العسكري الى الموصل والشروع في محاكمة الموقوفين فيها . ولما كثر الالاحاح من بغداد على سوق الموقوفين الى العاصمة ، وجاء الى الموصل العقيد انطوان لوقا ، ومعه السلاسل والأصفاد ونطق بما نطق ، اجتمع

(٣٠) العقيد الطيار موسى علي المان في رسالته « اضواء على مقتل الفريقين جعفر العسكري وبكر صدقي » ، ص ٦١ .

أمرو الوحدات أضراب : العقيد قاسم مقصود ، والعقيد الخيال عزيز باملكي ، والمقدم عبد القادر عباس ، والرئيس خير الله حسن ، وأمر المدفعية ، اجتمع هؤلاء وجاءوا الى اللواء العمري وقالوا أن الضباط يتحسسون الخطر على زملائهم الموقوفين ، ويخشون أن يقتلوا أما أثناء نقلهم الى بغداد ، او بعد وصولهم اليها ، ولهذا فهم لا يوافقون على تسفيرهم . وفي الوقت نفسه استدعى العقيد الموقوف محمد فهمي سعيد ، اللواء محمد أمين العمري وقال له : انه وزملاؤه الموقوفون سيوجهون اليه تهمة الاشتراك في حادث الاغتيال إن وافق على تسفيرهم الى بغداد ليقتلوا ، فاستمهله العمري حتى يجتمع بالأمرأ ويستطلع آرائهم في الموقف فلما اجتمع بهؤلاء وجدهم على رأي الموقوفين ، فالتفت الى العقيد قاسم مقصود وقال له : الآن وقد اكتمل شملنا ولك ان تتحدث بملء الحرية » . فألقى قاسم كلمة موجزة قابلها الجميع بالحماس ، وحلفوا بأغلظ الایمان على أنهم سيوضحون بكل عزيز في سبيل تصحيح الامور وتخليص الموقوفين من الموت الزؤام^(٢٨) فذهب العمري ، وقاسم مقصود ، وعزيز باملكي ، وموسى علي ، الى وكيل المتصرف جلال خالد ، وعرضوا عليه الموضوع برمته ، ثم ألحوا الى انهم يريدون اعلان الانفصال عن بغداد ، وطلبوا اليه بيان موقفه من هذه الحركة ، فرد عليهم وكيل المتصرف بأنه لا يعارض هذا الاتجاه ، وهكذا كان موقف درويش لطفي مدير شرطة اللواء . وبعد أن تم توقيف انطوان لوقا نائب الاحكام على الوجه الذي ذكرناه ، وأحرقت أوراقه التحقيقية ، جرى تسريح الضباط الموقوفين كافة ، واعتقل لقيف من الضباط المشايعين لبكر ، وتم تسفير انطوان ومن كان معه بالقطار الى بغداد ، وأذاع اللواء العمري هذا البيان

(٣١) هذا ما قصه علينا قاسم مقصود وكنا معاً في معتقل العمارة عام ١٩٤٢ .

بيان الى الشعب العراقي

عقيب حادثة مقتل المرحومين بكر صدقي ومحمد علي جواد كانت قد جرت التحقيقات اللازمة وألقي القبض على القاتل ومحرضيه . وكانت التحقيقات تجري في نطاق يحصر الأمر في الفاعلين ومحرضيه . غير أن الوزارة القائمة في بغداد ، وذوي المآرب ، شددت بلزوم القاء القبض على كثير من الضباط الذين لا دخل لهم في الأمر بتاتا ، ورغم النصائح التي أبديناها للوزارة لعدم جعل واقعة القتل المذكور وسيلة للانتقام من الأبرياء ، لكن الوزارة أصرت على لك ، وطلبت ارسال الموقوفين والضباط الآخرين الأبرياء الى بغداد ، الأمر الذي أدى الى اعتصاب وحدات الجيش لصيانة حياة آمريه الأبرياء وضباطه . وعلى هذا قلنا على عاتقنا مسؤولية الأمر وأجلنا سفر الضباط الأبرياء ، وقطعنا علاقتنا مع بغداد . ان المطلوب من جميع الأهلين المحافظة على السكون التام وعدم القيام بأي عمل من شأنه تعكير صفو الأمن

١٩ آب ١٩٣٦ .

أمين اللواء : آمر المنطقة محمد أمين العمري

تطورات خطيرة

ما كادت الوزارة القائمة تفرغ من دفن القتيلين الكبيرين « الفريق بكر صدقي والمقدم محمد علي جواد » في مقبرة باب المعظم ، وتوفد العقيد انطوان لوقا الى الموصل لجلب الضباط الموقوفين ، حتى ذعرت من موقف حامية الموصل وفتطعها كل علاقة لها مع بغداد ، فحاولت تنظيم حملة عسكرية ضد الفرقة التي عصت في الموصل ، واذا بالعقيد سعيد التكريتي آمر معسكر الوشاش يعلن تأييده لموقف الجيش في الموصل ، واذا بحاميات الحلة ، والديوانية ، وكركوك ، والسليمانية ، تحذوا حذو سعيد التكريتي ، فلم يرَ حكمة سليمان رئيس الوزراء مناصا من تركه الحكم ، ولا سيما بعد أن أسند

رئاسة أركان الجيش الى وزير الدفاع الفريق عبد اللطيف نوري ، واستدعى
جميلاً المدفعي من دمشق ليتولى منصب وزارة الدفاع في وزارته فلم تنجح
طبيعته فتقدم بكتاب استقالته وهذا نصه :

مولاي صاحب الجلالة بغداد في ١٧ آب ١٩٣٧

نظرا الى أن حالة البلاد الراهنة لا تمكّني من الاستمرار في تسيير أعمال
الدولة ومصالح المملكة ، فأقدم بعريضتي هذه راجيا من مولاي أيده الله
أن يتفضل بقبول استقالتني من رئاسة الوزراء وأني لا أزال لجلالة سيدي .

الخادم المطيع — حكمة سليمان

وبعد زوال نظام الحكم الملكي في العراق ، وقيام الجمهورية العراقية في
١٤ تموز ١٩٥٨ ، ألف الزعيم عبد الكريم قاسم مجلسا عسكريا من الضباط
المتقاعدين : عبد الرحمن شرف ، وعلي غالب عريان ، وموسى علي الطيار ،
قرر أن قتل بكر صدقي ومحمد علي جواد تمّ أثناء قيامهما بواجب الخدمة فقرر
مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٠ منح ورثة المرحوم
بكر صدقي ، وورثة المرحوم محمد علي جواد مبلغ خمسة آلاف دينار لكل
منهما ، والزام دائرة التقاعد بضم العجز من الدرجة الاولى الى راتب كل من
القتيلين المذكورين . وكان المقدم محمد علي جواد ابن عمه الزعيم عبد الكريم
قاسم .

مصرع الملك غازي

توطئة

يقول المربي الكبير الاستاذ ساطع الحصري في ص ٣٩٦ من الجزء الاول من كتابه « مذكراتي في العراق » ان الملك فيصل الاول استدعاه ذات يوم الى بلاطه وقال له بالحرف :

تعرف يا ساطع بأني احب اسرتي واحب ابني غازي واحب ان أوسس اسرة مالكة ، ولكنني احب امتي اكثر من اسرتي واكثر من غازي فاذا كان الأمر حقيقة كذلك ، واذا كان غازي لا يتصف بالذكاء اللازم لولي عهدٍ وملكٍ ... فأنا سوف لا أتردد في العمل بما يحتمه عليّ الواجب الوطني . سأجمع مجلس الأمة وسأقول اني أجعل الأمة في حل من ولاية عهد ابني ، وسأترك لها الحرية التامة في تقرير ما يجب عمله في هذا الشأن !

وعلى هذا اتخذت التدابير لتخصيص دار متصلة بالبلاط الملكي ، مع حديقة مناسبة وردهة خاصة لتعليم الأمير غازي ، وتم انتخاب المعلمين للمواد المختلفة . وعين العقيد طه الهاشمي مراقبا له ، وتألّفت فرقة كشفية خاصة للقيام بالتسارين والحركات الكشفية مع ولي العهد ، انتخب اعضاؤها من بقية

المدارس انتخاباً خاصاً ، وقد أثرت هذه التدابير ثمرتها المطلوبة ، وتلافى غازي التأخر السابق وإن بقيت قابليات محدودة وحيء بالمرس فيرلي MISS FAIRLY من لندن لتتولّى العناية به وتدريبه على اللغة الانكليزية .

ولما زار المستر اميري MR. AMERY وزير المستعمرات البريطانية بغداد في عام ١٩٢٤ ، اقترح ارسال غازي الى انكلترا للدراسة في معاهدها فلقى الاقتراح ارتياح الملك والده . وهكذا سافر غازي الى لندن في نيسان ١٩٢٦ والتحق بمدرسة هارو HARROW وتقول الوثائق البريطانية بأن قابليات غازي في العلوم العسكرية كانت ضعيفة جداً ، وأن حنانه الشديد لوجوده بالقرب من والديه واخواته ، أجبروا والده على استدعائه من لندن والحاقه بالمدرسة العسكرية في بغداد عام ١٩٢٨ وتخرج فيها ضابطاً خيالا عام ١٩٣٢ وعينه والده مرافقاً لجلالته . ولما سافر الوالد الى لندن في الخامس من حزيران عام ١٩٣٣ تلبية لدعوة الملك جورج الخامس لزيارة بلاده ، ولأته نيابة الملك اثناء غيابه عن العراق . وصدف ان وقع تمرد التيارين بعد شهرين من سفره ، فوقف غازي الى جنب الوزارة القائمة ، وهي الوزارة الكيلانية الاولى ، يشد ازرها ويؤيد صمودها ويدفع تهم أعداء العراق في الداخل وفي الخارج عنها ، فأحبه الشعب حباً جما وولاه ثقته التامة . وكرهه الانكليز كرها شديداً وقرروا مصيره منذ تلك اللحظات . ولما عاد الملك الى عاصمة ملكه في الثاني من آب من هذه السنة ليشرّف على الحركات التأديبية ضد التمرد ، لم يستطع رأب الصدع فرجع الى أوروبا في اول ايلول ليمّ التداوي ، فوافته منيته في الثامن من هذا الشهر ، ونودي بولي عهده الأمير غازي ملكاً على العراق ، فكظم الانكليز غيظهم وأخذوا يخططون لمستقبله . وقد تزوج غازي الاميرة عاليه كبرى كريمات الملك علي في الثامن عشر من ايلول عام ١٩٣٣ للميلاد ورزق منها ولداً فقط في الثاني من مائس ١٩٣٥ أسماه فيصلاً

بعد وفاة الملك فيصل ، اختل التوازن بين القوى السياسية في العراق في عهد الملك غازي اختلالا كبيرا ، وانطلقت شهوة الحكم من عقالها انطلاقا واسعا . فكثر تبدل الوزارات ، وتسلسلت حركات التمرد والعصيان في بعض الجهات . واضطربت الحياة النيابية بكثرة ما اصابها وأصاب حل مجالسها من فوضى . ولما تولت وزارة ياسين الهاشمي الثانية مقاليد الحكم في ١٧ آذار ١٩٣٥ م ، رأت ان تعيد الى الحكم هيئته ، والى البلاط الملكي حرمة ، ولا سيما بعد فضيحة الاميرة عزة ، كبرى كريسات الملك فيصل المؤسس . وشقيقة الملك غازي حيث تنصرت وتزوجت من عامل يوناني كان يخدم في بيت والدها اسمه خرولمبس ، فقصد الهاشمي ووزير خارجيته نوري السعيد السفير البريطاني في دار السفارة يوم ١٧ حزيران ١٩٣٦ وبحث المجتمعون أمر تسبب الملك الشاب ، والخلل الذي اصاب المملكة في عهده ، فاقترح السفير وجوب التخلص اولا من العناصر المشتبه بها ، التي اختارها الملك لتحيط به ، ووضع سيطرة دقيقة على حركاته وأفعاله ، وفسح المجال له بعض الوقت ليتمكن من اداء مهنته . وكان من رأي نوري السعيد ان سمعة الملك قد تدهورت جدا بحيث اصبح من الصعوبة بمكان أن ينقذ ما تبقى منها ، وأن البلاد لن تقبل غازي ملكا بعد يومها هذا ، واقترح ازالته عن العرش ، وتأسيس مجلس وصاية حتى يبلغ ولده سن الرشد^(١) لكن السفير نصح بالتؤدة ، واقترح اعادة رسم حيدر الى رئاسة الديوان الملكي بدلا من تكليفه بالذهاب الى خارج العراق لمعالجة فضيحة الاميرة عزة . وعلى هذا أبعدت الوزارة عن البلاط كل من كان مسيئا له سمعته من الموظفين ، وأغلقت قصر الملح الذي كانت تجري فيه بعض الموبقات ، وطردت كل من كان معروفا بسوء السمعة أو بفساد الاخلاق ، كما طردت سائق سيارة الملك وبعض مرافقيه ، ووضعت رقابة شديدة على الخزينة الملكية الخاصة لاطفاء الديون التي خلفها الملك

فيصل ، وجعل المصروفات الملكية متناسبة مع الايراد والدخل . وتقرر أن تجري تحقيقات أولية عن كل من يراد استخدامه في البلاط أو في القصور الملكية في المستقبل ، كما أصدرت الوزارة مرسوم الاسرة المالكة رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٦ الذي نص على تأليف مجلس وصاية خاص من رئيس الوزراء ، ورئيسي مجلس الاعيان والنواب ، ووزيري الداخلية والعدلية ، وكذلك التأديبية والانضباطية الخاصة بالعائلة المالكة .

تبرم غازي

نضايق الملك غازي من التدابير التي لجأ الهاشمي اليها لصيانة سمعته ، والحد من تصرفاته التي لا تتفق مع كرامة وفسدية منصبه ، ووجد في بعض وزراء الهاشمي من يحرضه على التمرد على تلك التدابير ، الأمر الذي اضطر الهاشمي الى ان يشكو هذا البعض الى السفير البريطاني^(٢) . وفي الوقت نفسه كان خصوم الهاشمي السياسيون قد استطالوا مدة بقاء خصمهم في دست الحكم وحرمانهم منه زمناً طويلاً فاتخذوا من التدابير العسكرية القاسية التي ركنت وزارته اليها في قمع التمرد في الفرات الاوسط ، وفي قضائي سنجار والزبيار بلواء الموصل ، واعلان الاحكام العرفية مرارا لتسريع هذا القمع^(٢) ذريعة لاستغلال هذا الجفاء بينه وبين ملك البلاد ، وصاروا ينفخون في تلك الجذوة كي يزيدوها ضرماً ويطبخون عليها ما يريدون أكله شهياً .

وكانت عقيدة الملك انه يتمتع برصيد كبير بين ضباط الجيش ، ولا سيما الطموحين منهم ، فوجد من الضروري ان يرتقي في أحضانهم ليتخلص من المضايقات التي كان يشكو منها ، وتذكر علاقته القديمة باللواء بكر صدقي

(٢) اعلنت الاحكام العرفية في عهد الوزارة الهاشمية الثانية خمس مرات .

في فترة التيارات عام ١٩٣٣ ، فاتصل به وبغيره من الضباط المغامرين ، وكان هؤلاء يعتقدون « بأن الرجال المدنيين لا يستطيعون الحكم ، وان السياسيين أساس كل البلاء في البلد ، فأخذ البعض يفكر في طريقة انقاذ البلاد من شرهم »^(٣) وجاء سفر الرئيس الهاشمي الى البصرة ، وتصريحه في الحفلة التي اقامتها بلدية الشتر لتكريمه في ايلول ١٩٣٦ بقوله « وأؤمل ان يتاح لي في خلال عشر سنوات العمل فاجد في تحقيق الاهداف المطلوبة للبلاد وعندها ترون الشرق . ومع ذلك أرجو أن يتمتع فيمد في عمري بعهد جلالة الملك غازي الاول لأقوم بتحقيق هذه الامور بشكل تودة ونجاح »^(٤) جاء هذا التصريح ضعفاً على ابائه^(٥) حيث نقلت هذه الكلمات الى الملك بصورة مشوهة ، وفسرت بأنها تعني تحويل نظام الحكم الملكي الى ديكتاتورية سافرة^(٦) مما هيج الخواطر واتخذ وسيلة للاطاحة بالحكم القائم . وهكذا جاء انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ليقضي على الهاشمي وصحبه ويشتمهم أيدي سباً .

الكارثة

استبعد الفريق طه الهاشمي ضلوع الملك غازي في الانقلاب الذي دبره اللواء بكر صدقي للاطاحة بوزارة اخيه ياسين في التاسع والعشرين من تشرين الاول ١٩٣٦ فقال في الجزء الاول ص ١٤٨ من مذكراته :

-
- (٣) مذكرات طه الهاشمي ٤٣٩/١ .
(٤) جريدة البلاد العدد ٦٦٦ تاريخ ٦ ايلول ١٩٣٦ .
(٥) الابالة الحزمة من الحشيش والحطب ، والضفت قبضة من الحشيش مختلطة صاحبه المكروه ثم يزيد منه . - المنجد ص ١٠٧٤ -
(٦) المعروف عن الهاشمي انه كثير التفكير قليل الكلام الى حد انه يختزل الجملة بكلمة تحتمل المعاني الكثيرة حتى انه بعد عودته الى دمشق من منفاه الى الرملة في عام ١٩٢٠ اقيمت له حفلة تكريمية رفض ان يتحدث فيها قائلاً ان ما لحقني من الضرر انما هو فلتة من لساني .

أنا استبعد أن يكون للملك علم بالحركة . فالؤكد انه رضح للأمر الواقع ، وارتاح لقلب الحكومة التي أرادت أن تصون شرفه بمنعه من الاختلاط بسيني الأخلاق وهو مع الأسف شاب ميل إلى السفه والحلاعة .

وأكد لنا السيد رستم حيدر رئيس النديوان الملكي ان الملك كان مضطربا لا يأكل ولا يشرب حتى كلم جلالته اللواء بكر صدقي من مخفر المغيسل مؤكدا له ان الجيش سيقى على ولائه لصاحب التاج^(٧) .

اما السيد حكمة سليمان فقد قال لنا : ان الملك غازي لم يكن مسبوقا بالحركة ولكنه قابلها بالارتياح ، لأن الوزارة الهاشمية كانت قد فرضت رقابة شديدة على تصرفاته الشخصية ، ولأن بكرأ كان كثير التردد على الملك ، وكان ينقل إلى جلالته تذاكرات قادة الجيش وتصميمهم على وضع حدٍ لسياسة الوزارة القائمة^(٨) .

وتدل التتبعات التاريخية الدقيقة والوثائق البريطانية والاجنبية التي سمح بوضعها تحت تصرف الباحثين والمتبعين ، ان الملك غازي بعد أن ضاق ذرعا بالرقابة التي وضعت على تصرفاته الشخصية ، وشعر بأن المعارضة للوزارة القائمة بلغت حدا لا يصح السكوت عليه ، وأن الضباط الاحداث الذين كانوا يحيطون به ليشاركونه السفه واللهو ، ساءهم جدا منع رئاسة أركان الجيش إياهم من التردد على الملك^(٩) واللجوء إليه في قضاياهم الوظيفية ، وان بعض القادة أبدوا استعدادهم لفك أسرهِ وارجاع حريته إليه قد ارتسى في أحضانهم .

١ — إد يصف السر ارشبالد كير A. CLARK KERR سفير بريطانية

(٧) تاريخ الوزارات العراقية ٢٣٨/٤ من الطبعة السادسة

(٨) الوزارات ٢٣٨/٤ .

(٩) طلبت وزارة الدفاع الى رئاسة أركان الجيش بكتابها المرقم س/٢٩٩ وتاريخ ١٦ حزيران ١٩٣٦ ، بأنه لا يجوز مطلقا ان ينهبوا الى البلاط الملكي او الى قصر الزهور باية دعوة كانت ، .

في العراق في تقريره المرفوع الى لندن في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٦ تحت رقم F. O. 371/200/14 EM 7/65 ما دار بين ياسين الهاشمي والملك غازي

بعد الفاء الطائرات منشور قيادة الجيش بطلب زوال الوزارة بقوله :
حضر ياسين الهاشمي ونوري السعيد القصر الملكي للتباحث والتداول
في أمر الانقلاب فقال ياسين انه تكلم مع بكر صدقي بالتلفون ، وسأله عن
سبب قيامه بالانقلاب ، فطالب هذا باستقالة الوزارة ، فأجابه ياسين انه
سيستقيل حالما يتأكد ان الوزارة لا تتمتع بثقة الملك ، فكان رد بكر ان الحركة
التي يقودها قد نفذت بعرفة وتأييد الملك . ويقول السفير ان الملك جفل
وأنكر صحة ما قاله بكر ولكن السفير ختم تقريره بقوله :
ولقد كنت اراقب الملك بدقة ، وأنا متأكد من قولي بأنني أنا ايضا اقتنعت
بان الملك على علم مسبق بالانقلاب .

٢ - لما اجتمع السفير البريطاني بالملك غازي في الساعة العاشرة من صباح
يوم الانقلاب ، سأله عما اذا كان مسبوقا بهذا الحادث الخطير بأي وجه من
الوجوه ؟ فرد الملك عليه بالنفي المطلق . فسأله عما اذا كان لديه من القوة
او الجراءة ما يكفي لاحباط هذه الحركة ؟ فرد عليه بالنفي ايضا ، فاستنتج
من ذلك ان الملك يجب استقالة الوزارة وانه لا فائدة ترتجى من أية مقاومة^(١٠) .

٣ - يقول الدكتور سندرسن H. STNDERSON طبيب الاسرة

المالكة :

دعيت الى قصر الزهور في الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم فلم اجد
الملك في مكتبه بل كان يتمشى في شرفة القصر وهو في حالة انفعال شديد .
كان يتسنى بحزام ربط به مسدسه بشكل جلي ظاهر ، ولم أر الملك مسلحا
من قبل ، فسألته ولم هذا التشنج يا سيدي ؟ أشار الى طيران فوق بغداد
وصاحبه اصجار له تتمم وقال : انها أشبه بالثورة . ولم اكن لأشك بأنه كان

على علم مسبق بالحادث ، وأن الخطر الذي يتعرض له هو وعرشه انما يكمن في احتمال قيام عملٍ معاكس^(١١) .

٤ - قال لنا العقيد الطيار حنظلي عزيز . الطيار الخاص للملك غازي في منتصف عام ١٩٧٥ : ان الملك استدعاه الى قصره في الصباح الباكر ليوم الانقلاب ، وطلب اليه أن تكون طائرته معبأة بما يكفيها من الوقود ، بحيث تستطيع الوصول الى عمان سالمة ، الامر الذي يدل دلالة قاطعة على أن غازي كان يتوقع فشل الانقلاب ، فاعدّ العدة للالتجاء الى عمه الامير عبد الله في الاردن^(١٢) .

٥ - يقول صفوة العوّا ناظر الخزينة الخاصة انه دخل على الملك بعد الانقلاب فرآه مبسطا منشرحا يتبجح بأنه رتب الانقلاب ، وهو الذي دبر مؤامرة الجيش . فيزعم صفوة بانه قال للملك : انك لا تعلم عن الأمر شيئا لماذا تلقي نفسك في ورطة وواجبك ان تكون على الحياد^(١٣)

٦ - كانت آخر مقابلة اجراها الفريق بكر صدقي مع الملك غازي قد تمت في ٢٣ تشرين الاول ١٩٣٦ بحضور المقدم الطيار محمد علي جواد ، وقد سمع من الملك تدمرا شديدا من سياسة وزارة الهاشمي في الحقلين الداخلي والخارجي ، واذا بالرجلين العسكريين يعرضان عليه فكرة الاطاحة بالوزارة ، عندما تبدأ مناورات الجيش العراقي في قره غان ، فيقع هذا العرض من نفس الملك وقعا حسنا ، ويسد عليهما ان نجاحهما سيكون مدعاة لدخولهما في سجل البطولات ، وانه سيبذل كل سعي لتأييدهما ، لكنه طلب اليهما الاعتصام بالكتمان الشديد والحذر التام . وفي حديث للسيد تحسين قدرني مع صاحب البحث : ان الملك غازي كان قد أسر اليه ما دار بينه وبين بكر ومحمد علي من حديث ، وأنه « أي تحسين » كان قد أخبر كلاً من شاكر الوادي وبكر

(١٢) تاريخ الوزارات العراقية ٢٣٩/٤

(١٣) مذكرات طه الهاشمي ٢٢٤/١

صدقي ومحمد علي جواد بما تقدم . عندما كان هؤلاء الثلاثة يتناولون الغداء على مائدته في السابع والعشرين من تشرين الاول ، أي قبل الانقلاب بيومين فقط .

٧ - لما سمع ياسين الهاشمي الملك غازي يقول للسفير البريطاني أن لا فائدة من أية مقاومة ، اقترح ان يسحب الملك والوزارة الى الألوية الشمالية لاعداد ما يقضي لاجهاض حركة التمرد فلم ينس الملك بينت شفة « وكان رأي نوري ارسال ناشير موقعة من قبل الملك وترسل بالطائرات الانكليزية فتلقى على وحدات الجيش في قرهغان ويعلن بها تمرد بكر ، غير ان الملك لم يجب » (١٤) وقال الافضل انكم تسحبون حقنا للدماء لأنهم على أبواب بغداد . وقد عجل رمي خمس طائرات أربع قنابر على بعض الدوائر الرسمية بحسم الموقف ، فقدم الهاشمي كتاب استقالته ، وكفى الله المؤمنين القتال (١٥) .

٨ - ويصف السفير البريطاني لجوء نوري السعيد ومعه احمد المناصفي الى السفارة من الباب النهري في تقريره الى لندن بقوله :

لقد فضيت معظم باقي اليوم مع نوري السعيد ، الذي كان في حالة عصبية كئيبة ، ولكن بعد أن انتهى من الاعداد لسفره الى مصر ، عادت اليه معنوياته ، واصر على اعتقاده بأن الملك غازي كان مسهما في حركة بكر صدقي ، وان هذا ما يعتقده به ياسين الهاشمي . تم يقول السفير : ان الانقلاب لم يكن كمفاجأة للملك .

فكرة الانتقام

بعد أن شرّد الانقلاب ياسين وصحبه ، وشتت شمل أصحابه ومعارفه ، كان من الطبيعي أن ينصرف المتضررون والحاقدون الى التفكير في وسائل الانتقام المشروعة وغير المشروعة لرد الاعتبار اليهم ، والتنكيل بمن سبب

(١٤) مذكرات طه الهاشمي ١٥١/١

(١٥) سورة الاحزاب الآية (٢٥)

محتتهم . اذ كيف ينسى نوري السعيد دم صهره جعفر العسكري المسفوح ظلماً وفد كان من بناء الجيش العراقي ؟ بل كيف ينسى اعادة شقيقته فخرية ، زوجة الوزير الفيل جعفر من مطار بغداد الى دمشق في غسق الليل . وكانت قد رجعت الى العراق بعد فجيعتها ببعلمها وشريك حياتها لتدير امورها ، ولتشرف على دراسة اولادها ؟ وكيف يرضى رشيد عالي أن يطرد من العراق في غفلة من الزمن وكان يتبجح بأنه ما كان يسكن لعراقيين اثنين أن يتحادثا في امور سياسية الا وكان هو تالهم ؟ وكيف يسكن لطله الهاشمي رئيس اركان الجيش أن يتحمل احاله على التقاعد لعدم مقدرته^(١٦) أو يهضم موت أخيه ياسين كبداً في ديار العربة ولا يسح حتى ينقل رفاته لتدفن في وطنه ؟ وقد كان ياسين أدمى والمع شخصية في العالم العربي . أما جميل المدفعي فانه على أثر تصريحاته المدوية في جلسة مجلس الأعيان المنعقدة في ٢٦ حزيران ١٩٣٧ ، حيث انتقد تدخل الجيش في السياسة ، اضطر للهرب الى دمشق بعد أن شعر بتصميم بكر صدقي على الفتك به ، وصار يميل الى ابعاد الملك غازي عن عرش البلاد ، واعلان ملكية ولي عهده فيصل تحت وصاية الأمير عبد الله عم والده ، أو الأمير عبد الآله نجل الملك علي^(١٧) وفي الوقت نفسه اخذ الانكليز يخططون في من يجب أن يحل محل الملك غازي على ان لا يكون البديل من خارج الاسرة الهاشمية .

ويقول ناجي شوكت في ص ٣١٢ من الطبعة الثالثة من كتابه « سيرة وذكريات نمانين عاما » انه سبق الاتفاق مع بعض الساسة على وجوب التخلص من العائلة المالكة بصورة من الصور . . . اذ لو أمكن التخلص من العائلة المذكورة وتبديل نظام الحكم في العراق من ملكي الى جمهوري ، من دون سفك دماء أو اعتداء على أحد ، فانه سيكون الحل الأفضل لمشكلات العراق .

(١٦) مذكرات طه الهاشمي ١٥١/١

(١٨) مذكرات صلاح الدين الصباغ ص ٩٠

وقد اتخذت كلمة « الأساس » رمزا لتحقيق هذا الاتفاق . أما نوري السعيد فقد كان مصمما على القيام بأي عمل يؤدي الى الانتقام من الملك غازي ، لاعتقاده الجازم بضلوعه في الانقلاب . وتدل الوثائق البريطانية على أنه اتصل ببعض الجهات البريطانية في القاهرة باسطة ما لديه من خطط ومشاريع فلم يلق الاستعفاء المأمول لأن الانكليز لم يكونوا يومئذ متفرغين للتدخل في امور العراق ، ففكر في الذهاب الى الاردن والاقامة في عمان ، ولكن اعتراض الملك غازي على ذلك ، وخشيته من أن يتخذ نوري من العاصمة الاردنية قاعدة للتآمر عليه وعلى عرشه ، وتأييد الانكليز لوجهة نظر غازي هذه^(١٨) ، كل ذلك حال دون تحقيق ما فكر فيه نوري ، فأراد أن يجس نبض الضباط القوميين في بغداد حيال موقفهم من الملك غازي فبعث ولده الطيار صباح الى بغداد بعد مقتل بكر في ١١ آب ١٩٣٧ ليسان العقيدين : محمد فهمي سعيد وصلاح الدين السباع عبا اذا كان يريان قتل الملك غازي والحاقه ببكر صدقي وتخليص البلاد من عبثه ، فيرد عليه بصوته الجمهوري : لا يا صباح لن يحدث هذا أبداً^(١٩) فلما جوبه نوري بهذا الرد العنيف ، صبر على مضض وأجل الفكرة الى فرصة اخرى . فلما تهيأت هذه الفرصة بعد توليه رئاسة الوزارة للمرة الثالثة في ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ . كان رأي فهمي سعيد قد تغير ، اذ ما كاد يحاط علماً بمصرع الملك الشاب في الرابع من نيسان ١٩٣٩ حتى قال : الخير فيما اختاره الله^(٢٠) .

بعد ان فشلت كافة التشبثات التي تشبث بها نوري السعيد للاقتصاص من الملك غازي ، ومن عمل تحت لوائه في انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، جال في خاطره أن يستغل العداء المستحكم بين العائلتين : الهاشمية والسعودية لتحقيق أغراضه ، فصار يشيد بالسعوديين ويمجد أخلاقهم . ويقول مؤرخ ثورة العرب الاستاذ أسعد داغر :

(١٩) فرسان العروبة في العراق ص ٨١

(٢٠) أسعد داغر في كتابه « مذكراتي على هامش القضية العربية » ص ٢٠٥

« وما قاله نوري السعيد حينئذ - وقد بلغه بنا اهتمامي به - انه سيعتزل السياسة نهائياً في عهد الملك غازي ، ولما نظرت اليه نظرة شك واستغراب قال : أنت ترى أن عندنا جهلاً وقلة اخلاق ، أما جيراننا ، ويقصد السعوديين ، فعندهم جهل واخلاق فهم خير منا ، والعمل معهم أفضل من العمل مع جباعتنا » (٢١) .

وأنهم من هذا ما سجله السفير السعودي المترس الشيخ حافظ وهبة : « لقد كان مقتل جعفر العسكري صدمة عنيفة لنوري السعيد ، وكان يتهم الملك غازي وبكر صدقي بقتله ، وكان يقسم باغلف الايمان انه لن تنام له عين حتى يأخذ بشار جعفر منهما . وقد كتب للملك عبد العزيز يعرض عليه الاتحاد بين العراق ونجد ، على أن يكون الأمير فيصل نائباً لوالده في بغداد ، وعلى أن تكون الادارة في العراق مستقلة عن ادارة نجد ، ولكن الملك عبد العزيز لم يلق بالاً لأمثال هذ المقترحات ، لأنه يعلم علم اليقين ان وراء العراق الانكليز ، وما داموا لم يفاتحوه بأمر خطير مثل هذا ، فانه لا يشغل باله في التفكير في موضوع خطير مثله ، وفي الوقت نفسه لا يرى من الحكمة ان تسوء العلاقات بالحكومة العراقية بسبب مشروع خيالي . ويجدر بالذكر ان جلالة الملك عبد العزيز كان يفسر نوري بعطفه ومساعدته في محتته » (٢٢) .

(٢١) حافظ وهبة في كتابه « خمسون عاماً في جزيرة العرب » ، ص ١٢١

(٢٢) العقيد صلاح الدين الصباغ في كتابه « فرسان العروبة في العراق » ، ص ٩٥ وقد سبق لهذا السفير البريطاني أن أبدى رأيه في عودة نوري السعيد الى الحكم ، بعد الاطاحة شبه العسكرية بوزارة جميل المدفعي الرابعة مساء الخامس والعشرين كانون الاول ١٩٣٨ ، فقال :

« على ان ظهور نوري مرة اخرى كانت له جوانب عديدة بدت لي مدعاة للقلق ، واولها ان عودته الى الحكم اعادت الجيش الى السياسة ، وكان من مصلحة الجميع أن يبقى بعيداً عنها . وثانيها ان روحية الانتقام والتعطش للدماء وكوامن الاحقاد والضغائن التي اوجدتها فترة بكر صدقي ، وخاصة مقتل جعفر ، والتي



وهناك رسائل شخصية من نوري السعيد الى بعض خواصه تؤيد طلب مجيء أحد انجال الملك عبد العزيز آل سعود لحكم العراق .

كان جميل المدفعي قد غادر الى سورية في أول تموز ١٩٣٧ ، بعد أن شعر بأن زبانية الحكم التائم يريدون به شرا . فلما قتل اللواء بكر صدقي والمقدم الطيار محمد علي جواد في مطعم سرب الطيران في الموصل يوم ١١ آب عصرا استدعى رئيس الوزراء حكمة سليمان جسيلاً المدفعي الى العراق ليتولى منصب وزير الدفاع في وزارته ، بعد أن عهد بمنصب رئاسة اركان الجيش الى وزير الدفاع عبد اللطيف نوري ، ولكن الرجل ما كاد يصل الى بغداد حتى وجد أن الامور تبدلت ، وأن حالة من الفزع تسود البلاط الملكي والسفارة البريطانية **مما . فقد قطعت حامية الموصل علاقتها ببغداد ، وتمردت حامية معسكر النواش في العاصمة على أوامر الوزارة القائمة . وبعد اتصالات مكثفة . ومفاوضات شاقة ، تقرر ان يتنحى حكمة سليمان عن الحكم ، وأن يعهد الى جميل المدفعي بتأليف وزارة جديدة تأخذ على عاتقها سياسة اسدال الستار على ما وقع من أحداث صغيرة وكبيرة ، وأن يسمح للذين شرّدهم انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ بالعودة الى ديارهم تباعا .**

وكانت أيام وزارة المدفعي الرابعة حقبة سادها السكون والطمأنينة في أشهرها الاولى ، وجعلت الناس يتنفسون الصعداء ، ولكن ما كادت العاصمة تجمع شمل المشتتين ، وتعيد اليهم طأنتهم ، حتى بدأت الدسائس والفتن . فقد أصرّ الذين طوّح بهم الانقلاب المذكور على وجوب معاقبة الذين قاموا به ، وأصرّت الجهات العليا على وجوب دفن الماضي بحسناته وسيئاته ، وقد أدى التكتل في الجيش الى الأطاحة بوزارة المدفعي مساء الرابع والعشرين من

حاولت وزارة جميل تهدئتها بغير قليل من النجاح ، كانت ستشار مجددا على اشدها ، وثالثا كان قد امتزج بطبع نوري مؤخرا - مع كثير من المزايا التي تستوجب الاعجاب - شيء من عدم الاستقرار كنت أعرفه أنا فقط ، وكان ذلك في حد ذاته مبعثا لعدم الاطمئنان .

كانون الاول ١٩٣٨ بعد أن لبثت في الحكم ستة عشر شهرا ، وكان الملك غازي يشتهي من أن يأتي نوري خلفا للسدفي ولكن :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

ولعل خير من يوجز الحوادث ويأتي بالخبر اليقين ، العقيد صلاح الدين الصباغ حيث يقول :

« ثم تذكرت كيف ثاب غازي الى رشده في أشهره الاخيرة فإذا بالملك الشاب يتعطش لما فيه خير العروبة . ويطمح لتحقيق الوحدة العربية . تذكرت حديثه لي بالهاتف ليلة أرغم الجيش وزارة جميل على الاستقالة :

— يا صلاح الدين لقد استدعيتكم جيلا على متن طائرة من لبنان بعد مقتل بكر نيراس الوزارة ، وكان ذلك خلاف رغبتى فماذا تريدون الآن ؟

— نريد الوفاء بالعهد ، وقد حث جميل بعهوده ، وقسمت وزارته الجيش الى معسكرين . ونحن ياسيدي طوع يدك ، ونبذل ارواحنا في سبيلك . — سأقبل الاستقالة يا صلاح الدين بشرط أن لا يأتي نوري بعده ، وأنا اوافق على اسناد الوزارة لأي رئيس باستثناء نوري .

— لكن نوري هو المطلوب ياسيدي بعد أن رفض طه الوزارة .

لكن غازي لم يتراجع وبقي على رأيه فلما انبثق الفجر ، كان لنوري ما تمنى ، وكان لظه ما أراد (٣٣) .

في الوثيقة البريطانية 1/0/371/20207/E231 المؤرخة ٣١ كانون

الاول ١٩٣٨ أن نوري السعيد اقترح على الانكليز تشجيع الملك غازي على السفر الى أوروبا ليتم خلعته عن العرش خلال غيابه ، ويولي حكم العراق اما الأمير زيد عمه ، أو الأمير عبد الآله ، لكنهم لم يقرّوا هذا التدبير ، فاقترح تعيين الأمير زيد مستشارا للبلاط الملكي ، ومنحه صلاحيات تمكنه من السيطرة على الملك . وتوجيهه الوجهة التي يتطلبها المقام ، فاستحسنوا هذا الاقتراح

على أساس انه سيكون في استطاعة عم الملك تصفية العناصر المحيطة بالملك ، وعهدوا الى سفيرهم في بغداد أن يفتح الملك بما اقترحه نوري . وأدرك نوري انه سيكون من المستحيل تسخير الأمير زيد لأن يتبع خطاه في كل ما يريده ، فانصرف الى طرق اخرى تمكنه من تصفية خصومه ، ووجد في وزير دفاعه طه الهاشمي ، ووزير المالية رستم حيدر . وفي رئيس الديوان الملكي رشيد عالي ، وبعض الضباط القوميين ما يحقق أغراضه ، وكان في قمة هذه التشكيلة الأمير عبد الآله الذي كان يدرس في اسكندرية مصر ، وتعرف عليه نوري أيام النكبة ، حيث أدرك ما في نفسه من مرارة وحرمان . وكان عبد الآله حاقدا على بكر صدقي وبطاطته حيث أعرب عن رغبته في الزواج من إحدى شقيقاته فلم تقرّ التقاليد الهاشمية هذه الزيجة .

وبدت نذر الحرب العالمية الثانية واضحة للعيان ، بعد مؤتمر ميونخ في أواخر ايلول ١٩٣٨ ، وشعر الانكليز بأن وجود الملك يهدد مصالحهم بما كان يبثه من محطة « قصر الزهور » من بيانات تثير الروح القومية في الشباب ، وتنتقد سياستهم في فلسطين ، وتعرض شباب الكويت على الشغب ضد أميرهم ، وطلب ضم الكويت الى العراق ، واذا بمشروع نوري سعيد الخاص بالتخلص من الملك غازي يبعث حيا ويلأقي وفعا حسنا ، واذا بسفير بريطانية في العراق يقول للأمير عبد الآله عند زيارته الاخيرة بمناسبة انتهاء عمله : ان الملك غازي يجب إما أن يسيطر عليه أو يخلع عن عرشه اهـ .

نعمي غازي

فوجيء الرأي العام في الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٤ نيسان ١٩٣٩ بالبلاغ الرسمي رقم (١) تذييعه محطة الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية بين الفينة والفينة وهذا نصه : : بمزيد الحزن والالام ينعي مجلس الوزراء الى الامة العراقية انتقال المغفور له سيد شباب

البلاد جلالة الملك غازي الاول الى جوار ربه على أثر اصطدام السيارة التي كان يقودها بنفسه بالعمود الكهربائي الواقع في منحدر قنطرة النهر بالقرب من قصر الحارثية في الساعة الحادية عشرة والنصف من ليلة أمس . وفي نفس الوقت الذي يتقدم فيه بالتعازي الخالصة الى أعضاء العائلة المالكة على هذه الكارثة العظمى التي حلت بالبلاد ، يدعو الله سبحانه وتعالى أن يحفظ للمملكة نجله الأوحد جلالة الملك فيصل الثاني ، ويلهم الشعب الكريم الصبر الجميل وانا لله وانا اليه راجعون .

مدير الدعاية والنشر والاذاعة

بغداد ٥ نيسان ١٩٣٩

ما يقوله اطباء

والى جانب هذا البلاغ الحكومي اذاعت هيئة الأطباء التي تولت فحص الملك النعمي الآتي ..

ننعي بمزيد الأسف وفاة صاحب الجلالة الملك غازي الاول الساعة الثانية عشر والدقيقة اربعين من ليلة ٣-٤ نيسان سنة ١٩٣٩ متأثرا من كسر شديد للغاية في عظام الجمجمة وتمزق واسع في المخ . حصلت هذه الجروح بنتيجة اصطدام سياره صاحب الجلالة عندما كان يسوقها بنفسه بعمود كهرباء بالقرب من قصر الزهور الساعة الحادية عشر والنصف من تلك الليلة . ولقد فقد صاحب الجلالة شعوره مباشرة حتى اللحظة الأخيرة .

٣-٤ نيسان سنة ١٩٣٩

الدكتور صبيح الوهبي

الدكتور ابراهيم

الدكتور جلال حمدي

الدكتور صائب شوكت

الدكتور سندر سن

تقريران آخران

ولدينا تقريران آخران وضعتهما هيئة الأطباء التي تولت فحص الملك ، ولم يسبق أن نسرا من قبل في كل ما كتب ونشر عن هذه الفجيعة حتى الآن .
التقرير الاول التاريخ ١٤ صفر ١٣٥٨ هـ ٤ نيسان ١٩٣٩

نحن المدرجة اسماؤنا أدناه الذين حضرنا لأسعاف صاحب الجلالة الملك غازي الاول حالاً قبل وفاته نقدم تفاصيل الحادث :-

- ١ - الدكتور اج . سي . سندرسن - استاذ الأمراض الداخلية في الكلية الطبية الملكية في بغداد ، وطبيب صاحب الجلالة الخاص .
 - ٢ - الدكتور صائب شوكت - استاذ الجراحة السريرية في الكلية الطبية الملكية في بغداد ، والجراح في المستشفى الملكي في بغداد .
 - ٣ - الدكتور جي نوئيل براهام - استاذ الجراحة في الكلية الطبية الملكية في بغداد ، والجراح في المستشفى الملكي في بغداد .
 - ٤ - الدكتور صبيح الوهبي - معاون مدير المستشفى الملكي في بغداد .
 - ٥ - الدكتور جلال حمدي طبيب الخفر في المستشفى الملكي في بغداد .
- ليلة ٣ نيسان ١٩٣٩

ملخص حادث وفاة صاحب الجلالة الملك غازي الاول مفصلاً من قبل الاطباء الذين حضروا عند جلالة حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء اليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٣٩ :

تسلم الدكتور سندرسن اشارة تلفونية من قصر الزهور يخبره ان صاحب الجلالة الملك قد اصاب بجروح خطيرة من تصادم سيارته وقد طلبوا حضوره حالاً ، وأثناء المحادثة التلفونية سمع أصواتا نسائية مضطربة وبكاء ونحيب مما استدل على أن الحادث خطر ، وعليه أسرع بسيارته مستنجباً من اللوازم والضمادات الطبية الضرورية . وقبل خروجه ، أخبر الدكتور براهام تحريراً ، طالبا منه أن يتبعه الى قصر الزهور بأسرع وقت ممكن . . .

وفي طريقه الى قصر الزهور تلاقى الدكتور سندرسن بسيارة ملكية ارسلت لجلبه فاستقلها لأنها أسرع من سيارته ، ووصل الى قصر الزهور بنفس الوقت الذي وصل فيه سمو الأمير عبد الآله . وعند وصوله قصر الزهور وجهت السيارة الى قصر الحارثية وكانت الليلة مقمرة . وقد رأى على الجانب الأيسر من الطريق سيارة كبيرة محطمة زجاجها الامامي وعمودا كهربائيا مقلوعا بالقرب منها .

وعند وصول الدكتور سندرسن قصر الحارثية ، وجد صاحب الجلالة منقاً على مصبح بحضور جلالة الملكة ، ومحاطا بأعضاء العائلة المالكة وبعض موظفي القصر ورجال الشرطة والخدم .

وجد الدكتور سندرسن جلالته فاقد الشعور وبحالة نزيف شديد من جراء جرح واسع عميق في الرأس ، وكان نبض جلالته لا يحس ، وكان من البديهي ان وفاته كانت محتمة ومع ذلك فقد أحضر منعشا .

وبعد لحظة وصل الدكتور صائب وحقق بالمنعش المحضّر . وكان قد أشعر الدكتور صائب شوكت ، عندما كان في فراشه تلفونيا ، للحضور الى قصر الزهور بعد اخبار الدكتور سندرسن فأسرع حالاً بسيارته لقصر الزهور . وعند وصوله لقصر الزهور ، وجه من قبل الحرس الى قصر الحارثية ، وبطريقه رأى الدكتور صائب شوكت السيارة المصطدمة المذكورة سابقا . وعند وصول الدكتور صائب شوكت لقصر الحارثية أخبره ضباط الشرطة ومعهم عدد من الجنود ان جلالته كان قد اصيب بجروح عند اصطدام سيارته التي كان يقودها بنفسه . وعند دخوله الغرفة التي كان فيها جلالته ، وجد الدكتور سندرسن يقوم بالاسعاف بحضور جلالة الملكة ، وسمو الأمير عبد الآله ، والوالدة صاحبة الجلالة الملكة ، ورئيس الوزراء ، ورئيس الديوان الملكي ، الذين قد وصلوا قبل هنيهة واخبروا بخطورة حالة جلالته .

وفد وجد الدكتور صائب شوكت جلالة الملك بنفس الحالة التي وجدها فيه الدكتور سندرسن وأعطاه حقنة منعشة ، وتلفن للدكتور جلال حمدي

في المستشفى الملكي ليحلب معه مواد الضماد وآلات اضافية لقصر الزهور .
وقد فحص الجرح مرة اخرى ووجد ان الجرح ميئاً دون شت حيث ان فسا
من الماخ كان خارجاً من الجرح الواسع في قمة الجمجمة وان الجيب الطولي
قد تنزق . وقد أخبر رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي بعدم وجود أمل

التقرير الاول التاريخ ١٤ صفر ١٣٥٨ هـ ٤ نيسان ١٩٣٩

وقد وصل الدكتور براهام بعد دقائق . وكان قد اخبر برسالة خاصة
من الدكتور سندرسن بعد الساعة الحادية عشرة والنصف مساءً ، وذهب
حالا الى قصر الزهور ومنه الى الحارثية مستصحبا معه الادوات الاسعافية
الضرورية ففحص جلالة حال وصوله ولكن كان في حالة النزاع .

لقد أخبر الدكتور جلال حمدي من المستشفى الملكي ، الدكتور صبيح
الوهبي تلفونيا قبيل الساعة الثانية عشر ، انه طلبت سيارة الاسعاف من قصر
الزهور لأن جلالة قد أصيب بحادث خطر فذهب الدكتور صبيح الوهبي
للمستشفى الملكي حالا وقابل الدكتور جلال حمدي في باب المستشفى واخبره
ان الدكتور صائب طلبنا وبعض آلات الاسعاف والضماد تلفونيا الى قصر
الزهور حالا فذهبا بسيارة البلاط الملكي التي وصلت في حينه الى قصر
الحارثية حالا . وبعد وصول الدكتور صبيح الوهبي وجلال حمدي الى
قصر الزهور ، توفي جلالة في الساعة الثانية عشر والدقيقة الاربعين من صباح
اليوم الرابع من شهر نيسان ١٩٣٩ بحضور الاطباء الموقعين أدناه ، وجلالة
الملكة وسمو الأمير عبد الآله وسمو الأمير زيد وأعضاء العائلة المالكة ، ونقلت
جثة صاحب الجلالة بعد وفاته الى قصر الزهور بسيارة المستشفى ثم نقلت
من هناك الى البلاط الملكي .

وقد فتشت السيارة بعدها من قبل الأطباء الموقعين أدناه فوجدوا أن
الزجاجة الأمامية للسيارة مهشمة ، وأطارها كان مطويا الى الاسفل وعليه لطخات
دموية وخصل من الشعر ، كما وجدوا بقعا دموية كثيرة على مقعد السائق

ونحته .

الدكتور صائب شوكت الدكتور سندر سن الدكتور براهيم
الدكتور صبيح الوهبي الدكتور جلال حمدي

التقرير الثاني

لاحقا للتقرير الابتدائي المعطى قبلاً

لقد فمنا نحن الأطباء الموقعون أدناه بالفحص الطبي على جثة المغفور
له صاحب الجلالة الملك غازي الاول في البلاط الملكي في الساعة الثانية عشرة
والنصف بعد ظهر ٤ نيسان سنة ١٩٣٩ .

كانت الجثة في حالة الصل ، ووجدنا سحجة صغيرة في الساعد الايمن
من فسه السفلي الخلفي وكدمة رضية في القسم الاسفل من الجانب الايسر
من الصدر ، ووجدنا أيضا بعض سحج صغيرة جدا في اماكن اخرى منها
واحدة على الخد الايسر . اما الجرح الكبير فكان جرحا هاشما كبيرا جدا
وواقعا في القسم العلوي من فروة الرأس ، متجها من الامام الى الورااء ،
وشوهد العظم تحته ، أي عند قمة الجمجمة مفتتاً وطوله أربع عقدات . ولو حظ
أيضا عدة شظايا كثيرة من عظام الجبهة والجدار . أما السحايا فقد تمزقت
على أثر انغراز الشظايا بها واتصالها بالمادة المخية التي تحتها ، وهكذا اصاب
الجيب المستطيل الأعلى بخرق عرضي . اما سبب الموت فقد نشأ عن هذه
الجروح الواسعة ، أي تمزق المخ ، وبروز المادة المخية . غسلت جثة جلالته
وكفنت ووضعت في النعش بحضورنا .

معاون الجراح في المستشفى الملكي : الدكتور صبيح الوهبي

جراح المستشفى الملكي : الدكتور نؤيل براهيم

جراح المستشفى الملكي : الدكتور صائب شوكت

الطبيب الخاص لصاحب الجلالة : الدكتور ايج . سي سندر سن .

الطبيب الخفر في المستشفى الملكي : الدكتور جلال حمدي

صادق على ما ورد أعلاه - الدكتور ابراهيم عاكف الالوسي وكيل مدير
الصحة العام

ردود الفعل لمصرع غازي

كان الرأي العام في العراق وفي خارجه على علم بکراهية الانكليز ونوري السعيد للملك القليل ، ولذا فان احدا لم يكن ليصدق ان الملك المحبوب من شعبه ومن امته العربية قد مات على أثر اصطدام سيارته بعسود الكهرباء ، ولا سيما وان عبده سعيد وملاحظ اللاسلکي علي عبدالله ، وكانا يجلسان خلف الملك في السيارة التي كان جلالتہ يقودها بنفسه ، لم يصبهما أي مكروه عند اصطدام السيارة المزعوم بالعمود ، ولهذا اتجهت الجماهير الغاضبة نحو السفارة البريطانية في جانب الكرخ ، وأطلقت سبابا موجعا للانكليز ولنوري . كما أن سكان الموصل الحذباء زحفوا نحو القنصلية البريطانية في الموصل وقتلوا القنصل البريطاني المستر مونك Monck Masen وحرفوا سيارة للقنصلية كانت واقفة على الباب ، انتقاما لمقتل الملك الشاب . مما حمل مجلس الوزراء أن يقرر في جلسته المنعقدة في ٢١ مایس ١٩٣٩ منح عائلة القنصل القليل فدية قدرها عشرون الف باون ، وذلك بعد اعلان الاحكام العرفية في الموصل وفي المحلات المجاورة لها اعتبارا من ٤ نيسان وحتى العاشر من آب سنة ١٩٣٩ حيث صدرت الارادة الملكية بالغائها بعد أن اصدرت الاحكام القاسية ضد عدد كبير من الرجال والشباب . وحاول الأهليون المتظاهرون في مدينة البصرة الفيحاء القيام بأعمال تخريبية ضد المنشآت العامة ، فصدرت التعليمات الى متصرفية اللواء بقمع المتظاهرين بالشدة^(٢٤) للتغلب على الهياج الشديد الذي ساد الجميع .

وعهدت الحكومة الى حاکم تحقيق الكرخ السيد سليم الديلماني القيام بالتحقيقات القانونية في هذه الفاجعة الكبرى ، ولما شعر رئيس الوزراء نوري

السعيد ووزير عدليته محمود صبحي الدفتري ان التحقيق لم يجر المجري الذي نريده الجهات العليا ، نحيا سليسا عن مهته ، وعهدا بالتحقيق الى الحاكم الاخر خليل أمين المضي الذي لقلقه — كما يقول البغداديون — وأنهى امره معتبرا الحادث فضاء وقدرًا .

وقد ضمنا مجلس مع الدكتور صائب شوكت في دار أخيه ناجي شوكت في الدورة يوم ٨ نيسان ١٩٧٥ وسمعنا منه قوله : انه يعتقد ان الملك قتل نتيجة ضربة بالهيب « اله حديدية » على ام رأسه ، وانه جيء اليه بالعبد سعيد الذي كان في سيارة الملك وهو مخلوع الذراع الأيسر ، فأعاد الذراع الى موضعه لكن لا يعرف شيئا لا عن مصير هذا العبد ، ولا عن مصير ملاحظ الاناسلكي علي عبد الله الذي كان معه (٢٥) وكان قد حدث في ١٨ حزيران ١٩٣٨ حادث ينشأ النظر فقد وجد عبد من عبيد الملك — واسمه وصل — قتيلا في فناء القصر فكانت الرواية الرسمية أن القتل كان يحمل مسدسا فانطلقت منه رصاصة اصابت منه مقتلا . ولكن السفارة البريطانية في بغداد قالت : ربما كان هذا العبد مصدر قلق للقصر فقتل ، ثم قيل ان هذا العبد كان شقيقا للعبد سعيد الذي كان يجلس خلف الملك في السيارة التي قيل انها اصطدمت بالعمود الكهربائي فهل أغري هذا العبد للانتقام من مقتل أخيه يوم ١٨ حزيران ١٩٣٩ ؟

ما يقال عن الحادث

١ — قال السفير البريطاني في العراق موريس باتريس M. PATERSON

في كتابه BOTH SIDES of the CURTINAIS P. 161.

« وقد أصبح واضحا للعيان ان الملك غازي اما يجب أن يسيطر عليه

(٢٥) يقول الدكتور صائب شوكت انه كان اول من فحص الملك ، وان الحفرة في جمجمته كانت تستوعب كف يده .

او أن يخلع عن العرش . وقد لمحت الى ذلك وبهذا القدر في زيارتي الوداعية
للأمير عبد الآله » .

٢ — وقال جان وولف في ص ١٢٠ من كتابه « يقطه العالم العربي » من
الترجمة العربية :

« ومات غازي على أثر حادث غريب فقد انفجرت سيارته دون ما سبب
وجيه . بينما كان يقودها بسرعة معقولة ، وكان ذلك في الرابع من نيسان
سنة ١٩٣٩ فتعالى الهس في بغداد متهما بعض الهجعات الاجنبية بتسبب
الحادث »

٣ — وقال كارتا كوز KARACACUSS وهو اسم لاستاذ بريطاني
مستعار كان يدرس في العراق « في ص من كتابه ثورة العراق
ما تعريبه :

« ولعل مآثرته الوحيدة — غازي — انه قد لاقى حتفه بشكل عنيف
في حادث سيارة يعتقد أن البريطانيين أو أعوانهم من العراقيين قد اقتتلوه .
أما البريطانيون بدورهم فقد نسبوا هذه القصة الى الدعاية الالمانية » .
٤ — وقال العقيد الركن نور الدين محمود ، على ما جاء في ص ٥٧
من كتاب « فرسان العروبة في العراق » للصباغ : « انه اصطدام غامض عويص
ولا يسع المرء ، مهما كان بسيط الملاحظة ، الا أن يكذب زعم الحكومة وهو
يشارنه بالأدلة التي يراها في مكان الحادث » .

٥ — وقال العقيد صلاح الدين الصباغ في ص ١٤ من مذكراته « فرسان
العروبة في العراق » :

وقضت المصالح البريطانية اغتياله — اغتيال الملك غازي — فتم ذلك في
ليلة ٥-٤ عام ١٩٣٩ وهو في السابعة والعشرين من العمر » .

٦ — وقال العقيد الصباغ ايضا في ص ٢٧٥ من مذكراته « فرسان
العروبة في العراق » ما نصه :

« كان الملك غازي يمقت نوري بن سعيد ، كما ان نوري بن سعيد كان يبادل الملك غازي مقتاً بمقت . وكان الملك غازي معروفا بعدائه للانكليز قبل ان يكون ملكا ، وكانت محطة الاذاعة الخاصة التي يملكها غازي تذيع من نشره برامجها المعادية للانكليز ، منددة بمضائح الانكليز في فلسطين وباقي البلاد العربيہ . . . ولكن هذه لم تدم طويلا ، ومن البديهي ان لا تدوم ، اذ قتل الملك غازي في ليلة ٤-٥ نيسان بسوجب الخطط الانكليزية ، وعلل القتل بحادث سيارة ولكن الشعب والجيش لم يصدقوا هذا التلفيق ، واتضح ان للوصي ونوري اصبعاً في الموضوع » .

٧ - وقال توفيق السويدي من رؤساء الوزراء في ص ٣٢٦ من كتابه

« نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » ، وأذكر في هذا الصدد أنني عندما كنت في لندن ، التقيت بالمستر قي بتر وتيل وزير الخارجية الدائم . . . فأبدى لي شكوى عنيفة من بصرفات الملك غازي فيما يتعلق بالدعاية الموجهة الى الكويت من اذاعة قصر الزهور حتى انه قال بصراحة بأن الملك غازي لا يملك القدرة على تقدير موقعه لبساطة تفكيره ، ولاندفاعه وراء توجيهات تأتيه من أشخاص مدسوسين . . . ان الملك بعمله هذا لا يعلم انه يلعب بالنار وأخشى ان يحرق اصابعه يوما ما « قلنا وقد احترقت هذه الاصابع فعلا .

٨ - وقال الدكتور فاضل حسين في ص ٨ من رسالته « سقوط النظام

الملكي في العراق » ان أحد المتصلين بكبير من كبار ضباط الشرطة قال له :

« ان نوري السعيد أوعز الى ضابط الشرطة عبد الرزاق العسكري ، أحد

اقارب جعفر العسكري ، بتنفيذ خطة الاغتيال - اغتيال غازي - وكان مدير

الشرطة حينذاك هاشم العلوي ، وقد عرف باغتيال الملك غازي . وبينما كان

مسافرا الى سورية بعد ذلك ، قيل انه اتحر بعد اداء الصلاة بسبب تأنيب

الضمير ، وكان معروفا بتدينه ، وربما اغتيل للتخلص منه لأنه اطلع على جريسة

اغتيال الملك » .

فلما ان المعروف ان السيد العلوي اتحر في الرطبة وهو في طريقه الى دمشق . وكان ذلك في مساء ١٠ تموز ١٩٣٩ أي بعد ثلاثة أشهر من مصرع الملك .

٩ — قال المرافق الخاص للسلك غازي السيد فؤاد عارف أن الملك لما احيط علما بمقتل الفريق بكر صدقي في الموصل طلب اليه أن يؤمن له الاتصال الهاتفي بأمر حامية الموصل محمد أمين العمري ، فلما أمن له ، قال الملك للعمري : اريد منك ان تحافظ على الحقيقة التي كانت بيد بكر صدقي أثناء مقتله . يجب أن تحرزها وتضعها عندك وتحافظ عليها فلا تفتحها وترسلها اليها فوراً .

يضيف فؤاد عارف الى ذلك قوله : ان ضابطاً من الاستخبارات العسكرية جاء في تلك الليلة ليقول ان المستر تومسن من الاستخبارات العسكرية عبر الكوير بين الموصل واربيل ومعه الحقيقة المذكورة فما ان سمع الملك هذا الخبر حتى وجم مدة من الزمن ثم التفت اليه وقال : « انا رحت يا فؤاد سوف اقتل لان بكر صدقي كان يحمل رسالتين مني واحدة الى موسليني والثانية الى هتلر وقائمة باحتياجات الجيش العراقي من السلاح » .

١٠ — قال لنا حكمة سليمان من رؤساء الوزراء السابقين « بينما كنت في السجن في أواخر شهر آذار ١٩٣٩ اذ جاءني سجانان ونقلاني الى حديثاً أفضى به اليهما السجين في قضيتنا حلمي عبد الكريم ، وكان نص حديثه : ماذا عملنا حتى جيء بنا الى هنا ؟ انتظروا اسبوعاً فسيقتل الملك غازي حتماً . فقلت للسجانين : الرجل يهذي فلا تصدقاً هذيانه ولكنهما عادا الي بعد خمسة ايام لينقلا خبر مصرع الملك » (٢٦) .

١١ — أسرّ وزير الداخلية ناجي شوكت من رؤساء الوزراء السابقين

(٢٦) تاريخ الوزارات العراقية ٧٤/٥ الطبعة الخامسة .

الى صاحب البحث سرا بقي دفيناً في نفسه ، وقد حان الآن وقت افشائه . قال ناجي :

« كانت آثار البثر والمسرة طافحة على وجوه السادة : نوري السعيد ، ورشيد عالي ، ورستم حيدر ، وطه الهاشمي ، بعد أن تأكدت وفاة الملك . وكان هؤلاء الاربعة قد تضرروا في حركة بكر صدقي في يوم ٢٤ تشرين الاول ١٩٣٦ وكان ناجي يعتقد اعتقاداً جازماً بمساهمة نوري السعيد والأمير عبد الآله في قتل الملك غازي .

١٢ - أدرك نوري السعيد خطورة الموقف قبيل دفن الملك ، فأمر بغلق الجسور القائمة على دجلة لمنع عبور الجماهير من صوب الكرخ الى انبلاط الملكي في جانب الرصافة حيث يسجى جثمان الملك القليل . كما أمر قوات الجيش والشرطة لتعزيز حماية موكب التشيع ، وعاش المشلون البريطانيون حالة من القلق الشديد . ولم يمش نوري في موكب التشيع وانما استقل زورقا نهرياً نقله من داره الى المقبرة الملكية ، وبعد الانتهاء من الدفن رجع بالزورق نفسه تاركاً لوزير داخلته ناجي شوكت تلقي تعازي الهيآت الدبلوماسية وغيرها بدلاً عنه . أما القائم بأعمال السفارة البريطانية هوستون بوزول H. BOSWALL وبقية الانكليز فقد عادوا الى بناية السفارة من طرق فرعية تصحبهم سيارات مدير التحقيقات الجنائية مع سيارات اخرى للشرطة .

١٣ - قالت جريدة الـ *Manghester Gardian* في عددها الصادر في ٥ نيسان ١٩٣٩ :

« ان وفاة الملك غازي حلت احدى المشكلات فان العراقيين - كما هو مشهور ومعاوم في الدوائر السياسية البريطانية - كانوا يفكرون منذ بضعة أشهر في عزل ملكهم عن عرشه . فان السياسيين منهم وثقوا من عدم صلاحيته للحكم فأرادوا استبداله بآخر ، ولم يختلفوا الا في موضوع البديل وهل سيكون عمه الأمير زيد ، او ابن عمه الأمير عبد الآله ؟ أو أن يخلفه طفله تحت

وساية هذين الأميرين • وعلى كلٍ فقد اعتبر العراقيون وفاة ملكهم كاحسن حلٍّ » اهـ

١٤ - ومما يذكر بهذه المناسبة ما قاله لنا السيد حكمت سليمان ذات يوم : كان قد تقرر ان تجري مراسم تتويج ملك بريطانيا الجديد في ١٢ ايار ١٩٣٧ فسألني السفير البريطاني في العراق عن الوفد الذي سترسله الحكومة الى لندن لحضور المراسم اسوة بما ستفعله دول العالم ، والملح قائلاً : أن عندكم جوهرة كربنة ودرة ثمينة يجب الاحتفاظ بها والمحافظة عليها بوضعها في صندوق داخل صندوق داخل صندوق يوضع داخل خزانة حديدية تحت الحراسة المشددة ، تلك هي الأمير عبد الآله نجل الملك علي فيحسن ترؤسه لوفدكم •

ليلة ليلاء

تمهيد لا بد منه

على أثر فشل المفاوضات التي كانت تدور في العامين ١٩٣٨ و ١٩٣٩ لتسوية الخلافات القائمة بين الدول العربية ، اعلنت بريطانيا الحرب على المانية الهتلرية في اليوم الثالث من شهر ايلول سنة ١٩٣٩ وحذت فرنسا حذوها فأعلنتها على المانية أيضا ، فأضطربت الأسواق المالية وسادت الفوضى مخازنها التجارية . فعمدت الوزارة القائمة في العراق - وهي وزارة نوري السعيد الرابعة - الى اصدار سلسلة من المراسيم اللازمة لتنظيم الحياة الاقتصادية للقضاء على سبل الفوضى والاستغلال غير المشروع .

وكان رئيس الوزراء نوري السعيد ووزير خارجيته علي جودت قد أخبرا السفير البريطاني في بغداد عن استعداد العراق للوقوف الى جانب حكومته ، واعلان الحرب على اعدائها اذا اعلنت الحرب ، فسرّ السفير بذلك وأخبر حكومته بما سمعه . ويقول الفريق الركن طه الهاشمي في ص ٣١٦ من الجزء الاول من مذكراته : انه زار الوصي في ٣١ آب ١٩٣٩ وعلم منه ان السفير البريطاني اطلع الأمير على برفية وردت اليه من لندن جوابا له ، وفيها يشكر رئيس الوزراء نوري السعيد ووزير الخارجية علي جودت على وعدهما باعلان

الحرب حين تعلن بريطانيا الحرب ، وإن الأمير دهش لهذا الخبر ! .
ويضيف الهاشمي الى ذلك قوله : ثم ذهبت الى علي جودت في داره
فأخبرني بأنه : « في يوم السبت اراد أن يقابل السفير فذهب معه نوري ،
وفي أثناء الحديث قال انه اذا اقتضى الامر يعلن العراق الحرب » .

ويقول وزير الخارجية السيد علي جودت في ص ٢٣٧ من مذكراته
[على اثر اعلان بريطانيا الحرب على المانية في الثالث من شهر ايلول سنة
١٩٣٩ ، زارني السفير البريطاني السير بازل نيوتن ، بصفتي وزيراً للخارجية ،
وسألني عن رأيي في موقف العراق بالنسبة الى المانية التي أصبحت في حالة
حرب ضد بريطانيا ، وبحسب نصوص المعاهدة العراقية الانكليزية التي تحدد
العلاقات بين العراق وانكلترة . وقد نبّه في هذه المفاصلة الى ضرورة
قطع العلاقات بين العراق والمانية حالاً ، ذلك لأن وجود المفوضية المانية
وجاليتها في العراق ، واحتمال اطلاعها على ما قد يمر عبر العراق من القوات
العسكرية مما يؤثر تأثيراً خطيراً في المجهود الحربي البريطاني ، ويسبب له
اضراراً بالغة ، ورجاني اتخاذ قرار عاجل في هذا الصدد . فأجبت : انني
سوف اعرض الأمر على رئيس الوزراء وأخبره بالنتيجة على كل حال] ويضيف
السيد علي جودت الى ما تقدم قوله :

[اما أنني وافقته على اعلان الحرب ضد المانية كما زعم السيد رشيد
عالي الكيلاني في كتاب الاسرار الخفية للسيد عبد الرزاق الحسيني فهو محض
اختلاق ، والسفير البريطاني لا أخاله يدعي ذلك] .

فرار لمجلس الوزراء

بعد اعلان الحرب بيومين اجتمع مجلس الوزراء برئاسة الوصي الامير
عبد الآله واتخذ هذا القرار :

نظراً الى الوضع العالمي الراهن وما يمكن أن يتولد من وجود الرعايا
الالمان في العراق من ارتباكات ، قرر مجلس الوزراء تسفير الرعايا المذكورين ،

وقطع علاقات العراق مع الحكومة الألمانية ، وتخويل وزيرى الخارجية والداخلية اتخاذ ما يترز من التدابير لهذا الغرض^(١) .

وكان رئيس الوزراء نوري السعيد يتولى وزارة الداخلية بالوكالة في التاريخ المذكور فأمر بالقبض على الرعايا الألمان المقيمين في العراق وتسليمهم الى السلطات البريطانية في مطار الحبانية ، حيث جرى تسفيرهم الى الهند بصفة كونهم اعداء . « وقد اثار هذه التدابير امتعاض رئيس أركان الجيش حسين فوزي . وآمين العمري واسماعيل نامق ، كما اثار امتعاض غيرهم من القادة^(٢) . ووقف العين جميل المدفعي في مجلس الاعيان فقال « وكذلك علمت بأن الحكومة العراقية قد سلمت بعض الألمان كأسرى الى الجهات الانكليزية ، وهذا شيء استنكره لأنه كان في امكان الحكومة العراقية أن تحتفظ بهذا العدد الضئيل اذا رأت ذلك ضروريا وتعاملهم كما يتفق وكرم العراق في مثل هذه الظروف »^(٣) أما وزير المانية المفوض الدكتور غروبا ، فيقول عنه وزير الخارجية علي جودت في ص ٢٣٨ من كتابه « ذكريات علي جودت » ما نصه .

« حاول وزير المانية المفوض المذكور الدكتور غروبا أن يسافر وأعضاء المفوضية الى بلادهم عن طريق ايران أو المملكة السعودية فلم نوافقهم على ذلك لاحتمال قيامهم بنشاط سياسي يرمي الى تهيج الرأي العام العراقي واحداث قلق في داخل العراق ، وخشية ان يصيبهم أذى في اثناء مرورهم بتلك البلاد التي لم تكن طرفها مأمونة في تلك الظروف . وعلى كل فاني طلبت الى الوزير الفرنسي المتفوض المنيو ليكويه ان يتعهد رسميا ، وأن يقسم لي بشرفه على تأمين سفر هذه الجالية عن طريق سورية ولبنان ، لأنهما محتلتان من قبل الفرنسيين انذاك ، فقد استمهلني ريثما يتصل بالمراجع المختصة ، ويأخذ بدوره

(١) مقررات مجلس الوزراء لشهر ايلول لسنة ١٩٤٠ .

(٢) العقيد صلاح الدين الصباغ في كتابه [فرسان العروبة في العراق] ص ٥٦ .

(٣) محاضر مجلس الاعيان ص ٩ من الاجتماع العادي الرابع عشر لسنة ١٩٣٩ .

عهدا من السلطة الفرنسية في البلاد التي تسيطر عليها ، والتي سيمر بها الوزير
الآلاني وحاشيته لكي لا يصيبهم أذى . وفي اليوم الثاني زارني الوزير وأبلغني
نعمد حكومته بذلك ، فجرى تسفيرهم بكل احترام الى الحدود السورية على
أن يبحروا بأمان من بيروت الى بلادهم وقد وصلوا جميعهم بسلام » .

مقتل وزير المالية

وقبيل ظهر يوم الثامن عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٠ ، دخل
الشخص المدعو حسين فوزي توفيق ، وهو مفوض شرطي مفصول من الخدمة
في الحكومة ، دخل مكتب وزير المالية السيد رستم حيدر وأطلق نار مسدسه
عليه دون سابق انذار فجرحه جرحا مميتا أدى الى وفاته في اليوم الثاني
والعشرين من ذلك الشهر . وقد ذكر الفريق طه الهاشمي في ص ٣٢٢ من الجزء
الاول من مذكراته : [كان الزميل الوحيد الذي يفهمني ويساعدني على العمل
المضني وكنت ائتمنه في خططي ومشروعاتي والاقبي منه تشجيعا وترحيبا ولا شك
بأن الوزارة خسرت بموت رستم خسارة لا تعوض] .

ويقول السيد جميل الاورفلي ، وزير العدلية السابق ، في ص ٥٥ من
كتابه « لمحات » انه بصفة كونه حاكم تحقيق يومئذ . تولى استجواب القاتل
حسين توفيق فوزي الذي اعترف اعترافا صريحا لا شائبة فيه بأنه هو الذي
قتل رستم حيدر لعدم حصوله على وظيفة كان يعد به الوزير رستم بدون
جدوى ، وأنه بعد يأسه من الحصول على الوظيفة المنتظرة ، أقدم على قتله دون
أن يحرضه أو يعاونه أو يشترك معه أي شخص كان بارتكاب الجريمة » ثم
يقول الاستاذ الاورفلي في ص ٥٦ :

[ولم تسض بضغ دقائق الا وطلب مني رئيس الوزراء ان أتركه ليختلي
بالمتهم وحيدا .. وان المتهم طلب قرطاسا وقلما في منتصف الليل وسجل
اعترافات جديدة بخط يده ، اتهم اشخاصا قال انهم حرضوه على ارتكاب

الجريمة : منهم نجيب الراوي ، و ابراهيم كمال ، وصبيح نجيب ، وعارف قطان . و شفيق نوري السعيد [وبهذا تم توقيف الوزيرين السابقين .
ابراهيم كمال وصبيح نجيب ، والمحامين الشهيرين : شفيق نوري السعيد ونجيب الراوي ، والمتصرفين المفصولين من الخدمة : احمد عارف قطان وحسن فهسي المدفعي ، وكان هؤلاء من خصوم نوري السعيد يومئذ ، كما اوقف غيرهم . وكان السبب في هذا التوقيف ان القاتل اتهمهم بالتحريض على جريمة القتل . بعد ان افاد امام حاكم التحقيق بأنه هو الذي قتل رستمًا دون تحريض من احد .

و كانت الاحكام العرفية قد أعلنت في معسكر الرشيد في جانب الرصافة من بغداد ، وفي المحلات المجاورة في السادس من آذار سنة ١٩٣٩ اثر افتعال مؤامرة موهومة لتحقيق اغراض سياسية معلومة ، فارتأى رئيس الوزراء أن تحال هذه القضية الى المجلس العرفي للبت فيها ، وخالف هذا الرأي كل من السيد علي جودت وزير الخارجية والسيد جلال بابان وزير الاشغال والمواصلات وطالبا باحالتها الى المحاكم العادية لأن الجرم مشهود والقاتل معروف . أما السيد محسود صبحي الدفتري ، وزير العدلية ، فقد اقترح تأليف لجنة من ضابط تفتيش الشرطة البريطاني ، الميجر كوتس ، والحاكم العدلي السيد عبد العزيز ، وسكرتير وزارة العدلية السيد عبد الرزاق الظاهر لاجراء التحقيق في هذه الجريمة وهل هي سياسية أم عادية فتسير الحكومة بالقضية في ضوء تقرير اللجنة . وقد اكد لي الاستاذ الظاهر ، وقد التقينا في لندن في صيف عام ١٩٧٦ ، أن القاتل اعترف امامه وأمام عضوي اللجنة بأن السيدين : صبيح نجيب و ابراهيم كمال كانا يجتمعان به في مزرعة أبي غرب بين الفينة والفينة ، ويبديان استعدادهما للقيام بأود عائلته اذا ما خلّص العراق من شرور رستم حيدر^(٤) . وفي الوقت نفسه يقول السيد ناجي شوكت في ص ٣٨٣ من كتابه « سيرة وذكريات ثمانين عاما » ما نصه :

(٤) تاريخ الوزارات العراقية : الطبعة السابعة .

« أجمع رؤساء الوزراء السابقون على مقابلة الوصي على العرش ، وتقديم احتجاج على تصرفات نوري السعيد ، وتدخله في التحقيقات الجارية في مقتل رستم حيدر ، والمحاكمات الجارية بحق المتهمين بحادثة القتل . وبينما نحن مجتمعون في غرفة رئيس الديوان ، أقبل نوري السعيد غاضبا متهيجا وإذا به يوجه خطابه الى جميل المدفعي ويقول له بشدة : وانت أيضا هنا ؟ من أنت لتحتج علي ؟ لو لم اكن أنا لما كنت الا متصرفا كما كنت . فلم ينبس جميل بيت شمة وإنما ترك الديوان وذهب » .

كما ان السفير البريطاني قابل الوصي وأطلعته على « برقية وردت اليه من لندن وفيها اشارة الى ضرورة محاكمة الوزراء السابقين في محاكم اعتيادية »^(٥) وتجاه هذه التطورات والاحتجاجات لم ير نوري السعيد مناسبا من تقديم استقالة وزارته (الرابعة) في الثامن عشر من شهر شباط ١٩٤٠ . وقد ذكر في كتاب استقالته : « ان سياسة اسدال الستار والتسامح قد أفسحت المجال مجددا لهذه السياسة عينها .. وجابهت البلاد جريمة اغتيال وزير المالية في ديوان عمله فتحرم البلاد من خدمات رجل عظيم .. والأمة متفقة الكلمة على ان تتابع المؤامرات والجرائم السياسية ينذر البلاد بأوخم العواقب ، وعلى أن من واجب الوطنيين على اختلاف نزعاتهم أن يوحدوا صفوفهم ويتعاونوا على القضاء على روح الاجرام السياسي .. ولما كنت اعتقد أن استقالتي من مناصبي مما يفسح المجال لتحقيق رغبات الامة ويساعد على تأمين المصلحة العامة فاني أرفع أستقالتي »^(٦) .

تطور الموقف

كان نوري السعيد قد دعا مساء يوم الرابع عشر من شهر شباط - أي قبل اربعة ايام من أستقالة وزارته - كلاً من العقداء الاربعة : صلاح الدين

(٥) مذكرات طه الهاشمي ١/٣٤٠ .

(٦) نص كتاب الاستقالة في تاريخ الوزارات ٥/

احسباغ ومحمد فهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب ، وكذا اسماعيل نامق وسعيد يحيى الخياط ، وبعد ان تناولوا طعام العشاء على مائدته ، أعرب عن رغبته في « ضرورة تخلي وزارته عن الحكم لأنه يشعر بضعفها وعدم قدرتها على البقاء في دست الحكم بعد أن خسرت رستم . لذلك فقد اتفق هو مع طه على اسناد رئاسة الوزراء الى رشيد عالي الكيلاني ، على أن يصبح هو وزيرا للخارجية ويبقى طه على رأس الجيش حيث هو »^(٧) . وقد استغرب المدعوون من هذا الادعاء وشكوا من قصر أعمار الوزارات في العراق ، واعربوا عن آرائهم بأن الجيش كان وما يزال يؤيد الوزارة القائمة ، وأنها تتمتع بثقة البرلمان وحائزة على اعتماد الجيش فلا مصلحة في التبديل الوزاري المقترح ، وانفض الاجتماع بدون نتيجة ، وقدم السعيد كتاب استقالة وزارته على نحو ما تقدم .

وكان رئيس أركان الجيش الفريق حسين فوزي ملماً بالذرائع التي يتخذها الساسة لتحقيق أهدافهم السياسية ، وتنفيذ مآربهم الشخصية . وكان [يشعر أنه بوجود طه الهاشمي على رأس وزارة الدفاع ، وبنفوذ العقدااء الاربعة المهيمنين على الوزارة ، فان موقفه لم يختلف عما كان عليه يوم سلب صبيح نجيب منه سلطاته في الجيش . واللواء أمين العمري ناظم على العقدااء لسيرهم وراء سياسة نوري السعيد الذي استخدمهم في اسقاط وزارة المدفعي التي كان قريبه مصطفى العمري يلعب دورا فعالا فيها ، وعزّ عليه احواله زملائه الذين تعاونوا معه على انهاء عهد بكر صدقي ، باحالتهم على التقاعد وعو غائب في أوروبا خلال حركة العقدااء التي أسقطت وزارة المدفعي ، وناظم على نوري الذي حاول اخراجه من الجيش بعد ان برزت ساقه في عملية جراحية ، وناظم على الوزارة كلها لتتهم صحيفة موالية على قريبه مصطفى العمري]^(٨) فلما قدمت الوزارة السعيدية الرابعة استقالتها ، اجتمع قادة الجيش ورئيس أركانه

(٧) فرسان العروبة في العراق ص ١٢٢ .

(٨) محمود الدرة في كتابه (الحرب العراقية - البريطانية) ص ٩ .

في دار وزير الدفاع الفريق طه الهاشمي للتداول وبعد أن اوضح صاحب الدار أسباب هذه الاستقالة ، وما يجب على الوزارة التي ستخلف الوزارة المستقيلة أن تقوم به ، أشار الى « أن النية متجهة الى أن يتولى رشيد عالي الرئاسة ويشترك ناجي السويدي وناجي شوكت في الحكم معنا . وظهر من الملاحظة التي أبدتها عبد العزيز ياملكي أن يترك الأمر بعد ذلك الى رئيس أركان الجيش ليرى الأصلح » .

أما رئيس أركان الجيش الفريق حسين فوزي فانه ما كاد يسمع ويرى ما قيل ويقال ، حتى جسع في داره في الثامن عشر من شباط ١٩٤٠ العقداء الأربعة : صلاح الدين الصباغ ومحمد فهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب ، وكذلك أمين العمري واسماعيل نامق وعزيز ياملكي ، وطرح عليهم نبأ استقالة الوزارة فتقرر بالأكثريّة ترك الحريّة المطلقة للرئيس المكلف - وهو يومئذ رشيد عالي - في اختيار أعضاء وزارته . فلما انقضى عقد الاجتماع ، قصد الفريق حسين فوزي الوصي الأمير عبد الآله وقال له بالحرف الواحد : [بأن الجيش لا يرتاح لمجيء ، طه الهاشمي الى وزارة الدفاع ، ولا لمجيء نوري السعيد الى وزارة الخارجية ، وان في الجيش تكتلاً ، ثم اجتمع برشيد عالي فأخبره بالخبر نفسه]^(٩) واذا برشيد عالي يتردد في الاقدام على تأليف الوزارة المرتقبة ، واذا بطه الهاشمي يقصد مقره في وزارة الدفاع ويجمع اوراقه الخاصة ، واذا بنوري يعنّف طه على ما بدر منه من ضعف وخور تجاه الفريق حسين فوزي ، ثم يذهب الى دار طه الهاشمي ويستدعيان العقداء الأربعة : صلاح الدين الصباغ ومحمد فهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب ، وكذلك اسماعيل نامق ، ويتقرر سحب استقالة الوزارة . ولأجل التأكيد من صحة أقوال رئيس أركان الجيش ، التي فاه بها أمام العقداء الأربعة ، بعث الوزير طه الهاشمي العقيد صلاح الدين الصباغ الى دار الفريق حسين فوزي يستوضح

(٩) مذكرات طه الهاشمي ١/٣٢٦ .

منه ما شاع وعرف عنه من انه لا يوافق على رجوع طه الى وزارة الدفاع ، وان لا يتسلم نوري وزارة الخارجية فيسا لو ألف رشيد عالي وزارة تخلف وازرة نوري المستقلة فيرد عليه حسين فوزي قائلاً : « ان البلاد لن تستريح اذا بقيت بأيدي هؤلاء الرجال » فيرد عليه صلاح « ولكن طه ليس مثل نوري يا باشا » فيجيب عليه فوزي قائلاً « قل له ما قلته لك » فلما أحيط طه الهاشمي بهذه المساجلة ثار ثأره وقال « اذن لن تستقيل الوزارة ، بل ستبقى في الحكم .. وأنا ذاهب للوصي » (١٠) .

ذهب العقيد صلاح الدين الصباغ الى دار الفريق طه الهاشمي فوجد عنده كلاً من نوري السعيد وطه الهاشمي واسماعيل نامق والعقضاء : سعيد يحيى الخياط ومحمد فهمي سعيد وكامل شبيب فبادره نوري قائلاً :

| صلاح الدين ! لقد قابل حسين فوزي الوصي والح عليه باسم الجيش ان لا يوافق على اشتراكي او اشتراك طه في الوزارة ، وقد طلبنا سحب استقالة الوزارة من لدن الوصي ، لكن الوصي متردد من تدخل الجيش ، فهل لك ان تذهب الى الوصي فتؤكد له بأن الجيش لا يتدخل في المسألة ، وبأن مسعى حسين فوزي وأمين العمري ما هو الا مسعى شخصي] (١١) .

ودخل صبحي العمري وقال بأن أمين العمري أصدر أمر الانذار لقطعات الفرقة الاولى .. وفي الوقت نفسه تحدث آمر فوج الحراسة في وزارة الدفاع المقدم صالح زكي الطائي فقال : انه تلقى من أمين العمري أمراً بأن نكون في حالة الانذار ، وعلى استعداد لتلقي الاوامر . وذهب العقيد صلاح الدين الصباغ لمقابلة الوصي في قصره بحسب اشارة وتدير نوري السعيد . ويقول الصباغ في ص ١٢٨-١٢٩ من مذكراته « فرسان العروبة في العراق » :

[سألني الوصي عبد الاله ان كان رئيس الاركان يعبر في طلبه عن

(١٠) فرسان العروبة في العراق ص ١٢٦ .

(١١) مذكرات صلاح الدين ص ١٢٨ .

رأي الجيش أم عن رأيه الشخصي ؟ فأجبت : لقد قرر الجيش أن لا يتدخل ،
وتوصل الى هذا القرار باتفاق الاكثرية فاسألوا القادة الموجودين في بغداد إن
شئتم .. ليتصل بسوكم اذا شاء بأمين زكي قائد الفرقة الثانية في كركوك ،
وبقاسم مقصود قائد المنطقة في الموصل ، وبابراهيم الراوي قائد الفرقة الرابعة
في الديوانية .. واتصل الوصي بكركوك على مسمع مني ، وكان جواب
أمين زكي انه يمثل لأوامر سموه ، وان مسمى حسين فوزي وأمين العمري
صادر عنهما شخصيا . أما هو فلا يرى خيرا من طه الهاشمي لوزارة الدفاع .
ثم حضر اسماعيل نامق وفهمي سعيد وكان معهما محمود سلمان فتأكد الوصي
منهما ثم عدنا بعد ذلك الى دار نوري طبعاً . فما ان وصلنا حتى كان الوصي
قد استدعى نوري لمقابلته ، وعاد نوري بعد نصف ساعة فأعلن أنه سحب
استقالته .. واخذ نوري يلح على طه بضرورة احالة حسين فوزي وأمين العمري
على التقاعد ونحن حاضرون] .

تدابير عسكرية

في الوقت الذي كانت المناقشات والمنازعات تجري بصورة سلبية ، ظهرت
الى العيان تدابير عسكرية « فقد تحقق خبر جمع الضباط في معسكر الوشاش
— بالكرخ — وسوق كتيبة الخيالة ومستودع الخيالة ومدرستها عن طريق
جسر الاعظمية الى الوشاش ، وطلب رئيس أركان الجيش من مدير العينة اعطاء
عتاد المدفعية الى بطريات معسكر الوشاش ، فذهب كامل شبيب وفهمي سعيد
ومحمود سلمان الى معسكر الرشيد — بالرصافة — وبقي صلاح الدين متصلاً
بقطعات القلعة »^(١٢) ويقول الفريق طه الهاشمي في ص ٣٣٠ من الجزء الاول
من مذكراته انه بصفة كونه وزيراً للدفاع : « خولت صلاح الدين صلاحية
المخابرة مع القطعات في بغداد ، ومنع مدير العينة عن اعطاء العتاد ، فبلغ ذلك

(١٢) مذكرات طه الهاشمي ١ / ٣٣٠ .

آمر فوج الحرس بالقلعة ، وفي الوقت نفسه قبضنا على المخابرات التلفونية والبرقية . ثم اخذت المعلومات ترد عن استعداد معسكر الوشاش للقيام بالحركة . بوضع المدافع على الطريق ، وارسال دوريات نحو دار نوري وترصده لجسر السكة الحديدية ، ومرور الكتيبة من جسر الاعظمية ، وتجاه هذا الموقف لم أبدأ من احالة حسين فوزي وأمين العمري على التقاعد للحيلولة دون قيامهما بحركة عسكرية . وقد اضيف الى ذلك اسم عزيز ياملكي في القائمة » وصدر البلاغ الرسمي الآتي :-

بلاغ رسمي

لما كان كل من الفريق حسين فوزي رئيس أركان الجيش ، وأمير اللواء أمين العمري قائد الفرقة الاولى ، والعقيد عزيز ياملكي ، قد تصدوا الى امور لا تتفق والواجبات المفروضة على امراء الجيش وضباطه ، فقد صدرت الارادة الملكية باحالة الموما اليهم على التقاعد ابتداء من شهر شباط سنة ١٩٤٠ .
مدير الدعاية العام (١٣)

ويقول الفريق حسين فوزي في العدد العاشر من جريدة المواطن الصادرة في بغداد بتاريخ ٨ آذار سنة ١٩٥٢ انه كان يظن أن قضية استقالة نوري السعيد جدية ولم يدرك انها لعبة سياسية ، ولهذا ماكاد يبلغ بصدور الارادة الملكية باحالة على التقاعد حتى اذعن للأمر فودع ضباطه في المعسكر وعاد الى بيته راضيا مطمئنا . أما اللواء أمين العمري فقد تهيج وهدد بالقيام بعمل انتقامي ، وأمر باتخاذ بعض الاجراءات الدفاعية في معسكر الوشاش ، فهاتفه الوزير طه الهاشمي من معسكر الرشيد ، ونصحه بوجوب الاذعان لقرار احالته على التقاعد لأن التمرد على هذا القرار لا يليق بالقادة ، ولا سيما بعد

(١٣) تاريخ الوزارات العراقية ص ١١٩ من الجزء الخامس ، الطبعة السابعة .

أن نشر واذيع وبلغ الى القاعد في كركوك والموصل والديوانية ، واكد له أنه سوف لا يدخل في الوزارة الجديدة ، لا هو ولا نوري السعيد ، فطلب (العمري) أن يحال صلاح الدين على التقاعد فلم يلتفت اليه ، حتى اذا هدأت اعصابه ، أجاب طه انه بلغ للقطعات بالعودة الى معسكراتها ، وانه سيمود الى داره ، ولما وصلها ، وكان الفجر قد انبلج ، اخبر الهاشمي بوصوله اليها .

وقد اختير اللواء أمين زكي ، قائد الفرقة الثانية بكركوك وكيلاً لرئاسة أركان الجيش وان لم يكن من الأركان ، كما تقضي الأصول العسكرية ، وجاء في ص ٢٢٥ من كتاب هاري سندرسن ما يلي :-

« جاءني [هوستن بوزويل] في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة عشرة من هذا الصباح لكي ينبئني بأن طارق العسكري [نجل المرحوم جعفر العسكري] قد اقبل لمواجهته وهو في حالة تهيج كبير . لقد سمع طارق العسكري اشاعات عن وقوع اصطدام مسلح بين بعض كتل الجيش ، وبأن قنابل قد القيت على معسكر الرشيد . كان خائفاً جداً لان نوري السعيد كان في طريقه هناك . ولقد سمعت زوجة نوري تلك الاشاعات هي الأخرى ، وبهذا تأكدت من صحتها لذلك هربت ، وهي في اضطرابها هذا ، الى بيت تحسين العسكري وعائلته » .

خلفيات الحركة

شعر نوري السعيد أن ليس من مصلحته أن يتحمل مسؤولية الحكم بصورة منفردة ، كما جرى ذلك له حتى ذلك الحين ، وراى أن الضرورة تقضي بقيام وزارة قومية قوية يرأسها غيره ويكون هو وزير خارجيته فوافق على أن يؤلف رشيد عالي الكيلاني الوزارة المطلوبة ، وان يدخل هو فيها وزيرا للخارجية ، وطه الهاشمي وزيرا للدفاع . فوجود نوري على رأس السياسة الخارجية ، ووجود طه الهاشمي قريباً منه وزيرا للدفاع ، من شأنهما ضمان

السيطرة على السياسة الخارجية وعلى الجيش معا . فلما قتل رستم حيدر وزير المالية في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ واختلفت الآراء في الجهة القضائية التي يجب أن تبت في جريمة القتل ، تهيّأ رشيد عالي الموقف فتراجع عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من تأليف وزارة قومية تحت رئاسته حتى يأخذ العدل مجراه في الجريمة المذكورة . وعلى هذا كلف الوصي السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان بأن يتولى تأليف الوزارة المأمولة ، لأنه يشل الحياذ ، على أن يزامل كلاً من السادة : عمر نظمي . وعلي ممتاز الدفري ، وشاكر الشيخلي ورؤوف البحراني ، وصادق البصام . وعلى الرغم من الحاح الوصي وتعهد السيدين : نوري السعيد ورشيد عالي بمعاضدته معاوضة فعلية ، فإن الصدر اعتذر عن الاضطلاع بشئ هذه المسؤولية في مثل هذا الظرف المشين فلم يبق أمام الوصي الا أن يوعد الى نوري السعيد بتأليف الوزارة للمرة الخامسة فأنفذها في ٢٢ شباط ١٩٤٠ م . وكان أول عمل قام به أنه أحال قضية مقتل رستم حيدر الى المجلس العرفي . وبعد مرافعات علنية ، أصدر المجلس قراره في ٢٠ آذار ١٩٤٠ وهو يتضمن براءة الوزيرين : ابراهيم كمال وصبيح نجيب ، والمتصرفين : حسن فهمي المدفعي وأحمد عارف قطان ، وكذلك السيد صالح انجمري من تهمة الاشتراك في جريمة القتل . وكان المجلس المشار اليه قد أمر من قبل . اطلاق سراح المحامين : نجيب الراوي وشفيق نوري السعيد ، وحكم بالاعدام شنقا على القاتل حسين فوزي توفيق . ويقول طه الهاشمي في ص ٣٤١ من الجزء الاول من مذكراته :

| وقبل تنفيذ الحكم ، ألح علي نوري ان يجري التنفيذ في الفجر بساعة مبكرة ، وأن يحضر سعيد يحيى تنفيذ الحكم من دون أن يسمع أحد ما يقوله المجرم . والأغرب من ذلك تأجيل اخباره بتنفيذ الحكم فيه الى قبيل الشنق . . . وأخبرني سعيد يحيى الذي حضر تنفيذ الحكم في قاتل رستم حيدر بأنه لم يبلغ حكم الاعدام الى المجرم الا قبل الشنق ، فهتف بحياة هتلر وقال : يسقط نوري الذي علمه بالانحراف . . . وعلى كل حال ، ان اجتماع

نوري بانقاتل أضرب بسير التحقيق . ولولاه لكان من الجائز أن يصل التحقيق الى نتيجة ويظهر المحرض] •

خاتمة القصة

قلنا أن نوري السعيد رأى أن ليس من مصلحته أن يتحمل مسؤولية الحكم بصورة منفردة وأن الضرورة تقضي بقيام وزارة يرأسها غيره ، ويكون هو وزير خارجيتها . وطه الهاشمي وزيرا للدفاع فيها • وأن النية اتجهت الى أن يتولى الوزارة المرتقبة السيد رشيد عالي الكيلاني ، رئيس الديوان الملكي ، فلما رفض الكيلاني أن يتولى زمام الحكم ، اتجهت النية الى أن يقوم السيد محمد الصدر رئيس مجلس الأعيان للقيام بهذه المهمة بصفة كونه ممثلاً للحباد غير أن الصدر كان أبعد من أن يتورط بما كلف به •

وعكذا أقدم نوري السعيد على حل الأزمة بتأليف الوزارة للمرة الخامسة ، ولكن عمر وزارته هذه كان قصيراً ، وأن الجهود استؤنفت لاقناع الكيلاني بتولي زمام الحكم على أن يكون نوري السعيد وزير خارجيته وطه الهاشمي وزير دفاعها •

كانت المراكز العليا التي يهواها السيد الكيلاني ثلاثة وهي : رئاسة مجلس الوزراء ، ورئاسة الديوان الملكي ، ووزارة الداخلية ، فلما تقرر أن يشغل رئاسة الوزارة اشترط أن يوقع رؤساء الوزراء السابقون الوثيقة الآتية نصها :

نظراً لرغبتنا الأكيدة في جمع الكلمة وتصافي القلوب وإزالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة ، وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفرغ لمعالجة الأمور وتمشيتها بصورة اعتيادية ودستورية فقد اتفقت آراءنا على ما يلي :-

١ - تؤلف وزارة مؤتلفة قومية يختار رئيسها صاحب السمو الوصي حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة •

٢ - رؤساء الوزارات السابقون ورجال الدولة الموقعون ، يتعاونون

مع الوزارة المؤتلفة في داخلها او خارجها ، ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها بسبب معقول لدى سموه ، فانه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة أعلاه ويتجنب مناوءتها .

٣ - توقع هذه الاتفاقية وترفع الى صاحب السمو المعظم . بغداد ١٤

مارت ١٩٤٠ .

علي جودت . توفيق السويدي . ناجي شوكت . جميل المدفعي . ناجي السويدي . رشيد عالي . نوري السعيد .

وفد قال لنا الحاج محمد أمين الحسيني ، مفتي فلسطين ، ان نوري السعيد أوعز اليه أن يعمل على توحيد كلمة الساسة العراقيين ويجمع شملهم في ميثاق مكتوب ، فاعد هذه الوثيقة وبذل جهدا كبيرا لحمل الموقعين عليها على الانضمام اليها ، وأنه لما فاتح الوصي بأمرها سرّ سرورا عظيما . واما رئيس الوزراء السيد رشيد عالي فقد كتب الينا بخط يده « ان الوثيقة اعطيت بناء على طلب رشيد عالي الكيلاني الذي كان مرشحا لرئاسة الوزراء ، وذلك كوسيلة لصد احتمال الاعيهم وكيدهم بعد تأليفها » في حين جاء على لسان جميل المدفعي في ص ٥٠٤ من محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٤٢ م : « وكانت الوثيقة تأييدا لسمو الوصي وقد اعطيت بناء على طلب سمو الوصي نفسه » .

وهكذا تألفت الوزارة الكيلانية (الثالثة) في ٣١ آذار سنة ١٩٤٠ على

صورة مشروعة من النوات :

رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية
بالوكالة

١ - رشيد عالي الكيلاني

وزيرا للمالية

٢ - ناجي السويدي

وزيرا للعدلية

٣ - ناجي شوكت

وزيرا للخارجية

٤ - نوري السعيد

وزيرا للدفاع

٥ - طه الهاشمي

٦ - محمد أمين زكي	وزيرا للاقتصاد
٧ - عمر ظمي	وزيرا للاشغال والمواصلات
٨ - صادق البصام	وزيرا للمعارف
٩ - رؤوف البحراني	وزيرا للشؤون الاجتماعية

وقد اشترك في هذه الوزارة اربعة من رؤساء الوزراء السابقين هم :
 رشيد عالي ، وناجي شوكت ، وناجي السويدي ، ونوري السعيد ، وكانت
 اول وزارة تؤلف بعد انقلاب بكر صدقي في عام ١٩٣٦ بصورة دستورية
 صحيحة . حتى ان السفير البريطاني في بغداد أبرق الى لندن يقول :

« ان هذه الوزارة كانت اول وزارة تولت الحكم بصورة دستورية بعد
 وفاة فيصل الاول » ومما يؤسف له ان السيد الكيلاني ما كاد يسير بالبلاد
 نحو نهج فومي صريح ، ويعتقب سياسة الحياد تجاه الكتلتين المتحاربتين : الكتلة
 الديسقراطية وكتلة دول المحور ، حتى تألبت عليه المعارضة التي كانت تؤيد
 بريطانيا وحلفائها . وتضخمت هذه المعارضة حتى ادت الى هرب الوصي الى
 الديوانية ، واعتقاده بإمكان استمالة الفرقة الرابعة للقيام بحركة عسكرية ضد
 الوزارة الكيلانية القائمة ، ولكن رئيس الوزراء السيد رشيد عالي تدارك
 الموقف فأبرق بكتاب استقالة وزارته الى الوصي ، وقامت وزارة جديدة برئاسه
 الفريق طه الهاشمي ، وزير الدفاع في الوزارة المستقيلة ، في الحادي والثلاثين
 من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤١ ولكن الكيلاني سرعان ما عاد الى الحكم اثر
 انقلاب عسكري قام الجيش به ، وحمل مجلس الامة على عزل الوصي الأمير
 عبد الاله ، والمناداة بالشريف شرف وصيا على العرش . وكان عبد الاله قد
 هرب الى البصرة واحتسب بالباخرة البريطانية (كوك شير) الراسية في فم
 الخليج العربي ثم سافر الى فلسطين فعمان للاحتماء بعمه الأمير عبدالله أمير
 شرق الاردن المعظم .

وعهد الوصي الجديد الى السيد الكيلاني بتأليف الوزارة الجديدة فآلفها في الثاني عشر من شهر نيسان سنة ١٩٤١ وكان الانكليز له بالمرصاد فلم يعترفوا بوصاية الشريف شرف ، ولا بالوزارة الكيلانية الرابعة . وما هي الا ايام معدودات حتى فتحت الحامية البريطانية النار على القطعات العراقية المتجمعة فوق التلّول المحيطة بالحامية في سن الذبان وكانت الحرب سجّالا بين الجيشين البريطاني والعراقي استمرت من اليوم الثاني من شهر ايار سنة ١٩٤١ حتى اليوم التاسع والعشرين من هذا الشهر حيث عاد الأمير عبد الاله الى العراق على أسنة الحرب الانكليزية ، واستطاع بواسطة قوات الاحتلال البريطانية أن يبطش بخصومه ، وبالذين قاموا بعزله ، فمنهم من شنق ، ومنهم من سجن ، ومنهم من اعتقل طوال سني الحرب العالمية الثانية ، حتى قام الجيش العراقي الباسل بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الخالدة فقضى على نظام الحكم الملكي الذي دام من يوم ٢٣ آب سنة ١٩٢١ حتى الثالث عشر من شهر تموز سنة ١٩٥٨ « وتلك الايام نداولها بين الناس » .

الحرب العراقية - البريطانية في مايس ١٩٤١

توطئة

كثيره هي الكتب العربية التي تناولت بالبحث ، الحركة التحررية الجبارة التي قامت في العراق في ايار من عام ١٩٤١ ، والتي اصطلح عليها صوابا أو خطأً بحركة رشيد عالي الكيلاني ، واكثر من ذلك المقالات والبحوث التي انشأها كتابها في أويقات مختلفة وبلغات عديدة لمعالجة هذا الموضوع الحساس ، والنفوذ الى أسرارهِ ووقائعه . وعلى الرغم من ذلك كله فإن المجال ما يزال واسعا في نظرنا للولوج في هذا الموضوع ، ولا سيما اذا تذكرنا أن جيشا صغيرا مثل الجيش العراقي الناشئ ، استطاع يومئذٍ أن يقف في وجه جيش غربي لجب كانت الشمس لا تكاد تغيب عن ممتلكاته ، وله من الامكانيات ما لا يمكن مقارنتها بجيش العراق الحديث . وعلى أساس من هذا الاعتقاد ، أقدمنا على إعداد هذا البحث .

المقدمة

- كان العراق أحد اجزاء الامبراطورية العثمانية منذ عام ٩٤١هـ - ١٥٣٤م .
- ولما أضرَمَ القدر نار الحرب العالمية الاولى في منتصف عام ١٣٣٣هـ - ١٩١٤م .

كانت هذه الامبراطورية في حيرةٍ من أمرها : أتركن الى الانكليز وحلفائهم وتنصاع الى تهديداتهم فتقف الى جانبهم في هذه الحرب ؟ أم تنظم الى الالمان والسائرين في ركابهم اذا وقعت على الحياد ؟ ، فيؤمن الالمان حاجاتهم من المواد الغذائية الاولى ، وليتمكنوا من انجاز الخط الحديدي المقرر مده من برلين حتى الكويت على الخليج العربي ، وهو المشروع الذي تقرر جعل نهايته بغداد حسناً للنزاع الذي قام حوله ؟ وكان من وحي الامبراطورية يومئذ الوقوف على الحياد حتى النهاية ، لأن الدخول في هذه الحرب الضروس سيؤدي الى حل المسألة الشرفية حلاً نهائياً^(١) وستكون الامبراطورية العثمانية احدى ضحاياها . أما القادة المهيمنون على تقاليد الامور ، والقابضون على دفة الحكم بأيديهم من حديد ، فكانوا يعتقدون ان الالمان سيكسبون الحرب حتماً ، وان تحالف الامبراطورية معهم سيسكنها من « أن تحيي حياة حرة خليقة بشعب أبي »^(٢)

المدخل

في منتصف أيلول ١٩١٤ حذرت وزارة الخارجية البريطانية حكومة الهند من خطورة موقف العثمانيين حيال الانكليز ، ونصحتها باتخاذ التدابير الوقائية . وفي أوائل تشرين الاول من هذا العام ، صدرت الاوامر السرية الى لواء المشاة السادس عشر ، من الفرقة السادسة المعروفة باسم فرقة پونا ، بالاقلاع من بومبي الى الخليج العربي ، وقد اطلق على هذه الحملة بحرف (D)

(١) يراد بالمسألة الشرقية بمعناها العام ، النزاع الذي دار بين الشرق والغرب في جميع العهود في سبيل الاستيلاء على بعض الاصقاع ، ويراد بها بمعناها الخاص ، النزاع بين الدولة العثمانية والدول الاوربية نفسها في سبيل اقتسام الدولة العثمانية وخيراتها . وقد مضى اكثر من قرنين والاوربيون يختلقون الاسباب لتمزيق الدولة العثمانية لانيها مسلمة وهم مسيحيون . بل لاختلافهم معها في الخلق واللغة ولرغبتهم في التوسع والاستعمار .

(٢) مذكرات الوالي أحمد جمال باشا ص ٤٩٩ من الترجمة العربية .

لأنها أنيطت بالجنرال ديلامين GENERAL S. DELAMAN وفضلاً عن هذا
تقرر ارسال ما تبقى من الفرقة الهندية المذكورة لتقوية حملة DALLMAN
في حالة اعلان الحرب على العثمانيين » .

وكانت الحكومة العثمانية قد تعاقدت مع احدى الشركات البريطانية
على بناء باحرتين حرييتين لتعزيز قواتها البحرية ، فلما اندلع لهيب الحرب ،
أوعزت الحكومة الانكليزية الى الشركة المذكورة بعدم تسليم الباخرتين
المذكورتين الى العثمانيين . وكان في البحر المتوسط انذاك طرادان ألمانيان هما
« غوبن » و « برسلاو »^(٢) وكان الاسطول البريطاني يطارد هذين الطرادين ،
فاحتميا بسفيق الدردنيل ، فاعلنت الحكومة العثمانية انها ابتاعت الطرادين
المذكورين ، ورفعت العلم العثماني عليهما . وفي ٢٧ تشرين الاول ١٩١٤
قصف هذا الطرادان بعض الموانئ الروسية على البحر الاسود ، وشاع في
الاعواسط السياسية أن هذا القصف كان يوحى من الألمان ، فطلب سفراء
الحلفاء في اسطنبول جوازات سفرهم في الثلاثين من الشهر المذكور ، وغادروا
عاصمة الخلافة . وفي الثاني من تشرين الثاني أعلنت روسيا الحرب على
العثمانيين ، وتلتها فرنسا وانكلترا فاعلنتها في الخامس من هذا الشهر .

وكانت حملة DALLMAN الهندية علم، مقربة من شط العرب فولجته
في الثالث من الشهر المذكور ، واحتلت الفاو في السادس منه ، ثم وصلت بقية
الفرقة وتمكنت من احتلال مدينة البصرة في ٢٢ تشرين الثاني ، واخذت تتقدم
نحو بغداد بعد قتال بسيط تارة ، وشديد تارة اخرى . ولم ينته عام ١٩١٨
حتى كانت الحرب قد حطت أوزارها وأخلت مدافعها نارها ، وخسرت
الامبراطورية معظم أملاكها ، ومن هذه الاملاك القطر العراقي العربي بولاياته
الثلاث : البصرة ، وبغداد ، والموصل .

فكرة الانتداب

اجتمع الحلفاء المنتصرون في الحرب لاقتسام الغنائم وتوزيع الاسلاب ، فكانت امامهم نظريتان متباينتان : نظرية حق الفتح القديمة ، ونظرية حق تقرير المصير . التي زعم هؤلاء الحلفاء بأنهم « لا يستهدفون من حربهم هذه ضم اراضٍ جديدة أو الحاق مدن اخرى بأراضيهم ، وانهم انما يحاربون لتحرير الشعوب التي ترزح تحت الطغيان الالمانى والتركي ، وليست لهم أية نية في أي توسع اقليمي » . وزاد دخول امريكا الحرب الى جانب الحلفاء هذا المبدأ «نوكيذا» .

وبعد مباحثات ومساجلات . ابتدع الجنرال البويري سمطس G. SMATS فكرة انشاء عصبة اممية تعمل على تجنب الحروب . وتراعي الحقوق العامة ، وتتولى الانتداب على البلدان التي انسلخت من الامبراطورية العثمانية لكي تكون « وديعة مقدسة من ودائع المدنية الى الامم الراقية التي تستطيع بفضل ثروتها أو اختبارها أو موقعها الجغرافي أن تتحمل هذه المسؤولية . على أن تستمد الارشاد والمساعدة من دولة اخرى حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بسفردها »^(٤) أي انه جعل الانتداب اسما مستعارا للاستعمار وستار له .

وفي ٢٤ نيسان ١٩٢٠ اجتمع مجلس الحلفاء الاعلى « في سان ريمو بفرنسه » وعهد الى انكلترا بالانتداب على فلسطين والعراق ، والى فرنسا بالانتداب على سورية ولبنان ، بعد أن جزأوا البلدان العربية الى دويلات لا يقرها وضعهما الجغرافي ، ولا تتفق مع مطامح الامة العربية في الوحدة الشاملة . وقد ظهر ان هذه التجزئة تستند الى معاهدة سايكس - بيكو

(٤) الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم .

السرية التي عقدوها في ١٥/ ١٧ ايار من عام ١٩١٦^(٥) .

ولم يرض العراقيون عن الانتداب البريطاني الذي فرض على بلادهم ، ولا بأية هيئة أجنبية . وقد قاوموا هذا الانتداب بثورة عارمة بدأت من الرميثة في الثلاثين من حزيران ١٩٢٠ . وسرت الى سائر الانحاء سريان النار في الهشيم . وقد تكبدوا وكبدوا البريطانيين خسائر جسيمة في الاموال وفي الأتس . حتى اضطرت الحكومة البريطانية الى ستر انتدابها بمعاهدات متسلسلة ، بعد أن أقاموا حكما محليا تزعمه الملك فيصل الاول ، الذي استطاع بفضل حنكته ودهائه السياسي ومسايعه المستمرة ، ان ينقذ البلاد من نظام الانتداب البغيض ، ويسير بها نحو الاستقلال ، بحيث أصبح العراق عضوا في عصبة الامم منذ ٣ تشرين الاول ١٩٣٢ م . له ما لبقية الدول المنخرطة في هذه المؤسسة الدولية من حقوق ، وعليه ما عليها من واجبات .

وفي منتصف عام ١٩٣٩ فجع العالم بنشوب حرب كونية جديدة كانت أفضع ما بليت به البشرية جمعاء . وكانت البلاد العربية بصورة عامة ، والمملكة العراقية منها بصورة خاصة قد قاست من ظلم الحلفاء وكذب وعودهم

(٥) وضع هذه الاتفاقية كل من سير سايكس باسم الحكومة البريطانية والمسيو

جورج بيكو باسم الحكومة الفرنسية ، ونصت على ان تكون :

أ - المنطقة الحمراء لانكلترا ، وتشمل ولايتي البصرة وبغداد من العراق ،

وئفري حيفا وعكا من سورية الجنوبية .

ب - المنطقة الزرقاء لفرنسا ، وتشمل كليكياء وجزءا من الاناضول ، وقطعة

من سورية الغربية .

ج - منطقة A تكون جزءا من دولة عربية تحت حماية فرنسية ،

وتشمل ولايات دمشق وحلب والموصل .

د - منطقة B تكون جزءا من دولة عربية تحت حماية بريطانية ،

وتشمل الاراضي الواقعة بين فلسطين والعراق المسماة شرق الاردن .

هـ - المنطقة السمرات ، وتكون تحت ادارة دولية ، وتشمل القسم الجنوبي

من سورية « أي فلسطين » .

ومواثيقهم مما دفعها الى اليقظة والحذر فلا تنخدع بالوعود المعسولة وأساليب الاستعمار المقنعة اذ « لا يلدغ المرء من جحر مرتين » .

موقف العراق من الحرب

لما اعلنت الحرب العالمية الثانية في الثالث من ايلول ١٩٣٩ ، كان نوري السعيد على رأس الوزارة العراقية القائمة ، فأبرق الأمير عبد الاله ، الوصي على عرش العراق ، برقية الى ملك بريطانيا في الثامن من هذا الشهر ، أعرب فيها عن « عزم العراق الراسخ على بذل كل ما في الوسع للسير بعين الروح مع بريطانيا العظمى حتى ينتصر الحق والعدل » . وقد سرّ الملك البريطاني بهذا العرض العراقي السمع ، « مقدراً التشجيع للقيام بواجب مقاومة القوة المعتدية » . فلما انهارت بولندا وهولندا وبلجيكا والنرويج ، وأصبح انهيار فرنسا وتيكا ، وبعد أن صمى الاتحاد السوفياتي الجيوب الموالية للحلفاء في تسالي غربي اوربا . اصبح المستغلون في القضايا السياسية في العراق وفي البلاد العربية ثلاثة فرقاء هي :

- ١ - فريق يجري في سياسته مع بريطانيا دون قيد أو شرط ، فان تعارضت مصلحة العراق ومصلحة البلاد العربية مع المصلحة البريطانية ، ضغط على الاولى ليساير المصلحة الثانية .
 - ٢ - وفريق يجري في سياسته مع بريطانيا بشيء من التحفظ ، اعتقاداً منه بأن مصلحة العراق تقضي بذلك .
 - ٣ - اما الفريق الثالث فكان لا ينظر الا الى المصلحة العراقية ، والا الى المصلحة العربية ، فان تعارضت هاتان المصلحتان مع المصلحة البريطانية ضغط على هذه ليساير المصلحتين العراقية والعربية .
- وكان نوري السعيد قد أقنع الفريق الاول بأن الميثاق الروسي - الالماني الذي عقد في منتصف عام ١٩٣٩ سينهار حتماً ، ويهاجم هتلر اراضي الاتحاد السوفياتي ، ان عاجلاً وان آجلاً ، وهو ما تم فعلاً بعد عامين .

« .. كان من الخطأ أن نرمي بالخيانة كل من تعاون مع الانكليز أو مع الألمان أو مع غيرهم من رجال الحركة الوطنية في الخمسين سنة الاولى من هذا القرن . فان بعضهم قد اعتقد . ولعله كان مخلصا في اعتقاده ، بأن لا أمل للعرب بأن ينالوا حقوقهم الا في التعاون مع دولة من دول اوربا الكبرى تفسر عقلية ذلك الزمن مثل هذا الاعتقاد عقلية الضعف أمام الاجنبي وعدم الثقة بالنفس ، والاستخفاف بالشعب والخوف من الاجنبي ، والاعتقاد به سيذا للعالم وقادرا على فعل ما يشاء . وقد رسخت أساطيل اوربا وجيوشها هذا الاعتقاد . مثلما رسخته الاشواط البعيدة جدا من التقدم الحضاري والعمراني الذي حققته تلك الدول في اكثر من حقل ، تخلف عنه الشرقيون^(٦) .

نصوص قانونية

كانت العلاقات بين بريطانيا والعراق قد استقرت على أحكام معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية - البريطانية ، وكان الاعتراف بحفظ وحماية المواصلات الجوية البريطانية في العراق قد تطلبت - استنادا الى هذه العلاقات - وجود قواعد عسكرية بريطانية في الحبانية والشعبية ، مع هيئة عسكرية بحجة تدريب الجيش العراقي ، ومشاورة مستمرة في شؤون العراق السياسية الخارجية ، وكيفية التعاون بين الفريقين المتعاقدين في حالة حدوث حرب او ظهور خطر حرب ، وغير ذلك من الامور التي كان العراق يعدّها ثلما لاستقلاله وطعنا في سيادته وانتقاصا لحرية . وكانت مدة المعاهدة ٢٥ عاما اعتبارا من دخول العراق عضوا في عصبة الامم ، وهو التاريخ الذي يوافق ٣ تشرين الاول ١٩٣٢ . وبهنا أن تأتي على نص هذه المادة لأن تفسيرها عند العراقيين كان يغير تفسيرها عند البريطانيين ، وان هذا الاختلاف هو الذي ادى الى تصادم الجيشين في الثاني من ايار سنة ١٩٤١ م .

(٦) الدكتور أنيس صائغ في كتابه « الملوك الهاشميون والثورة العربية الكبرى » ص ٢٩٤

تقول المادة الرابعة موضوعة البحث :

« اذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه ،^(٧) يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً الى معونته بصفة كونه حليفاً ، وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة أدناه . وفي حالة خطر حرب محقق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية . ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حربٍ او خطر حربٍ محقق ، تنحصر في أن يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقية ، جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والانهر والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات » .

لقد أوضحت هذه المادة بصراحة أن معونة كل من الفريقين المتعاقدين للفريق الآخر ، مشروطة بمراعاة أحكام المادة الثالثة المتعلقة بتوحيد المساعي بين المتعاقدين لتسوية النزاع بالوسائل السلمية ، فاذا تعذر التوصل الى حل النزاع سلمياً ، تنفذ أحكام المادة الرابعة فيوحد الفريقان المساعي لاتخاذ تدابير الدفاع المشتركة . وتقتصر معونة العراق ، طبقاً لما نصت عليه المادة نفسها ، على أن يقدم ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والانهر والمطارات ووسائل المواصلات . وعليه لا يكون أي من الفريقين المتعاقدين ملزماً بتوحيد المساعي للاعتداء على دولة ثالثة ، ولا التعاون ، اذا لم يكن الفريق المتنازع مع دولة ثالثة قد وحد المساعي مع الفريق الآخر لتسوية ذلك النزاع . كما ان معونة العراق المذكورة في المادة لا يلزم

(٧) اذا ادى اي نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة الى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة ، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهم لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم ووفقاً لاي تعهدات دولية اخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

- المادة الثالثة من المعاهدة -

بها الا في حالة توفر ما نصت عليه المادة الثالثة من سبق توحيد المساعي السلمية وخيبتها ، ثم توحيد المساعي لاتخاذ تدابير الدفاع المشتركة تجاه هجوم أو خطر هجوم خارجي» (٨) .

هذه هي وجهة النظر العراقية القانونية في تفسير المادة الرابعة من معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية - البريطانية . أما وجهة النظر البريطانية في تفسير هذه المادة فيقول عنها السيد ناجي شوكت وزير الدفاع في الوزارة الكيلانية الرابعة « انه سأل ذات يوم الجنرال ووتر هاوس رئيس البعثة العسكرية البريطانية في العراق عما تريده حكومته البريطانية من العراق ؟ فرد عليه : ان الانكليز يريدون من العراقيين معونات ومساعدات لا حدود لها وذلك بسبب قيام الحرب . ولما قال له ناجي شوكت ان ذلك لم يذكر في المعاهدة ، ردّ عليه الجنرال بان المعاهدة كتبت قبل الحرب ، ونحن في حرب طاحنة تتطلب كل مساعدة ضرورية» (٩) .

كان العراق قد قطع علاقاته الدبلوماسية مع المانية عندما أعلنت بريطانيا الحرب عليها في ٣ ايلول ١٩٣٩ مراعاة للعلاقات الطيبة التي كانت تربطها بها ، فلما اشتركت ايطاليا في هذه الحرب الى جانب الالمان ، أعربت الحكومة البريطانية عن رغبتها في أن يقطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع الطليان ، كما سبق أن قطعها مع الالمان ، فلم تر « الوزارة الكيلانية الثالثة » التي اعقبت « الوزارة السعيدية » ضرورة لتحقيق هذه الرغبة ، فعدت بريطانيا هذا الامتناع دليلا على عدم رغبة وزارة السيد الكيلاني في التعاون معها ، وبدأت الخلافات تسوء وتتطور حيناً بعد حين ومن ذلك :

طلبات تعجيزية

١ - كانت الوزارة السعيدية الرابعة قد وضعت عددا من المراسيم والانظمة

(٨) تاريخ العراق السياسي الحديث . الجزء الثاني ص ٢٠٠

(٩) الاسرار الخفية في حركة ١٩٤١ بالتحيرية .

التي استدعتها ظروف الحرب ، وكانت احكام بعض هذه التشريعات تجعل الصحف والمجلات حتى النشرات الدورية خاضعة للرقابة الحكومية . وكان الوضع الحربي في ابان الحرب يسير في مصلحة المحور، فكان من الطبيعي أن تنشر الصحف العراقية أنباء القتال كما هي ، وتنقل عن تنى المحطات ما طاب لها من الاخبار على الرغم من الهيمنة الحكومية ، فكان هذا النقل وذلك النشر يغيظان السفير البريطاني ووثلمان حكومته .

٢ - ارتأت السفارة البريطانية في العراق أن تشغل « سينما جواله » تري القبائل والريفين صورا خلاعية لدولتي المحور « المانية وايطالية » فلم تر وزارة الداخلية العراقية مسوغا للقيام بهذا العمل الشائن .

٣ - طأبت السفارة المشار اليها أن يسمح لها بالصاق صور على علب الكبريت والنفقات تحط من قدر الالمان والطيان ، وتشوّه اعمالهم في نظر العراقيين فرفضت وزارة الداخلية اجابة هذا الطلب^(١٠) .

٤ - أعدت السفارة البريطانية اعدادا كبيرة من الرسائل والنشرات الشائنة للدولتين المذكورتين ، وفيها طعن في رجال العراق الوطنيين ، وكانت هذه المطبوعات تطبع في القدس ، وتحمل عناوين « اخوان الفضيلة » وطلبت الى وزارة الداخلية السماح بتوزيعها في العراق ، فردت الوزارة على هذا الطلب : « ان من شأن هذه المطبوعات ان يجرّ البلاد الى معاداة بعض الدول . وهو أمر ينافي مصالح العراق ولا يلتئم مع سياسة الحياء » .

٥ - تنص الفقرة الثانية من البند الخامس من الملحق العسكري لمعاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية - البريطانية على ان تقدم الحكومة البريطانية ، على

(١٠) لما تغلبت القوة على الحق ، واحتل الجيش البريطاني العراق بعد فشل حركة ايار ١٩٤١ سمحت الوزارات العراقية المتعاقبة بنشر الرسائل وتشغيل السينما ولصق الصور .

فقرة الحكومة العراقية ، الاسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطائرات من احدث طراز متيسر الى قوات صاحب الجلالة العراقية . وكان الجيش العراقي في حاجة ماسة الى مؤن وأعتدة حربية متنوعة ، فكانت السلطات المسؤولة في العراق كلما طالبت الحليفة ببيع الجيش المذكور بعض المعدات الحربية الضرورية ، اعتذرت هذه عن اجابة هذه الطلبات المتكررة بدعوى أن الجيش العراقي ليس مهددا من قبل أية دولة من جهة ، وبعدم وجود ما يفيض عن حاجة الجيش البريطاني من جهة اخرى . ولكن لونكرينك يورد في كتابه (IRAQ, 1900 — 1950) سببا غير هذا بقوله : ان العراق اصبح شريكا غير مأمون الجانب ، بينما بقي النقص في التسليح مستمرا حتى بعد اعلان العراق الحرب على دول المحور بعد تطور الاوضاع الداخلية فيه .

٦ - تنص الفقرة الاخيرة من البند السادس من الملحق العسكري - موضوع البحث - أن على العراق « ان يتعهد أيضا بأن التجهيزات الاساسية لقوات جلالته وأسلحتها ، لا تختلف في نوعها عن قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها » وحيث ان الجيش العراقي كان في أمس الحاجة الى السلاح ، « فلم تر هيئة أركان الجيش بدأ من الحزم ففتحت الباب لسوق الاسلحة العالمي ، وطلبت شراء الاسلحة من دول اخرى مثل المانية وايطالية والمجر وچيكوسلافيا وامريكة ، مستندة في ذلك على ملاحق المعاهدة ، وبذلك تمكن الجيش من سدّ قسم من حاجاته بأقل من ثلاثة أشهر ، وكان ينتظر سدّ الباقي منها بعد أربعة أشهر ، فثارت ثورة الاكليز وأبرقوا وأرعدوا ثم أحالوا الأمر الى نوري بن سعيد ، فلوّح بقرض تمنحه بريطانيا للعراق ويسدّد باقساط سنوية على غرار قرض بريطانية لتركية ، ومقداره ثلاثة ملايين ونصف مليون دينار تنفق على شراء الاسلحة والمهمات المطلوبة التي زعموا انها رزمت لكي تشحن

فورا • ونجح نوري في اقناعي أنا ورئيس اركان الجيش وطه الهاشمي فأبطل شراء الاسلحة وأوقف التعامل مع الدول الاخرى ، وسحبت الصكوك والاموال المودعة في البنوك ، وطيرت بريقة الى معامل السلاح الالمانية بصرف النظر عن شراء المدافع ضد الجو ، والدبابات التي كانت مرزومة وعلى اهبة الشحن فعلاً • ولكن سرعان ما عاد الانكليز سيرتهم الاولى فنكثوا بعهودهم ، وعاد الجيش الى التوسل والتضرع وبذل الجهود • وأخيرا وصلت الشحنة الاولى فلم نجد فيها ما طلبناه من مدافع ودبابات ، وما ينقصنا من اسلحة ومهمات ، بل وجدنا اكياسا للرمل وأحذية للجنود مصنوعة في الهند ، وقد قيدت أثمانها على انها من جملة المهمات العسكرية ، فبلغت أثمانها ثمانمائة الف دينار عراقي « (١١) •

٧ - حدث في تلك الآونة « تشرين الثاني ١٩٤٠ » أن اجتمع وزير العراق المنفوض في آنقرة ، بالسفير الروسي الجديد في تلك العاصمة ، فدار الحديث بينهما عن العالم العربي ، قال الثاني للاول : « ان حكومة موسكو تعطف على آماني العرب الاستقلالية عطفاً صادقا ، وتؤيد جهادهم للحرية ، وتود تأسيس علاقات سياسية بينها وبين العراق فاذا كنتم تبادلوها هذه الرغبة فانها تعين سفيرها لكم حالا » فأبرق الوزير المنفوض الى بغداد بهذا الحديث ، فردت حكومة بغداد على ذلك بالموافقة • ولما كانت الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من المعاهدة العراقية - البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ تنص على أن تجري بين الفريقين « مشاورات تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحها المشتركة » ، فقد أبلغت وزارة الخارجية في بغداد سفير الحكومة الحليفة فيها مضمون الحديث السوفياتي - العراقي في آنقرة ، وطلبت منه معرفة وجهة نظر حكومته في الموضوع فوعد السفير

(١١) العقيد صلاح الدين الصباغ ، في كتابه « فرسان العروبة في العراق » ، ص ٤٣

باطلاع حكومته على ما تقدم ولكن الحكومة البريطانية سكتت على مضض ولم تجب •

٨ - وقد جاء ضغطاً على ابالة اتفاق الوزارة الكيلانية مع حكومة طوكيو على بيع محصول القطن العراقي من شركات يابانية صفقة رابحة ، فحرم الانكليز شراء ذلك المحصول بالسعر الواطىء ، الذي تعودوا دفعه ، وكانوا في حاجة ماسة اليه • وحطم الكيلاني بعمله هذا الحصار الاقتصادي الذي قرر الانكليز ضربه على العراق لاذلاله •

تأزم الوضع

لم تستطع السفارة البريطانية أن تتحمل الرفض المستمر لطلباتها من قبل الوزارة القائمة فقصد السفير السر بازل نوتن BAZIL NUTON

البلاط الماكي في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٤٠ وطلب احضار وزير الخارجية السيد نوري السعيد ، وبلغه بمسمع من الوصي الأمير عبد الآله : ان الحكومة البريطانية لا تثق بالوزارة القائمة ، ولا بكل وزارة يرأسها السيد الكيلاني ، وان على العراق أن يختار احد حطين ، اما الاحتفاظ بصداقة بريطانية العظمى ، واما الاحتفاظ بالكيلاني رئيسا لحكومته • ولما أبرقت وزارة الخارجية العراقية الى سفيرها في لندن ليلفت نظر الخارجية البريطانية الى هذا الصلف المشين في المقابلات الرسمية ، وفي مثل هذه الظروف العالمية الدقيقة ، ردت الوزارة على هذا الاحتجاج بانها على علم بالذي جرى ويجري في بغداد ، بعد الذي لمسوه من فقدان التضامن والتآزر بين سفيرها في بغداد وبين الحكومة العراقية • ولم تكتف الخارجية البريطانية بردها المذكور ، فأسرت الى وزارات الخارجية في كل من واشنطن ، وأنقرة ، والقاهرة ، بوجوب لفت نظر الحكومة العراقية الى العواقب الوخيمة التي قد تنتج من موقف العراق مواقف لا تنسجم مع التآزر العراقي - البريطاني الذي يتطلبه الوضع الدولي • ومع ان العراق

نفي وجود اي خلاف جوهري بينه وبين الحكومة البريطانية ، ممثلة في سفيرها ببغداد ، فان السفير المذكور أسر وزير الخارجية نوري السعيد فتقدم هذا بكتاب مطول شرح فيه الموقف الدولي ، وذكر لمعاً عن الخلافات والوساطات التي اشرفنا اليها فويق هذا ، وحدد بالاستقالة من منصبه ، وما لبث ان تقدم بكتاب الاستقالة فعلاً في ١٩ كانون الثاني ١٩٤١ واذا بالوصي يضغط على بقية الوزراء لحملهم على تقديم استقالاتهم من مناصبهم هادفاً بذلك الى الاخلال بالنصاب القانوني لهيئة مجلس الوزراء ، الامر الذي سيؤدي الى الاستقالة العامة . ولكن رئيس الوزراء كان يداوي الوضع بسابقة دستورية حدثت ايام وزارة حكمت سليمان (٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ - ١٧ آب ١٩٣٧) فكان يستصدر ارادة ملكية بقبول استقالة كل وزير على حدة ، ثم استصدار ارادة اخرى بسلء الشاغر في الهيئة الوزارية ، وهكذا دواليك . ولما ضاق الوصي ذرعاً بالوسائل التي ركن الكيلاني للتغلب على العقبات التي كانت توضع أمامه ، أسر الى لفيف من النواب ان يتولوا احراج الوزارة عن طريق مجلس النواب .

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٤١ ، أنبرى لفيف من النواب للتحديث عن الازمة التي كانت البلاد تتخبط بها ، باسموبٍ نستشف منه روائح الوقيعة ، فما كان من السيد الكيلاني الا أن استحصل قراراً من مجلس الوزراء بحل مجلس النواب القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، ثم نظم الارادة الملكية بهذا الحل وحملها بنفسه الى الوصي للتوقيع . ولكن الوصي حاول ان يشن الكيلاني عن الاقدام على مثل هذا العمل . فلما فشل في اقناعه استمهله حتى المساء ليفكر في الامر ملياً . وما لبث أن استقل سيارته وتوجه الى الديوانية ، وحل في دار قائد الفرقة الرابعة أمير اللواء ابراهيم حمدي الراوي للعلاقة المتينة التي تربط هذا القائد بالعائلة الهاشمية . ويقول الدكتور سندرسن طبيب العائلة المالكة في كتابه

Ten thousand and one nights انه هو الذي أشار على الوصي بالسفر الى خارج بغداد حتى ينكشف الوضع .

واستدعى الوصي لفيفا من الاعيان والنواب والساسة والوزراء الى الديوانية لدراسة الوضع ، ودهش للموقف الغريب غير المنتظر الذي وقفه القائد الراوي حين قال له : « ان من مبدأ كل جندي أن لا يتدخل الجيش في السياسة ... وأنا أحد الجنود الذين حافظوا على هذا المبدأ فواجبي يقضي علي بالاتصال بمرجعي الرسمي وهو رئيس اركان الجيش في بغداد » (١٢) .

وفي بغداد اجتمع مجلس الوزراء في مساء الخميس الموافق ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١ ، ودرس الحالة التي نشأت عن التجاء الوصي الى الديوانية ، واحتمال حدوث انشقاق في صفوف الجيش يعرض البلاد الى خطرٍ جسيم . واستقر الرأي على ان تقدم الوزارة استقالتها ، وتنقذ البلاد من هذا الخطر ، فنظمت هذه البرقية .

صاحب السمو الوصي المعظم - الديوانية في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١
سيدي : لقد حاولت أن أسير بالبلاد نحو مثلها العليا متتهجاً سياسة تتفق ومصلحتها العامة ، ولم أشك في ان سموكم كان يرغب في ازالة العقبات التي تعترض طريق المخلصين . غير ان الايدي والمصالح الاجنبية التي لا يروقها أن تسود الثقة المتبادلة بينكم وبين حكومة اعتزمت المضي في خدمة البلاد بصدق واخلاص وفق خطتها المرسومة ، حملت سموكم على عدم الارتياح منها . وقد ظهر ذلك في ترك سموكم البلاط الملكي ، وانعكافكم في قصركم العامر ، الامر الذي اثر على حرية سير الوزارة في أعمالها . ثم استمر عدم ارتياح سموكم في ابتعادكم عن عاصمة المملكة ، وايقاف الارادات المعروضة على سموكم ، سيما الارادة المتعلقة بحل مجلس النواب ، اذ أن الوزارة التي

(١٢) السواء ابراهيم الراوي في كتابه . من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث ، ص ٢٠٣

أخذت على عاتقها تحمل مسؤولية البلاد وإدارة شؤونها في هذه الظروف العصيبة ، رأت ضرورة استفتاء الرأي العام عن خطتها السياسية لتأمين تعاون أوثق بين السلطتين ، التشريعية والتنفيذية ، مما تقتضيه الظروف العالمية الحاضرة . وعليه فاني أعذر عن الاستمرار في تحمل المسؤولية راجيا من سموكم قبول استقالتي من رئاسة الوزارة ، والله أسأل ان يمدّ سموكم بتوفيقاته .

رئيس الوزراء : رشيد عالي

لقد ارتاح الوصي ارتياحا عظيما لتسلمه برقية استقالة الوزارة ، لأنها أنقذت البلاد من شر عظيم ، وفسحت المجال للتيان بوزارة جديدة قد تستطيع أن تعيد الثقة بين الجانبين العراقي والبريطاني ، وتسير بسفينة الدولة الى برّ السلامة وسط تلك الامواج المتلاطمة ، فقبل الاستقالة فورا ، وبعث الى الرئيس المستقيل ببرقية شكره فيها على « انتهاء هذه الازمة التي لم تكن مرغوبة من الجميع » وعهد الى الفريق الركن طه الهاشمي ، وزير الدفاع في الوزارة المستقيلة ، بتأليف الوزارة الجديدة فألفها في الرابع من شباط ١٩٤١

بدء الزوبعة

لم تنتهِ الازمة التي حدثت بين السفارة البريطانية والوزارة الكيلانية باستقالة الوزارة الكيلانية ، لأن الكيلاني نفسه لم يكن غير منفذ للسياسة التي انفتحت عليها قوى الامة اثر اعلان الحرب العامة ، ويرى المتبعون للسياسة العامة أن أيام وزارة الفريق الهاشمي كانت فترة سادها الهدوء والسكون في الظاهر ، ولكن عوامل الانتفاض كانت تنهياً في الخفاء ، وعناصر العاصفة كانت تتجمع وتتكاثر في الفضاء ، وكانت الاحداث المنذرة بالخطر تمر سراعاً ولكن بعد أن تترك أثرها في الاوساط العامة . فان قادة الجيش شعروا بما كان التدرب يبيته لهم ولبلادهم ، وادركوا ان الانكليز يحاولون احتلال العراق من

جديد ، واقامة حكومة محلية تنفذ طلباتهم ، وتحقق رغباتهم ، دون أن يسفكوا دماء أبناء بلدهم في سبيل ذلك . أجل أدرك قادة الجيش ذلك كله فصاروا يرقبون الحوادث عن كثب ، ويتخذون للحوادث اهبتها .

أما طه الهاشمي فقد بذل أقصى جهد ممكن للجمع بين الوصي والقادة المتنفذين ليسير الجميع في الاتجاه الصحيح ، ولكن الانكليز كانوا يفسدون — بواسطة أعوانهم وأذئابهم — كل محاولة من هذا القبيل . كما ان الهاشمي حاول الاتجاه الى قطع علاقات العراق الدبلوماسية بالطلليان اذا أمّن العراق مكاسب ومنافع كثيرة فلم يوفق .

وفي مساء اليوم الثامن من شباط ١٩٤١ اجتمع في دار الحاج محمد أمين الحسيني ، مفتي فلسطين ، القرية من البلاط الملكي ، سبعة من كبار الساسة والقادة استتروا خلف أسماء مستعارة فكان « مصطفى » الاسم المستعار للمفتي الحسيني ، و « عبد العزيز » لرشيد عالي الكيلاني ، و « أحمد » لناجي شوكت ، و « رضوان » للعقيد صلاح الدين الصباغ ، و « نجم » للعقيد فهمي سعيد ، و « فارس » للعقيد محمود سلمان ، و « فرهود » للسياسي الثائر يونس السبعائي ، وأقسموا على ان يعملوا ما في وسعهم لانقاذ العراق والبلاد القريبة من براثن الاستعمار ، ثم اتخذوا هذه المقررات :

القرارات الخطيرة

لما كان الانكليز قد أقدموا ، بتشجيع أذئابهم ، على فرض مطالب مجحفة تتوخى زج العراق في الحرب ، وارغام باقي الاقطار العربية على السكوت وعدم المطالبة بحقوقها ، فان عزم طه على قطع العلاقات السياسية مع ايطالية بصورة فجائية ، وبدون استشارة المجلس النيابي أو الجيش ، لن يرضي الانكليز ولن يقعدهم عن تحقيق غاياتهم كاملة . لذلك فان الانكليز سيعملون على اقضاء قادة الجيش المخلصين ليسيظروا عليه ، ومن ثم ينقاد العراق لهم

كما يشاءون . على ان قطع العلاقات السياسية مع ايطالية لم يعد في حد ذاته خطوة كبيرة نحو ما يريده الانكليز من اخضاع العراق والامة العربية ، ومن شق الجيش العراقي على نفسه ، والحط من قوة طه الهاشمي وسمعته ، ويصبح طه بعد قطع العلاقات مع أمرين : ان يرضخ للانكليز ويلبي مطالبهم كامله أو ان يرغمه الوصي على الاستقالة كما ارغم الكيلاني من قبل . ولما كانت المسألة من طبع طه ، فانه من المستبعد ان يقاوم الوصي مهما عبث بحقوق الامة والدستور - اذا كان للعراق دستور - وهكذا لا يبقى أمام طه الا اختبار الطريق الثاني ، وتفضيل الاستقالة ، بعد ان يكون قد وقع في الخطأ ، كما كان شأنه مع بكر صدقي ، ويتنحى عن الحكم لوزارة مؤلفة على نحو ما يريده الانكليز ، فتقوم تلك الوزارة قبل كل شيء بتصفية قادة الجيش بحسب ما تقتضي مصالح الانكليز ، فتحيل البعض على التقاعد ، وتلقى البعض الآخر في غيابة السجن أو تبعدهم . يتم ذلك كله فجأة وفي ليلة ليلاء ، والجيش والشعب بغطان في نوم عميق . ولما كان انتظار ذلك اليوم المحتوم يعني الخضوع للأمر الواقع والاستسلام للانكليز ، ويؤدي الى قيام ثورات داخلية ، ويقضي على وحدة الجيش فيتحقق للانكليز وأذئابهم ما يتمنون، لذلك يجب اتخاذ التدابير التالية :

- ١ - المحافظة على الوضع الراهن : والتمسك بالمعاهدة العراقية - الانكليزية التي قررت ما لنا وما علينا حتى يتوفر الوقت لدراسة الموقف العالمي ، وانتظار تطور الأحداث في المستقبل القريب ، لذلك كان لابد من الروية والتبصر في الامور .
- ٢ - التوسل بجميع الحجج المقنعة لحمل طه الهاشمي على العدول عن رأيه والانتظار ثلاثة اشهر اخرى ينجلي بعدها الموقف العالمي وتبين الحالة السوقية .

- ٣ - اذا كان لابد من قطع العلاقات السيلمية مع ايطالية ، والموافقة على مطالب الانكليز فوراً ، فليوافق على ذلك مجلس نيابي حر ، يمثل

راي الامة الصحيح ، لا الاستناد الى رغبة الوصي وقرار مجلس الوزراء
فحسب .

٤ - لما كانت الاكثرية في مجلس النواب الحالي لا تمثل الامة ، ولما كان
أغلب اعضائه من المرتزقة الذين عينهم نوري وجميل وجودة تعييناً ،
فمن الواجب حل المجلس ، وفسح المجال لانتخاب مجلس نيابي جديد
يمثل الامة تمثيلاً صادقاً ثم تعرض عليه طلبات الانكليز .

٥ - لما كان نوري وجميل وجودة هم دائماً وأبداً سبب الخلاف واراقة
الدماء فمن الواجب تعيين نوري سفيراً للعراق في أمريكا وجميل في
مصر . وجودة في سفارةٍ غيرها ، انقاداً للبلاد من عبثهم ابان الحرب
الحاضرة ، وتحقيقاً لسلامة الانتخابات النيابية .

٦ - لما كان الوصي غير مسؤول أمام القانون ، وهو مع ذلك يواصل القيام
بشأن مخالف للدستور ، ويأتي بتصرفات دكتاتورية - على غرار
تصرفاته التي أودت بوزارة الكيلاني - ولما كانت التجربة قد أثبتت
ضعف المجالس النيابية في العراق ، وعدم ترسها في استعمال صلاحيتها
في إيقاف الوصي « أو الجالس على العرش » عند حده ، وفي كبح جماح
ميوله الاستبدادية أو الشخصية ، فمن الواجب أن تدوّن في الدستور
مادة تنص على طريقة معالجة هذا الأمر ، والسلطة التي تكلف بتنفيذها .

٧ - التوصل بكل الوسائل لاستئصال الوصي ليرضي على قادة الجيش .

٨ - يكلف الهاشمي بالاستقالة اذا فشل في تحقيق ما ورد أعلاه أو امتنع
عنه ، وذلك صوتاً لسمعه واستباقاً للاحداث الخطيرة التي ينتظر وقوعها
بعد أن تست التمهيدات اليها . ويعوّل على أخلاق طه الحميدة في الموافقة
على هذا الرجاء فور التقدم به .

٩ - بعد استقالة طه ، يقصد الوصي وفد من كرام رجالات العراق والعرب ،
ومن قادة الجيش ، فيعرضون عليه توسلاتهم ليوافق على اسناد رئاسة

الوزارة الى رشيد عالي الكيلاني ، وليوافق على حل المجلس النيابي وانتخاب مجلس جديد فوراً ليقول كلمته في طلبات الانكليز التي تخرج على المعاهدة العراقية - الانكليزية ، والاقتراع على الثقة بوزارة الكيلاني فيقرر بقاءها أو استقالتها وفق أحكام الدستور .

١٠- يقطع الجيش على نفسه عهداً صارماً أن لا يتدخل في شؤون الحكومة القائمة ، اذا توثق من سلامة الانتخابات النيابية ، وتأكد لديه ان السلطة التشريعية تمارس كل ما لديها من صلاحيات ، وانها ليست آلة بيد الوزارة أو الوصي أو الجالس على العرش ، وان ما من وزارة تتولى الحكم بتأثير الاجنبي أو بدسائسه (١٣) .

موقف الهاشمي

ما كاد الفريق الركن طه الهاشمي يحاط علماً بمقررات اللجنة السباعية السرية حتى انتفض غيضاً وقال « لابد من الموافقة على ما يريده الانكليز . وأما رضى الوصي على قادة الجيش فمستحيل » ولم يكن هذا القول من طه اعتباطاً ، بل أن الرجل بعد أن لمس اصرار الانكليز على وجوب قطع علاقات العراق السياسية بايطالية كما سبق ان قطعها مع المانيا من قبل . فكر في أمر قطع العلاقات مع ايطالية مقابل ربح يربحه العراق .. فلو حصل الجيش العراقي على ما يحتاج اليه من السلاح والعتاد والتجهيزات ، وحصل على قرض بدون فائدة ... لأقدم على قطع العلاقات بالرغم مما يحدثه من سوء تأثير في الرأي العام » (١٤) . واما بصدد رضى الوصي عن القادة ، فقد سبق للمفتي الحسيني أن قال لصاحب البحث : ان وزير الخارجية في وزارة الهاشمي السيد توفيق السويدي زاره في بيته - بعيد تأليف

(١٣) العقيد صلاح الدين الصباغ « فرسان العروبة في العراق » ص ٢١٨

(١٤) مذكرات طه الهاشمي ٤١١-٤١٣ من الجزء الاول .

الوزارة - ورجاء بالحاح أن يقنع قادة الجيش بضرورة زيارة الوصي وعرض ولائهم له ، وان سماحته وفق توفيقا كبيرا في هذا الشأن ، ولكن السفير البريطاني أحبط هذه المحاولة في آخر لحظة » ، الأمر الذي جعل الهاشمي يعتقد بأن الوصي لم يكن حراً في تصرفاته .

وعلى هذا الاساس قرّر قرار العقدا المتضامين الأربعة وهم : صلاح الدين الصباغ ، ومحمد فهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، أن يضعوا أيديهم في أيدي السادة : رشيد عالي الكيلاني وناجي السويدي وناجي شوكت وعلي محمود الشيخ علي ومحمد يونس السبعراوي ، وكذا المفتي الحسيني وغيرهم من رجالات العرب الذين كانوا في بغداد يومئذٍ وأن يجابهوا الوضع المتردي بحزم ونشاط .

في ٢٦ آذار ١٩٤١ أصدرت وزارة الدفاع أمراً بنقل العقيد كامل شبيب من بغداد الى قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية ، وان يكون مقر العقيد صلاح الدين الصباغ في جلولاء بلواء ديالى بدلا من بغداد فساورت العقدا فكرة خطرة هي ان هذا النقل بمثابة مقدمة لنقل بقية العقدا والتخلص منهم ، وانه جاء تنفيذا لرغبة الوصي المبنية على طلب الانكليز ، فأندروا قطعاتهم ، واتخذوا التدابير اللازمة لمجابهة الطوارئ منذ غسق ليلة الحادي والثلاثين من شهر آذار ١٩٤١ فاذا بالأمير عبد الاله ينتقل من قصر الرحاب بجانب الكرخ الى دار عمته الاميرة سالحة القائمة على ضفة دجلة اليسرى في الرصافة « بجوار فندق بغداد » ثم « هيا نفسه للتنكر بمساعدة عمته ، وذلك باستعارة عباءة نسائية وفتان وحذاء نسائي من العائلة ، وركب عربة تجرها الخيول الى المفوضية الامركية . ومن هناك ركب سيارة الوزير المفوض التي كانت تحمل علم المفوضية الامريكية . وكان الوصي مختبئا تحت سجادة السيارة بين أرجل نائب شو الوزير الامريكي المفوض وزوجته ، وكانت سيارة للقوة الجوية البريطانية تحمل مرافق الوصي عبيد بن عبد الله متنكرا بيزة عسكرية بريطانية ، في مقدمة سيارة الوزير المفوض الامريكي ، فعبر عبد الاله ومرافقه

الجسر بهذه الطريقة ووصلا بالسلامة الى الحبانية ، ومنها ركب الوصي طائفة بريطانية حربية فوصل البصرة ، ثم التجأ الى باخرة بريطانية حربية « كانت راسية في شط العرب تدعى « كوك شير » حيث نصبت له الحكومة البريطانية محطة اذاعة خاصة كان يث منها احاديثه وبياناته . فلما فشلت جميع المحاولات التي بذلت لاستقدام الهاشمي ووزرائه الى البصرة ، لتأليف حكومة انقاذ فيها ، وفشلت الاستعدادات لشق الجيش على نفسه ، اضطر الوصي الامير عبد الاله ان يترك العراق الى عمه الامير عبد الله في عمان .

بعد ان اكتشف قادة الجيش لجوء الوصي الى الدارعة البريطانية الراسية في شط العرب ، وتشغيل الانكليز له اذاعة خاصة نصبت في هذه الدارعة ، وبعد فشل كل المحاولات التي بذلت لرتق هذا الفتق الكبير ، قرر هؤلاء القادة افلامه حكومة عسكرية برئاسة السيد رشيد عالي الكيلاني سموها « حكومة الدفاع الوطني » بغية تمشية امور الدولة الحسائية والادارية حتى يتقرر البديل . وقد دعت هذه الحكومة مجلس الامة الى عقد اجتماع طارئ للنظر في أمر غياب الوصي عن العاصمة وارتمائه في أحضان الانكليز في البصرة ، ومحاولته تحدي شعور البلاد ، فاجتمع المجلس المذكور في يوم الخميس العاشر من نيسان ١٩٤١ ، وبناء على ترشيح رئيس حكومة الدفاع الوطني ، نوادي بالشريف شرف - ابن عم الملك فيصل الاول - وصيا على الملك فيصل الثاني ، عازلاً بذلك خاله الأمير عبد الاله عن منصب الوصاية ، وكان السيد الكيلاني قد افتتح هذه الجلسة بخطاب مطول استعرض فيه التطورات السياسية في البلاد ، وشرح الأزمة التي حدثت بين الحكومتين العراقية والبريطانية منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية في الثالث من ايلول سنة ١٩٣٩ ، والسموات التي ظهرت في التوفيق بين وجهات النظر المختلفة . ثم تلاه الفقيه الدستوري ناجي السويدي بخطاب قانوني رصين ، ذكر فيه المجتمعين بكيفية انتخاب الملك فيصل الاول ملكا على العراق في آب ١٩٢١ بواسطة المضابط الشعبية ، بدل أن يكون هناك مجلس تأسيسي يقوم بهذه المهمة .

وبعد الفراغ من هذه العملية الجريئة ، عهد الوصي الجديد الشريف
تurf الى السيد رشيد عالي الكيلاني بتأليف الوزارة الجديدة ، فألفها في
الثاني عشر من نيسان ١٩٤١ ، منهاً بذلك عهد « حكومة الدفاع الوطني » .

تدابير الحكومة البريطانية

كانت الحكومة البريطانية قد استتجت من سير هذه الاحداث « أن
سفيرها في العراق يجب أن يكون من الملمين بعادات البلاد ولغتها ، ومن لهم
صلة بشخصيات الحكم فيها ، وعلى هذا أعلن في ١٣ شباط سنة ١٩٤١ ان السر
كنهان كورنواليس قد تعين سفيراً لبريطانية في العراق »^(١٥) خلفاً للسر بازل
نيوتن الذي حدثت هذه الأمور في أيامه . وكان كورنواليس هذا قد صحب
الملك فيصل الاول في أول مجيئه الى العراق في حزيران ١٩٢١ ، ثم أصبح
مستشاراً لوزارة الداخلية العراقية حتى عام ١٩٣٥ ، حيث لم يجدد عقد
استخدامه . فلما تسلم منصبه الجديد ، اتخذ موقفاً حذراً تجاه الوزارة
الكيلانية الجديدة فهو لم يعاها ولم يؤيدها ، وصار يسنّي الوزارة بقرب
تقديم أوراق اعتماده . كما كان يوافي حكومته بتقارير مطولة حتى اذا أتم
اطلاع الخارجية البريطانية على كل شيء أبرق السر ونستن تشرشل رئيس
الوزارة البريطانيه البرقية التالية في الثامن من نيسان ١٩٤١ :

من رئيس الوزراء الى وزير الهند^(١٦)

كنتم قبل مدة ذكرتم انه قد يمكن أن يكون في استطاعتكم الاستغناء
عن فرقة أخرى من جيش الحدود للشرق الاوسط . لقد ساءت الحالة في
العراق ، وعلينا أن نتأكد من سلامة البصرة لأن الامريكيين يزدادون اهتماماً
بأمر انشاء قاعدة جوية كبرى هناك فيجري التسليم فيا دون واسطة . يظهر ان

لهذه الخطة أهميتها العظيمة نظرا لاتجاه الحرب اتجاها شرقيا ، وهو مما لا شك فيه . وسأين لرؤساء الأركان انكم تدرسون هذه الاحتمالات كما ان الجنرال أوكلنك يمكنه في امكان الاستعاضة عن قوة اضافية (١٧) .

وبعد يومين من تأريخ هذه البرقية ، وعلى وجه التحقيق في اليوم العاشر من نيسان ، زار القنصل البريطاني في البصرة مقر المتصرفية ، واطن بأن فرقة من الجيش الهندي ، وبضمنها فوج واحد من الجيش البريطاني ، تحملها قافلة مؤلفة من ثلاث بواخر حربية ، ويحرسها طرادان مع ثلاث طائرات مائية ، ستدخل المياه العراقية خلال ٨ ساعات ، وهو يرجو السماح لها بالنزول الى بر البصرة ، فلم يرَ مجلس الدفاع الاعلى مناصا من اعطاء هذه الموافقة ، على أساس أن القوة في طريقها الى فلسطين ، كما كان متفقا عليه من قبل .

وفي ٢٨ نيسان أيضا ، فاجأ مستشار السفارة البريطانية في بغداد وزارة الخارجية العراقية ، بأن قوة جديدة تحملها ثلاث بواخر أخرى ستصل في التاسع والعشرين من هذا الشهر ، وطلب الموافقة على نزولها . فبهتت الوزارة لهذا الطلب . أو هذه المفاجأة . ولا سيما وان القوة الاولى كانت ما تزال في العراق . ولم يبد عليها آثار سفر قريب . لهذا قرر مجلس الدفاع الاعلى في جلسة مستعجلة عدم السماح بنزول القوة الجديدة ، ما لم تكن القوة الاولى قد غادرت أرض العراق ، فيسوء هذا القرار وقعا لدى الانكليز .

تدابير الحكومة البريطانية

كان الجنرال ويقل (WAVILL) قائد القوة البريطانية في الشرق الاوسط متبرما بسير الامور في منطقته ، وكان ينبه الجهات المختصة الى وجوب معالجة الأمور بالحكمة والحنكة . فلما طوّل بالتهيؤ للتدخل . أبرق الى حكومة لندن يقول :

(١٧) وهو يومئذ المستر ايوري . وقد كان للهند - قبل استقلالها - وزير خاص في كل وزارة تؤلف في العاصمة البريطانية .

لقد نهتكم مرارا عديدة الى أنه لا يمكن مساعدة العراق من فلسطين في الظروف الحاضرة ، وألححت عليكم بوجوب تحاشي الارتباك في العراق . أن قواتي موزعة الى اقصى حد في كل مكان ، ولا أستطيع بالمرّة المجازفة بقسم منها فيما لا يسكن أن يعود علينا بفائدة^(١٨) .

نكن رئيس الوزارة البريطانية كان مصصا على تفجير الدملة فرد على برفية الجنرال ويقل قائلاً :

الجنرال ويقل

لم يكن في الامكان تجنب التدخل في العراق . كان علينا ان تؤسس قاعدة في البصرة ، وأن نراقب هذا الميناء بقصد المحافظة على نفط ايران عند اللزوم .

ويتول تقرير رسمي ما نصه :

« لا يسوغ لمن عنده ذرة من الفطنة أن يدعي ان بريطانية قبلت المسؤولية في العراق جأ لمصلحة الغير حسب ، اذ سبق أن أعلن ان لبريطانية في الشرق الاوسط مصلحة دائمة وهي رئيسة ، بل ان لها هدفا أساسيا ضحت في سبيله أرواحا كثيرة خلال حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ويقوم هذا المبدأ على أساس عدم فسح المجال لأية دولة معادية بتهديد المواصلات الامبراطورية . هذا الى ان لبريطانية منافع اقتصادية واسعة جدا أهمها حقول النفط في كركوك . وقد اعترف العراق بهذه المصالح بصورة عامة »^(١٩) .

كانت وزارة الدفاع قد استعدت للطوارئ ، فأرسلت بعض قطعاتها الى الفلوجة والرمادي في محاولة لحمل الحكومة البريطانية على الاعتراف بالوضع الجديد الذي قام في العراق ، وكانت الحكومة البريطانية منهمكة في اعداد وسائل الاعتداء على العراق ، فاتخذت من وجود حامية عراقية كانت تشغل

التلويح المحيطة بسن الذبان ، سببا مباشرا لفتح النار على هذه الحامية ، وكان لابد من الرد بالنار ، على النار ، وهكذا بدأ الاصطدام المسلح في الساعة الخامسة زوالية من فجر يوم الجمعة الموافق ٢ مايس ١٩٤١ واجتمع مجلس الوزراء في دار وزير المالية السيد ناجي السويدي في الحال . وبعد أن درس الوضع الذي نشأ عن فتح النار . وقرأ ما توفر لديه من وثائق وبلاغات ، اتخذ هذه القرارات :

- أ - طلب ممثل سياسي ألماني الى بغداد بأسرع ما يمكن .
- ب - تأسيس علاقات سياسية مع روسية السوفييتية .
- ج - نشر بيان من قبل رئيس الوزراء يتضمن ايضاح الاعتداء البريطاني على القطعات العراقية في الحباية .
- د - الرد على مذكرة وجهتها السفارة البريطانية الى وزير الخارجية العراقي على الشكل الآتي :

بالاشارة الى مذكرة السفارة المؤرخة في ٢ مايس ١٩٤١ تبدي الوزارة ما يلي :

١ - ان الحكومة البريطانية هي التي بدأت بخرق المعاهدة ، وقامت بأعمال معادية ، واستعدادات أضطرت العراق الى اتخاذ استعدادات للاحتياط لسلامته .

٢ - من واجب الحكومة وشرفها المحافظة على الأجانب ، ولم يحدث أي شيء حتى الآن مما ورد في مذكرة السفارة . والحكومة العراقية ليس من واجبها محافظة السفارة البريطانية والأمريكية فقط ، انما محافظة جميع السفارات والمفوضيات . من أجل ذلك تستغرب الوزارة ما لوحظ في مذكرة السفارة من انها خصت بذلك المفوضية الأمريكية التي طالما كانت علاقات الحكومة العراقية معها ودية . يلاحظ ان الحكومة البريطانية تطالب عدم اثاره الرأي العام ، ولكن الوزارة تستغرب كل الاستغراب أن يقوم شخص يدعي بأنه سفير بسخاطبة الشعب ، وبالطعن بزعماء

البلاد ورئيس حكومتها وقادة جيشها ، ولا شك في ان هذا عمل عدائي
مثير ، ومن شأنه ان يحدث هياجا واضطرابا في الرأي العام .
٣ - وما يستوجب الأسف الشديد انه في الوقت الذي أصدرت الحكومة
العراقية تعليمات الى القوات المراقبة في جوار الحبانية بتجنب الاصطدام ،
اذا بقائد المطار في الحبانية يبادر بالاعمال العدائية صباح هذا اليوم ،
فيطلق النار على تلك القوة ويقصفها من الجو ، فكان عمله سببا
للاصطدام بين القوتين ، وهو الاصطدام الذي بذلت الحكومة العراقية
ولا تزال تبذل مسعاها لتحاشيه ، وأظهرت استعدادها الى الوصول الى
التفاهم كما أشير الى ذلك في مذكرة الوزارة المؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ .
٤ - تلتت الوزارة النظر الى أن الحكومة العراقية ليست في وضع تستطيع
معه صيانة الاجانب المعادين ، في حالة ما اذا جرى قصف جوي من جانب
الطائرات البريطانية على بغداد أو أية مدينة من مدن العراق .
وفي النهاية تعتبر الحكومة العراقية العمل الذي قام به قائد المطار
في الحبانية عملاً عدائياً صريحاً ، وهي من أجل ذلك تسجل اسفها الشديد لعدم
اتلافه مع المعاهدة العراقية البريطانية ، وحسن الصلاة الموجودة بين الطرفين ،
وكما انه نعدّ صريح على حقوق البلاد وسلامتها . وان الحكومة العراقية
تسجل احتجاجها الشديد عليه ، وتضع مسؤولية كل ما يحدث من نتائج على
الجانب البريطاني . إ هـ

وساطات دولية

بعد أن اندلعت الحرب بين الجيشين : العراقي والبريطاني في فجر يوم
الجمعة الثاني من أيار سنة ١٩٤١ ، واتضح للانكليز مدى استعداد العراقيين
للتضحية والبذل في سبيل الدفاع عن بلادهم ، على الرغم من عظم الجهود التي
بذلوها في احداث البلبلة في صفوف العراقيين ، أسروا الى تركية أن تقوم

بدور الوساطة بين الطرفين لانهاء المشكلة التي قامت بين الجهتين ، وكان من مصلحة تركية القيام بذلك لابعاد الحرب عن بلادها .

ففي يوم الاحد الموافق ٤ ايار ١٩٤١ ، زار وزير تركية المفوض في بغداد ، وزير الخارجية العراقية ، وعرض وساطة حكومته لفض النزاع ، فقبلت الحكومة العراقية هذه الوساطة . وندبت وزير دفاعها ناجي شوكت للسفر الى انقرة ، ومفاوضة حكومتها في الشروط التي يمكن للطرفين المتخاصمين قبولها . وعلى الرغم من قيام الوزير بهذه المهمة قياما حسنا فان الوساطة فشلت لأسباب يطول شرحها^(٢٠) .

وتقدمت الحكومة المصرية بوساطة أخرى ، لا نشك في انها كانت بوجي من الحكومة البريطانية أيضا فلم تنجح ، على الرغم من ان الملك فاروق بارك الحركة العراقية الجبارة وتمنى نجاحها .

وكانت الحكومة العراقية تحاول الاستفادة من المعاهدات الاخوية القائمة بينها وبين المملكة العربية السعودية فأوفدت وزير ماليتها ناجي السويدي الى المملكة المشار اليها للتباحث في الموضوع فلم يسفر ذلك عن شيء .

وكانت الحكومة البريطانية قد جردت حملة عسكرية قوية تحركت من فلسطين الى العراق ، مضافا الى القوات الانكليزية التي نزلت في البصرة ، وقررت الزحف على بغداد ، ومضافا الى الطائرات المعادية التي كانت تحلق فوق مدن عديدة ، وتلقي بحمها على الاهالي المسلمين وعلى دورهم لارهاب الوضع العسكري ، فكان لابد للتفوق البريطاني من تغليب القوة على الحق مما أدى الى نزوح المسؤولين العراقيين الى ايران .

(٢٠) على من اراد الاطاحة بهذه الاسباب ، الرجوع الى كتابنا « الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية » في طبعته السادسة .

النتائج المعززة

ولما اخترق الجيشان ، البريطاني والروسي حياذ ايران في العشرة الثالثة من حزيران ١٩٤١ ، قبضت السلطات الايرانية على لفيق من العراقيين النازحين اليها وسلسوهم الى السلطة البريطانية العسكرية ، بينما التجأ لفيق آخر الى تركية فأوربا لمواصلة الجهاد . ولما جيء بالمقبوض عليهم الى العراق ، جرت محاكمتهم امام مجلس عرقي قضى باعدام البعض ، وحبس البعض الآخر مدداً مختلفة .

ففي الرابع من أيار سنة ١٩٤٢ أصدر المجلس المذكور حكمه بالاعدام على كل من :

العقيد محمد فهسي سعيد ، العقيد محمود سلسان ، والوزير محمد يونس السباعي .

فنفذ هذا الحكم شنقا في فجر الخامس من أيار في الذوات الثلاثة ، على الرغم من الرتبتين العسكريتين اللتين يحملهما الحكومان الأولان حيث تقضي الاصون أن يعدما رميا بالرصاص .

كذلك حكم على الوزير علي محمود الشيخ علي بالحبس الشديد لمدة سبع سنوات . وعلى و . رئيس أركان الجيش الفريق أمين زكي بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات ، وبرأت مدير الدعاية العام محمد صديق شنشل لكنه أبعده الى المعتقل .

وقد رثى الشاعر الكبير معروف الرصافي المدومين بهذه الايات المحجلة :

أيها الأنجم التي قد رأينا	عبراً في أفولها كالشموس
ان هذا الأفول كان شروفاً	في دياجير طالع منحوس
وسياتي الزمان منه بسعدٍ	تتجلّى من داجيات النحوس
شنقوكم ليلاً على غير مهلٍ	ثم دسّوا جسومكم في الرموس
برئت ذمة المروءة منّا	إن نسي يوم شنقكم أو تنوسي

وفي ١٦ آب ١٩٤٤ جيء بالوجبة الثانية فصدرت بحقهم هذه الأحكام :
العقيد كامل شبيب بالاعدام شنقا . وقد نفذ فيه الحكم فوراً (٢١) .
وحكم على كل من الوزيرين محمد علي محمود وموسى الشابندر
بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات ، وعلى الوزير رؤوف البحراني بالحبس
الشديد لمدة سنتين ، وعلى رئيس الديوان الملكي السيد عبد القادر الكيلاني
بالحبس لمدة ثلاثة أشهر ، وعلى الوصي الشريف شرف بالحبس الشديد لمدة
ثلاث سنوات .

أما رابع العقداء ، ونعني به صلاح الدين الصباغ ، فكان قد غادر الى
طهران ، ثم هرب الى تركيا لاجئاً ، فبذل الأمير عبد الله جهوداً مضنية
لاسترداده واعدامه ، فلم تقر الحكومة التركية طلبه « لأن محكمة سيواس
بتركية اعتبرت التهمة الموجهة اليه غير واردة ولا ثابتة » فلما زار الأمير تركية
زيارة رسمية في أيلول من عام ١٩٤٥ ، طلب تدخل الرئيس عصمت اينونو
لتحقيق طلبه ، وهكذا تم جلبه واعدامه في ١٦ تشرين الاول ١٩٤٥ .

شهادة للتاريخ

قاتل الجيش العراقي ، الجيش البريطاني ، ببسالة فائقة ، وقاتلت معه
قوات الشرطة والمتطوعون ، فالحالة المعنوية كانت عالية جداً ولا سيما في أوساط
الشعب . غير ان المفاجأة التي تعرض الجيش اليها بهجوم القوات البريطانية ،
ولا سيما الجوية منها ، وعدم توافر السلاح الكافي لهذا الجيش العراقي ،
وعدم وصول امدادات كافية للسلاح من الخارج ، كل ذلك لعب دوره في
النهاية المحزنة .

(٢١) كان العقيد شاكر الوادي وزير العراق المفوض في طهران قد اغرى قريبه
العقيد كامل شبيب فكتب رسائل الى بغداد يتنصل فيها من مشاركته في
الاعمال التي تمت ، ويظعن في القائمين بها على أمل الخلاص من النتائج التي
لقيها زملاؤه ولهذا تأخرت محاكمته حتى عام ١٩٤٤ . ولم يكن في الامكان
تخليصه من الاعدام .

أما الروح السائدة في جميع أوساط الشعب فقد بقيت عالية جدا . لقد توحدت الصفوف في الداخل ضد العدوان ، وبرئت النفوس من روح الشقاق والنفاق ، وبلغ الأمر حد امتناع المجرمين عن ممارسة أعمالهم الاجرامية المألوفة ، فلم تقع حوادث مخلة بالأمن ، ولم يسمع الناس بأن احدا ما قد سرق أو نهب أو قتل ، بل لقد ذهب الناس الى أكثر من ذلك فنبذوا العداوة والخصام ، وتوجهوا بكليتهم يحاربون من أجل استقلالهم ، وانصرفت القوات النظامية الى مقاتلة العدو . وفي مثل هذا الجو كان من الميسور ان تنتظم حركات المقاومة الشعبية لو أن الحكومة كانت قائمة على أسس ثورية كما أسلفنا ، ولكنها قامت ووجهت بروح نظامية اعتيادية ، فيها شجاعة واقدام ، وفيها صدق واخلاص ، فلما تبين الخطر على بغداد ، تغلب الرأي القائل بوجوب اخلائها وعدم تعريضها لحرب الشوارع .

وقبل ان نختم هذا البحث التاريخي الصرف ، لابد من أن نقول ان الحرب العراقية البريطانية عام ١٩٤١ ، أو حركة مايس ١٩٤١ الجبارة ، قد بذرت روح الثورة في البلاد العربية الاخرى ، فأحسنت كل من سورية ولبنان الانتفاع من الظرف الملائم للظفر بالاستقلال ، كما انها كانت حافزا قويا للثورة في مصر عام ١٩٥٢ وانما امتازت ثورة مصر بالاعتبار بجميع أسباب فشل حركة مايس ١٩٤١ وعواملها ، كما امتازت بالطابع الثوري العميق في نفوس قادة الثورة المصرية ثم بعدها الثورة الجزائرية .
وشهد شاهد من أهلها ...

حدث تاريخي كبير

الإطاحة بمعاهدة بورتسموث

تمهيد

لما انتصر الحلفاء في الحرب العالمية الاولى ١٩١٤/١٩١٨ - وجاء عهد توزيع غنائمها وأسلاب الامم المغلوبة فيها ، أراد المنتصرون من البريطانيين والفرنسيين وحلفائهم ان يوفقوا بين تصريحات لقادتهم كانوا قد اعلنوها ابان تلك الحرب ليحملوا الامم الصغيرة على الانضمام الى صفوفهم ، وأدعوا انهم انما يقاتلون اعداءهم في سبيل تحرير الشعوب المضطهدة من الرقّ والعبودية ومنحها « حق تقرير مصيرها » واذا بهم يصطدمون بقاعدة « حق الفتح » التي درجوا عليها في حروبهم السابقة . ولأجل التوفيق بين نظرية « حق الفتح » و « حق تقرير المصير » ابتدع الجنرال البويري جان سمطس فكرة تأسيس عصبة اممية تتولى الانتداب على البلدان التي انسلخت عن الامبراطورية العثمانية حربا لتصبح « وديعة مقدسة من ودائع المدنية ... الى الامم الراقية التي تستطيع بفضل ثروتها او اختبارها او موقعها الجغرافي ان تتحمل هذه المسؤولية ... على ان تستمد الارشاد والمساعدة من دول اخرى حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها »^(١) .

(١) الفقرة الرابعة من المادة (٢٢) من عهد عصبة الامم .

لقد لقي اقتراح سمطس هذا استحسان الدول المنتصرة لعلها ان ستكون لها الكلمة المسموعة في العصبة المنوي تأسيسها فتعمل في البلدان التي احتلتها ما تريد ان تعمله مسترة باشراف عصبة الامم وتأيدها . وهكذا تأسست « عصبة الامم » في ٢٨ حزيران ١٩١٩ وفي ٢٤ نيسان ١٩٢٠ اجتمع مجلس الحلفاء الاعلى في سان ريمو وقرر فرض الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين . والانتداب الفرنسي على سورية ولبنان بعد ان جزأ سورية الكبرى الى ثلاثة اقسام هي : سورية ولبنان وفلسطين .

خيبة امل

لم يكن العراقيون يتوقعون ظهور حاكم اجنبي في بلادهم ، بعد ان تحرروا من الحكم العثماني . ولهذا ثاروا في وجوه البريطانيين ثورتهم المعروفة في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ م . وكان الملك فيصل ابن جلالة الملك حسين قد فقد في سورية ، وأجبرته السلطات الفرنسية على مغادرة الاراضي السورية ، فاستدعى الى لندن لمفاوضته في أمر اسناد عرش العراق اليه ، على ان يكون تحت الانتداب البريطاني ، وفقا للقرار الذي اتخذ في سان ريمو في الرابع والعشرين من نيسان سنة ١٩٢٠ . ولما وجد المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية يومذاك ترددا في موقف الملك فيصل في أمر الانتداب ، وعده باستبدال هذا الانتداب بمعاهدة تعقد بين العراق وبريطانيا بشرط ان ترضي بنودها عصبة الامم ، صاحبة الانتداب موضوع البحث . وهكذا جاء الملك فيصل الى العراق ، ونودي به ملكا في الثالث والعشرين من آب سنة ١٩٢١ ، وبوشر في المفاوضات اللازمة لوضع صيغة المعاهدة التي وعد بها المستر تشرشل . واتمى الامر الى اقرارها في العاشر من تشرين الاول سنة ١٩٢٢ م . وقد استبدلت هذه المعاهدة بمعاهدة جديدة في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ ، ثم بمعاهدة اخرى في ١٤ كانون الاول سنة ١٩٢٧ ، ولما لم ترض

هذه المعاهدات العراقيين ، ولم تحقق طموحهم في الحرية والانفتاح ، عقدت معاهدة جديدة في الثلاثين من حزيران سنة ١٩٣٠ على ان تنفذ بعد دخول العراق عضوا في عصبة الامم في خريف عام ١٩٣٢ اذ بدخول العراق في هذه العصبة يكون قد تحرر من الانتداب البريطاني على صورة رسمية .

ما يؤخذ على هذه المعاهدة

نسر العراقيون بأن المعاهدة العراقية البريطانية الجديدة لا تخلو من مغامز ومآخذ كثيرة بحيث ان المشرفين على صيغ المعاهدات في عصبة الامم ، شعروا بشل شعورهم هذا ، ولهذا قابلوها بالسخط وعدم الارتياح ، واخذ الشعب العراقي يطالب باستبدالها بين الفينة والفينة حتى لا تثلم السيادة العراقية ولا تشوّه معاني الاستقلال التام . فقد :

- ١ - نصت المادة الاولى من المعاهدة ، موضوعة البحث ، على ان تجري بين الفريقين المتعاقدين « مشاوراة تامة وصريحة في جميع الشؤون السياسية الخارجية ، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة » ا هـ
- ٢ - ونصت المادة الثانية منها على ان « يمثل كلا من الفريقين السامين المتعاقدين ، لدى بلاط الفريق الثاني المتعاقد الآخر ، ممثل سياسي دبلوماسي يعتمد وفقاً للاصول المرعية ، على ان يمنح سفراء بريطانية الذين يشكلون جلالتهم البريطانية . الاول امتياز التقدم » على ممثلي باقي الدول « كما جاء في الكتاب الاول الملحق بالمعاهدة » .

- ٣ - ونصت المادة الخامسة من المعاهدة على ان يكون « من المفهوم بين الفريقين السامين المتعاقدين : ان مسؤولية حفظ الامن الداخلي في العراق ، وايضا - بشرط مراعاة احكام المادة الرابعة اعلاه - مسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي ، تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق . ومع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بأن حفظ وحماية

مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية بصورة دائمة في جميع الاحوال ، هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك . فمن أجل ذلك وتسهيلا للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية وفقا للمادة الرابعة اعلاه^(٢) يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف ، موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة او في جوارها ، وموقعا واحدا لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات . وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في ان يقيم قوات في الاراضي العراقية في الاماكن الآتفة الذكر وفقا لأحكام ملحق هذه المعاهدة ، على ان يكون مفهوما ان وجود هذه القوات ، لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالاً ، ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق » .

مبادي، جديدة

لقد انهارت « عصبة الامم » عندما شبت نيران الحرب العالمية الثانية (حرب ١٩٣٩/١٩٤٥) في الثالث من ايلول ١٩٣٩ ، وانهار — بانهارها — نظام الانتداب الذي ابتدعه الجنرال البويري سمطس ، وفرض على الاقطار

(٢) هذا هو نص المادة الرابعة من معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية — البريطانية :

« اذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم احكام المادة الثالثة اعلاه ، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فورا الى معاونته بصفة كونه حليفا ، وذلك دائما وفق احكام المادة التاسعة ادناه . وفي حالة خطر حرب يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فورا الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية . ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب او خطر حرب محقق ، تنحصر في ان يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقية جميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والانهر والمواني، والمطارات ووسائل المواصلات ، » .

العربية المنسلخة من الامبراطورية العثمانية ، وقامت مقام العصبة ، هيئة الامم المتحدة فكانت العوبة بيد الامريكان ، كما كانت « عصبة الامم » العوبة بيد الانكليز من قبل ، وبذلك فقدت هاتان المؤسستان العالميتان الاهمية التي كان العالم يعلقه عليهما في انصاف الامم المظلومة والشعوب الراضحة تحت ظلم الاجانب . وعلى الرغم من ذلك فقد تضمن ميثاق هيئة الامم احكاما هي على جانب كبير من الاهمية ، ومن ذلك ما نصت عليه المادة (١٠٣) وهو :

« اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها ، اعضاء الامم المتحدة وفقا لاحكام هذا الميثاق ، مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق » .

وكان من احكام هذا الميثاق أيضا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الاولى منه وهو :

« انشاء العلاقات الودية بين الامم المتحدة على أساس احترام المبدأ الذي ينضي للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها تقرير مصيرها ، واتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العام » .

وكذا الفقرة الاولى من المادة الثانية وهي :

« تقوم الهيئة — أي هيئة الامم المتحدة — على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع اعضائها » .

كما نصت الفقرة الاولى من المادة (٤٣) من هذا الميثاق على ان :

« يتعهد جميع اعضاء الامم المتحدة ، في سبيل المساهمة في حفظ السلم والامن الدولي ، ان يضعوا تحت تصرف مجلس الامن — التابع للامم المتحدة — بناء على طلبه ، وطبقا لاتفاق او اتفاقات خاصة ، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدولي ، ومن ذلك حق المرور » .

فيتضح من نص الفقرة الثانية من المادة الاولى من ميثاق هيئة الامم

المتحدة . ومن الفقرة الاولى من المادة الثانية منه ، ان الدول الداخلة في هذه الهيئة الدولية تتمتع كلها بحقوق متساوية فلا سيد ولا مسود . اما المادة ٤٣ من الميثاق فتتص على ان القوات المسلحة وأماكنها وعددها لا توضع في أية بقعة من بقاع الاعضاء الا بقرار صادر من مجلس الامن الدولي ، فلا يجوز والحالة هذه ان تكون قواعد وأماكن عسكرية لهذه القوات في أرض دولة من دول الامم المتحدة لمصلحة دولة أخرى من هذه الدول .

التباين في المواقف

ولما كان العراق وبريطانيا من جملة اعضاء الامم المتحدة ، وكانت معاهدة ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ العراقية - البريطانية التي استنفدت أغراضها ، لا تضمن التساوي في الحقوق والواجبات ، وانها تثلم السيادة العراقية ولا سيما في موادها الاولى والثانية والخامسة ، وقد اثبتنا نصوصها آتقاً ، فقد كان موضوع العلاقات الحلفية بين العراق وبريطانية موضوع بحثٍ ومناقشة بين الطرفين في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها حتى استقر الرأي على وجوب ابدال المعاهدة ، موضوعة البحث ، بغيرها تحقيقاً لنص المادة ١٠٣ من ميثاق هيئة الامم القائلة : « اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة ، وفقاً لأحكام هذا الميثاق ، مع اي التزام دولي آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالالتزامات المترتبة على هذا الميثاق » .

محاولة عراقية جادة

بعد ان خضع العراق الى ظروف الحرب الصعبة ، وعانى ما عاناه من ضيق في العيش ، وكبتٍ للحرية ، قامت وزارة توفيق السويدي (الثانية) في ٢٣ شباط سنة ١٩٤٦ لتصفية مخلفات الحرب ، واعادة الامور الى مجاريها الطبيعية . فألغت الاحكام العرفية المعلنة في البلاد منذ أوائل الحرب ، وسدّت

المعتقلات التي انشئت بعد فشل حركة أيار ١٩٤١م^(٣) والفت الرقابة التي كانت قد فرضت على الصحف والمراسلات ، واستصدرت الارادة الملكية المرقمة ١١٦ لسنة ١٩٤٦ بـ (انهاء حالة خطر الحرب) ثم التفتت الى الحلف العراقي - البريطاني فسجلت في الفقرة (أ) من منهاجها الوزاري هذا النص :

« ان علاقاتنا الودية مع حليفتنا بريطانيا العظمى ترتكز على معاهدة التحالف العراقية - البريطانية . ولما كان قد مرّ على عقد هذه المعاهدة مدة ستة عشر عاما^(٤) قطع فيها العراق شوطا بعيدا في سبيل التقدم والانشاء ، مسائرا في ذلك مواكب الامم الناهضة ، فقد أصبح من الضروري تعديلها لجعل الحلف القائم متناسبا مع تقدمه ، ومتسقا مع التطورات العالمية ، ضمن روح ميثاق الامم المتحدة . لذلك ستقوم الوزارة بمفاوضة الحليفة البريطانية العظمى بهذا الشأن »^(٥) .

وقد تألفت لجنة وزارية من السادة : توفيق السويدي رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، واسماعيل نامق وزير الدفاع ، وعلي ممتاز وزير المواصلات والاشغال ، وسعد صالح وزير الداخلية ، لمناقشة الجهة البريطانية في موضوع تعديل هذه المعاهدة لا الغائها . وبعد ان درست هذه اللجنة ظروف عقد تلك المعاهدة ، والاحوال التي اسفرت عنها الحرب العالمية ، وضعت التعديلات والمقترحات في مذكرة مطولة ، وما كادت تشرع في المفاوضات حتى جوبهت بسعارضةٍ كان يغذيها الذوات الذين وجدوا في منهاج الوزارة خطرا على مصالحهم . وتحديا لنفوذهم ، واذا بسبعة من اعضاء مجلس الاعيان هم :

(٣) أي الحرب العراقية - البريطانية التي اصطلح عليها بـ (حركة رشيد عالي الكيلاني) .

(٤) كانت مدة المعاهدة (٢٥) سنة تبدأ من تاريخ دخول العراق عضوا في عصبة الامم في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢ .

(٥) تجد منهاج الوزارة السويدية الثانية كاملا في « تاريخ الوزارات العراقية » ص ٧ ج ٧ الطبعة السابعة .

السادة : مصطفى العمري ، وحمدى الباجه جي ، ويوسف غنيمه ، وأرشد العمري ، والشخ احمد الداود ، والسيد عبد المهدي ، وصادق البصام يقاطعون جلسات مجلس الاعيان ويرغمون الوزارة على الاستقالة في ٣٠ مايس ١٩٤٦ ولم يكن قد مرّ على تأليفها اكثر من ثلاثة أشهر وبضعة ايام . وقد دلت كافة التحقيقات التي اجريناها في هذا الصدد ، ان الوصي الامير عبد الله كان وراء هذا العمل .

ثم قامت في البلاد وزارتان رأس اولاهما السيد ارشد العمري (١ - حزيران - ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٦ - ٢٩ آذار ١٩٤٧) وفي ايام وزارة ارشد جرت حوادث ومضايقات كثيرة ليس لهذا البحث علاقة بها ، وتولى نوري وزارته (التاسعة) فحل مجلس النواب القائم وأجرى انتخابات عامة لمجلس جديد يكون مهيباً لتأليف وزارة جديدة يرأسها السيد صالح جبر وتكون اولى مهامها عقد معاهدة جديدة تحل محل المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ .

التمهيد لعقد المعاهدة الجديدة

الف السيد صالح جبر وزارته الوحيدة في ٢٩ آذار ١٩٤٧ فجاء في منهاج وزارته :

« العمل على تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية على أساس ضمان المصالح المتبادلة بين الندّ والندّ ، وعلى ضوء مبادئ ونصوص ميثاق الامم المتحدة ، وتعزيزاً للصدّاقة التقيدية القائمة بين العراق وبريطانية العظمى^(٦) » .
« وصالح جبر عصامي شق طريقه بما عرف عنه من كفاءة وصلابة واعتزاز بالنفس ، وهكذا انتقل من الحاكمية الى النيابة الى الادارة ، فالوزارة وعضوية

(٦) النص الكامل لمنهاج وزارة السيد صالح جبر في « تاريخ الوزارات العراقية » ، ص ١٦٦ من الجزء السابع .

مجلس الاعيان ورئاستهم ليصبح في نهاية المطاف رئيسا للوزارة^(٧) » وكان « قد شاع في الاوساط ان معاهدة جديدة قد وضعت أسسها بين الحكومة العراقية وبعض من تسلل خفية الى العراق من ممثلي الحكومة البريطانية بأسماء شتى حتى وصل الطرفان الى نوع من التفاهم على النصوص^(٨) .

« بدأت المفاوضات التمهيدية بين ممثلي الحكومتين العراقية والبريطانية بصورة سرية ، واستمرت من ٨ الى ١٧ مايس ١٩٤٧ م . وفي غضون هذه المدة عقدت في قصر الرحاب العامر ، وتحت اشراف صاحب السمو الملكي المعظم ثلاثة اجتماعات بتاريخ ٨ و ١٥ و ١٧ من الشهر المذكور ، حضرها كامل اعضاء الفريقين المناوئين ، وثلاثة اجتماعات في ١٠ و ١١ مايس ١٩٤٧ حضرها اعضاء الفريقين المناوئين ، وثلاثة اجتماعات بتاريخ ٨ و ١٠ و ١٧ من الشهر المذكور حضرها أعضاء اللجنة الفرعية العسكرية التي تألفت خصيصا للنظر في شؤون الجيش العراقي بغية اعادة تنظيمه »^(٩) .

وشعر الوصي عبد الآله ان المفاوضات التمهيدية الجارية في بغداد بين ممثلي الحكومتين : العراقية والبريطانية لا يمكن ان تسفر عن نتائج ايجابية وحاسمة ، بالنظر الى الظروف السائدة يومئذٍ ، فسافر الى لندن في الخامس عشر من تموز ١٩٤٧ ، وفاتح وزير الخارجية البريطانية في مساء اليوم الثامن عشر من آب في أمر تعديل المعاهدة . وكان مهتما اهتماما زائدا بهذا الأمر ، ومتحمسا لتحقيق هذا التعديل . لأنه لم ينس الدور الذي لعبته الحليفة لأرجاعه الى العراق على أسنة حراب جنودها ، بعد فشل حركة أيار ١٩٤١ ، حتى اذا شعر برغبة الحكومة البريطانية وتصميمها على عقد المعاهدة الجديدة أبرق الى بغداد هذه البرقية :

(٧) العراق أمسه وغده للسيد خليل كنه ص ٨١ .

(٨) مذكرات توفيق السويدي « نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » ص ٤٥٩ .

(٩) مذكرات صالح جبر المخطوطة .

عزيزي صالح جبر

لندن ١٨ آب ١٩٤٧

تمنياتي الطيبة لكم راجيا من المولى تعالى ان يتمتعكم جميعا بالصحة
التامة .

لقد وصلنا لندن ظهر يوم ١٤ الجاري ، وكانت السفرة ولله الحمد
مريحة ، ولم نجد خلالها أية صعوبة ، ولا ريب في انكم قد اطلعتم في حينه على
أخبار تنقلاتنا منذ سفرنا من العراق .

» لقد حضر الجنرال رتن رئيس البعثة العسكرية البريطانية الاستشارية
لمواجهتي غداة يوم وصوبي الى لندن ، ورفع التقرير الذي أرسله اليكم في
طيه ، والذي أرغب في ان تعرضوه على وزير الدفاع لدرسه ، وانتي أشارك
الجنرال الموما اليه في ضرورة حضور هيئة عسكرية برئاسة شخصية كبيرة الى
لندن لأعطاء قرار نهائي بصدد التجهيزات المطلوبة ، وأرى من الأنسب حضور
وزير الدفاع كرئيس لهذه الهيئة ، خاصة وان وزارة الحربية البريطانية مستعدة
الآن لتزويد الهيئة ، عند حضورها الى هنا ، بخبراء عسكريين بريطانيين ليليدو
لها المساعدات المقتضية ، كما ان وجودي هنا الآن سيسهل للهيئة عملها ،
وستتمكن من الحصول على التجهيزات بصورة أسهل . واجهت عصر الامس
المستريين والسكرتير الدائم لوزارة الخارجية البريطانية مواجهة قصيرة ،
وتباحثنا بصورة مبدئية عن المعاهدة . وقد رغب في ان يجري البحث عن ذلك
خلال مدة وجودي هنا . ولاحظت في هذا الاجتماع وجود الرغبة لحل القضية
واجراء المفاوضات قبل موعد اجتماع مجلس الامة العراقي . وقد ذكر لي
بيثن بهذا الخصوص العبارة التالية :

WE ARE PREPARED TO HAVE AN HONORABLE LONG TERM

AGREEMENT

وترجمتها :

— نحن مستعدون لعقد اتفاقية (يقصد بها معاهدة) شريفة طويلة الامد —
كما يرغب بيثن في ان يطلع منذ الآن على مطالبنا بصورة تمهيدية . وعليه

فسيحضر السكرتير الدائم لمواجهتي لهذا الغرض قبل الشروع بالمفاوضات نفسها ، والتي سوف لا يتمكن ييقن من الشروع فيها خلال شهر ايلول لأتشفاله ، وهو لذلك يرى ان تاتي الى لندن في أواخر شهر ايلول ، او في الاسبوع الاول من شهر تشرين الاول ، كما انه يرغب - كـرغبـتنا - في كتمان كل ما يتعلق باجراء المفاوضات . ولهذا اقترح أنا ان لا تسافرو الى انكلترة مباشرة ، بل الافضل - كما سبق ان اخبرتني - ان تذهب الى سويسرا او غيرها لمدة اسبوع او اسبوعين تتوجه بعدها لمواجهتي في لندن ، فتصل في خلال الاسبوع الاول من تشرين الاول ، وتبدأ بأذن الله بالمفاوضات مع ييقن خلال الاسبوع الثاني والاسبوع الثالث من الشهر المذكور . كان قد رفع الي وزير الاقتصاد - قبل سفري من بغداد - قوائم بأسماء الخبراء الذين طلبناهم من الحكومة البريطانية ، بواسطة السفارة البريطانية في بغداد ، وبضمنها قائمة باللغة الانكليزية مرقمة أوراقها ، ولم أجد معها الصفحتين ٦٥٥ والتي تختص بوزارة الاقتصاد ، وأرغب في ان يرسلوا لي هاتين الصفحتين او يرسلوا الينا قائمة كاملة جديدة منعا للالتباس . أود ان تبلغوا تحياتي الى كافة زملائكم راجيا من الله تعالى ان يسدد خطواتنا ، وأن يوفقنا جميعا الى ما فيه الخير ودمتم» (١٠) .

والذي يظهر من هذه البرقية ، ان الوصي الامير عبد الاله كان يشاطر وزير خارجية بريطانية ييقن رغبته في اجراء المفاوضات اللازمة لعقد المعاهدة الجديدة في لندن وبحضوره ، كما ان الحكومة البريطانية كانت قد شعرت بالثغرات التي ظهرت في بعض مواد المعاهدة وسببت لها بعض المضايقات فقررت ان تسد هذه الثغرات في صيغة الحلف الجديد . وفي الوقت نفسه كان الوطن العربي مشغولا بقضية فلسطين ، فقررت بريطانية صرف العراقيين عن الاهتمام

(١٠) عن مذكرات صالح جبر المخطوطة .

بهذه القضية الحساسة ، وحصر جهودهم في قضيتهم المصيرية واذا بالوصي يفاجيء رئيس وزرائه في الثامن من تشرين الاول ١٩٤٧ بهذه البرقية :

« في أثناء المذاكرة مع المستر بيثن ومعاون وزير الخارجية للشرق الاوسط حول تعديل المعاهدة والغاء القواعد انجوية البريطانية في العراق ، ظهر ان لديهم مقترحات بهذا الخصوص . طلب مني بيثن أول امس التريث في اخباركم بمقترحاته حتى يتم تأييدها من رؤساء اركان القوات المحاربة ومجلس الوزراء البريطاني . علمنا ان رؤساء اركان القوات المتحاربة قد أيدوا مقترحات الخارجية وأرسلوها الى مجلس الوزراء ، وقد تأخر بحثها فيه لأنشغالهم في التبدلات الوزارية . أخبرني بيثن أول أمس ٧ تشرين الاول بأنها ستعرض يوم ٩ تشرين الاول على مجلس الوزراء وسنبغكم بعد ذلك بقرارهم . موعد عودتي الى بغداد يتوقف على معرفة رأيكم في ان أرسل هذه المقترحات اليكم بالبريد لتبحثوها خلال وجودي في انكلترا ، او في ان أجلبها معي الى العراق لتبحثوها وأنا في بغداد . انني أفضل الحل الاول لأنني أرى من المفيد ان اكون في لندن ، بعد دراستكم لمقترحاتهم ، كي اذلل الصعوبات التي قد تظهر بين المقترحات البريطانية ورأيكم فيها ، ففي حالة اشتراككم معي في هذه الرأي ، أرغب في تمديد مدة بقائي في خارج العراق الى آخر هذا الشهر » .
وبعد مرور سويغات على هذه البرقية ، وافقت البرقية الآتية من الوصي نفسه الى رئيس الوزراء :

« قابلت المستر بيثن الساعة الحادية عشرة والنصف اليوم ، وبعد مقدمة عن المعاهدة الحالية ، وعدم انتهاء مدتها ، ورغبتهم في اجابة طلباتنا ، وأهمية العراق الدولية الآن وفي المستقبل ، ذكر لي ما يأتي :

اولا : عدم الغاء القواعد نهائيا .

ثانيا : ابقاء مطاري الحبانية والشعبية تحت سيطرتهم .

ثالثا : اشتراكنا والانكليز في استعمال واشغال المطارين في وقت واحد .

أي وجود قوات الطرفين فيها بوقت واحد .

رابعاً : ينظر في بحث التفاصيل عند موافقة الحكومة العراقية على الدخول في مفاوضاتٍ على هذا الاساس من قبل السلطات العسكرية العراقية ، وبعثة بريطانية مشابهة للبعثة التي وصلت بغداد في شهر مايس الماضي .

عندما سألته حول ترك القيادة في المطارين للعراق ، مع اشتراك القطعات البريطانية في الاشغال ، بين لي ما يأتي :

اولاً : من الضروري ان يدار المطاران بكفاءة تامة .

ثانياً : في حالة ترك القيادة للعراق ، يخشى حدوث اهمال من الجانب البريطاني في حالة ترك المسؤولية لأن ذلك من الطبيعة البشرية .

ثالثاً : ان خطتنا اليوم هي عدم اذاعة اسرارنا الفنية العسكرية لأحدٍ سوى لأصدقائنا الذين نعتبرهم الآن من العائلة ، ولكننا نعتبركم — رغم انكم مستقلون — من العائلة ، وان اشتراككم معنا في اشغال المطارات سيتيح لكم الاطلاع على هذه الاسرار ، وان تكونوا في المستوى الفني الذي نحن فيه الآن .

رابعاً : أرغب ان أوضح لكم شيئاً اعتقد انكم تعلمونه وهو : اننا لا نرغب في البقاء في المطارين للسيطرة عليكم ، ولكن نرغب بالبقاء للدفاع عنكم وعن أنفسنا في وقتٍ واحد . ولو كان بإمكاننا الخروج لخرجنا الآن . المصلحة الدولية تتطلب بقاء القواعد هنا وادارتها بأيدي أمينة ، ولا أقصد بالأيدي الامينة اننا لا نأمن جانبكم ، بل الأمانة من وجهة الكفاءة الفنية .

خامساً : لقد قررنا من جهة التسليح والتدريب ان تكونوا في مستوانا .

سألني اخيراً عن رأيي في هذا الصدد فأخبرته بعدم امكاني الجزم بشيء ما لم أعرف رأي الحكومة في بغداد . وبعد ذلك جرى بحث مواضيع اخرى سأذكرها لكم في بغداد . قبل انتهاء الاجتماع . سألني عن موعد عودتي

فأجبت في آخر الشهر الحالي . وقد رغب في ان يأخذ الجواب على مقترحاتهم المذكورة اعلاه قبل عودتي الى بغداد فاخبروني رأيكم سريعا « (١١) .

رد رئيس الوزراء

بعد ان اتخذ مجلس الوزراء قرارا بتمديد مدة بقاء الوصي في لندن الى نهاية تشرين الاول ، ردّ رئيس الوزراء صالح جبر على برقيتي الوصي بما يأتي :

« تعلمون سموكم ان المباحثات التي أجريناها مع البعثة العسكرية البريطانية في شهر مايس الماضي ، كانت تدور حول ضرورة تخلي الحكومة البريطانية عن مطاري الحبانية والشعبية ، وضرورة تسليمها الى السلطات العسكرية العراقية ، على ان تقوم هذه السلطات بصياقتها وجعلها صالحين للاستعمال في جميع الاوقات ، الامر الذي يضمن استفادة القوات البريطانية منهما في حالة الدفاع المشترك ضد العدو المشترك . وقد بينّا بأسباب الاسباب السياسية والادبية التي تبرر طلبنا . ولهذا ارى ان ما بيّنه المستر بيثن لسموكم من ضرورة الاحتفاظ بالمطارين وادارتها ادارة مشتركة ، أمر لا يمكن الموافقة عليه ، والاسباب التي ذكرها لا تبرر ذلك مطلقا ، ولهذا فلا يسعنا الدخول في المفاوضة على هذه الاسس ، لأن هذا ليس من مصلحتنا في شيء ، بل يلحق بنا أضرارا بليغة ، خاصة والوضع في مصر وفي البلاد العربية المجاورة كما تعلمون ، الامر الذي كنا نتوقع ان تدبره الحكومة البريطانية وتساعدنا لأن نكون بوضع ليس أقل من هؤلاء الجيران على الأقل . أما اذا ارادت ان تتجاهل اخلاصنا في صداقتنا لها ، ذلك الاخلاص الذي كلفنا تضحيات كثيرة ، تعلمها هي قبل غيرها ، مع العلم بأننا غير نادمين على ذلك ، أقول اذا تريد ان تتجاهل كل هذا وتضعنا في وضع حرج جدا تضرب به عزتنا وكرامتنا

(١١) جاءت البعثة البريطانية الى بغداد للدخول في المفاوضات في ايار ١٩٤٧ .

في الداخل والخارج ، وخاصة بين الاقطار العربية ، فهذا ليس من الوفاء في شيء ، ولا يمكن ان نرضاه لأنفسنا . هذا رأيي أعرضه على سموكم المعظم بكل اخلاص وصراحة » (١٢) .

وقد عزز رئيس الوزراء صالح جبر هذه البرقية ، ببرقية ثانية في ١٧ تشرين الاول ١٩٤٧ هذا نصها :

« لا شك ان سموكم تشعرون قبل كل احد ان تعديل المعاهدة بأقرب وقت ممكن اصبح ضروره مبرمة . وليس هذا شعور العراقيين فحسب ، ولكن هذا أيضا شعور المحبين للعراق من أبناء البلاد العربية . وقد سألني الكثيرون عن المرحلة التي وصلنا اليها ، فأجبتهم جوابا يدعو الى التفاؤل . ويستغرب الكثيرون من ان العراق الذي كان سباقا ، ويجب ان يكون سباقا ، بقسي كما هو . وقد تقدمته أقطار مجاورة كانت تستمد منه المعونة ، وتستنجد به لبناء كيائها واستقلالها . فأرجو من سموكم افهام الحكومة البريطانية بأنه ليس بالمستطاع الانتظار اكثر من ذلك ، وتستخدمون جميع الوسائل للضغط عليها بقبول التعديل على الاساس الذي عرضته على سموكم ببرقيتي المشار اليها ، منتهزين فرصة وجود سموكم قريبين من المسؤولين في لندن . أسأل الله ان يوفقكم في مسعاكم ويحفظكم ذخرا للبلاد » (١٣) .

اجد أم تمويه ؟

قلنا ان الوصي سافر الى لندن في الخامس عشر من تموز ١٩٤٧ واجتمع بالمستر بيثن وزير خارجية بريطانية ، وبعض الجهات العسكرية والمدنية فيها ، وتسلم من الجنرال رتن رئيس البعثة العسكرية البريطانية تقريرا يتعلق

(١٢) و (١٣) نقلنا هاتين البرقيتين اللتين أبرقهما الوصي ونشرناهما فوق هذا من أرشيف صاحب البحث .

بالمعاهدة المنوي عقدها بين العراق وبريطانية ، لتحل محل معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية - البريطانية التي تعتبر باطلة بحكم المادة (١٠٣) من عهد هيئة الأمم المتحدة^(١٤) وقد وافى رئيس الوزراء في العراق بكل ذلك ، ولما لم يجد في أجوبة الرئيس الموما اليه ما يزيل الالتباس ، قفّل راجعا الى بغداد فبلغها في ٢٩ تشرين الاول ، واذا بالحكومة البريطانية توفد بعض عسكريها الى العراق مع أحد موظفي وزارة الخارجية ، لمفاوضة الجهات العراقية في موضوع المعاهدة ، وتم الاتفاق على « ان تجري المفاوضات في السفارة البريطانية حرصا على الاحتفاظ بسريتها ، واستمرت من ٢٢ تشرين الثاني الى ٤ كانون الاول ١٩٤٧ عقدت خلالها خمسة اجتماعات وقد تقدم الجانب البريطاني بسودات متعددة للمعاهدة الجديدة على ضوء ملاحظات الجانب العراقي ومقترحاته الى ان تم الاتفاق على كثير من المبادئ والنصوص »^(١٥) وكان رئيس الوزراء قد هدّد بالاستقالة من منصبه لتلين المفاوضات .

فورة في بغداد

كان وزير خارجية العراق الدكتور محمد فاضل الجمالي قد سافر الى ليك سكسس ، ومعه نوري السعيد ، ليمثلا العراق في اجتماعات هيئة الأمم المتحدة ، عند النظر في مأساة فلسطين . فلما انتهت هذه المأساة على النحو الذي جرح الكرامة العربية ، وطعن الوحدة الاسلامية ، وتسبب في تشريد نحو مليون عربي ، واحتلال اعزّ جزء من الوطن العربي الكبير من قبل الصهاينة ، قرر الجمالي العودة الى العراق مارا بالعاصمة البريطانية ، واذا به

(١٤) اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء الأمم المتحدة ، وفقا لاحكام هذا الميثاق ، مع اي التزام آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق .

— المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة —

(١٥) عن مذكرات السيد صالح جبر المخطوطة .

يجتمع بوزير الخارجية بيثن ويستمع الى المراحل التي مرت بها المعاهدة ، ويسمع منه ما يعرب عن رغبة الحكومة البريطانية في مجيء رئيس الوزراء صالح جبر الى لندن للاطلاع على وجهة نظرها : وتذليل ما يمكن تذليله من صعوبات .

وقد قبل صالح بالسفر الى لندن لهذا الغرض . ولما فاتح الوصي بذلك ، نصحه ان يصطحب معه كلاً من نوري السعيد ، وتوفيق السويدي ، مضافا الى وزير الخارجية محمد فاضل الجبالي ، ووزير الدفاع شاكِر الوادي ، لتسهيل أمر المفاوضات .

«ان نوري السعيد الذي كان يراقب الوضع السياسي وتجهّته ، اقترح على الوصي تأجيل التعديل لعدم ملاءمة الموضوع مع الاوضاع الداخلية والعربية ، الا ان الوصي أصرّ على رأيه ، فاقترح نوري السعيد استقالة الوزارة وتأليف غيرها لكسب الساسة الحاقدين على صالح جبر ، الا ان الوصي رفض الاقتراح ايضا ، ثم عاود الكرة نوري السعيد باقتراح تعديل الوزارة بأن تضم اليها عناصر جديدة ، فلم يلق قبولا عند الوصي»^(١٦) فاقترح نوري ان يطلع رئيس الوزراء بعض المؤازرين من الاعيان والنواب على مراحل المفاوضات التي أجراها لتعديل المعاهدة ، وان يستشيرهم في الامور الثلاثة الآتية :

١ — هل العراق بحاجة لمعاهدة تحالف مع دولة اجنبية أم لا ؟

٢ — اذا كان في حاجة الى ذلك فمن هي الدولة الاجنبية ؟

٣ — ما هي الاسس التي يعتبرونها صالحة لهذا التحالف ؟

وكان غرض نوري من اقتراحه هذا ، مناورة سياسية أراد بها ان يسجّل رئيس الوفد المفاوض على باقي الساسة العراقيين موقفهم مسبقا ، ليقطع الطريق على الذين قد يشيرون المتاعب والصعوبات في وجهه أثناء عرض المعاهدة المنوي عقدها على البرلمان العراقي للحصول على موافقة عليها .

ففي يوم ٢٨ كانون الاول ١٩٤٧ اجتمع في قصر الرحاب ، قصر سمو

(١٦) العراق : أمسه وغده ص ٨٢ .

الوصي الامير عبد الاله ، عشرون سياسيا من ساسة البلد المشهورين ، وعرضت الاسئلة التي اقترحها نوري السعيد وطلب اليهم ابداء آرائهم فيها بكل صراحة . ويقول رئيس الوزراء في مذكراته المخطوطة : ان الجواب على السؤال الاول كان اجماعيا ، وعلى الثاني ان الدولة الاجنبية يجب ان تكون بريطانيا . اما على السؤال الثالث فهذه بعض أقوال المتكلمين :

قال حمدي الباجه جي : الجهة البريطانية الفنية تبقى في المطار ، والجيش العراقي هو الذي يحرسها ، ولا لزوم لبقاء الجيوش الانكليزية تحتل البلاد ، واذا احتاج الانكليز الى مطارات فيمكنهم استعمال حتى سطوح دورنا .

وقال السيد عبد المهدي : نحن اذا شعرنا بخطورة الوضع العالمي ... وادركنا الخطر مثلهم ، فالعراق كله يكون مطارا لبريطانيا .

اما الاستاذان الشيخ محمد رضا الشيباني ونصرة الفارسي فقالا أنهما لا يستطيعان ابداء أي رأي في موضوع المعاهدة ما لم يطلعا على الاسس المراد ادخالها أو تعديلها ...

وقال السيد نوري السعيد : يجب ان لا تعقد معاهدة لمدة اكثر من عشر سنوات ، واذا حصلنا على شيء افضل من المعاهدة الحاضرة فهو بصلحنا ويجب ان نوافق عليه (١٧) .

ويضيف صالح جبر في مخطوطته الى ما تقدم قوله :

ان السيد نوري السعيد ، الذي كان العامل الاول في عقد هذا الاجتماع ، قال لي في ختام الاجتماع : لماذا كنت مترددا من عقد هذا الاجتماع ؟ أسمعت كيف ان هؤلاء الساسة لم يطلبوا اكثر مما سبق ان حصلت عليه من الانكليز وحققته فعلاً في مفاوضاتك معهم ؟ ألم يكن من المصلحة بل ومن مصلحتك أنت ان يسجل هذا عليهم ؟

(١٧) مذكرات صالح جبر المخطوطة .

التهيوء للسفر الى لندن

« ام يكن القصد من هذا الاجتماع هو دراسة الاسس التي يجب ان يستند اليها المفاوضات العراقي لعقد المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة ، كما قد يتبادر الى الذهن ، فقد ثبت ان وفد المعاهدة العراقي كان قد اتفق على تلك الاسس مع الجانب البريطاني اتفاقا نهائيا في مداولات سرية سابقة تمت في لندن وبغداد ، مهّد لها وشارك فيها الوصي نفسه مشاركة فعالة . والارجح ان صالح جبر رئيس الوزراء كان قد حمل ، قبل الاجتماع وبعد عودته من لندن ، مسودة لائحة المعاهدة لعرضها على الوصي بشكلها الاخير ، وذلك قبل ابرامها من قبل الوفدين المتفاوضين بصورة رسمية (١٨) . »

ويقول توفيق السويدي : بعد ان انقض الاجتماع الذي عقد في قصر الرحاب انه قال للوصي :

« ان وزارة صالح جبر وزارة ضعيفة ولا تقوى على احتمال مسؤولية المفاوضات ، وان المفاوضات تستلزم جهودا واستعدادات واسعة فيجب ان تنظروا في وزارة مفاوضات » (١٩) ثم يقول : انه اخبر نوري السعيد بما عرضه على الوصي ، وطلب اليه ان يؤيده فيما عرض ، ولكن نوري رد عليه بأنه لا يؤيد هذا الرأي ، وبأنه يرى ان وزارة صالح جبر التي فاوضت في المعاهدة ، تكمل مهمتها بعقد المعاهدة وحينئذٍ تستقيل وتذهب . »

ويستمر توفيق السويدي في كلامه فيقول : ان الوصي طلبه بعد يومين وكلفه ان يسافر مع صالح الى لندن ويدعم مفاوضاته ، فرفض هذا التكليف وقال : اني لا اوافق على هذا التكليف ، ولا أتعاون مع رئيس الوزراء ، فردّ الوصي قائلاً : لست متعاوناً مع رئيس الوزراء اذا ذهبت معه بل انك رقيب

(١٨) آفاق عربية العدد ٥ كانون الثاني ١٩٧٧ .

(١٩) مذكرات السويدي ص ٤٦٢ .

من قبلي على المفاوضات وموجه له ، وأعلم جيداً ضعف قابليته في هذا الامر (٢٠) .

بعد المقدمات والتمهيدات واطلاق البيانات (العتريّة) عقد اجتماع في قصر الرحاب مساء اليوم الثالث من كانون الثاني ١٩٤٨ حضره السادة : نوري السعيد وتوفيق السويدي وصالح جبر ، كما حضره رئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان ليسجل ما يدور في الاجتماع من مذكرات . وقد فاتح الوصي المجتمعين قائلاً انه يود ان يثبت الاسس اللازمة لتعديل المعاهدة . . ويقول السويدي في ص ٢٦٩ من مذكراته :

« ولما اكتمل عقدنا وشربنا الشاي ، وزّعت على كل منا مسودة معاهدة باللغة الانكليزية . ولما طالبتهم بنسخة عربية ، قالوا انهم لم يستعدوا لاتمامها وبعد أخذ ورد بين الحاضرين ، لم اجد في المعاهدة ما يستوجب الاعتراض الشديد . . ولما اتينا الى الموضوع العسكري ، قلت اني لم أجده واضحاً فأجابني صالح جبر : ان هذا الامر مدروس من قبل ومتفق عليه بهذا الشكل وليس فيه ما يوجب الاعتراض » . إ هـ

الامر الذي يدل بوضوح على ان المعاهدة وضعت قبل هذا الاجتماع ، واتفق على موادها سلفاً ، ثم اتخذت الاجتماعات وسيلة لأضفاء شرعية التفاوض عليها . ومع هذا فإن نوري السعيد يذكر في رسالة له بعنوان « حقيقة تعديل المعاهدة العراقية » ص ١٣-١٥ ان المجتمعين في القصر اقروا ما يأتي :

- ١ - مقدمة المعاهدة . رفع بحث خطط المواصلات منها .
- ٢ - رفع قيد المشاورات في الامور السياسية الخارجية ، والاكتفاء بالنص على ان لا ينتهج أحد الفريقين المتعاقدين سياسة معادية للفريق الآخر .
- ٣ - تسلّم العراق للقاعدتين الجوية والحبانية والشعبية ، عندما يتم

(٢٠) مقررات مجلس الوزراء لشهر كانون الثاني ١٩٤٨ .

ابرام معاهدات الصلح بين الدول التي اشتركت في الحرب
العظمى .

٤ - عدم السماح في ابقاء قوات مسلحة بريطانية في العراق في زمن
السلم .

٥ - الغاء حصر استخدام الاخصائين في الحكومة العراقية بالبريطانيين .

٦ - الغاء الاتفاقيات الخاصة بالسكك الحديدية والميناء ، وتسلم
العراق لهذين المرفقين الهامين .

٧ - ضرورة تسليح الجيش العراقي والقوة الجوية الملكية العراقية
بعين الاسلحة التي تسليح بها الوحدات البريطانية وفي عين الوقت
الذي يجري فيه تسليحها .

٨ - رفع القيود الموجودة فيما يتعلق بالتمثيل السياسي في المعاهدة
الحاضرة .

وفي اليوم الرابع من الشهر نفسه « كانون الثاني » اتخذ مجلس الوزراء
هذا القرار :

« عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة استمع فيها الى الايضاحات التي
بسطها فخامة رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية حول تعديل معاهدة
التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانية ، الموقع عليها في ٣٠ حزيران ١٩٣٠
وكذلك استمع الى اقتراح فخامته المتضمن وجوب انتداب وفد يمثل العراق
للقيام بهذه المهمة . وبعد المداولة وافق المجلس على ما بيّنه فخامة الرئيس
من المباديء والايضاحات ، ووافق على تشكيل وفد يمثل العراق برئاسة فخامة
رئيس الوزراء ، وعضوية كل من : معالي السيد فاضل الجمالي وزير الخارجية،
ومعالي السيد شاكِر الوادي وزير الدفاع ، وصاحب الفخامة السيد نوري
السعيد رئيس مجلس الاعيان ، وتخويل المشار اليهم صلاحية المفاوضة والتعديل
حسب الاسس التي اوضحها فخامة رئيس الوزراء ، وكذلك تخويل المشار
اليهم ايضا صلاحية التوقيع على تعديل المعاهدة . وكذلك قرر منح المشار

اليهم مخصصات السفر والايفاد حسب المادة السادسة المعدلة من نظام مخصصات السفر والايفاد» (٢١) .

بدء الزوبعة

قلنا ان وزير خارجية العراق الدكتور محمد فاضل الجمالي كان قد وصل الى لندن من ليكسكس ، واتصل بالمستر بيثن وزير خارجية بريطانية ، وسمع منه رغبة الحكومة البريطانية في مجيء السيد صالح جبر رئيس الوزارة العراقية الى لندن لتيسير أمر المعاهدة . وبينما كانت الاستعدادات تجري للسيد جبر ، أدلى الدكتور الجمالي بتصريح لأحدى الوكالات مفاده ان معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ المراد تعديلها أو ابدالها بغيرها كانت قد قوبلت في حينه بالنقد الشديد لأسباب حزبية لا تمت الى الحق بنصيب (٢٢) فلما نقل هذا التصريح الى الصحف العراقية قوبل بالرفض والاستنكار ، وقام طلاب الكليات والمعاهد العالية بمظاهرات صاخبة أدت الى الاصطدام بقوات الشرطة ، وأدت الى وقوع اصابات كثيرة ومختلفة مما اضطر رئيس الوزراء الى ان يحمل مجلسه على اتخاذ قرار في الخامس من كانون الثاني ١٩٤٨ بتعطيل الدراسة في كلية الحقوق الى أجل غير مسمى والايعاز الى وزارة العدلية للقيام بالتحقيقات القانونية فورا للوقوف على الاسباب التي دعت الى التصادم الواقع بين الطلاب والشرطة الخ (٢٣) ثم شرعت السلطة في توقيف عدد من المتظاهرين ، وغلق الاقسام الداخلية مع مطاعمها في وجوه الطلاب الخارجيين ، وغادر العاصمة ومعه الوفد المفاوض وهو مطمئن البال الى هذه الاجراءات .

ولكن الذي حدث ان الوضع في اليوم الثاني انفجر بالغضب الشديد ، وانبرت الصحف الحزبية الى التنديد بالاجراءات الحكومية ، وأضربت الكليات والمدارس العليا تضامنا مع طلاب الحقوق ، واحتجاجا على توقيف زملاء لهم .

(٢١) و (٢٢) نص القرار في « تاريخ الوزارات العراقية » ٢٣٥/٧ .

(٢٣) مقررات مجلس الوزراء لشهر كانون الثاني ١٩٤٨ .

وبدلاً من أن يداري وكيل رئيس الوزراء وزير العدلية السيد جمال بابان ، الوضع بالحسنى ، فانه نشر بياناً أغضب الطلاب فحملهم على الاستمرار في الاضراب وفي التظاهر ، وساروا الى بناية مجلس الامة يولولون ويستغيثون ، مما حمل نقيفاً من الاعيان والنواب على التدخل في الامر ، واقنصاع وكيل رئيس الوزراء باعادة النظر فيما اتخذ من اجراءات ، فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في الثامن من كانون الثاني ١٩٤٨ :

« ان مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٨/١/٥ قرر تعطيل الدراسة في كلية الحقوق الى اجل غير مسمى ، بالنظر للمبررات المذكورة في قراره المشار اليه ، وانه في الوقت نفسه نسب اعادة النظر في ذلك القرار ، عندما يتقدم وزير المعارف بتقرير يبين فيه عودة الحالة في الكلية الى مجراها الطبيعي . وحيث قد فهم من التقرير المقدم من قبل معالي وزير المعارف أن الحالة قد رجعت الى طورها الطبيعي ، لهذا قرر مجلس الوزراء الموافقة على فتح الدراسة في كلية الحقوق » (٢٤) .

الاجتماع في قصر الرحاب

على اثر استئناف الدراسة في كلية الحقوق ، أجرت السلطات المختصة بعض التنقلات بين بعض الاساتذة فيها ، اعتقاداً منها بان الذين شملتهم هذه التنقلات كانوا وراء حركة الاضراب . ولم يتحرك أحد من الطلاب محتجاً ، وسادت السكينة ارجاء العاصمة وأطرافها ، ووصل الوفد المفاوض الى عاصمة الضباب فوجد كل شيء مهيباً . وبعد عقد عدة اجتماعات في مقر وزارة الخارجية البريطانية في اليومين التاسع والعاشر من كانون الثاني ١٩٤٨ ، تم التوقيع على النص الاخير للمعاهدة بالأحرف الاولى . ودعا رئيس الوفد البريطاني أعضاء الوفد العراقي ليكونوا ضيوفاً على

(٢٤) في حوزتنا نسخة من كل من النصين الاول والثاني .

البحرية البريطانية في ميناء پورتسموث ، حيث يتم التوقيع النهائي على المعاهدة .
وقال لنا الدكتور محمد فاضل الجمالي : أن وزير الخارجية البريطانية وزّع
على الاعضاء نسخا من هذه المعاهدة ، وهم في عرض البحر ، فلاحظ انها موقعة
من قبل رئيسي الوفدين : العراقي والبريطاني فقط ، فلفت نظر الوزير البريطاني
الى وجوب جعل التوقيع شاملا لأعضاء الوفدين كافة ، فاستحسن هذا الوزير هذه
الملاحظة ، وأمر بتهيئة نسخ جديدة بالشكل المقترح^(٢٥) وتم التوقيع الكامل
في مساء اليوم الخامس عشر من الشهر المذكور ، وتبودلت خطب المجاملة بين
المختصين .

وبعت رئيس الوزراء ، وهو في لندن الى وكيله في بغداد ، المسودة النهائية
من المعاهدة بالنص الانكليزي ، قبل التوقيع عليها ، وطلب اليه ترجمتها
واعادتها اليه للتأكد من صحة الترجمة ، مع أنها نشرت في الصحف اللندنية
فعلا ، ولكن وكيل الرئيس الموما اليه أخذ على عاتقه نشر هذه المسودة في
الصحف العراقية ، بعد نقلها الى اللغة العربية ، على أساس ان السفارة البريطانية
في بغداد كتبت الى وزارة الخارجية العراقية أن هذه المعاهدة يجب أن تنشر
في بغداد في اليوم الذي ستشر في لندن ، وهو يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٤٨ ،
وأن ضيق الوقت يحول دون ارسال هذه الترجمة الى لندن للتأكد من صحتها .
وعلى كل فقد كان نشر المعاهدة في اليوم المذكور بداية للتحرك الجماهيري ،
بعد أن درستها الاحزاب السياسية المجازة ، ونشرت ملاحظاتها واحتجاجاتها
حولها في الصحف ، ولا سيما وان الوضع العام الذي كان متوترا ، وكافت احداث
الايام الاولى من الشهر طرية ماثلة للعيون ، وزاد الطين بلة ان المنورين في
بغداد اعتقدوا ان المعاهدة الجديدة لا تختلف ، من حيث الجوهر ، عن معاهدة
٣٠ حزيران ، وان المفاوضات العراقية لم ينجح في ادخال أي تغيير أساسي على
طبيعة السياسة البريطانية تجاه العراق .

(٢٥) نص البيان في « تاريخ الوزارات العراقية » ، ص ٢٦١ من المجلد السابع من
الطبعة السابعة .

شرع طلاب الكليات والمعاهد العالية في توحيد صفوفهم ، وإعلان سخطهم على المعاهدة ، متأثرين ببيانات الاحزاب السياسية ، ولا سيما بيان حزب الاستقلال ، وتحريض اقطابه الشباب على التظاهر . وهكذا أصبح الجو مشحونا بالخطر ، مؤذنا بالانفجار . وأعلن الطلاب الاضراب العام عن الدراسة لمدة ثلاثة ايام ، والقيام بمظاهرات سلمية ، فرأت الحكومة أن تترك الطلاب وشأنهم فلم يقع في يومي ١٧ و ١٨ كانون الثاني أي حادث يخلّ بالأمن العام . فلما كان اليوم الثالث . وهو يوم ١٩ ، توجه المتظاهرون الى بناية مجلس الامة . واطلقوا ببعض العبارات ، ثم توجهوا نحو « الباب الشرقي » وتفرقوا بكل هدوءٍ وسكينة على أمل ان يستأنفوا الدراسة في اليوم التالي .

وتأبى الصدف الا أن يذيع وكيل رئيس الوزراء في مساء اليوم الثالث للاضراب . بيانا استعرض فيه أحداث الاضراب ، وموقف الحكومة السلمي منها ، وختمه بعبارة استفزت الطلاب والطالبات فقرروا الاستمرار في اضرابهم قال الوكيل الموما اليه :

ان الحكومة قد أصدرت أوامرها ضمن سلطتها القانونية « الى السلطات المختصة كافة بمنع أية مظاهرةٍ أو اضراب مهما كان نوعه وصبغته ، وأنها عازمة على قمع كل حركة من هذا القبيل بشدة » (٢٦) .

واصبحت العاصمة يوم الثلاثاء الموافق ١٩ كانون الثاني ، وهي متوترة توترا شديدا ، وبدأت طلائع الطلاب والمتظاهرين تظهر في الشوارع وهي تهتف بسقوط الوزارة القائمة وسقوط العهد ، وجماهير الشعب تردد هتافاتها ، واذا بقوات الشرطة تصطدم بالمتظاهرين ، ويلطم الرصاص ، ويسقط عدد من القتلى والجرحى ، ولما نقل الطلاب أحد قتلاهم الى المستشفى التعليمي ، أضرب طلاب الكلية الطبية عن دروسهم ، واخذوا يعملون على تضييد

(٢٦) بيان بابان في « تاريخ لوزارات العراقية » ، ٢٦٢/٧ .

الجرحي . وأدركت الحكومة حرجة الموقف فدخل وزير الداخلية ، ومعه
لثيف من رجال الامن المسؤولين لدى وكيل رئيس الوزراء وهو في مكتبه
الرسمي وطلبوا اليه الاستجابة الى احد الحلول الاربعة الاتية :

اولا - اعلان حالة الطوارئ

ثانيا - الاستعانة بالجيش

ثالثا - استعمال السلاح في الهواء

رابعا - مسح المجال للمتظاهرين

ويقول وكيل رئيس الوزراء السيد جمال بابان في بيان مطبوع له تاريخه

١٨ نيسان ١٩٤٨ :

« فاجبتهم بعدم امكاني اعلان حالة الطوارئ ، لعدم وجود سلطة
قانونية للقيام بمثل هذا العمل ، كما لا يمكن بأي حال من الاحوال اشراك
الجيش بمثل هذه الامور ، ولا اوافق مطلقا على استعمال السلاح حتى ولو
ادى ذلك الى التخويف باطلاق الرصاص في الهواء . وهكذا استمرت المظاهرات
وانتهت في مساء ذلك اليوم المصادف ١٨/١/١٩٤٨ بعد ان وقع مع الاسف
اربعة قتلى منهم تلميذ واحد » (٢٧) .

وعلى هذا أصدر وزير الداخلية توفيق النائب بلاغا حذر فيه من القيام
بالمظاهرات ، وقال في بلاغه « ان السلطات المختصة سوف تقوم بما يلزم لتفريق
المتظاهرين أو المشتركين بالتجمع بالقوة » .

وشعر وكيل رئيس الوزراء بوجود حركة تمرّد في معسكر الرشيد
فاتصل برئيس أركان الجيش ، وسأله عما شعر به ، فنفى هذا صحة ما يقال
في هذا الصدد ووضع في الانذار سرية في معسكر الرشيد ، واخرى في
ومعسكر الوشاش ، وفصيلاً في مقر وزارة الدفاع في القلعة على سبيل
الاحتياط .

(٢٧) رئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبة في كتابه (مذكراتي في صميم

الاحداث) ص ٢٢٩ .

وقد أكد لنا السيد جمال بابان وكيل رئيس الوزراء ، بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، أن الوصي الامير عبد الاله أصر عليه بوجوب استعمال الشدة مع المتظاهرين وحصدهم حصداً ، وكان بابان ينكر ذلك في بياناته وأحاديثه في العهد الملكي الزائل .

ذهب الطلاب الى المستشفى الملكي في صباح يوم الاربعاء ٢١ من الشهر المذكور لتسلم جثث القتلى الذين سقطوا في اليوم السابق ، فطاردتهم قوات الشرطة حتى داخل بناية المستشفى المذكور ، وفتحت النار عليهم ، وأصاب مقتلاً من طالبين آخرين ، كان أحدهما تلميذاً في كلية الصيدلة ، وقد أطار الرصاص دماغه ، فحملة اخوانه الطلبة ودخلوا به الى غرفة العيّد ، فلم يسع هذا الاّ تقديم استقالته من منصبه ، واذا ببقية رؤساء الاقسام العلمية يحذون حذوه حتى بلغ عدد المستقلين مئة وعشرة من الاطباء وغيرهم . وشعرت مديرية الشرطة العامة بالخطأ الذي ارتكبته قواتها فوجهت رسالة اعتذار الى عميد الكلية الطبية ، ووعدت باجراء التحقيق ومعاقبة الفاعلين .

وكانت الشرطة قد طوقت الدارسين في الكلية الطبية لمنع خروجهم وتظاهريهم ، فاتصل عميد الكلية المذكورة برئيسي مجلسي الاعيان والنواب لتدارك الامر ورتق الفتق قبل أن يتسع . ويقول رئيس مجلس النواب السيد عبد العزيز القصاب في ص ٣١٦ من مذكراته :

« وراينا هيئة الوزارة مجتمعة وطلبنا منهم فك الحصار عن كلية الطب ، أو تكليفنا نحن بأن نذهب اليها وتتوسط بين الطلاب والشرطة ونحسم القضية بالتي هي أحسن ، فلم يوافق وكيل الرئيس ولا الوزراء . وقال رئيس الوزراء انهم مسيطرون على الوضع . ثم وجه الينا سؤالاً عما اذا كنا نوافق على اعلان الادارة العرفية اذا قررناها ؟ فأجبت بأن ذلك ليس من شأننا بل هو من صلاحية الوزارة فأقم تقدرون الوضع وتسالون عنه أمام المجلس ، فذهبوا جميعاً الى البلاط ورجعنا نحن الى المجلس » .

وعرض وكيل رئيس الوزراء على الوصي أن يدعو بعض البارزين في مجلسي الاعيان والنواب ، مع رؤساء الاحزاب والوزارات وبعض الشخصيات المعروفة ، الى اجماع يعقد برئاسته لدرس الوضع المتأزم . وكان الوصي ملماً كل اللام بأسباب التذمر في البلاد ، وكان يدرك مدى اتهام الشعب له بمسؤوليته عن تردي الاوضاع وكثرة التذمر ، فاراد أن يتظاهر بحياده ازاء الاحداث بين الحكومة والشعب ، وبين الحكومة والمعارضة ، وان الامة صاحبة الشأن الأول في تقرير ما تريد ، فوافق على عقد الاجتماع الذي اقترحه وكيل رئيس الوزراء ، ليشهد من يحضره على براءة ذمته من تبعة الدماء التي أريقت أو ستراق في سبيل المعاهدة .

وعقد الاجتماع المأمول في مساء الأربعاء الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨ ، وحضره اكثر من خمسة وعشرين سياسياً بين رئيس وزراء سابق ، وعميد حزب قائم ، ووزير مرموق ، وآخر بارز . وافتتح الوصي الاجتماع قائلاً :

« اتنا والحكومة كنا نعتقد بأن مشروع المعاهدة هو في مصلحة الشعب . وقد رأيتم ما وقع في البلاد من أحداث مؤلمة حول هذه المعاهدة . وقد دعوتكم لأخذ رأيكم ، وأتم أصحاب الرأي في البلاد في هذه المعاهدة وفي الاحداث التي وقعت » (٢٨) .

ثم أوعز الى السيد جمال بابان أن يدلي بما عنده من معلومات ، وأن يذكر الاسباب التي أدت الى ما أدت اليه ، فبسط وكيل رئيس الوزراء كل ذلك بأسهاب . ثم تكلم المعارضون بصراحة « وجميعهم انتقدوا المعاهدة وطلبوا رفضها عدا أحد الحاضرين السيد عبد المهدي الذي تكلم بأسهاب ، واسند هذه المظاهرات الى الحزب الشيوعي الموجود في البلاد ، فاستنكر كامل الجادرجي وقسم آخر من الحاضرين ذلك ، واكدوا كون المظاهرات كانت

(٢٨) رئيس مجلس النواب عبد العزيز القصاب في كتابه (من ذكرياتي) ص ٣١٧ .

وطنية وقومية» (٢٩) ثم أعقبهم المواليون فأخذوا يستترون وراء الالفاظ الغامضة ، واذا بالوصي يوغز بوجوب الاتصال برئيس الوزراء في لندن وطلب عودته الى العراق فوراً . واقترح حمدي الباجه جي أن يعلن الوصي بأنه لن يوافق على هذه المعاهدة ما دام الشعب لا يرضاها . وقد أيد هذا الاقتراح معظم الحاضرين واذا بالوصي يأمر بإذاعة البيان الآتي :

البيان الاميري بالنص

« بناء على اهتمام حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم بشؤون البلاد العامة والاضاح الحاضرة ، و نظرا لرغبة سموه الملكي في الاستئناس بأراء بعض أهل الرأي ، فقد تفضل سموه الملكي بدعوة رؤساء الوزارات السابقين ، ونائب رئيس مجلس الاعيان ، ورئيس مجلس النواب ، وقسم من الاعيان والنواب من الوزراء السابقين ، وممثلي الاحزاب السياسية فاجتمعوا في البلاط الملكي في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم بحضور هيئة الوزارة . وقد عرض المجتمعون آراءهم بخصوص مسودة لائحة معاهدة پورتسموث (العراقية - الانكليزية) وقد أجمعت آراؤهم على أنها لا تحقق آماني البلاد ، وليست أداة صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين ، سيما وأن مجلس الوزراء لم يقر بعد تصديق المعاهدة المذكورة . ولهذا فان صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ، يعد الشعب العراقي بأنه سوف لا تبرم اية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وأمانها الوطنية » انتهى .

لقد جنّ جنون الانكليز لصدور هذا البيان بهذه الصورة المفاجئة ، وحملت صحافتهم على العراق وحكومته حملات قاسية ، زاعمة أن العراق هو الذي طلب تعديل المعاهدة . وقال لي وكيل رئيس الوزراء جمال بابان

(٢٩) مذكرات توفيق السويدي ص ٤٧٤ .

أن السفير البريطاني في بغداد سأله عما إذا كان هذا البيان يعد رفضاً رسمياً للمعاهدة فرد عليه بالنفي .

عودة الوفد الى العراق

ما كاد رئيس الوزراء السيد صالح جبر يحاط علماً - وهو في لندن - بالاجتماع الذي عقد في البلاط الملكي عصر اليوم الحادي والعشرين ، ويسمى عن البيان الرسمي الصادر مساء اليوم المذكور حتى صرح بما يلي :

انه موقن بأن البرلمان العراقي والشعب العراقي سيجدان في المعاهدة الجديدة - ما يحقق الاماني القومية تحقيقاً كاملاً ، وأن بعض العناصر الهدامة من الشيوعيين والنازيين - كذا - التي اعتقلها عام ١٩٤١ استغلت فرصة غيابه وأحدثت القلاقل في البلاد ، وانه سيعود الى العراق فوراً وسيسحق رؤوس هذه العناصر الفوضوية حتماً .

ويقول السيد توفيق السويدي في ص ٤٧٤ من مذكراته التي أشرنا اليها في مواضع أخرى من هذا البحث . « ان السيد صالح جبر بعث الى وزير خارجيه بريطانية المستر بيثن بورقة قال فيها : انه يعتقد بأن ما ورد في أخبار بغداد مبالغ فيه ، وأن الرأي العام لم يطلع على حقيقة الموقف ، وانه مدفوع بتحريض الكثيرين من الموتورين والفوضويين والهدامين » وكان غرض السيد صالح جبر من هذه الحركة تمكين بيثن من تخفيف حملة مجلس العموم البريطاني عليه بسبب الاحداث الجارية في العراق ، واضطراره الى الالاحاح على الوفد العراقي بوجوب العودة الى العراق فوراً لتتوير الرأي العام فيه بمحاسن المعاهدة ووجوب قبولها . وقد هيأت الحكومة البريطانية طائفة خاصة لهذا الغرض غادرت لندن في ٢٥ من الشهر ووصلت الى بغداد في السادس والعشرين منه ، حيث هبطت في الحباينة ، وأخذ صالح يتصل منها بالمسؤولين لمعرفة الوضع الراهن « ففهم ان الهياج كان عظيماً يأخذ تدريجياً صفة الثورة ،

وأن السلطات المحلية تخشى أن يقابل الوفد بمظاهرة صاخبة قد تؤدي الى ما لا تحمد عقباه اذا هو وصل بغداد في وقت وساعة معلومتين» (٣٠) .

وقد ضمنت قوات الامن ايصال السيد صالح جبر الى قصر الوصي سالما ، وكان نائبه جمال بابان قد سبقه الى القصر المذكور ، واذا بصالح يعنف جمالا ويحمله مسؤولية تردي الوضع العام . ثم حضر السيدان : نوري السعيد وتوفيق السويدي فهزأ الاول من الاضطرابات الجارية ، وحمل الثاني جمالا مسؤوليتها . وقال رئيس الوزراء ان بإمكانه ان يتغلب على هذه الازمة ، اذا منح حرية التصرف أربعاً وعشرين ساعة ، فرد عليه نائبه بأستحالة ذلك ، وتقدم بكتاب استقالته من منصبه كوزير للعدلية ، كما استقال السيد جميل عبد الوهاب من منصبه كوزير للشؤون الاجتماعية ، ويوسف غنية من وزارة المالية ، فاقنتع صالح بوجوب التنحي عن رئاسة الوزراء ، وهياً كتاب استقالته . ولكن بعض الجهات العليا اخذت تشييمه وتحته على الصمود بما عرف عنه من صلابة ومضي عزيمة فعدل عن الاستقالة .

الاصطدام المسلح

تشجع السيد صالح جبر ، أو اغترَّ بالتشجيع الذي سمعه ، فهياً خطاباً تحذيرياً أذاعه بالراديو مساء السادس والعشرين من هذا الشهر مرارا ، وطبع آلاف النسخ منه لتوزيعها على الأهلين الغاضبين ، كما أبرق بنصه الى المتصرفيات كافة . وفد تضمن التحذير شرح كيفية تأليفه الوزارة ، وما جاء في منهاج وزارته عن تبديل المعاهدة بمعاهدة جديدة تضمن للبلاد حقوقها ، وكيفية الشروع في المفاوضات اللازمة لعقد هذه المعاهدة ، وتأليف الوفد الذي سافر الى لندن لهذا الغرض ، وتوصل الطرفين الى عقد المعاهدة المنشودة ، وما لقيمة

(٣٠) نص التحذير في « تاريخ الوزارات العراقية ، ٢٧٤/٧ .

نشرها من هياج في الرأي العام وصدور بيان التشريفات الملكية بصدددها وختمه بقوله :

« وبعد بيان ما تقدم ، أرجو من اخواني أبناء الشعب العراقي الكريم أن يخلدوا الى الهدوء والسكينة ، ويتركوا كل ما من شأنه الاخلال بالامن والنظام ، ومخالفة القوانين الواجبة الرعاية والاحترام من قبل الجميع » (٢١) .

لم يستجب أحد لهذا التحذير فنامت بغداد ليلة الثلاثاء السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨ على فوّهة بركان . فلما اصبح الصباح ، كانت بغداد مطوقة بالقوات المسلحة ، واحتلت آلياتها مداخل الطرق الرئيسة ، كما نُصبت المدافع الرشاشة فوق البنايات الشامخة والمساجد المطلة على النهر ، وما أزفت الساعة التاسعة حتى بدأ الرصاص يسمع في كل مكان ، كانّ الناس في ساحة حرب ضروس . فقد خرج المتظاهرون من طالبات وطلاب وجماهير من الشعب مختلفة الصنوف والاعمار والهويات خرجت من الاعظمية وجانبى الرصافة والكرخ ، ومن مواضع اخرى للتجمعات ، وأخذت تجد في السير لتلتقي ببعضها ، ولما وصلت المظاهرة التي خرجت من الاعظمية الى البلاط الملكي في منتصف طريق بغداد - الاعظمية ، توقفت عند البلاط ، ودخل ثلاثة من الطلاب على رئيس الديوان الملكي السيد احمد مختار بابان فأفزعوه وأفزعوا كل من كان في البلاط ، واذا بالشرطة تفتح النار وتصيب مقتلاً من أربعة من المتظاهرين ، واذا بكتلتين من الطلاب تزحف احدهما من جوار وزارة الدفاع والاخرى من الاعظمية فتجد قوات الامن نفسها وقد حوصرت بين هاتين القوتين فتشق طريقهما الى شارع غازي المحاذي لشارع الرشيد فينطلق المتظاهرون يشعلون النار في سيارات الشرطة ، ويندفعون الى شارع الرشيد ، ويحرقون دراجتين للشرطة كاتتا تقفان على مدخل شرطة المبخانة ، واذا بمظاهرة اخرى تأتي من جانب الكرخ وتحاول العبور الى جانب الرصافة فتفتح الشرطة نارها على العابرين وتوقع فيهم خسائر كبيرة وتستمر المعركة

نصف الساعة وتنتهي بقهر قوات الامن وعبور المتظاهرين الى صوب الرصافة ،
واذا برئيس الوزراء يذيع هذا البيان :

الى الشعب العراقي الكريم

لقد تضمن البيان الذي أذعته في الليلة الماضية على الشعب العراقي
الكريم ، ان يخلد الى الهدوء والسكينة ، ويترك كل ما من شأنه الاخلال
بالامن والنظام ، ومخالفة القوانين الواجبة الرعاية والاحترام من قبل الجميع .
وقد اذيع هذا البيان مرات عديدة ، ووزعت منه عدة الاف من النشرات .
ولكن يظهر ان المحرضين على المظاهرات كانوا مستمرين على تحريضاتهم ، الامر
الذي أدى الى حدوث المظاهرات في هذا الصباح ايضا . فرأيت ان من المفيد
ان اكرر رجائي الى ضرورة ترك المظاهرات والخلود الى السكينة ، ومحافظة
النظام ، خاصة من طلاب الكليات والمدارس ، والطلب الى أوليائهم ان يمنعوهم
من الانخراط في المظاهرات التي قد يؤدي انخراطهم فيها الى ان تتعرض
ارواحهم الى الخطر ، اذ ان من أهم واجبات الحكومة ضمان استتباب الامن ،
وفي سبيل ذلك لا مفر من ان تستعمل الحكومة كل الوسائل الفعالة لتحقيق
هذا الغرض ، اذ ان فقدان الامن يؤدي الى تعريض الناس الى المخاطر والمهالك ،
وهذا لايسكن لحكومة مسؤولة ان تسمح به بشكل من الاشكال إ هـ

لقد أفقد هذا الانذار الاهلين رشدهم ، وألهب مشاعر الطلاب
والمتظاهرين على اختلاف نزعاتهم واعمارهم فاندفعوا الى شارع الرشيد واحرقوا
مقر جريدة النائمز الانكليزية وكل ماله علاقة بالانكليز ، وصوبوا النار على
صور الحاكمين فأصدر متصرف لواء بغداد أوامره الى قوات الشرطة باطلاق
النار على المتظاهرين وأن يحصدوا الارواح حصدا حتى يستعاد النظام ، ولكن
قوات الشرطة كانت تطلق النار في الهواء للتخويف دون التصويب فطلب الى
وزارة الداخلية ان تفتح وزارة الدفاع في أمر تعزيز قوات الشرطة بفوج من

الجيش . ولما طلبت وزارة الدفاع الى رئاسة أركان الجيش اجابة الطلب المذكور تحايلت هذه وترددت في الامر حتى كانت استقالة الوزارة .

وفي غمرة هذه الاحداث ، تقدم لقيف من اعضاء مجلس النواب باستقالاتهم من العضوية في المجلس المذكور احتجاجا على ما يجري في البلد ، واعقبهم رئيس مجلس النواب السيد عبد العزيز القصاب فاستقال من رئاسة المجلس ومن العضوية فيه ، واستقال وزير المالية السيد يوسف غنيمة من منصبه — كما قدمنا —

وكان لدى لوصي آتئذ السيدان : نوري السعيد ومحمد الصدر وكان الاول يرى وجوب صيانة كرامة الحكومة مهما بلغت الضحايا في سبيل هذه الصيانة ، بينما كان الثاني يقول ان الشعب فقد رشده ، وأن زمام الامور قد أفلت من يد الحكومة فلا مناص من حقن الدماء ، واذا برئيس الديوان الملكي يتصل برئيس الوزراء ويلفت نظره الى الخلل الذي أصاب النصاب القانوني للوزارة ، وان الوصي متعب للغاية ، فأدرك رئيس الوزراء ان الساعة قد حلت ولا ريب فيها ، وأن الحركة التي تمر البلاد بها أقوى حركة شعبية تشهدها البلاد خلال حكمها الوطني ، ولا سيما بعد ان ظهرت عليها آثار التنظيم والتوعية والتضحية فأسرع الى تقديم استقالة وزارته بالنص الآتي :

سيدي صاحب السمو المعظم

لقد ظهر من البيانات التي أدلى بها وزير العدلية ووكيل رئيس الوزراء في جلسة صباح أمس ، التي عقدها مجلس الوزراء بمحضر من سموكم في قصر الرحاب العامر ، ان أخطاء متعددة قد وقعت فأدت الى الوضع الحاضر ، وقد عينت هذه الاخطاء ولا حاجة لتكرار عرضها الآن . هذا ولما شعرت ان البعض من الزملاء المحترمين يميل الى عدم الاستمرار بتحمل المسؤولية ، رأيت من واجبي ان أفسح المجال لسموكم المعظم معالجة الوضع ، وذلك باختيار من ترويه لتحمل المسؤولية . وبينما كنت اريد تقديم استقالتني ، وكافت

مهياة ، أمرتموني سموكم في مساء البارحة بضرورة الاستمرار بغية توطيد الامن ، ومحافظة النظام بالدرجة الاولى ، فامتثلت أمر سموكم ، وباشرت من فوري باتخاذ الاجراءات التي اعتقد انها تؤدي بالنتيجة الى القضاء على الاضطراب والفوضى ، ولكنني تناولت في ليلة البارحة استقالة وزير العدلية ، وفي صباح اليوم استقالة وزيري الشؤون الاجتماعية والمالية ، وهذا ما توقعته ونوهت به لسموكم ليلة البارحة ايضا . فأرى الآن ان لا مناص من ان اتقدم باستقالتي راجيا قبولها . ولا بد لي بهذه المناسبة ان اتقدم لسموكم المعظم بجزيل الشكر للثقة العالية التي اوليتمونا اياها ، وللمساعدات الجمة التي شملتونا بها زملائي وأنا خلال المدة التي تولينا فيها المسؤولية ، وثقوا يا سيدي بأني سأبقى ذلك العبد المخلص .

بغداد ٢٧/١/١٩٤٨ رئيس الوزراء — صالح جبر

وأسرع الوصي الى قبول هذه الاستقالة ، أو الاقالة بالمعنى الصحيح ، وأمر باصدار هذا البيان :
شعبي العزيز

من المؤلم حقاً ان تحدث بين اخواني أبناء الشعب الواحد حوادث مؤسفة أدت الى اراقة الدماء . ولا أشك بأن كل واحد منكم يشاركني ألي هذا . والآن وقد استقالت الوزارة القائمة وقررنا قبول استقالتها ، فأني أطلب من جميع أفراد الشعب على اختلاف طبقاته ، التعاون معي بالخلود الى السكينة والهدوء ، وتجنب كل ما هو مؤدٍ الى الاخلال بالامن والنظام والقانون للوصول الى ما فيه خير البلاد ، والنتائج الحسنة التي يتوخاها الجميع ، كما ادعو جميعكم الى الانصراف الى اعمالكم الاعتيادية ومن الله التوفيق .

عبد الاله

ويقول حمدي الباجه جي ، أحد رؤساء الوزارات ، ان الوصي « حقوقه وانه اخبره سرا انه في ايام الحوادث هذه كان قلقا حتى انه كان يحقن بأبرم لتحمل

الصدمة » على ما ينقله الفريق طه الهاشمي في ص ٢٠٥ من الجزء الثاني من مذكراته . أما الميجر لونكريك فيقول في كتابه IRAQ 170 196. لم تشر شيئاً عودة رئيس الوزراء الى بغداد ، الذي كان ما يزال مقتنعا بأن كل ذلك من صنع المحرضين ، ومن صنع الجمهور الذي أسىء توجيهه . على ان سلامته الشخصية لم تؤمن الا بأرسال ثلثة من الحرس الى سطح منزله للمحافظة على حياته . وكانت الصحف والجمهور تشن حملات عنيفة على رئيس الوزراء ، حيث لم تستطع نار بنادق الشرطة ان تخمدتها ، كما ان القبض على مشيري القلاقل والاضطرابات من الشيوعيين لم يقلل من حدّة الامر ، كما ان بيانه الذي ألقاه بنبرة الثقة والاطمئنان لم يلق غير آذان صماء . وبلغت الاضطرابات ذروتها في السابع والعشرين من كانون الثاني ، وحصلت بعض الوفيات والاصابات بالجروح . وقد طلب الجمهور من البلاط استقالة الوزارة ، او حتى اعدام رئيسها . وهكذا رضع صالح جبر وترك الحكم ثم هرب بحياته الى ريفه الواقع على نهر الفرات — في مزرعة أصهاره آل جريان بجوار الحنة الفيحاء — ومن هناك ذهب الى شرق الاردن وبعدها الى انكلترا .

الاطاحة بالمعاهدة

بعد الاطاحة بوزارة السيد صالح جبر على النحو الذي ذكرناه ، تألفت وزارة محايدة برئاسة السيد محمد الصدر لتنقل البلاد من حالة الفوضى الى حالة الاستقرار ، وتحقيق مطالب الشعب ، وكانت هذه المطالب تضحصر في :

١ — ابطال معاهدة پورتسموث الجائرة واعلان ذلك دون ابطاء .

٢ — اجراء التحقيق عن اطلاق النار ضد ابناء الشعب ، وتعيين المسؤولين عنه .

٣ — حلّ المجلس النيابي القائم ، واجراء انتخابات حرة .

٤ — احترام الحريات الدستورية .

٥ - افساح المجال للنشاط الحزبي .

٦ - حل مشكلة الغذاء بشكل يوفر للشعب قوته .

وقد تبنت الاحزاب السياسية القائمة ملاحقة الوزارة الجديدة لتحقيق هذه المطالب فتقرا :

١ - عدم الموافقة على المعاهدة ، بعد ان درسها مجلس الوزراء دراسة دقيقة في جلساته المنعقدة في ٣١ كانون الثاني و ١ و ٢ شباط ١٩٤٨ ، لأنها « بعيدة عن تحقيق الغاية المتوخاة من تنظيم التحالف بين المملكتين على اسس تتساوى فيها الحقوق وتتعاذل الواجبات والمصالح » إ هـ

٢ - حل مجلس النواب القائم بموجب قرار اتخذه مجلس الوزراء في ٢٢ شباط ١٩٤٨ على أساس « أن الرأي العام والصحف لا تزال تطالب بحل المجلس ، وتنسب التدخل والتزوير الى الانتخابات التي انبثق عنها » ا هـ

٣ - قرر مجلس الوزراء اعادة النظر في القرارات التي اتخذتها الوزارة السابقة المستقلة ، فيما يتعلق بتعطيل الصحف وسوق أصحابها الى المحاكم ، واعتقال عدد من الطالبات والطلاب وبعض الشباب ، والسماح للصحف والمجلات المعطلة باستئناف عملها ، وتسريح الموقوفين كافة ، ورفع الرقابة المفروضة على المراسلات والاشخاص ، واستئناف الدراسة في المدارس الحكومية والاهلية .

٤ - اتصل مجلس الوزراء بمجلس الطعام الدولي ، وطلب تمويل العراق بثلاثين الف طن من الحنطة حالا .

٥ - اما ما يتعلق بالتحقيق في قضايا فتح النار ، فقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في أول شباط ١٩٤٨ تأليف لجنة قضائية تتولى :

أ - جمع المعلومات حول ما حدث خلال المظاهرات التي حصلت

بين تاريخي ١٩٤٨/١/٥ و ١٩٤٨/١/٣٠ وكيفية اطلاق

النار على المتظاهرين ، وتعيين المسؤولين عن ذلك .

ب - التحقيق عن صدور الاوامر بشأن اطلاق النار ، والجهة التي أصدرتها .

ج - التثبت من عدد القتلى والمجروحين خلال تلك المظاهرات وبسببها .

وليس من شأن هذا البحث التعرض لما جاء في الفقرتين أ وب . أما ما يتعلق بالفقرة ج فتقول اللجنة :

« لم يكن لها سوى الاعتماد على ما وصلها من التقارير الطبية عن القتلى والجرحى من وزارة الشؤون الاجتماعية فبلغ عدد القتلى من الاهلين خمسة وعشرين قتيلًا ، وعدد الجرحى من الاهلين سبعة وسبعين جريحًا . اما عن اصابات الشرطة فلم يقع قتيل بينهم . وأما عدد الجرحى فكان مئة وستة وثلاثون جريحًا . على ان اللجنة تبين بهذه المناسبة ان عدد الجرحى من الاهلين لا يمثل العدد الحقيقي نظرا لعدم مراجعة الكثير منهم المستشفيات الحكومية ، وتفاهة جروح بعضهم . كما ان قسما من هؤلاء الجرحى ... كانت تضمد جروحهم في المستشفى دون ان يعطوا مجالا لتسجيلهم لخشيتهن من تعقبات الشرطة » . آنذاك .

وتقول اللجنة القضائية أيضا في ختام تقريرها :

« من الاوفق ان تقوم الحكومة في تعويض الجرحى وذوي القتلى بصورة عامة ووفق اسس عادلة واستصدار التشريع اللازم لذلك » .

ولم نسمع حتى الآن عن أي اجراء اتخذ بحق المسؤولين عن هذه الحوادث . أو أي تشريع وضع للتعويض للجرحى وذوي القتلى ، ولذلك رأينا الناس يمثلون بقتلى الشرطة في انتفاضة ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ تمثيلا تأباه الشهامة والمروءة والانسانية .

كلمة لا بد منها

طبّلت الاوساط الحكومية وزمرت لمعاهدة پورتسموث ، التي عقدتها وزارة صالح جبر مع الحكومة البريطانية في العشرة الثانية من كانون الثاني ١٩٤٨ ، وزعمت بأن الحكومة البريطانية كانت ستقرر تمكين العرب من احتلال فلسطين واقامة حكومتهم المأمولة فيها ، وأن للمعاهدة المذكورة ملحقا سريا ينص على ذلك . وما تزال بعض الاوساط التي تعطف على العهد الملكي الزائل تؤكد هذه المقولة كلما توسعت اسرائيل على حساب العرب ، وتمادت في البطش بالفلسطينيين المشردين منهم والباقيين تحت احتلالهم . وقد حاولنا عبثاً ان نعر على هذا الملحق السري للمعاهدة ، موضوعة البحث ، سواء اكان هذا البحث في دائرة الوثائق البريطانية في لندن ، او في ملفات وزارة الخارجية العراقية . واخيرا اتصلنا بالدكتور محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية العراقية في وزارة السيد صالح جبر لاستجلاء الحقيقة فتفضل علينا مشكورا بالخطاب الآتي وهو فصل الخطاب على ما نعتقد :

بغداد ٢٠ ايلول سنة ١٩٥٧

عزيزي الاستاذ عبد الرزاق الحسني المحترم

بارك الله فيكم وفي مجهوداتكم القيمة في سبيل حفظ تاريخنا المعاصر ..

جوابا على ما ورد في كتابكم المؤرخ ٣ ايلول ١٩٥٧ فيما يتعلق بخطاب دولة الاستاذ عادل عسيران في تأبين فخامة الاخ المرحوم صالح جبر ، واعلانه ان الحكومة البريطانية كانت على استعداد لتجهيز سلاح يكفي لخمسين الف مقاتل عربي في فلسطين ، اقول ليست لدي وثيقة تحوي المعلومات التي وردت في ذلك الخطاب ، بل لدي تقرير كنت قد كتبه حول اجتماع حصل في غرفتي في أوتيل كلارج في لندن مع المستر يثن وجماعته من جهة ، وانا ورئيس الوزارة آنذاك المرحوم السيد صالح جبر وفخامة السيد نوري السعيد من جهة اخرى . لبحث موضوع فلسطين . وكان ذلك قبل توقيع معاهدة

پورتسموٹ • ومما تم التفاهم عليه في ذلك الاجتماع ولم يدوّن ولم أشر اليه في تقريری الآنف الذکر ، النقاط التالية :

١ - الاسراع بتزويد الجيش العراقي فورا بالسلاح والاعتدة التي كانت قد طُلبت من الحكومة البريطانية •

٢ - تزويد الشرطة العراقية بما يكفي لتزويد خمسين الف شرطي بالاسلحة الاوتوماتيكية • وكان القصد من ذلك تسليح المجاهدين الفلسطينيين بهذه الاسلحة لتمكينهم من المساهمة في تحرير فلسطين •

٣ - وقد تم التفاهم أيضا على ان تدخل القوات العراقية في كل جزء تنسحب منه القوات البريطانية بحيث يشمل ذلك فلسطين كلها ، وذلك بالتعاون مع المجاهدين الفلسطينيين بحيث لا تؤسس دولة يهودية •

هذا مما تم التفاهم عليه ، وهذا ما اهتم تماما ، بعد ان رفضت معاهدة پورتسموٹ •

ارجو ان تجدوا في هذا ما يكفي لأقرار حقيقة تاريخية وارجو لكم التوفيق في مساعيكم العلمية الثمينة •

المخلص - محمد فاضل الجمالي^(٣١)

(٣١) اصل الكتاب في تاريخ الوزارات العراقية ٢٨٦/٧ الطبعة السابعة •

القشة

التي قضمت ظهر البعير في انتفاضة

تشرين الثاني ١٩٥٢

تمهيد

هزّت نكبة فلسطين كيان الامة العربية ، وهزت ضمائر ابنائها وعقائدهم على اختلافها هذا عنيفا ، فكدن على ملوك العرب ورؤساء الجمهوريات في بلادهم ، والمسؤولين عن الحكم فيها ، أن يعيروا هذه الحالة النفسية أعظم الاهتمام فيتلافوا ما فات ، ويعملوا على النهوض بالشعب في الداخل ، وعلى انتهاج سياسة عربية تهدف الى توحيد اجزاء الوطن العربي ، وتعد قضية الحرية والاستقلال في جميع هذه الاجزاء قضية واحدة ، وتعبى جميع القوى لمجابهة الاخطار ، والتحرّر من الاستعمار بكل اشكاله وألوانه حتى يتم تحرير فلسطين لتندمج في وطن مستقل موحد . ولكن الحكومات العربية سارت في وادٍ ، وسارت شعوبها في وادٍ آخر ، فتسلسلت الحوادث المؤسفة ، وهوت العروش الشامخة ، وكثرت الاغتيالات السياسية المؤسفة « وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون » — صدق الله العظيم —

تسلسل الأحداث

ففي ٣٠ آذار من عام ١٩٤٩ ، قام الزعيم السوري حسني الزعيم ، بانقلاب عسكري في دمشق طوّح بالسيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية وأجلاه عن البلاد . ويقول رئيس الوزارة السورية يومئذٍ ، وهو السيد خالد العظم في ص ١٨١ من الجزء الاول من مذكراته ذات الاجزاء الثلاثة :

« ان حسني الزعيم أراد حماية نفسه من العزل والاحالة على المحاكمة بتهمة الاشراك في صفقات مريبة وخاسرة تعاقدت عليها مصلحة التموين في الجيش مع بعض الملتزمين الذين قدّموا بضاعة فاسدة وقبضوا ثمنها مضاعفا » اهـ

وفي ١٤ آب من السنة نفسها تزعم اللواء سامي الحناوي الانقلاب العسكري الثاني في دمشق ، وهو الانقلاب الذي أدى الى اعدام حسني الزعيم ، واعداد رئيس وزرائه محسن البرازي بعد محاكمة صورية مستعجلة . وكان العراق وراء هذا الانقلاب الثاني ، وكان الهدف منه الاتحاد بين العراق وسورية .

وفي ١٩ كانون الاول من هذه السنة أيضا « أي سنة ١٩٤٩ » قام العقيد الجوي أديب الشيشكلي بانقلاب عسكري أطاح باللواء سامي الحناوي واخرجه من سورية ، ثم اغتياله في بيروت بعد أمدٍ قصير ، انتقاما لاعدامه حسني الزعيم ومحسن البرازي في الرابع عشر من آب . وكانت المبررات لهذا الانقلاب الثالث .

« ان رئيس الاركان العامة اللواء سامي الحناوي ، وعديله السيد أسعد طلس ، وبعض ممثني السياسة في البلاد ، يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهوري مع بعض الجهات الاجنبية » اهـ

وفي ١٦ تموز من عام ١٩٥١ قتل السيد رياض الصلح رئيس وزراء لبنان ، بعد الانتهاء من زيارة كان قد اداها الى العاهل الاردني الملك عبدالله ،

قتله أحد أعضاء الحزب القومي السوري انتقاماً لاعدام رئيس الحزب المذكور السيد انطوان سعادة ، من قبل السيد الصلح في التاسع من تموز ١٩٤٩ وقد صرع القاتل على الفور .

وبعد أربعة ايام من هذا الحادث المفجع ، وعلى التحقيق في العشرين من تموز ١٩٥١ ، بينما كان الملك عبد الله يهم في الدخول الى المسجد الاقصى بالقدس لاداء فريضة الجمعة ، اطلقت النار عليه وتوفي في الحال . وقد شنع بسبب ذلك بعض الابرياء من خصوم الانكليز .

وفي ٢٣ تموز من العام التالي « ١٩٥٢ » كان الانقلاب العسكري الكبير في مصر ، وهو الانقلاب الذي عصف بعرش الملك فاروق ، وأجلاه عن أرض الكنانة ، وادى الى اعلان الحكم الجمهوري في هذا البلد الامين . وقد برّر القائمون بهذا الانقلاب :

« بتظافر عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره اما جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش » .

وفي ١٨ ايلول من السنة نفسها « ١٩٥٢ » كان الانقلاب اللبناني الذي أطاح بحكم الشيخ بشارة الخوري ، واضطره الى التخلي عن رئاسة الجمهورية اللبنانية ، لأن الاوضاع في لبنان بلغت « أسوأ درجة من الانحطاط والفساد والرشوة والمحسوبية والمنسوبية واستغلال النفوذ والاثراء غير الشرعي » — على حدّ اقوال المعارضة —

الموقف في العراق

وتلفتت الاحزاب السياسية في العراق في هذا الركام الهائل من الأسواء ، فوجدت ان المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقها في هذا الظرف الدقيق ، وفي هذه المرحلة الحاسمة ، تحتم عليها — وهي تعمل في صفوف الشعب — ان تتقدم الى المقام الاعلى في البلاد ، بمذكراتٍ توضح فيها ما يجول في خواطر أبناء الشعب ، وما يتحدث به الناس من « وجوب وضع حدٍ لأوجه السوء

والتردي في أحوال البلاد العامة ، وتحقيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية، وتعديل القانون الاساسي بما يضمن في نصوصه سيادة الشعب ضمانا تاما ، ويوقف كل سلطة من سلطات الدولة عند الحد الذي يجب أن تقف عنده ، وانهاء النصوص التي تخول الملك اقالة الوزارة وتجعل قرارات مجلس الوزراء متوقفة على موافقته عليها ، والاخذ بالانتخاب المباشر ، واجراء انتخابات حرة لمجلس يمثل الشعب ، وتنشئ عنه حكومة وطنية ترتضيها اكثرية الشعب ، وكذلك اطلاق الحريات السياسية ، بما فيها حرية تأليف النقابات العمالية ، وازالة القوانين الرجعية ، ووضع تشريع يضمن استقلال القضاء ، وتأليف مجلس دولة لحماية حقوق المواطنين ، واعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين ، وتطهير جهاز الدولة من المرتشين والعناصر الفاسدة ، والضرب على أيدي المستغلين والمحتكرين ، والغاء الاقطاع وتوزيع الاراضي المستملكة • والاراضي الاميرية على الفلاحين ...» (١) •

نصوص من المذكرات

كانت في العراق في عام ١٩٥٢ أربعة احزاب سياسية مجازة ، وحزبان سياسيان سريان • اما الاحزاب المجازة فكانت :

- ١ — حزب الاستقلال •
 - ٢ — حزب الجبهة الشعبية المتحدة •
 - ٣ — الحزب الوطني الديمقراطي •
 - ٤ — حزب الامة الاشتراكي •
- واما الحزبان السريان فكانا :
- ١ — حزب البعث العربي الاشتراكي •
 - ٢ — الحزب الشيوعي العراقي •

(١) جريدة الاهالي العدد ٥٨٥ الصادر بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ •

وقد جرت محاولة مخلصـة لأن تقدّم هذه الاحزاب الستة مذكرة مشتركة بلغة قاسية الى المقام الاعلى ، تحمّله فيها كل ما كانت تشكو البلاد منه من حياة نياية مزيفة ، وانظمة رجعية فاسدة ، واصول انتخابية بالية ، مضافا الى كبت الحريات ، وانتشار الفساد ، واستغلال النفوذ ، ومضافا الى المحسوية والمنسوية وعرقلة اعمال الناس ، ولكن فكرة تقديم المذكرة المشتركة استبعدت الى حين ، وارتوى أن يقدم كل حزب مذكرته الخاصة ، باللغة التي يرتضيها ، والاسلوب الذي يختاره . وقد تم تقديم هذه المذكرات في الثامن والعشرين من تشرين الاول سنة ١٩٥٢ على النحو الآتي :

قال حزب الاستقلال في مذكرته :

تأسس — في العراق — حكم برلماني صوري كان العـبـث باـتـتـخاب نوابه علياً ، والتـحـيز في اختيار اعضاءه واضحاً ، واختير الوزراء من طبقة معينة ، محدودة معروفة الميول والاتجاهات المضادة لمصالح الشعب ، وابقيت القوانين البالية على الوضع الذي كانت عليه زمن الحكم العثماني والاحتلال البريطاني ، بل زيدت عليها نصوص أضعفت من الحريات الشعبية وقيدتها ، وأصبحت جرائم تزوير الانتخابات اعمالاً مشروعة لا يتردد الموظفون ، ولا الوزراء أنفسهم ، عن ارتكابها ، وفقد العدل بين الناس حتى اصبح الفرد موضعاً للمساومة العلنية في ساحات القضاء ... وأنصرف أغلب من وصل الى المناصب الوزارية الى احتجان الاموال ، وامتلاك الممتلكات ، واشتغل اكثرهم وهم في مناصب المسؤولية بالتجارة ، والزراعة ، والشركات ، وتفشت الرشوة ، وأصبح قبول الهدايا من اصحاب المصالح شيئاً طبيعياً ومألوفاً من المسؤولين « (٢) » .

وكان مما جاء في مذكرة « حزب الجبهة الشعبية المتحدة » قولها :

« فالوزرات في كثير من الاحيان تتنصل من تبعات أعمالها ، زاعمة أن

(٢) نجد نص المذكرة بأكمله في ص (٢٩٤) من الجزء الثامن من (تاريخ الوزارات العراقية) في طبعته السابعة .

المقام الاعلى لا ينثني عن التدخل والتوجيه في الامور ، كبيرها وصغيرها ، مدعية انها لم تعد تملك حق البت فيها قبل الرجوع الى المقام الاعلى ، أما السلطة التشريعية فقد فقدت فعلاً سلطتها في الاشراف على شؤون الدولة ، وقدرتها على القيام بواجباتها في محاسبة المسؤولين » .

وتختم « الجبهة الشعبية المتحدة » مذكرتها بتحذير قَلَمًا تجرأ حزب علني أو سري على النطق به وهو .

« وقد أصبح لنا في الانتفاضات الاخيرة ، وفي الاحداث الخطيرة التي حدثت في مختلف أقطار هذا الشرق القريب ، وخصوصا في مصر ولبنان ، عبرة بالغة لا مناص لنا من الاتعاظ بها ، لأن الاسباب المتشابهة تؤدي الى نتائج متشابهة ، وانا لنخشى فيما اذا بقيت هذه الاوضاع على ما هي عليه الان من الفساد ، ان تعصف بالبلاد عواصف تهدد كيانها الذي قام على دعائم التضحية ، ومفاداة الشعب العراقي الذي اشترط في البيعة ان يكون نظام الحكم في الدولة نظاما ديمقراطيا وشكله نايبا » (٣) .

وكانت مذكرة « الحزب الوطني الديمقراطي » صريحة في اتهام

الوصي بـ

« عدم التقيد بالقانون الاساسي في ناحيتي حقوق الملك وواجباته في الحدود المنعينة له ، مما كان سبباً مهماً لخرق سائر مواده من قبل السلطة التنفيذية ، وجعله معطلاً من حيث الواقع . ولذا فاننا لا يسعنا - والحالة هذه - أن تتجاهل واقع الحال الذي جعل من سموكم مسؤولاً عن هذا الوضع الشاذ . ونستطيع ان نؤكد ان التردي في الحالة بدأ يأخذ شكلا واضحا منذ ان تم اخضاع البلاد للسلطات الانكليزية عقب حركة ١٩٤١م ، اذ رافق الاحتلال البريطاني الثاني دور ارهابي ركز فيه النفوذ البريطاني ، والحكم العرفي ، والادارة البوليسية ، وظهرت فيه الروح الانتقامية بأعلى مظاهرها ،

(٣) المصدر المذكور ص (٢٩٨) .

سواء في الاعتقالات الادارية ، او المحاكمات التي جرت على يد السلطات العسكرية العراقية « (٤) » .

اما رابع الاحزاب السياسية المجازة ، ونعني به « حزب الامة الاشتراكي » فقد ارتأى ان يرفع شكواه الى رئيس مجلس الوزراء ، بدلاً من ان يرفعها الى المقام المسؤول ، كما فعلت بقية الاحزاب ، وقد جاء في مذكرته :

« لم يعد خافٍ على أحدٍ كون البلاد باوضاعها الراهنة ، وما يكتنفها من فساد ، وما يحف بها من مساوئ وفوضى ، وتسبب شمل الكثير من نواحيها ، باتت أحوج ما تكون الى اصلاح يعالج ما افسد من امورها ، ويدفع عنها غوائل الفوضى وعواقبها السيئة . ان الهوة التي انحدرت اليها الامور ، وبخاصة خلال الفترة الاخيرة ، أمست تهددها بشتى المحاذير والاحطار ، الامر الذي استفز الشعب ، وأثار سخطه وتذمره واستياءه ، وحمله على المطالبة بالاصلاح الشامل السريع قبل ان يستشري الداء ، ويعز الدواء . ومما ضاعف نقمة الشعب العراقي الكريم على اوضاعه القائمة ، وما بات يعانيه من جرائم من مصاعب ومتاعب ، انه انطلق يجأ بالشكوى تلو الشكوى ولا من سامع له من المسؤولين ، حتى أوشك اليأس ان يطفئ على نفسه لأصدامه باعراض المسؤولين عنه ، وتمسكهم بالاستخفاف به ، واصرارهم على تحدي شعوره ، وامعانهم في تجاوز ارادته ومضيتهم في العبث بحقوقه على نحو ما هو قائم الآن » (٥) .

اما الحزب الشيوعي السري فقد طالب باطلاق بنود الدستور والحريات الديمقراطية للشعب ، وتعديل قانون الانتخاب وجعله مباشراً ، والغاء دفع

(٤) نفس المصدر ص (٢٩٩) .

(٥) نص المذكرة في « تاريخ الوزارات العراقية » ص ٣٠٣ من الطبعة السابعة .

المئة دينار من قبل من يرشح نفسه للنيابة ، واشراف حكومة وطنية مخصصة على الانتخابات ، ومنح المرأة حقها في الانتخابات (٦) .

وأصدر حزب البعث العربي الاشتراكي نداءً الى الجماهير العربية طالب فيها الغاء معاهدة ١٩٣٠ ، وتوحيد الجهود للنضال من اجل التخلص من شروطها ، وأدان تعاون السلطة الحاكمة مع الاستعمار ، ودعا الشبيبة العربية للنضال في سبيل وحدة العرب وحریتهم ، وفي سبيل تحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الجديد (٧) .

الجواب الأميري

لقيت المذكرات التي رفعتها الاحزاب السياسية الى مقام الوصاية على العرش في ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ م ، تجاوبا سريعا من قبل المنظمات السرية ، وقطاعات الشعب المختلفة . وكان المفروض في الوصي وفي مستشاريه ، ان يتدارسوا ما جاء في هذه المذكرات من اتهامات خطيرة ، وتهديدات صريحة ، ولا سيما ما جاء في مذكرة الجبهة الشعبية المتحدة من « ان الاسباب المتشابهة تؤدي الى نتائج متشابهة » أي ان الحزب يشير الى ما وقع في سورية ولبنان ومصر ، ويحذر من ان يقع في العراق ما وقع في تلك ، فيما اذا بقيت هذه الاوضاع على ماهي عليه من الفساد ، وان تعصف بالبلاد عواصف تهدد كيانه . ولكن الوصي ومستشاريه كانوا في وادٍ ، وكانت الاحزاب السياسية في وادٍ آخر ، فقد أبى غرور الوصي ونزقه الا ان يأمر بالرد على هذه المذكرات في الساعة التي تسلّم المذكرات ، وان يكون الرد قاسيا وحاسما على قدر

(٦) جريدة « القاعدة » لسان حال الحزب الشيوعي العدد ١٠ الصادر بتاريخ آذار ١٩٥٢ .

(٧) جريدة الجبهة الشعبية العدد ٣٩٤ الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

الامكان . وقد تولى السيد احمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي اعداد الجواب فكان مما جاء فيه :

« تشكلت الحكومات العراقية منذ تأسيس الحكم الوطني حتى اليوم، وجميع رؤساء الاحزاب . وقسم كبير من رجال البلد البارزين على اختلاف عقائدهم ومبادئهم قد ساهموا في ادارة هذه المملكة ، واشتركوا في تكوينها ، وتحملوا مصاعب الحكم فيها ، وعرفوا دوائها ، وذاقوا نتائج اكثر الحوادث الماضية على اختلاف انواعها سواء كانت مفيدة أو مضرّة بالبلاد ، كما ان الخير والرفاه والقدم الذي حصل عليه العراق هو من ثمرة جهودهم ، سواء أكانوا في المسؤولية او خارجها ، او في عضوية مجلس الامة ، واذا كان هناك تقصير او خطأ قد وقع ، فانهم مساهمون فيه كل على قدر نصيبه من المسؤولية . واذا كان بعض هؤلاء السادة او وزرائهم الذين اختاروهم ليزاملوهم في الحكم قد تنصلوا امام بعض الاحزاب من مسؤولياتهم بحجة وقوع تأثير عليهم من المقام الاعلى ، فان المقام الاعلى لا يستطيع معرفة هؤلاء الذوات وما تنصلوا منه ، الامر الذي لا يمكن التعليق عليه » (٨) .

تأثير الرد الاميري

ولقد تحمل الساسة الحزبيون مرارة الموقف الذي وقفه الوصي والسائرون في ركابه من مذكراتهم ، وثبت لديهم ان الرغبة في الاصلاح الذي ينشده الشعب بعيدة عن أذهان القائمين على الحكم ، بعد السماء عن الارض ، فانتهزوا فرصة حل مجلس النواب في ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٢ ليعلنوا مقاطعة الاحزاب للانتخابات اللازمة لمجلس النواب الجديد ، ودعوة الاهلين الى مقاطعتها ، والعمل على احباطها ، والحيلولة دون اكمالها بكل ما يتيسر له من

(٨) . كامل الجواب الاميري في ص ٣٠٦ من الجزء الثامن من تاريخ الوزارات في طبعته السابعة .

سبل ووسائل ، على حد تعبير حزب الاستقلال في بيانه للمقاطعة الصادر في الثاني من تشرين الثاني ١٩٣٣ ، لأن الحكومة لم تعتمد الى تعديل قانون انتخاب النواب تعديلا يجيز اجراء الانتخابات بصورة مباشرة ، كما سبق للحزب ان طالب بذلك اثناء انعقاد جلسات المجلس المنحل . وقد أربك بيان المقاطعة هذا وزارة السيد مصطفى العمري القائمة ، كما أربكها بيانان مماثلان اصدرهما : « حزب الجبهة الشعبية المتحدة » و « الحزب الوطني الديمقراطي » فأسرت الى اصدار بيان رسمي قالت فيه :

« ان للشعب النجيب رغبات هي على جانب كبير من الوجاهة ، والوزارة تشاركه فيها ، وفي ضرورة تحقيقها ... والوزارة لا تتردد في تحقيق الاصلاح الناجز الذي تسمح به القوانين المرعية ، وانها لا تتردد قطعاً في اعداد اللوائح القانونية اللازمة لتحقيق هذا الغرض النبيل » ثم ألمحت الوزارة الى انها « تتبنى مبدأ الانتخاب المباشر ، وان مجلس الوزراء قرر تأليف لجنة تضم فريقاً من كبار علماء القانون والادارة ، على ان يساهم فيها ممثلون من الاحزاب لتقوم بانجاز لائحة هذا القانون ، وان الوزارة تعطي عهداً بالمصادقة على هذه اللائحة لتكون بين أيدي ممثلي الشعب في البرلمان القادم » أي البرلمان الذي ستجري الوزارة القائمة انتخاباته على اساس القانون القديم .

صافرة الانذار

تجاهلت الاحزاب السياسية القائمة بيان الوزارة الذي أوجزنا خلاصته فويق هذا ، وأصرّت على وجوب « استصدار مرسوم بتعديل قانون الانتخاب ، وجعله على أساس الانتخاب المباشر ، مع جميع الضمانات لحرية الانتخابات ، وليكون اجراء الانتخاب بمقتضاء بمثابة استفتاء للشعب » وأصرّت على مقاطعة كل انتخاب يتم بموجب القانون القائم .

وشعرت الوزارة بأن جواب الوصي المتسرّع على مذكرات الاحزاب السياسية ، خلق بُعداً سحيقاً بين البلاط الملكي وساسة الاحزاب ، وان البلاد

مقبلة على حركة قد تطوح بنظام الحكم القائم اذا استمر هذا البُعد في الاتساع . فاستعان رئيس الوزراء السيد مصطفى العمري بزملائه الرؤساء القدامى نوري السعيد ، وجميل المدفعي ، وعلي جودة ، وحكمة سليمان ، ليقنعوا الوصي الامير عبد الاله على وجوب الاجتماع برؤساء الاحزاب ، ورؤساء الوزارات السابقة ، وبعدد من الساسة المخضرمين ، والاستماع الى آرائهم ومفترحاتهم في الوضع الراهن ، فلم يوافق الامير على هذا الطلب الا بعد جهدٍ جهيد والحاح شديد ، ولكن نتيجة الاجتماع جاءت على العكس مما كان ينتظر لها من النصائح المخلصة .

ففي مساء الاثنين الموافق ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ حضر الاجتماع المقرر من رؤساء الوزراء السابقين : نوري السعيد ، وجميل المدفعي ، وعلي جودة ، وحكمة سليمان ، وطه الهاشمي ، وأرشد العمري ، وصالح جبر ، ومحمد الصدر ، ومن رؤساء الاحزاب محمد مهدي كبة ، وكامل الجادرجي . كما حضره رئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان ليتولى ضبط المحضر .

وافتح الوصي الاجتماع - وآثار الرعب والانعزال متجلية في وجهه - قائلاً : انه تلقى مذكرات الاحزاب وقرأ ما فيها من اتهامات وغيرها ، وانه اراد المداولة حولها في هذا الاجتماع . وبعد ان عرض أمر الانقلابات التي توالى على العراق ، ولا سيما في عهد وصايته ، تساءل عما اذا كان هو المسؤول عن كل ذلك ؟ ثم طلب الى الحاضرين ان يتكلموا بما عندهم ، فتكلم البعض ، وسكت البعض الآخر ، واذا بالامير الوصي ينفجر ويتساءل قائلاً :

هل أنا عملت هذه الاشياء أم اتم عملتموها ؟ اتم كذابون ...

ثم صار يتحدث عما وقع في عهده ، وينفي عن نفسه تهمة التدخل في امور الوزارات ، وأخذ يستعرض الامور واحدةً بعد اخرى مما دل على انه قد املى عليه ، او انه استكتبه بورقة ، حتى اذا قارب الانتهاء من حديثه ، وجه خطابه الى رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة طه الهاشمي قائلاً : انت

كذاب ! وعدتني بأن لا يقع شيء من الضباط فوقك انت كذاب . تقول انه سيقع في العراق مثل ما وقع في مصر . أنا لا أخاف ذلك لأن باستطاعتي ان أكون حمالا . أنا لا أهتم بهذه الامور . انت تكذب انت كذاب .

جری كل ذلك ولم يتفوه أحد من الحاضرين بكلمة واحدة الا جميل المدفعي فانه قال بصوت خافت ولين جدا : سيدي كان القصد من هذا الاجتماع بحث قضايا سياسية مهمة لا البحث في امور تاريخية ماضية .

وبينما كان الامير مستمرا في توجيه هذه الالهات الى طه ، والرؤساء الحاضرون ينبلعون الالهات بصبر ومرارة ، نهض الهاشمي وقال : أنا شريف أنا شريف وخرج ، وتبعه رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي فخرج ، فصرخ الامير في وجهه وقال له : انت ايضا اخرج فخرج مع طه سوية وهو « يلعن ويسب ويقول أما هذا أدبىز ، سرسري »^(٩) .

كان مصطفى العمري قد بذل جهدا جهيدا لعقد الاجتماع ، موضوع البحث ، على أمل ان ينقذ الوضع من التردّي ، فاذا بالنتيجة تأتي على العكس من ذلك ، واذا بأعضاء وزارته يتسللون من مناصبهم الواحد تلو الآخر ، واسرع رئيس الديوان احمد مختار بابان ، ورئيس التشریفات حسين قدري ، الى دار طه الهاشمي ليهوّنّا عليه ألم الالهة التي لقيها من الوصي ، وحاول رئيس الوزراء العمري ان يقنع الوصي بضرورة تلطيف الهاشمي واسترضائه ففشل في هذه المحاولة^(١٠) الا ان الوصي طاف على دور الذوات الذين حضروا الاجتماع في اليوم التالي ، ووضع بطاقته في كل منها ، ولم يمر على داري طه الهاشمي وكامل الجادرجي ولم يضع بطاقته في كل منهما .

انفجار فتعير

بينما كانت الاحوال السياسية في البلاد تسير من سيئ الى أسوأ ، وبينما

(٩) مذكرات الفريق طه الهاشمي ٣٧٠/٢ .

(١٠) من حديث للسيد العمري مع صاحب البحث .

الحالة العامة تنذر بخطر عظيم ، ارتأت « كلية الصيدلة والكيمياء » ، في بغداد أن تدخل تعديلا على نظامها الداخلي يجعل الطالب المعيد في بعض الدروس ، معيدا في مواضيع صفته ، فنص تعديل الفقرة (ج) من المادة (٣٤) من هذا النظام « على الطالب المعيد اعادة كافة مواضيع الصف الذي يرسب فيه » فعده طلاب الكلية المذكورة هذا التعديل محاولة لتضييق فرص النجاح امامهم ، واجحافا في حقوقهم ، فاحتجوا عليه ، وأعلنوا الاضراب عن الدروس منذ السادس والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٢ وقد لقي اضرابهم هذا تجاوبا ومساندة من قبل الطلاب في بقية الكليات والمعاهد العالية .

وقد هزأت الوزارة التي تتبعها هذه الكلية ، وهي وزارة الصحة ، بهذا الاضراب ، ولم تعره اهتماما يذكر في بادىء الامر ، فلما استمر وطال أمده ، ولقي مساندة من بقية الطلاب ، أوعزت الوزارة المذكورة الى هيئة الكلية بان تعلن عن هذا التعديل بانه لا يشمل الصفوف الاخيرة في الكلية ولكن المضربين استسروا في اضرابهم ، وأعلنت كليات الطب والحقوق والتجارة وغيرها تضامنها مع طلاب كلية الصيدلة والكيمياء حتى يلغى التعديل ، وشعرت وزارة الصحة بحرجة الموقف وتطوره ، فلم تر مناصا من اختلاق الاسباب للحد من غضبة الطلاب المعصومين ، فاصدرت نظاما جديدا في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٢ بالغاء التعديل الذي تسبب في هذا الهياج وحملهم على الاضراب ، فقرر الطلاب انهاء اضرابهم ، والعودة الى كلياتهم اعتبارا من يوم ١٩ من الشهر المذكور ، وثنوا التضامن بين طلاب الكليات والمعاهد العالية « وكفى الله المؤمنين القتال » — صدق الله العظيم —

حادث إجرامي

ويلوح لنا ان التدبير الحكيم الذي لجأت اليه وزارة الصحة ، بايعاز من رئيس الوزراء ، أو بوحى منها ، لم يرق لعمادة كلية الصيدلة والكيمياء ، فحدث

ما لم يكن في الحسبان . اذ دخل حرم الكلية المذكورة في يوم استئناف الدراسة ، أربعة اشخاص مجهولو الهوية ، وأخذو يوسعون الطلاب ضربا ولكمأ من دون تمييز ، مما ادى الى جرح اربعة منهم ونقلهم الى المستشفى للعلاج . ولما خفت الشرطة الى محل الحادث قبضت على ثلاثة منهم ، ولذا الرابع بالقرار ، فأعلن الطلاب أن هذا الاعتداء كان مدبرا ومبيتاً ، وان الذي دبره وأوعز به هو عميد كلية الصيدلة والكيمياء الدكتور يحيى عوني صافي .ومعه بعض أساتذة الكلية . وعلى هذا فان الطلبة يعلنون الاضراب العام حتى يأخذ العدل مجراه ، ويقصى العميد ومن ساعده من الكلية . وأسرع الطلاب في كافة الكليات الى نجدة اخوانهم في كلية الصيدلة واعلنوا تضامنهم معهم حتى تستجاب مطالب الطلاب .

وحاولت الحكومة أن تخفف من حرج الموقف فأوقفت المعتدين ، وعهدت الى احد الاساتذة بوكالة عمادة الكلية المذكورة ، وأمرت باجراء التحقيق الدقيق للكشف عن أستار هذه الجريمة . وفي الوقت نفسه أرادت ان تنقذ سمعة الدولة فأصدرت بيانا رسميا زعمت فيه « أن احدى الطالبات لم تشترك في الاضراب الذي جرى أخيرا في تلك الكلية فلما انتهى الاضراب ، أخذ بعض الطلاب في الكلية المذكورة يؤنبون تلك الطالبة على عدم اشتراكها في الاضراب ، مما حفز أخاها مع رفيقين على المجيء الى كلية الصيدلة والكيمياء ، والتشاجر مع اولئك الطلاب » ا

وعلى الرغم من كل هذه التدابير والاجراءات فان اضراب الطلاب قد استمر ، والمظاهرات أخذت تتلاحق ، الامر الذي أدى الى الاصطدام بين الطلاب والشرطة ، ووقوع عدد من القتلى والجرحى ، فلم تر وزارة المعارف مناصا من « ايقاف الدراسة في جميع مدارس العاصمة على اختلاف درجاتها : الرسمية كانت أم اجنبية الى اشعار آخر » وقد استغلت الاحزاب السياسية ومنظمات الطلبة وغيرهم هذه الاحداث المؤسفة في الحال وأخذت تعرض بقية طلاب

الكليات والمعاهد العالية على تصعيد الموقف والاستمرار في التظاهر .
والظاهر ان حادث كلية الصيدلة كان كالقشة التي قصمت ظهر البعير ،
فقد تطور الحادث من الجانب العلمي الى الجانب السياسي ، واذا بشعارات
الطلبة تحدد المطالب بالاصلاحات الداخلية ، وتصدر رابطة الشباب القومي
هذا البيان .

ان تنكّر الفئة الحاكمة للمطالب الوطنية لدليل قاطع على الذهنية الرجعية
المسبطرة على عقلية المسؤولين ، وهي محاربة كل ما من شأنه اصلاح الاوضاع
القائمة والقضاء على الفساد المخيم على الشعب بوحى من مصلحة الاستعمار ،
لذا فاننا طلبة المعاهد العالية نعلن اضرابنا عن الدوام بصفتنا الطليعة الواعية
في الوطن العربي حتى تستجاب مطالبنا التي تنحصر في الامور التالية :

- ١ - وجوب الأخذ بالانتخاب المباشر كأساس للانتخابات القادمة .
 - ٢ - القيام بالاصلاحات الداخلية الآتية اللازمة لصيانة الحريات العامة
ومواكبة التطور العالمي .
 - ٣ - معاقبة المسؤولين عن الاعتداء على الطلبة .
- وفي حالة عدم استجابة المسؤولين ، سنلجأ الى الاساليب التي تفهمها
الفئة الحاكمة .

بغداد ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ رابطة الشباب القومي^(١١)

تطور المظاهرات

قامت مظاهرات صاخبة في يوم الجمعة الموافق ٢١ تشرين الثاني احتجاجا
على حادث الاعتداء الذي وقع على طلاب كلية الصيدلة والكيمياء في يوم
الخميس الثامن ، فلما كان صباح السبت الموافق ٢٢ من هذا الشهر « صحت
بغداد على طليعتها الواعية المثلة في شباب العراق الجامعي ، الناقم على الاوضاع

(١١) العدد (١٥٨١) من جريدة اليقظة الصادر في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

الشاذة . الكاره للحكم العسوف . وهو يردد الهتافات المعبرة عما يختلج في نفوس الشعب ، وما يتفاعل في أوساطهم . وكانت الكليات ومختلف المدارس الثانوية على ميعاد في اعلان الاضراب ، وتجمع طلابها في معاهدهم ، وترديدهم الهتافات الوطنية ، ثم خروجهم على شكل مظاهرات كانت الساحة المقابلة لمبنى كلية العلوم والآداب ملتقاها ، حيث تجمعت قوات الشرطة وحدث الاشتباك الاول ... وجمعت الشرطة فلولها من كل مكان . وكانت الشوارع الرئيسية تعج بسيارات الباص ، الملأى بالشرطة ، ممن يرتدون الخوذ الحديدية ، فحدث اشتباك كانت اسلحة الصراع فيه العصي الغليظة والحجارة ، وقد انتهى بتفريق المتظاهرين بعد ان اصيب عدد من الجانبين بجراح مختلفة . وجاءت الانباء بعد ذلك تشير الى التحام المتظاهرين بالشرطة في المنطقة الممتدة بين ساحة زبيدة ، ومحلة الفضل من شارع غازي ... وبعد الالتحام الذي حدث بين الجانبين ، ثارت الطلقات النارية ، وسقط عدد من المتظاهرين جرحى ومصابين باصابات خطيرة^(١٢) فأعلنت الحكومة ان الحادث أسفر عن جرح ٣٨ من الشرطة و١٤ من الاهلين بينهم قتيلا .

وكان لحزب الاتحاد الدستوري - حزب نوري السعيد و خليل كنه وجماعتهما - لوحة معلقة على مقره تحمل اسم الحزب ، فاذا بالمتظاهرين يرفعونها وعلقونها على مدخل المبنى العام ، امعانا في التشهير برجال الحكومة والمنتسبين لحزبها .

الاستعانة بالقوة السيارة

بعد ان عجزت قوات الشرطة المحلية عن تفريق المظاهرات وانهاء اضرابهم ، طلب وزير الداخلية الى آمرية القوة السيارة المرتبطة بها ان تهيء قوة كافية لتتولى معالجة الموقف المتأزم ، فوضعت الآمرية المذكورة هذه الخطة :

(١٢) جريدة اليقظة العدد ١٥٨١ الصادر في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

- أ - يكون الفوج الاول - ناقصا فصيل الاسناد - بامرة متصرف لواء بغداد ويتلقى الاوامر منه ، ويجري توزيع سراياه كما يأتي .
- ١ - السرية الاولى مع مفرزة الغاز للفوج الرابع ، الى معاونة شرطة الكرخ
- ٢ - السرية الثانية الى معاونة شرطة السراي
- ٣ - السرية الثالثة الى معاونة شرطة العبخانة
- ٤ - يكون مقر الفوج السادس في مركز شرطة السراي ، ويتلقى الاوامر بواسطة مدير شرطة بغداد من المتصرف
- ب - يسلح الافراد بالسلاح مع الخوذ الحديدية
- ج - ينقل الافراد بالسيارات اللوري التي هيئت من قبل امرية السرية الثقيلة الآلية
- د - اتخذت رئاسة الصحة التدابير الصحية اللازمة للاسعاف - انتهى -
- هذه هي الخطة التي وضعتها امرية القوة السيارة برقم ٦٢٤ وتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ ولما اطلع عليها وزير الداخلية ، وهو من المترسين في القضايا الادارية ، أمر بتعديل الفقرة (ب) وأن يتسلح أفراد الشرطة بالهراوات بدلا من السلاح .

تدهور الوضع

واستؤنفت المظاهرات في صباح يوم الاحد ٢٣ من هذا الشهر ، نعم استؤنفت المظاهرات ولكن على مقياس تضاءلت معه مظاهرات الايام السابقة ، وخرج طلاب المعاهد العالية ، وطلاب المدارس المختلفة ، ومعهم الكسبة والعمال ، يحملون الواحا كتبت عليها عبارات استفزازية ، وسمعت هتافات : تسقط الملكية وتحيا الجمهورية ، وفقدت الاحزاب سيطرتها على جماهير المتظاهرين ، كما اخذت قوات الشرطة امام المتظاهرين ، واضطرت الى استعمال القنابر المسيلة للدموع ، فاذا بأحد الطلاب يتلقف احداها ويقذف

بها على الشرطة ، واذا بالمتظاهرين يحرقون مكتب الاستعلامات الامريكى في شارع الرتيد .

واذا بجماعة اخرى تحاصر مخفر الشرطة الكائن في باب الشيخ « وان امرأة من الجنس المعبر عنه باللطيف تنتزع خرقتها وتشبعها بالنفط وتحرق بها المخدر الذي حوصر به افراد الشرطة وانقطعت النجذات عنهم »^(١٣) واذا بالناس يعتقدون « على شرطي مكلف بمحافضة الامن فيجتمعون عليه وهو أعزل من السلاح ، وتتكاثر عليه الخناجر والسكاكين ، ويسحق ويهشم أسه ، ويشل به ويسحب في شوارع بغداد ، ثم تلقى عليه المواد الملتهبة ويحرق »^(١٤) الامر الذي دل على انه كانت هناك هوة بين الشعب وحكومته حقيقة تمثلت في التمثيل بهذا الشرطي عنوان هية الحكومة وعزها وشرفها .

وفي الوقت الذي كانت تجري هذه الامور التدميرية ، كانت اذاعة الحكومة تعلن نبأ استقالة الوزارة التي عجزت قواتها وتدابيرها عن انقاذ الموقف ، وتكليف رئيس اركان الجيش اللواء نور الدين محمود بتأليف وزارة انقاذ ، بعد ان كلف الوصي السيد حكمة سليمان بتأليف الوزارة الجديدة فاعتذر ، ثم كلف السيد جميل المدفعي بذلك ففشل ، وبعد ان بلغ عدد القتلى ٢٧ بينهم اربعة من افراد الشرطة ، وتجاوز عدد الجرحى الحد المعقول .

وزارة انقاذ

كان الوصي يمني نفسه بتأليف وزارة عسكرية تتولى اخماد انقاس الاحزاب السياسية ، وتفتك بكل معارض للسلطات الحكومية . ولما كان في لندن في صيف ١٩٥٢ وزاره الدكتور محمد فاضل الجمالي — وكان في طريقه الى نيويورك لحضور جلسات هيئة الامم — وسمع منه ما يجري في بغداد من

(١٣) و (١٤) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٥٣ ص ٧٦ .

مشاغبات — على حد تعبيره — ومظاهرات ، وقال للدكتور الجمالي : اذا استقالت
وزارة مصطفى العمري فساكلف رئيس أركان الجيش بتأليف الوزارة^(١٥)

وهذا ما وقع فعلا ، فما كاد العمري يتخلى عن المسؤولية حتى استدعى
الوصي اللواء نور الدين محمود ، وكلفه بتأليف وزارة جديدة على « أن
يختار زملاءه الوزراء من ضباط الجيش دون غيرهم ، فاعتذر الرئيس عن ذلك
اعتقادا منه بأن واجبات الوزارة يجب ان تقتصر على اعادة الامن الى نصابه ،
وتسليم الحكم الى المدنيين »^(١٦) ومع هذا فقد رشح الوصي أعضاء الوزارة
الجديدة ، ولم يرشح الرئيس المكلف غير الدكتور عبد المجيد القصاب وزيرا
للصحة ، والسيد قاسم خليل وزيرا للمعارف ، وتم تكوين الوزارة على الوجه
الآتي :

- ١ — السيد نور الدين محمود رئيسا للوزراء ، ووزيرا للدفاع ، ووزيرا
للداخلية بالوكالة
- ٢ — السيد علي محمود الشيخ علي وزيرا للمالية
- ٣ — السيد ماجد مصطفى وزيرا للشؤون الاجتماعية ، ووزيرا للاقتصاد
بالوكالة
- ٤ — السيد عبد الرسول الخالصي وزيرا للعدلية ، ووزيرا للمواصلات
والاشغال بالوكالة
- ٥ — السيد قاسم خليل وزيرا للمعارف
- ٦ — الحاج رايح العطية وزيرا للزراعة

(١٥) من حديث للدكتور محمد فاضل الجمالي مع صاحب البحث .

(١٦) هذا ما قاله لنا اللواء نور الدين بالحرف ، واضاف الى ذلك : ان الوصي
كلفه بنصب المشائق على طول شارع الرشيد من الباب المعظم الى الباب
الشرقي ، وتعليق رؤساء الاحزاب المعارضة واصحاب الصحف الناطقة
بلسانها . وقد نشرنا اقوال الرجل في طبعات الكتاب السابقة وهو على قيد الحياة
— رحمه الله —

٧ - الدكتور عبد المجيد القصاب وزيراً للصحة

٨ - الدكتور محمد فاضل الجمالي وزيراً للخارجية

وكان اول عمل قام به رئيس الوزراء الجديد انه اصدر التحدير الاتي :
بناء على حدوث اضطرابات تعرض امن البلاد وسلامتها الى الخطر ، فقد
كلفني صاحب السمو وولي العهد المعظم بتشكيل الوزارة واستلام مسؤولية
الادارة وحفظ الامن في البلاد . وعليه فاني ادعو الشعب العراقي الى مؤازرة
الجيش في القيام بالواجب ، ودلت عن طريق الخلود الى السكينة ، والتزام
جانب الهدوء ، وعدم القيام بما يعر صمو الامن في البلاد . وادعو الله خالصا
ان يوفقني والجيش الى خدمه البلاد واسعادها والوصول بها الى اهدافها
السامية ، والله ولي التوفيق ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢

وفي الساعة السادسة والدقيقة العشرين من مساء اليوم المذكور ، نزلت
مصفحات الجيش وقطعاته الى شوارع العاصمة فاحتلت البنايات المرتفعة ،
وامسكت بمدخل الطرق الرئيسية ، ولكن المتظاهرين فرحوا بنزول الجيش ،
وفرحوا لظهوره في الشوارع ، فاعتلوا مصفحاته ، وهتفوا بحياته ، الامر الذي
دل دلالة قاطعة على وجود تعاطف صميمي بين الجنود والمتظاهرين . ثم صدرت
الاورامر بمنع التجول ، وقمع المظاهرات ، ومنع حمل السلاح ، وان كان مجازا ،
وما لبثت الوزارة ان اعلنت الاحكام العرفية في لواء بغداد ، وعندها اصدر
الزعيم عبد المطلب امين قائد القوات العسكرية للادارة العرفية امرا بغلق
الاحزاب السياسية « حزب الاتحاد الدستوري ، وحزب الامة الاشتراكي ،
وحزب الاستقلال ، وحزب الجبهة الشعبية المتحدة ، والحزب الوطني
الديمقراطي » وكذلك بسد الصحف الناطقة بلسان هذه الاحزاب « الاتحاد
الدستوري ، والقبس ، والامة ، والنبا ، وصوت الاهالي ، ولواء الاستقلال ،
واليقظة ، والجبهة الشعبية ، وكذلك جرائد صوت الشعب ، والسجل ،
والحصون ، والافكار ، والوادي ، والآراء ، والعالم العربي ، وعراق اليوم ،
والجهاد » .

وعلى الرغم من قسوة الاجراءات التي ركنت الوزارة اليها للتغلب على هذا الهياج ، الذي لم يقتصر على بغداد وأطرافها حسب ، وانما شمل جهات مختلفة من العراق ، فان مظاهرات الطلبة لم تنقطع بل ازدادت عنفا وشدة ، فقام الجيش بتصويب النار على الجماهير ، فسقط في محلة باب الشيخ وحدها ثمانية عشر قتيلًا وبلغ عدد المعتقلين (٢٢٠) ذاتاً بين وزير ورئيس حزب وصحفي ومشتبه في سلوكه . اما عدد الموقوفين بسبب المظاهرات واعمال الشغب فقد بلغ عددهم ٢٩٩٩ شخصا قدموا جميعهم الى المحاكمة ، بعد تحميلهم مسؤولية تردي الاوضاع ، فحكم المجلس العرفي على شخصين بالاعدام ، وعلى (٩٥٨) بالسجن مددا مختلفة ، وعلى (٥٨٣) بالغرامة ، وعلى (٢٩٤) بالكفالة ، وأفرج عن (١١٦١) موقوفاً .

الشروع في الانتخاب المباشر

كانت هذه حكاية « القشة التي قصمت ظهر البعير » في انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢ التي اصطلح عليها في العهد الجمهوري ، الذي خلف العهد الملكي ، بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ : « يوم الطالب » حيث يحتفل بذكراها في كل عام ، والتي كانت حصيلتها الآنية استشهاد (٢٧) شخصا بينهم اربعة من افراد الشرطة ، وجرح عدد كبير حيث تعذر احصاءه ، واعلان العداء السافر لنظام الحكم القائم وللأمير عبد الاله بالذات .

وهي الحركة التي اضطرت وزارة نور الدين محمود الى الاخذ بمبدأ « الانتخاب المباشر » الذي طالبت الاحزاب به مرارا دون ان يستجيب الحكم لها ، بحجة عدم وجود مجلس لأقراره ، فاصدرت وزارة رئيس اركان الجيش مرسوماً بالانتخاب المباشر . ولكن ظهر ان التزوير الذي لابس الانتخابات السابقة لم تكن له علاقة مباشرة بالاسلوب القديم للانتخابات ، او اسلوب « الانتخاب المباشر » الذي طالبت الاحزاب به مرارا دون ان يستجيب الحكم

كانت تتبع في التزوير ، ولا أدل على ذلك من قول العين جميل المدفعي - أحد رؤساء الوزراء السابقين - « أنا أعتقد ان بعض الانتخابات غير المباشرة جرت احسن من الانتخابات المباشرة »^(١٧) وقول العين الآخر صالح جبر من رؤساء الوزراء السابقين ايضا :

« ما أن بدأت طلائع الانتخابات حتى بدأت المداخلات الحكومية . وقد لفتنا نظر المسؤولين الى ذلك عدة مرات ولكن بدون جدوى ، الى ان أخذت هذه المداخلات شكلا سافرا ، وذلك بدعوة المتصرفين الى بغداد ، وتزويدهم بالقوائم التي تتضمن اسماء النواب الذين يجب ان يعينوا بالذات وبالتخصيص »^(١٨) .

وقد قاطع حزب الاستقلال الانتخاب المباشر الذي أجرته وزارة نور الدين محمود . كما قاطعه الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الامة الاشتراكي . اما نور الدين محمود رئيس الوزراء الذي أجرى الانتخاب المذكور فقال : « اطمئن المجلس العالي بان الانتخابات التي جرت كانت الحكومة القائمة آنذاك محايدة بكل معنى الكلمة للحياة ولم نشعر بأي ضغط عليها ولذلك أكرر وأقول مرة ثانية بان الانتخابات لم تكن مزيفة ولا مكيفة قطعاً »^(١٩) .

(١٧) محاضر مجلس الاعيان : الاجتماع العادي السادس والعشرون لسنة ١٩٥٣ ص ١١ .

(١٨) المصدر السابق ص ١١٧ .

(١٩) المصدر نفسه ص ١٣١ .

حلف بغداد

توطئة

ظهرت الولايات المتحدة الامريكية على مسرح السياسة الدولية بعيد اشتراكها في الحرب العالمية الثانية (حرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥) وبعد دخول الاتحاد السوفياتي فيها مضطرا ، وما كادت هذه الحرب تلفظ أنفاسها الاخيرة حتى اصبحت الدولتان الكبيرتان تتنازعان السلطان على مختلف أنحاء العالم ، فترجم الامريكان كتلة الدول الغربية ، وترجم الروس كتلة الدول الشرقية . ولما كانت دول العالم الثالث مفتقرة الى الخبرات الفنية والمساعدات العسكرية بسبب تخلفها العلمي والاقتصادي ، انقسمت الى قسمين : اعتمد الاول على كتلة الدول الغربية ، واعتمد الثاني على كتلة الدول الشرقية . وقد تعرضت الاقطار العربية الى ضغط الدول الغربية ابتغاء جرها الى مشروعات الدفاع الانكلو - امريكية الرامية الى عزل الاتحاد السوفياتي ، والحد من نشاطه وتوسيع نفوذه في الشرق الاوسط ، واستطاعت امريكا أن تتغلغل في بلدان هذا الشرق عن طريق بنك الانشاء والتعمير ، ومشروعات النقطة الرابعة وفولبرايت وما شاكلها .

وفي ١٤ تشرين الاول ١٩٥١ أصدرت كل من امريكا وانكلترا وفرنسة بيانا حول قيادة الشرق الاوسط : دعت فيه حكومات الاقطار العربية والكيان

الصهيوني واستراليا ونيوزلندة للاشتراك فيها ، على ان يكون مقر القيادة في مصر ، وان تضع الدول المذكورة قواتها المسلحة وقواعدها العسكرية وموانئها وطرق مواصلاتها تحت تصرف القائد العام للمنطقة . وفي ١٠ تشرين الثاني من هذه السنة ، أعلنت الدول المذكورة « ان الدفاع عن الشرق الاوسط امر حيوي للعالم الحر ، وان من شأن انشاء هذه القيادة ان يجلب التقدم الاجتماعي والاقتصادي لسكان المنطقة » ولكن المشروع قوبل بمقاومة عنيفة من قبل الشعب العربي ، على أساس ان الوطن العربي سيصبح محطات للقوات الامريكية والفرنسية ، مضافا الى القوات البريطانية الرابضة فيه ، وان اشراك الكيان الصهيوني في القيادة ، معناه الاعتراف بوجودها وقيام دولتها ومد يد المصالحة لها ، وان الاتحاد السوفياتي لا يوافق على اتخاذ الوطن العربي مركز اعتداء على بلاده^(١) وعلى هذا ركنت الدول الثلاث المذكورة الى اسلوب آخر يوصلها الى أهدافها فابتدعت فكرة عقد المعاهدات الثنائية بين دول المنطقة على ان تمد امريكا المعونة العسكرية المجدية في سبيل تقوية أساليب الدفاع المتشابهة فيها .

جولات مربية

وفي عام ١٩٥٣ قام جون فوستر دالس وزير خارجية امريكا بجولة في الشرق الاوسط لدراسة التطورات السياسية في هذه المنطقة ، وكان يحمل فكرة انشاء منظمة دفاعية تشترك فيها تركيا وايران والعراق وباكستان ، واذا أمكن فالافغان ، ويطلق عليها « الحزام الشمالي » . وقد أختيرت هذه الدول لوجود حدود مشتركة بينها وبين الاتحاد السوفياتي ، ولما وصل الى بغداد في ١٧ مايس ١٩٥٣ قابل الملك فيصل الثاني ، وولي عهده الامير عبد الاله ، ورئيس وزرائه جميل المدفعي ، ووزير خارجيته توفيق السويدي ،

(١) عبد المنعم أبو السعود في رسالته « حلف بغداد » ص ٩ .

وآخرين من الساسة الذين هم خارج الحكم ، وتحدث اليهم حول النشاط الشيوعي وخطره في المنطقة ، ووجوب الاعتراف بقيام الكيان الصهيوني كدولة ، وألح الى ان الولايات المتحدة الامريكية مستعدة لتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية الى دول المنطقة لتقوية دفاعاتها ، وترقية احوال شعوبها ، ولما لم يصل الى ايه نتيجة ، أعلن عن ظهور الحلف التركي - الباكستاني في نيسان ، والدعوة الى وجوب الانضمام اليه .

وكان ساسة العراق القدامى قد اعلنوا بياناً خطيراً في ١٩ آذار ١٩٥١ عن الحياد ، حذروا فيه من الانحياز الى اية كتلة من الكتلتين المتنازعتين سواء اكان ذلك في الحرب الباردة القائمة بينهما ، أم الاصطدام المسلح الذي يحتمل ان يقوم . مما يعرض الاقطار العربية عامة والعراق خاصة الى اخطار الكوارث والدمار^(٢) . وقد تنبّهت الدوائر المسؤولة عن الأمن العام الى شدة المعارضة لفكرة انضمام العراق الى الحلف ، موضوع البحث ، فجاء في تقريرها السري المرقم ١٩١٧ والمؤرخ ١٨ ايار ١٩٥٤ م :

« يبدو من أحاديث الجمهور ، وأخص منهم الطبقة المثقفة في البلد ، ان الرأي العام غير مهياً لتقبّل فكرة دخول العراق في الحلف الباكستاني التركي ، وان السير بالمشروع سيؤدي الى خلق جوٍّ من القوضى والشغب قد يكرّر حوادث پورتسموث » ذلك لان أقطار المنطقة ، ولا سيما العربية منها ، كانت تشعر بخيبة أمل تجاه الغرب ، وتجاه الولايات المتحدة الامريكية بعد الجريمة الكبرى التي ارتكبت ضدها باقتطاع فلسطين من جسم الوطن العربي ، واقامة دولة مصطنعة لشذاذ الآفاق فيها .

العلاقات العراقية - البريطانية

فرض الانتداب البريطاني على العراق في الرابع والعشرين من شهر

(٢) عن « الحياد الايجابي » ، يراجع « تاريخ الوزارات العراقية » ، في طبعته السابعة ٢١٠/٨ .

نيسان سنة ١٩٢٠ فلم يحظ هذا النوع من الاستعمار الاوربي المبطن بترحيب العراقيين ولا برضاهم . فقاوموه مقاومة عنيفة بلغت حد اشهار السلاح في ثورتهم الكبرى في ٣٠ حزيران من السنة نفسها . وقد رأى الساسة البريطانيون أن يستروا انتدابهم هذا بثوب فضفاض فابتدعوا فكرة عقد معاهدة بين العراق وبريطانية تستوعب نظام الانتداب بكامله دون ان يذكر اسم الانتداب في بنود المعاهدة ، فكانت معاهدة ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ فمعاهدة ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ فمعاهدة ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ . واخيرا معاهدة ٣٠ حزيران لعام ١٩٣٠ التي اشترط لتنفيذها دخول العراق عضوا في عصبة الامم ، وكانت مدتها ٢٥ سنة تبدأ من ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ ، وهو تاريخ قبول العراق في العصبة المذكورة ، وتنتهي في عام ١٩٥٧ . وكانت عصبة الامم قد ذابت في ختام الحرب العالمية الثانية وحلت محلها « هيئة الامم المتحدة » فجاء في المادة ١٠٣ من ميثاق الهيئة الجديدة :

« اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة وفقا لاحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق .

وحيث ان معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ كانت تتعارض مع احكام هيئة الامم ، وكان أجل انتهائها قد قرب ، تألفت لجنة وزارية في عهد « الوزارة المدفعية السادسة » قوامها السادة : توفيق السويدي ونوري السعيد وعلي جودت وأحمد مختار بابان لدراسة مستقبل العلاقات بين بريطانيا والعراق ، وما يجب اتخاذه من تدابير لايجاد نوع من التعاقد يحل محل المعاهدة المذكورة . وقد والت هذه اللجنة الوزارية اجتماعاتها ، ودرست ميثاق هيئة الامم المتحدة وأحكام المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ درسا دقيقا ، ووضعت تقريرا خطيرا لا بد من اثبات نصه ليرجع اليه الراغبون في معرفة طرق التحايل على العلاقات بين العراق وبريطانيا .

نقير وزاري خطير

عندما عقدت معاهدة التحالف بين العراق وبريطانية في سنة ١٩٣٠ ، كانت الظروف الدولية آنذا تستلزم نوعا من الاتساق والتوافق لمقتضياتها مما ادى الى تحمل العراق بعض الوجانب مدة من الزمن ، ولما كانت الظروف والاحوال الدولية قد تبدلت تبديلا عميقا في خلال الربع قرن ، وكانت هيئة الامم المتحدة قد آقامت مبادئ جديدة لتأمين السلم العالمي ، وبالنظر لوضع العراق الجغرافي واهمية موارده النفطية في تموين الجيوش الحديثة ، مما يجعله من البلاد المنتجة لهذه المادة مطمح انظار الدول الطامعة فيه ، ويضطره الى ايجاد وسائل خاصة لحفظ كيانه ، فقد رأت اللجنة انه من المفيد تصور ثلاثة اشكال غاية كل منها تأمين العراق على سلامته ومساعدته على دفع الاخطار عنه . وفيما يلي نوضح الاشكال الثلاثة التي وردت على الخاطر لاول وهلة .

الشكل الاول

(أ) ان يقرر العراق ان الدفاع عن استقلاله وأراضيه واجب طبيعي يترتب على عاتقه بالدرجة الاولى فتتخلص واجباته ومسؤولياته في هذا الشأن ضمن حدوده ، ولا يتحمل أية مسؤولية اخرى سوى ما جاء في معاهدة الدفاع المشترك بين الاقطار العربية النافذة المفعول في الوقت الحاضر .

(ب) وللقيام بواجباته هذه ، يتحتم عليه ان يضمن الحصول في حالة السلم والحرب على ما يلزمه من عتاد وسلاح وذخيرة ومؤونة عسكرية مع تدريب ودراسة فنية .

(ج) وبالاظر لعدم انشاء ما تضمنته المادة ٤٣ من ميثاق الامم المتحدة من قوة دولية مسلحة ، ونظرا لما جاء في المادة ٥١ من الميثاق بشأن الحق الطبيعي للدول فرادي وجماعات في الدفاع ، فمن الضروري ايجاد الوسائل

المشرة لتأمين حاجياته المذكورة اعلاه من دول الامم المتحدة الاعضاء ، واحدة كانت ام اكثر .

الشكل الثاني

(أ) ان يتوسع العراق في كيفية الدفاع المشترك ما بين الاقطار العربية ، وذلك بالسعي المتواصل مع تلك الدول لتنظيم جهاز دفاعي عربي كامل ، وجعله منطبقا على المادة ٥١ من الميثاق بشأن الدفاع الاقليمي .

(ب) وتنظيم هذا الجهاز الدفاعي العربي يتطلب بطبيعته وسائل كثيرة لايسكن تجهيزها من قبل الاقطار العربية وحدها ، لذلك واعتمادا على المادة ٥١ المذكورة ، يعرض ميثاق الدفاع المشترك ما بين الاقطار العربية على الدول ذات العلاقة ، عدا الاقطار العربية لالتحاقه به وللمساعدة على جعله جهازا يستطيع تحقيق الغاية المتوخاة منه ، وفي هذه الحالة تشارك في الدفاع المشترك العربي الدول الداخلة في المنطقة المحدودة ، والدول المحاذية لها ، وعند الاقتضاء الدول الاخرى التي يكون لاشتراكها منافع بينة تساعد على استكمال الوسائل الدفاعية المطلوبة .

(ج) واذا وجدت طريقة الالتحاق بميثاق الدفاع المشترك العربي صعبة ، فمن الممكن ايجاد نوع من التعاون بين جماعة الميثاق العربي وجماعة ثانية ذات علاقة في المنطقة المطلوب الدفاع عنها فتحدد شروط هذا التعاون بشكل ثابت واضح . وفي حالة الأخذ بالشكل الاول او الثاني ، يكون من الضروري الاستغناء عن المعاهدة العراقية البريطانية النافذة المفعول والمنتھية في تشرين الثاني سنة ١٩٥٧ .

الشكل الثالث

لما كان قد حصلت تعديلات كثيرة في المعاهدة العراقية خلال المدة التي

مضت منذ عقدها ولم يبق جوهرها فيها سوى القواعد الجوية وبعض المواد الأخرى المتعلقة بالصيانات والامتيازات للقوات البريطانية ، فمن الممكن - والحالة هذه - السعي لدى الحكومة البريطانية لتتنازل للعراق عما يخصها في القاعدتين الجويتين ، والأمور الأخرى المذكورة ، بقدر ما يتناسب مع ضرورة استبقاء أحكامها المتعلقة بالدفاع عن العراق ، والاستمرار عليها ، حتى انتهاء مدتها . وفي هذه الحالة من المحتمل أن تشترط الحكومة البريطانية على العراق بأن يحفظ ضمن القاعدتين المذكورتين المستودعات الخاصة بالذخائر الحربية وبعض اللوازم المهمة التي يحتاجها الطرفان في مقاصدهما الدفاعية ، وكذلك السباح للطائرات الحربية بالمرور من القاعدتين أو التموين منهما عند مرورها من الشرق إلى الغرب وبالعكس ، وغير ذلك من الأمور الطفيفة التي تؤكد التآزر والاتصال المفيد بين الطرفين .

ان اختيار اي شكل من الاشكال الموضحة اعلاه ، والسعي لتحقيق ما يقع عليه الاختيار ، امر يعود لمجلس الوزراء الموقر - انتهى - .

وزير الدفاع : نوري السعيد

وزير العدلية : احمد مختار بابان

وزير الخارجية : توفيق السويدي

نائب رئيس الوزراء : علي جودت

هذا هو نص تقرير اللجنة الوزارية التي ألفتها « الوزارة المدفعية السادسة » المؤلفة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ والتي استقالت في ٥ ميس ١٩٥٣ م . وعلى الرغم من ان « الوزارة المدفعية السابعة » تألقت في السابع من ميس ١٩٥٣ من الذوات الذين كانوا في الوزارة المستقيلة فان تقرير لجنيتها الوزارية اهمل ولم يتخذ اي اجراء عليه .

التمهيد لعقد الحلف

عرف عن نوري السعيد - منذ أصبح رئيسا للوزراء لأول مرة^(٣) في ٢٣ آذار ١٩٣٠ - انه كان يرى نفسه صاحب الرأي المسموع في اختيار معظم الوزراء في المملكة ، وفي اختيار بعض رؤساء الوزارات احيانا ، ولا سيما بعد اندلاع لهب الحرب العالمية الثانية في الثالث من ايلول سنة ١٩٣٩ ، وخلو الساحة من الساسة المخضرمين الذين كانوا ينافسونه على السلطان . ولما ألف الدكتور محمد فاضل الجمالي وزارته في ١٧ ايلول ١٩٥٣ أعلن نوري انه لم يستشر في تأليف هذه الوزارة^(٤) وعرف عنه أنه سافر الى العاصمة البريطانية غاضبا ، وشاع في حينه انه استطاع ان يقنع بعض الشخصيات الانكليزية في لندن بان المصالح البريطانية في العراق ستفقد الحماية اللازمة لها بعد ان تكتلت الفئات المعارضة في جبهة واحدة ودخلت في المجلس النيابي الذي اجرت وزارة ارشد العمري انتخاباته في ٩ حزيران ١٩٥٤ فتذكر المسؤولون في لندن قولاً لنوري السعيد : لا غنى للعرب عن بريطانية ، ولا يمكنهم العيش بدونها . وان عدواً نعرفه خير من صديق نجهله^(٥) واسروا الى سفيرهم في بغداد ان يقابل ولي العهد الامير عبد الاله ويلح عليه بوجوب السفر الى اوربا لاسترضاء نوري السعيد والرجوع به الى العراق^(٦) ثم تكليفه بتأليف وزارة يكون حراً في اختيار اعضائها ، وفي انتهاج اية سياسة يراها صالحة لاتشال البلاد من وهدتها . وكان الامير عبد الاله قد طلب الى عمه الامير زيد سفير

(٣) ألف نوري السعيد أربع عشرة وزارة عدا « وزارة الاتحاد العربي » التي تالفت في ١٩ مايس ١٩٥٨ وكان رئيسها .

(٤) « لم اكن من ضمن النوات الذين جرت استشارتهم عند تأليف الوزارة الجمالية لا في سرسنك ، حيث كنت في القاهرة ، ولا في الاستشارات التي جرت في بغداد » - هذا هو الكلام الذي نطق به نوري السعيد -

(٥) أبو السعود في رسالته « حلف بغداد » ص ٢٥ .

(٦) النشاشيبي في كتابه « ماذا جرى في الشرق الاوسط » ص ٢٥٢ .

العراق في لندن حمل نوري على مقابلة عبد الاله فلما فشل السفير في تحقيق هذا الطلب ، وافق نوري على الاجتماع بولي العهد في العاصمة الفرنسية . فسافر^(٧) عبد الاله الى باريس في الثالث من تموز ١٩٥٤ ، وتم اللقاء المنشود بحضور احمد مختار بابان . وبعد عتاب ودغدغة حصل التراضي المبيت ، وعاد الامير عبد الاله الى العراق في ١٨ من هذا الشهر ليعقبه نوري السعيد فيؤلف وزارته الثانية عشرة في الثالث من آب سنة ١٩٥٤ ويبقى في الحكم حتى ٨ حزيران ١٩٥٧ .

بعث تقرير سابق

وتذكر نوري تقرير اللجنة الوزارية الذي اشترك هو في وضعه مع السادة : توفيق السويدي وعلي جودت واحمد مختار بابان ايام الوزارة المدفعية السادسة فبعثه من مرقده ، وقرر اتباع طرق ملتوية لاقامة حلف بين العراق وبريطانية يحل محل معاهدة ٣٠ حزيران العراقية - البريطانية ، مستفيدا من المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة وهي :

« ليس في هذا الميثاق ما يرد او ينتقص الحق الطبيعي للدول - فرادي او جماعات - في الدفاع عن انفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد اعضاء هذه الهيئة وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدولي ... »^(٨) وكان العراق احد اعضاء الهيئة المذكورة .

ولأجل ان ينهض « نوري » بهذه المهمة في جو من الحرية المطلقة ، استصدر ارادة ملكية سلفا في الثالث من آب ١٩٥٤ بحل مجلس النواب الذي اجرت انتخاباته وزارة ارشد العسري في ٧ حزيران ١٩٥٤ ولم يجتمع الا بجلسة

(٧) السفير الامريكي كولمان في كتابه « عراق نوري السعيد » ص ٢٠ .
(٨) يراجع ميثاق الامم المتحدة كاملا في ص ٢٦٢/٢٨٢ من المجلد السادس من « تاريخ الوزارات العراقية » .

الافتتاح فقط ، والمجيء بمجلس جديد « حتى يمكن العناصر الموالية لسياسة من دخول المجلس الجديد بدون تكتلات حزبية »^(٩) ثم ركن الى اصدار سلسلة من المراسيم التي كان يراها ضرورية لبلوغ اهدافه . وكان من جملة هذه المراسيم :

١ - المرسوم رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ وهو يقضي باسقاط الجنسية العراقية عن

يدان باعتراف الشيوعية او الترويج لها ، ومن ثم ابعاده عن العراق^(١٠) .

٢ - المرسوم رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ وهو يجيز لوزارة الداخلية غلق اية نقابة تسلك سلوكا يشك في استقامته .

٣ - المرسوم رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ وهو يقضي بحل جميع الاحزاب السياسية، وسائر الجمعيات ، وتكوينها من جديد .

٤ - المرسوم رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ القاضي بالغاء امتيازات الصحف والمجلات كافة ، سياسية كانت ام غير سياسية ، ومن ثم منح امتيازات جديدة يجري تركية طلابها سلفا .

٥ - المرسوم رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم المظاهرات والاجتماعات العامة وكيفية تفريقها ومنعها .

وكانت عقيدة نوري ، ان المفوضية السوفيتية في العراق اصبحت وكرا لتسويل الشيوعيين والفوضويين فاتخذ قرارا في الثالث من كانون الثاني ١٩٥٥ الضابط البريطاني DE GAURY في ص ١٧١ من كتابه
THREE Kings in Baghdad

« بتعطيل التمثيل الدبلوماسي بين العراق والاتحاد السوفياتي » . ويقول

(٩) البورد BIRD WOOD في ص ٤٣ من كتابه NURI AL-SAID

(١٠) كان التنظيم الشيوعي قد أقلق الولايات المتحدة الأمريكية فحملها على وضع تشريع يقضي باخراج الشيوعيين من بلادها ، ولكن الكونغرس الأمريكي لم يفر هذه السياسة لتعارضها مع حقوق الانسان فتبنى العراق هذه السياسة .

« ان العراق اصبح مصدر احترام بريطانية والدول العربية ، واصبحت بغداد العاصمة العراقية الوحيدة بين عواصم الدول العربية التي ليس لها علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي . فقد كانت هناك علاقات سياسية اقتصادية بين الدول الاشتراكية واكثر الاقطار العربية ، ولكن العراق هو البلد الوحيد الذي رفض هذه العلاقات » .

واول الغيث قطر

لما فشلت الحكومتان : الامريكية والبريطانية في حمل الاقطار العربية و « اسرائيل » على الاسهام في « قيادة الشرق الاوسط » ثم فشلت في انشاء منظمة دفاعية تشترك فيها تركيا وايران والعراق وباكستان ، واذا امكن فالافغان ، للوقوف في وجه الطغيان الشيوعي . ركننا الى المعاهدات الثنائية لتحقيق اهدافهما الاستعمارية . فشاع في الاوساط السياسية ان حلفاً جديداً سيعقد بين تركيا وباكستان ثم يدعى العراق وايران للانضمام اليه . وصادف ان سافر رئيس الوزراء الدكتور محمد فاضل الجمالي الى القاهرة في كانون الثاني ١٩٥٤ لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية ، واجتمع باقطاب الجمهورية المصرية ، وجرى الحديث حول ما يشاع عن الحلف المنوي عقده بين تركيا وباكستان واحتمال انضمام العراق وايران اليه ، واجاب الجمالي بما لديه من معلومات .

ولم يكذ نوري السعيد يؤلف وزارته الثانية عشرة في الثالث من آب ١٩٥٤ حتى وصل الى العراق وزير الارشاد القومي الصاغ صلاح سالم في ١٧ من هذا الشهر ، ومعه رهط من الموظفين والمراسلين والمصورين . وكان الملك مصطفى في سرسنك ، فاجتمع به وبرئيس وزرائه ، واعرب عن وجهة نظر القيادة المصرية في وجوب عدم تسرع العراق للانضمام الى حلف ثنائي او جماعي حتى تنتهي مصر من مفاوضاتها مع بريطانيا حول جلاء قواتها عن

قاعدتها في فايد بالسويس ، فرد عليه نوري السعيد شارحا وضع العراق
الراهن وعلاقاته مع بريطانيا وصلاته الطبيعية بجارتيه تركيا وايران ، ومعاودة
٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية - البريطانية التي اصبحت شبه معطلة بعد قيام
منظمة الامم المتحدة وما يجب ان يحل محلها من تدبير ، كما جرى الحديث
حول « ضرورة اعادة النظر في ميثاق الضمان الجماعي ، وذلك للعمل على تقويته
وجعله اداة قوية فعالة تمكن البلاد العربية من مواجهة اي خطر يهددها ،
ويجعلها تستطيع الدفاع عن بلادها بقوة وكفاءة . على ان يقوم كل طرف
بدراسة هذا الموضوع . والقيام بالاتصالات اللازمة مع امريكا وانكلترا بهذا
الشان » (١١) .

ولما عاد الصاغ صلاح سالم الى القاهرة وعرض نتائج مفاوضاته في
برسنتك على زملائه اعضاء مجلس الثورة ، ظهر ان هناك ضرورة لمجيء
نوري الى مصر لايضاح ما غرض من الامور ، فطار اليها في ١٤ ايلول وشرح
لاعضاء المجلس « موقع العراق الجغرافي والسوقي ومشاكله الخاصة ،
والعلاقات التاريخية التي تربطه بجارتيه تركيا وايران ، والاضطراب الذي تهدد
المنطقة برمتها من جراء المطامع الشيوعية التوسعية ، فضلاً عن الاعمال التي
يقوم بها الشيوعيون في داخل البلاد ، كما اوضح لهم الفوائد العظيمة التي
تجنيها الاقطار العربية من جراء انضمام البلاد الاسلامية اليها ، والوقوف معها
لمجابهة الخطر الصهيوني . وحل قضية فلسطين حلاً عادلاً يضمن للعرب
حقوقهم المشروعة » (١٢) و اضاف الى ذلك قوله : ان العراق ينوي عقد ميثاق
للتعاون المتبادل بينه وبين جارتيه المسلمة تركيا ، على ان تنضم اليه ايران
وباكستان ، ثم تلتحق به بريطانيا بشكل من الاشكال لانهاء معاهدتها مع
العراق (١٣) واقترح نوري ضرورة تطوير ميثاق جامعة الدول العربية الى منظمة

(١١) محضر متفق عليه بين الوفدين : العراقي والمصري . ونص المحضر في « تاريخ

الوزارات العراقية ، ٢١٤/٩ .

(١٢) و (١٣) خطاب نوري السعيد في ١٦ الاول ١٩٥٦ ص ١١ .

دفاعية تسمح بانضمام بريطانية واميركا اليه لغرض تسليح الاقطار العربية ولم يعترض المصريون على ما نطق به رئيس الوزارة العراقية لكنهم طلبوا تأجيل البحث في هذا الموضوع حتى تنهي مصر مشكلاتها الخاصة مع الانكليز، وسرعان ما انفجر الوضع السياسي بين مصر والعراق .

بين لندن وتركية

لم يكن نوري السعيد ينتهي من مهمته في ارض الكنانة حتى طار الى لندن بدعوى الاستشفاء والاستشارات الطبية فاجتمع بمعارفه في وزارة الخارجية البريطانية ، واطلعهم على ما دار بينه وبين المصريين من احاديث ، واستمع الى آرائهم ونصائحهم ، ثم توجه الى تركيا وشرع في الاتصال مع رجالها والمسؤولين فيها ، واقترح عقد اتفاق بين العراق وتركيا لكسب صداقة الولايات المتحدة الامريكية التي تعتمد هذه الدول عليها في تأمين الاستراتيجية العربية في الشرق الاوسط ، بعد ان ارتبطت تركيا بالولاية المتحدة وقبلت مشروع ترومان بمساعدة تركيا واليونان . وهناك من يعتقد ان امريكا أسرّت الى المسؤولين الاتراك بوجوب السير في الخطة التي يحملها نوري السعيد ، واذا بيان مشترك يصدر في العراق وتركيا في ١٨ تشرين الاول ١٩٥٤ جاء فيه :

« لقد تم الاتفاق على أنه لا يمكن اقرار الامن والسلم العام في الظروف الراهنة ، ولا يمكن تأمين الاستقرار الا عن طريق ايجاد تفاهم كامل بين الشعوب المتسكة بكل اخلاص بالمبادئ العليا للامم المتحدة ، وتأسيس جبهة امن مشتركة ومتماسكة فيما بينها ، خالية من كل ثغرة ضد اولئك الذين يهدفون الى الاستيلاء عليها والتحكم بشؤونها ومن ثم ابادتها . كما تم التوصل الى

النتيجة القائلة بأنه ينبغي العمل يدا واحدة دون أي تأخر لتكوين جبهة مشتركة كالجبهة الموجودة في الشرق الأوسط ضمن شروط المساومات التامة» (١٥) .

وغادر نوري تركية في ١٩ تشرين الاول ١٩٥٤ عائدا الى العراق بعد أن وجه دعوة رسمية الى رئيس وزراء تركية السيد عدنان مندريس لزيارة العراق . وفي السادس من كانون الثاني ١٩٥٥ وصل الى بغداد وفد تركي برئاسة مندريس ، وفيه وزير الخارجية والمواصلات ، وستة من اعضاء المجلس الوطني الكبير ، فعينت الحكومة العراقية وفداً مقابلاً ضم نائب رئيس الوزراء احمد مختار بابان ، والوزير بلا وزارة برهان الدين باش اعيان ، وسفير العراق في تركية الدكتور ابراهيم عاكف الالوسي ، وبعض كبار موظفي وزارة الخارجية . وما كادت الكتل الوطنية تحاط علماً بما وراء هذه الزيارة حتى كانت المظاهرات العدائية تستفز الحكومة فتضطرها الى اتخاذ التدابير الصارمة ، بداعي حفظ الامن وفرض سيطرتها ، بعد القاء البيض الفاسد على موكب الوفد التركي ، وانفجار قنبلتين موقوتتين احدهما بالقرب من كلية الحقوق ، والثانية في مبنى السفارة التركية اثناء الحفلة التكرامية التي اقامتها السفارة مساء الثاني عشر من كانون الثاني ، والى عشور رجال الامن على عبوات ناسفة عند جسر الصرافية الحديدي في الباب المعظم .

ويقول السيد احمد مختار بابان في رسالة بعث بها الى صاحب البحث في الثاني من آب ١٩٧٤ ، ان نوري طلب الى عدنان تأجيل عقد الميثاق المقترح الى وقت آخر حتى تهدأ الامور في مصر ، حيث شرعت محطة اذاعتها اللاسلكية تكهرب جو هذه المفاوضات ، واخذت تتهم العراق بالسعي لطمع الاقطار العربية والسير في ركاب المستعمرين فرد عليه مندريس بغضب قائلاً انه لم يأت الى بغداد للاستجداء ، وتساءل بأي وجه سوف يقابل الشعب التركي اذا ما عاد صفر اليدين ؟ مما حمل نوري السعيد على ان يستدعي الى ديوان

(١٥) من آرشييف « حلف بغداد » .

مجلس الوزراء جميع رؤساء الوزراء وبعض الوزراء السابقين ، وعرض عليهم الموضوع بالتفصيل مع صورة البيان المشترك المعد للاذاعة فاتفقوا جميعا على اختلاف مبادئهم على نشره وهذا نصه :

نص البيان المشترك

« استجابة لدعوة الحكومة العراقية ، قام فخامة رئيس وزراء تركيا السيد عدنان مندريس ، ووزير خارجيتها البروفسور فؤاد كوبرللو ، والهيئة المرافقة لهما ، بزيارة رسمية للعراق بدأت في ٦ كانون الثاني ١٩٥٥ وبنتيجة المباحثات التي دارت خلال هذه الزيارة بين رجال الحكومة التركية ومساعدتهم ، وبين فخامة رئيس الوزارة العراقية ورجال الحكومة العراقية ومساعدتهم ، في جو مشبع بالثقة الصميمية ، توصل الطرفان الى توافق تام في وجهات النظر لا سيما في الشؤون التالية :

عندما كان رئيس الوزارة العراقية في اسطنبول في تشرين الاول الماضي ، جرت مباحثات حول وجوب ايجاد تعاون لتأمين استقرار منطقة الشرق الاوسط وسلامتها اعلن عنها بيان مشترك سابق . وقد قررت الحكومتان التركية والعراقية الان عقد اتفاق يرمي الى تحقيق وتوسيع التعاون المذكور بأقرب وقت مستطاع . وسيحوي هذا الاتفاق على تعهد بالتعاون لصد أي اعتداء يقع عليهما من داخل هذا الاتفاق داخل المنطقة او من خارجها - اي من اية جهة كانت - وذلك استنادا الى حق الدفاع الشرعي الذي قرره المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة . ان هذا الاتفاق سيكتسب شكله النهائي ويتم التوقيع عليه في زمن قريب جدا وبدون اضاءة اي وقت . ان الحكومتين : التركية والعراقية تعتقدان ان عقد مثل هذا الاتفاق في الشرق الاوسط يخدم مبادئ الامم المتحدة ويحقق استقرارا يستند الى تلك المبادئ والى المقررات المتخذة بموجبها ، ويعمل على تقوية الامن وذلك

للحيلولة دون ما قد يظهر من نوايا عدوانية بأي شكل من الاشكال ، كما انه يعمل على حماية السلم ولذلك فانها تعتبران من الضروري والمفيد ان ينضم الى هذا الاتفاق غيرهما من الدول التي تثبت عزمها على العمل لتحقيق اهدافه او التي تستطيع ان تعمل على ذلك بحكم موقعها الجغرافي او امكانياتها . وعلى هذا فانهما - خلال المدة القصيرة التي ستسبق عقد هذا الاتفاق - ستكونان على اتصال وثيق بالدول التي تبدي رغبتها في العمل معهما في هذا السبيل ، كما ستسعيان لأن يتم التوقيع على هذا الاتفاق مع الدول المذكورة في وقت واحد ان امكن وعلى اي حال فانهما ستواليان بذل الجهود نفسها بعد التوقيع عليه ايضا » انتهى (١٦) .

١٢ كانون الثاني ١٩٥٥

ردود الفعل المختلفة

لقد قوبل هذا البيان بردود فعل كبيرة في الاوساط المعارضة ، وقامت اضرابات في بعض الكليات والمعاهد العالية ، ووزعت منشورات تحث الناس على التصدي للمؤامرات ، وجرى توقيف بعض الحزبيين والشبان والقياديين في الاحزاب غير المجازة .

وسافر الوفد التركي الى دمشق على امل حمل الحكومة السورية على الانضمام الى الاتفاق المنوي عقده بين العراق وتركيا ، فقبل بوجوم كبير اعقبته تظاهرات عدائية صاحبة قامت في حمص وحماه وحلب ودمشق نفسها ، وسببت اضرارا في الارواح والممتلكات ، على الرغم من الايضاح الذي اعلنه رئيس الوزارة السورية من ان زيارة الوفد التركي لسورية كانت زيارة مجاملة ، وان سوريا لا يمكن ان تنضم الى احدي الكتلتين الشرقية او الغربية .

(١٦) من آرشييف « حلف بغداد » .

ولما وصل الوفد المذكور الى بيروت واطلع المسؤولين اللبنانيين على المشروع العراقي التركي ، اكد ان تركيا ستقف الى جانب العرب في قضاياهم الدولية كما دعا رئيس جمهورية لبنان الى زيارة تركيا زيارة رسمية ، فقبل الرئيس اللبناني هذه الدعوة وتقدمها فعلا . وابدى الاردن اهتماما بالغاً بالموضوع ، ووافد رئيس وزرائه الى بيروت للوقوف على جلية الامر . اما مصر والسعودية فقد اعلنتا معارضتهما للاتفاق ، وادعتا ان هذه المعارضة ليست ناجمة عن رغبة في معارضة الدول العربية^(١٧) واعلن الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية في القاهرة ان المعاهدة المنوي عقدها بين العراق وتركيا ، معاهدة دفاعية فقط ، اما المعاهدة التركية الباكستانية فحلف دفاعي هجومي .

اختلاف وجهات النظر

تتفق دول الجامعة العربية كافة على ضرورة تكوين جهاز دفاعي موحد للدفاع عن الكيان العربي العام ، وضمان استقلال كل دولة عربية من دول الجامعة ، فكان « ميثاق الضمان الجماعي العربي » حصيلا لهذا الاتفاق ، وتختلف هذه الدول في كيفية دعم هذا الجهاز وجعله قادرا على تحقيق اغراضه . فترى الجمهورية المصرية ان يكون الجهاز العربي مستقلا بذاته ، غير مرتبط بأية جهة كانت حتى وان كانت هذه الدول الشرقية والاسلامية في منطقة الشرق الاوسط ، الا ان هذا لا يمنع قيام تعاون ما بين الجهاز العربي والدول العربية على قدر ما تنص عليه المعاهدة الانكليزية المصرية التي تسمح بعودة

(١٧) « اذ ان الامير عبد الاله ما انفك يطالب بالحجاز مما يزيد في غيظ الملك سعود ، واقسم سعود بدوره لمحاربة حلف بغداد . ومن المؤسف القول ان طبيعة الخلاف بين الوهابيين والهاشميين لم تتبدل . وتجدر الاشارة الى ان السعودية انفقت في لبنان حوالي عشرين مليون ليرة - لبنانية - لمحاربة حلف بغداد » انتهى .

مذكرات سامي الصلح رئيس وزراء لبنان ص ١٠٩ .

القوات البريطانية الى قناة السويس ، عندما تتعرض تركيا او أحد الاقطار العربية الى خطر الهجوم . وعلى هذا طلبت مصر من العراق ان يعقد مع انكلترا معاهدة على غرار معاهدتها هي معها ، وان تقتصر صلات تركيا بالعراق من الناحية الدفاعية على ما تستلزمه معاهدة العراق مع بريطانيا ، وان لا يرتبط لبنان او سورية بأي ارتباط مع تركيا .

اما العراق فيرى ان ميثاق الضمان الجماعي العربي اساس سياسته الدفاعية ، ولكن تحقيق اهداف هذا الميثاق ودعمه بالقوة يقتضيان مراعاة الوضع الدولي القائم والقوى المؤثرة في هذا الجزء من العالم وكذلك العوامل السوفية فيه . وفي رأيه ان تركيا دولة قوية تجاور قطرين عربيين ، وتؤلف حصنا منيعا بين هذين القطرين وبين الاتحاد السوفياتي فمن واجب الجهاز العربي الدفاعي ان يتعاون مع تركيا للدفاع عن السلامة المشتركة ، وان يوحد مساعيه معها ضد « اسرائيل » وان يستفيد في الوقت نفسه من تعاونه مع الغرب ليوفر للعرب مجال التسلح الواسع وفق المستوى الغربي فيزيد ذلك من قوة العرب ويساعدهم على تحقيق اهدافهم القومية ويربك مواقف الصهيونية العالمية فيحرمها مناوراتها بين المعسكرين الشرقي والغربي .

لقد استمرت معارضة مصر للاتفاق المنوي عقده بين العراق وتركيا ، واشتدت هذه المعارضة عندما وقعت المملكة العربية السعودية بكل امكانياتها الى جانبها ، ودهشت الحكومتان البريطانية والامريكية لموقف السعودية المؤيد لمصر ، وازدادت دهشتها لانضمام ممثلي ليبيا والمغرب والسودان حتى اليمن والاردن لهذا الموقف . واستمرت مصر في موقفها العدائي ، ودعت رؤساء وزارات الاقطار العربية الى مؤتمر يعقد في القاهرة في منتصف كانون الثاني ١٩٥٥ لبحث الموقف العربي العام ، ورفض نوري السعيد هذا المؤتمر وقال السفير الامريكي انه لا يريد الذهاب الى هناك كيلا يقدم الى المحاكمة^(١٨)

(١٨) كولمان سفير امريكا في كتابه « عراق نوري السعيد » ص ٧٦ .

ونصح المستر ايدن وزير خارجية بريطانيا نوري السعيد بوجوب حضوره المؤتمر ، وعرض وجهة نظره والدفاع عنها فلا تضعف وفود سورية ولبنان والاردن امام مصر بغياب العراق^(١٩) وعبثا حاول نوري تأجيل المؤتمر الى وقت تسمح فيه صحته بحضوره واضطر لتأليف وفد من السادة : فاضل الجمالي وبرهان الدين باش اعيان و خليل ابراهيم للسفر الى القاهرة وشرح وجهة نظر العراق في الموضوع ، واندفع الجمالي بعاطفته فقال : ان الحكومة العراقية مصممة على توقيع اتفاقها مع تركيه رغم معارضة الاقطار العربية . فيسوء هذا القول وفعا في النفوس ، وتقترح مصر إخراج العراق من جامعة الدول العربية ، ولكن المؤتمر الف لجنة للتوفيق توجهت الى العراق في ٣١ كانون الثاني ، وكانت مؤلفه من رئيس وزراء لبنان سامي الصلح ، ووزير خارجية سورية فيضي الاتاسي ، ووزير خارجيه الاردن وليد صلاح ، ووزير الارشاد القومي المصري الصاغ صلاح سالم فالف نوري لجنة مقابلة من توفيق السويدي ، وصالح جبر ، واحمد مختار بابان ، وبرهان الدين باش اعيان ، و خليل ابراهيم ، والفريق رفيق عارف .

ادركت لجنة جامعة الدول العربية ان العراق لا يمكن ان ينشني عن السير بشروعه فعادت الى القاهرة في الثالث من شباط بخفي حنين - كما يقول المثل العربي - واذا بالملك حسين ملك الاردن يصل الى بغداد فجأة في ١٤ شباط ، وبعد ان مكث فيها ثلاثة ايام وأجرى مباحثات مطولة ، عاد الى عمان ثم ما لبث ان توجه الى مصر واعلن انضمامه الى مصر والسعودية في موقعهما من « حلف بغداد » واذا برئيس جمهورية لبنان السيد كميل شمعون يتقدم باقتراحين مهمين هما :

١ - تأجيل توقيع الميثاق العراقي - التركي المقترح لمدة اربعة اشهر تتدارس الاقطار العربية خلالها الموقف .

(١٩) برقية من الدكتور فاضل الجمالي بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥ .

٢ - تأجيل اجتماع رؤساء حكومات الاقطار العربية عشرة ايام على ان ينقل محل الاجتماع من القاهرة الى بيروت .
وقد رفض العراق الاقتراح الاول بينما رفضت القاهرة الاقتراح الثاني ، واستمر التوتر بين بغداد والقاهرة ، واذا بنوري السعيد يعلن ان الخلاف ينحصر بين مصر والعراق . وان الاقطار العربية الاخرى ليست طرفا في الموضوع . وهكذا فشلت المعارضة في الحيلولة دون عقد الاتفاق بين العراق وتركيا ، ولم تستطع اسقاطه كما كان موقفهما من معاهدة پورتسموث ، بفضل الاجراءات الصارمة التي ركنت اليها وزارة نوري الثانية عشرة من نزع الجنسية العراقية عن البعض ، واعتقال البعض الآخر ، وابطال امتيازات الصحف ، وسد الاحزاب السياسية ... الخ

توقيع الاتفاق

وفي الثالث والعشرين من شباط ١٩٥٥ هبطت في مطار بغداد الطائرة التي نقل رئيس وزراء تركيا السيد عدنان مندريس ، ونائبه السيد فطين زورلو ، ووزير خارجيته الپروفيسور فؤاد كوبروللو ، وخمسة من النواب الترك ، وقد احيط وصولهم بكتمان شديد ولكن دلت عليه تحوطات للشرطة شديدة من التزامات دولية ، والخامسة على دعوة اية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها وهناك . وفي اليوم الرابع والعشرين من هذا الشهر وقع الاتفاق كل من مندريس وكوبروللو بالنيابة عن حكومتهما ، ووقعه عن الحكومة العراقية رئيس الوزراء نوري السعيد والوزير بلا وزارة برهان الدين باش اعيان وما لبث الوفد التركي ان عاد في اليوم التالي الى انقرة .

ويتألف الاتفاق من ثماني مواد نصت الاولى على تعاون الطرفين المتعاقدين لغرض صيانة سلامتهما والدفاع عن كيانهما ، ونصت الثانية على تحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها ، والثالثة على امتناع كل من الطرفين عن التدخل في

الشؤون الداخلية لكل منهما والرابعة على احتفاظ كل منهما بما يرتبط من التزامات دولية . والخامسة على دعوة اية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهمها امر السلم والامن في المنطقة للانضمام الى الاتفاق ، والسادسة على تشكيل مجلس دائم للعمل ضمن نطاق الاتفاق ، والسابعة على اعتبار مدة الاتفاق خمس سنوات قابلة للتديد . اما المادة الثامنة فتتص على تبادل وثائق الابرار في انقرة باسرع ما يمكن . ومن اراد الاطلاع على النص الكامل للاتفاق فليرجع الى « تاريخ الوزارات العراقية » ٢٤٩/٩ وقد صادق المجلس الوطني التركي الكبير على هذا الاتفاق بالاجماع ، وكان عدد الحاضرين ٤٤٩ مندوبا . اما في العراق فقد صادق مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٦ شباط ١٩٥٥ على الاتفاق بأكثرية ساحقة تمثلت في ١١٢ نائبا وعارضه اربعة نواب فقط . وصادق عليه مجلس الاعيان في مساء اليوم المذكور بالاجماع ولم يخالفه الا العين الشيخ محمد رضا الشبيبي .

لقد ألحق بالاتفاق العراقي-التركي كتاب وجهه نوري السعيد الى عدنان مندريس في ٢٤ شباط ١٩٥٥ مآله اتفاق الطرفين « على العمل متعاونين تعاونا وثيقا من أجل وضع مقررات الامم المتحدة بشأن فلسطين موضع التنفيذ » وكان من جملة هذه المقررات « قيام دولة اسرائيل في فلسطين » وقد رد مندريس على كتاب نوري في التاريخ نفسه مؤيدا هذا الاتفاق . وكان القصد من هذا الكتاب « ذر الرماد في العيون » اذ يقول سفير امريكا في العراق كالمات IRAQ under J.NURI . في كتابه « عراق نوري السعيد » انه ابلغ حكومتي تركيا والعراق تعليمات حكومته الامريكية بان لا يشار في وثائق الاتفاق الى « اسرائيل » مطلقا ولكن الجانب التركي قال ان هذا النص ضروري لدعم مركز نوري السعيد في العراق ، ولتخفيف الحملة العربية عليه فعاد السفير يطلب ان لا تنشر الخطابات بعد التوقيع على الاتفاق مباشرة ولكن الوزير التركي اكد حاجة نوري الماسة الى هذا النص ولا يمكن اغفاله تماما .

اما المستر انطوني ايدن وزير خارجية بريطانيا الذي انضمت حكومته الى الاتفاق التركي العراقي في الرابع من نيسان ١٩٥٥ ، فقد اعلن في مجلس العموم البريطاني في اليوم المذكور ما نصه :

« ان الكتب المتبادلة - بين نوري ومندريس - لا تؤلف قسما من الاتفاق ولكنها تبودلت بصورة مستقلة تماما . وقد جعلت نفسي في حلّ من جميعها بطريقة - اذا سمح لي باستعمال عبارة معالي النائب المحترم - فك التعاقد » ويضيف ايدن الى ذلك قوله في ص ٢٢٠ من المجلد الاول من مذكراته :

« وكان اعتراض المعارضة الرئيسي على الميثاق يقوم على تأثيره على « اسرائيل » وكنت معتقدا ومدركا لهذا ، لكنني وثقت ان هذا الميثاق اذا اتى بضمانة للشرق الاوسط فستستفيد منها « اسرائيل » ايضا . وعلى كل حال لا يمكن ان يوصف اي حلف تشترك فيه بأنه موجه ضد « اسرائيل » .

بريطانيا والاتفاق

كان الهدف الرئيسي لعقد ما سمي بـ « ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا » تمهيد الطريق لبريطانية للانضمام الى هذا الاتفاق على صورة تؤمن استمرار مصالحها وامتيازاتها في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ البريطانية - العراقية التي اقترنت نهايتها فيكون مثابة الحلقة الاخيرة لربط العراق بعجلة الاستعمار البريطاني . فقد وصل الى بغداد في الثالث من شهر آذار ١٩٥٥ أنطوني ايدن وزير خارجية بريطانية تصحبه قرينته وعدد من موظفي وموظفات وزارة الخارجية لبحث الامور التالية مع المسؤولين العراقيين :

١ - تصفية معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية - البريطانية .

٢ - بحث قضية الدفاع بعد انقضاء اجل المعاهدة المذكورة .

٣ - بحث انضمام بريطانية الى الاتفاق العراقي التركي الموقع عليه في ٢٤ شباط ١٩٥٥ .

٤ - دراسة الوضع العام في الشرق الاوسط .

ويقول ايدن في ص ٣١٦ من المجلد الثاني من مذكراته ما نصه :

« وسبب آخر يدفعنا الى تأييد هذا الميثاق ، بل وربما الاشتراك فيه . فالمعاهدة العراقية البريطانية التي وقعت في عام ١٩٣٠ ، ينتهي اجلها في عام ١٩٥٧ ، وكان علينا ان نحسب حسابا للشعور القومي حتى في اكثر البلاد صداقة لنا . ومن المهم ان نتخلص من صيغة المعلم والتلميذ . وقد اتهمت المحاولة التي قامت بها حكومة العمال للتفاوض لعقد معاهدة جديدة^(٢٠) الى اضطرابات وخيمة ، واصبحت على ثقة من ان الدفاع بيننا وبين العراقيين ، وهي لمصلحتنا معاً ، من الخير ان توضع في اتفاقية اهم بين فرقاء متساوين » اهـ

ثم سافر - ايدن - وصحبه الى بلاده ، وفي الثالث من نيسان ١٩٥٥ وصل الى بغداد وكيل وزارة الخارجية البريطانية المستر ترنن يحمل مقترحات انطوني ايدن للمفاوضة حول عقد اتفاق خاص يسمح بالانضمام الى الاتفاق العراقي - التركي فيحل محل معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ولم يكن امام الطرفين اي عائق يحول دون ذلك اذ صرح ايدن في جلسة مجلس العموم البريطاني المنعقدة في ٤ نيسان ١٩٥٥ .

« كانت السياسة البريطانية ترمي منذ امدٍ طويل الى تأسيس وسائل فعالة دفاعية لمنطقة الشرق الاوسط والمحافظة عليها ، وكانت هذه الحاجة تقررها في الماضي الحقائق الجغرافية البسيطة والاعتبارات الاستراتيجية فقط ، اما الآن فان استثمار منابع النفط قد اضاف عاملاً مهماً الى ضرورة تأمين وسائل

(٢٠) يريد معاهدة بورتسموث التي عقدها صالح جبر مع بيفن في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ واطاح بها الشعب في وثبته الوطنية في السابع والعشرين من هذا الشهر .

دفاعية كافية وفعالة في هذه المنطقة . وقد تبدلت في الوقت نفسه الصورة الاستراتيجية والسياسية تبدلاً عظيماً فظهرت في ميدان الشرق الاوسط الحركات القومية ، كما ظهرت الاسلحة الذرية وينبغي ان نحسب لهذين العاملين حساباً ، وان نكيف بموجبهما خططنا ، وهذا ما فعلناه في اتفاقنا الجديد مع العراق وانضمامنا الى الميثاق التركي العراقي . ان حاجتنا الاستراتيجية اليوم تدور حول محافظة وتعزيز الجناح الأيمن المتطرف لمنظمة حلف شمالي الاطلسي هذا من ناحية ، اما من الناحية الثانية فان تبدل الاوضاع السياسية يتطلب قيام تنظيماتنا الدفاعية على اساس المشاركة مع دول ذات سيادة وعلى قدم المساواة . وكما هو معلوم لدى المجلس ان معاهدة سنة ١٩٣٠ على وشك الانتهاء ، وان مفعولها سينتهي بعد مضي ثمانية عشر شهراً ، وبدلاً من انتظار موعد انتهائها ، قررت حكومة صاحبة الجلالة ان تستغل الفرصة التي اتاحها الميثاق التركي - العراقي لتقيم علاقاتنا مع العراق على نطاق اوسع ، وآمل ان يدرك المجلس الحكمة المتأنية من اتخاذ هذه الخطوة - انتهى - .

ويقول گلن وزير امريكا المتفوض في العراق في كتابه « ادرك الانكليز ان انضمامهم الى الميثاق العراقي - التركي يضع علاقاتهم مع العراق على اسس اكثر واقعية واكثر قبولاً من الشعب ، الامر الذي يزيد في نفوذهم لذا كان اهتمامهم به اكثر من اعتيادي » .

أجل ! لقد انضمت بريطانيا الى الاتفاق العراقي - التركي في الرابع من نيسان ١٩٥٥ بعد مفاوضات صورية لم يطل امدها ، واعتبر يوم ٦ نيسان عطلة رسمية للتعبير عن ابتهاج الحكومة والشعب بهذا اليوم الذي رفع العراق عنه آخر شائبة من شوائب الاستقلال التام ، وصدر البيان الآتي :

قدم معالي السر مايكل رايت سفير صاحبة الجلالة البريطانية في العراق ، الى معالي السيد موسى الشابندر وزير الخارجية في الساعة الحادية عشرة صباح

يوم الثلاثاء الموافق ٥ نيسان ١٩٥٥ في ديوان وزارة الخارجية وثيقة انضمام حكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندا الشمالية الى ميثاق التعاون المتبادل المعقود بين العراق وتركيا الموقع عليه في بغداد في ٢٤ شباط وفقا لفقرة الخامسة من الميثاق وقد أصبحت المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندا الشمالية فريقا ساميا في الميثاق اعتبارا من التاريخ المذكور .

و . مدير التوجيه والاذاعة العام (٢١)

خلاصة الاتفاق الخاص

ويتكون الاتفاق الخاص بين العراق وبريطانية من تسع مواد نصت المادة الاولى على اقامة وتنمية السلم والصداقة بين بلديهما . . . والدفاع عن كيانهما ، ونصت المادة الثانية على اعتبار معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ مع ملاحقها والكتب المتبادلة منتهية من تاريخ نفاذ الاتفاق ، والثالثة عدم تحمل العراق مسؤوليات خارج حدوده ، والرابعة اضطلاع الحكومة العراقية بمسؤولية الدفاع التامة عن العراق ، والخامسة قيام تعاون وثيق بين سلطات الطرفين للدفاع عن العراق . والسادسة قيام انكلترا بتقديم المساعدة للعراق لتأسيس وادامة قوة جوية عراقية فعالة ، وادارة المطارات التي يتفق على ضرورتها ، وتأسيس جهاز فعال للانذار وتدريب وتجهيز القوات العراقية للدفاع عن بلادها . اما المادة السابعة فتتضمن على تمتع طائرات الطرفين بتسهيلات المرور والترحيل داخل بلديهما ، والثامنة تقديم بريطانيا للعراق - عند الطلب - المساعدة العسكرية في حالة هجوم او تهديد مسلح على العراق . واما المادة التاسعة فتتضمن على اعتبار الاتفاق نافذا منذ توقيعه .

وللإتفاق البريطاني - العراقي ملاحق سرية وعلمية تتعلق بانتقال القيادة البريطانية في الحباية والشعبية والمعتل الى الحكومة العراقية ، ولكن قيادة

وإدارة الأشخاص والتأسيسات البريطانية تكون من مسؤولية بريطانية . وعلى تسليم الممتلكات البريطانية غير المنقولة الى الحكومة العراقية بضمن يتفق عليه ، ولعل اهم هذه الملاحق السرية خطيرة ، الملحق الخاص بتسوية الديون المتقابلة للطرفين بشكل يجعلها في حل من الالتزام بهما . وتتناول هذه الديون القوائم الخاصة بالمعدات المجهزة للجيش والشرطة ، وبعض الاموال غير المنقولة المتروكة في العراق ، يقابلها طلبات للعراق تتعلق باجور السكك الحديدية وضريبة الدخل على مبيعات الذهب التي تمت خلال سني الحرب ونحو ذلك . ولم تنشر هذه الملاحق للرأي العام مع الاتفاق الخاص . ولم تعرض على الهيئة التشريعية كما عرضت على مجلس العموم البريطاني ، واكتفى رئيس الوزراء بدعوة مجلسي الأعيان والنواب الى عقد جلسة مشتركة عرض فيها الرئيس كيفية انضمام بريطانيا الى الاتفاق العراقي - التركي . وبما ان هذا الاتفاق سبق ان عرض على المجلس وحظي بالتأييد فانه لا يرى لزوما لعرض الاتفاق المبرم بين بريطانيا والعراق عليه ، لا سيما وان هذا الاتفاق لا يلزم العراق بشيء . وسارع احد النواب الى تقديم اقتراح طلب فيه الاكتفاء بالمذاكرة وتأييد سياسة الحكومة فصوت الحاضرون على الطلب فورا وهل كان في مقدور احد أن يعترض على ما يقرره نوري السعيد ؟

ويقول المراسل الصحفي البريطاني المستر تحت لقب « كاراكتاكوس » في ص ٩٨ من كتابه « ثورة العراق » :

« وكانت الغاية من حلف بغداد ايجاد الطريقة المثلى للمحافظة على ما امكن على علاقات بريطانية القديمة بالدولة التي كانت منتدبة عليها . ولما كان من الواجب عدم تعقيد الامور بالنسبة للصديق نوري ، وعدم وضع العراق في طريق سيطرته واشرافه ، لا سيما وان شعور المقاومة قد اشتهر في الوطن العربي ، فقد وجد من الافضل اخفاء الغاية من حلف بغداد في نطاقٍ أوسع . أما اعمال الميثاق الاخرى فهي اقامة حلف مشابه لحلف الاطلسي على الحدود

الجنوبية لروسية ، وهذا يحصر نشاطها داخل حدودها طبقاً لسياسة الحلفاء بعد انتهاء الحرب . وهكذا ضمن الحلف لبريطانية المحافظة على مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها التقليدية بالباكستان وايران والعراق ، وفرض هذه العلاقات على تركيا ، الدولة العضو في حلف الأطلسي . . . وعلى العموم حفظ « حلف بغداد » مركز بريطانيا في منطقة تعد تقليدياً منطقة نفوذها وحدّ من خطر دخول امريكا الى المنطقة لتسلم المسؤولية منها . وهكذا حققت بريطانيا في نصرٍ دبلوماسي عظيم لها ، حصر روسية وكبح جماح امريكا والحفاظ على علاقاتها بأصدقائها القدامى . وكان حلف بغداد تنفيذاً جديداً لسياسة توازن القوى التي عرفها القرن التاسع عشر . والعيب الوحيد الذي فيه ، وهو عيب جعل المشروع كله فيما بعد عديم الفائدة ، وانه لقي في العراق كراهية عنيفة جاءت عن طريق تجاهل الرأي العام » — انتهى —

الباكستان والاتفاق

كان الجنرال أيوب خان ، وزير خارجية الباكستان ، قد شعر برغبة أمريكا وبريطانيا الشديدة في دخول بلاده في الاتفاق العراقي — التركي ، وعندما كان في أنقرة في أول تموز ١٩٥٥ اجتمع مع المسؤولين الاتراك والعراقيين الذين صدف وجودهم في تركيا وفهم منهم عن الرغبة الانكلو — امريكية ، ووافق على الدخول في الحلف موضوع البحث بمجرد دخول بريطانيا فيه . فلما التحقت بريطانيا به ، تمت المراسيم الاصولية لدخول باكستان في ٢٣ ايلول ١٩٥٥ وصدر البيان التالي :

في الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم — الجمعة الموافق ٢٣ ايلول ١٩٥٥ — قدم معالي السيد شعيب قرشي ، السفير فوق العادة والمفوض لباكستان في العراق الى معالي السيد برهان الدين باش أعيان وزير الخارجية، في ديوان وزارة الخارجية وثيقة انضمام حكومة باكستان الى ميثاق التعاون

المتبادل بين العراق وتركيا الموقع عليه في بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥ وفقا للمادة الخامسة من الميثاق . وقد أصبحت حكومة باكستان فريقا ساميا في ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا اعتبارا من تاريخ الانضمام المذكور ، وبذلك يكون عدد دول الميثاق العراقي - التركي قد بلغ الاربعة ، وهو العدد اللازم لتأليف المجلس الوزاري المنصوص عليه في المادة السادسة من الميثاق .
و . مدير التوجيه والاذاعة العام

وتقول جريدة المانشستر غارديان :

لقد حقق الحلف هدفا كبيرا من اهدافه المهمة بانضمام باكستان اليه ، فان هذه الدولة تعد من الدول المهمة التي تشكل جهاز تنظيم القسم الشمالي من الشرقيين الادنى والاطول .

ايران والاتفاق

لاشت في ان دخول ايران في الاتفاق العراقي - التركي كان مقصرا ومفروغا منه منذ جرى التفكير في صنعه . وكان حسين علاء رئيس وزراء ايران مترددا بين الانضمام وعدمه الى هذا الاتفاق . وكانت روسية قد حذرت ايران من مغبة التفكير في الانضمام الى اي من الاحلاف التي تهدد الاتحاد السوفياتي وفي الوقت نفسه كانت الحكومة الايرانية قد طلبت من الولايات المتحدة الامريكية بعض المساعدات العسكرية فردت هذه انها ستنظر في هذا الطلب بجدٍ واعتبار اذا انضمت ايران الى الاتفاق المذكور فاضطرت الحكومة الايرانية ان تصون مصالحها ولا تلتفت الى تحذيرات جارتها فانضمت اليه في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٥ وصدر هذا البيان :

في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق ٣ تشرين الثاني ١٩٥٥ قدم معالي السيد حسين قدس نخعي ، السفير فوق العادة والمفوض للدولة

الايروانية الامبراطورية في العراق ، الى معالي السيد برهان الدين باش اعيان وزير الخارجية في ديوان وزارة الخارجية ، وثيقة انضمام الحكومة الايروانية الامبراطورية الى ميثاق التعاون المتبادل المعقود بين العراق وتركية ، الموقع عليه في بغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر شباط ١٩٥٥ وفقا للمادة الخامسة من الميثاق المذكور .

بغداد ٣ تشرين الثاني ١٩٥٥

مدير التوجيه والاذاعة العام

ويقول الاستاذ جان جاك برسي في ص ٩٣ من كتابه « الخليج العربي » ما نصه :

« وعندما انضمت ايران الى حلف بغداد المشؤوم في تشرين الاول سنة ١٩٥٥ ، ربطت مصيرها بمصير الغرب نهائيا . ان ايران تمتلك زهاء ألفي كيلو متر من الحدود المشتركة بينها وبين الاتحاد السوفياتي فهل من مصلحتها ان تعادي هذه الدولة الكبرى التي بدأت تلعب دورها الخطير في السياسة الدولية ؟ أليس انضمامها الى هذا الحلف يعد عملاً انتحارياً كان يجب تجنبه ؟ لا ريب في ذلك ولا شك . لولا الموقف الصلب الذي وقفته الدول الغربية في مساندة ايران لكادت الجيوش السوفياتية اجتاحت هذه الاراضي في طريقها الى الخليج العربي دون أن يعيقها سوى صعوبة المسلك » .

الأردن والاتفاق

كانت فكرة نوري السعيد ان الاقطار العربية ستتنظم الى الاتفاق العراقي - التركي ، انضمام الدول الاسلامية المجاورة اليه ، وقد زاد عقيدته حرص وسمي بريطانية لتحقيق هذا الانضمام . وقد سبق للسيد توفيق ابو الهدى رئيس الوزارة الايروانية ان سافر الى لندن في كانون الاول ١٩٥٤ للقيام بمباحثات استطلاعية حول تعديل المعاهد الاردنية ، البريطانية المنصوص عليها

في المعاهدة الى اجور محددة تعادل المعونة القائمة^(٢٢) ولما زار عدنان مندريس رئيس وزراء تركية بغداد « كان هو ونوري قد اجتمعا بوزير الاردن في العراق فرحان شبيلات وبحثا معه امكان اشتراك الاردن في ميثاق بغداد .. ان الاردن اذا اشترك في الميثاق فان تركية والعراق ستساعدانها بالاسلحة والمعونة الاقتصادية »^(٢٣) ولما زار رئيس الجمهورية التركية الاردن في ٢ تشرين الاول ١٩٥٥ - في محاولة لجبره للانضمام الى الميثاق - زار مدينة القدس أيضا وعلن قائلا « انه لا يستبعد ان يأتي يوم يقاتل فيه الجنود الاتراك في المدينة المقدسة الى جانب الجيش العربي »^(٢٤) في سبيل تحريرها .

ثم اجري محادثات مع الملك حسين ومع سعيد المفتي اسفرت عن موافقتهما على انضمام الاردن الى الاتفاق موضوع البحث . وعلى اثر ذلك توجه وفد اردني الى بغداد في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٥ ، واجري محادثات مع المسؤولين العراقيين حول المساعدة التي يمكن للعراق ان يقدمها الى الاردن في حالة انضمامه الى الميثاق ، أبان عنها هذا البلاغ :

« جرت محادثات أولية بين اجهتين : العراقي والاردني لتبادل وجهات النظر حول تمويل المشاريع الاردنية . وقد اتفق الجانبان نتيجة المحادثات على ما يلي :

١ - يتعهد العراق بدفع حصته البالغة ٦٢٥٠٠٠٠ دينار في تمويل مشروع البوتاس الاردني وفق ما اتفق عليه في مجلس وزراء المال والاقتصاد العربي ، وذلك عند تأليف الشركة وطرح أسهمها .

٢ - يتعهد العراق بدفع مليون دينار كسلفة لتمويل مشروع السوبر فوسفات الاردني .

(٢٢) مزاع المجالي « قصة محادثات تمبلر » .

(٢٣) كولمان « عراق نوري السعيد » ص ١٢٦-١٢٧ .

(٢٤) تاريخ الاردن في القرن العشرين للاستاذين سليمان موسى ومنيب الماضي .

٣ - يتشاور الطرفان في الخطوات اللازمة من أجل ايجاد المال اللازم لتمويل المشاريع الاردنية الاقتصادية •

٤ - تتخذ الحكومة العراقية الخطوات اللازمة لفتح فرعي المصرفين الصناعي والزراعي في الاردن بأقرب فرصة ممكنة •

٥ - يتبرع العراق بمبلغ مئة الف دينار للحرس الوطني» (٢٥)

وفي الوقت الذي كان الوفد الاردني يفاوض المسؤولين العراقيين في الامور المدرجة اعلاه ، اوعزت الحكومة البريطانية الى رئيس اركان الجيش البريطاني الجنرال جيرالد تيمبلر ان يتوجه الى عمان ويعرض على الحكومة الاردنية شروط حكومته لدخول الاردن في « حلف بغداد » وكانت الشروط المذكورة كالآتي :

اولا - تجهيز الجيش الاردني بالاسلحة الثقيلة والمتوسطة بسعر ستة ملايين ونصف المليون استرليني •

ثانيا - الغاء معاهدة السنة ١٩٤٨ الاردنية - الانكليزية على ان تحل محلها اتفاقية خاصة شبيهة بالاتفاقية العراقية البريطانية الملحقه بميثاق بغداد •

ثالثا - التعاون في بناء وصيانة القوة الجوية الاردنية •

رابعا - نجدة بريطانيا للاردن في حالة تعرضه لخطر خارجي (٢٦)

لقد سرّ الوفد الرسمي الاردني للعرض البريطاني كما سرّ للعرض العراقي •

ولكن المظاهرات قامت في طول البلاد وعرضها احتجاجا على اعتزام الاردن الانضمام الى الحلف ، وقد ادى ذلك الى استقالة وزارة سعيد المفتي وقامت مقامها وزارة برئاسة هزاع المجالي كانت باكورة اعمالها انها طلبت الى الجنرال تيمبلر ان يغادر الاردن حالا كي يتاح للوزارة الجديدة ان تعمل في جو من

(٢٥) جريدة الزمان العدد ٥٥١٤ بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٥٥ •

(٢٦) تاريخ الوزارات العراقية ص ٢٤٨ من الجزء التاسع •

الهدوء ، ولكن المظاهرات استمرت على شدتها ، وتعرضت الممتلكات الاجنبية الى التلف ويقول انطوني تشك في ص ٢٩٤ من كتابه « سقوط ايدن » ان تمبرل اراد الضغط على الاردن لحمل زعمائه على الدخول في حلف بغداد ففشل ، وان الاضرار التي لحقت الممتلكات البريطانية نتيجة الاضطرابات الاخيرة في الاردن لا يتوقع ان تزيد على الف استرليني ، وان بريطانية تحتفظ بحقها في طلب التعويضات عن هذه الاضرار .

واضطرت الوزارة الجديدة الى استصدار ارادة ملكية . بحل مجلس النواب القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ليقرر الانضمام المنشود . ولما كانت المادة ٧٤ من الدستور الاردني لا تجيز للوزارة التي تحل مجلس النواب ، ان تتولى القيام بانتخاب المجلس الجديد ، استقالت وزارة المجالي وقامت مقامها وزارة اخرى برئاسة السيد ابراهيم هاشم . ثم ظهر ان رئيس الوزراء المستقيل لم يستشر وزير داخلته يوم اقدم على استصدار الارادة الملكية بحل المجلس الامر الذي يخالف دستور البلاد . قرر المجلس الاردني العالي عدم شرعية الحل فعاد المجلس الى مزاولة اعماله « ولما كان القصد من تأليف وزارة السيد ابراهيم هاشم قد انتهى ببقاء مجلس النواب قائما فقد رفع رئيس الوزراء استقالة وزارته يوم ٧ كانون الثاني ١٩٥٦ » (٢٧) وقامت مقامها وزارة برئاسة السيد سمير الرفاعي في الثامن من كانون الثاني فصرح الرئيس الجديد ان ليس من سياسة الاردن الارتباط بأية احلاف اجنبية وذلك وفقا للتوجيهات والارشادات الملكية السامية (٢٨) وكفى الله المؤمنين القتال (٢٩) .

« وعندما تبين ان مجلس النواب سيبقى قائما ، ثارت في أماكن مختلفة مظاهرات عنيفة يوم ٨ كانون الثاني وقد لجأ المتظاهرون في بعض الاماكن

(٢٧) تاريخ الاردن في القرن العشرين .

(٢٨) كتاب الحسين بن طلال .

(٢٩) سورة الاحزاب : الآية ٣٤ .

الى التخریب والتدمير . ففي عمان احرق المتظاهرون عددا من دوائر الحكومة ، منها مبنى وزارة الزراعة ودوائر البيطرة وعندما جاءت سيارة الاطفاء لاختماد النار ، أحرقها المتظاهرون كذلك ، وحدث اعتداء على فندق فيديفلايا . وفي عجلون احرق المتظاهرون احد المستشفيات الخيرية » وهكذا هزم النفوذ البريطاني في الاردن في شخص الجنرال تيمبلر الذي جاء ليفرض الارادة البريطانية عليه بضم الاردن الى الحلف ف فشل ، ودق الاردنيون اسفينا في حلف بغداد ووزع الثغرة لانهار الحلف بعد حين . وعلى اثر ذلك اسرت بريطانيا الى « اسرائيل » فأخذت تتحرش بالاردن فكانت موسان والرهوة وغرندل وقلقيلية وغيرها من الاعتداءات اليهودية التي صمد الاردن ازاءها صمودا عجيبا . ولم تنجح محاولة جر الاردن الى « حلف بغداد » ولم تنجح بريطانيا في حملة على هذا الانضمام ، كما لم تنجح المساعي التي بذلت لحمل مصر على الوقوف على الحياد . وكذلك فشلت انكلترا في جر المشيخات في الخليج العربي للانضمام الى الحلف .

امريكا والاتفاق

بذل العراق وتركيا جهودا مضنية لحمل الولايات المتحدة الامريكية على الانضمام الى « حلف بغداد » بغية الاستفادة من امكانياتها العسكرية والمالية ومن مقامها الدولي المرموق ، فأبت امريكا قبول هذا الانضمام مع انها كانت صاحبة النكرة الاولى لعقده ولكنها تجاه الحاح بريطانيا وسائر دول الحلف ، وافقت على الانضمام الى بعض اللجان المنبثقة عنه . ويقول الدكتور الجمالي في ص ٦٥ من كتابه « ذكريات وعبر » :

من اجل القضية الفلسطينية لم تدخل امريكا ميثاق بغداد اذ ان الكونغرس الامريكي كان يطلب ضمان حدود « اسرائيل » الحالية في حالة انضمام امريكا للميثاق وكان المستر دالس يرفض ذلك .

والذي عندنا ان السبب الحقيقي الذي كان يكمن وراء عدم دخول الولايات المتحدة الامريكية في حلف بغداد دخولا علنيا ، هو رغبة امريكا في الظهور بمظهر الحياد وحفظ التوازن بين الاقطار العربية • ولا سيما بين السعوديين والهاشميين يدلنا على ذلك ان نوري السعيد اقترح على امريكا مرارا ان تحجب شركة ارامكو الامريكية عائدات النفط عن السعودية ولو لمدة ستة اشهر على الاقل ، واعلن رأيه في ان لو حدث هذا فان الوضع كله سيتغير في سورية ولبنان والاردن وحتى في مصر نفسها ، وسيصبح في الامكان تحقيق الاهداف التي تبدو الان مستحيلة لايجاد تسوية عربية - اسرائيلية كما يؤيد ذلك انطوني ابدن وزير خارجية بريطانية في مذكراته ١٢٤/٢ •

نهاية حلف بغداد

اصيب « حلف بغداد » بنكسة قوية على اثر العدوان الثلاثي الذي اشتركت فيه قوات الغزو البريطاني - الفرنسي - الاسرائيلي على مصر العربية في التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٥٦م ، وشلّ هذا العدوان المبيت الحلف المذكور شللاً كبيراً منذ اخفقت المساعي البريطانية في حمل دول الحلف على تعزيز موقعها الآثم تجاه ارض الكنانة ، وثار موجة السخط التي ثارت عبر الوطن العربي • وزاد الطين بلة ان الامريكيين الذين كانوا يخشون من ان يعزز انتصار بريطانية في هذا العدوان الصارخ مقامهم في الشرق الاوسط تعزيزاً كبيراً : وقفوا ضد العدوان ، وحذا الاتحاد السوفياتي حذوهم •

وقد ادى فشل العدوان هذا ، الى تدهور النفوذ الغربي في الشرق الاوسط ، والى نشوء فراغ في المنطقة • وخشية ان يتقدم الاتحاد السوفياتي الى ملء هذا الفراغ ، اسرعت الولايات المتحدة الاميركية الى اعلان مشروع آيزنهاور بتزويد أية دولة من دول الشرق الاوسط بالقوات الاميركية المسلحة

اذا ما تعرضت الى اي هجوم شيوعي يقع عليها . وكان الغرض من هذا المشروع تغطية الضعف الذي لحق بحلف بغداد ، مضافا الى تثبيت النفوذ الامريكي الذي حلَّ محل الهيمنة البريطانية في منطقة الشرق الاوسط ولكن الذي يؤسف له ان الولايات المتحدة الامريكية سرعان ما فقدت كرامتها ومنزلتها في الشرق الاوسط وفي العالمين العربي والاسلامي نتيجة انحيازها السافر الى « اسرائيل » ضد العرب انحيازاً فاضحاً .

ولما قامت ثورة تموز ١٩٥٨ في العراق ، ارادت الحكومتان الامريكية والبريطانية اجهاضها فانزلت الاولى جيشاً عرموماً في لبنان ، وانزلت الثانية قواتها المظلية في الاردن . فلما اعلنت حكومة الثورة تمسكها باليهود والمواثيق المبرمة من قبل ، وشعرت الحكومتان الامريكية والبريطانية ان الشعب العراقي وجيشه الباسل يقفان وراء هذا الحدث العظيم ، اسقط في يديهما فسكتا على مضض ، ورأت الحكومة العراقية ان تترث في موقعها من « حلف بغداد » فلما استقرت الامور واعترفت حكومات العالم بالجمهورية العراقية ، قررت حكومة الجمهورية الانسحاب من « حلف بغداد » فوجهت وزارة الخارجية العراقية الكتاب المرقم ع/٦٣/١٣ والمؤرخ ٢٤ آذار ١٩٥٩ الى السفارة الباكستانية ، السفارة الايرانية ، السفارة التركية ، وسفارة صاحبة الجلالة البريطانية ببغداد :

« تهدي وزارة الخارجية (العراقية) تحياتها الى سفارة . . في بغداد ، وتشرف بأن تبدي أنه : لا يخفى على السفارة المحترمة ان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ احدثت تبديلاً جوهرياً في كيان العراق الداخلي كان من ابرز مظاهره تغيير نظام الحكم بقيادة الجمهورية في البلاد ، ذلك النظام الذي اصبح يعبر تعبيراً صادفاً عن ارادة الشعب بكافة طبقاته ، وعن رغبته بوجوب قيام تعاون وثيق بين حكومته وبين الدول كافة على اساس الصداقة وعلى قدم المساواة وفقاً لمصالحه المتبادلة معها للعمل في سبيل حفظ السلام في العالم تمشياً مع مبادئ ميثاق اي من المعسكرين الشرقي او الغربي . وقد مرت ثمانية اشهر

على تطبيق سياسة عدم الاحياز هذه ، وأصبح واضحا للمجتمع الدولي عزم العراق الاكيد على العمل في إنماء علاقاته على اسس تعكس واقع رغبة الشعب العراقي في البقاء بعيدا عن المنافسات الدولية ومعاملة كافة الدول معاملة اساسها الصداقة والمنفعة المتبادلة . وبناء على ما تقدم ، وبعد تأمل دقيق في المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تربط العراق باعضاء المجموعة الدولية ، وجدت الحكومة العراقية ان بقاء العراق طرفا في « ميثاق بغداد » لا يتماشى مع سياسة الحياد الايجابي التي اعلنتها وسارت بموجبها فعلاً منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ كما انه لا ينسجم مع رغبات الشعب العراقي الذي اعرب عن معارضته للحلف . وعليه وبالنظر الى اعتقادها ان تثبيت العلاقات الخارجية ونموها المطرد على اسس من المودة والمنافع المتبادلة يجب ان يستند الى رغبة الشعب وتأييده ، وينطبق على واقع الحال والتبدل الجوهرى الذي طرأ على ظروف العراق وأوضاعه ، فالحكومة العراقية ترى في انسحابها من عضوية ميثاق بغداد وسيلة اساسية لتدعيم وانماء الصداقة والمودة بين العراق وكافة الدول .

لذا تتقدم وزارة الخارجية بابلاغ الدول الاطراف في ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا المعقود في بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥ (ميثاق بغداد) بقرار الانسحاب من عضوية الميثاق المذكور اعتبارا من هذا اليوم ، معربة في الوقت نفسه عن رغبتها الاكيدة في استمرار العمل على تدعيم أواصر الصداقة والمودة مع تلك الدول بما يتفق ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وهي واثقة بانها ستجد من الدول الصديقة ما تأمله من التعاون بروح المودة التي يتحس بها العراق تجاهها ، لا سيما وان الروابط التاريخية والمنافع المتبادلة التي تربط العراق بهذه الدول عوامل اساسية اثبتت الأيام صلاحها في دوام تعاون مستمر وعلاقات ودية مزدهرة ، كما تؤكد ان انسحاب العراق من الميثاق سوف يكون وسيلة فعالة لانماء المودة والصداقة بين العراق والدول ذات العلاقة على اسس رصينة ومقبولة من الشعب العراقي .

تنتهز الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها «

أزمة السويس

وموقف العراق منها

أزمة السويس

ترتقي فكرة إيصال نهر النيل بالبحر الأحمر إلى أزمةٍ واغلةٍ في القدم ، فهي ليست وليدة مائة سنة ولا هي ابنة ألف سنة وإنما تتصل بعهد الفراعنة . وكان نيخاوس ملك مصر وفرعونها المعروف ، قد شرع في إيصال مياه النيل بالبحر الأحمر المذكور ، وجدد عمله داريوس ملك الفرس العظيم عندما امتلك مصر عام ٥٢٨ ق.م . وفي زمن بطليموس من دولة البطالسة التي حكمت مصر في القرن الثالث قبل الميلاد ، أوصل النيل بالبحر الأحمر فعلاً بترعةٍ تسمح للسفن بالدخول إليها والخروج منها دون أن يوقفها مدخل خليج السويس أو جزره^(١) ولكن هذه التربة أهملت مع مرور الزمن . فلما جاء العرب ، وجد عمرو بن العاص أن الضرورة تقضي بإحياء هذه القناة فأحيائها ، ولكن بعد جهدٍ جهيد ومشقة عظيمة . ولما فتح نابليون بونابارت مصر عام ١٧٩٨ م ، قرر ربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط ، وعهد إلى مهندس جيشه غراتيان لويير أن يدرس هذا المشروع وبقدّر النفقات المقتضات لتحقيقه ، فوجد المهندس المذكور اختلافاً

(١) ميشال سليمان في كتابه (القناة لنا) ص ٨

بين سطح الماء في البحرين المذكورين يقدر بنحو عشرة أمتار ، وارتأى جعل القناة ذات سدادٍ لضمان نجاحها .

وبعد مدة ، اطلع نائب القنصل الفرنسي في القاهرة فردينان ديليسبس على تقرير المهندس لويير ، فأخذ يفكر في ضرورة تنفيذ هذا المشروع الكبير . وكانت لهذا الرجل صلة ودٍ وصداقة مع ولي عهد مصر ، وهو يومئذ سعيد باشا ، فلما تحدث اليه عن المشروع ، لقي منه الدعم على الرغم من الاحتجاجات التي أعلنتها حكومة الاستانة (اسطنبول) . فلما توفي الخديوي عباس باشا وارتقى ولي عهده سعيد باشا الملك ، تجدد أمل ديليسبس فحصل على الامتياز اللازم لهذا المشروع الحيوي في ٣ تشرين الثاني ١٨٥٤ وكانت مدة الامتياز تسعة وتسعين عاما بتبدىء من التاريخ الذي يلي افتتاح القناة . وقد نصت المادة الخامسة من الامتياز على ان تستوفي الحكومة المصرية خمسة عشر في المئة من صافي الارباح ، ونصت المادة الرابعة منه على أن للشركة القائمة بالمشروع حق امتلاك جميع ما يلزمها من الاراضي بدون مقابل ، كما نصت المادة التاسعة على ان للشركة أن تستخرج من المناجم والمحاجر الداخلة في الاملاك والاراضي المذكورة جميع المواد اللازمة لأعمال القناة ، واعفاءها واعفاء ما تستورده من الخارج لفائدة مشروع قناة السويس من الرسوم الكمركية ونحوها .

ولما حل اسماعيل باشا محل الخديوي سعيد باشا في عام ١٨٦٢ ، زار مشروع القناة وأولاه عنايته الخاصة حتى تم افتتاحه في ١٧ تشرين الثاني من عام ١٨٦٩ م . وقد حضر حفلة افتتاحه معظم ملوك أوروبا وأمرائها ، وجلّ رجال المال والصناعة فيها ، وتجاوزت نفقة الافتتاح كل حد معقول ، فاضطرب الوضع المالي في مصر ، وأرسلت الدول التي يهمها أمره ، بعثة خاصة لفحص مقدرة مصر المالية على تسديد الديون التي ترتبت عليها نتيجة البذخ الذي حصل في حفلة الافتتاح ، وما هي الا بضعة سنين حتى أضطر الخديوي الى عرض الاسهم

المصرية في شركة قناة السويس للبيع ، وقد كانت ١٧٢٦٠٢ سهماً ، فابتاعتها الحكومة البريطانية بأربعة ملايين پاون . وكانت بريطانيا تعارض من قبل فكرة حفر هذه القناة وتعد الشروع فيها تهديدا لمصالحها في البحر المتوسط . وقد قدرت قيمة الاسم بثمانية وثلاثين مليوناً من الپاونات في عام ١٩٢٩ وبلغت أرباحها في عام ١٩٥٠ ثلاثة وستين مليوناً . وتقول الحكومة المصرية في الصفحة السادسة من مذكرتها الايضاحية لقانون تأميم القناة رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ م :
« بالدماء المصرية شقت قناة السويس لتخدم الملاحة البحرية . فمن عام ١٨٥٩ حتى عام ١٨٦٤ مضت خمس سنوات سخر فيها المصريون دون أجرٍ أو شكر لحفر القناة ، ستون ألفاً من المصريين كانوا يخصصون شهرياً لهذه الخدمة . ولقد مات من هؤلاء العمال تحت الانهيارات الرملية ما يزيد على المئة ألف دون دفع أي تعويض عنهم » (٢) .

سد اسوان

شعرت الحكومة المصرية في الخمسينات بضرورة تنمية انتاجها الزراعي ومضاعفة دخلها القومي ، ورأت في اقامة السد العالي في أسوان أفضل مشروع يحقق لها هذه التنمية وتلك المضاعفة ، فأعربت عن رغبتها في الاستعانة ببنك الاعصار الدولي للاسهام في تمويل هذا المشروع الجبار . وبعد أن درس البنك المذكور المشروع من الوجوه كافة قرر اجابة الرغبة المصرية لكنه اشترط « أن يتولى البنك بنفسه الرقابة على برنامج الاستثمارات المحلية ، ثم طلب تخفيض المساحة المنزرعة قطعاً ، ثم اشترط على مصر أن لا تبحث عن قرضٍ من مصدر آخر . لقد وافق النظام باديء الامر على هذه الشروط ، ولكن البنك لم يكتف بهذا ، ومضى يطالب بضغط برنامج التصنيع » (٣) فرضيت بهذا أيضاً رغبة

(٢) وزارة الخارجية المصرية (الكتاب الابيض في تأميم قناة السويس) ص ٦ .

(٣) مجلة الطليعة المصرية العدد مارس ١٩٧٦ من السنة ١٨ .

منها في تحقيق المشروع . وفي الوقت نفسه خصصت الولايات المتحدة الأمريكية أربعين مليون دولار من المساعدات الخارجية للسد المذكور ، كما خصصت له بريطانيا خمسة ملايين من الجنيهات . ولكن الحكومة المصرية ما كادت تتدارك السلاح اللازم لقواتها الحربية من الاسواق الشرقية ، بعد أن عجزت عن تداركه من الاسواق الغربية ، حتى سحب بنك الاعمار الدولي موافقته المذكورة في ٢٤ تموز ١٩٥٦ وأعقبته الحكومتان الأمريكية والبريطانية فسحبت كل منهما ما خصصته للمشروع في اليوم التالي (٢٥ تموز) وإذا بالحكومة المصرية تعلن في السادس والعشرين من هذا الشهر تأميم قناة السويس ليتسنى لها تهيئة الاموال اللازمة من واردات القناة لتنشئ سد أسوان بالاموال المصرية . ولأجل أن تفوت مصر الفرص على خصومها فقد قررت « تعويض المساهمين وحملة أسهم التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها ، مقدرة بحسب سعر الاقبال السابق على تاريخ العمل بقانون التأميم في بورصة الاوراق المالية بباريس » - أي يوم ٢٥ تموز - ١٩٥٦ .

تأثير قرار التأميم

لقد جن جنون الحكومتين : البريطانية والفرنسية لهذه الحركة الجريئة ، واحتجتا عليها لدى الحكومة المصرية ، وعدتا التأميم « عملاً تعسفياً ينطوي على تهديد خطير للملاحة في قناة السويس » واعدت الحكومة الأمريكية قرار مصر هذا « خطير النتائج لأنه يؤثر على الدول التي تعتمد اقتصادياتها على المنتجات التي تنقل بطريق السويس » فجمدت الارصدة المصرية في البنوك الأمريكية ، وفعلت مثل ذلك الحكومتان البريطانية والفرنسية ، فردت مصر على هذا التحدي والاستفزاز بأن عدت منطقة القناة منطقة عسكرية ، واعلنت الاحكام العرفية في البلاد ، وقدمت شكوى الى مجلس الامن الدولي ضد وقف بريطانيا المعاملات المصرية بالجنيه الاسترليني ، وضد تجميدها أموال

شركة قناة السويس ، وهما العمالان العدائيان اللذان قامت بريطانيا بهما بعد التأميم .

ودعت بريطانيا ٢٤ دولة الى مؤتمر عقد في لندن بتاريخ ١٦ آب ١٩٥٦ لبحث موضوع التأميم ، وتأسيس ادارة دولية للقناة . وكانت مصر والاتحاد السوفياتي من بين الدول المدعوة الى حضور المؤتمر المذكور فرفضت مصر حضوره . واقترح الاتحاد السوفياتي ان لا يتخذ المؤتمر أي قرار بغياب مصر .

وشمرت الولايات المتحدة الامريكية بخطورة الموقف فأعلنت انها تعارض استخدام القوة لحل هذه الازمة الخطيرة . ولما حضرت المؤتمر الذي اقترحت بريطانيا عقده في عاصمتها ، تقدمت بهذه المقترحات :
أولا — الاستمرار على ادارة اعمال القناة لكونها طريقا مائيا حرا مع احترام سيادة مصر .

ثانيا — أن تكون خدمة القناة مستقلة عن أي عمل سياسي .
ثالثا — أن يضمن لمصر دخل معقول من واردات القناة .

وقد قبلت ثمانى عشرة دولة من الدول التي حضرت مؤتمر لندن ، الاقتراح الامريكي المذكور ، وأنهى المؤتمر اعماله في الثالث والعشرين من آب . وبناءً على عدم حضور مصر في المؤتمر ، قرر المؤتمر ارسال محاضر جلساته الى الحكومة المصرية مع وفد خماسي يرأسه المستر منزيس رئيس وزراء استراليا ، وتشترك فيه أمريكا والسويد وايران وأثيوبيا لشرح وجهة نظر المؤتمرين . فجاء الوفد الى القاهرة ولبث فيها أياما لم يحقق خلالها أي نصر ، فاقترحت الحكومتان البريطانية والفرنسية اللجوء الى القوة بعد فشل وسائل الضغط المتزايد لزعزعة مصر عن عنادها . وعارضت الولايات المتحدة الامريكية اتخاذ أي تدبير يزيد الازمة تعقيدا ، ونصحت باتباع كل وسيلة دبلوماسية . وأصرت بريطانيا على الزعم بأن الاساليب الدبلوماسية والعقوبات

الاقتصادية قد لا يقدر لها النجاح فيقلت من اليد امكان استخدام القوة ،
ولا سيما ان فصل الشتاء على الابواب حيث تكون الحركات العسكرية أكثر
صوبة .

مؤتمر آخر

وفي ١٩ و ٢٠ أيلول ١٩٥٦ عقد في لندن مؤتمر آخر لايجاد الحل المناسب
لهذه الازمة ، التي اعترف الجميع بخطورتها ، فقرر المؤتمر انشاء جمعية
للمنتفعين بالقناة ، وراحو يعدون العدة لوضع تفاصيل المشروع . وقد أيدت
خمس عشرة دولة من دول المؤتمر هذه الفكرة ولكن مصر لم توافق على انشاء
مثل هذه الجمعية .

وكانت الحكومتان البريطانية والفرنسية تدفعان الرسوم المستحقة على
البواخر العائدة لهما لعبور قناة السويس في مكنتي الشركة في لندن وباريس ،
وتدفع باخر الدول الاخرى هذه الرسوم الى شركة القناة في مصر ، فلما
اعلنت مصر تأميم القناة أوغزت الحكومتان المملذكورتان الى البواخر التابعة
لها أن تستمر على دفع رسومها في لندن وباريس كالسابق . وقد غضت مصر
النظر عن هذا التحدي حبا في عدم تصعيد الازمة . وهكذا مضت سبعة اسابيع
على اعلان تأميم شركة قناة السويس دون أن يتخذ أي قرار ضدها .

موقف العراق من التاميم

كان رئيس الوزراء نوري السعيد يزور لندن يوم أعلنت الحكومة المصرية
تأميم قناة السويس فلما عاد الى الوطن ووجد الرأي العام مضطربا ، أمر
باصدار البيان الرسمي الآتي :

« تابعت الحكومة العراقية باهتمام بالغ التطورات والملابسات التي
رافقت قيام الحكومة المصرية بتأميم قناة السويس ، كما راقبت الحكومة
احداث عاصرتها - ٣٦٩ -

العراقية بنشاط زائد نشاط « اسرائيل » بين الحكومات الغربية لاستغلال هذا الخلاف لصالحها . والعراق الذي يرى في « اسرائيل » الخطر الاكبر الذي يهدد العرب في مصيرهم ، كان ولا يزال يعمل على الحد من هذا الخطر . ولم يترك العراق فرصة تمر الا وأهاب بالعرب ليتجهوا اليه ويعملوا على افساد خططها الرامية الى استغلال الموقف الحرج الراهن ، ولهذا السبب فان اهتمام الرأي العام العربي بموضوع هذا الخلاف يجب أن لا يشغله عن خطر « اسرائيل » كما لا يمكنها من تحقيق مصالحها ومطامعها .

ان الحكومة العراقية ترى ان التأميم حق للدول أصبح مفروغا منه ، كما انها ترجو أن تسود الحكمة لازالة الخلاف . والحكومة العراقية اذ ترجو أن يتحقق ذلك تعلن انها الى جانب مصر فيما يضمن كرامتها وسيادتها واستقلالها والله ولي التوفيق » .

بغداد ٦ آب ١٩٥٦

وتعتقد المعارضة في العراق — كما تعتقد الحكومتان المصرية والسورية — ان نوري السعيد لم يكن مخلصا في بيانه لاشتداد الخلاف بين الطرفين منذ عقد ميثاق بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥ وكان نوري يشكو مصر ولا سيما في دوائر لندن . ويقول السير أنطوني ايدن وزير خارجية بريطانيا في ص ٢٣٤/٢ من مذكراته :

« في مساء السادس والعشرين من تموز كان الملك — فيصل — وغيره من زعماء العراق يتناولون العشاء معي في داوتنغ ستريت وكنا على المائدة عندما جاءني أحد أمناء سري يحمل النبأ القائل بأن عبد الناصر قد استولى على قناة السويس واغتصب جميع ممتلكات الشركة التي كانت تديرها وفقاً لاتفاقية دولية . فقد اعلن في خطاب ألقاه في الاسكندرية ، ان مصر نفسها ستجد الاموال التي تبني بها سد أسوان ، فالوسيلة متوفرة وفي متناول يده، وفي امكان ناصر ان يستولي على القناة ويسحب من دخلها رأس المال الذي يحتاج

اليه . وابلغت ضيوفى النبأ ورأوا بوضوح ان هناك حدثا غير كل المرئيات ، وأدركوا لتوهم ان كل شيء يتوقف على العزيمة التي سنقابل بها هذا التحدي وانقض المدعوون مبكرين » . ثم كتب الى الرئيس الامريكى آيزنهاور « وقد تحدث الينا كل من وري السعيد وولي العهد اكثر من مرة عن عواقب نجاح عبد الناصر في ضربته . انهما يشعران بضياعهما مع التيار » . اهـ

القتال ضد مصر

في الوقت الذي كانت الدبلوماسية الهادئة تعمل عملها لفض مشكلة تأميم قناة السويس بالطرق السلمية ، كانت الحكومتان البريطانية والفرنسية تعدان العدة للقيام بعمل عسكري يفسد هذه الدبلوماسية ، ويخلق الذرائع لشن عدوان مبين على مصر العزيزة . وقد وجدت في « اسرائيل » مقلب القط . فقد اعلنت « اسرائيل » التعبئة الجزئية في التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول لعام ١٩٥٦ م ، وشنّت هجوما مفاجئا على الاراضي المصرية ، واذا بالحكومتين البريطانية والفرنسية تطلبان من المعتدي والمعتدى عليه « أي من « اسرائيل » ومصر » سحب جيوشها الى مسافة عشرة أميال من قناة السويس ، والسماح للقوات البريطانية والفرنسية بالدخول الى المدن المصرية الثلاث : بور سعيد والاسكندرية والسويس فان رفضت مصر ذلك ، فان القوات المذكورة ستدخلها عنوة خلال اثنتي عشرة ساعة . وقد رفضت الحكومة المصرية هذا الطلب رفضا باتا ، وحذرت بريطانيا وفرنسا من مغبة هذا الاعتداء العاشم ، فهاجمت الطائرات البريطانية باخرة مصرية كانت على مقربة من جسر الفردان وأغرقتها فتعطلت الملاحه في هذا المر المائي العظيم ، ثم شرعت الجيوش الانكليزية والفرنسية والصهيونية بمهاجمة المدن المصرية من البر والبحر والجو ، دون موافقة مسبقة من الولايات المتحدة الامريكية فغضبت الولايات المتحدة « أشد الغضب لاهمالها في أمر حيوي يعرض السلم

الى الخطر . وشجب الرئيس آيزنهاور الاعتداء الثلاثي ووصفه بأنه تطبيق قانون الغاب ، كما شجب خطوة مصر بالتأميم ، وطالب بالعودة الى الامم المتحدة»^(٤) .

وفي الوقت الذي أخذت البواخر الانكليزية والفرنسية تقترب من القناة من الجانبين الشمالي والجنوبي « انزلت وحدات من المضليين الصهيونيين في مكانٍ يبعد أربعين ميلاً الى الشرق من القناة لتكون طعماً لجذب القوات المصرية الى صحراء سيناء »^(٥) ولكن السلطات المصرية كانت قد أدركت خطورة الموقف فسحبت قواتها من منطقة سيناء لتقاتل الغزاة في بور سعيد ، واذا بالعاصمة البريطانية تتظاهر ضد حكومتها ، وتطلب الى وزارة انطوني ايدن أن تنسحب من الحكم فوراً . واذا بالمعارضة في مجلس العموم البريطاني تقدم اقتراحاً بلوم الحكومة على استخدام القوة المسلحة وخرقها ميثاق الامم المتحدة ، واذا بمجلس الامن الدولي يطلب الى المعتدين وقف اطلاق النار فتقرر الحكومتان البريطانية والفرنسية عدم الاستجابة لهذا الطلب ، فيقترح الاتحاد السوفياتي على الولايات المتحدة الامريكية اتخاذ اجراء مشترك لانهاء القتال في الاراضي المصرية ، فرفض أمريكا هذا الاقتراح ، فيوجه بولغاين رئيس الاتحاد السوفياتي الى الرئيس الامريكي آيزنهاور هذا الانذار :

« ان الحكومة السوفياتية ترى من الضروري لفت أنظاركم الى الحرب العدوانية التي تشنها الآن بريطانيا وفرنسا على مصر . هذه الحرب التي يترتب عليها اخطر النتائج على السلم العالمي . ماذا كان يحدث لو ان بريطانيا وجدت نفسها معرضة لهجوم دولٍ أكثر منها قوة ؟ دول تمتلك كل نوع من انواع الاسلحة المدمرة الحديثة ؟ هناك الآن دول ليست بحاجة الى ارسال أساطيل بحرية أو قوات جوية الى السواحل البريطانية ، ولكن في مقدورها استعمال

(٤) خليل كنه في كتابه « العراق : امسه وغده » ص ٢١٧ .

(٥) روندولف تشرشل في كتابه (سقوط ايدن) ص ١٣٨ .

وسائل أخرى كالصواريخ ؛ لقد عزمنا عزمًا أكيدًا على سحق المعتدين وإعادة السلام إلى الشرق الأوسط عن طريق استعمال القوة ، ونحن نأمل في هذه اللحظة العصية أن تظهروا الحكمة اللازمة وتستخلصوا من هذه النتائج المناسبة » .

لقد اضطربت الولايات المتحدة الأمريكية للتحدي السوقياتي أيما اضطراب . فحجبت المساعدات المالية العسكرية عن « إسرائيل » فوراً ، وعطلت المصالح البريطانية والفرنسية في بلادها ، وركنت إلى الضغط على الإنكليز والفرنسيين لوقف القتال ، فلم ترَ الحكومتان البريطانية والفرنسية مفرأً من الانصياع إلى الحق حفاظاً على مصالحهما الدولية فأوقتا النار . ويقول رندولف تشرشل في ص ١٥٣ من كتابه « سقوط أيدن » ما نصه :

« لقد تضافرت في الواقع أسباب ثلاثة لاتخاذ مثل هذا القرار . وهذه العوامل هي : التهديد الروسي بالتدخل ، والخلاف الظاهر الذي بدا في داخل مجلس العموم البريطاني « بين صفوف الشعب البريطاني نفسه ، وهبوط قيمة الجنيه الاسترليني الذي كان ينذر باخطار جسيمة . هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى اتخاذ مجلس الوزراء البريطاني قرار الموافقة على وقف إطلاق النار » واعفاء السير انطوني أيدن رئيس الوزارة البريطانية من منصبه بطريقة لبقة .

أما الكاتب الروسي جالينا نكتينا فيقول في ص ١٠٠ من كتابه قناة السويس :

« وهكذا خرجت مصر منتصرة في ذلك النضال المسلح ضد المعتدين الإنكليز والفرنسيين والصهيونيين وأصيب المعتدون بهزيمة فكراء في محاولاتهم القضاء السريع على الجيش المصري واستعباد الشعب المصري » .

وعلى كل فقد شل العدوان البريطاني - الفرنسي - الصهيوني على مصر ، « حلف بغداد » الذي يضم بريطانيا والعراق وإيران وتركيا والباكستان ، ولم تعد له تلك الصولة والجولة .

الاقطار العربية والمشكلة المصرية

اضطربت الاقطار العربية برمتها ، وقامت التظاهرات في كل جزء من اجزائها ، عندما تعرضت مصر الى الهجوم الثلاثي المبيت . فقد نسف السوريون أنابيب النفط العراقي المارة بأراضيهم الى ميناء بانياس على البحر المتوسط ثلثا يتنعم المعتدون من هذا النفط ، وعبث الاردنيون بالقسم الممتد من هذه الانابيب ببلادهم ، وأوقف السعوديون تموين البواخر الانكليزية والفرنسية - فضلاً عن البواخر الصهيونية - بالنفط السعودي ، واعلن الليبيون انهم يمانعون اتخاذ موانئهم مراكز تجمع عسكري لمهاجمة الاراضي والدفاع عنها بموجب معاهدة الدفاع المشترك (ميثاق الضمان الجماعي) وهو الميثاق الذي يلزم الاقطار العربية بأن ترد على كل عدوان يقع على أي منها ، بصرف النظر عن الخلافات القائمة بينها .

وكانت الاوساط الشعبية في العراق قد رحبت ترحيباً قلبياً بمشروع تأميم قناة السويس منذ اعلانه في ٢٦ تموز ١٩٥٦ ، وأبرق الاطباء والمحامون ورؤساء الاحزاب الى الرئيس جمال عبد الناصر بقرارات التأييد المطلق لهذه الحركة الجبارة . وفي الوقت نفسه اضطربت الامور الاقتصادية في البلاد ، وارتفعت الاسعار ارتفاعاً مخيفاً ، وامتنع التجار عن البيع بالجملة ، وصار الناس يتهافتون على شراء المواد وخزنها ، فأندرت وزارة المالية المحتكرين وهددتهم بالضرب على أيديهم » وجمعت الوزارة مجلساً استشارياً للملك في بلاطه ، وبحثت الوضع في مصر ، وكانت تعتقد ان نظام مصر قد آن اوان زواله ، وكانت تنتظر الاخبار من ساعة لأخرى عن انتهاء الحركات الحربية واستسلام مصر للقوة . على انه تطيناً للرأي العام وتسكيناً لهذه الانتفاضة ، قررت تجسيد العلاقات السياسية مع انكلترا ، وقطع العلاقات السياسية مع فرنسا ، وتأييد حقوق مصر . وقد طلب بعض الحاضرين في المجلس الاستشاري هذا ، قطع العلاقات السياسية مع انكلترا فأجابت الحكومة ان هذا القطع

سيكون كارثة على العراق بالنظر لارتباطه الاقتصادي وتشابك علاقاته المالية والنقدية والتجارية ببريطانيا ... وبالرغم من هذه الاجراءات واطهار أقوى الشعور الاخوي من الحكومة العراقية نحو مصر ، فان الدعاية المسمومة لم تنقطع عن توجيه اللوم الشديد للعراق على تقاعسه عن انجاء شقيقته الكبرى « (٦) » ولهذا فاجأت الرأي العام بهذا البيان :

بيان رسمي

« بناء على الاعتداء الاسرائيلي الاخير على مصر ، وقيامها بعمل لا يتفق مع العدل ومبادئ هيئة الامم المتحدة ، والاجراءات — كذا — التي اتخذتها حكومتا انكلترا وفرنسا بخصوص ذلك ، عقد مجلس الوزراء اجتماعا فوق العادة استعرض فيه فخامة رئيس الوزراء الاحداث التي وقعت هناك ، والاعمال التي قامت بها « اسرائيل » والمخالفة لمبادئ هيئة الامم المتحدة وقواعد العدل ، وعرض وزير الخارجية ما وصل اليه من المعلومات المتعلقة بتلك الحوادث ، ثم بعد مداولة الآراء ودرس الحالة درسا دقيقا ، وجد المجلس ان أعمال « اسرائيل » تتنافى مع العدل ومبادئ هيئة الامم المتحدة ، وان الاجراءات — كذا — التي اتخذتها حكومتا انكلترا وفرنسا لا تتفق مع المبادئ الصحيحة المعروفة دوليا فقرر ما يلي :

- ١ — الاحتجاج على كل من حكومتي انكلترا وفرنسا على ما قامت به من الاجراءات — كذا — بخصوص الاعتداء المذكور .
- ٢ — لزوم مبادرة وزارة الدفاع الى استكمال جميع الاستعدادات العسكرية التحشدية والسوقية اللازمة لغرض مساعدة الاردن عند طلب الحكومة الاردنية المساعدة لدفع خطر الاعتداء الاسرائيلي على الاردن .

(٦) توفيق السويدي في مذكراته — نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية (ص ٥٥٢) .

٣ - اعلان الادارة العرفية تطينا للحالة ودفعاً لكل احتمال » .

وقد كان وصف الاعتداء البريطاني والفرنسي « بالاجراءات » موضع نقد الساسة والمعارضة ، كما كانت لهجة الاحتجاج موضع نقد الساسة والمعارضة . كما كانت لهجة الاحتجاج موضع الهزء والسخرية ، وبناء على طلب الحكومة الاردنية من الحكومة العراقية تقديم المساعدة العسكرية اللازمة للقوات الاردنية لدرء اخطار الاعتداء الصهيوني المحتمل ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٢ تشرين الاول ١٩٥٦ تقديم المساعدات العسكرية اللازمة استناداً الى المعاهدة العراقية - الاردنية النافذة بين العراق والاردن .

وفي الوقت نفسه أجرت الحكومة العراقية اتصالات سريعة بحكومتني لندن وواشنطن لفهام « اسرائيل » أن ليست لدى العراق أية نية للتحرش بها أو الاعتداء على حدودها بوجود القوات العراقية على مقربة منا . وقد سرت الحكومتان البريطانية والأمريكية لهذه البادرة العراقية كما سرت « اسرائيل » نفسها^(٧) كما ان مجلس الوزراء قرر اعلان الادارة العرفية بصورة مؤقتة في جميع أنحاء العراق ، وقسم البلاد الى أربع مناطق عسكرية وجعل لكل منطقة حكامها العسكريين والمدنيين الذين يديرون المناطق المذكورة .

وفي ص ٥٨٧ من كتاب « سيرة وذكريات ثمانين عاما » للسيد ناجي شوكت احد رؤساء الوزراء السابقين :

« لقد اعلنت الاحكام العرفية في طول البلاد وعرضها بحجة التدابير العسكرية المنوي اتخاذها لمساعدة الاردن ، في حين ان الاعمى والبصير يعرف الغرض من اعلانها ، وهو حماية الحاكمين من انقراض الشعب عليهم . والانكى من هذا أن يعقد في بيروت اجتماع يحضره ملوك ورؤساء الاقطار العربية لدرس

(٧) من مذكرة للسفارة البريطانية الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٩٥٦ .

موضوع الاعتداء الفاشم على مصر دون أن يسفر عن أي شيء هو في صالح مصر» .

الاقطار العربية ومأساة مصر

أرادت « الوزارة السعيدية الثالثة عشرة » أن تبرهن للعالم العربي ، وللعراقيين منهم خاصة ، أن العراق يقف ضد المعتدين على مصر ، فلبى رئيس الوزراء السيد نوري السعيد دعوة شاه إيران ، وسافر إلى طهران في ٣ تشرين الثاني لحضور مؤتمر لرؤساء وزارات الدول الإسلامية في ميثاق بغداد ، أي الباكستان وتركيا وإيران والعراق لبحث الوضع الراهن في الشرق الأوسط بعد الاعتداء الثلاثي الفادر على مصر العربية ، وبعد عقد عدة اجتماعات يومية في الصباح وفي المساء ، وكان كل اجتماع يستغرق ساعات طويلة ، « تقرر شجب الاعتداء ، وإبلاغ بريطانيا أندرا - كذا - بإخراجها من الميثاق إذا هي استمرت في اعتدائها وأبلغ القرار هذا إلى الولايات المتحدة الأمريكية » (٨) .

« وطالب صائب سلام ، رئيس وزراء لبنان السابق بتحريض من عبد الناصر بقطع علاقات لبنان الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا ، على غرار ما قامت به غالبية الاقطار العربية الأخرى . وقد أوحى كميل شمعون - رئيس جمهورية لبنان وقتذاك - إلى صائب سلام أن يقترح عقد اجتماع لرؤساء العرب لمناقشة تلك المسائل . وكان هذا الادعاء حيلة من شمعون . ثم عقد الاجتماع في بيروت في كانون الأول ١٩٥٦ ولم يسفر عن أي اتفاق حسبما كان شمعون يتوقعه فبادر يعلن أن لبنان حر بأن يتصرف كما يشاء ، ورفض أن يقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا » . وغضب سلام كما هدد عبد الله اليافي الذي كان آنذاك رئيساً لوزارة لبنان بالاستقالة إذا أصر

(٨) العراق أمسه وغده ص ٢١٧ .

شمعون على موقفه . وكان ان مضى شمعون في موقفه وقبل استقالة اليافي وعين شارل مالك وزيرا للخارجية وهو من أنصار شمعون المتحمسين^(٩) .

وكان قد حضر اجتماع بيروت الملك فيصل الثاني ، والملك حسين بن طلال ، والملك سعود بن عبدالعزيز ، مضافا الى شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية ، وكميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية ، والامير محمد البدر ممثلاً لملك اليمن ، والسيد بن حليم ممثلاً لملك ليبيا وعبدالفتاح المغربي رئيس مجلس السيادة في السودان ، وسفير مصر في بيروت ممثلاً لبلاده .

وكان من نتيجة هياج الشعب العربي ، واضطراب الوضع الاقتصادي ، ونسف انايب النفط المارة بالاراضي السورية ، واحتمال اضطراب الاحوال العامة في منطقة الشرق الاوسط ، ان اعتقدت الدول الاسلامية في ميثاق بغداد (أي العراق وايران وتركيا وباكستان) بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الموقف داخل بلادها فعقد مؤتمر في بغداد بين ١٩ و ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ حضره ممثلون عن الدول المذكورة ، واتخذوا هذه المقررات :

١ - لمعالجة الوضع الخطير السائد في المنطقة ، وعلى ضوء المباحثات هذه ، يجري تنسيق سياسات هذه الدول مع الاخذ بنظر الاعتبار ضمان السلام والاستقرار في المنطقة .

٢ - بعد الاخذ بنظر الاعتبار الاهتمام ، التطورات التي حدثت في الشرق الاوسط منذ وقوع العدوان على مصر ، أكدت الدول الاربعة على اعتقادها بأن التوصيات التي صدرت عنها في البيان المشترك بطهران عادلة شريفة سلبية لمشاكل الشرق الاوسط .

٣ - استعرضت الدول الاربعة بقلق ، موجة التخريب المرتفعة في الشرق

(٩) أندوتولي في كتابه « الجاسوسية الامريكية » ، ص ١٢١ .

الاطوسط ، وقررت اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لمواجهة هذا التهديد بالاتفاق مع ميثاق الامم المتحدة .

٤ - كانت الدول الاربع مقتنعة بأن من الامور الاساسية استمرار التعاون والاجتهادات المفتقة بينهما على ضوء مصالحهما الخاصة في الامن والاستقرار في الشرق الاوسط .

اسطورة غريبة

كانت الحكومة العراقية تدعو دوما الى تنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة الخاصة بتقسيم فلسطين ، والاعتراف بواقع قيام « اسرائيل » واعادة اللاجئين الى ديارهم . فلما وقع الاعتداء الثلاثي العادر على ارض الكنانة ، وقامت قيامة الاقطار العربية ، وعم الاضطراب مدن العراق كبيرها وصغيرها ، اراد رئيس الوزراء نوري السعيد أن يصرف أنظار العراقيين عن هذه الجريمة الكبرى التي أعدت لها انكلترا اعدادا حكيما فابتدع فكرة استئصال « اسرائيل » ووجهت الى جميع ممثلي الدول في العراق المذكرة الآتية بالنص :

أولا : لم تأل الحكومة العراقية جهدا منذ ظهر الخطر الصهيوني في البلاد العربية ، ولا تأخرت عن لفت الرأي العام العالمي وتنويره في شتى المناسبات والظروف الى ما تنطوي عليه المبادئ الصهيونية من نوايا توسعية وسياسة اعتدائية لا تلبث أن تعصف بالاستقرار ، وتهدد السلم في هذه المنطقة الحيوية من العالم وتغدو السبب لتهيئة حالات وفرص ، تستغلها حتما بعض الدول لتحقيق مآربها وغاياتها . والجدير بالذكر ان الحكومة العراقية قد سبق لها قبيل حدوث الاصطدام الاخير في مصر أن وجهت الاقطار الى ما تبيته « اسرائيل » من خطط عدوانية لاستغلال الخلاف السياسي الناشئ عن ازمة تأميم قناة السويس .

ان الاعتداء الصهيوني السافر على مصر ، الذي تجلت غاياته للعالم كله ،

فضح بصورة لا تقبل الشك نوايا « اسرائيل » وأهدافها العدوانية في الشرق الاوسط تلك التي ستعرض السلم والاستقرار فيه للخطر بصورة مستمرة ما لم يستأصل خطر « اسرائيل » ويعاد الغاصبون من حيث اتوا ، وما لم يرجع المليون لاجيء العربي ، أهل البلاد الى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين •

هذا هو الحل العادل لقضية فلسطين ومشكلة الاستقرار والسلم في الشرق الاوسط والذي بدونهُ ستبقى حالة التوتر قائمة تهدد السلم في البلاد العربية • وتحقيقنا لذلك يتحتم التعاون بين جميع الشعوب المحبة للسلم تعاوناً مقروناً بالعمل الجدي وليس بالاقوال المجردة •

بعد التأمل في كل ذلك ، ترى الحكومة العراقية ان هذه هي الخطة الناجعة لتأمين السلم في البلاد العربية خاصة ، وفي الشرق الاوسط عامة وبغيرها فان « اسرائيل » التي تعتمد في وجودها وبقائها على الاخلال بالسلم والأمن واستغلاله لن تقوى على البقاء دون أن تمنع في اتباع سياستها التوسعية والعدوانية •

فالعراق يهيب بالدول والشعوب المحبة للسلم جميعاً الى التعاون الجدي لحل المشكلة على هذا الاساس الذي تراه كافلاً للقضاء على هذا العامل ، العامل الوحيد للاخلال بالامن الدولي لهذه المنطقة ، معيذاً لهذا الجزء من العالم حياة الاستقرار والامان •

ثانياً — ابلاغ نص المذكرة الآنف ذكرها الى الوفد العراقي في الامم المتحدة للعمل بموجبها •

ثالثاً — ابلاغ نص المذكرة الى مؤتمر الملوك ورؤساء الدول العربية المنعقد الآن في بيروت •

رابعاً — التبرع بمئتي ألف دينار الى المنكوبين والمتضررين المصريين من جراء الاعتداءات الأليمة على مصر •

ويقول رئيس الوفد العراقي الى هيئة الامم المتحدة الدكتور محمد فاضل الجمالي في ص ١٣٦ من كتابه « ذكريات وعبر » :

« وصلتني برقية طويلة تتضمن قرار مجلس الوزراء بأن يقترح الوفد العراقي على الامم المتحدة ازالة « اسرائيل » من الوجود . ولما كان أي اقتراح بهذه الصيغة لا يؤخذ بنظر الاعتبار والجدّ بوجه من الوجوه ، ضمنت خطابي الصيغة التالية : « ان الحكومة العراقية تطالب بازالة الخطر الاسرائيلي من الوجود » .

اما كولمان سفير الولايات المتحدة الامريكية في العراق فيقول في ص ٢٨٣ من كتابه « عراق نوري السعيد » :

« وبنبغي أن يقال هنا بأن ملاحظات نوري عن « اسرائيل » في أحاديثه غير العلنية ، كانت تستند على افتراض القبول ببقائها ، ولم يكن هناك كلام عن الاقتلاع » .

الطلاب العراقيون والمأساة المصرية

كان طلاب الكليات العراقية ، ومعاهدها العالية ، ومدارسها الثانوية والمتوسطة ، حتى الابتدائية ، في طليعة الشبان الذين انتصروا لمصر العزيزة ، سخطهم على الاعتداء الثلاثي العاشم ، وقاموا بتظاهرات صاخبة في سبيل ذلك . وكانت سلطات الامن تتعرض الى أنواع المشاق في سبيل التغلب على عواطف هؤلاء الطلاب ، وكثيرا ما اصطدمت بهم في سبيل تشتيت شملهم « وتجاوزت الشرطة الحد عندما طلب اليها تفريق المتظاهرين اذ اعتدت على بعض الاساتذة »^(١٠) وقد حدثت معارك كبرى بين الطلاب المتظاهرين وقوات الامن في يومي ٢ و ٣ تشرين الثاني قتل فيها طالبان ، ومات بسببها احدى الفتيات ،

(١٠) العراق أمسه وغده ص ٢١٨ .

وجرح كثيرون ، كما جرح أحد مديري الشرطة وثلاثة من معاونين ومفوضان اثنان . وأربعة وخسون شرطيا كما نطق بذلك البيان الحكومي الصادر في بغداد^(١١) وأخيرا :

« قررت وزارة المعارف تأجيل الدراسة في الكليات والمعاهد العالية كافة حتى اشعار آخر ، وقررت تأجيل الدراسة في المدارس الثانوية والمتوسطة والمدارس الصناعية والتجارية والفنون البيئية ودور المعلمين والمعلمات واندورات التربوية في بغداد ابتداء من تأريخه حتى اشعار آخر » .
« وقد تم القبض على ٣٧٨ طالبا من الاعدادية المركزية وثانوية الكرخ .
كما تم تروء ٣٧ طالبا من ثانوية الكرخ و ثانوية الكاظمية لاشتراكهم في التظاهرات »^(١٢)

لم يقتصر الاضراب والتظاهر على بغداد وأطرافها « الكاظمية والاعظمية والكرادة الشرقية » حسب ، بل تعداها الى معظم المدن العراقية ، ولذا أصدرت وزارة الداخلية أوامرها بقمع كل حركة في كل لواء أو قضاء . وعلى الرغم من صرامة هذه الاوامر فقد قامت في مدينة النجف في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٦ تظاهرة صاخبة اشترك فيها رجال الدين مع الطلاب والاهلين انتصارا لمصر العزيزة . وفي الرابع والعشرين من هذا الشهر زحفت تظاهرة طلابية من مدرستي الخورنق والسدير فتصدت لها قوات الشرطة وحالت دون توسعها ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان ، فما كاد طلاب مدرسة الخورنق يتهيئون للدخول في صفوفهم الا و « حضر معاون الشرطة مع سيارة فيها رشاش واحتل المدرسة . وكيفية ذلك ان معاون وبمساعدة شرطته كسروا القفل ودخلوا المدرسة . . وكانوا مسلحين بالهراوات والمسدسات وبالخناجر . كل واحد كان يحمل ثلاثة أشكال من السلاح وأخذوا يرمون الطلاب

(١١) البلاغ الرسمي في « تاريخ الوزارات العراقية » ١١٥/٩ .

(١٢) تجربة العمل الجبهوي في العراق ص ٢٤٦ .

بالمسدسات ويضربونهم بالخناجر والهرافات ، ومن جراء ذلك جرح أثنان وأربعون طالبا أحد عشر منهم كانت جروحهم بليغة ، وتوفي أحد الطلاب» (١٣) وقتل طالب آخر في مدرسة السدير وخمسة من الاهلين في المدينة فهاجت البلدة وماجت وأغلقت الحوانيت والمتاجر حتى المخازن احتجاجا على هذا التحدي الصريح . وأضرب العلماء عن اداء واجباتهم الدينية فلم يخرجوا لصلاة الجماعة ، ولم يسمحوا لاحد من رجال الحكومة بالدخول الى منازلهم لتقديم الاعتذار عما حدث . واستمر اضراب المدينة أسبوعا كاملا . وانهالت برقيات الاحتجاج من العلماء والمحامين على البلاط الملكي وهي تستنكر ما جرى في المدينة المقدسة . وفي الثامن والعشرين من الشهر نفسه (تشرين الثاني ١٩٥٦) قامت تظاهرة صاخبة في الكوفة سقط فيها عدد من القتلى والجرحى . وغضبت بغداد لما حدث في النجف فعمت موجة الاضطراب أرجاءها كافة ، واقلت المدينة عن بكرة أبيها فأندرت قيادة القوات العسكرية المضربين من الاهلين وهددتهم بأقسى العقوبات اذا هم استمروا في اضرابهم .

ورأت الوزارة أن تداوي الوضع المتأزم في النجف فاوفدت السادة : الحاج عبد الهادي الجلي رئيس مجلس الأعيان ، وعبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب ، والدكتور ضياء جعفر وزير الاعمار وآخرين غيرهم ، أوفدتهم الى النجف ومعهم خمسة عشر ألف دينار لتوزيعها على العلماء وذوي القتلى والجرحى قاصدة بذلك تهدئة الخواطر وتخفيف الآلام .

وكان اناسة المعارضون للوزارة القائمة يتصدرون التظاهرات ، ويمطرون السلطة بوابل من الاحتجاجات على مواقف الحكومة المتخاذلة تجاه الاحداث الجارية في مصر ، وقد ضاقت الحكومة ذرعا بهم ، واتهمزت اعلان الاحكام

(١٣) من افادة حاكم تحقيق السجف امام المحكمة العسكرية العليا ص ٢٩٢٩ من المجلد العاشر .

العرفية في كل أنحاء العراق فسأقت رؤوس المعارضة الى المجلس العرفي في بغداد ، واستصدرت احكاما مختلفة ضدهم .

حركة صيانية

وفي غمرة المهاترات التي كانت تجري بين العراق من جهة ، وبين سورية والاردن ومصر والمملكة العربية السعودية من جهة اخرى ، تقدم خمسة عشر نائبا من النواب العراقيين بهذا العرض :

معالي رئيس مجلس النواب

تمر الامة العربية في أخطر مرحلةٍ من مراحل تاريخها الحديث . وحريّ بالعراق ، وهو الذي واكب النهضة العربية طوال نصف قرن ، وبذل وضحي وناضل في سبيل بلوغ الامة العربية أهدافها المرتجاة أن ينتبه الى المصير المحزن الذي تنحدر اليه القومية العربية في أيامنا هذه . وحيث ان أخطارا جسيمة أخذت تهدد مصير الامة العربية وكيانها من جراء التفكك والاضمحلال الذي صار يدبّ في بعض أجزاء الوطن العربي ، فان المصلحة القومية العليا تقتضي باجتناّب هذه الاخطار قبل استفحالها وسريانها الى جسم الامة العربية بكاملها . ولما كانت بلاد الاردن قد أصبحت مرتعا خصبا لعوامل الفوضى والهدم والنفاق ، ولما كانت الدولة الاردنية لا تتوافر فيها المقومات اللازمة للدولة بفهومها الحقيقي الحديث ، وحيث ان تلك الدولة قد غدت عالةً على الامة العربية ، اذ ليس لها من الموارد ما يقوم أودها ، وأن بقاءها على هذا الوجه مدعاة لاغراء اسرائيل للاستيلاء عليها وتوسّعها على حساب الوطن العربي الاكبر ، ونظرا لأن الدولة الاردنية قد أصبحت حصان طراوده ، ويخفى في باطنه عناصر الهدم ، ويبيت بين جنباته جرائم الفوضى والشقاق بين الامة العربية ، لذلك تتقدم باقتراحنا هذا طالبين من الحكومة اتخاذ الاجراءات الدستورية وغيرها للاحاق المملكة الاردنية بالعراق ، وضمّها اليه ضمّا تامّا نهائيا ،

واعتبارها اللواء الخامس عشر من الوية العراق . وقصدنا من ذلك المحافظة على كيان الامة العربية مما يحيق بها من اخطار ويتهدها من شرور من جراء وجود هذه الدويلة عالة على الامة العربية ، وتسخيرها آلة للهدم والشقاق والفوضى ، وبقاءها مدعاة لاغراء اسرائيل للتوسع والله من وراء القصد - انتهى - (١٤) .

ولقد جن جنون السيد نوري السعيد رئيس الوزراء لهذه الحركة الصيانية ، وشاع في الاوساط ان الوزير المدلل خليل كته كان وراء هذه الحركة ، وبعد أن زمجر وهدد اصدر التكذيب الآتي « نشرت بعض الصحف المحلية بعددها الصادر بتاريخ ١٥ كانون الاول ١٩٥٦ خبرا مفاده أن خمسة عشر نائبا عراقيا أعدوا اقتراحا يقضي بالحق المسلكة الاردنية بالعراق . ولقد استغل بعض المفرضين هذا الخبر فذهبوا في التعليق عليه مذاهب شتى لاتمت الى الحقيقة بسبب . وعليه فاني مخول ان اعلن بأن هذا الخبر لا نصيب له من الصحة مطلقا . و . مدير التوجيه والاذاعة العام (١٥)

وهكذا أسفرت أزمة السويس عن القضاء التام على النفوذ البريطاني في وادي النيل ، والغاء اتفاقية الجلاء التي عقدت بين مصر وبريطانية قبل بضعة أشهر ، مما أنهى آخر أمل لبريطانية في استخدام قناة السويس كقاعدة حربية لها في حالات الخطر .

ويقول أرسكين تشليدرز في ص ٣١٢ من كتابه (الطريق الى السويس)

ما نصه :

لقد نسي الناس في بريطانيا الآن قضية السويس الاقلية قليلة ، ورفض المسؤولون كل ما قدم من طلبات لاجراء تحقيق رسمي ، وما زال أي فرد

(١٤) جريدة الحوادث العدد ٤١٨١ التاريخ ١٥ كانون الاول ١٩٥٦ .

(١٥) جريدة الحوادث بتاريخ ٢٥ كانون الاول ١٩٥٦ برقم ٤١٨٩

عاجزا حتى الان من تحمل أي شيء لمواجهة هذا الرفض ، وضاعت أرواح بريطانية ، وتحطمت حقبة من حقبة الدبلوماسية البريطانية ، وبلغت تكاليف العملية اكثر من مائتين وخمسين مليوناً من الجواند .

ومن يرجع الى ص ١٢٨-١٣٨ من الجزء العاشر من « تاريخ الوزارات العراقية » فسيقرأ نصوص المرائض التي رفعها السياسيون وأساتذة التعليم ورؤساء الوزارات والمحامون الى صاحب الجلالة ملك العراق يحتجون فيها على موقف العراق الشائن من الاعتداء الثلاثي على مصر ، ولم تلغ الأحكام العرفية التي اعلنت في جميع أنحاء العراق في الاول من تشرين الثاني ١٩٥٦ بمناسبة كارثة الاعتداء على ارض الكنانة الا في ٢٨ ايار ١٩٥٧ بعد ان طحنت الالاف من شباب العراق ورجالها .

جبهة الاتحاد الوطني

والتمهيد لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

لمحة استطرادية لابد منها

على اثر فشل الحركة التحررية التي قامت في العراق في شهر ايار من عام ١٩٤١ بقوة السلاح البريطاني ، حاول الانكليز أن يجعلوا الشبان العراقيين الى جانبهم بصورة مباشرة فأسسوا ما أسموه بنادي الحرية في بغداد ، وبمكاتب الارشاد ونحوها في الملحقات ، وعهدوا الى جميل المدفعي أن يوكل وزارته (الخامسة) في الثاني من حزيران ١٩٤١ لامتصاص النغمة المتفجرة ، ونقل البلاد من حالة الحرب الى حالة السلم بأقل التضحيات الممكنة . ولما كان مزاج المدفعي الشخصي لا يسيل الى البطش والعنف ، استبدلت وزارته بوزارة نوري السعيد (السادسة) في التاسع من تشرين الاول ١٩٤١ فشرعت هذه الوزارة في تنفيذ السياسة المرسومة من اعتقال ، وحبس ، واعدام ، واذا بظاهرة مؤسفة تبرز في تسابق السياسيين من الفئة الحاكمة عن طريق تمكينها من التسلط على امور البلاد الداخلية والخارجية . فقد استحدثت مراكز في

(١) اصل الخطاب في تاريخ الوزارات العراقية ص ٣١٦ من الجزء السادس من

معظم أنحاء العراق باسم ضباط الارتباط على أساس تنسيق التعاون بين السلطات العراقية والسلطات المحتلة لتأمين ما كان يطلق عليه بـ « المجهود الحربي » في العراق . ولكن مهمة التنسيق هذه تحولت بفضل التسابق لارضاء الانكليز . الى تسليط ضباط الارتباط البريطانيين على امور العراق الداخلية الى حد اعطاء الانطباع للمواطنين في العراق بأنهم هم المرجع النهائي في تصريف امور البلاد ، وأن الموظفين الاداريين من متصرفين وقائمين ومديرين عامين ونحوهم يسوا الا اتباع للموظفين او الضباط البريطانيين .

واستهدفت السياسة البريطانية إضعاف جانب من المجتمع العراقي وهو الطبقة الوسطى ، من تجار وملاكين عراقيين ، عدا اليهود الذين تعمدت تلك السياسة تشجيعهم على الاستفادة الى ابعد حد من ظروف الحرب وأرباحها فجعلت لهم وضعاً خاصاً وممتازاً في المعاملات التجارية ، ولا سيما مع الجهات الحكومية كمقاولين وممولين . كما ان المصارف التي كان الانكليز يسيطرون على معظمها ، قدمت مختلف التسهيلات لهؤلاء اليهود ، بينما كانت تتشدد مع غيرهم . فلييهوي أن يفتح اعتماداً ويدفع في المئة عشرة أو ٢٥ الى أبعد حد من قيمة البضاعة المستوردة ، بينما يلزم غير اليهودي بدفع مئة في المئة من قيمة الاعتماد . هذا مضافاً الى تسليط اليهود على المؤسسات الحيوية في السكك الحديدية ودوائر المحاسبات في مختلف أجهزة الدولة . وهكذا تكونت طبقة رأسمالية من اليهود ، من افرادٍ كان معظمهم ، حين بداية حركة أيار ١٩٤١ من المعدمين . أما الشبان المسلمون ذوو الصلابة وقوة اندفاع الحس الوطني ، فلم تنجح أساليب الانكليز في جلب الكثير منهم بطريق الاغراء بالمنافع المادية ، فاجأوا الى محاربة النزعة الوطنية بنشر النزعة الشيوعية بينهم فأصابوا بعض النجاح عن هذا الطريق . ووجد الشيوعيون من تعاون روسية السوقية مع الدول الغربية في الحرب مبرراً لما كان يسمى بالمجهود الحربي ، وأخذ الناس يشهدون صوراً معلقة في المقاهي والمحلات العامة كدور السينما ، والمراقص ،

والفنادق ، وغيرها ، وفيها صو لستالين والى جانبه تشرشل وروزفلت • ولم يكتسوا بذلك بل عمدوا الى تسليم توجيه المعارف الى عناصر مشهورة بنزعتها الشيوعية . وجيء بسكيف : لاختصاصي البريطاني المعروف ، فعهدوا اليه بمكافحة القومية العربية في المعاهد العراقية فشجعت ادارته على تدريس الموضوعات الاجتماعية كدرس التاريخ والجغرافية ، فمزقت من كتب التدريس الصفحات المحتوية على الامور القومية •

وكان أهم ما يعني الانكليز حرمان الطلاب العراقيين من الاطلاع على النهضة العلمية في البلدان الاوربية ، والنهضات الالمانية والايطالية واليابانية التي كانت تزخر بها الكتب المطبوعة قبل أيار من عام ١٩٤١ وقد أفاد الشيوعيون من كل ذلك فوائد عظيمة وأنتشرت مبادئهم بشكل لم يسبق له مثيل •

بعث الحياة الحزبية

وبعد انتهاء الحرب العامة في أواسط عام ١٩٤٥م ، انتفت الحاجة الى كل ما تقدم ذكره ، وظم للامير عبد الاله الوصي على عرش العراق يومئذ خطابا ألقاه في السابع والعشرين من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٥ كان أهم ما جاء فيه :

« ان الاحزاب والهيئات السياسية الوطنية التي لم يصح بقاء البلاد خالية منها ، ستتقدم الى الامة بخططها ومناهجها في معركة الانتخابات فمن فاز منها على سواه بثقة الشعب وتأييده اضطلع بالحكم ونهض بمسؤولية تنفيذ تلك السياسة الوطنية على طريقته الخاصة » •

وعلى هذا قامت وزارة سلم في العراق بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٤٦ رأسها السياسي المخضرم توفيق السويدي لتنقل البلاد من حالة الحرب الى حالة السلم فانخرط في عضوية هذه الوزارة بعض الشبان المثقفين ممن لم تدنسهم أوضاع

الحرب المنتهية . فكانت باكورة أعمال الوزارة أنها أذنت بتأليف خمسة احزاب

سياسية في الثاني من نيسان وهي .

١ - حزب الاستقلال .

٢ - حزب الاحرار .

٣ - الحزب الوطني الديمقراطي .

٤ - حزب الشعب .

٥ - حزب الاتحاد لوطني .

وكانت ظروف الحرب الثانية ، وقيام الزعيم الالماني أدولف هتلر بمهاجمة

الاتحاد السوفياتي قد دفعا بالشيوعيين ، واليساريين ، وجميع من أطلق عليهم

تعبير الديمقراطيين ، الى التعاون مع الحلفاء ، بعد أن كانوا أصدقاء المحور

المهيمن ، ومناصري حركة أيار ١٩٤١ فرأت بريطانيا ، بعد انتهاء الحرب ، ان

تعوض أصدقائها الجدد بتأسيس احزاب سياسية لاسهامها الفعال في سياسة

البلاد ، وهكذا كان أعضاء الاحزاب الثلاثة الاخيرة ممن عرفوا بميولهم

اليسارية مما حمل وزارة صالح جبر (٢٩ اذار ١٩٤٧ - ٢٧ كانون الثاني

١٩٤٨) على سحب اجازتي حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني في التاسع

من ايلول ١٩٤٧ متهمة اياهما (بتحبيد المباديء الهدامة وترويجها ... كما

وجدت انهما اعتمدا في تلافى قسم من مصروفاتهما من مصادر مجهولة)^(٢) كما

عمدت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة (٣ آب ١٩٥٤ - ١٧ كانون الاول

١٩٥٥) الى سحب امتياز الحزب الوطني الديمقراطي في ٢ ايلول ١٩٥٤ بزعم

(ان تصرفات الحزب تهدف الى الاخلال بالامن واغلاق الراحة العامة ...

وتعاون الهيئات غير القانونية التي لم تحترم قوانين البلاد ونظمها ، ولمخالفاته

القانونية المتكررة)^(٣) .

(٢) تاريخ الوزارات ص ١٨٠ ج ٧ .

(٣) تاريخ الوزارات ج ٩ ص ١٥٤ .

الجهة الوطنية الانتخابية

عزّ على الجهات المختلفة ان تتمتع البلاد بحياة حزبية نسبية ، وان يقرر ديوان التفسير الخاص بعلان القرار الذي اتخذته وزارة نور الدين محمود (٢٣ تشرين الاول ١٩٥٣ - ٢٣ كانون الاول ١٩٥٣) الخاص بسد الاحزاب السياسية وتمطيل الصحف اليومية ، وغير ذلك مما استلزمته الادارة العسكرية في حينه ، فجاءت وزارة ارشد العمري الثانية في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ لتعالج هذه الامور ، فكانت باكورة أعمال هذه الوزارة انها استصدرت ارادة ملكية في يوم تأليفها بحل مجلس النواب القائم والشروع في انتخابات عامة لمجلس جديد .

قوبل تأليف الوزارة العمري الثانية بعاصفة من الاستنكار من الصحف والمحافل السياسية ، على اساس [ان تاريخ رئيسها وأقطابها زاهر بالاعمال الاستفزازية ضد الشعب وحرياته]^(٤) ولهذا تقدمت الاحزاب القائمة ببيانات شديدة اللهجة ضدها ، ولكن الوزارة مضت في سبيلها غير ملتفتة الى الصراخ والعيول . ولا الى الدس والوقیعة . وسرعان ما بادر الحزبان الكبيران : حزب الاستقلال والحزب الديمقراطي الوطني الى التفاهم مع الحزب الشيوعي السري ، وما يضمه من فئات ممثلة في أنصار السلام ، والطلبة ، والشباب ، والعمال ، والفلاحين ، والاطباء ، والمحامين ، وباحثوهم في ضرورة العمل في [جهة وطنية] موحدة سياسيا وتنظيما ، مع احتفاظ كل حزب أو هيئة باستقلاله التنظيمي والعائدي ، لأن المطالب الوطنية لايمكن تحقيقها الا بالنضال الذي تخوضه أجنحة الحركة الوطنية ، على حد تعبيرهم ، على أن تكون أعمال الجهة مقتصرة على خوض الانتخاب فقط وفي ١٢ مایس ١٩٥٤ وقع المجتمعون على الميثاق الآتي نصه :

(٤) جريدة لواء الاستقلال العدد ١٨٦٤ تاريخ ٣٠ نيسان ١٩٥٤ .

نص الميثاق

١ - اطلاق الحريات الديمقراطية كحرية الرأي ، والنشر ، والاجتماع ، والتظاهر ، والاضراب ، وتأليف الجمعيات وحق التنظيم السياسي والنقابي .

٢ - الدفاع عن حرية الانتخابات .

٣ - إلغاء معاهدة ١٩٣٠ والقواعد العسكرية ، وجلاء الجيوش الاجنبية ، ورفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية بما فيها الحلف التركي - الباكستاني أو أي نوع من أنواع الدفاع المشترك .

٤ - رفض المساعدات العسكرية الامريكية التي يراد بها تقييد سيادة العراق او ربطه بالمحالفات العسكرية الاستعمارية .

٥ - العمل على إلغاء امتيازات الشركات الاحتكارية ، وعلى تطبيق العدالة الاجتماعية ، وانهاء دور الاقطاع ، وحل المشاكل الاقتصادية القائمة ، ومشكلة البطالة ، وغلاء المعيشة ، ورفع مستوى معيشة الشعب ، وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها .

٦ - العمل على ازالة الآثار الأليمة التي خلفها الفيضان ، وذلك بإسكان المشردين من ضحايا الكارثة ، وتعويض المتضررين ، وتأليف لجنة نزيهة محايدة لتحديد مسؤولية المقصرين ، واتخاذ كل ما يلزم لدرء اخطار الفيضان في المستقبل .

بغداد في ١٢ مايس ١٩٥٤ (٥)

مثل حزب الاستقلال - محمد مهدي كبه ، مثل الحزب الوطني الديمقراطي - محمد حديد ، مثل الفلاحين - نايف الحسن ، مثل الشباب -

(٥) الدكتور فاضل حسين في كتابه « تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي » ص ٣٥٤

صفاء الحافظ ، ممثل العمال — كليان صالح ، ممثل الاطباء — د . أحمد
الجلبي ، ممثل المحامين — عبد الستار ناجي ، ممثل الطلاب — مهدي
عبد الكريم .

وقد استغلت الفئة الحاكمة خلو الميثاق « بمواده الست » من ذكر القضايا
القومية التي طالما جاهر بها الاستقاليون ومن يلوذ بهم ، فاضيف البندان
الآتيان الى نص الميثاق .

٧ — النضامن مع الشعوب العربية ، واستقلال البلاد العربية ، وتحرير
فلسطين .

٨ — العمل على ابعاد العراق والبلاد العربية من ويلات الحرب^(٦) .
« ولما كان التنافس الخفي قويا بين ولي العهد وبين نوري السعيد في
شؤون الحكم في البلاد ، وكان كل منهما يريد أن تكون كلمته العليا في ادارة
شؤون المملكة »^(٧) وحيث ان نتائج الانتخابات التي أجرتها وزارة أرشد
أسفرت عن احراز حزب نوري ٥١ مقعدا وحزب صالح جبر ٢١ مقعدا واحراز الجبهة
الوطنية عشرة مقاعد وكان ٥٤ مقعدا للمستقلين الذين رشحهم البلاط ، فقد
غضب نوري وغادر العراق الى لندن ، ولم يلبث ولي العهد ان سافر لاسترضاء
نوري وعاد به الى العراق ليؤلف وزارته الثانية عشرة ويحل المجلس الذي لم
يجتمع بعد حفلة افتتاحه قط .

قلنا ان عدد الفائزين في الانتخابات من « الجبهة الوطنية » كان عشرة
منهم ثلاثة من حزب الاستقلال وهم ١ — محمد مهدي كبه و ٢ — محمد
صديق شنشل و ٣ — عبد الجبار الجومرد ، وسبعة من الحزب الوطني
الديمقراطي وأشياعه وهم ٤ — كامل الجادر جي ٥ — محمد حديد ٦ . ٦ — حسين
جميل ٧ . ٧ — خدوري خدوري ٨ — جعفر البدر ٩ . ٩ — ذنون أيوب ١٠ . ١٠ —
مسعود محمد .

(٦) عبد الرزاق الحسني في كتابه « تاريخ الوزارات العراقية » ص ١١٨ الجزء
التاسع .

ويقول كولمان ، سفير أمريكا في العراق في ص ١٩ من كتابه IRAQ uno Nury « وفي يوم الانتخابات كان الجو مكهربا واضطرت الحكومة الى ان توزع الشرطة على محلات التصويت المختلفة ، وحين عدت الاصوات ظهر ان الجبهة الوطنية قد حصلت على ١٤ صوتا وقد استاء البلاط من هذه النتيجة ، وكذلك العناصر المحافظة بصورة عامة ، وبنتيجة ذلك خسر أرشد العمري حظوته . وكما يظهر لأول وهلة ان ١٤ مقعدا من بين ١٣٥ مقعدا عدد تافه لا يوجب الانزعاج ، ولكن هذه الجماعة الصغيرة لديها الوسائل الكثيرة لخلق المشاكل ، ولذا فان اضطراب العناصر المحافظة كانت له أسبابه الوجيهة » إهـ .

ويقول الوزير عبد الكريم الازري في ص ٥٢٠ من الجزء الاول من كتابه [تاريخ في ذكريات العراق] .

[ان السفير الامريكي زاره في بيته وقال : لا اكنم عنك نحن في خوف من تكرار المأساة الايرانية في العراق بوجود هذه الحفنة القوية من النواب المعارضين ، ولكن الوضع في العراق أضعف منه في ايران ، والنواب المعارضون هنا أقوى جدا لا يقوى النواب المعتدلون ولا النواب الحكوميون على الوقوف بوجههم والتغلب عليهم . ان الوضع بوجود هذا المجلس وهذه المعارضة القويصة نتيجة هذه الاتفاضات الاخيرة خطر جدا والمستقبل مظلم قاتم] - اهـ .

وفي ص ٣٧٤ من الجزء العاشر من (تاريخ الوزارات العراقية) في طبعته السابعة :

[وكان من المتفق عليه ان لا تكون هذه الجبهة دائمة ، بل قاصرة على التعاون في الانتخابات . وجرى محاولة لاستمرارها بعد هذه الانتخابات ، فعقدت عدة اجتماعات في دار الاستاذ كامل الجادرجي بين ممثلي الحزبين العلنيين وممثلي الحزب الشيوعي السري الى رفض مطالب لا تأخذ واقع العراق بعين الاعتبار] إهـ .

حزب المؤتمر الوطني

ما كادت الوزارة السعيدية الثانية عشرة تستصدر مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ القاضي بحل الاحزاب القائمة ، حتى فكر قادة الحزبين الكبيرين : حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي في وجوب العمل على استئناف نشاطهما الحزبي بصورة من الصور حتى اذا كان الاول من حزيران ١٩٥٦ اقترح السيد محمد صديق شنشل ، أحد أقطاب حزب الاستقلال ، على السيد كامل الجادرچي عميد الحزب الوطني الديمقراطي ، تكوين حزب جديد من حزبيهما باسم [حزب المؤتمر الوطني] على غرار [المؤتمر الوطني الهندي] ولكن الجادرچي ظل مترددا في قبول الفكرة حتى تبناها وعرضها على السيد محمد حديد ، ووجد ترحيبا بها من جانب حزب الاستقلال . وأخيرا تم الاتفاق على منهاج الحزب المقترح بالصيغة الآتية :

- ١ - تتكون في العراق منظمة باسم - حزب المؤتمر الوطني -
- ٢ - يعمل المؤتمر على التأليف بين العناصر التي تشترك في الاهداف المبينة في هذا المنهج والتعاون على تحقيقها .
- ٣ - يهدف الحزب في الناحية الخارجية الى ابعاد العراق عن كل نفوذ اجنبي اياً كان ، والعمل على ضمان حياده وابعاده عن التكتلات والمحالقات العسكرية والاجنبية .
- ٤ - لما كان المؤتمر يقر حقيقة كون العرب امة واحدة فرقها الاستعمار وأعاق توحيدها ، فان المؤتمر يهدف في سياسته العربية الى ما يلي :-
 - أ - العمل على اقامة اتحاد عربي فدرالي شامل يكون خطوة فعالة لتوحيد الامة العربية في وطنها الواحد .
 - ب - العمل على تحرير فلسطين التي يعتبرها المؤتمر جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي .

ج - العمل على تحرير البلاد العربية الاخرى ، وفي مقدمتها الجزائر وتحقيق استقلالها .

د - تطوير جامعة الدول العربية واثامة كيانها على اسس جديدة لتساير اماني الامة العربية ولتكون اداة صالحة لجمع شمل الدول العربية، وربط مصالحها بعضها ببعض ، والانتقال بها الى الاتحاد .

هـ - تايد الخطوات التي تقوم بها الدول العربية لتنظيم تعاون اوسع مما يمكن بلوغه عن طريق جامعه الدول العربية على أن يتفق والاهداف الواردة في هذا الميثاق .

و - يهدف المؤتمر في الناحية الداخلية الى العمل لايجاد وضع سياسي يضمن تطبيق احكام القانون الاساسي تطبيقا سليما ، ويكفل سيادة الشعب ، واثامة نظام برلماني ، واحلال سيادة القانون واطلاق الحريات الديمقراطية، وفسح المجال للعمل الحزبي والتنظيم النقابي وحرية الصحافة ، وايجاد الوسائل لضمان هذه الحقوق ، وفي مقدمتها الغاء المراسيم والقوانين التي تحول دون ضمان ذلك ، وتشريع ما يقتضي لتحقيقه .

٦ - يعمل المؤتمر على تعزيز التعاون بين المواطنين وذلك باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ، ويعتبر العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ، ويدعو الى احترام حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية - انتهى -

وفي السادس عشر من حزيران سنة ١٩٥٦ قدم كل من : محمد مهدي كبه ، ومحمد صديق شنشل ، وفائق السامرائي ، ومحمد أمين الرحماني ، وعبد الشهيد الياسري (وهؤلاء الخمسة من حزب الاستقلال) وكامل الجادرجي ، ومحمد حديد ، وحسين جميل ، وهديب الحاج حمود ، وجعفر البدر (من الحزب الوطني الديمقراطي) قدموا طلبا الى وزارة الداخلية لتأليف حزب سياسي جديد باسم : « حزب المؤتمر الوطني » مرفقا بمنهاجه المثبت نصه فويق هذا .

وكانت الدوائر العليا قد اضطربت للوحدة التي قامت بين الاستقلاليين والديمقراطيين ، وعدت المنهاج الذي تقدم به الطرفان للعمل السياسي المشترك بعيدا كل البعد عن تأمين سياسة عملية ايجابية تخدم مصالح العراق وأهدافه الوطنية وتحفظ كيانه وسلامته في خضم هذا العالم المضطرب ، فبعث وزير الداخلية الكتاب الآتي نصه الى موقعي الطلب :

الرقم ١٠٨٤٥ : التاريخ ١٦ تموز ١٩٥٦

الى طائبي تأسيس « جمعية حزب المؤتمر الوطني » معالي السيد محمد مهدي كبه ورفاقه المحترمين :

بعد التحية : وبالإشارة الى طلبكم المرفوع الينا بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٥٦ نظرا لما تبين لنا من تدقيق المنهاج المرفق بطلبكم المشار اليه أعلاه من أن اتجاه الحزب المراد تأسيسه بعيد عن تأمين سياسة عملية ايجابية تخدم مصالح العراق وأهدافه الوطنية ، وتحفظ كيانه واستقلاله ، وبما ان المادة الخامسة من المنهاج المذكور فيها اتهام ضمني لعدم تطبيق القانون الاساسي ، وعدم وجود نظام برلماني في البلد وغير ذلك من المزاعم الوهمية التي لاتتفق والحقيقة ، ولما كانت اداة السادسة منه تفرق بين العناصر التي يتألف منها الشعب العراقي ، وتخلق روح الكراهية بينهم ، فاننا استنادا الى الفقرة (ب) من المادة السابعة من قانون الجمعيات رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ قررنا رد الطلب المقدم من قبلكم لهذا الغرض وأرجو قبول الاحترام .

وزير الداخلية : سعيد قزاز

ولم يقتنع طالبو تأسيس « حزب المؤتمر الوطني » بالاسباب التي استند وزير الداخلية اليها في رفض طلبهم فتقدموا الى مجلس الوزراء بلائحة تمييزية كان أهم ما يلفت النظر اليها أمران هما :

١ - ان انعدام الرقابة على السلطة التنفيذية ، وفقدان الحياة الحزبية ،

والصحافة الحرة ، كل ذلك ادى الى اهتمامهم بطلب تأسيس الحزب
استجابة لرغبة الرأي العام .

٢ - ان قرار وزير الداخلية برد طلبهم قد خالف الدستور الذي اعترف
للعراقيين بحرية ابداء الرأي ، والنشر وتأليف الجمعيات ، والانضمام
اليها .

وكان أحد وزراء الوزارة القائمة « خليل كنه » زميلا للاستقلاليين من
اصحاب الطلب ، تم انشق عنهم فحاول ادخال اللائحة التمييزية المذكورة في
الجلسات المتعاقبة لمجلس الوزراء بغية اتخاذ القرار اللازم لتأكيد قرار وزير
الداخلية ، ولكن اصحاب العريضة تشبثوا بمختلف الوسائل لعدم ادخال
لائحتهم التمييزية في مناهج مجلس الوزراء ، وقد نجحت تشبثاتهم وصار
اقطاب الحزبين : الاستقلال والوطني الديمقراطي يرفعون العرائض
والاعتراضات المختلفة على المقامات العليا ، كما لو كان الحزبان قائمين ، وكانوا
يبررون عملهم بأن قضية تأليف « حز المؤتمر الوطني » لم تستكمل مراحلها
النهائية .

ولما استقالت الوزارة السعيدية الثالثة عشرة في الثامن من شهر حزيران
عام ١٩٥٧ وقامت مقامها وزارة السيد علي جودة الايوبي « الثالثة » راجع
السيدان : محمد مهدي كبه ومحمد حديد الرئيس الايوبي وطلبا اليه النظر
في اللائحة الموضوعة البحث ، فعلمنا ان الامر أبعد من ان يكون رهن أمره ،
الامر الذي حمل الاستقلاليين والديمقراطيين على الانصراف الى التفكير في
تكوين « جبهة الاتحاد الوطني » .



ارتأت الحكومة المصرية أن تنمي اتاجها الزراعي ، وتضاعف دخلها
القومي ، فلم تر غير اقامة السد العالي في أسوان لتحقيق طموحها ، فطلبت
قرضا من البنك الدولي فأقر هذا طلبها بعد أن أرسل لجنة فنية لدراسته ، واذا

بالولايات المتحدة الامريكية تتبرع بأربعين مليوناً من الدولارات الامريكية ، وأسرت بريطانية فتبرعت بخمسة ملايين من الباونات الاسترلينية لتحقيق هذا المشروع الجبار . وقد تقبلت الحكومة المصرية بكل الشروط التي وضعتها الكومتان الامريكية والبريطانية وكذلك البنك الدولي لقبول هذه المساعدات ، رغم قسوتها ، ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان . فأن مصر كانت بأمر الحاجة الى سلاح يدرأ عنها الخطر الخارجي ، ويساعدها على توطيد أمنها الداخلي ، فأضطرت الى أن تتدارك سلاحها من الاسواق الشرقية بعد أن سدت في وجهها الاسواق الغربية ، واذا بالبنك الدولي يسحب في السادس والعشرين من تموز ١٩٥٦ موافقته على الاقراض ، كما حذت الحكومتان الامريكية والبريطانية فأعلنتا عن سحب مساعدتهما ، واذا برئيس الجمهورية المصرية السيد جمال عبد الناصر يقرر في اليوم المذكور تأميم قناة السويس العالمية ، ليتسنى له الاستعانة ب وارداتها الهائلة للشروع في بناء السد العالي ، ولأجل أن يفوت الفرص على خصومه ، تقرر تعويض المساهمين وحملة أسهم التأسيس عما يملكون من أسهم وحصص ، مقدرة بسعر الاقبال السابق على تاريخ العمل بقانون التأميم في بورصة باريس .

لقد جن جنون الحكومتين البريطانية والفرنسية لهذا التحدي ، غير المتصور ، فهاجمتا مع اسرائيل الاراضي المصرية برا وبحرا وجوا ، والظاهر أن الولايات المتحدة الامريكية لم تستشر بهذا الاعتداء الفظيع ، كما ان الاتحاد السوفياتي هدد باستعمال صواريخه المدمرة اذا لم يتوقف الاعتداء الثلاثي المبيت فاضطر المعتدون الى سحب جيوشهم بفضل التدابير الخاصة التي اتخذتها امريكا ، وبفضل الموقف الروسي المخيف . . . وقد تكهّر العالم العربي كله ، ووقعت في العراق حوادث دامية اضطرت الحكومة الى ان تقاومها بكل قسوة وشدة . وعبث السوريون بأنابيب النفط العراقي المارة ببلادهم فانقطع جريان النفط ، وحرّم العراق أهم موارده . ونستطيع أن نقول بكل

تأكيد ان الاعتداء الثلاثي على مصر عجل في تفجير ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨
الجبارة في العراق .

يقول السيد علي جودة الايوبي في ص ٢٩١ من كتابه [ذكريات علي
جودة] .

كنت أول من لام نوري السعيد رئيس الوزراء ووزير خارجيتها على
موقفها البارد من الهجوم الجائر على الشقيقة مصر ، ولا سيما وان بريطانية
احدى الدول الموقعة على ميثاق بغداد ، وهي لم تكتف بما قامت بنفسها ، بل
أشركت في التآمر معها اعداء العرب وهما فرنسا واسرائيل في الهجوم بقواتهما
المسلحة ، واستنكرت سكوت الحكومة العراقية على هذه الاعمال ... كما
بينت ان الرأي العام العراقي يغلي غليانا حقا على هذه الاعمال الوحشية .
ويقول السيد ناجي شوكت في ص ٥٨٧ من كتابه [سيرة وذكريات ثمانين
عاما]

كانت اذاعه بغداد تذيع تسجيلات خليعة . وان نسيت فلن أنسى طول
عمري ذلك المذيع الوقح الذي كانت آثار الشماته والاستهزاء بكل القيم
الانسانية تنطلق من فمه المسعور ، في الوقت الذي كان الشعب العراقي برمته
يغلي كالبركان الثائر طالبا مساعدة مصر في وحدتها ، ووجوب مساعدتها
بالاموال والارواح » إه .

ويقول السيد عبد الرحمن البزاز في ص ٢١ من كتابه [صفحات من
الماضي القريب] : ثم ان موقفها أثناء العدوان الثلاثي ، والاغاني التي كانت
تذيعها وكشفت عن روح التشفي بنكبة قطر عربي شقيق ، وطريقة عرض
الاخبار التي كانت واضحة التحيز ، حتى قبل ان تنشره اية دولة محايدة
تحترم نفسها ، كل ذلك خلق شعورا عدايا عميقا تجاه الحكومة العراقية في

(٧) محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال في كتابه « مذكراتي في صميم
الاحداث ، ص ٣٥٨ .

نفوس أبناء العراق . وقد حطم كثير من أبناء الشعب أجهزة الراديو بسبب حنقهم على الاخبار التي تبثها الاذاعة العراقية » إه .

وفد رفعت الى السدة الملكية عدة عرائض وقع فيها المتميزون من الاعيان والنواب والوزراء ورؤسائهم والمحامين والاطباء وسائر الطبقات ، يستنكرون الموقف العراقي الحكومي تجاه احداث مصر ، ويزمجرون ويتوعدون . وكان الاستنكار في الصفوف المسلحة أعمق مما هو في صفوف المدنيين . وعلى هذا عقدت الاحزاب الاربعة « المنحلة قانونا » وهي حزب الاستقلال ، والحزب الوطني الديمقراطي ، وحزب البعث الاشتراكي ، والحزب الشيوعي السري ، اجتماعات متعددة ، مثلها محمد مهدي كبه عن حزب الاستقلال ، ومحمد حديد عن الحزب الوطني الديمقراطي ، وفؤاد الركابي عن حزب البعث فلما أوقف ، حل محله شمس الدين كاظم ، ومثل عزيز الشيخ الحزب الشيوعي ، فلما أوقف ، حل محله كمال عمر ظلمي . وكانت اجتماعات هؤلاء الذوات تتم في دار محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال وفي دور بعض أعضاء هذا الحزب . وقد تدارس هؤلاء الذوات الموقف من نواحيه ، واتفقوا الى تأليف قيادة ميدان مشتركة للقيام بتظاهرات طلابية اقلقت السلطة فحملتها على تعطيل الدراسة في الكليات والمعاهد العلمية ، والى اتخاذ التدابير الصارمه ضد المتظاهرين اينما كانوا وحيثما اتجهوا فكانت حوادث النجف المدوية وعصيان الحي المسلح ... التي ادت الى اعدام عضوين من الحزب الشيوعي .

وهكذا تكونت « جبهة الاتحاد الوطني » من حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي ومن حزب البعث العربي الاشتراكي ، والحزب الشيوعي السري ، وبعض المستقلين في اوائل عام ١٩٥٧ وقد تقرر ان تكون فعالة بقيادتها العليا وركائزها التنظيمية وسائر أجهزتها ، وأن نقيم لها صلاة وثيقة مع القوى العسكرية الوطنية ومع حركة التحرر في الخارج . وتم الاتفاق على استخدام

المطبعة السرية التي كان الحزب الشيوعي السري قد هيأها بكل عدتها وطبايعها .

وتألفت « جبهة الاتحاد الوطني » في شباط ١٩٥٧ « اللجنة الوطنية العليا » و « واللجنة التنفيذية العليا » وتتشعب من هذه اللجنة لجان رئيسية في معظم الالوية ، ثم تليها لجان فرعية في معظم الاطراف ، فانتشرت هذه الشبكة وتوسعت ، وتمسكت بمبدأ اجماع ممثلي الاحزاب على قراراتها حتى تصبح ملزمة ، وعززت اتصالاتها بالعسكريين من الضباط الاحرار حتى حملتهم على تأليف « اللجنة العسكرية العليا » في اواسط عام ١٩٥٧ وقد قبلت هذه اللجنة وتبنت ميثاق جبهة الاتحاد الوطني فساندته . وكان واسطة الاتصال رجلا ن معروفا ن هما العقيد رجب عبد المجيد الذي كان يتصل بالاستقلاليين ، والسيد رشيد مطلق الذي كان يتصل بالديمقراطيين . فعملت الجهات المختلفة على التنظيم والتدريب حتى تم تفجير ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الخالدة .

لقد تبنت « جبهة الاتحاد الوطني » المنهاج الذي أعدته « الجبهة الوطنية الانتخابية » المنبثقة عن جبهة الاتحاد الوطني وقررت ان تضع ميثاقا مفصلا بأهدافها ومطالبها الالية فاصدرت كراسا مكونا من اثنتي عشرة صفحة في التاسع من آذار ١٩٥٧ شرحت فيه مواد الميثاق الخمس شرحا مفصلا ، ورأينا ان ننشر فيما يلي المواد المذكورة ، ولئن اراد ان يقف على شروحاتها مفصلة فليرجع الى الجزء العاشر من [تاريخ الوزارات العراقية] في طبعته السابعة :

١ - تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي (الذي اجرت انتخاباته) .

٢ - الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة الدول العربية المتحررة .

٣ - مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره ، واتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الايجابي .

٤ - اطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية .

٥ - الغاء ادارة الاحكام العرفية ، واطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين ، واعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المنفصولين لاسباب سياسية .

لقد تحققت هذه المواد الخمس بعد اعلان الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨
تم بعد ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ الواحدة بعد الاخرى ، فقد انتهت وزارة نوري السعيد ، وحل مجلس الواب الذي جاءت به ، واعلنت الجمهورية العراقية انسحابها من ميثاق بغداد ، واصبحت الجمهورية حرة لا أثر للاستعمار فيها ولا في شؤونها ، والغيث الاحكام العرفية ، واطلقت الحريات الدستورية .

الأمير عبد الله

كيف أصبح وصيا للعرش؟ وكيف قتل؟

نوطشة

انتقل الملك علي أكبر أنجال الملك حسين شريف مكة المكرمة ، انتقل الى دار البقاء في الثالث عشر من شهر شباط سنة ١٩٣٥^(١) عن ولد واحد هو الأمير عبد الله وأربع بنات هن الأميرات عالية وبديعة وجيلية وعابدية ، وكان الملك غازي نجل الملك فيصل الأول قد استلطف الأنسة نعمة كريمة ياسين الهاشمي بحكم اتصالها بأخواته الأميرات واراد ان يتزوجها فجن جنون نوري السعيد وصاح في جلسة لمجلس الوزراء [هاي عايضة ياسين يصبح عم الملك]^(٢) ثم راح وصهره جعفر العسكري الى الأمير عبدالله أمير شرق الاردن يومذاك يتملقانه ويتوسطانه حتى استطاع الثلاثة أن يحملوا الملك غازي على الزواج من الأميرة عالية كريمة عمه الملك علي وشقيقة الأمير عبد الله فأنجبت له ولدا واحدا سماه فيصل ولم يرزق غيره على الرغم من أن ولادة فيصل كانت في الثاني من شهر مايس سنة ١٩٣٥ والمعروف عن زواج الملك غازي من الأميرة عالية انه كان على كره منه .

(١) تاريخ الوزارات العراقية ص ٣٤ من الجزء الرابع من الطبعة السابعة .

(٢) ناجي شوكة في كتابه « سيرة وذكريات ثمانين عاما » ص ٢٤٨ من الطبعة الرابعة .

ولما اطاح الانقلاب العسكري الذي دبره حكمة سليمان ونفذه الفريق بكر صدقي بالوزارة الهاشمية الثانية في ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦م وهو الانقلاب الذي قتل فيه جعفر العسكري وزير الدفاع في تلك الوزارة وعضيد نوري السعيد وصهره ، طلب بكر صدقي من حكمة سليمان الذي الف الوزارة الجديدة ، أن يتعشى وثلاثة من ضباطه المعتمدين عنده في مساء يوم الانقلاب فلبى حكمة هذا الطلب ممثنا ، وبعد أن اكل الذوات ما لذ وطاب من شراب وطعام ، التفت بكر صدقي الى حكمة سليمان وقال له : ان هؤلاء : الضباط الثلاثة سيتولون قتل الوزراء الثلاثة ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد فنخلص الوطن من أوضاعهم لأنهم كانوا دوما السبب في دمار البلاد وخرابها .. فبهت حكمة سليمان لهذه المفاجأة وقال لبكر صدقي انه سيستصدر ارادة ملكية بتعيينه رئيسا للوزراء وله ان يعتزل ما يريد^(٣) فرد عليه بكر صدقي ان هؤلاء الوزراء سيلاحقونا فخير لنا ان تتغدى بهم قبل أن يتعشوا بنا ولكن حكمة أصر على استبعاد فكرة كل قتل ، ولما احيط السفير البريطاني علما بهذه الاقصوصة ، بعث آدمونس مستشار وزارة الداخلية الى حكمة ليقول له : ان السفير وأركان سفارته ستركون السفارة الى قاعدتهم العسكرية في الحبانية اذا وقع اي اعتداء على اي عراقي^(٤) فما كان من الملك غازي الا ان بعث السيد احمد التشريفاتي الى الوزراء المشار اليهم لينقل رغبة صاحب الجلالة بتركهم العراق الى بلد ما .. ثم صدر البلاغ الرسمي الاتي :

لما كان الواجب يقضي على الحكومة ان تعمل كل ما من شأنه استتباب الأمن وتأمين راحة ابناء البلاد وسكانها ، ولأجل أن يسود الاستقرار والسكون ، فقد فارق العراق كل من : ياسين الهاشمي ونوري سعيد ورشيد

(٣) رواه لنا حكمة سليمان واثبتناه في ص ٢٣٢ من الجزء الرابع من الوزارات .

عالي الكيلاني وتوصي الحكومة بأن يكون رائد الجميع المصلحة العامة
وفي سبيلها تقنى مصلحة الاشخاص !

وقد توفي ياسين الهاشمي في بيروت بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧
ودفن جثمانه في دمشق الشام بجوار بض المسلمين صلاح الدين الايوبي . بعد
ان تعذر نقل رفاتة الى العراق ليدفن فيه ، واختار رشيد عالي الاقامة في اسطنبول ،
أما نوري السعيد فقد نقلته طائرة بريطانية الى ارض الكنانة وصار يتنقل بين
الاسكندرية والقاهرة بين الفينة والفينة .

وكان الامير عبد الاله يدرس في كلية فكتوريا بالاسكندرية وقد عرف
بين اقرانه بضعف الذاكرة وقلة الذكاء وفي الوقت نفسه كان عبد الاله ييدي
تدمره من بكر صدقي الذي كان [يريد الاقتران باحدى الاميرات من اخوات
عبد الاله بعد أن هجر زوجته النساوية]^(٤) وهو لا يريد هذه المصاهرة .
وفي الوقت نفسه كان عبد الاله يشعر في قرارة نفسه انه مظلوم ومهان حيث
يرى الملك غازي - ابن عمه - ينعم بظاهر الملك وسعة الثراء أما هو فيعيش
عيشه ضئلا وهم بقرب عودته الى الحجاز ليتبوأ عرشه .

وكان نوري السعيد كثير الاتصال بالامير عبد الاله ، وكان يمينه
بمستقبل زاهر وعهد سعيد . وفي الوقت نفسه كان يواصل السعي في الليل
والنهار لتقويض وزارة حكمة سليمان والقضاء على ديكتاتورية بكر صدقي .
الذي كان يعده المسؤول الاول عن مقتل صهره جعفر العسكري وتشريد
اخته السيدة فخرية زوجة العسكري وفي الوقت نفسه كان رشيد عالي
الكيلاني المقيم في اسطنبول يسعى السعي نفسه وتأبى الصدف الا ان تنشر
مذكرات ناجي شوكت « سيرة وذكريات ثمانين عاما » وفي ص ٣١٢ منها كلمة
« الاساس » التي ترمز الى وجوب التخلص من الملك غازي في المراسلات التي

(٤) من مذكرة لمستشار وزارة الداخلية في تاريخ الوزارات ٢٣٤/٤

كانت تجري بين نوري السعيد وناجي شوكت ورشيد عالي الكيلاني وكان
مما يعزز هذه الفكرة رغبة الانكليز في التخلص من الملك غازي ، يدلنا على
ذلك قول السفير البريطاني في العراق موريس باترسن في ص ١٤٣ من كتابه
وقد اصبح واضحا للعيان ان الملك غازي اما يجب ان يسيطر عليه او
ان يخلع « عن العرش » وقد لمحت الى ذلك وبهذا المقدار في زيارتي الوداعية
للامير عبد الاله .

وفي اليوم الحادي عشر من شهر اب سنة ١٩٣٧ قتل الفريق بكر صدقي
في مطعم للجيش في مطار الموصل . وقتل معه قائد القوات الجوية المقدم
محمد علي جواد ، وكان بكر في طريقه الى اوربا فانهارت وزارة حكمة
سليمان ، واستدعى جميل المدفعي من لبنان فألف وزارة جديدة في السابع
عشر من هذا الشهر . وعاد الى العراق نوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني
وبقية المبعدين والمغضوب عليهم فتذكر نوري عمروا بن العاص يخاطب حمامة
القسطنطين بأرض الكنانة :

صفا لك الجو فيصبي واصفري

وتقري ما شئت أن تنقري

وسرعان ما اطيح بوزارة جميل المدفعي (الرابعة) وتولى نوري السعيد
تأليف وزارته الثالثة في ٢٥ كانون الاول سنة ١٩٣٨ فأدخل معه الفريق طه
الهاشمي شقيق المنصور له ياسين الهاشمي كوزير للدفاع ، وجيء بناجي شوكت
وزير العراق المفوض في انقرة ليكون وزيرا للداخلية . اما رشيد عالي
الكيلاني فقد اسند اليه منصب رئيس الديوان الملكي .

مصرع الملك غازي

لما سافر الملك فيصل الاول الى لندن في الخامس من حزيران سنة ١٩٣٣
تلبية للدعوة الرسمية التي وجهها اليه الملك جورج الخامس بمناسبة دخول

العراق عضوا في عصبة الامم في الثاني من تشرين الاول ١٩٣٢ عهد الى نجله وولي عهده الامير غازي بتولي نيابة الملك عنه فكان غازي يتولى هذه النيابة لأول مرة ، وصادف وقوع تسرد التيارات في اب من عام ١٩٣٣ فاذا بنائب الملك يقف الى جانب الاجراءات التي رأت الحكومة ان تركز اليها لقمع هذا التسرد . فأكبر الشعب موقفه وشهامته ، وأولاه حبه وثقته حتى ان الاستقبال الذي جرى للسلك المؤسس بعد عودته من اوروبا الى العراق في الثاني من شهر اب سنة ١٩٣٣ كان دون الاستقبال العظيم الذي لقيه ولده وولي عهده في الثلاثين من هذا الشهر بدرجات ، وكان غازي قد سافر الى الموصل لبعض المهام ، ولما انتقل فيصل الى جوار ربه في ليلة الثامن من شهر ايلول ١٩٣٣ وارتقى ولي عهده سدة العرش بحكم المادة ٢٠ من القانون الاساسي العراقي ، لعب هذا دورا بارزا في مسيرة الحركة الوطنية ، وبمقدار ما كان يقرب الوطنيين اليه ويسعى الى تحقيق طموحاتهم ، كان يتعد عن المواليين للانكليز ويقلم اظفارهم . وفي الوقت نفسه كان يقوم ببعض الحركات التي لا تتلائم مع سقاه الملك كما كان يصرف على اموره الخاصة بلا حساب الامر الذي اضطر ياسين الهاشمي رئيس الوزراء يومئذ الى ان يحد من تصرفاته (ياسين يحب الضبط ويسعى الى تحقيق سياسة لا يستسيغها الملك في امور الدولة ، اي انه كان يحاول دائما ان يجعل من الملك رمزا لا عنصرا مشتركا فعلا وقد اوغرت سياسة الهاشمي هذه صدر الملك غازي اما لأنه شعر بما يحدد حرية اعماله او لانه قد اوغر صدره بدسائس سياسية قامت بها عناصر مختلفة) فاذا به يتورط في الحركة التي دبرها حكمة سليمان ونفذها بكر صدقي في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ وسرعان ما قتل الملك غازي في ليلة ٥/٤ - نيسان - ١٩٣٩ بموجب الخطط البريطانية ، وعلل القتل بحادث سيارة لكن الجيش والشعب لم يصدقوا هذا التلفيق ، واتضح ان اللوصي ضلعا في الموضوع . وكان الملك غازي يمقت نوري بن سعيد كما ان نوري بن سعيد كان يبادل

الملك غازي مفتا بشتت . وكان الملك معروفا بعدائه للانكليز قبل ان يكون ملكا .

وصاية الامير عبد الاله

بعد فراغنا من تسجيل اسطورة مصرع الملك غازي في ليلة الثلاثاء الرابع من نيسان ١٩٣٩ نشرع في تسجيل اسطورة اختيار الامير عبد الاله نجل الملك علي وصيا على ابن الملك غازي الامير فيصل .

على اثر مصرع الملك غازي اجتمع مجلس الوزراء اجتماعا عابرا في قصر الزهور وحضر اجتماعه هذا السيدان محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان ورشيد عالي الكيلاني رئيس الديوان الملكي ، وقرر المنادة بولي عهد المملكة الامير فيصل ملكا على العراق ، ولصغر سنه سمي الامير عبد الاله وصيا عليه حتى يبلغ سن الرشد القانونية ، ويقول الدكتور سندرسن طبيب العائلة المالكة : في ص ١٧٠ من كتابه TEN THOUSAND and one NIGHTS P. 156

١ - في خلال عشرين دقيقة من وفاة الملك ، طلب الي رستم حيدر ان اعلن بان الملك قبل ان يموت قد عبر عن رغبته بأن يتولى عبد الاله السلطة على العرش ، غير اني رفضت ان افعل ذلك لان الملك لم يستعد لحظة واحدة من وعيه .

٢ - ويقول الدكتور صائب شوكة في ص ٨١ من الجزء الخامس من تاريخ الوزارات العراقية :

اني كنت اول من حضر قصر الزهور وفحصت الملك وشاهدت الامير عبد الاله وتحسين فدري يمشان في (الكوريدور) واذا بتحسين يقول له ان الامير يرجوك ان تقول بان الملك اوصاك بان يكون عبد الاله وصيا على ولده الصغير

(٥) العقيد صلاح الدين الصباغ (فرسان العروبة في العراق) ص ٨٩

فيصل اذا كنت يائسا من نجاة من الموت فرفضت اقرار هذه الرغبة على اساس ان الملك كان فاقد الوعي من اول الحادث ، فعضب عبد الاله وقال ادن ان اخته ستشهد بذلك .

٣ - ريمون وزير الدولة الشيخ علي الشرفي في ص ١٧٠ من كتابه (الاحلام) :

اوعز نوري الى عاليه ان ترفع كتابا الى مجلس الوزراء المتعقد للنظر في اقامه وصي على العرش تشهد فيه ان الملك غازي قد اوصى ايها فيما اذا وقع امر على حياته فالوصي على العرش عبد الاله .

٤ - وكان المريق طه الهاشمي قد لعب دورا رئيسا في جعل الامير عبد الاله وصيا فلما قتل عبد الاله في ١٤ تموز عام ١٩٥٨ وحل النظام الجمهوري محل النظام الملكي قال في ص ٢٤١ من الجزء الثاني من مذكراته « ان الوصيه التي عزيت لغازي قبل موته كانت مزيفه دون شك » اهـ .

٥ - وفان ناجي شوله في ص ٣٥٦ في كتابه (سيرة وذكريات ثمانين عاما) وقد حضر مجلس الوزراء كوزير : كان نوري السعيد مالكا اعصابه ولكن دلائل التوتر بادية عليه ، كما كانت علائم الارتياح بادية على وجوه رشيد عالي وطه الهاشمي ورستم حيدر ، وقد رفض الجميع اقتراحي بدعوة مولود مخلص ورؤساء الوزارات السابقين .

ثم عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة حضرها رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والمالية والدفاع ورئيس الديوان الملكي ورئيسا مجلسي الاعيان والنواب ، ورؤساء الوزراء السابقون للنظر في امر تعيين وصي على الملك الصغير حتى يبلغ سن الرشد القانونية فتقرر حصر الوصاية في احد افراد الاسرة الهاشمية ثم استعرضت اسماء الامير عبد الله امير شرق الاردن ، والامير زيد بن الملك حسين ، والامير عبد الاله نجل الملك علي ، وقد استبعد الاول لانشغاله بامارة شرق الاردن كما استبعد الثاني لزواجه من سيدة تركية مطلقة ،

فلم يبق في الميدان الا عبد الاله وكان السيدان علي جودة وجميل المدفني من جملة الحاضرين وقد جاء في « ص ٢٢ » من مذكرات علي جودة قوله :

اعترضت على وصاية عبد الاله وقلت للحاضرين بانه ليس من الحكمة ولا من المصلحة ان يكون رجل بسل هذا العمر وقلة التجربة ، ولا سيما في مثل تلك الظروف وصيا على الملك مدة طويلة قد تقع خلالها ازمات واحداث خطيرة تسوجب معالجتها جمع زعاء البلاد وتروؤسهم من قبله والتحدث اليهم فيما تقتضيه مصلحة البلاد ولذا رجحت ان يعهد بهذه المهمة الخطيرة الى رجل ذي حنكة ومرونة ليتمكن من انقاذ الموقف في المدلهمات من الاحداث ، قال رستم حيدر ان الملك عبد الله مشغول في شرق الاردن فلا يمكن تكليفه بمنصب الوصاية ، وان الامير زيدا مزوج بامرأة تركية فلا يستحسن ان يمارس واجبات الوصاية ، وتكنم اخرون واضهروا تأييدهم لوصاية عبد الاله ، فشعرت بدوري ان الذوات المحترمين ميالون جميعهم الى اسناد منصب الوصاية الى الامير عبد الاله فيما عدا جميل المدفني الذي كان ميالا الى تولية الامير زيد ولكنه كان منحفظا في تصريحاته . ويقول توفيق السويدي في ص ٣٢٧ من كتابه (نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية) ابرقت الى رئيس الوزراء في بغداد وانا على ظهر الباخرة (باريت باشا) ما يأتي : « المفهوم ان مجلس الامة سينظر في الوصاية على العرش ، أو رجح بقوة ان يكون مجلس وصاية لا وصيا واحدا » (٦) .

وجاء في ص ٢٣٣ من مذكرات وزير المانية المفوض في بغداد الدكتور كروبا « مراكز وقوى في بلاد الشرق » راودت الحكومة العراقية فكرة تأليف لجنة للعرش تكون واجبا اسداء المشورة للملك الشاب وكان يرى تأليفها

(٦) توفيق السويدي في مذكراته (نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية) ص ٢٧٠/٢٧١ .

من اربعة اعضاء فتدخلت بريطانية لجعل احدهم بريطانيا لكن الحكومة العراقية اقلعت عن الفكرة » وكان معروفا ان الانكليز يميلون الى الامير عبد الاله اكثر من ميلهم الى الملك غازي بدليل ما كتبه السر بازل نيوتن السفير البريطاني في بغداد في « ص ١٥٠ » من كتابه Both sides of the Currtain P. 151 « وقد اصبح واضحا للعيان ان الملك غازي اما يحب ان يسيطر عليه او ان يخلع عن العرش ، وقد لمحت الى ذلك وبهذا القدر خلال زيارتي الوداعية للامير عبد الاله » ١٠٥

وكانت الارادة الملكية المرقمة ٩١ والمؤرخة ٢٢ شباط ١٩٣٩ قد صدرت بحل مجلس النواب ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، وبناء على وفاة الملك دعي المجلس المنحل الى عقد جلسة خاصة في يوم الخميس الموافق ٦ نيسان ١٩٣٩ فاجتمع مجلسا الاعيان والنواب في جلسة مشتركة جرى فيها التصويت على انتخاب الامير عبد الاله وصيا على الملك فيصل الثاني وكان عدد الحاضرين ١٣٢ فصوت كلهم للامير عبد الاله ثم دعي سموه الى منصة الرئاسة وادى اليمين القانونية ، وانقضت الجلسة فأبرق السفير البريطاني في بغداد برقية الى حكومته في لندن برقم f.0.371 / 23207 / E 281 وتاريخ ٣٩/٢/٦ قال فيها ، « ان من المفرح ان يعين ابن عمه عبد الاله وصيا على العرش »

ويقول رئيس حزب الاستقلال الشيخ محمد مهدي كبه في ص ٩٧ من مذكراته « في صميم الاحداث » وكان عهد وصايته عهد شؤم ونحس على البلاد وابنائها ، وعلى الملك القاصر الذي تولى الوصاية عليه وعلى عرشه ، فقد تعدد عدم تنشئته نشأة وطنية وقومية ، وترك أمر تربيته للحواضن الاجنبيات ، ثم ارسله الى بعض المدارس الانكليزية في لندن ليعيش في اجوائها الارستقراطية عيشة العبث أو اللهو واللعب ، فنشأ عديم الشخصية فاقد الارادة ، وهذا ما كان يريد له عبد الاله ليستمر في سطوته عليه ، عند

ممارسته نسلطاته الدستورية وهكذا كان ، فانه بقي المنفذ والمسيطر على سياسة البلاط بعد انتهاء عهد وصايته ، ولم يكن البائس سوى دمية من دمي البلاط . لا حول له ولا قوة ولا ارادة ، وكان كالبيغاء يردد في المناسبات ما يلقنه الوصي اليه . . . اهـ

وسنحاول في الصفحات الآتية ان نذكر الادوار التي لعبها الامير عبد الاله في كيمية ادارة المملكة وما تعرضت اليه من مصائب ومحن على ما جاء في الاسانيد الرسمية .

عهد الامير عبد الاله

كان الامير عبد الاله وسيم الطلعة طويل الرقبة كثير الخجل ، قليل المعرفة ، وكان منتزما بالفرائض الدينية ولا سيما في شهر رمضان ، على نحو ما كان أبوه الملك علي رحمه الله ، فلما تولى الوصاية على ابن اخته الملك فيصل ، سار يتوود الى قادة الجيش العراقي الباسل ، ولا سيما العقداء الاربعة منهم سلاح الدين الصباغ ومحمد فهسي سعيد ، ومحسود سلمان ، وكامل شبيب ، وكان هؤلاء اعضاء بارزين في الكتلة العسكرية ويتصلون بالقوميين اتصالا عيقا . وقد سارت الامور سيرا طبيعيا في اول ايام وصايته حتى اذا ما اعلنت الحرب العالمية الثانية في الثالث من ايلول سنة ١٩٣٩ ابرق الى ملك بريطانيا برقية لم يرض عنها القوميون لانها عرضت استعداد العراق على بذل كل ما في الوسع للسير بعين الرضا مع الحليفة العظمى حتى ينتصر الحق وتسود المبادئ السامية . . في حين كان الشعب حائقا على الانكليز لغدرهم بالعرب ، وتمزيق بلادهم وبترهم أعز جزء واقده من الوطن العربي الكبير وتقديمه هدية لتشردى الآفاق من اليهود ولامتناعهم عن تمويل الجيش العراقي بالسلاح الذي كان في أمس الحاجة اليه ، وكان لابد له ان يتدارك هذا السلاح من

المصانع الانكليزية دون غيرها بسوجب معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ الانكليزية - العراقية ولكن سرعان ما ارتسى الوصي في أحضان الانكليز وصار يلبي طلباتهم المشروعة وغير المشروعة .

وكان السيد رشيد عالي الكيلاني قد ولي رئاسة الوزراء للمرة الثالثة في ٣٠ اذار من عام ١٩٤٠ ، أي بعد اقل من سنة من تولي الامير عبد الاله منصب الوصاية ، وكان الكيلاني معروفا بمواقفه الوطنية والقومية فكان يساخي رغبات الوصي حيثما تكون هذه التمشية ممكنة ، كما كان يحاول اقناعه بالعدول عن اصراره وعناده في الامور التي يعتقد ان الاصرار عليها يؤدي الى الاضرار بالمصلحة العامة ، وكانت بوادر الحرب تدل على رجحان كفة المحور بالقياس الى الانكليز وحلفائهم فاصبح هؤلاء يضغطون على الوصي لتمشية رغباتهم والسير في ركبهم . ولما شعروا بصعوبة التعاون مع الرئيس الكيلاني اوعزوا الى سفيرهم في بغداد ان يقول للوصي بمحضر من وزير الخارجية بوري السعيد [ان الحكومة البريطانية لا تثق بالوزارة الكيلانية القائمة وعلى العراق ان يختار احد حلين اما الاحتفاظ برشيد عالي رئيسا لحكومته ، واما الاحتفاظ بصداقة بريطانيا العظمى] . ولما علم الوزراء امر هذا الاجتماع كلفوا رئيسهم الكيلاني ان يتصل بالسفير البريطاني ويستعلم منه عما اذا كان بين العراق وحليفته بريطانية خلاف صريح محدود ؟ فلما اجتمع الرئيس الكيلاني بالسفير البريطاني ، سمع القول عينه (٨) .

ازدياد الخلاف

واشتد الخلاف بين الوصي والوزارة بينها وبين الانكليز ، وأخذ الوصي ينقطع عن البلاط حينا ويؤخر التوقيع على القوانين واللائحة والارادات

(٧) مذكرات صلاح الدين الصباغ (فرسان العروبة في العراق) ص ٢٧٥

(٨) تاريخ الوزارات العراقية ١٧٠/٥

الملكية المعروضة عليه حيناً آخر ، الامر الذي شل اعمال الحكومة ثم اخذ (الوصي) يوعز الى النواب بهاجنة الوزارة في مجلسهم ، كما صار يوعز الى بعض الوزراء بتقديم استقالاتهم من مناصبهم الوزارية احراجاً لرئيسهم . ولما شعر بان الوزارة راسخة كالطود ، وبعد ان ضاق ذرعاً بها ، سافر الى الديوانية خلصة في عصر يوم الخميس الموافق ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٤١ ليستعين بالفرقة الرابعة فتقوم بما يلزم للتخلص من الكيلاني وصحبه ، أما الكيلاني فقد شعر بما يبيت له وبالخطر الذي يهدد كيان الدولة فأبرق هذه البرقية في ٣١ كانون ١٩٤١ :

صاحب السمو الوصي المعظم - ديوانية

سيدي : لقد حاولت أن أسير بالبلاد نحو مثلها العليا ، منتهجا سياسة تتفق ومصلحتها العامة ولم أشك في ان سموكم كان يرغب في ازالة العقبات التي تعترض طريق المخلصين غير ان الايدي والمصالح الاجنبية التي لا يروقها ان تسود الثقة المتبادلة بين سموكم وبين حكومة اعتزمت المضي في خدمة البلاد بصدق واخلاص وفق خطتها المرسومة حملت سموكم على عدم الارتياح منها . وقد ظهر ذلك في ترك سموكم البلاط واعتكافكم في قصركم العامر ، الامر الذي أثر على حرية سير الوزارة في اعمالها ثم استمر عدم ارتياح سموكم في ابتعادكم عن عاصمة المملكة وايقاف الارادات المعروضة على سموكم ، لا سيما الارادة المتعلقة بحل مجلس النواب ، اذ ان الوزارة التي اخذت على عاتقها تحمل مسؤولية البلاد وادارة شؤونها في هذه الظروف العصيبة ، ترى ضرورة استفتاء الرأي العام عن خطتها السياسية لتأمين تعاون اكثر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مما تقتضيه الظروف العالمية الحالية . وعليه فاني اعتذر عن الاستمرار في تحمل المسؤولية راجياً من سموكم قبول استقالي من رئاسة

الوزراء والله اسأل ان يمد سسوكم بتوقيقاته • ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ •
رئيس الوزراء : رشيد عالي

كان طبيعيا ان يقبل الوصي هذه الاستقالة ، وان يعهد الى الفريق طه الهاشمي وزير الدفاع في وزارة الكيلاني المستقلة بتأليف وزارة جديدة على امل ان يوفق بين المصالح العراقية والمصالح البريطانية ، وان يسير بالبلاد نحو أهدافها السامية • ولكن سرعان ما ظهر ان ايام وزارة الهاشمي لم تكن الا فترة سادها السكون والهدوء في الظاهر ، ولكن عوامل الانتفاض كانت تتهاى في الخفاء وعناصر العاصفة كانت تتجمع وتتكاثر في الفضاء لأن الكيلاني لم يكن غير منفذ للسياسة التي اتفقت عليها القوى القومية المهيمنة •

عزل الوصي

يقول الدكتور سندرسن باشا طبيب العائلة المالكة في (ص ٢٢٥) من كتابه (Ten Thousand and one night) ان الوصي استدعاه ذاب يوم واحاطه علما بأنه اصبح ضجرا من العقيد صلاح الدين الصباغ وزمرته فدبر له لقاء بالسفير حيث تم تخصيص بعض المخصصات لتعزيز احتياطاته الأمنية • ولكن الوضع السياسي استمر في التردّي • وفي مساء يوم الثلاثاء الموافق اول نيسان ١٩٤١ لجأ الوصي الى دار المفوضية الامريكية فألبسه الوزير المفوض رداء نسائيا واوصله بسيارة المفوضية الى القاعدة البريطانية في الحبانية فنقلته هذه الى البصرة جوا ثم الى الدارعة البريطانية (كوك شير) الراسية في الخليج العربي ، ونصبت له اذاعة خاصة ليذيع منها بياناته ، كما عينت له سفيرا خاصا هو الميجر ديكوري • وما كادت الكتلة العسكرية تلم بهذه التطورات حتى الفت للسيد الكيلاني حكومة مؤقتة باسم « حكومة الدفاع الوطني » فاذاغ كل من الكيلاني ومحمد امين زكي وكيل رئيس الاركان للجيش بيانا مطولا عما حدث ودعي مجلس الامة الى عقد جلسة خاصة في

يوم الخميس العاشر من نيسان لدرس الموقف فقرر المجلس عزل الامير عبد الاله من منصب الوصاية ، والمناداة بالشرىف بن الشرىف راجح وصياً على الملك فيصل الثانى وفى يوم السبت الموافق ١٢ نيسان ١٩٤١ عهد الوصى الجديد الى السيد رشيد عالى الكيلانى تأليف الوزارة الجديدة بعد ان قبل استقاله الفريق طه الاشمى .

وشعر الامير عبد الاله بزوال حكمه . ونقلته الحكومة البريطانية الى فلسطين فالاردن ونقلت معه بعض الساسة العراقيين الذين سبق ان التحقوا به فى البصرة . وكانت الحكومة المذكورة تعد العدة لارسال حملة عسكرية الى العراق لطرد خصومه واجلائهم من ارض الرافيدين ، وكان بين هذه الحملة فريق من الجيش الاردنى الذى يتولى امره الجنرال كلوب ، فما كاد الفريق يتعد عن عمان ويعلم انه مكلف بقتال الجيش العراقى حتى ترمد وهدد رئيسه بفتح النار عليه ما لم يعده الى ثكنته فى عمان^(٩) فاعيد اليها واستعين بفريق من الصهاينة بدلهم . وقد حرصت الجهات المختصة على عدم اذاعة خبر هذا التمرد^(١٠) ونشب القتال بين الجيشين العراقى والبريطانى بجوار الحباية واستمر طوال شهر ايار ١٩٤١ ولما كانت امكانيات الجيش العراقى دون امكانيات الجيش البريطانى وتدفق السلاح والعتاد والطائرات من مصر وفلسطين والهند باستمرار . اضطر الكيلانى وضباطه ووزراؤه وكذا الشرىف شرف اضطروا للنزوح الى ايران ، وعاد الامير وشرع فى التنكيل بخصومه وبمن آزرهم كما اخذ يضايق الذين لا يقرون سياسته ، واسرت السفارة البريطانية الى وزارة نوري السعيد التى اعقبت وزارة التهذئة التى ألفها جميل ولم تبق فى الحكم مدة تذكر ، اسرت اليها ان تتخذ من الدور الحديثة التى انشأتها مديرية الميناء فى الفاو لسكن عمالها . معتقلا يزج فيه كل من لا يرضى عن الحكومتين البريطانىة والعراقية ، أو يشك فى سلوكه . ولما ضاقت هذه البيوت بالمعتقلين ،

Retreat to Victory.

(٩) الصحفى Allan A.M. فى ص ٦٩ من كتابه

اتخذت ردهات الجيش العراقي المقامة على الضفة اليمنى من مدينة العمارة معتقلا للمغضوب عليهم وقد تجاوز عدد المعتقلين في الشكنات العسكرية الألف معتقل فيهم العين والنائب والوزير ، وفيهم الموظف والمحامي والطبيب ، وقد حشرت الحكومة بين هؤلاء المعتقلين لفيفا من المتشردين والعاطلين وابناء السبيل امعانا في الحاق الاذى بالمذكورين . وقد بقي المعتقل قائما حتى انتهت الحرب العالمية الثانية في اواسط أيار سنة ١٩٤٥م وكان صاحب هذا الكتاب من بين المعتقلين . ولأجل ان نصف سلطة الاعتقال الفاعلة ، نروي الرواية الآتية :

جاءت برقية من وزارة الداخلية ذات يوم تنبيء بقرار الافراج عن ستين معتقلا كان اسم التاسع والخمسين منهم « زمايل بيرمام » ولما لم يكن بين المعتقلين من يسمى بهذا الاسم روجعت الدوائر المختصة لمعرفة الشخص المراد تسريحه وقد تأجل الافراج عن الستين معتقلا اسبوعا كاملا حتى جاءت برقية تقول ان الاسم المراد معرفته هو ISMAEEL PIRMAM

محنة الانتقام

بعد ان عاد الامير عبد الله الى العراق على أسنة الحراب البريطانية -- كما قدمنا -- اخترقت حياد ايران الحكومتان الروسية والبريطانية فاخذت الحكومة الايرانية الجديدة تضايق العراقيين اللاجئين الى بلادها وما لبثت ان قبضت عليهم وسلستهم الى السلطات البريطانية فنقلوا الى الاحواز بالقطار ، ثم الى البصرة حيث شحنوا بياخرة كانت مهياة للسفر الى جنوبي افريقية ولم ينج من الاعتقال الا السيد رشيد عالي الكيلاني الذي كان قد سافر الى تركيا ومنها الى ايطاليا فلمانية . والا العقيد صلاح الدين الصباغ الذي استطاع ان يهرب الى تركيا حيث لبث فيها خمسة اعوام كلاجيء سياسي وليس كمجرم ليجري استرداده في حينه .

ونألف مجلس عرقي في بغداد لمحاكمة الضالعين في احداث الشهرين

نيسان : مابس ١٩٤١ وجيء بفريق من هؤلاء المبعدين بينهم العقيدان محمد فهمي سعيد ومحمود سلمان ، والوزير الشاب محمد يونس السبعراوي لاجراء محاكمتهم امام المجلس العسكري وقد حكم كل من هؤلاء الثلاثة بالاعدام شنقا حتى الموت وقد نفذ فيهم هذا الحكم في الخامس من شهر ايار سنة ١٩٤٢ وحضر عليه التنفيذ الامير عبد الاله ورئيس الوزراء نوري السعيد ثم جيء بالعقيد كامل شبيب واعدم في ٢٠ اب سنة ١٩٤٤ اما العقيد صلاح الدين الصباغ فقد بذل الوصي جهودا مضنية لاسترداده من الحكومة التركية ولكن تركية ابت نسليمه فاضطر الامير ان يعرج على انقرة في احدى سفراته ، وان يطلب الى رئيس الجمهورية شخصا ان يتدخل في امر تسليمه وكان الضغط البريطاني يشتد ايضا حتى تم تسليمه فأخذ الى الوصي فائبه وبصق في وجهه ثم صلب على باب وزارة الدفاع في فجر اليوم السادس عشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٤٥ وبقي معلقا على المشنقة خمس ساعات حتى اذا مرّ الامير وهو في طريقه الى البلاط الملكي . امر بانزاله ولسان حاله يقول :

وتجلدي للشامتين اريهم
اني لريب الدهر لا اتوجع
واذا المنيّة اثبتت اظفارها
القيت كل « شتية » لا تنفع

ولما قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي اطاحت بنظام الحكم الملكي في العراق وافامت النظام الجمهوري بدلا عنه قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٩ منح كل من عوائل المعدومين خمسة الاف دينار وفي صباح ١٥ مابس ١٩٧٠ امرت الحكومة بنقل رفاتهم الى مسجد ام الطبول في جانب الكرخ تكريما لجهودهم الوطنية ثم اقامت لهم تماثيل في احد الميادين العامة وكان الوصي عبد الاله قد قتل في يوم الثورة وعلقه الثائرون على باب الوزارة في الموقع الذي علق صلاح الدين عليه .

لم تكن سلطة فاعلة في العراق الا سلطة الامير عبد الاله ، وكانت السلطات البريطانية المحتلة تحمي تصرفاته وتستعين بها في تمشية اشغالها وتأمين مصالحها في هذا الجزء من الوطن العربي الكبير وجالت في نفس الوصي فكرة تعديل القانون الاساسي العراقي تعديلا يضمن له ولاية العهد مضافا الى منصب الوصاية . ويسنحه سلطة اقالة الوزارة التي تتسرد عليه ولا يرضى عنها ، وعلى الرغم من ان المادة « ٢٢ » من القانون الاساسي « الدستور » لا تجيز ادخال اي تعديل عليه مدة الوصاية فان الاعيان والنواب وافقوا على التعديل المطلوب ، ولم يشذ عن هذا الاجماع الا العين القانوني الكبير محمود صبحي الدفترى فلم تجدد عضويته في مجلس الاعيان ، ولم ينتخب لعضوية مجلس النواب ، ولم يستوزر بعد موقفه هذا وقد خالف العين عمر قاضي ولكن معارضته كانت شكلية وقد حضر الوصي جلسة الاقتراع على التعديل .

وثبة كانون الثاني

كانت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية - البريطانية التي الفت الانتداب البريطاني على العراق بصورة رسمية ومهدت دخول العراق عضوا في عصبة الامم عام ١٩٣٢ ، كانت هذه المعاهدة الناظم الرسمي للعلاقات الحليفية بين بريطانيا والعراق . وكانت مدة هذه المعاهدة ٢٥ سنة تنتهي بعام ١٩٥٧ وكانت طعون كثيرة قد وجهت الى هذه المعاهدة في اويقات مختلفة ، ولما كانت عصبة الامم قد انتهى اجلها وحلت محلها هيئة الامم المتحدة . وكانت المادة (١٠٣) من عهد هذه الهيئة تنص على انه [اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة وفقا لهذا الميثاق مع اي التزام دولي اخر يرتبطون به . فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق] فقد اصبحت معاهدة ٣٠ حزيران منتهية بحكم هذه المادة ولم يكن في امكان الوزارات العراقية

المتعاقبة ان تجهر بهذه الحقيقة فاتجهت النيه الى تعديلها فجرت في بغداد
مفاوضات سرية بين الجانب العراقي - والجانب البريطاني كان للامير عبد الاله
اليد الطولى في اجرائها وصياغة المواد المراد تعديلها ثم تقرر ارسال وفد الى
لندن لاتمام هذه الطبخة ، وقد راس هذا الوفد رئيس الوزراء صالح جبر
وكان بين اعضائه العيان نوري السعيد وتوفيق السديدي ، ووزير الدفاع
شاكر الوادي على ان ينضم اليهم وزير الخارجية الدكتور محمد فاضل
الجمالي وكان يومئذ في لندن ، وبعد مفاوضات ومذاكرات صورية تم التوقيع
على الصيغة النهائية لمعاهدة جديدة في اليوم السادس عشر من شهر كانون
الثاني سنة ١٩٤٨ وكان التوقيع عليها في ميناء بورتسموت فسميت المعاهدة
بهذا الاسم ، وما كانت نصوص المعاهدة تنشر في لندن وبغداد في السابع عشر
من شهر عقدها حتى تصدت لها الاحزاب السياسية فسلقتها بالسنة حداد وبينت
معايبها والاضرار التي ستنتج عنها لو ابرمت من قبل مجلس الامة واذا
بمظاهرات الاستنكار تندلع في كل مكان وعبثا حاولت قوات الامن ان تقضي
عليها فقد سرى التحفز لاستنكارها سريان النار في الهشيم واذا بالسلطات
الحكومية توغز الى قوات الشرطة باستعمال القوة للقضاء عليها فكانت جروح
وقتل وكانت فوضى واعمال تخريب ، وخشي البلاط ان تتكرر حوادث
نيسان وايار من سنة ١٩٤١ فاعلن الامير عبد الاله بانه سوف لا تبرم اية
معاهدة لا تضمن حقوق الشعب وامانيه الوطنية وكلفت الحكومة البريطانية
ان يرجع صالح جبر الى بغداد ليعالج الموضوع بما عرف عنه من جرأة وقوة
اعصاب فهذأت الاحوال بعض الهدوء وانصرف الطلاب الى معاهدهم ومدارسهم
ولكن ما كاد الوفد المفاوض يعود الى بغداد حتى استنفز رئيسه (صالح)
الذين قاموا بالمظاهرات والاضرابات فعاد الطلاب الى التظاهر والهياج فامر
رئيس الوزراء ان تفتح الشرطة النار على المتظاهرين وان تحتل المساجد القائمة
على ضفتي النهر وتنصب المدافع الرشاشة فوق السطوح ، وتحصد الارواح
حصدا ولكن المتظاهرين صمدوا امام هذا التحدي فكثرت الجروح والقتول

وتجاوز عدد القتلى المئة وصار الناس ينادون بسقوط الملكية جهارا وزاد الطين بلة ان وزيرين من وزارة صالح استقالا من المناصب انوزارية وان وزراء آخرين في طريقهم الى الاستقالة مما رآب الوصي عبد الاله واضطر الى ان يطلب استقالة الوزارة وتمكن رئيس الوزراء ان يهرب الى منازل اصهاره في قضاء الهاشمية بنواء الحلة «بابل» ثم التسلل الى خارج العراق ، وتألفت وزارة جديدة برئاسة السيد محمد الصدر فقررت رفض معاهدة بوتسموث وقبرها في لحد عميق فرمجر الانكليز وتوعدوا واضطر الوصي ان يرسل احد مستشاريه الى لندن لشرح الظروف التي اضطرته للسكوت امام رفض المعاهدة ولبستنزل شآبيب رحمة الانكليز عليه .

الاستهانة بالشعب

كانت وزارة توفيق السويدي « الثانية » التي تألفت في ختام الحرب العالمية الثانية قد اجازت تأسيس خمسة احزاب سياسية كان اثنان منها ترافب اعمال الحكومة وتحصي اخطاءها وتنبه الشعب الى كل سيئة تصدر عنها ولا سيما بعد القوضى التي سادت اعمال الدوائر الحكومية ، والنشاط المريب بين الموظفين وتفشي سياسة التحزب في تعيينات الموظفين وترفيعاتهم وتنقلاتهم .

ثورة في مصر

وكان الجيش المصري قد قام بثورة عاتية في ٢٣ تموز من سنة ١٩٥٢ اطاحت بالملك فاروق ، واجلته عن ارض الكنانة وما لبثت ان استبدلت بنظام الحكم الجمهوري حكم الملك فاروق فرأت الاحزاب العراقية ان ترفع الى

الوصي عبدالاله مذكرات تحمله مسؤولية تردي الأحوال في البلاد وتطلب اليه تدارك الامور قبل ان يستعصي تداركها ، وكان مما جاء في مذكرة الجبهة

الشعبية المؤرخة في ٢٨ تشرين الاول من عام ١٩٥٢ قولها « وقد اصبح لنا في الانتفاضات الاخيرة وفي الاحداث التي حلت في مختلف اقطار هذا الشرق القريب ، وخصوصا في مصر ولبنان ، عبرة بالغة لا مناص من الاتعاظ به لان الاسباب المتشابهة تؤدي الى نتائج متشابهة » (١٠) .

وبدلا من ان يتعمق الوصي في دراسة هذه المذكرات ، ويسعى الى تلافي الاضرار ، فانه اوعز الى رئيس ديوانه احمد مختار بابان ان يرد على مذكرات الاحزاب ردا قاسيا فزاد الطين بلة ، وتدارك رئيس الوزراء مصطفى العمري الامر فندم التماسا الى الوصي ان يجتمع باصحاب المذكرات ويستمع الى مطالبهم وارايتهم وطلب الى بعض الكبار من السياسيين ان يساعدوه على طلبه من الوصي فتقرر ان يعقد اجتماع في مساء يوم الاثنين الموافق ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ وبعد ان استمع الوصي الى الحاضرين وتذاكر معهم ، اخذ يفند ما جاء في المذكرات وفي الاقوال المطروحة وما لبث ان احتد واتهم الجالسين بالكذب ولعل خير ما ندوته عن هذا الاجتماع ما جاء في ص ٣٧٠ من الجزء الاول من مذكرات طه الهاشمي رئيس الجبهة الشعبية قال :

وبعد ان انتهى من هذا الاستعراض الذي دل على انه قد املني عليه او ان استكتبه بورقة ، وجه كلامه الى الحاضرين وقال لهم هل انا عملت هذه الاشياء ؟ اتم عملتموها اتم كلكم كذابون . وبعد ان سكت برهة ، وجه الكلام الي وقال لي انت كذاب وعدتني بانه لن يقع شيء من الضباط فوق فاجبته اذا كنتم تقصدون اجتماع قصر الرحاب ، لقد طلبت الاجتماع لتوقعي من حدوث حادث وامر الاجتماع سهل والحاضرون موجودون فاجاب نعم الموجودون حاضرون او من مات منهم اذا انا كذاب ؟ فتدخل ارشد العمري قائلاً استغفر الله ثم قال الوصي لي اذن انت كذاب .. ولما اخذ يردد كلمة

(١٠) مذكرات الاحزاب والجواب عليها موجود كلها في الوزارات العراقية - الجزء الثامن .

كذاب فنت مستكرا فقال لي اجلس فجلست مكرها واخذ يكرر ذلك فاجبت اني رجل شريف وقمت محتجا وتركت القاعة ، ويظهر ان كامل الجادرجي تاهب لتخرج فخرجنا سوياً وكامل يلعن ويسب ويشتم ويقول : اما هذا ادبسر سرسري ، فانيت داري وكان الحمام حاضرا فاغتسلت ونمت نوماً هادئاً .

وأدرك الوصي الاثر الذي تركه في نفوس الذين وجه اليهم تهمة الكذب فطاف بسيارته على دور الذوات الذين حضروا اجتماع المساء ووضع بطاقته الشخصية في دار كل منهم ، ولم يستثن من ذلك الا السيدين طه الهاشمي وكامل الجادرجي ، فطلب منه رئيس ديوانه احمد مختار بابان ان يسترضي الفريق الركن طه الهاشمي فرفض ذلك رفضاً باتاً فاصطحب رئيس التشريفات تحسين فدري وذهبا الى دار طه وهونا عليه الم الاهانة التي سبها موقف الوصي فقبل منها هذا الشعور بالشكر والثناء .

وذلة عسكرية

قال لنا الدكتور محمد فاضل الجمالي ذات يوم ، انه مرّ بلندن في طريقه الى هيئة الامم المتحدة لتمثيل العراق في هذه المؤسسة الدولية وكان الوصي في العاصمة البريطانية للاشراف على مداوي شقيقته فزاره في محل اقامته . ولما سألته عن الوضع في العراق ورد على استفساره بما عنده من معلومات قال (الوصي) اذا استقالت وزارة مصطفى العمري القائمة فانه سيسند منصب رئاسة الوزراء الى رئيس اركان الجيش ليؤلف وزارة عسكرية تتولى وضع الامور في نصابها .

وفي منتصف تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ رأت رئاسة كلية الكيمياء والصيدلة ان تدخل تعديلاً على نظامها الداخلي يجعل الطالب المعيد في درسه معيداً في كافة دروس الصف فاستنكر الطلاب هذا التعديل وقاموا باضراب مدرسي توسع بحيث شمل طلاب جميع المعاهد والكليات واصبح بمثابة القشة

التي قضت ظهر البعير بحيث اضطرت الحكومة للاستعانة برجال الشرطة فكانت جروح وقتول ، وتوسع الاضراب فانتقل الى بعض المدن المجاورة فلجأت الحكومة الى الجيش للاستعانة به في انقاذ الموقف واضطر رئيس الوزراء مصطفى العمري الى تقديم استقالة وزارته فرأى الوصي ان يحقق احلامه التي كانت تراوده فعهد الى الفريق نور الدين محمود ان يتولى تأليف وزارة تأخذ على عاتقها انقاذ الموقف وكلفه بجعل الوزارة مؤلفة من بعض الضباط الذين يعتمد عليهم^(١١) فأجابه الرئيس المكلف انه سيؤلف الوزارة من الذوات المدنية الذين يثق بهم ويعتمد على جراتهم فتتولى تهدئة الوضع والقضاء على الموضى التي تسود البلاد فلما وجه الوصي كتاب الاسناد اليه أصدر الرئيس هذا البيان :

بناء على حدوث اضطرابات تعرض امن البلاد وسلامتها الى الخطر ، فقد كلفني صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم بتشكيل الوزارة وتسلم مسؤولية الحكم وحفظ الامن في البلاد . وعليه فاني ادعو الشعب العراقي الكريم الى مؤازرتي والجيش في القيام بالواجب وذلك عن طريق الخلود الى السكينة والتزام جانب الهدوء وعدم القيام بما يعكر صفو الامن في البلاد وادعوا الله مخلصا ان يوفقني والجيش الى خدمة البلاد واسعادها وانوصول بها الى اهدافها السامية والله ولي التوفيق ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

رئيس اركان الجيش رئيس الوزراء نور الدين محمود

وكان اول عمل قامت به الوزارة الجديدة نزول قطعات الجيش الى الشوارع وصدور منع التجول ، واعلان الاحكام العرفية في لواء بغداد ، فاصدرت الادارة

(١١) رواه لنا الرئيس المكلف ، واثبتناه في ص ٢٣٠ من الجزء الثامن من تاريخ الوزارات العراقية ، كما اكد لنا وجوب اعتقال الزعماء وكبار الساسة الذين اساءوا للوطن ، ونصب مشائق على طول شارع الرشيد بين باب المعظم الى الباب الشرقي وصلبهم عليها ، ولكن رئيس الوزراء المكلف رفض ذلك رفضا باتا .

العرفية اوامرها بمنع حمل السلاح وان كان مجازا وغلق الاحزاب السياسية وتعطيل الصحف الوطنية والقبض على بعض السياسيين والصحفيين والمشتبه في سلوكهم وقد بلغ عدد المقبوض عليهم وقدموا الى المحاكم العسكرية (٢٩٩١) حكم على شخصين بالاعدام ، وعلى ٩٠٠ بالسجن ، وعلى ٥٨٢ بالغرامة ، وافرج عن المتبقين وقد استقالت الوزارة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ ولم تلغ الاحكام العرفية الا بعد ٥٨٣ يوما .

بعد ازمة السويس

ارادت الحكومة المصرية ان تزيد في مساحات الارض القابلة للزراع وحفظ المياه الزائدة فقررت اقامة السد العالي في اسوان فاستعانت ببنك الاعمار الدولي لتحقيق مشاريعها الجبارة فوعدها هذا البنك بقرض كبير ، كما تبرعت الولايات المتحدة الامريكية بمساعدة مالية قدرها اربعون مليون دولار ، وتبرعت بريطانيا بخمسة ملايين جنيه ، وكانت مصر كلما ارادت الاستعانة بدول اوربا الغربية وبامريكا لشراء الاسلحة الضرورية لامنها وحدودها ، وجدت اسواق هذه الدول مسدودة في وجهها الامر الذي اضطرها لتدارك هذا السلاح من الاسواق الشرقية واذا بكل من البنك الدولي وامريكا وبريطانية تراجع عما وعدت ، واذا برئيس جمهورية مصر السيد جمال عبد الناصر يقرر تأميم قناة السويس ليستعين ب وارداتها في تأمين النفقات الضرورية يلمشاريه الاروائية الكبرى ، واذا بالحكومتين البريطانية والفرنسية ومعهما اسرائيل تهاجم أرض الكنانة أرضاً وبحراً وجوا واذا بالبلاد العربية تتكهرب وتعلن استعدادها لنصرة مصر في محنتها ، وكان العراق المعروف بصدق القومية والوطنية في مقدمة البلاد التي تصدت لهذه المظالم فقامت المظاهرات في كل مدينة من مدنه ، وتسلسلت الاحتجاجات من جميع الصفوف وكثرت الاصطدامات فاعلنت الحكومة الاحكام العرفية في طول البلاد

وعرضها وذلك في الاول من تشرين الثاني ١٩٥٦م ولسنا بذكر ما حدث ولكن نقول بصدق ان ازمة السويس وقبلها قيام الثورة المصرية هيأتا الظروف لتسمل الجيش وغياج الساسة وتفكير الطرفين في الاطاحة بنظام الحكم الملكي القائم واحلال النظام الجمهوري محله وكانت المناداة بذلك تجري على السنة المتظاهرين وافواه الضباط المتحمسين وقد الفت كتب ورسائل كثيرة في ذلك وهي ميسورة في كل محل .

فكرة القتل

ترتقي فكرة قتل الامير عبد الاله الى السنة التي فشلت فيها حركة ايار ١٩٤١ انتحارية ورجوع المشار اليه الى العراق على اسنة الحراب الانكليزية ، واعدامه العقلاء الذين قاموا بتلك الحركة ، وبالوزير الشاب يونس السباعوي، وبفصل النخبة الممتازة في وظائف الدولة من وظائفهم واعتقال المئات من كبار الساسة والشيوخ والمثقفين والشباب الوطني المتحمس ولكن الجيش البريطاني الذي احتل العراق ورجال الاستخبارات العسكرية والمدنية كانت بالمرصاد ، وجاء تعديل القانون الاساسي العراقي تعديلا يمنح الوصي سلطة اقالة رئيس الوزراء والتحكم في جهاز الدولة وهو التعديل المخالف للمادة ٢٢ منه ثم فساد الادارة وحماية الوصي للمرشحين والعابثين بالبلاد كل ذلك اخذ يتزايد ويتضاعف في فكرة التخلص لا من عبد الاله حسب بل من نوري السعيد الذي كان يسنده ويتستر عليه واذا علمنا ان السعيد الف اربع عشرة وزارة من اصل تسع وخمسين وزارة قامت في العهد الملكي بين ٣ اب ١٩٢١ و ١٤ تموز ١٩٥٨ ادركنا قوة هذا الرجل وبراعته في حكم هذه البلاد ومسؤوليته عن تصرف الوصي لهذا فقد اتفقت اراء الضباط الاحرار والزعماء المتظلمين على التخلص منهما ليتسنى القضاء على نظام الحكم الملكي اما الملك فيصل الثاني فقد الحق بهما لا بغضاله ولا نكاية بتصرفاته ولكن الالحاق كان ضروريا لسلامة النتيجة ...

مضامين الكتاب

الصفحة	الموضوع
٧	فاتحة الكتاب
١٧	ثورة العشرين وكيف قضت على فكرة الحاق العراق بالهند ؟
٤٢	فيصل الأول وكيف اختير ملكاً على العراق ؟
٧٧	أزمة وزارية حادة تمهيداً لعقد المعاهدة العراقية البريطانية الجائرة
١٠٣	بين الانتداب والمعاهدات - المعاهدات العراقية - البريطانية غير المتكافئة
١٢٠	الدستور العراقي من وضعه ؟ لماذا عدل ؟ كيف النقي ؟
١٤٢	كيف تم للعراق قبوله في عصبة الأمم ؟
١٦٧	الانقلاب العسكري الأول
١٩١	مصرع الملك غازي
٢١٨	ليلة ليلاء
٢٣٥	الحرب العراقية - البريطانية في مايس ١٩٤١
٢٦٦	حدث تاريخي كبير - الاطاحة بمعاهدة بورتسموث
٣٠٦	القشة التي قصت ظهر البعير
٣٢٨	حلف بغداد
٣٦٤	أزمة السويس وموقف العراق منها
٣٨٧	جبهة الاتحاد الوطني والتمهيد لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨
٤٠٤	الأمير عبد الله كيف أصبح وصياً للعرش ؟ وكيف قتل ؟

أحداث عاصرتها

الكتاب: أحداث عاصرتها - الجزء الثاني

المؤلف: السيد عبد الرزاق الحسني

القياس: ١٧ x ٢٤

الصفحات: ١٦٠ صفحة

الطبعات: الأولى ١٩٩٩ م - الثانية ٢٠١٤ م

الناشر: دار الرافدين - بيروت

© جميع حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نقل أو اقتباس أو ترجمة أي جزء من

هذا الكتاب، بأية وسيلة ورقية أو إلكترونية أو

غيرها، إلا بإذن خطي من الناشر



للطباعة والنشر والتوزيع

لبنان - بيروت ص.ب 25/309 الغبيري

تلفاكس : 961 1 541980 + خليوي ، 03/445510

e-mail , daralrafidain@yahoo.com

أحداث عاصرتها

السيد عبد الرزاق الحسني

الجزء الثاني



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه
وبعد

كانت رغبة المرحوم والدي أسكنه الله فسيح جناته أن يرى كتابه « الجزء الثاني من أحداث عاصرتها » بين أيدي القراء قبل أن يطويه الردى .. ولكن القدر كان حائلاً دون تحقيق تلك الرغبة ..

كان أمني بالله عز وجل كبير فأخذت مسودات الكتاب من المطبعة وأكملت الملاحظات التي ثبتتها لجنة الموافقة على طبع الكتاب .

وأحمد الله حمداً كثيراً لكوني حققت رغبة المرحوم وأساله تعالى أن أكون قد وفقت في عملي هذا ..

احلام عبدالرزاق الحسني

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين
وبه نستعين

وبعد

هذا هو الجزء الثاني من كتاب « أحداث عاصرتها » الذي تولت وزارة الثقافة والاعلام الجلية اصدار جزئه الاول في عام ١٩٩٢ فلقى من الاقبال على قراءته ما لم أكن لأحلم به . وقد نفذت نسخ الجزء المذكور حيث أصبح الباحث عنه كالباحث عن الكبريت الأحمر .

ويضم هذا الجزء بين دفتيه عدة مواضيع أو حدثاً من الاحداث التي شهدتها أو أسهمت فيها فهي لا تقبل الطعن أو الشك في صحتها وما كنت لأجرؤ على اصدار هذا الجزء الثاني والآخر لولا رغبتني في اطلاع القراء الكرام على هذه الاحداث قبل أن يطويني الردى فتصبح طعماً للنفار أو شعلة من نار ، إذ ليس بين اولادي واحفادي من له ولع في مثل ولعي في اقتناء الكتب أو في تأليفها ، والله من وراء القصد .

الكرادة الشرقية غرة المحرم ١٤١٦ هـ - ايار ١٩٩٥ م

السيد عبدالرزاق الحسني

الايام الاخيرة من حياة الحسيني

كان الحسيني رحمه الله يشعر بأن تلك الايام هي أيام النهاية حيث ان شبح الموت كان قد دنا منه وبدأ يحس بأن الوضع الذي يعيشه هو آخر المطاف لسبعة وتسعين عاماً قضاها بين دفات الكتب .. سبعة وتسعون عاماً كانت وكأنها لم تكن حيث ان القدر يقف وراء الباب بالمرصاد ..

طلبات وأمنيات لم تكن في الحسبان أرادها ذلك الرجل العظيم في أيامه الاخيرة .. من تلك الامنيات هي الذهاب الى شارع أبي نؤاس ، الشارع العزيز الذي شهد مسيرة الحسيني وهو يؤلف كتبه التي تركها لتخلد اسمه عبر التاريخ .. كان يمشي في ذلك الشارع والكتاب والقلم لم يفارقه كان يصحح أو يضيف فقرات الى ما ورد في كتاباته حتى انه كان يحفظ مطببات الرصيف بكل دقة من كثرة ما مشى فيه ، وكانت الناس التي لا تعرفه تتساءل من ذلك الطالب الذي يرويه كل يوم وكتابه وقلمه بين يديه وهو يمشي وكأنه مقبل على امتحانات آخر السنة .

ولم أبخل عليه فحققت له ما أراد وأخذته الى ذلك الشارع بكل رحابة صدر وتوقفنا عند تمثال شهرزاد وشهريار فترجل من السيارة وأجال النظر في ما حوله ولكنه سرعان ما تعب وعاد أدراجه الى داخل السيارة .. حزنت كثيراً وتأسفت على ذلك الرجل الذي كان يقطع المسافات الطويلة مشياً على الاقدام وفكرت قبل أن اعيدته الى بيته : ترى ما ضر لو أخذته مثلاً الى ساعة بغداد والى ساحة الاحتفالات حيث لم يسبق له أن رآهما من قبل وفعلأ رحب بالفكرة وكان ممتناً بشكل غريب ورحنا الى هناك ووقعت عيناه على تلك الساعة فأدهشته عظمة ذلك الصنيع واشاد بالقائمين ببنائها ، ثم بعدها أخذته الى ساحة الاحتفالات وكان يتكلم ويثني على كل ما يراه في تلك الأمسية .

وهكذا كانت تلك آخر جولة له كان يتمنى أن يرى الكاظمية والاعظمية وبغداد الجديدة ولكن سوء الحال حال دون ذلك .. ترى لماذا بالذات هذه المناطق الثلاث ؟ .. ويبقى السؤال الى الأبد بدون جواب .

وجاءته بعدها إحدى طالبات الدراسات العليا من جامعة البصرة وجلس يتجاذب وإياها اطراف الحديث حوالي الثلاث ساعات ، أخبرته ان كثرة الكلام لا تنفع

فاجابني بأن هؤلاء الطلبة إن لم يكن هو ليساعدهم فمن اذا سيساعدهم ، وعلى عكس ما اتصور فان صحته تتحسن عندما يتحدث الى أي من الطلاب فالعلم والمعرفة كانا ملاذه الوحيد . وغادرت مودعة إياه متمنية له دوام الصحة سائلة الله أن يكتب لها لقاء آخر معه وقبل رحيله بثلاثة أيام طلب من أحفاد أخيه الساكنين معه في الدار نفسها قلماً وورقة فاجابوه ان ليس لديهم ما يريد . ضحك رحمه الله وقال هيهات هيهات ان يعيش الحسنني بدون قلم وورقة ، اذا فالموت أفضل لك يا حسني ، كانه كان يعلم انه بدون تحقيق تلك الامنية فالحياة لن تساوي بعد شيئاً في نظره .

وبعدها تردت صحته وتدهورت وكان يتوسل أن لا نتركه وحيداً .. كان يتسلى بوجودنا معه يحدثنا ونستمع اليه يسألنا عن السوق وعن الاسعار وعن الغلاء الفاحش ويتساءل كيف تعيشون ، كان يحدثنا عن داره التي بناها قبل خمسين عاماً بمبلغ ستمائة دينار ضحكنا وقلنا : هل تبيع الدار نفسها بمبلغ مائة مليون دينار ؟ . استغرب للرقم الذي ذكرناه وقال لا ... لا ... الحمد لله انني ساخرج من هذه الدنيا كما دخلتها أول مرة ... بلا مال وبلا عقارات ساذهب الى ربي كما أنا ها أنتم ترون إني صفر اليدين لم يبق لي شيء وهذا هو الانسان يجب أن يودع الحياة دون أن يملك شيئاً ..

وفعلأ كانت تلك الكلمات هي آخر ما نطق بها وفجأة فقد النطق بعد أن قال ان رأسه يكاد ينفجر من شدة الالم .. أجل فقد النطق ولم يستفد شيئاً من الاطباء الذين جننا بهم والعقاقير التي وصفوها له .. أحدهم قال انه مصاب بذات الرئة الحاد وهو خطر في هذه السن ، وآخر قال انه مصاب بجلطة في رأسه ، وتعددت الاقاويل وتعددت الادوية لكن دون فائدة فشبح الموت كان يقترب أكثر وأكثر .

كان يعاني من فقدان النطق يريد أن يتفوه بشيء لا أدري ما هو ... كان ينظر اليينا وعيناه تذرفان الدمع ولسان حاله يقول أنا مودعكم الى الأبد . واستمرت الحالة ثلاثين ساعة دون أن ينبس بكلمة واحدة ، مجرد اشارات .. مجرد توسلات .. ترى ما الذي كان يريد أن يقوله في تلك الساعات ؟ . لست أدري فقد ظلت وما زالت تلك النظرات والتوسلات تقض مضجعي وأنا لا أعرف كنه ما كان يريد قوله ...

وهكذا انتهت حياة الحسنني .. الرجل الذي خدم بلده وخدم التاريخ .. وفي الساعة التاسعة والربع من مساء يوم الاربعاء ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٧ فتح عينيه لآخر

مرة واذا بدمعة ساخنة تنحدر على وجنتيه .. أخذت منديلاً نظيفاً ومسحت له دموعه
وفتح عينيه يحلق بي ، بل ظلّ محدقاً حتى فارقت الروح ... وهكذا انطفأت شمعة
البيت .. هكذا رحل الحسني والى الابد .. وعادت الروح الى بارئها ..
وبدأت المراسيم كما هي العادة وخرجت جنازته يوم الخميس ٢٥ / ١٢ /
١٩٩٧ من داره في الساعة العاشرة صباحاً والمشيعون من الوزراء والمعارف من حولها
وأودعناه القبر عصر ذلك اليوم وفي الساعة الرابعة والربع في وادي السلام بمدينة
النجف .

ويموت الحسني ماتت كتاباته .. لم يعد يستطيع أن يكتب شيئاً عن تاريخ بلده
انما ترك وراءه كتباً قيمة ستخلده أبد الدهر ..
رحمك الله يا شيخ المؤرخين وأسكنك فسيح جناته .. انا لله وانا اليه راجعون .

ابنتك احلام

نظام الحكم الملكي في العراق كيف تكون وكيف انهار ؟

توطئة

ترتقي المصالح البريطانية في العراق العربي الى فجر القرن السابع عشر للميلاد ، وكانت هذه المصالح في بداية أمرها تجارية صرفة ثم أصبحت سياسية - تجارية بعد زمن قصير . فان بعثة برتغالية يرأسها الملاح البرتغالي « فاسكودي كاما » كانت قد غادرت ليشبونة ، عاصمة البرتغال ، في الثامن من شهر تموز لعام ١٤٩٧ لاكتشاف الطريق المؤدية الى القارة الهندية ، فسارت أربعة أشهر و ١٢ يوماً ومزّت بمرافئ وموانئ عديدة ، حتى انتهى المطاف بها الى ميناء قليقوت على ساحل الهند الغربي في العشرين من آذار ١٤٩٨ فلبثت فيه مدة تفقدت خلالها مناطق مختلفة من هذه البلاد الواسعة ، وتزوّدت بمقادير كبيرة من الاموال العظيمة والاحجار الكريمة ، ثم عادت الى ليشبونة فبلغتها في ايلول من السنة التالية (أي سنة ١٤٩٩) وقد شجّع نجاح فاسكو هذا ، أبناء بلاده البرتغاليين على النزوح الى الهند زرافات ووحداناً ، ثم جذبت مغاصات اللؤلؤ ومتاجر العراق وايران هؤلاء الغرباء الى خليج البصرة العربي ، فتقدّموا فيه صُعداً حتى أدركوا البحرين ، وأسسوا قلعة حصينة في هرمز عام ١٥٠٧ م ، ووضعوا فيها قوة كبيرة لضمان السيطرة على قراصنة البحر . وهكذا يكون الملاح البرتغالي « فاسكودي كاما » أول من فتح للبرتغال ولاوريا باب الاستعمار الغربي في الشرق العربي ، وجعل جلّ تجارته في أيديه ، وكان من نتائجه أن اندرست طرق التجارة من الصين والهند والبحر المتوسط ، وهي يومئذ قوام الحياة الاقتصادية .

وكانت تجارة الهند ، وسواحل الخليج العربي ، وايران ، والعراق من قبل ، وقفاً على الملاحين العرب من عمان ، واليمن ، والسواحل ، يتنقلون بها بين المحيط الهندي وبين البحر الاحمر وافريقية بملء حرياتهم ، وبأمان ودعة ، فلما أدركت بريطانيا أهمية هذه الطريق وعظمتها ، الفت في ختام السنة ١٦٠٠ للميلاد « شركة الهند الشرقية - البريطانية » التي قامت على دعائمها الامبراطورية

البريطانية بعد حين ، وبفعتها الى منافسة البرتغاليين ومن جاء بعدهم من الهولنديين الذين أسسوا « شركة الهند الشرقية - الهولندية » سنة ١٦٠٢ م ، والفرنسيين الذين أسسوا شركة الهند الشرقية - الفرنسية « سنة ١٦٤٤ م ، ومن غير هؤلاء . وقد تمكنت الشركة البريطانية المذكورة من أن تدخل في خصام طويل مع منافساتها حتى كادت تقضي عليها وتحل محلها . فقد شرعت في انشاء أربع محطات اخرى في الهند هي : أجمير ، وأغرا ، ويرهابور ، وسورات ، وما لبثت أن امتدت مطامحها الى البلاد المجاورة ، فعقدت اتفاقاً مع الشاه عباس الاول شاه ايران في عام ١٦٢٢ م ، عهد به اليها حماية التجارة في الخليج العربي ، فبنت المعاقل والحصون على سواحلها ، وأسست مركزاً تجارياً لها في البصرة في عام ١٦٤٣ م ، فضلاً على المراكز التي أقامتها على بعض السواحل . ثم جاءت ببارجتين لتعزيز نفونها ، ثم صارت تدخل في مفاوضات سياسية طغت على أعمالها التجارية ولم يكد شارل الثاني يعتلي اريكة الحكم في بريطانيا حتى جعل لـ « شركة الهند الشرقية - البريطانية » الحق في شن الغارات على من يقف في طريق مصالحها ، وعلان الحرب على من يخاصمها ، فكان ذلك فاتحة تقم عظيم استمر من سنة ١٦٢٢ الى سنة ١٦٨٩ م . وكانت هذه اولى المحاولات التي سعت بها بريطانيا الى بسط سلطتها السياسية على الخليج العربي ، والسعي للاستيلاء على ايران وبلاد الرافدين . ويانسلاخ هذا الجيل ، توسعت التجارة البريطانية ، وتمتد الخليج العربي الى البحر الاحمر .

وفي عام ١٧٦٣ عين وكيل الشركة التجاري في البصرة قنصلاً لحكومته فيها ، فأصبحت لهذا الوكيل صفة سياسية الى صفته التجارية ، وعدت البصرة مركزاً لتوزيع البضائع الانكليزية في العراق وايران ، وتلا ذلك تعيين وكيل آخر بالدرجة نفسها وللغرض عينه في بغداد عام ١٧٦٨ وهكذا أخذت قدم الانكليز ترسخ في العراق ، وسلطانهم يقوى ، ونفوذهم يتسع بحيث أصبح لهم حرس كبير من الهنود ومن أهل البلاد ، وصاروا يأتون بدارعة نهريه تقف أمام دار القنصلية الامر الذي حمل رؤوس القبائل وطبقة الافندية على الاعتقاد بأن مستقبل بريطانيا في العراق سائر الى الهمية ، وانها ستلعب دوراً خطيراً تقضي الحكمة بمصافاتها وموالاتها منذ تلك الساعة ، واذا باللورد كرزن يصرح في مجلس اللوردات البريطاني في عام ١٨٨٢ قائلاً :

« تدخل بغداد بصورة غير رسمية ضمن مجموعة موانئ الخليج ، ولذا يجب أن تضم الى منطقة النفوذ البريطاني المطلقة »^(١) .

ثم عاد فصرح في عام ١٩١١ قائلاً :

« من الخطأ أن يظن ان مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج . انها ليست منحصرة في الخليج ، ولا فيما بين بغداد والبصرة ، بل هي تمتد حتى الى بغداد نفسها »^(٢) .

فلما اندلع لهيب الحرب العالمية الاولى في منتصف عام ١٩١٤ م ، استطاع السلاح البريطاني أن يتم في غضون سنواتها الاربع ، ما بدأت به التجارة والدبلوماسية البريطانيتان مدة ثلاث مئة سنة .

غدر الانكليز بالعرب

في الوقت الذي كانت المفاوضات السرية تجري بين الحكومة البريطانية وشريف مكة المكرمة الحسين بن علي حول اشراك العرب في الحرب القائمة بينها وبين الاتراك والالمان لقاء ضمان استقلال البلدان العربية ، اذا ما ربح الحلفاء الحرب ، كانت تجري مفاوضات سرية اخرى بين الحلفاء أنفسهم « بريطانية وفرنسا وروسية القيصرية » لاقتسام هذه البلدان فيما بينهم اذا ما تم سلخها من جسم الانبراطورية العثمانية بفعل الحرب المذكورة ، فكانت اتفاقية سايكس - بيكو السرية المنعقدة في ١٥ - ١٧ ايار من عام ١٩١٧ م^(٣) والتي فضحها الشيوعيون عندما استولوا على الحكم في روسيا في تشرين الاول ١٩١٧ م ، وصمة عار في الحلف الغربي - البريطاني فقد جزأت البلدان العربية ، التي حرص شريف مكة المكرمة على وحدتها ، الى مناطق نفوذ للانكليز والفرنسيين والروس : حمراء وزرقاء وسمراء ... الخ وجعلت ولاية البصرة العراقية « بحدودها الغربية والشمالية تحت الادارة البريطانية بصورة دائمة »^(٤) بينما « تكون ولاية بغداد مملكة عربية يديرها حاكم أو حكومة من أهلها تحت الحماية البريطانية في كل شيء إلا الاسم فانه يبقى عربياً »^(٥) . أما

١ ، ٢ - A Study on The Political Development 37-49 .

٣ - سميت هذه المعاهدة بمعاهدة سايكس - بيكو لانها عقدت بين السير مارك سايكس باسم الحكومة البريطانية وبين المسيو جورج بيكو باسم الحكومة الفرنسية .

٤ ، ٥ - من برقية لوزير الهند في لندن الى سكرتير الشؤون الخارجية في سملانوصها في « تاريخ العراق السياسي الحديث » ج ١ ص ١٥٠ .

ولاية الموصل فقد كانت من نصيب الفرنسيين في الاتفاقية المذكورة . فلما قرر مجلس الحلفاء الاعلى ، الذي عقد في سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ م ، فرض الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين ، والانتداب الفرنسي على سورية ولبنان ، استطاعت الحكومة البريطانية أن تنتزع ولاية الموصل من الفرنسيين لضمها الى العراق ، بعد أن ضمنت لهم بعض السهام في نفط ولاية الموصل . وعلى هذا أعلنت الحكومة البريطانية في ١٧ حزيران ١٩٢٠ انها قررت « جعل العراق - بولاياته الثلاث - حكومة مستقلة تضمن استقلالها جمعية الامم ، وتوكل بريطانيا وكالة بها »^(١) غير ان العراقيين قابلوا الانتداب والاعلان المذكور بسخط عظيم ، وأعلنوا ثورتهم الكبرى التي امتدت من ٣٠ حزيران الى ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ .

وعود كاذبة

كانت بريطانية تعلم ان العراق اقليم عربي يحاول التخلص من الحكم العثماني بأي ثمن ، فلما انتزعت قواتها هذا الاقليم من أيدي العثمانيين ، أوجت الى الجنرال مود فاتح بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ أن يصرح للعراقيين بأن القوات البريطانية تدخل العراق محررة لا غازية ، على حين ان الخطة التي كانت قد رسمتها قبل هذا الفتح تقضي بحكم البلاد حكماً مباشراً ، يدلنا على ذلك انها ما كادت تتم احتلال العراق حتى نقلت اليه الانظمة الهندية ، والعملة الهندية ، وسائر الموظفين الهنود ، الذين يرأسهم بعض الضباط الانكليز ، فتركزت السلطة الحقيقية بذلك في أيدي الحكام السياسيين البريطانيين .

ولما شعر المحتلون ان الشعب العراقي لا يمكن أن يخضع لحكم أجنبي أو يرضخ لاحتلال دائم بغيض ، وان الثورة العراقية الكبرى التي اندلع لهيبها في الثلاثين من حزيران ١٩٢٠ كبدتهم خسائر جسيمة في الاموال وفي الانفس للتخلص من حكمهم المباشر وانتدابهم البغيض ، عمدوا الى استمالة بعض زعماء القبائل ، وصاروا يتوددون اليهم بمنحهم الاراضي الاميرية الشاسعة ، والتصديق عليهم بالامتيازات المغرية ، واعفائهم من بعض الضرائب ونحوها ، وتمكينهم من التحكم في الناس ومحاكمة أفرادهم من قبلهم .

أجل أدركت بريطانية ان ليس من الممكن ولا من المعقول أن تحكم العراق حكماً

٦ - نص البلاغ في « مجموعة البيانات والاعلانات وغيرها » الرسمية ص ٢٤٤ .

مباشراً ، وان في امكانها تأمين مصالحها في البلاد عن طريق واجهة وطنية شكلية ، يختفي وراءها الحكم البريطاني الفعلي ، وعلى هذا بعثت الى بغداد السر برسي كوكس . الخبير بامور العراق ، ليؤلف حكومة محلية تاتمر بامرہ ، وتعمل تحت هديه وارشاده ، فكانت الوزارة التي ألفها السيد عبدالرحمن الكيلاني نقيب اشراف بغداد في الخامس والعشرين من تشرين الاول ١٩٢٠ ، وضمت السيد طالب النقيب وزيراً للداخلية وجعفر العسكري وزيراً للدفاع الوطني ، وساسون حسقيز وزيراً للمالية ، واخواناً لهم من وزن أقل ، وقد روعي في هذه التشكيلة التمثيل الديني والطائفي والمدني والقبلي . وعهد اليها بادارة امور البلاد الداخلية على ألا تنفذ مقرراتها إلا بعد أن تقترن بموافقة السر برسي كوكس عليها حيث تقلد وظيفة المندوب السامي البريطاني في العراق .

تولية فيصل عرش العراق

وكان الملك فيصل بن الملك الحسين « الذي نادى به المؤتمر السوري ملكاً على سورية في ٨ آذار ١٩٢٠ » قد فقد عرشه في دمشق في ٢٥ تموز ١٩٢٠ م ، واضطرته قوات الجنرال غورو الفرنسية على الجلاء عن الاراضي المشمولة بالانتداب الفرنسي ، واذا بالحكومة البريطانية تستدعيه الى لندن ، وتعرض عليه عرش العراق ، اذا ما وافق على تنفيذ صك الانتداب الذي فرضه مجلس الحلفاء الاعلى المشار اليه اعلاه ، فلم ير فيصل مناصاً من قبول هذا العرض ، غير انه استنقل أحكام الانتداب ، وخشي أن يلقي في العراق ما لقيه في سورية ، فوعده المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية إذ ذاك أن تصوغ حكومته النظام المذكور في معاهدة « ترضي العراقيين من جهة ، وتقنع عصبة الامم بأن بريطانيا لا تزال عند تعهداتها الانتدابية من جهة اخرى » والى هذا يشير التقرير البريطاني الخاص المرموع الى عصبة الامم عام ١٩٣٢ بما يأتي :

« وفي الوقت الذي أخذت مقاومة الجمهور العراقي لاي نوع من الرقابة الاجنبية تتزايد سريعا حتى أصبحت من أعظم المسائل القومية شأناً حينذاك ، وأثارت هيجاناً خطيراً هداماً في كثير من انحاء العراق ، فرأت الحكومة البريطانية انه ما لم تجد واسطة لمجاہتہ فلا مفر من اطالة الاحتلال العسكري اطالة غير محدودة . وبعد التروي الدقيق ، قرقرارها انه من الافضل تحديد مركزها الحقوقي في العراق ليس في شكل انتدابي مألوف كما كان قد اقترح أولاً ، بل بشكل معاهدة تعقد

بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة العراقية على أن ترضي شروطها العصبية .. فلقد كان في نية الحكومة البريطانية ليس احلال معاهدة محل الانتداب ، بل بالاحرى تحديد الانتداب وصوغه في شكل معاهدة «^(٧)» .

لقد لقي ترشيح الملك فيصل لعرش العراق قبولاً لدى الكثيرين من أهل العراق لاسباب مختلفة أهمها انه سليل بيت النبوة ، وانه ممن أسهم في تحرير العرب من نير الحكم العثماني ، ثم محاربه فرنسا دفاعاً عن استقلال سورية ، وأخيراً حضوره بعض المؤتمرات الدولية التي أعقبت الحرب ، دفاعاً عن القضية العربية فأكسبه ذلك خبرة وحنكة .

وقد اتخذت الحكومة البريطانية وسائل عدة لضمان نجاح ترشيح فيصل للعرش العراقي ، ومن ذلك تصريح المستر تشرشل في مجلس العموم البريطاني « ان الحكومة البريطانية تعتبر ان الامير فيصل هو مرشح موافق ، بل حقاً انه أفضل مرشح في الميدان » ثم اقالة مزاحمه السيد طالب النقيب من منصب وزير الداخلية في وزارة النقيب وابعاده الى جزيرة سيلان في القارة الهندية ، وفصل بعض الموظفين البريطانيين الذين كانوا يشايعون طالبا النقيب في طموحه من مناصبهم ، وعلى أثر ذلك توجه فيصل الى العراق على الدارعة البريطانية « نورث بروك » فبلغ بغداد في التاسع من حزيران ١٩٢١ م ، واستقبل استقبالاً رائعاً ، وما لبث مجلس الوزراء أن اتخذ في الحادي عشر من تموز ١٩٢١ م هذا القرار :

« قرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء ، بناءً على اقتراح فخامة رئيس الوزراء ، المناداة بسمو الامير فيصل ملكاً على العراق ، ويشترط أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون »^(٨) .

وقد رحب المندوب السامي البريطاني السري كوكس بهذا القرار ، وطلب الى وزارة النقيب أن تجري استفتاءً عاماً في البلاد للتأكد من ان هذا القرار الوزاري يعبر عن رغبات الشعب العراقي تعبيراً صادقاً فأجري التصويت المطلوب ، وحصل الملك المرشح على ٩٧ ٪ من الاصوات^(٩) ، وتم التتويج في الثالث والعشرين من آب ١٩٢١ م . ويتولية الملك فيصل عرش العراق ، أصبحت مقررات مجلس الوزراء

٧ - Special Report on The Progress of Iraq During The Period 1920 - 1931 .

٨ - مقررات مجلس الوزراء العراقي للاشهر تموز - آب - ايلول ١٩٢١ ص ٩ .

٩ - لم يشترك أحد من اللوامين : كركوك والسليمانية في هذا التصويت .

تعرض عليه وعلى المندوب السامي ، ولا توضع موضع التنفيذ إلا بعد اقترانها بمصادقة الجهتين العراقية والبريطانية معاً .

وهكذا استطاع العراق أن ينهي الحكم البريطاني المباشر ، ويقيم حكماً وطنياً مبطناً تمهيداً لتحقيق استقلال البلاد استقلالاً تاماً لا شائبة فيه ولا غموض فهل حققت الايام هذه الاحلام ؟

العراق في ظل المعاهدات

قلنا ان الملك فيصل استنقل الانتداب الذي عهد به مجلس الحلفاء الاعلى الى بريطانيا على العراق ، فوعده وزير المستعمرات البريطاني بأن يستبدل نظام الانتداب وشروطه القاسية بمعاهدة تعقد بين بريطانيا والعراق تتقمص ثوب الانتداب دون أن يذكر فيها لفظ الانتداب أو اسمه ، وعلى هذا الاساس قامت الحكومتان بالمفاوضات المطولة لوضع صيغة المعاهدة المقترحة على أن يقرها المجلس التأسيسي الواجب اقامته في البلاد فيما بعد لوضع دستور دائم للبلاد ، وليشرع قانوناً لانتخاب المجلس النيابي حيث اشترطت البيعة أن تكون حكومة فيصل « حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون » وقد جاء مشروع المعاهدة التي تم التوقيع عليها في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ مخيباً لآمال الشعب العراقي ، إذ اخضع سياسة العراق الخارجية والداخلية لمشيئة بريطانيا فظلت الامور الخارجية والمالية والعسكرية والدفاعية في يد المندوب السامي وفي أيدي المستشارين البريطانيين في الوزارات العراقية وفي مديرياتها العامة ، وتعهدت بريطانيا بادخال العراق في عضوية عصبة الامم في موعد لم تحدده ، وحددت مدة المعاهدة بعشرين عاماً وكانت موادها ثمانى عشرة مادة وقد استطاعت بريطانيا أن تمررها من المجلس التأسيس الذي اجتمع في ٢٧ آذار من عام ١٩٢٤ بالوعد والوعيد ، وبأقلية ضئيلة ، إذ كان عدد المندوبين مئة ، فحضر جلسة التصويت تسعة وستون مندوباً ، صوت سبعة وثلاثون لها ، وصوت اربعة وعشرون ضدها ، واستنكف عن التصويت ثمانية ، وكان ذلك في منتصف ليلة الحادي عشر من حزيران ١٩٢٤ م ثم صوت هذا المجلس على الدستور في العاشر من تموز ، وعلى قانون انتخاب النواب في الثاني من آب ١٩٢٤ م . وكانت هذه المواد الثلاث هي التي اجتمع المجلس التأسيسي من أجلها ، ولذا فقد صدرت الارادة الملكية بحل هذا المجلس في ٢ آب ١٩٢٤ .

كانت الحكومة البريطانية قد أرغمت الحكومة العراقية على حمل المجلس التأسيسي على البت في أمر المعاهدة العراقية - البريطانية قبل أن يبت هذا المجلس في دستور البلاد ، وهي تعلم ان الاصول الدستورية كانت تقضي أن ينظر المجلس المذكورة أولاً في سن القانون الاساسي للعراق ، ويقرر شكل حكومته ، وسلطات الحكم فيه ، ويفرق بين هذه السلطات ، ويعين واجباتها ، ثم ينظر في سائر الامور الخارجية ومنها المعاهدة موضوعة البحث ، ولكن شاءت الحكومة البريطانية أن يبت المجلس في المعاهدة قبل كل شيء ، وإن كان هذا العمل لا يخلو من نقص في التشريع ، وانحراف في السنن الدستورية .

وكان المجلس التأسيسي قد اشترط لقبوله المعاهدة بالاقلية الصغيرة التي ألمحنا اليها ، أن تجري الحكومة البريطانية بعض التعديلات التي تفيد العراق ، ولا سيما في الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقين بهذه المعاهدة ، وأن تحافظ على حق العراق في وجوب الاحتفاظ بولاية الموصل ضمن حدوده .

وكان الرأي العام في العراق ساخطاً أشد السخط على عقد هذه المعاهدة ، كما كان يوجه الى عاقدتها والمصادقين عليها أبشع الشتائم وأشنع التهم ، فلم تر الحكومة البريطانية مناصاً من أن تلحق بهذه المعاهدة بروتكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ الذي خفض مدة المعاهدة من عشرين عاماً الى اربعة اعوام وهي تعلم انها سترغم العراقيين على تمديد أجلها لمدة ٢٥ سنة بعد حين .

فقد كانت الجمهورية التركية التي قامت على انقاض الانبراطورية العثمانية في ختام الحرب العالمية الاولى « حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ م » تطالب بضم ولاية الموصل الى أراضيها ، على أساس ان القوات البريطانية كانت تشغلها شغلاً عسكرياً ، وانها لم تحتلها حرياً كما احتلت بقية أجزاء العراق ، على حين أن بريطانيا كانت مصممة على ضم هذه الولاية الى العراق لاستغلال نفطها وسائر المعادن الغنية فيها ، بعد أن انتزعتها من فرنسا لقاء التنازل لها عن حصة الالمان في نفط الولاية . وقد انتهى النزاع بين الطرفين بعرض الامر على عصبة الامم فألفت العصبة لجنة دولية لدرس النزاع ، وتقديم التوصيات ، فرأت اللجنة ابقاء الولاية للعراق على أن يمد أجل الانتداب البريطاني على العراق ، وهو الانتداب الذي تقمصته معاهدة ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ ، الى خمسة وعشرين عاماً فأقرت عصبة الامم هذه التوصية بهذا الشرط فتقدمت بريطانيا بمشروع معاهدة جديدة تنص على مد أجل المعاهدة الاولى مع ما يتبعها من ذيول واتفاقات الى خمس وعشرين سنة .

ولكن البرلمان العراقي الذي قام في البلاد منذ عام ١٩٢٥ عارض هذا التمديد معارضة شديدة ، فركنت الحكومة البريطانية الى وسائل الاغراء والاكراه مرة اخرى مما حمل رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون على أن يطلب عقد جلسة سرية لمجلس النواب في الحادي والعشرين من شباط ١٩٢٦ ويعلن لممثلي الشعب ان رفض المعاهدة معناه خسران ولاية الموصل ، فوافق المجلس عليها بأغلبية ٥٨ صوتاً ضد ثلاثين صوتاً وكفى الله المؤمنين القتال .

لما صادق المجلس التأسيسي على المعاهدة العراقية - البريطانية الاولى في ليلة الحادي عشر من شهر حزيران سنة ١٩٢٢ م ، اشترط أن يدخل الملك فيصل « بعد التصديق فوراً في المفاوضة مع الحكومة البريطانية لاجل الحصول على التعديلات المقترحة من قبل لجنة المجلس »^(١٠) فدخلت الحكومة في مفاوضات مطولة مع الحكومة البريطانية لتحقيق التعديلات المأمولة دون أن يتوصلا الى نتيجة حاسمة . فلما عقدت المعاهدة الثانية بين الطرفين في ١١ كانون الثاني ١٩٢٦ م ، نصت المادة الثانية منها على أن يواصل الطرفان « النظر بجِد ونشاط في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبلاً ، بخصوص تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية »^(١١) فتجددت المفاوضات والمراسلات ولكن دون الوصول الى شيء ما من التفاهم ، الامر الذي حمل الحكومة البريطانية على نقل هذه المفاوضات الى لندن عسى أن يتوصل الطرفان الى شيء من الاتفاق . وكان الملك فيصل يزور اوربا اثناء وجود رئيس وزرائه المفاوض جعفر العسكري في العاصمة البريطانية فتفاهم مع حكومتها على عقد معاهدة جديدة في ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ لم تفرق عن المعاهدتين السابقتين إلا ببعض الوعود المعسولة والتعابير المنمقة ، ولكن الوزارة التي اعقبت الوزارة العسكرية الثانية التي عقدت هذه المعاهدة الثالثة ، واعني بها وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة رأت أن تهمل هذه المعاهدة الجديدة ، ولا تعرضها على البرلمان العراقي للتصديق ، وأن تدخل في مفاوضات صريحة على اساس ادخال العراق عضواً في عصبة الامم في زمن محدد لتنتهي بذلك علاقات بريطانية الانتدابية بالعراق على صورة رسمية ، وتعقد بين الطرفين معاهدة جديدة على اساس

١٠ - مذكرات المجلس التأسيسي ص ٤٤٠ من المجلد الاول .

١١ - النص في ص ٢٣ من الجزء الثاني من « تاريخ الوزارات العراقية » الطبعة الرابعة .

المساواة . ولما شرع السعدون في المفاوضات اللازمة ، ثبت له بصورة قاطعة ان بريطانيا لا يمكن أن تتخلى عن سياستها الاستعمارية ، وبلغ اليأس به حداً أدى الى انتحاره في مساء اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٢٩ قائلاً في وصيته الخالدة « الامة تريد الخدمة والانكليز لا يوافقون »^(١٢) .

كان الملك فيصل يثق بنوري السعيد وثوقاً تاماً ، وكان يؤثره على كل وزير آخر ، وكان يتمنى أن يوليه رئاسة الوزراء منذ عدة سنوات ولكن وجود عبدالمحسن السعدون في الميدان ، كان يحول دون ما يتمناه فلما خلا هذا الميدان من هذه الشخصية الغدة ، وسده رئاسة الوزارة في الثالث والعشرين من ايار سنة ١٩٣٠ م ، ولما كانت وزارة السعدون الثالثة اهتمت معاهدة عام ١٩٢٧ ولم تعرضها على مجلس الامة ، فقد قرر نوري السعيد الدخول في مفاوضات جديدة لعقد معاهدة رابعة تنفذ بعد دخول العراق عصبة الامم ، وزوال نظام الانتداب على العراق بصورة رسمية . وتكون المعاهدات الثلاث التي عقدت في السنوات ١٩٢٢ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ وما الحق بها من اتفاقيات خبيراً من أخبار التاريخ ولكن المعاهدة الجديدة التي عقدت في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، والتي الحق بها اتفاقان خطيران احدهما عسكري والاخر مالي ، اخضعت سياسة العراق الخارجية لمشورة بريطانية ، وأوجبت على العراق مساعدة بريطانية في حالة الحرب أو خطر الحرب ، مع السماح لها بالاحتفاظ بقواعد جوية في الاراضي العراقية ، كما تعهد العراق بتعيين مستشار قضائي لوزارة العدلية وأن يكون رئيساً محكمةتي الاستئناف والتمييز ورؤساء المحاكم الكبرى من البريطانيين ، وفي نظير ذلك تعهدت بريطانيا باذخال العراق في عصبة الامم في عام ١٩٣٢ لتكون المعاهدة نافذة المفعول . أما مدة المعاهدة فقد حددت بخمسة وعشرين عاماً

لقد قبلت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م بهياج الرأي العام الشديد في طول العراق وعرضه ، وأخذت الاحتجاجات تنهال على المقامات العليا في العاصمة من كل فج عميق على ان المعاهدة لم تحقق الاستقلال المنشود وانما جعلته تحت الحماية البريطانية ، حتى ان رؤساء المعارضة أبرقوا الى عصبة الامم برقية قالوا فيها :

« اننا نشترك مع الاعضاء في رأيهم ان المعاهدة العراقية - البريطانية

١٢ - الوصية كاملة للسعدون في « تاريخ الوزارات العراقية » ٢ / ٢٩٢ .

الاخيرة لا تضمن للعراق استقلاله التام بل انها تفسح المجال لبريطانية لاستغلال بلادنا حسب ما تقتضيه أغراضها الاستعمارية . اننا نرفض دخول العراق عصبة الامم كدولة استقلالها مقيد وغير مطلق « ا هـ (١٢) .

أما نوري السعيد فقد مضى في سبيله يؤيده الملك فيصل ، وتوازره الهيئة الوزارية التي تألفت من زملائه الذين أسهموا في الثورة التي أعلنها الحسين بن علي شريف مكة المكرمة ضد العثمانيين في التاسع من شعبان ١٣٣٤ والعاشر من حزيران ١٩١٦ م ، وقد استصدر ارادة ملكية بحل مجلس النواب القائم ، والشرع في انتخاب مجلس جديد اشترط على اعضائه اسناد سياسته ، وتمشية معاهدته . وهكذا قبل مجلس النواب الجديد المعاهدة الجديدة في جلسته المنعقدة في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٢٠ بأغلبية ٦٩ صوتاً ضد ثلاثة عشر صوتاً ، وتغيب عن الجلسة خمسة أعضاء وتم دخول العراق عصبة الامم في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢ فاصبحت المعاهدة نافذة المفعول من هذا التاريخ .

محاولة للتوفيق بين وضعين

اتضح للمسؤولين عن سياسة العراق الخارجية والداخلية ان سلسلة المعاهدات التي عقدت بين بريطانيا والعراق ، في مختلف الاوقات ، والتي انتهت بمعاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، لم تحقق طموح الشعب العراقي في الحرية والاستقلال ، وانما وضعت تحت الحماية البريطانية وربطته بعجلة سياستها الاستعمارية وقد أدى ذلك الى ضعف ايمان هذا الشعب بحكوماته المتعاقبة وبرلماناته المتسلسلة ، والى انفصال الطبقة الحاكمة عن القاعدة الشعبية ، وعلى هذا بذلت محاولات جمة لتلافي هذه الظاهرة الخطرة وارجاع الامور الى نصابها الصحيح .

فبعد أن أنهى نوري السعيد المهمة التي ندب اليها في ٢٣ اذار ١٩٣٠ بعقد معاهدة ٣٠ حزيران من هذه السنة ، ودخل العراق بموجبها عضواً في عصبة الامم في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢ م ، تنحى عن الحكم في ٢٧ تشرين الاول من هذه السنة ، ودعي ناجي شوكت الى تأليف وزارة انتقالية في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢

١٢ - راجع نص البرقية واسماء الموقعين عليها في ص ٨٨ من الجزء الثالث من تاريخ الوزارات في طبعته الرابعة .

كانت باكورة أعمالها انها حلت مجلس النواب الذي جاء به نوري السعيد لتمشية المعاهدة المذكورة ، وأجرى انتخابات لمجلس جديد ، ثم استقال في ١٨ آذار ١٩٣٣ ليفسح المجال الى من عارض تلك المعاهدة لتولي المسؤولية ، فتألفت وزارة رشيد عالي الكيلاني في ٢٧ آذار ١٩٣٣ وقد اشترك فيها معظم اقطاب المعارضة فكان عليها أن تطالب بتعديل المعاهدة التي عارضوها ، ولما المحت الوزارة الى هذا المعنى في منهاجها الوزاري ، عارض المندوب السامي البريطاني « وقد أصبح سفيراً لحكومته البريطانية في العراق » عارض بشدة كل تفكير في تعديل معاهدة لم يجف مدادها بعد فاكتفت الوزارة أن تقول في منهاجها وجوب « احترام العهود الدولية والسعي لتحقيق الاماني الوطنية »^(١٤) وقد أدى هذا التحمل في أمر المعاهدة الى انفصام التآخي الذي قام بين مختلف الاحزاب المعارضة ، والى الطعن في سلوك الاخوانيين بصورة مكشوفة ، إلا ان التمرد الذي قامت به الفئة التيارية في الثاني من آب ١٩٣٣ م ، بتحريض من الانكليز في العراق والفرنسيين في سورية ، واضطرار الحكومة العراقية الى سوق بعض قطعاتها النظامية لاجماده ، أدى الى التفاف الشعب بمختلف فئاته حول الحكومة ونسيان موضوع المعاهدة ، وهذا هو شأن العراقيين ازاء كل خطر يهدد بلادهم .

وفاة فيصل الملك

وشاء الله أن يختار الملك فيصل الاول الى جواره في ليلة الثامن من شهر أيلول ١٩٣٣ م ، وأن ينادى بوحيده وولي عهده الامير غازي ملكاً على العراق ، وكان غازي هذا يقوم بأعباء نيابة عن والده الذي كان في زيارة رسمية لملك انكلترا ، أثناء حركة التمرد التياري ، وأن يؤيد اجراءات الحكومة بكل قوة ، وهو ما أكسبه محبة الشعب وثقته به . وحاولت الوزارة الكيلانية القائمة أن تستغل الفاجعة وتحل مجلس النواب القائم لتأتي بمجلس جديد تكون لها فيه الاكثرية الساحقة فحال بعض الساسة دون اقرار هذه المحاولة^(١٥) فاستقالت في ٢٨ تشرين الاول من عام ١٩٣٣ وقامت مقامها وزارتان برئاسة جميل المدفعي أعقبتهما وزارة برئاسة علي جودت بتاريخ ٢٧ آب ١٩٣٤ فوزارة ثالثة برئاسة المدفعي بتاريخ ٤ آذار سنة ١٩٣٥ لم تعمر

١٤ - نص المنهاج في ٢ / ٢٤١ من تاريخ الوزارات العراقية .

١٥ - الاسباب والتفصيلات في تاريخ الوزارات ٣ / ٣٤٠ .

أكثر من أحد عشر يوماً حيث عاد صناديد المعارضة الى تأليف وزارة قومية برئاسة ياسين الهاشمي في ١٧ آذار ١٩٣٥ .

تسلسل الاضطرابات

كان التوازن بين القوى السياسية في العراق قد اختل بعيد وفاة الملك فيصل الاول مباشرة ، وانصرف لفيف من محترفي السياسة في البلاد الى المزج بين المصالح العامة والامور الحزبية والعشائرية الخاصة . وقد ازداد هذا الاختلال قوة بانتهاء الانتداب البريطاني على العراق قبيل وفاة مليكه وهو الانتداب الذي كان يجعل الدولة المنتدبة - بفتح الدال - مسؤولة عن كل خلل يطرأ على سير الادارة في البلاد التي انتدبت عليها أمام عصبة الامم ، والذي كان من المنتظر أن يحل فيصل المؤسس محل سلطة الانتداب في مراقبة سير الادارة لطول خبرته وسعة فهمه لحاجات البلاد . وبدأ التطاحن في سبيل الحكم يأخذ شكل مؤامرات تقوم بها فئة ضد فئة اخرى . وكانت كل فئة تستعين بالقبائل المسلحة التي تعتمد عليها لاضعاف الفئة الثانية مما أدى الى قيام ثورات عشائرية في مناطق مختلفة من البلاد بحيث جعلتها تشرف على حرب أهلية .

وقد ركنت وزارة الهاشمي القائمة يومذاك الى الجيش لاختماد الثورات التي اندلع لهيبتها في الجنوب وفي الشمال ، واعتمدت الفريق بكر صدقي العسكري قائداً لتولي الحركات العسكرية ضد الثائرين وكان هذا القائد قد تعرف على حكمت سليمان يوم كان وزيراً للداخلية في الوزارة الكيلانية التي أمرت بقمع تمرد التيارين في عام ١٩٣٣ م ، وكان حكمت - هذا - قد رفض الاشتراك في وزارة الهاشمي المؤلفة في ١٧ آذار ١٩٣٥ إلا أن يكون وزيراً للداخلية على حين ان الهاشمي كان قد اختار رشيداً لهذا المنصب وكان من نتيجة ذلك أن استمال حكمت سليمان بكرة للقيام بانقلاب عسكري ضد وزارة الهاشمي والاتيان به رئيساً للوزارة التي تألفت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ فيما عرفت بانقلاب بكر صدقي ، وهو الانقلاب الذي أودى بحياة جعفر العسكري صهر نوري السعيد ، وجعل نوري يواصل السعي في الليل والنهار للاطاحة به وبالقائمين به .

ولما كان هذا الانقلاب قد حدث فجأة ، ولم يظهر دليل ملموس على علم بريطانية به ، فقد زار السفير البريطاني رئيس الوزارة الجديدة حكمت سليمان .

واستوضحه خطة حكومته ، فأجاب « ان الوزارة تحترم جميع المعاهدات المبرمة ، وتحافظ على صلات الود القائمة » فسر السفير بهذه النتيجة وخرج شاكراً . وهكذا تنوسيت المعاهدات ، وانشغل الساسة بالتطاحن من أجل الحكم . أما بكر صدقي فكانت نهايته انه قتل في ١١ آب ١٩٣٧ انتقاماً لمقتل جعفر العسكري وانتهت حياة وزارة حكمت بعد خمسة أيام .

الف جميل المدفعي وزارته الرابعة في السابع عشر من آب ١٩٣٧ م - أي في يوم تخلي وزارة حكمت سليمان عن الحكم - وحاول أن يتبع سياسة اسدال الستار على ما مر ووقع من أحداث عصفت بالبلاد وأفقدتها هدوءها وهناءها ، ولكن كان دون ذلك خطط القتاد . فما كاد نوري السعيد ورهطه الذين شردهم انقلاب بكر عن العراق يعودون الى البلاد . حتى كانت الاجتماعات تعقد في السر والعلن للاطاحة بالوزارة الجديدة . واستعان نوري وزملاؤه بفريق من الضباط القوميين الذين التفوا حوله بعد عودته . وفي مساء ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨ م حمل هؤلاء الضباط جميلاً المدفعي على تقديم استقالة وزارته ، كما حملوا الملك غازي على اسناد رئاسة الوزارة الجديدة الى نوري السعيد وكان الملك يتطير من عودة نوري الى الحكم لكنه لم ير مناصاً من النزول عند رغبة الضباط القوميين فلم تمر ثلاثة أشهر وعشرة أيام على تأليف الوزارة الجديدة ، حتى افتعلت حادثة سيارة لقتل الملك غازي ليلة الرابع من نيسان سنة ١٩٣٩ م والمناداة بطفله الوحيد ملكاً على البلاد باسم الملك فيصل الثاني ثم تنصيب خاله الامير عبدالاله بتوصية مفتعلة عن الملك القتل وصياً على الملك الصغير حتى يبلغ سن الرشد القانونية بعد خمس عشرة سنة^(١٦) .

وكان الانكليز غير مرتاحين لسلوك الملك غازي ، كما كان نوري السعيد حاقداً عليه لاتهامه بالاسهام في تدبير انقلاب بكر صدقي ، وهو الاتهام الذي أكدته الوثائق البريطانية السرية التي سمح بالكشف عنها لمرور ثلاثين عاماً عليها ، ولذا لم يكن بعيداً أن يتهم الرأي العام في داخل العراق وخارجه الانكليز ونوري السعيد بتدبير قتل الملك^(١٧) وقد تسبب هذا الاتهام في قتل المستر ميسن القنصل البريطاني في

١٦ - هنالك اسرار خطيرة عن مقتل الملك غازي وتنصيب الامير عبدالاله وصياً على نجله فيصل في تاريخ الوزارات العراقية ص ٨١ ج ٥ الطبعة الرابعة .

١٧ - في ص ٨١ / ٨٩ من الجزء الخامس من تاريخ الوزارات العراقية « الطبعة الخامسة » اسرار منحلة عن هذا القتل .

الموصل اثر انتشار نبا مقتل غازي انتقاماً لقتله في بغداد .
وكان من الطبيعي أن تستقيل وزارة نوري السعيد « الثالثة » ليؤلف وزارته
« الرابعة » ثم كانت حادثة قتل وزير ماليته رستم حيدر في مقره بوزارة المالية يوم
١٨ شباط ١٩٤٠ م ، واختلاف الآراء حول كيفية محاكمة القاتل ، الامر الذي
تسبب في استقالة هذه الوزارة أيضاً لتحل محل وزارة نوري « الخامسة » ولكن هذه
الوزارة لم تلبث في الحكم طويلاً فاستقالت في ٣١ آذار ١٩٤٠ م ، وعهد الى رشيد
عالي الكيلاني رئيس الديوان الملكي بتأليف وزارة قومية جديدة تجابه الاحداث
الجسام الناجمة عن الحرب العالمية الثانية .

العراق والحرب العالمية الثانية

لما أعلنت الحرب العالمية الثانية في الثالث من ايلول ١٩٣٩ م ، كان نوري
السعيد على رأس الوزارة القائمة فاتخذت وزارته « الرابعة » قراراً في الخامس من
هذا الشهر بقطع علاقات العراق الدبلوماسية بالمانيا الهنترية على كره من بقية
الساسة . فلما دخلت ايطاليا هذه الحرب الى جانب الالمان في العاشر من حزيران
سنة ١٩٤٠ م ، رفضت وزارة رشيد عالي قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق
وايطاليا ، فاغاظ هذا الرفض الانكليز ، وصاروا يتشبهون بكل الطرق لمناهضتها ،
واتخذوا من الوصي الامير عبدالاله ، ومن نوري السعيد وزير الخارجية في الوزارة
الكيلانية أدوات هدم لهذا الغرض حتى اذا فشلوا في تشبثاتهم ، اسروا الى الوصي
بالسفر الى الديوانية لاحراج موقف الوزارة ، فاضطرت الوزارة الكيلانية الى الاستقالة
في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٤١ حقناً للدماء ، وحفاظاً على وحدة
البلاد فتألفت وزارة جديدة برئاسة طه الهاشمي وزير الدفاع في وزارة الكيلاني
المستقيلة ، ولكنها لم تستطع الصمود أمام المنافسات القائمة بين القائلين بوجوب
مسايرة الانكليز ، وخصومهم القائلين بوجوب تحقيق الاماني القومية ، وهكذا أرغم
طه على التخلي عن الحكم لتقوم في الثاني عشر من نيسان ١٩٤١ وزارة قومية
يرأسها رشيد عالي ، وتضم أبرز الساسة المناوئين لفكرة المسايرة اضراب : ناجي
السويدي وناجي شوكت . وفي أثناء ذلك كان مجلس الأمة العراقي قد نصب الشريف
شرف وصياً على الملك فيصل الثاني بدلاً من خاله الامير عبدالاله ، الذي هرب الى
البصرة ، والتجأ الى الدارعة البريطانية الراسية في شط العرب والمسماة « كوك

الاصطدام المسلح

لقد تنكر الانكليز لهذه الحوادث الداخلية تنكراً بالغاً واستعدوا لافشالها استعداداً واسعاً فجهزوا حملة عسكرية للقضاء على الحكومة الجديدة واعادة الامير عبدالاله الى سدة الحكم على حراب جنودهم فبدأت الحرب الانكليزية - العراقية في الثاني من شهر ايار سنة ١٩٤١ م واستمرت حتى التاسع والعشرين منه حيث تغلبت الجيوش البريطانية الجرارة على الجيش العراقي المحدود ، وأدى الامر الى هرب القادة والوزراء من لف لفهم الى ايران ، وأعيد الوصي المعزول من قبل الى الحكم على كره من الشعب وجيشه ، وتألقت وزارة موالية للانكليز في الثاني من شهر حزيران ١٩٤١ رأسها جميل المدفعي ، ومهدت الطريق لتولي نوري السعيد المسؤولية فاستمر حكمه من ٩ تشرين الاول ١٩٤١ الى ٣ حزيران ١٩٤٤ في ثلاث وزارات متعاقبة كانت التبدلات تجرى فيها بين الغينة والغينة . وكانت الحرب العالمية الثانية قد قاربت نهايتها بعد أن اتضحت معالم نتائجها .

وفي عهد نوري السعيد حوكم رشيد عالي وزملawe غيابياً وحكم عليهم بالاعدام . وكانت الجيوش البريطانية والروسية قد اخترقت حياض ايران في ٢٤ آب ١٩٤١ م ، ونحت محمد رضا شاه ايران عن سدة الحكم فقبض الجيش البريطاني على معظم اللاجئين العراقيين اليها ونفاهم الى درين في جنوب افريقيا ، ثم جيء بهم تباعاً ونفذ حكم الاعدام في كل من العقيد محمد فهمي سعيد ومحمود سلمان وفي الوزير الشاب محمد يونس السبعائي في ٥ ايار ١٩٤٢ م ، وفي ١٦ آب ١٩٤٤ أعدم العقيد كامل شبيب ، وفي ١٦ تشرين الاول ١٩٤٥ صُلب العقيد صلاح الدين الصباغ على باب وزارة الدفاع وبقي معلقاً من رقبته ثلاث ساعات كاملات^(١٩) حتى مر الامير عبدالاله على وزارة الدفاع في طريقه الى البلاط الملكي

١٨ - ان لجوء الامير عبدالاله الى الدارعة البريطانية كوك شبير معناه خروجه من العراق وابقاؤه منصب الوصاية شاغراً فقد اجمعت الآراء الحقوقية على ان السفن الحربية الاجنبية تعتبر قلاعاً أجنبية تمخر عباب البحار فتسود فيها سيادة الدولة التي ترفع علمها سواء مخرت عباب البحر أو رست في أحد الموانئ الاجنبية .

١٩ - كان العقيد صلاح الدين الصباغ قد شعر - أثناء مقامه في ايران - بقرب احتلال ايران من قبل الروس والانكليز ، ففر الى تركية مشياً على الاقدام ، فبذل الامير عبدالاله ، ومن ورائه =

ورآه مصلوباً ولسان حاله يقول :

وتجلّــدي للشــامتين أريهم

اني لـريب السـدھر لا أتـوجع

واذا المنـيـة انشبت أظفـارها

ألفيت كـل « شتيمـة » لا تنفـع

أما بقية الوزراء ، والمديرين العامين ، والضباط الذين أسهموا في الحوادث التي عرضنا أمرها فويق هذا ، فقد حوكموا أمام المجلس العرفي العسكري في بغداد وصدرت بحقهم أحكام مختلفة ، وأما السيد رشيد عالي الكيلاني الذي رأس هذه الحوادث ، وعرفت واشتهرت باسمه ، فانه كان قد ترك العراق الى ايران في ٢٩ ايار ١٩٤١ م ، واستطاع أن يقابل الشاه ويعرض عليه آراءه فيما يتعلق بالحرب واحتمال غدر الانكليز بجلالته ، ثم استأذنه بالسفر الى تركيا ليكون بالقرب من عائلته التي كانت قد سافرت الى اسطنبول من قبل . ولما وصل الى الجمهورية التركية شعر بمضايقة سلطاتها له بسبب نفوذ الانكليز المتزايد فانتقل الى المانية فأوته وأكرمه ووضعت تحت تصرفه مبالغ طائلة بصفة كونه رئيس الحكومة العراقية المشروعة . وكان قد حكم عليه بالاعدام شنقاً غيابياً في السادس من كانون الثاني ١٩٤٢ م ، فلبث في اوريا حتى نهاية الحرب ، واستطاع أن يفلت من حصار الحلفاء ورقابتهم ، ويستجير بالملك عبدالعزيز آل سعود فاجاره وأكرم وفادته ، فحاولت الحكومة البريطانية بمختلف الطرق حمله على تسليمه الى الحكومة العراقية لتنفذ حكم الموت الصادر بحقه فأبى . ثم جرت مراسلات مطولة بين البلاطين العراقي والسعودي حول الموضوع نفسه فلم تسفر عن أية نتيجة^(٢٠) وهكذا نجا رشيد عالي من موت مؤكد .

= الانكليز ، جهوداً مضنية لتسليمه الى العراق وتنفيذ حكم الموت فيه ، ولكن محكمة سيواس التركية قررت ان الجريمة المسندة الى الصباغ غير واردة فلما قاربت الحرب نهايتها وعرفت هذه النهاية اخرجته الحكومة التركية من بلادها فقبض الانكليز عليه وسلموه للمشنقة .

٢٠ - استطاعت مجلة « آفاق عربية » أن تعثر بصورة بارعة على نصوص هذه المراسلات ونشرها في العدد التاسع من اعداد سنتها الثانية الصادر في ايار ١٩٧٦ فليراجع هذا العدد الخطير .

ما بعد الحرب

كانت الحرب العالمية الثانية قد شارفت نهايتها عندما اضطر نوري السعيد لترك الحكم في ٣ حزيران ١٩٤٤ م الى وزارتين ألفهما حمدي الباجه جي بين ٢٠ حزيران ١٩٤٤ و ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٦ م . وكان العالم قد شرع في استعادة الحياة الديمقراطية الصحيحة ، واطلاق الحريات العامة للشعوب ، واباحة تكوين الاحزاب السياسية التي كان نشاطها قد توقف مدة الحرب فاعد الانكليز خطاباً سياسياً خطيراً لسياسة ما بعد الحرب في العراق ، وألقاه الامير عبدالاله من محطة الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية يوم ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٤٥ وعلى أثر ذلك تآلفت وزارة جديدة برئاسة توفيق السويدي في ٢٢ شباط ١٩٤٦ كانت باكورة أعمالها انها أغلقت المعتقلات التي كان الانكليز قد طلبوا الى نوري السعيد اقامتها في البلاد مدة الحرب ، وأفرجت عن تبقى من المعتقلين - وكنا في عدادهم - ، وألغت المراسيم الاستثنائية التي وضعت في غضون الحرب الطاحنة ، وأباحت تكوين الاحزاب السياسية ، فتآلفت في ٢ نيسان ١٩٤٦ خمسة أحزاب هي :

١ - حزب الاستقلال

٢ - الحزب الوطني الديمقراطي

٣ - حزب الاحرار

٤ - حزب الشعب

٥ - حزب الاتحاد الوطني

ثم ألغت لجنة وزارية لمحاولة تعديل معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية - البريطانية لتحقيق الاماني الوطنية فقام النكير على تاليفها ومحاولتها ، على الرغم من ان الاوضاع العالمية قد تبدلت في ختام هذه الحرب الضروس . كما عهدت الى نوري السعيد بمهمة عقد معاهدة صداقة وحسن جوار مع تركية فعقدتها فوراً . ولما تقدمت بلائحة تعديل قانون انتخاب النواب ، امتنع أغلب النواب عن حضور جلسات مجلس النواب لحمل الوزارة على الاستقالة ، فلما طلب الرئيس السويدي حل المجلس ، رفض الوصي طلبه ، واضطره الى تقديم استقالة وزارته ، فاتضح بذلك ان قد كانت هنالك رغبة ملحة لحكم البلاد حكماً دكتاتورياً فاسداً ، وان المبادئ الاجتماعية والاساليب الديمقراطية التي بشر الحلفاء بها لتسويغ جز العالم الى أتون الحرب ، لم تكن إلا من قبيل نثر الرماد في العيون ، وان ما نطق به الامير

عبدالله قبيل تأليف وزارة توفيق السويدي في عام ١٩٤٦ لم يكن إلا أضغاث أحلام .

جاء السيد ارشد العمري ليؤلف وزارة تخلف الوزارة المستقلة فآلفها في ١ حزيران ١٩٤٦ م فاذا بها تحارب الافكار التقدمية ، وتضايق الاحزاب السياسية ، وتضطهد الصحافة الوطنية ، وتعيد الاوضاع العامة سيرتها الاولى فقام الضجيج في وجهها ، وحدثت حوادث مؤسفة في عهدها فاستقالت في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦ وحلت محلها وزارة جديدة رأسها نوري السعيد فحلت مجلس النواب القائم ، وأجرت انتخابات جديدة لمجلس جديد بموجب التعديلات التي ادخلت على قانون الانتخاب السابق . وكان الغرض من اجراء هذه الانتخابات التمهيد لتأليف وزارة يرأسها السيد صالح جبر لتكون ستاراً لعقد معاهدة بين بريطانيا والعراق تحل محل معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، وتضمن استمرار الهيمنة البريطانية ولكن من وراء ستار . وهكذا تألفت وزارة صالح جبر في ٢٩ آذار سنة ١٩٤٧ فآلفت ، قبل كل شيء ، اجازة الحزبين السياسيين : الشعب والاتحاد الوطني بدعوى تحبيذهما المبادئ الهدامة كما شددت الخناق على الحريات العامة ، وجرت على سياسة مصادرة الصحف ثم انصرفت الى واجبها الاساسي واعنى به .

معاهدة بورتسموث

قامت « عصبة الامم » في أعقاب الحرب العالمية الاولى « حريف ١٩١٤ - ١٩١٨ » لتوفق بين « قاعدة حق الفتح » التي كان المتحاربون يستندون اليها ، وبين « حق تقرير المصير » القاعدة التي بشر الحلفاء بها في ابان الحرب المذكورة لتسويغ جر العالم الى نلك الجحيم ، فظهرت فكرة الانتداب بأن تقر وضع البلدان التي انسحبت عن الانبراطورية العثمانية « وديعة مقدسة من ودائع المدنية ... الى الامم الراقية التي تستطيع بفضل ثروتها أو اختبارها أو موقعها الجغرافي أن تتحمل هذه المسؤولية .. على أن تستمد الارشاد والمساعدة من دولة اخرى حتى ياتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها على أن تكون رغبات هذه البلاد في المقام الاول في انتقاء الدولة المنتدبة » (٢١) .

٢١ - نص المادة (٢٢) من عهد عصبة الامم بفقراتها التسع في « رسالة تشكيلات عصبة الامم » ص ٩٤ .

وقامت « هيئة الأمم المتحدة » في أعقاب الحرب العالمية الثانية « حرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥ » فجاءت بمبدأ جديد هو « انماء العلاقات الودية بين الأمم كافة على أساس احترام المبدأ القائل بحقوق متساوية للشعوب يحفظ لها حق تقرير مصيرها واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام »^(٢٢) فلا غالب ولا مغلوب ولا دولة كبرى وأخرى صغرى ولا تمييز بين الشعوب بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو تفريق بين الرجال والنساء . ولأجل أن تضمن « هيئة الأمم المتحدة » التساوي المزعوم في الحقوق ، نصت المادة ١٠٣ من ميثاقها على انه : « اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة ، وفقاً لأحكام هذا الميثاق ، مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق » .

ولما كانت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية - البريطانية ينتهي مفعولها في عام ١٩٥٧ م ، وكانت بعض موادها تتلم السيادة العراقية وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، ولما كان العراق وبريطانية من جملة أعضاء الأمم المتحدة وعليهما التقيد بالمادة ١٠٣ من الميثاق المثبت نصها فويق هذا ، فقد وجب الغاء المعاهدة موضوعة البحث ، والاستعانة بميثاق الأمم المتحدة اذا كانت هنالك ضرورة لايجاد اتفاق ثنائي بين العراق وانكلترا .

وكان الغرض من تأليف وزارة برئاسة صالح جبر في ٢٩ آذار ١٩٤٧ م ، ايجاد الوسيلة لتحقيق التوفيق بين المصالح البريطانية وميثاق هيئة الأمم المتحدة ، فدخلت هذه الوزارة في سلسلة من المفاوضات مع السفارة البريطانية اسفرت عن تأليف وفد برئاسة صالح جبر سافر الى لندن في ٥ كانون الثاني ١٩٤٨ م ، فوقع في المعاهدة التي كانت قد اعست اعداداً محكماً لتشدد العراق الى عجلة السياسة البريطانية ، وذلك عن طريق انشاء هيئة للدفاع المشترك ، وقد سميت هذه المعاهدة « معاهدة بورتسموث » لأن التوقيع عليها جرى في ميناء بورتسموث ، فلما اعلنت نصوص هذه المعاهدة في لندن وفي بغداد يوم ١٦ كانون الثاني ، قام النكير العام على عقدها ، وتصدت الاحزاب السياسية التي سلمت من الغلق الى نقدها نقداً لازعاً ، وتسلسلت المظاهرات والاصطدامات في معظم انحاء العراق ، وسالت الدماء

انهاراً مما حمل الوصي على التفكير في عواقب الامر فاضطر الى أن يعلن انه لن يوافق على أية معاهدة لا تحقق أمانى الشعب ، وبالتالي الى اقالة وزارة صالح جبر في ٢٧ من هذا الشهر ، وذلك على الرغم من ان الوصي كان قد اتفق مع صالح على مشروع المعاهدة من قبل ، وأقر كلاهما نصوص الاتفاق قبل أن يوقع فيه ممثلون عن العراق وبريطانية في بورت سموث .

ما بعد المعاهدة

عاد الوفد العراقي المفاوض من لندن في يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨ م ، وكان في قرارة نفس صالح جبر ان في استطاعته أن يتغلب على المعارضة اذا ما ركن الى سياسة الارهاب والبطش ، فلما مارسها وفشل في المضي فيها وأكره على الاستقالة وفر من بغداد الى مضارب آل جريان اصهاره في لواء الحلة أكره الوصي الامير عبدالاله على أن يوسد السيد محمد الصدر منصب رئاسة الوزارة الجديدة لتستطيع وزارته أن تهدىء الرأي العام عن طريق اجابة بعض طلباته الملحة ، وكانت هذه المطالب قد حددت فيما يلي :

أ - ابطال معاهدة بورتسموث الجائرة واعلان ذلك دون ابطاء .

ب - حل المجلس النيابي القائم واجراء انتخابات حرة .

ج - احترام الحريات الدستورية .

د - حل مشكلة الغذاء بتوفير القوت للشعب .

هـ - افساح المجال للنشاط الحزبي .

و - اجراء التحقيق عن اطلاق النار ضد ابناء الشعب وتعيين المسؤولين عنه .

وكان السيد محمد الصدر قد ألّف وزارته في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في الثاني من شباط من هذه السنة « ان معاهدة بورتسموث ليست أداة صالحة لتعزيز اواصر الصداقة بين العراق وبريطانية ولهذا فانه لا يوافق عليها » كما قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في الثاني والعشرين من شباط « حل مجلس النواب الحالي ولزوم اجراء الانتخابات » لمجلس جديد . وفي الوقت نفسه « رأى مجلس الوزراء أن يعيد النظر في القرارات التي اتخذتها الوزارة المستقيلة فيما يتعلق بتعطيل الصحف وسوق اصحابها الى المحاكم ، واعتقال عدد من الطالبات والطلاب وبعض الشباب .. وتسريح الموقوفين كافة ورفع الرقابة المفروضة على المراسلات والاشخاص ، واستئناف الدراسة في

المدارس الحكومية والاهلية » وقد اتصلت الوزارة بمجلس الطعام الدولي ، وطلبت تمويل العراق بثلاثين الف طن من الحنطة . وكان المجلس قرر في الاول من شباط تأليف لجنة لجمع المعلومات حول ما حدث في المظاهرات المناوئة لمشروع المعاهدة وتعيين المسؤولين عن اطلاق النار ، ولم تتخذ أية وزارة أي اجراء ضد هؤلاء المسؤولين ، وبعد أن أتمت وزارة الصدر المهام التي عهدت تصفيتها اليها استقالت في ١٦ حزيران ١٩٤٨ وقامت مقامها وزارة برئاسة مزاحم الباجه جي اعادت الاعتبار الى رجال معاهدة بورتسموث بالتدريج ، ومهدت الطريق لعودة نوري السعيد وصالح جبر الى دست الحكم فقد استقالت وزارة مزاحم في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ وتألقت وزارة نوري العاشرة في اليوم نفسه فكانت سياستها تتلخص في قمع المعارضة بالقوة والقضاء على الحريات العامة ومصادرة الصحف تحت ستار « محاربة الشيوعية » واستطاع نوري أن يستل بعض خصوم سياسته من صفوف المعارضة بالمنافع الشخصية والمفريات الكثيرة ، وأن يستند الى التهديد والتشريد بما يكفي لردع الباقيين . مما اضطر الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاحرار الى تجميد نشاطهما مؤقتاً ريثما يتغير الموقف . وهكذا استطاع نوري أن يغير مجرى الاحداث ، ثم أن تستقيل وزارته في العاشر من كانون الاول ١٩٤٩ .

ودعي علي جودة الايوي الى تأليف وزارة جديدة تعمل على تهدئة الحالة ، وتعيد الثقة الى النفوس ، ولكنها فشلت فيما نذبت اليه ، وتنحت عن الحكم في أول شباط ١٩٥٠ م ، ولما يمض على تأليفها ثلاثة أشهر ، واعتلى اريكة الحكم توفيق السويدي فألف وزارته الثالثة في ٥ شباط من هذه السنة ، بعد أن أكره على اشراك صالح جبر في وزارته واسناد منصب وزارة الداخلية اليه . وقد استصدرت هذه الوزارة قانون اسقاط الجنسية العراقية لحل مشكلة اليهود العراقيين التي أخذت تتفاقم وتسببت في اضطراب الامن في الحواضر الكبرى ، كما انشأت مجلس الاعمار لاتصرف بواردات النفط الكبيرة فيما يفيد البلاد . ولما كان الدكتور مصلق رئيس وزراء ايران قد أمم نفط بلاده وأوجد هيجاناً في الدول المصدرة للنفط ، فقد استدعى نوري السعيد الى تأليف وزارته الحادية عشرة في ٢٥ ايلول من عام ١٩٥٠ لتأخذ على عاتقها معالجة الازمة التي نجمت عن تأميم النفط في ايران ، فتم الاتفاق بين العراق والشركات الاجنبية المستغلة لنفطه في ٣ شباط ١٩٥٢ على أساس المناصفة في الارباح . وكان الاتفاق يحمل بين طياته اموراً لم تجد المعارضة فيها ما يفيد البلاد ،

فاستقال أقطاب حزب الاستقلال من عضوياتهم في مجلس النواب ، وأعلنت بقية الاحزاب بطلان الاتفاق ولكن نوري استطاع أن يمرره من المجلس النيابي في الرابع عشر من شباط ١٩٥٢ بعد حوادث دامية ، وأن يتنحى عن الحكم في ١٢ تموز ١٩٥٢ . فتألفت وزارة جديدة برئاسة مصطفى العمري في اليوم المذكور . وكانت أيامها مليئة بالاحداث الجسام في الداخل وفي الخارج ، أما في الخارج فقد انفجرت الثورة المصرية في ٢٣ تموز ١٩٥٢ م ، وهي الثورة التي أطاحت بعرش الملك فاروق وطردته من البلاد واستبدلت نظام الحكم الملكي بالنظام الجمهوري في أرض الكنانة . وأعقب ذلك تنحية الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية في ١٨ ايلول ١٩٥٢ . وأما في الداخل فان الاحزاب السياسية كانت قد ضاقت ذرعاً بتصرف الوصي الامير عبدالاله واستبداده بأمور الدولة ، فرفعت اليه في ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ مذكرات مسهبة تحمله فيها مسؤولية تردي الاحوال . واستشراء الفساد في دواوين الدولة واضطراب الامور في المملكة وتبذير اموالها . وبدلاً من أن يدرس الوصي هذه المذكرات بامعان ، ويستشير أقطاب السياسة فيما يجب عمله ، فانه أمر رئيس ديوانه بالرد عليها رداً قاسياً باعد الثقة بين الطرفين وزاد الطين بلة .

ولما أراد رئيس الوزراء العمري أن يصلح الامور ، عقد اجتماع في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ لهذا الغرض واذا بالوصي يقول للحاضرين من رؤساء الوزارات ورؤساء الاحزاب « أنتم كذابون » فينحل الاجتماع وتغلي الصدور . وبعد اسبوعين حدث حادث مدرسي أدى الى اضراب طلاب المعاهد العالية وقد تطور الاضراب الى اضطراب ، فاخلال بالأمن العام ، مما حمل رئيس الوزراء على تقديم استقالة وزارته ، والامير الوصي على استدعاء رئيس اركان الجيش نورالدين محمود لتأليف وزارة جديدة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ كانت باكورة أعمالها انها أعلنت الادارة العرفية في البلاد ، وغلق الاحزاب السياسية ، وتعطيل معظم الصحف اليومية ، ومنع التجوال في اوقات معينة واستصدار مراسيم لمعالجة مشكلات البلاد الانية . وبعد أن هدأت الحالة بعض الهدوء ، استقالت وزارة نورالدين محمود في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣ ، وقامت مقامها وزارتاً تهدئة برئاسة العين جميل المدفعي ، وقد امتدت أيامهما من ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ الى ١٥ ايلول ١٩٥٣ م وفي عهدهما انتهت وصاية الامير عبدالاله على ابن اخته الملك فيصل الثاني في الثاني من ايار ١٩٥٣ بتسليم الملك سلطاته الدستورية ، بناءً على بلوغه سن الرشد القانونية . وكان

المفروض والمعتقد أن يمارس الملك سلطاته في جو من الهدوء والحرية ولكن بقي خاله عبدالاله هو المهيمن على امور البلاد ، صغيرها وكبيرها . وقد زاد الامور تعقيداً والوضع اضطراباً حدوث فاجعة في سجن بغداد يوم ١٨ حزيران ١٩٥٣ م ، واخرى في سجن الكوت في يوم ٣ ايلول من هذه السنة ، وقد قتل في الحادثة الاولى سبعة من المسجونين وجرح ٧٣ ، وفي الثانية قتل ثمانية وجرح ٩٤ ، وكان القتلى والجرحى من المسجونين فقط ، الامر الذي اثار السخط العام في طول البلاد وعرضها ، وعجل في تخلي المدعي عن الحكم ، فتألفت وزارتان برئاسة الدكتور محمد فاضل الجمالي « ١٧ ايلول ١٩٥٣ - ١٩ نيسان ١٩٥٤ » وكانت البلاد قد سئمت الاحكام العرفية والمضايقات للحرية فعمل الجمالي على انتهاء هذه الاحكام في ٥ تشرين الاول ١٩٥٣ وعلى اعادة الحياة الى الاحزاب السياسية بعد أيام ولم تطل أيام وزارة الجمالي في الحكم فقد قامت بدلها وزارة جديدة برئاسة أرشد العمري في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ فحلت مجلس النواب القائم ، وجاءت بمجلس جديد كان للمعارضة فيه أحد عشر مقعداً من أصل « ١٣٥ » مقعداً فهال ذلك الذين كانوا ينكرون على الشعب حقوقه ، فاستقالت وزارة أرشد في ١٧ حزيران ١٩٥٤ لتقوم مقامها وزارتان برئاسة نوري السعيد استمر بقاؤهما في الحكم من ٤ آب ١٩٥٤ حتى ٨ حزيران ١٩٥٧ وكانت باكورة عملهما استصدار ارادة ملكية بحل المجلس الذي جاءت به وزارة أرشد بعد عقده جلسة واحدة هي جلسة الافتتاح ، والمجيء بمجلس جديد ليؤيد عقد ميثاق بغداد الذي عجل في سقوط نظام الحكم الملكي في العراق .

ميثاق بغداد

تعرضت البلدان العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية الى ضغط الدول الغربية المتزايد لتسويغ جرها الى مشروعات الدفاع الانكلو - امريكي الرامية الى عزل الاتحاد السوفيتي ، والحد من مداخلته أو توسيع نفوذه في منطقة الشرق الاوسط ، فبعد أن استطاعت امريكا التغلغل في بلدان هذه المنطقة عن طريق قروض بنك الانشاء والتعمير ومشروعات النقطة الرابعة وفولبرايت وما شابهها ، شرعت في اتخاذ الخطوات التالية للاستحواذ على هذه البلدان سياسياً واقتصادياً وعسكرياً باقامة تكتل عسكري في هذه المنطقة الحساسة من هذا العالم ، على غرار التكتل الذي اقامته في غربي اوربا . وقد اشتدت لديها هذه الرغبة بعد تطور الوعي القومي

في المنطقة ، وانتشار الحركات التحررية فيها ، والحاح السكان على التخلص من الاستعمار بكل أنواعه ، وكذلك من المعاهدات غير المتكافئة التي فرضت عليهم في اويقات مختلفة وظروف شتى .

ففي ١٤ تشرين الأول ١٩٥١ اصدرت الدول الثلاث : امريكا وانكلترا وفرنسا بياناً حول قيادة الشرق الاوسط دعت فيه الدول العربية واسرائيل وجنوبي افريقيا واستراليا ونيوزيلاند للاشتراك فيه على أن يكون مقر القيادة في مصر ، وأن تضع هذه الدول قواتها المسلحة وقواعدها العسكرية ، وكذا موانئها وطرق مواصلاتها تحت تصرف القائد العام للمنطقة . وقد قوبل هذا المشروع بمقاومة عنيفة من قبل الشعب العربي في كافة اقطاره على الرغم من ضعفها . وعلى هذا ظهرت فكرة عقد المعاهدات الثنائية مع بلدان هذه المنطقة وادخال بقية البلدان فيها ، فكان الحلف التركي الباكستاني الذي عقد في نيسان ١٩٥٤ اولى هذه المعاهدات . ولما دعي العراق الى الدخول في هذا الحلف ، قوبلت الدعوة بمقاومة شديدة من قبل الاحزاب والساسة والصحف فكان لا بد من الركون الى اسلوب آخر .

كانت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م قد قاربت نهايتها فتذكرت بريطانيا قولاً لنوري السعيد « لا غنى للعرب عن بريطانيا ولا يمكنهم العيش بدونها ، وان عدواً نعرفه خير من صديق نجهله »^(٢٢) فاسرت الى الوصي السابق الامير عبدالاله أن يسافر الى اوربا لاسترضاء صاحب هذا القول ودعوته للعودة الى العراق . وكان نوري قد غادر بغداد غاضباً لعدم استشارته في اسناد رئاسة الوزارة الى الدكتور محمد فاضل الجمالي في ١٧ ايلول ١٩٥٣ م^(٢٣) ولم يسع الامير رفض طلب السفير البريطاني فسافر الى باريس واسترضى نوري فعاد الى بغداد ، وألف الوزارة للمرة

٢٣ - عبدالسلام ابو السعود في رسالته « حلف بغداد » ص ٤٩ .

٢٤ - كان نوري السعيد يعتقد ان الحكم في العراق - بعد وفاة الملك فيصل المؤسس - ينبغي أن يكون حكراً عليه وعلى صحبه ، وانه يجب أن يؤخذ رأيه في كل حكومة تقام في العراق . ويقول احمد مختار بابان في رسالة بعث بها الى صاحب هذا البحث في الثاني من آب ١٩٧٤ ان الملك فيصل الثاني قال لنوري السعيد في السابع عشر من شهر ايلول ١٩٥٣ « لا مستشيراً وانما كقرار منه : اني نسبت تكليف الجمالي بتشكيل الوزارة وسياتي الان لافاتحه فوقع الخبر كالصاعقة على نوري السعيد مما أوجب استغرابنا فصار عصبياً الى درجة فقد نفسه انه بحضرة الملك » ثم سافر الى لندن غاضباً - راجع هامش الصفحة ٦١ من الجزء التاسع من تاريخ الوزارات العراقية في طبعته الرابعة .

الثانية عشرة في ٣ آب ١٩٥٤ م وقد اطلقت يده فحل مجلس النواب ، وألغى الامتيازات الممنوحة للصحف والمجلات كافة ، وحل جميع الاحزاب السياسية وسائر الجمعيات والنوادي ، واستصدر مرسوماً باسقاط الجنسية عن يدان بتهمة الشيوعية فأخرج من العراق بعض خصومه ، ثم انصرف الى عقد ميثاق للتعاون بينه وبين جارتى العراق ، تركيا وايران على أن تنضم اليه حكومة باكستان ثم تدعى بريطانيا الى الانضمام اليه بملحق يحقق لها كل ما جاء في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية - البريطانية مع اضافات وحذوفات كان يقرها الوضع العالمي والتطورات التي جرت في ختام الحرب العالمية^(٢٥) الثانية « ١٩٣٩ - ١٩٤٥ » وقد وقع هذا الميثاق أولاً بين العراق وتركيا في ٢٤ شباط ١٩٥٥ م ، وانضمت بريطانيا اليه في ٥ نيسان ١٩٥٥ وفي ٢٣ ايلول من هذه السنة انضمت اليه باكستان كما انضمت اليه ايران في تشرين الثاني ١٩٥٥ وتقرر اطلاق كلمتي « ميثاق بغداد » عليه ، ثم جرت محاولة لضم المملكة الاردنية الهاشمية الى الميثاق ففشلت وأدى فشلها الى اضطرابات خطيرة .

كانت مصر أول من عارض عقد الاتفاق ، موضوع البحث ، وأعلنتها حرباً شعواء ضد العراق وقد انضمت سورية والمملكة العربية السعودية الى هذه المعارضة ، ثم تلتها المملكة الاردنية الهاشمية فبدأت المحطات اللاسلكية والصحف المحلية في عواصم هذه الدول تكيل الشتم والقذف وأنواع الاهانات . وزاد الطين بلة ان زعماء العراق وساسته وقادته وقفوا ضد الميثاق ونضموا المظاهرات والاحتجاجات في سبيل ذلك ، وتسلسلت التحديات والاضطرابات ، وعطلت الدراسة في الكليات والمعاهد والمدارس ووقع عدد من القتلى والجرحى ، ولكن ذلك لم يفت في عضد الحكومة بعد أن جمعت مجلساً نيابياً خاصاً بها ، صوت الى جانب الاتفاق باكثرية ساحقة في السادس والعشرين من شباط ١٩٥٥ قبل أن تنضم اليه كل من بريطانيا وباكستان وايران في التواريخ التي اثبتناها اعلاه .

وفي ١٧ كانون الاول ١٩٥٦ قدم نوري السعيد استقالة وزارته الثانية عشرة ليؤلف وزارته الثالثة عشرة في اليوم نفسه ، بعد أن استبدل بعض زملائه بغيرهم .

٢٥ - نصت المادة (١٠٣) من « ميثاق عهد الامم المتحدة » على انه « اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة وفقاً لاحكام هذا الميثاق مع أي التزام بولي آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق » .

وكانت قد حدثت أزمة السويس في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦ أي قبل أن تستقيل الوزارة بشهر ونصف الشهر ، وهي الحادثة التي كانت قد هزت العالم هزاً عنيفاً وأحدثت هيجاناً هداماً في بلدان الشرق الاوسط ، فقد تواطأت بريطانيا وفرنسا مع اسرائيل على القيام باعتداء آثم على مصر العربية لأنها استطاعت أن تتدارك السلاح اللازم لامنّها وسلامة أراضيها من الدول الشرقية ، بعد أن عجزت عن تداركه من الدول الغربية ، ولأنها أمتت قناة السويس لتأمين الاموال اللازمة لاقامة السد العالي بغية توسيع مساحة الاراضي الزراعية وهو السد الذي تعهدت الحكومتان الامريكية والبريطانية بتمويله ، كما تعهد بنك الاعمار الدولي بالاسهام في هذا التمويل ثم نكلت هذه الجهات عما تعهدت به . وقد أتهم نوري السعيد بالتحضير لهذا الاعتداء فاضطرب الامن العام في بلدان العراق الرئيسية وحدثت اصطدامات دموية بين قوى الامن والاهلين أذى الى وقوع اعداد من القتلى والجرحى كما تعطلت الدراسة في جميع المدارس الرسمية والاهلية ولكن الحكومة صمدت ، وصمدت ، واستطاعت أن تتغلب على المواقف الحرجة على الرغم من الاحتجاجات التي اشتركت كافة الجهات في تقديمها الى السلطات العليا وطلبت فيها تنحية نوري السعيد عن الحكم .

وقد فقدت بريطانيا مركزها المرموق والعظيم في الشرق الاوسط نتيجة لازمة السويس وحدث فراغ في المنطقة فقررت الولايات المتحدة الامريكية أن تملأ هذا الفراغ قبل أن ينتهز الاتحاد السوفياتي هذه الفرصة فيحل محل بريطانيا في هذا الجزء الاستراتيجي من العالم ، وهو ما كان يسعى اليه منذ عهد القيصر بطرس الكبير ، وعلى هذا تقدم الرئيس الامريكي في الخامس من كانون الثاني ١٩٥٧ بمشروع الى الكونغرس يتضمن ما يلي :

أ - ترى امريكا ان استتباب الامن في الشرق الاوسط ، كما هو في اوربا وفرموزا ، أمر حيوي بالنسبة لها .

ب - مطالبة الكونغرس باتخاذ قرار بشأن استخدام القوات المسلحة الامريكية في الشرق الاوسط عند الضرورة .

ج - ان من شأن هذا القرار منع الاتحاد السوفياتي من القيام بأي عمل عدواني في هذه المنطقة .

د - ستتوفر للشرق الاوسط درجة معقولة من الاستقرار تمكنه من حل المشكلات السياسية للمنطقة .

وكان طبيعياً أن تقبل دول الشرق الاوسط بالخطوة الجريئة التي خطتها الولايات المتحدة الامريكية ، وان جاء بعض هذا القبول ملتوياً في بعض أقسامه ، وسريعاً في البعض الآخر ، فقد استدعى كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان القوات الامريكية الى النزول في الاراضي اللبنانية على اثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الخالدة في العراق . كما دعا الملك حسين القوات البريطانية الى المملكة الاردنية قبل أن تطيح الاحداث بعرشه كما حدث في العراق .

وكان الرأي العام في العراق يؤيد سلامة بلاده بوجود اتباع سياسة الحياد بين المعسكرين الامريكي والسوفيياتي ولكن السلطات الحاكمة كانت تعتقد ان دون ذلك خطر القتاد ، ولذا فضلت الاحتماء بالنفوذ الامريكي حتى قامت ثورة تموز لتضع حداً لهذا الانحياز .

الاعداد للثورة

كان الانقلاب العسكري المصري الذي أطاح بعرش الملك فاروق في مصر عام ١٩٥٢ م ، قد حفز جمعاً من ضباط الجيش العراقي الباسل للتفكير في وجوب وضع حد للمآسي التي كانت تحدث في العراق ، ثم جاء الاعتداء الثلاثي الاثم على أرض الكنانة في أواخر عام ١٩٥٦ ضغثاً على ابالة فجعلهم يتكتلون ويفكرون في وجوب تصحيح الاوضاع العامة ، والقضاء على سياسة الاستهتار بالقيم الاخلاقية واستئراء الفساد والتحلل والتسيب في المجتمع العراقي .

وكانت سورية قد وقفت من مشاريع الانكلوامريكان الاستعمارية موقف المرتاب ، وحذت حذو مصر في تدارك السلاح من الاسواق الشرقية بعد أن أقفلت في وجهها الاسواق الغربية ، فقامت قيامة امريكا وأخذت تحرض على الايقاع بها ، بأن زعمت ان سورية أصبحت بلداً شيوعياً ، وان الاقطار المجاورة لها ، مهددة بغزو شيوعي لكياناتها ، وما لبثت أن أسرت الى هذه الاقطار « المجاورة » للقيام بغزو عسكري يطيح بنظام الحكم في سورية ، ويعيدها الى عجلة الاستعمار الانكلوامريكي . وكانت هذه اللعبة تتم في عام ١٩٥٧ ولكن موانع لم تكن في الحسبان أخرت هذه الاجراءات سنة اخرى . ومن يرجع الى المجلد الثاني من محاضر جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي ألفتها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لمحاكمة مفسدي الحكم في العهد الملكي المباد ، يقف على الادلة الملموسة والمبالغ الطائلة وأطنان الاسلحة التي بعثت بها وزارة الدفاع العراقية

للاطاحة بالحكم القائم في سورية .

ويعد أن افترضت اساليب وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة للتدخل في امور سورية ، وتوترت علاقات العراق الخارجية بالدول العربية كافة ، وأصبح العراقي مهاناً ومضطهداً في كل بلد عربي حل فيه ، تقرر استبدال هذه الوزارة بغيرها فاستقالت في ٨ حزيران ١٩٥٧ م ، وألف علي جودة وزارته الثالثة . لتقوم بواجب التهدئة رُو لعدة قصيرة ، بعد أن حصل على وعد بحل مجلس النواب القائم واجراء انتخابات جديدة يستطيع المجلس المنبثق عنها أن يؤيد سياسة اصلاح ما فسد من الاوضاع والامور . فلما أقدم جودة على حل المجلس ، امتنعت السلطات العليا عن تأييده فاستقال في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ م ، وبقي يزاوُل الاعمال بالوكالة حتى تآلفت الوزارة الجديدة برئاسة عبدالوهاب مرجان في ١٥ كانون الاول ١٩٥٧ .

وكان البلاط يعتقد اعتقاداً جازماً ان وزارة مرجان ستري الفرصة سانحة لاقحام الجيش العراقي في موضوع سورية والقيام بانقلاب فيها غير ان قيام الوحدة بين سورية ومصر في الرابع من شباط ١٩٥٨ م ، وتآليف « الجمهورية العربية المتحدة » أذهلت حكام العراق وصرفتهم عن موضوع سورية لمدة شهر واحد ، حيث شجب العراق قيام الوحدة بين سورية والقاهرة ، وسعى الى قيام اتحاد عربي بين العراق والاردن في ١٤ شباط ١٩٥٨ ، ولم يكن هذا الاتحاد اتحاداً واقعياً يحتل مقامه في نفوس العراقيين والاردنيين كافة ، وانما كان رداً على الوحدة التي قامت بين سورية ومصر قبل عشرة أيام فقط . فلما تمت مراسيم اعلان الاتحاد العربي بين بغداد وعمان ، فوَّح عبدالوهاب مرجان بأمر اقحام الجيش في موضوع سورية فتهيب وفزع « واتضح للأمير انه لا يستطيع هضم عبدالوهاب غير انه تريث الى أن تنتهي الحكومة من مشروع الاتحاد العراقي - الاردني »^(٢٦) .

وهكذا أرغم مرجان على تقديم استقالة وزارته في الثاني من آذار ١٩٥٨ وقامت مقامها وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة في الحال فحلت مجلس النواب القائم ، وجاءت بمجلس جديد أقر تعديل القانون الاساسي العراقي بمناسبة قيام الاتحاد العربي ثم استقالت في ١٤ ايار ١٩٥٨ لتقوم مقامها وزارة برئاسة أحمد مختار بابان في ١٩ من هذا الشهر . وكان أحمد هذا قد أشغل منصب رئاسة الديوان

الملكي سنوات عديدة واطلع على أسرار السياسة العراقية الداخلية والخارجية ، وألم بنوايا الأمير عبدالاله ورغباته وما كادت بعض القطعات العراقية تتحرك في فجر الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ نحو الاردن للقيام بما عهد اليها من واجب ، حتى فاجات الرأي العام بالاطاحة بنظام الحكم الملكي القائم واعلان الجمهورية في العراق العربي فوراً .

اسباب ونتائج

لما قامت بريطانية وفرنسا بالاعتداء على مصر مع اليهود في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦ م ، غمر الشعب العربي عامة ، وشعب العراق منه خاصة ، شعور طافح بالاستياء والتحفز لتأييد الحق المصري في تأميمه لقناة السويس كما شجب العراقيون موقف وزارة نوري السعيد القائمة من هذا الاعتداء الاثم فانبثقت « الجبهة الوطنية المتحدة » التي كانت تهدف الى اسقاط حكم الأمير عبدالاله مهما غلا الثمن وعقد ممثلون عن الاحزاب السياسية الاربعة : الاستقلال والوطني الديمقراطي والبعث العربي والشيوعي السري سلسلة اجتماعات مع الديمقراطيين المستقلين ومع غيرهم ، وتدارسوا الموقف السياسي العام من نواحيه المختلفة ، وانتهوا الى تأليف قيادة ميدان مشتركة للقيام بتظاهرات طلابية أقلققت السلطة فحملتها على تعليق الدراسة في الكليات والمعاهد العلمية ، والى اتخاذ التدابير الصارمة ضد المتظاهرين أينما كانوا وحيثما اتجهوا فكانت حوادث النجف الدامية ، وعصيان الحي المسلح ، وعمت المظاهرات والمصادمات معظم انحاء العراق . وأجمعت الكلمة على قيام جبهة وطنية موحدة تكون فعالة بقيادتها العليا وركائزها التنظيمية وسائر أجهزتها اللازمة ، وتضم جميع الاحزاب والكتل والافراد على نطاق واسع ، وتقيم لها صلات وثيقة مع القوى العسكرية الوطنية ومع حركة التحرر في الخارج فقامت جبهة الاتحاد الوطني على هذه الاسر بعد حين ، وتحددت أهدافها في النقاط الخمس الآتية :

- ١ - تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي .
- ٢ - الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية .
- ٣ - مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره ، وانتهاج سياسة عربية مستقلة اساسها الحياد الايجابي .
- ٤ - اطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية .

٥ - الغاء الادارة العرفية ، واطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين ، واعادة المدرسين والمستخدمين والطلاب المفصولين لاسباب سياسية .

ولقد تبنت « جبهة الاتحاد الوطني » نهجاً خاصاً في التنظيم ، واتبعت اسلوباً مرناً يتيح الفرصة لدخول الآخرين الى جانب ممثلي الاحزاب ، وقامت الى جانب « اللجنة الوطنية العليا » لجنة تنظيمية تقودها اللجنة العليا ، وتشعبت منها لجان رئيسية في معظم الالوية ، تلتها لجان فرعية من معظم الاطراف . وقد انتشرت هذه الشبكة وتوسعت وتمسكت بمبدأ اجماع ممثلي الاحزاب على قراراتها حتى تصبح ملزمة ، وعززت اتصالاتها بالعسكريين من الضباط الاحرار حتى حملتهم على تأليف « اللجنة العسكرية العليا » في اواسط عام ١٩٥٧ وقد تبنت هذه اللجنة ميثاق جبهة الاتحاد الوطني فساندته حتى تم تفجير ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ .

احداث لبنان

كانت الاسواء قد استشرت في لبنان وبلغت أقصى درجة من الانحطاط والفساد والرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ والاثراء غير الشرعي ، الامر الذي أدى الى استقالة الشيخ بشارة الخوري رئيس جمهورية لبنان من منصبه في ١٨ ايلول ١٩٥٢ واعتلاء سدة الحكم من قبل كميل شمعون فاذا بهذه الاسواء تزداد شدة واتساعاً في عهد الرئيس الجديد لانه كان مأمون الجانب ومسنداً من قبل السلطات الاستعمارية فلما قاربت مدة رئاسته نهايتها عمل الامريكان عملاً متواصلاً في سبيل تجديدها فقامت في لبنان ثورة دامية بدأت من شهر أيار ١٩٥٨ وانتهت في ١٤ تموز ١٩٥٨ باستدعاء السيد كميل شمعون القوات الامريكية للنزول في لبنان والقضاء على الثورة .

وكان الامريكان « خصصوا عشرة ملايين دولار سلفوها للجهات المختصة في العراق ترسلها مالا عربياً وتباعاً لشمعون لاجل تجديده »^(٢٧) مع أنواع مختلفة وكميات كبيرة من الاسلحة كشفت عنها محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، التي تالفت في العراق بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م ، وادين القائمون بارسالهم إياها .

٢٧ - الاستاذ اسكندر رياشي في ص ١٨٥ من كتابه « رؤساء لبنان كما عرفتهم » .

وفي ليلة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ م كانت قطعات من الجيش العراقي مهياة للسفر الى الاردن ومن ثم نقلها جواً الى لبنان لاسناد حكم كميل شمعون ثم التفرغ لموضوع سورية واذا بهذه القطعات تفجر الثورة وتقضي على العائلة المالكة وتعتقل اساطين العهد الملكي المباد بعد اعلان الجمهورية .

هذا تسلسل للحوادث التي جرت في العراق منذ قيام الحكم الوطني فيه في ٢٣ آب ١٩٢١ حتى الاطاحة به في ١٤ تموز ١٩٥٨ ومن دراسة هذه الحوادث دراسة دقيقة تتضح الاسباب التي أدت الى قيام هذا الحكم وتلك التي أدت الى الاطاحة به وفوق كل ذي علم عليم .

القانون الأساسي العراقي

لما اندلعت لهُبُ الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ م ، رأت دول الحلفاء أن تستميل عطف العالم على قضيتها لتضمن الانتصار لجيوشها فاعلنت انها إنما تحارب لرفع الظلم عن الشعوب المضطهدة ، ولتحررها من السيطرة التي فرضها اعداؤها عليها . وقد أكثرت هذه الدول من الوعود المعسولة للشعوب المظلومة لتستتر الشبهات التي كانت تحوم حول نياتها حتى استطاعت أن تجند ابناء البلاد التي كانت تترجح تحت نفوذها وسيطرتها ليقاتلوا في صفوفها ، ولم يكن مأمولاً أن يحارب أبناء المستعمرات وأبناء الأمم المتحالفة مع الحلفاء في سبيل ابقاء الرقِّ الاجماعي ، وإنما ارادوا بهذه التضحيات ضمان حق تقرير مصيرهم ، وتأسيس نوع الحكم الذي ترتضيه شعوبهم . فلما انتهت الحرب المذكورة بانتصار الحلفاء ، رأت الحكومات المنتصرة أن تسبغ على البلدان التي تحررت من النير الاجنبي نعمة النظام الدستوري فنصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمم على ما يأتي :

« ان بعض البلاد التي كانت في القديم تابعة للانبراطورية العثمانية وقد بلغت درجة راقية يمكن معها الاعتراف مبدئياً بكيانها كامم مستقلة ، على أن تستمذ الإرشاد والمساعدة من دولة اخرى حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها . ان اعتبار رغبات هذه البلاد يجب أن يكون في المقام الاول في انتقاء الدولة المنتدبة »^(١) .

وقد أكدت المادة الاولى من « صك الانتداب البريطاني » الذي فرض على العراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ م ، على وجوب تمتع البلاد بنظام دستوري صريح فجاء في نصها :

« للمنتدب أن يضع في أقرب وقت ، على أن لا يتجاوز الثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب ، قانوناً أساسياً للعراق يعرض على مجلس جمعية الأمم للمصادقة عليه فينشره سريعاً . وهذا القانون يسن بمشورة الحكومة الوطنية ، ويبين حقوق

١ - رسالة « تشكيلات عصبة الأمم ومقاصدها » ص ٩٤ .

الاهالي الساكنين ضمن البلاد ، ومنافعهم ورغائبهم . ويحتوي على مواد تسهل تدرج العراق وترقيته كدولة مستقلة . وفي الفترة قبل العمل بالقانون الاساسي يجري العمل في العراق طبقاً لروح الانتداب»^(٢) .

فلما قام العراقيون بثورتهم الكبرى في ٢٠ حزيران سنة ١٩٢٠ م ضد نظام الانتداب الذي فرض على بلادهم ، استدعت الحكومة البريطانية الامير فيصل ابن الملك حسين الى العراق ليؤلف فيه دولة عربية تعترف بهذا الانتداب ، على أن يفرغ في شكل معاهدة تحقق شيئاً من طموح العراقيين في الحرية والاستقلال ، وتمكن البريطانيون من تنفيذ مسؤولياتهم الانتدابية أمام عصبة الأمم . وكان فيصل قد فقد عرشه في سوريا في ٢٥ تموز ١٩٢٠ م واضطره الفرنسيون الى مغادرة الاراضي المشمولة بانتدابهم ، فلما بلغ بغداد في ٢٨ حزيران من عام ١٩٢١ م ، قرر مجلس الوزراء للحكومة المؤقتة ، التي كان المعتمد السامي البريطاني في العراق ألفها في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ م لتعمل تحت إرشاده ومشورته ، قرر هذا المجلس في جلسته المنعقدة في ١١ تموز ١٩٢١ م « المناداة بسمو الامير فيصل ملكاً على العراق ، ويشترط أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية مقيدة بالقانون»^(٣) . ولما افرغت مواد الانتداب البريطاني على العراق في شكل معاهدة وقعها الجانبان العراقي والبريطاني في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ م ، أوضحت المادة الثالثة من هذه المعاهدة اسس القانون الاساس العراقي بالنص الآتي :

« يوافق جلالة ملك العراق على أن ينظم قانوناً اساسياً ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ، ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب أن لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة ، وأن يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغائب مصالح جميع السكان القاطنين في العراق ، ويكفل للجميع حرية الوجدان التامة ، وحرية ممارسة جميع اشكال العبادة بشرط أن لا تكون مخلة بالآداب والنظام العموميين . وكذلك يكفل بأن لا يكون أدنى تمييز بين سكان العراق بسبب قومية أو دين أو لغة . ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران أو مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم اعضائها بلغاتها الخاصة ، على أن يكون ذلك موافقاً لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق . ويجب أن يعين هذا القانون الاساسي الاصول الدستورية

٢ - تجد لائحة الانتداب في كتابنا « تاريخ العراق السياسي الحديث » ١ - ٨٤ .

٣ - مجموعة قرارات مجلس الوزراء للاشهر تموز ، إب ايلول ١٩٢١ ص ٩ .

تشريعية كانت أم تنفيذية التي ستتبع في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بمسائل الخطط المالية والنقدية والعسكرية»^(٤). «وفي وسعنا أن نلاحظ أن المادة المتقدمة الذكر لا تبين حقوق الشعب حسب ، بل المبادئ التي تقرر أن يقوم عليها نظام الحكومة العراقية أيضاً ، وبذلك يمكن أن تعتبر خطوة تطويرية مهمة في تاريخ العراق الدستوري»^(٥). وهكذا نرى أن فكرة تكوين حكومة دستورية في العراق قد ثبتت في وثائق رسمية عديدة قبل أن تشكل الحكومة العراقية نفسها ، مضافاً الى الوثائق التي اعلنت أثناء الحرب كخطاب الجنرال مود فاتح بغداد في ١١ آذار سنة ١٩١٧ ، وكالبلاغ البريطاني - الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ ، والتصريحات الرسمية الاخرى . أما كيف وضع القانون الاساسي العراقي فهذا بيانه :

ارادت الحكومة البريطانية « أن توفق ما بين الاستقلال الذي يفهمه العراقيون والانتداب الذي تفهمه عصبة الامم » (مذكرات السويدي ص ٩٦) .



تألفت في خريف عام ١٩٢١ م لجنة خاصة لوضع القانون الاساسي للمملكة العراقية قوامها الميجر هـ . يونغ ، التابع لمديرية الشرق الاوسط في وزارة المستعمرات البريطانية ، والمستر ايديون دراور مستشار وزارة العدلية في الحكومة العراقية على أن تعمل تحت اشراف المستر نيجل دافيدسن السكرتير القانوني للمعتمد السامي البريطاني وتوجيهات المعتمد نفسه ، وفي ضوء الاسس الواردة في صك الانتداب ، وصيغة البيعة للملك فيصل ، والمادة الثالثة من لائحة المعاهدة العراقية - البريطانية المقترحة لتحل محل صك الانتداب . فاستعانت هذه اللجنة بدستوري استراليا ونيوزيلندا ، وبدساتير بعض الممالك الصغرى ، ووضعت اللائحة المطلوبة ثم أرسلتها مع الميجر يونغ الى وزارة المستعمرات البريطانية في اوائل سنة ١٩٢٢ م لتدقيقها من قبل الموظفين المتخصصين في الوزارة المذكورة فاجرت تعديلات مهمة فيها واعادتها الى معتمدها في العراق ليرفعها الى الملك فيصل . فلما تسلم الملك هذه اللائحة ، وافق مبدئياً عليها ، لكنه أمر بتشكيل لجنة لتدقيقها ، فتألفت اللجنة من السادة : وزير العدلية ناجي السويدي ، وزير المالية ساسون

٤ - نصر المعاهدة في « تاريخ العراق السياسي الحديث » ج ٢ ص ٣٠ - ٣٩ .

٥ - الدكتور مجيد خيروري في كتابه « نظام الحكم في العراق » ص ٢٨ .

حسكيل ، وسكرتير الملك الخاص رستم حيدر . ثم انضم اليها مستشار وزارة العدلية دراور ، والمشاوور الحقوقي نيجل دافيدسن . وقد وجدت هذه اللجنة ان اللائحة موضوعة البحث لا تنطبق على أحوال العراق العامة ، ولا تلائم أوضاعه الخاصة ، وانها منحت الملك صلاحيات واسعة لا تقرها النظم الدستورية في البلدان الديمقراطية ، انها تضمنت أحكاماً لا تستسيغها مبادئ الثورة الفرنسية التي ضمنت حقوق الانسان منذ القرن السابع عشر فاعترضت عليها ودرست دساتير عدد من البلدان الاخرى مثل اليابان ثم أجرت استشارات واسعة مع المعتمد السامي وسكرتيه القانوني وما لبثت أن وضعت لائحة جديدة استمدت معظم أحكامها من القانون العثماني الذي كان معروفاً أكثر من غيره لدى أعضاء اللجنة نفسها ، ونظمت أيضاً مذكرة بالاسباب التي حملتها على وضع لائحة جديدة ثم بعثت بها وباللائحتين القديمة والحديثة الى حكومة لندن لتقول كلمتها الاخيرة . ولما كان الموظفون البريطانيون في وزارة العدل البريطانية من المتشبعين بالآراء الحقوقية المستندة الى نظرية حقوق الانسان التي أقرتها الثورة الفرنسية والتي شاعت في دساتير الدول الحديثة عامة والناشئة منها بصورة خاصة بعد الحرب العالمية الاولى (حرب ١٩١٤ - ١٩١٨) عملوا على أن تكون هذه اللائحة موافقة للطرفين فتخيروا من القوانين الاساسية من ايران وتركية ومصر أليقها وأصلحها ، ومن لائحة الحكومة الفيصلية في دمشق وغيرها من القوانين الشرقية والغربية أكثرها ملاءمة لروح الشعب العراقي ، واتفقوا على ضم ذلك الى اللائحة القديمة المعروضة عليهم مراعين في ذلك لائحتي الانتداب والمعاهدة ، وصيغة البيعة للملك فيصل . وقد أيدوا وجهة النظر العراقية في معظم التعديلات التي أرادها الوزيران العراقيان ولا سيما فيما يتعلق « بسلطة المجالس النيابية ، وجعل الحكومة تحت اشراف المجلس النيابي وتحقيق مسؤولياتها أمامه »^(٦) وكان هذا الحق قد منح للملك في اللائحة الاصلية . أما ما أيدوا به وجهة النظر البريطانية فيقول الحقوقيون عنه انه كان شذوذاً عالمياً في التشريع^(٧) وكان مما يلفت النظر اليه بصورة خاصة ، ما جاء في

٦ - مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ص ٤٥٢ من المجلد الاول .

٧ - « ان البريطانيين الذين اشتركوا في وضع اللائحة كان الواجب الملقى على عاتقهم أكبر من واجب تأمين ادخال هذه الشروط والمواد الاخرى التي تكفل نجاح سير جهاز الدولة . فقد كان مفروضاً عليهم - بمقتضى رغبات حكومة صاحب الجلالة - أن يضمنوا بهذا القانون وضع تدابير اضافية من شأنها أن تعزز مركز بريطانية في العراق » ا هـ - آيرلند ص ٣٩٢

الفقرة الثالثة من المادة الـ ٢٦ من لائحة القانون الاساسي من جواز اصدار مراسيم تكون لها قوة قانونية لتصديق القوانين المتعلقة بالقيام بواجب المعاهدات ، دون عرضها على مجلس الأمة في اجتماعه القادم ، كما تعرض عليه بقية المراسم التي تصدر في أثناء عطلة لتصديقها أو الغائها ، الامر الذي لا نجد له مثيلاً في سائر القوانين العالمية ، ويمتدّها البريطانيون ضرباً جديداً في الدساتير . أما ما نصت عليه المادة الرابعة عشرة بعد المئة من (اعتبار جميع البيانات والنظامات والقوانين التي أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، والحاكم الملكي العام ، والمندوب السامي ، والتي أصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة التي مضت بين الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩١٤ م وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها) فمن أغرب ما نصت عليه الدساتير ، ولا سيما اذا علمنا ان بين هذه البيانات عدداً من الوعود التي منحت لغير العراقيين باعفاء أملاكهم المطوّية في العراق من الضرائب العامة^(٨) ومصادرة بعض أموال غير منقولة لبعض العراقيين قضت الضرورة العسكرية بقيدها باسم الحكومة في حينه^(٩) .

وقد صادقت وزارة المستعمرات البريطانية على اللائحة بشكلها الاخير فأعيدت الى الحكومة العراقية لعرضها على المجلس التأسيسي للتصديق ، فعهدت بها هذه الى « لجنة خاصة بوزارة العدلية قوامها ثلاثة من الحكام ، وثلاثة أعضاء من الحقوقيين برئاسة وزير العدلية »^(١٠) ، وإشراك المستشار القضائي . وكان السيدان : ناجي السويدي ورؤوف الجادرجي مشاورين فيها ، فرأت هذه اللجنة ان هناك ضرورة قصوى لتعديل بعض المواد فدوّنت ملاحظاتها في مذكرة قدمتها الى مجلس الوزراء

٨ - لما ارسلت حكومة الهند حملتها العسكرية لفتح العراق الحققت بها السير برسي كوكس كمستشار سياسي للحملة فوعد هذا المستشار شيخي المحمرة والكويت باعفاء نخيل بساتينهما في العراق من الضريبة لما أسدياه من مساعدة للجيش البريطاني أثناء فتحه العراق فنصت لائحة القانون الاساسي العراقي على وجوب اعتبار هذا الوعد نافذ المفعول بصورة دائمة .

٩ - قتل أحد الحكام السياسيين البريطانيين في النجف في ٢٠ آذار سنة ١٩٢٠ واتهم الحاج عطية أبوكلل بين من اتهم بقتله من زعماء النجف فصادرت الحكومة البريطانية عقاراً للحاج عطية لم تستطع حكومة الملك فيصل الاول من رده اليه إلا بقانون خاص شرعته عام ١٩٣١ بعد استئذانها موافقة الحكومة البريطانية .

١٠ - مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ص ٤٥٢ من المجلد الاول .

ليقرها فتولاها هذا بالدرس والتدقيق ، وكان مما عدّله فيها وجوب « منح الثقة من قبل المجالس التشريعية الى الحكومات العراقية التي ستشكل »^(١١) لتتمكن من مزاولة أعمالها في جو مشبع بروح الثقة والطمأنينة فلم تر الحكومة البريطانية مانعاً من قبول هذه التعديلات ، ولا سيما بعد أن وافقت على التعديل الذي أقرته اللجنة الاولى . وأقرّه الموظفون البريطانيون المسؤولون من جعل الوزارة مسؤولة أمام المجلس النيابي دون الملك .

وكما ان المادة الثالثة من معاهدة العاشر من تشرين الاول ١٩٢٢ العراقية - البريطانية تقمّصت المادة الاولى من صك الانتداب نصاً وروحاً فقد تقمّصت مواد الدستور العراقي نص المادة الثالثة من المعاهدة موضوعة البحث نصاً وروحاً بحيث أصبح هذا القانون ليس أداة للحكم حسب ، كما هو الحال في دساتير العالم بل وسيلة من الوسائل السياسية التي تضمن تنفيذ صك الانتداب الذي افرغ في قالب معاهدة .

ان من يدقق أحكام « لائحة القانون الاساسي العراقي » يرى ان شأنه شأن الدساتير الديمقراطية الاخرى فقد نص في مادته التاسعة عشرة على ان « سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة » ولكنه أضاف الى هذا النص زيادة غير مألوفة فقله :

« وهي - أي السيادة - وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده » بعد النص العام المتقدم ذكره يعد من مستحدثات الشارع العراقي حسب لان القوانين العامة تقول عادة « ان الامة هي مصدر السلطات » أو ان « السيادة تستقر في الامة »^(١٢) هذا الى ان القارئ يلمس في هذه اللائحة الكثير من الاحترازاات التي وضعت لتحديد السلطة التشريعية وبالتالي لحقوق الشعب ويرجع سبب هذه الاحترازاات الى التضارب الظاهر بين مواد المعاهدة « التي صيغت فيها بنود

١١ - المصدر نفسه ص ٤٥٣ .

١٢ - ان هذا النص هو الذي شوش على الملك استعمال سلطاته حتى جملة يشمر بانه هو الحاكم المطلق في تدبير امور الدولة والامن فيها وبقي مجلس الامة متفرجاً على ما يجري حوله وما يتخذ من اجراءات في معالجة المعضلات المهمة ولو لم يكن المرحوم الملك فيصل رجلاً حكيماً يميل بطبيعته الى التؤدة والحكمة لاستعمل ما نص عليه الدستور من الحقوق الواسعة بشيء من التعسف والاستهتار « توفيق السويدي ص ١٠٢ » كما فعل عبدالاله بعدنذ .

الانتداب صوغاً « وبينها وبين المبادئ العامة في القوانين الاساسية الديمقراطية . فقد نصت المادة الاولى من المعاهدة مثلاً على ان السيادة الوطنية للعراق بينما قيدت المادة الرابعة منها ملك العراق بان يستشير المعتمد السامي البريطاني الاستشارة التامة . وللتوفيق بين هذين الوضعين ، ارتوي تقييد سلطة المجلس النيابي ازاء السلطة التنفيذية في النواحي الادارية والمالية والقضائية لنلا يشرع أمراً قد لا يقره المعتمد السامي « ممثل حكومة الانتداب » فيؤول الامر الى الخراب . فقد زيدت سلطة القوة التنفيذية مثلاً في إمكان اصدار قوانين اساسية تكون لها صفة قانونية ، وفي تعيين اعضاء مجلس الاعيان من قبل الملك بون الشعب ، وفي إمكان عدم تصديق الملك على القوانين التي يشرعها البرلمان . كما قيدت سلطة المجلس المالية فلا يجوز لنائب أن يقدم اقتراحاً بصرف أي مبلغ ، ولا يجوز لمجلس النواب أن يقر خفض النفقات المنصوص عليها في المعاهدات . وكذلك خول مجلس الوزراء صلاحية اصدار قوانين مالية في حالة عدم التثام المجلس ، والسير بموجب ميزانيات السنين السابقة .

أما القيود القضائية التي فرضت لتقليص نفوذ السلطة التشريعية ، فهي ما نصت عليها المادة ٨٣ التي خولت المحكمة العليا تفسير القوانين ومحاكمة الوزراء وأعضاء مجلس الامة فضمن المعتمد السامي بهذه الوسيلة حق رفض أي قانون شرعه البرلمان ولم يرض المعتمد فان كل قانون تضعه أية وزارة لا بد أن ينال موافقة مستشار الوزارة البريطاني قبل ارساله الى مجلس الامة فان أقره « المستشار والمعتمد » سار سيره الطبيعي ، وان رفضه أحدهما قصد « المعتمد » الملك وطلب اليه الكف عن تصديق القانون المقترح . وقد خولت الفقرة الاخيرة من المادة ٦٣ من القانون الاساسي الملك حق رفض أي قرار يتخذه مجلس الوزراء ، وله أن يعيد أي قانون يشرعه البرلمان ولا يحظى بتأييد المعتمد .



يتكون « القانون الاساسي العراقي » من مئة وثلاث وعشرين مادة مقسمة الى مقدمة ياربع مواد وعشرة أبواب . أما مواد المقدمة فتتعلق باسم القانون وشكل الحكومة وعاصمة الدولة وشكل عَلم الامة ، وأما الابواب العشرة فهي :

الباب الاول في اربع عشرة مادة وتتناول بالبحث حقوق الشعب كما جاءت في لائحة حقوق الانسان .

الباب الثاني في ثماني مواد وتتناول بالبحث حقوق الملك وصلاحياته .
الباب الثالث في سبع وثلاثين مادة وتتناول بالبحث السلطة التشريعية وكيفية تعيين اعضاء في مجلس الاعيان وكيفية انتخاب النواب .
الباب الرابع في اربع مواد تختص بكيفية تكوّن الوزارات ومسؤولية الوزراء .
الباب الخامس في اثنتين وعشرين مادة وتتناول بالبحث السلطة القضائية وكيفية تشكيل المحاكم ودرجاتها .
الباب السادس في تسع عشرة مادة تختص كلها بالامور المالية وفرض الضرائب وكيفية جبايتها وأوجه صرفها .
الباب السابع في أربع مواد وتتناول بالبحث كيفية ادارة الاقاليم والمجالس البلدية وكذلك المجالس الطائفية .
الباب الثامن في خمس مواد وكلها تنص على اعتبار القوانين والانظمة والارادات والتعليمات الصادرة قبل وضع القانون الاساسي العراقي موضع التنفيذ مرعية الجانب سواء أكانت عسكرية أم ملكية .
الباب التاسع في مادتين تتناولان بالبحث كيفية تعديل أحكام القانون الاساسي أو تبديله .
الباب العاشر في أربع مواد وتتناول بالبحث كيفية اعلان الاحكام العرفية وكيفية تفسير القوانين وادارة الاوقاف وتنفيذ القانون موضوع البحث موضع التنفيذ .



هذا ومن خصائص القانون الاساسي العراقي « انه دستور ديمقراطي نيابي برلماني » فهو دستور ديمقراطي لأنه يعترف بأن السيادة هي للشعب وفي هذا تقول المادة ١٩ الواردة بالباب الثاني : سيادة المملكة العراقية الدستورية للأمة ، وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده ، وهو دستور نيابي لأنه لا يشرك الشعب مباشرة في شؤون البلاد وانما يقوم مجلس الأمة باستعمال حقوق الشعب الدستورية نيابة عنه . وأخيراً هو دستور برلماني لأنه يقرر المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب ويعطي الحكومة من الناحية الاخرى الحق في حل المجلس اذا قدرت ضرراً في ذلك » (١٣) .

١٣ - الدكتور مصطفى كامل في « شرح الدستور العراقي » ص ٢٣ .

« وسار الدستور - العراقي - رغم المصاعب المالية والتشاد العنيف حول مسألة الجيش سيراً لا بأس به »^(١٤) وقد عدل مرتين الاولى في ٢٩ تموز سنة ١٩٢٥ (ضمن المدة التي قررتها المادة ١١٨ منه وهي سنة واحدة) حيث تناول التعديل اموراً فرعية كجواز غياب الملك عن البلاد بقرار من مجلس الوزراء ، وكم منح أعضاء مجلس الامة من الاعيان والنواب بعض المخصصات . والثانية في اخريات عام ١٩٤٣ أي اثناء الحرب العالمية الثانية وقد تناول التعديل اموراً جوهرية فرضت بالاكراه والتهديد .

١٤ - نيجل دافيدسن في خطابه (العراق أو الدولة الجديدة) .

ولاية الموصل

فشل محاولة فصلها عن العراق

لما انفجر بركان الحرب العالمية الاولى في ٢٨ تموز من عام ١٩١٤ ، كان من وحي السياسة العثمانية العامة الوقوف على الحياد حتى آخر لحظة ممكنة ، ولم يكن هذا الوحي نابعاً من معرفة حقيقة الوضع الداخلي وما يتطلبه من اصلاح في نواحيه المتعددة ، وانما كان يعوزهم المال والسلاح لادارة ماكنة الحرب . وقد قدّر ساستهم نتيجة الدخول في هذه الحرب الطاحنة وانها ستؤدي الى حل المشكلة الشرقية حلّاً تكون الامبراطورية العثمانية اولى ضحاياها ، فنصحوا بعدم المجازفة والمغامرة . وارتأى قادتهم ان تحالفهم مع الالمان لا بدّ أن يجبرهم الى امتشاق الحسام إن عاجلاً وإن آجلاً^(١) ، لان الالمان سيكسبون الحرب فعلاً بالنظر الى تشكيلاتهم العسكرية وفنونهم الحربية الموروثة .

وفي الوقت الذي كانت دبلوماسية الحلفاء تركز الى الضغط تارة ، والى التهديد تارة اخرى لحمل العثمانيين على الوقوف الى جانبهم ، كان سفير المانية في دار الخلافة يغري السلطان والقادة بمعسول الاماني ، ويعلن استعداد حكومته لتقديم الذهب والسلاح للذين تحتاج الامبراطورية العثمانية اليهما اذا وقفت على الحياد . وانما اختارت المانية حياد تركية وقتئذ لتؤمن حاجاتها من المواد المعاشية الاولى ، ولتتمكن من انجاز مشروع الخط الحديدي الذي يربط برلين بالكويت على الخليج العربي والذي تقرر في آخر الامر جعل بغداد نهايته بعد الضجة التي افتعلتها بريطانيا لعرقلة مدّ هذا الخط كما كان مقرراً قبل الدخول في الحرب .

الانجراف نحو الحرب

لم تمض أكثر من ثلاثة أشهر على اندلاع لهيب الحرب ، موضوعة البحث ، حتى

١ - مذكرات أحمد جمال باشا ، ص ٤٩٩ - ٥٠٠ من الطبعة العربية لسنة ١٩٢٣ .

اتهمت الامبراطورية العثمانية بقصف بارجتيتها ؛ غوين و برسلاو الموانئ الروسية القائمة على البحر الاسود واذا بسفراء دول الحلفاء في الاستانة يطلبون ردّ جوازات سفرهم في الثلاثين من شهر تشرين الاول ، استعداداً لسفرهم الى اوطانهم واذا بروسية تعلن الحرب على الامبراطورية العثمانية في الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٤ واذا بحكومتى بريطانية وفرنسا تحذوان حذو روسية فتعلنان الحرب على الامبراطورية المذكورة أيضاً ، واذا بالجيش الانكليزي تغزو العراق فتحتل مدينة البصرة القائمة على شط العرب في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤ ، ومدينة العمارة القائمة على دجلة في ٣ حزيران ١٩١٥ ، ومدينة الناصرية القائمة على الفرات في ٢٥ تموز ١٩١٥ م . وكانت هذه المدن الثلاث تؤلف القاعدة الضرورية للمثلث الكبير (البصرة - العمارة - الناصرية) فتم للانكليز بسط سيطرتهم على ولاية البصرة برمتها بيسر وابتهاج .

وأبى هؤلاء الانكليز أن يكتفوا بهذا النصر المؤزر فزحفت قواتهم على مدينة الكوت واحتلتها في ٣٠ ايلول من هذه السنة ، ثم أخذت تتقدم نحو بغداد بخطى سريعة ولكنها فوجئت بمقاومة شديدة في سلمان باك (المدائن) الواقعة على مسافة ثلاثين كيلومتراً جنوباً ، واضطرت الى التراجع السريع نحو (الكوت) فضربت القوات التركية حصاراً شديداً عليها استمر عدة أشهر وهو ما حملهم على التوسل بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لفكه ، ومن ذلك تقديم مليوني ليرة ذهبية مع التعهد بعدم اشتراك القوة المحصورة باية حركات عسكرية ما دامت الحرب قائمة ، ولكن كان دون ذلك خطر العتاد الامر الذي حمل الجنرال طاووزند على الاستسلام مع جيشه في آخر يوم من شهر نيسان ١٩١٦ . وقد بلغ عدد الاسرى في هذه الكارثة ١٣٣٠٥ ما بين ضابط وجندي وعامل ، فكان لهذا الحادث المفجع اسوأ الاثر في صفوف الحلفاء في شتى ميادين القتال .

وشعر الانكليز ان من المحتمل أن يسرع حليفهم الجيش الروسي باحتلال بغداد ، قاعدة العراق الكبرى ، فاستقر رأيهم على احتلالها فوراً فجهزوا جيشاً - قاده الجنرال مود - فاخذ هذا القائد يغالب العوائق ويهاجم مواقع العثمانيين حتى أصبح من بغداد قاب قوسين أو أدنى . وشعر العثمانيون بحرارة الموقف فقرروا إخلاء هذه الحاضرة الكبرى والانسحاب نحو الشمال ، فاحتل الجنرال مود بغداد في فجر اليوم الحادي عشر من شهر آذار سنة ١٩١٧ ، وأدى احتلالها الى وضع حد فاصل بين

عهد الاتراك وعهد الانكليز ، وربط القضية العراقية بالحكومة البريطانية ربطاً عسكرياً ، وفصلها عن الاستانة فصلاً نهائياً .

بدء المشكلة

كان الجيش البريطاني يهّد مدينة الموصل بالاحتلال ، إذ كان على بُعد ١٨ كيلومتراً من جنوبها يوم أعلنت هدنة موندروس في الثلاثين من شهر تشرين الأول سنة ١٩١٨ م ، وهي الهدنة التي خرج العثمانيون بموجبها من الحرب خاسرين نادمين ، وتكبّد الانكليز بها خسارة مئة ألف رجل ، وأريت نفقاتهم على المئتي مليون پاوند . ولما كانت المادة السادسة عشرة من شروط الهدنة المذكورة تنص على وجوب [تسليم جميع المدافع الحربية المحافظة في سورية والحجاز وعسير اليمن وما بين النهرين - العراق - الى أكبر قائد من قواد الائتلاف ، وانسحاب القطعات العسكرية من ولاية آطنه ، [عدا العساكر التي تلزم لتأييد النظام بحسب المادة الخامسة] طلب الجنرال من والي الموصل علي حسان باشا قائد الجيش السادس العثماني أن يخلي الموصل ليحتلها الجيش البريطاني فرفض الباشا العثماني إجابة هذا الطلب البريطاني ، وأبرق الى الاستانة لاستشارة أولي الامر فيها ، فجرت مناقشة حادة حول شمول كلمة ما بين النهرين ولاية الموصل من عدمه أسفرت عن صدور الامر باخلاؤها ، على أن يشغلها الجيش البريطاني شغلاً عسكرياً ، وأن يبقى الموظفون الملكيون فيها لادارة أعمالهم الرسمية باسم الحكومة العثمانية حتى يبيت في الخلاف ، واذيع البيان الآتي نصه :

« تؤدي جميع الدوائر والمحاكم الملكية العثمانية وعموم شعبات الادارة الملكية التركية واجباتها كما في السابق باسم الدولة العثمانية . وها اني أدرج للعموم بين معترضتين البند الخامس من خطاب قائد الجيش البريطاني العام في العراق الجنرال مارشال الى قيادة الجيش السادس العثماني المؤرخ في ٧ تشرين الثاني ١٣٣٤ و برقم ٢٠٤٩٤ » ان الادارة الملكية التركية الموجودة في نفس الموصل وفي ولاية الموصل يجب أن تبقى على حالها . فبناء على ذلك تبقى الشرطة والدرك في الموصل ، ويكونوا هم والموظفون الملكيون العثمانيون مسؤولين أمام الحاكم العسكري الذي سيعينه القائد البريطاني العام في الموصل لتأمين الضبط وتطبيق أحكام القوانين حتى ورود اشعار آخر بهذا الخصوص » وأما الاهلون الذين

يرومون العودة الى بلادهم فانهم يسفرون من قبل الموظفين البريطانيين . وأما مسؤولية الموظفين الملكيين العثمانيين أمام الحاكم السياسي البريطاني فان ذلك ضروري حتى تنتهي القضية بين الدولتين على أن تكون أحكام احتجاجنا على إشغال الموصل باقية طبعاً ، وقد فوضنا أمر ولاية الموصل الى صاحب الفضيلة شاكر افندي قاضي الموصل وكالة ، وبلغنا الكيفية الى جناب الكولونيل لچمن « - انتهى - .

[١٣ تشرين الثاني ١٩١٨ نائب والي الموصل]

فلما استعاد الاتراك العثمانيون منزلتهم الدولية بعد الحرب ، واستطاعوا أن يمزقوا معاهدة سيفر التي فرضت عليهم فرضاً ، أخذوا يطالبون بولاية الموصل ، ووجوب ضمها الى الجمهورية التركية التي أقاموها على أنقاض الامبراطورية العثمانية التي خسرت الحرب وانتزعت منها البلدان العربية وغيرها . ولكن الانكليز امتنعوا عن ذلك وأجابوا : ان شغلهم لهذه البلاد عسكرياً لا يعني وجوب التخلي عنها بعد الحرب .

وتطور الخلاف بين الطرفين الى انتشار عصابات تركية تعبت بالامن في أطراف الولاية وتخلق المشكلات للحكومة العراقية التي قامت في الثالث والعشرين من شهر آب سنة ١٩٢١ . فلما عقد مؤتمر لوزان الثاني في ٢٢ نيسان من عام ١٩٢٣ لوضع الشروط النهائية لمعاهدة الصلح ، بقيت المادة الثالثة من شروط هذه المعاهدة على أن يحال الخلاف حول عائدة ولاية الموصل بين العراق وتركيا الى عصبة الامم للبت فيه اذا عجز الطرفان عن الانتهاء الى نتيجة مباشرة بينهما خلال تسعة أشهر ، وفي عام ١٩٢٤ عقد مؤتمر في الاستانة لمعالجة هذا الخلاف ، وقد حضره ممثلون عن بريطانيا والعراق وتركيا لمعالجة هذه المشكلة فلم يوفق لحسمه ، فاحيل الى عصبة الامم وفق المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وكانت الدول الكبرى في العصبة موالية للمصالح البريطانية الى درجة يمكن معها اعتبار المطالبة بولاية الموصل مغامرة لا خطر فيها ، فارتأت العصبة تأليف لجنة من الكونت پول تيليكي المجري الجغرافي المشهور ورئيس الوزراء السابق ، والمستر دي ايف فرسن السويدي ومستشار السفارة في روما والكولونيل البلجيكي ا . بولص الضابط العسكري المتقاعد ، يساعدهم عدد من الخبراء والسكرتاريين والكتاب لدرس هذه المشكلة وتقديم توصياتها لتستطيع عصبة الامم ان تصدر حكماً بذلك في ضوء هذه

الدراسة وهذه التوصيات . وقد رسمت خطأ مؤقتاً للحدود بين الطرفين سمي خط بروكسل لان اللجنة كانت مجتمعة في العاصمة البلجيكية - بروكسل ، فسمي خط الحدود المؤقت خط بروكسل .

توجهت لجنة الحدود الى بغداد فبلغتها في السادس عشر من شهر كانون الثاني عام ١٩٢٥ فقول وصولها بالترحاب من قبل الحكومة ومن قبل الاهلين ، ولوحظ انه كان بين اعضاء اللجنة رجلان غربيان هما : ناظم بك النفطجي الكركوكي ، وفتاح بك السليمانى فاحتجت الحكومة العراقية ، كما احتج المندوب السامي على وجودهما ، ولكن الاحتجاج لم يات اكله فاصر رئيس اللجنة على وجوب بقائهما وألغت الحكومة العراقية وفداً رأسه رئيس الوزراء واتخذت المقررات الآتية :

- ١ - تخويل وزارتي المالية والداخلية السلطة التامة لاتخاذ ما يترأى لهما من الاجراءات ، فيما يتعلق بالادارة والنفقات ، بغية تسهيل أعمال اللجنة منذ دخولها العراق حتى انتهاء تحقيقاتها .
- ٢ - أن تقوم اللجنة والجمعيات بتهيئة البيانات الضافية عن مشروعية حق العراق بولاية الموصل وتقديمها الى اللجنة اثناء وجودها في بغداد والموصل وأماكن مناسبة اخرى .
- ٣ - اجراء الاحتفالات والمظاهرات المناسبة لجلب عطف اللجنة على القضية العراقية .
- ٤ - اتخاذ جميع التسهيلات من جانب الحكومة لاستقدام الوفود من المناطق الشمالية المختلفة لعرض مشكلاتهم من جراء سياسة الاتراك معهم بقدر ما تدعو الحاجة الى ذلك .
- ٥ - تأليف لجان محلية في المناطق المختلفة اذا تراءى لوزير الداخلية لزومها لتسهيل القيام بالمطالب المذكورة^(٢) .

اللجنة في الموصل

كانت لجنة الحدود الاممية قبل أن تتوجه الى العراق قد ذهبت الى كل من العاصمتين البريطانية والتركية (لندن وانقرة) للتعرف على وجهتي النظر

٢ - اضبارة الموصل ٤ / ١ في المركز الوطني لحفظ الوثائق .

البريطانية والتركية ، والاطلاع على ما لدى الحكومتين من وثائق ومستندات حول الموضوع ، فلما أتمت مهمتها في هاتين العاصمتين جاءت الى بغداد في السادس عشر من كانون الثاني ١٩٢٥ فلبثت فيها عشرة أيام تدرس وتدقق وتجتمع ببعض الشخصيات ثم توجهت الى الموصل الحذباء للقيام بالمهمة الملقاة على عاتقها . وقد نذبت الحكومة السيد صبيح نشأت لمرافقة اللجنة في حلها وترحالها ، كما نذب المندوب السامي معاون مستشار وزارة الداخلية الميجر ادمونس للمهمة نفسها ، ورافق اللجنة في هذه الرحلة الميمونة السيد الحسن صااحب هذا البحث مندوباً عن جريدة المفيد ، وأصدرت مديرية المطبوعات بياناً رسمياً حذرت فيه الاهلين [من القيام بأية مظاهرات أو أي شيء آخر من شأنه التأثير على سلامة التحقيق وجريانه بالصورة المطلوبة] .

وكان الوطنيون في الموصل قد أدركوا الاخطار التي تتعرض لها ولايتهم منذ استشرى الخلاف بين العراق وبريطانية من جهة وبين الجمهورية التركية التي قامت على انقاض الامبراطورية العثمانية من جهة اخرى ، فالفوا « حزب الاستقلال الوطني » في أيلول من عام ١٩٢٤ و « جمعية الدفاع الوطني » في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٢٥ للدفاع عن عروية الموصل ، كما ألف الحزبان لجنة مشتركة لمقابلة اعضاء لجنة الحدود وعرض خلافاتهم عليها ووجوب ابقاء الموصل جزءاً لا يتجزأ ولا يقبل التجزء عن العراق . وكانت متصرفية لواء الموصل تدعم نشاط هذين الحزبين ، كما كان الملك فيصل يمدّها بالمال الضروري . وشرعت اللجنة في زيارة اطراف المنطقة المتنازع عليها وفي التحقيق مع السكان ورغائبهم وآرائهم في المستقبل بشكل يستشف منه صفة الانحياز فعّد رئيس الوزراء وهو يومئذ المغفور له ياسين الهاشمي ذلك تدخلاً غير مشروع . ولما كان حرص الانكليز على ضرورة بقاء ولاية الموصل للعراق نابعاً من ضرورة سيطرتهم على منابع النفط فيها ، وجعل هذه المشكلة وسيلة للضغط على العراق لكي يعاشيهم ويسير في ركابهم فقد أبرق المندوب السامي الى رئيس اللجنة برقية هذا نصها :

الرقم ٦٠ التاريخ ٦ شباط ١٩٢٥

الى رئيس لجنة التحقيق بالموصل

قد رجاني رئيس وزراء الحكومة العراقية أن ابلغ فخامتكم انه تلقى نبأ مفاده ان عدداً عظيماً من الشهود قد سئلوا من قبل اللجنة الاسئلة الآتية :

أولاً - هل تفضّلون الانكليز أم الاتراك ؟

ثانياً - ماذا تعملون اذا انسحب الانكليز من العراق ؟

ان رئيس الوزراء يخشى أن تضل هذه الاسئلة - التي يظهر انها مبنية على سوء فهم الحالة السياسية - الناس الجهلاء والمتعصبين وأن يؤثر في شعورهم الديني . وقد بين رئيس الوزراء ان حقيقة الاسئلة المذكورة هي المقارنة بين دولة العراق الضعيفة ودولة تركية القوية وان العراق حليف بريطانية العظمى ويأمل أن يدخل في عصبة الامم قريباً ومن المحتمل أن يرغب العراق بعد دخوله الامم في أن يستمر على التحالف السعيد مع بريطانيا مدة طويلة من الزمن ولكن صيغة الاسئلة الموضوعية من قبل اللجنة تجهل هذا الاحتمال وتجعل الشعب العراقي في رعب عندما يفتكرون بانهم سيتركون في هذه الحالة قبل أن يتمكنوا من اكمال نهضتهم ليقابلوا وحدهم تركية ، وان الافضل لهم أن يستسلمون للترك حالاً ، فرئيس الوزراء يحتج احتجاجاً شديد اللهجة على هذه الاقتراحات المضللة بشأن الموقف السياسي وعلى القاء اسئلة من هذا النوع التي ليس لها أساس بقضية الحدود مطلقاً .

واستغرب رئيس لجنة الحدود الاممية هذا النوع من الاحتجاج ، وأراد أن يتنصل من مثل هذه التهمة فردّ على برقية المندوب السامي بالبرقية الآتية :
[ترى اللجنة ان لها الحق ، ومن واجباتها ، أن تجري تحقيقاً دقيقاً في كل الامور التي تمس مستقبل الاراضي المتنازع عليها بدون أن يعترض على عملها هذا . ومن العجب أن تنتقل الاسئلة التي عرضت على بعض الاشخاص بصورة سرية الى رئيس وزراء العراق ، فضلاً عن ان هذه الاسئلة قد حرّفت بصورة غير صحيحة ، والأعجب من ذلك أن يتأثر هذا الاخير - رئيس الوزراء - ويحتج عليها]^(٢) .

أتمت لجنة الحدود مهمتها التحقيقية في أجزاء ولاية الموصل ، وعاد أعضاؤها فاجتمعوا في الموصل في الثامن من آذار ١٩٢٥ م . وفي التاسع من هذا الشهر قررت مغادرة العراق الى حيث أتت لإعداد التقرير المطلوب ، وكان العضو البلجيكي ا . بولص قد أسرّ الى وزير المالية العراقي ساسون حسقييل ان أياً من طرفي النزاع العراق وتركية أسرع في منح امتياز المنطقة الشمالية الى شركة نفط العراق التركية

٣ - تتكون الولاية المتنازع عليها من أربعة الوبه هي : الموصل واربيل وكركوك والسليمانية .

فستكون ولاية الموصل من حقه . وكان الملك فيصل يرغب رغبة أكيدة في مقابلة اللجنة في عاصمة ملكه قبل أن تغادر أرض بلاده ليجت معها المشكلة التي أخذت على عاتقها درسها وتقديم التوصية بمصيرها . ولما لم تتحقق هذه الرغبة أبرق جلالتة الى رئيس اللجنة هذه البرقية :

فخامة مسيو ده فرسن

رئيس لجنة الحدود الاممية - الموصل

اني آسف لعدم تمكني من مقابلة فخامتكم وزملائكم الكرام قبل مغادرتكم بلادنا ، وأرى أن أعرب لكم عن جزيل شكري على الجهود العظيمة التي بذلتوها في سبيل مهمتكم الخطيرة . ان ثقتنا ببنياتكم الطاهرة تملؤنا آمالاً بتحقيق مطالبنا الحققة التي نتوقف عليها سلامة مملكتنا الفتية وسعادة شعبنا في المستقبل هذا واني اهدي اليكم تحياتي الخالصة وأتمنى لكم جميعاً سفرأ سعيداً .

فيصل^(٤)

ورأى رئيس اللجنة ان يجامل فيصلاً الملك فرداً على برقيته بالبرقية الآتي

نصها :

جلالة الملك - بغداد -

زملائي وأنا نشكر باحترام لجلالتكم العناية الجميلة التي تفضل بها علينا بارسال برقية الينا اثناء مغادرتنا الموصل ، ونرجو من جلالتكم أن تتكرم بالتنازل لقبول أجلّ عواطف احترامنا مع بيان امتناننا من الاستقبال الجميل الذي خصصنا به .

ده فرسن^(٥)

انصرفت لجنة الحدود الاممية الى اعداد تقريرها عن المهمة التي ندبت اليها فجاء تقريرها في ١١٣ صفحة من القطع الكبير مع احدى عشرة خارطة بيانية . وقد جاء في ص ١١١ من التقرير ما نصه : [لو نظرنا في المسألة كلها معتبرين في ذلك مصالح الاهلين الذين يخضعهم الامر ، فمن رأي اللجنة انه من المستحسن عدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها . ان اللجنة استناداً الى هذه البواعث وتقديرها كل حقيقة من الحقائق المار ذكرها ترى ان هناك حججاً مهمة تساعد على ارتباط كل

المنطقة من جنوبي خط بروكسل بالعراق ومن تلك الحجج خصيصاً الحجج الجغرافية والاقتصادية والشعور مع كل التحفظات المذكورة .

الاستفهام ثم الحكم

لما تسلم مجلس عصبة الأمم تقرير لجنته المنتدبة لدرس مشكلة الحدود بين تركيا والعراق ، ادخل في جدول أعماله لشهر ايلول ١٩٢٥ وما لبث أن قرّر في السابع والعشرين من هذا الشهر أن يستوضح من محكمة العدل الدولية في لاهاي عن نوع القرار الواجب اتخاذه في هذه المعضلة وهل يكون حكماً أو توصية أو توسطاً بسيطاً . فاجتمعت المحكمة المذكورة في الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٢٥ وأفتت بما يلي :

أولاً - ان القرار الذي يصدره مجلس عصبة الأمم ، بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، يلتزم به الطرفان المتخاصمان ، ويشتمل هذا القرار على تعيين الحدود بين تركيا والعراق تعييناً نهائياً .
ثانياً - ان القرار الذي يصدر يجب أن يكون باجماع الآراء ، ويجتمع ممثلاً الطرفين في التصويت ، على ان اصواتهم لا تحسب عند تصنيف الآراء للحصول على المجموع .

فاجتمع مجلس العصبة في ١٥ كانون الاول ١٩٢٥ واتخذ قراراً تلقاه المندوب السامي في العراق في برقية خاصة هذا نصها :

- ١ - تكون الحدود بين العراق وتركيا على الصورة الآتية كما هو في قرار المجلس المتخذ في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤ [أي خط بروكسل] .
- ٢ - المجلس يدعو الحكومة البريطانية الى أن تعرض معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار نظام الانتخاب لمدة ٢٥ سنة ، كما هو مبين في معاهدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق التي صدقها المجلس في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ إلا اذا قبل العراق قبل انتهاء هذه المدة عضواً في عصبة الأمم وفقاً للمادة الاولى من ميثاق العصبة . واذا في خلال ستة أشهر من تاريخ هذا القرار قد بلغ المجلس بتنفيذ الشرط المذكور اعلاه فسيعلن المجلس حينئذ أن

قراره هذا أصبح قطعياً وسيبين التدابير الواجب اتخاذها لتأمين تحديد خط الحدود السابق وصفه على الارض .

٣ - الحكومة البريطانية تدعى ، بصفتها الدولة المنتدبة ، الى أن تعرض على المجلس التدابير التي ستتخذها من أجل أن تؤمن للاكراد من أهل العراق التعهدات المتعلقة بالادارة المحلية التي أوصت بها لجنة التحقيق في استنتاجاتها الاخيرة .

٤ - تدعى الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة لتعمل على قدر الامكان ، وفقاً للاقتراحات الاخرى ، التي أوصت بها لجنة التحقيق بخصوص التدابير التي تحتل انها تؤمن السلام وتحمي جميع العناصر بصورة متساوية وكذلك بخصوص التدابير التي اشير اليها في التوصيات الخاصة^(٧) .

برقيئاً شكر

ما كادت الحكومة العراقية تحاط علماً بهذه النتيجة السارة حتى طير رئيسها ، وهو يومئذ عبدالمحسن السعدون هاتين البرقيتين :

(١) المستر بولدرين رئيس الوزارة البريطانية - لندن

الحكومة العراقية تعلن سرورها العظيم من القرار الذي اتخذه مجلس عصبة الامم ، والذي قوبل من الشعب العراقي بمزيد الاستحسان ، وتبدي شكرها للحكومة البريطانية للمساعي التي تبذلها في سبيل المحافظة على حقوق العراق الحيوية ، وخاصة للمستتر تشمبرلن والمستتر ايمري اللذين قاما بالدفاع عن القضية بنفسيهما وتصرح الحكومة العراقية انها مستعدة للبدء بالمفاوضات في عقد معاهدة جديدة كما تقرر^(٨) .

(٢) الى سكرتير عصبة الامم - جنيف

ترجو الحكومة العراقية أن تبلغوا العصبة شكرها الجزيل للقرار الاول الذي اتخذه المجلس في مسألة الحدود بين تركيا والعراق ، ذلك القرار الذي قوبل في جميع انحاء العراق بمزيد الاستحسان^(٩) .

٧ - تقرير لجنة الحدود ص ١١١ .

٨ . ٩ - مقررات مجلس الوزراء للاشهر تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ص ١٠٤ -

١٠٥ .

الابتزاز البريطاني

كانت وزارة السعدون الثانية قد خلفت وزارة الهاشمي في ٢٦ حزيران عام ١٩٢٥ وكان السعدون قد ألّف حزياً في أواخر آب ١٩٢٥ ليسند وزارته وقد سّماه (حزب التقدم) فألّف الهاشمي وصحبه حزياً معارضاً في آب أيضاً سّماه (حزب الشعب) فقررت الحكومة البريطانية أن تعجل فتقدم مشروع المعاهدة الجديدة ما دام السعدون في دست الحكم .

كانت المعاهدة الجديدة عبارة عن مادة واحدة تنص على جعل مدة المعاهدة العراقية البريطانية التي عقدتها وزارة النقيب الثالثة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ وصائق عليها المجلس التأسيسي خمساً وعشرين سنة بدلاً من أربع سنوات بموجب بروتكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ . كما كانت المعاهدة المقترحة بحد ذاتها تحتوي على أسس دولية يهتم عصبة الأمم أمر المحافظة عليها وعلى استمرارها طول المدة التي أوصت بها لجنتها الخاصة ، بينما الاتفاقيات الأربع الملحقة بها تخص العلاقات القائمة بين بريطانيا والعراق حسب ، ولا وجه لتمديد المدة ذاتها اليها^(١) فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٢٥ ما يلي :

تلي كتاب وكيل فخامة المندوب السامي المرقم بي أو / ٣٣٧ والمؤرخ في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٢٥ مع نسخة من نص المعاهدة الجديدة فقرر مجلس الوزراء ما يلي :

أولاً - بما ان المعاهدة الانكليزية - العراقية تحتوي على اسس دولية عامة يهتم عصبة الامم أمر المحافظة عليها وبقائها طول مدة المعاهدة ، فان مجلس الوزراء يوافق على تمديد أجلها لمدة ٢٥ سنة ما لم يدخل العراق في عصبة الامم قبل انتهاء هذه المدة ، غير ان مجلس الوزراء لا يرى سبباً قوياً لجعل أحكام اتفاقيات اللجنة في عين المقام مع أحكام المعاهدة ، ويعتقد انها تخص علاقات الحكومتين الانكليزية والعراقية مباشرة ، وقد جرت من قبل مراسلات عديدة بين الحكومتين بخصوص تعديل هذه الاتفاقيات . ونظراً الى الوعد الصادر من قبل فخامة المندوب السامي في المجلس التأسيسي ، ووعد وزير المستعمرات أثناء وجوده في هذا

١٠ - الاتفاقيات الأربع هي : الاتفاقية المالية والاتفاقية العسكرية والاتفاقية العدلية واتفاقية استخدام الموظفين .

القطر ، المتعلقين بأمر تعديل الاتفاقيات المذكورة بروح السخاء والعطف على العراق ، فان مجلس الوزراء لا يرى امكاناً للبحث في تمديد أجل هذه الاتفاقيات للمدة المطلوبة بلا قيد وشرط ، ولا يتصور أن مجلس الامة يوافق على ذلك ، وعليه يقترح مجلس الوزراء أن تطوى العبارة الواردة في المعاهدة الجديدة فيما يخص الاتفاقيات وأن تعقد بين الطرفين اتفاقية خاصة تكون ذيلاً للمعاهدة الجديدة وتتضمن تعهد حكومة بريطانية بأن تكون مدة الاتفاقيات مقصورة على مددها المعينة في البروتوكول ، وأن يبدأ فوراً بتعديلها على الصورة الموعود بها ، على أن يعاد النظر فيها وفقاً للمادة ١٨ من المعاهدة الحالية كل أربع سنوات مرة طوال مدة المعاهدة الجديدة حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنذاك .

ثانياً : ان تصرّح الحكومة البريطانية في الاتفاقية الخاصة انها تسعى لادخال العراق في عصبة الامم خلال الاربع سنوات التي هي لمدة المعاهدة الحالية ، كما ورد في المادة السادسة منها ، واذا رفضت عصبة الامم ذلك فعليها أن تقدمه كل أربع سنوات مرة ، وتسعى لادخاله وتأييد مطالبه تجاه العصبة للدخول فيها خلال مدة المعاهدة الجديدة^(١) .

وبعثت رئاسة مجلس الوزراء نسخة من هذا القرار الى كل من الملك فيصل والمندوب السامي البريطاني ليقترن بالموافقة الاصولية ، لان مقررات مجلس الوزراء يجب أن تقترن بموافقة دار الاعتماد أولاً ، والملك فيصل أخيراً . فما كاد المندوب السامي يطلع على هذا القرار حتى جنّ جنونه فبعث الى الملك فيصل كتاباً برقم بي أو / ٢ وتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٢٦ قال فيه ان أمام العراق أحد أمرين : أما قبول المعاهدة بالصيغة التي اقترحتها حكومته ، وأما التنازل عن ولاية الموصل الى الجمهورية التركية . أما تعديل المعاهدة بموجب وجهة النظر العراقية فان الحكومة البريطانية ليست مستعدة ، وكذلك المادة الاضافية التي يقترح مجلس الوزراء ادخالها على النص المقترح .

لم يفاجأ الملك فيصل بجواب المندوب السامي وموقفه من هذه المشكلة ، لانه عالم ببواطن الامور أكثر من غيره . وأما مجلس الوزراء فقد اجتمع في اليوم الخامس من كانون الثاني واتخذ هذا القرار :

١١ - مقررات مجلس الوزراء ص ١٢١ من مجموعة الاشهر الثلاث ، تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٥ .

اطلع مجلس الوزراء على كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي أو / ٢ والمؤرخ في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ المتضمن ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ليست مستعدة لتعديل نص المعاهدة الجديدة بموجب نقطة نظر المجلس ، وكذلك المادة الاضافية التي يقترح فخامته ادخالها على النص ، مع مسودة الكتاب المراد ارساله عند امضاء المعاهدة . واعاد النظر في كتاب فخامته المرقم آر أو / ٢٧٤ والمؤرخ في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٢٥ المرسل الى حضرة صاحب الجلالة ، وفي نص المعاهدة المرسل في طيه . وبعد المداولة في الموضوع ، أعرب مجلس الوزراء عن رغبته في التمسك بقراره الاول للأسباب الآتية :

أولاً : نظراً الى روحية الشعب ، من الصعب جداً أن يوافق مجلس الأمة على المعاهدة بنصها الحالي مع المادة الاضافية المقترحة .

ثانياً : ان هذا الوقت هو الوقت المناسب للبر بالوعود الصريحة التي صدرت من قبل رجال الدولة الحليفة المسؤولين قبل ابرام المعاهدة القديمة ويعدده بخصوص الاتفاقيات الملحقة .

ثالثاً : ان الامة العراقية والحكومات المتعددة التي جلست على دست الحكم قد أظهرت كلها تساهلاً عظيماً في جميع الامور التي تمس مصالح الدولة الحليفة ، وهي بدورها تؤمل ألا تضمن عليها بتنفيذ ما وعدت به .

رابعاً : ان الاتفاقيات الملحقة هي مما يمس مصالح كلا الحكومتين مباشرة ، ولا علاقة لها بقرار مجلس عصبة الامم .

درس الملك فيصل هذه المقررات فأيدها وأمر بتبليغها الى المندوب السامي ، بحسب الاصول ، فما كاد هذا يطلع عليها حتى ازور عنها وكتب الى جلالته يقول : ان مجلس عصبة الامم قرر استمرار نظام الانتداب لمدة ٢٥ سنة ، كما هو مبين في معاهدة التحالف بين العراق وبريطانية التي صدقها المجلس المذكور في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ م ، وان النظام المذكور يتضمن المعاهدة والبروتوكول والاتفاقيات الاربع ، فلا بد من أن تقبل الحكومة العراقية النص المقترح لتنفيذ هذا الشرط .

ولاجل أن يستعمل نائب المندوب السامي كل ما في جعبته من وسائل الاكراه ، فانه أسر الى رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون بأن في البرلمان البريطاني معارضة شديدة للمعاهدة المقترحة تفوق المعارضة التي يجوز ظهورها في البرلمان

العراقي ، وان في حزب المحافظين البريطاني من يشاطرون حزبي الاحرار والعمال في عدم جواز توسع مسؤوليات بريطانية في العراق فلا مناص - والحالة هذه - من الإسراع في قبول النص المقترح للمعاهدة الجديدة ليقطع خط الرجعة على الغير . لقد ضاق رئيس الوزراء العراقي ذرعاً بأساليب الاكراه التي عمد اليها رجال دار الاعتماد لحمل الحكومة العراقية على النزول عند ارادتهم في كل مشكلة تحدث بين العراق وبريطانية ، فقرر التنصل من المسؤولية وصارح الملك فيصل بقراره المتضمن استقالته من منصبه وما لبث أن تقدم بهذا الكتاب .

كتاب استقالة السعدون

ديوان مجلس الوزراء

١٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٦

سيدي صاحب الجلالة

يظهر لي ان المفاوضات مع فخامة وكيل المعتمد السامي بخصوص المعاهدة قد وصلت الى حد لا يمكن معه التوصل الى أي اتفاق على النقاط المختلف عليها بين الحكومتين . اني معتقد تمام الاعتقاد بضرورة عقد معاهدة حفظاً لمصلحة البلاد ، وبغية انقاذ الوطن مما هو معرض له من أخطار ، ولكن من جهة اخرى لا أرى إمكاناً لقبول المعاهدة بنصها الحالي بدون ادخال التعديلات التي قررتها الوزارة في جلستها المنعقدة في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٢٥ لاعتبارات وأسباب وجيهة لا يجوز غض النظر عنها . وقد علمت من المراسلات التي تلقيتها أخيراً من فخامة وكيل المعتمد السامي ان الحكومة البريطانية ليست مستعدة لقبول آراء الحكومة العراقية في أمر التعديل . فبناء على ذلك اني مضطر الى عرض استقالتي على السدة الملكية لعل جلالتكم تختارون وزارة تتمكن من مواصلة المفاوضات بنجاح . وبالاخير احيط جلالتكم علماً بأن زملائي متفقون معي في الرأي .

العبد المخلص : عبدالمحسن

ولم يز الملك أية فائدة من قبول هذه الاستقالة ولا أمل في تحقيق الاماني

العراقية ، فكتب الى الرئيس المستقيل يقول :

بغداد ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٦

عزيزي عبدالمحسن

شعرت عندما دار الحديث بيني وبينكم أمس صباحاً بما يساور نفسكم من القلق

بسبب المذكرات الجارية بخصوص نص المعاهدة الجديدة ، وفهمت منكم انكم عازمون على ترك مركزكم أملاً بالوصول الى تعديل يكون أكثر ملاءمة . وبعد ذلك تلقيت كتاب استقالتم .

أنا لا يسعني إلا أن اشارككم في هذا القلق ، واشاطركم هذا الشعور الحي ، ولكنني أعتقد بانكم تحبون الي - بصفتي صديقاً لكم - وبالنظر الى وقوفي على مجريات الامور دقيقتها وجليلها أن اسدي اليكم نصيحتي الاخيرة قبل أن نفرغ جام الصبر ونترك البلاد تتخبط في مجاهل الاستقبال .

تعلمون ان القرار الذي أصدره مجلس الامم بخصوص تعيين حدودنا الشمالية لم يكن ثمرة مساعي فريق واحد ، وانما هو نتيجة عوامل متنوعة لا حاجة الى أن اذكركم بها لقرب عهدها منا . وتعلمون كذلك انه لم يعد في قدرة أحد من الذين اشتركوا في قضيتنا أن يعدل شيئاً من القرار المذكور ، وانه لا بد في مثل هذه الحالة من استئناف المذكرات الطويلة ، وفي هذا عود على بدء وفتح الباب من جديد . ولا أظن ان الفرص تساعدنا على الخروج منه ظافرين . فالقضية في حد ذاتها ليست مراكز حكومية مهما تكن سامية وانما هي قضية موت وحياة تتعلق بوطننا العزيز . لقد تجشمتنا الاهوال ، وجادلنا وجادلتكم حتى من الله علينا ببقاء أعز قسم من أقسام وطننا المحبوب . فهل يحق لنا ، ونحن الآن على مفترق الطرق وفي أيدينا مستقبل الانسال الآتية ، أن نرجع القهقري ونترك وراءنا الفوضى والدمار ؟ ولو كان في استبدال حكومة باخرى فائدة للوطن ترتجى لكان في اقدامكم على تضحية مركزكم عمل يستوجب التقدير .

اني واقف على الصعوبات التي لاقيتموها في المذكرات الحاضرة ومقدّر قيمة التعديلات التي توصلتم اليها بفضل ثباتكم ، والآن وقد وصلت الحالة الى ما أنتم عالمون ، ووقفت بنا التعديلات عند الحد الذي لا أعتقد بامكان تجاوزه بالنظر لموقف جمعية الامم وما اختبرته شخصياً من نفسية الشعب البريطاني ، فهل يجوز لنا أن نجازف بمستقبل بلادنا من أجل تعديل جديد ليس من الاهمية بحيث يؤثر على كياننا ؟

ان القضية أصبحت الآن قضيتنا ، ولا تهم في الحقيقة امة كما تهمنا لان كياننا بمجموعه مرتبط بها ، فهل أنتم مفكرون فيما يحدثه انسحابكم في مثل هذه الازمة التي لها ما بعدها من الوهن في موقفنا في داخل البلاد وخارجها وتقوية خصومنا علينا ، لذلك لا أرى في هذه الظروف مجاًلاً لقبول استقالتم أنتم وزملائكم ،

وأرى ان الواجب الوطني يحتم عليكم أن لا تفكروا في أمر كهذا ، بل ان تقدموا على تحمل المسؤولية بما أعهد فيكم من عزم أكيد ووطنية صادقة .

فيصل

تملّص بسيط

رأت الحكومة البريطانية ان الازمة العراقية وصلت الى درجة الانفجار فأوعزت الى مندوبيها السامي في العراق أن يبذل قصارى جهده لتخفيف حدة التوتر فأبلغ المندوب رئيس الوزارة العراقية ان حكومته مستعدة لاضافة بندين الى المعاهدة المقترحة يتضمن أولهما استعداد الحكومة البريطانية لمواصلة النظر بجِد ونشاط في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبلاً وذلك بعد ابرام المعاهدة ومصادقة مجلس جمعية الامم عليها ، وينص الثاني على إمكان اعادة النظر في الاتفاقيات المتفرعة من المعاهدة بجِد ونشاط في فترات متتابة مدة كل منها اربع سنوات الى أن تنقضي المعاهدة بناء على التقدم .

١ - هل في استطاعة الحكومة البريطانية أن تلح على عصبة الامم لقبول عضوية العراق فيها ؟

٢ - فان لم يكن في استطاعتها ذلك فتعديل الاتفاقيات المتفرعة عن المعاهدة بناء على تقدم المملكة العراقية أو بناء على أي سبب آخر .
وعلى أساس شبه الترضية هذه ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم الاثنين الموافق ١١ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ قبول صيغة المعاهدة مع البندين الاضافيين ورفعها الى مجلس الامة للمصادقة عليها ، مرفقة بمذكرة مفصلة تناولت منشأ مشكلة الموصل برمتها ، والمخاطر التي تعرّضت اليها ، وموقف كل من الحكومتين البريطانية والعراقية من جهة ، وجمهورية تركيا الحديثة من جهة اخرى .
وقد صاق مجلس النواب عليها في جلسة سرية ومشادات كلامية وشتائم لاذعة وذلك بأغلبية ٥٨ صوتاً ضد ١٨ صوتاً للمعارضة الذين خرجوا من بناية المجلس غاضبين ، مضافاً الى عشرة نواب تركوا الجلسة أو تغيبوا عنها . وكان عدد النواب بالاصل (٨٨) نائباً . أما في مجلس الاعيان فقد قبلت بشبه الاجماع إذ صوتَ ضدها العين مولود سخلص فقط .

ترضية تركية

كان من الصعب جداً أن تحل مشكلة الموصل حلاً سلمياً نهائياً مهما اتخذت من قرارات في سبيلها ، ومهما اتخذت عصبة الامم من تدابير لحلها ، لهذا عمدت بريطانية الى أساليبها المعروفة ، والبريطانيون ساسة مهرة يعرفون كيف تؤكل الكتف . فاعزوا الى السفير البريطاني في أنقرة السير رونالد لندسن أن يعرض على وزير خارجية تركية استعداد حكومته لأن تعرض على الحكومة العراقية تخصيص مقدار من حصصها في امتياز نفط العراق لبضع سنين ، اذا تخلت الجمهورية التركية عن عنادها ووافقت على قرار عصبة الامم الخاص بمشكلة الموصل وحلها سلمياً . وكانت تركية منصرفة يومئذ الى تثبيت كيائها وانماء وارداتها وتحسين حدودها ، كما كانت تقدر ضعفها العسكري وعدم إمكان الوقوف أمام بريطانية وجبروتها فكرنت الى شبه الملاينة ، وطالبت بادخال بعض التعديلات على « خط بروكسل » الذي صادقت عصبة الامم على جعله حداً للحدود بين تركية ، وكان تعديلاً لا يسبب ضرراً للعراق ولا ينقص من حق السيادة . وبعد مفاوضات ومساجلات طويلة ومتعبة تم الاتفاق على عقد معاهدة ثلاثية بين بريطانية والعراق من جهة ، وبين الجمهورية التركية من جهة اخرى . وتقضي هذه المعاهدة بقبول القرار الذي أصدره مجلس عصبة الامم في التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٠ والقاضي بابقاء ولاية الموصل للعراق بعد اجراء تعديل طفيف في خط الحدود ، وان لجنة خاصة من الفريقين ستتولى وضع التخطيط النهائي على أراضي الطرفين وتنظيم الخرائط اللازمة نحو ذلك . كذلك نصت المعاهدة على أن يقدم العراق الى تركية عشرة في المئة من عائدات نفطه لمدة خمس وعشرين سنة من :

١٤ اذار ١٩٢٥ .

١٥ (أ) شركة النفط العراقية التركية عملاً بالمادة العاشرة من امتيازها المؤرخ السادسة من الامتياز المذكور .

١٦ (ب) الشركات الفرعية التي تؤلف عملاً باحكام المادة ٢٢ من الامتياز موضوع البحث .

وقد عرض المفاوض العراقي استعداد الحكومة العراقية تقديم نصف مليون باوند اذا رضيت الحكومة التركية بالتنازل عن الاسهم المقرّر لها في عائدات العراق

النقدية من وارداتها النفطية لمدة ٢٥ سنة ولكن تركية فضّلت الاستمرار على تسلم
الاقساط على الدفع الآتي :

لقد رحبت الحكومة العراقية ترحيباً حاراً بالمعاهدة الثلاثية التي تمّ التوقيع
عليها في أنقرة في الخامس من حزيران ١٩٢٦ وتقدّمت بها الى مجلس النواب
فقبلها بالاجماع في الثاني عشر من حزيران ، كما صادق عليها مجلس الاعيان
بالاجماع في اليوم المذكور . وكان المجلس الوطني التركي قد أبرم هذه المعاهدة في
السابع من حزيران ١٩٢٦ أي بعد عقدها بيومين فقط ، وتم بذلك طي أهم صفحة
من صفحات العراق المعاصر .

الدولة اليهودية كيف تأسست ؟

ومتى تنهار ؟

الفكرة الصهيونية

هذا موضوع تاريخي طريف يتناول بالبحث منشأ قيام دولة اليهود في قلب البلاد العربية وكيف ستزول من الوجود فحقيق بالقارىء أن يطالع به بوله وترو.. « الصهيونية » نسبة الى « صهيون » وهو جبل في القدس « قد يطلق هذا الاسم للدلالة على كل اورشليم ، إلا انه ينحصر غالباً في الجبل الجنوبي الغربي من المدينة »^(١) ويراد بها اليوم نظام سياسي استعماري يرمي الى تكوين قومية يهودية محضة . واحياء اللغة العبرية القديمة ، وبعث الثقافة اليهودية البحتة ، واتخاذ فلسطين وطناً قومياً مستقلاً خاصاً باليهود على أساس انهم كانوا وما زالوا عرضة لضروب الاضطهاد في انحاء العالم وان لهم في فلسطين حقوقاً تاريخية قديمة . تغفلت « الفكرة الصهيونية » في نفوس يهود العالم على اختلاف طبقاتهم ، وتفاوت درجاتهم منذ زمن بعيد ، حتى انك لن تجد في يوم من الايام يهودياً لا يتغنى بهذا الحلم اللذيذ ، أو يتقاعس عن العمل في سبيل تحقيق هذه الامنية ، ولا سيما وقد كان اليهود وما يزالون يسندون هذه الاحلام الى عبارات يدعون انها وردت في التوراة ، نصاً أو روحاً . من ذلك قولهم كما جاء في العدد السابع من الاصحاح الثاني عشر من سفر التكوين (وظهر الرب لابرام وقال لنسلك اعطي هذه الارض) « أي أرض فلسطين » ويدعون ان مملكة فلسطين الموهومة قد حددت في زمن ابراهيم الخليل عليه السلام ، اذ ورد في العدد الثامن من الاصحاح الخامس عشر من السفر المذكور ، سفر التكوين ، هذا النص « في ذلك اليوم قطع الرب مع ابرام ميثاقاً قائلاً لنسلك اعطي هذه الارض من نهر مصر الى النهر الكبير نهر الفرات » ويقولون ان هذا الميراث قد خصص في اولاد اسحاق دون اسماعيل ، بدليل ما ورد في العدد الحادي والعشرين من الاصحاح السابع عشر من هذا السفر ايضاً « ولكن عهدي اقيمه مع

١ - قاموس الكتاب المقدس ص ٢٣ من المجلد الثاني .

اسحاق الذي تلده لك سارة في هذا الوقت في السنة الآتية .
على ان تمسك اليهود بفلسطين يتجلى في العدد الرابع من الاصحاح السادس
من سفر الخروج وهذا نصه « وأيضاً أقمت معهم عهدي أن أعطيهم ارض كنعان ،
ارض غربتهم التي تغربوا فيها » . وفي العدد الثامن من الاصحاح الرابع والعشرين
من سفر يوشع « ثم اتيت بكم الى ارض الاموريين الساكنين في بحر الاردن محاربوكم
ودفعتهم بيديكم فملكتم ارضهم واهلكتهم من امامكم » .

اليهود في فلسطين

سكن اليهود ارض فلسطين في الالف الثانية قبل الهجرة ، كما سكنها قبلهم
الكنعانيون والحثيون والفينيقيون ، وكما سكنها من بعدهم البابليون واليونانيون
والرومانيون ، وقامت لهم في هذه الارض المقدسة دويلتان صغيرتان : دويلة اسرائيل
في الشمال ، دويلة يهوذا في الجنوب ، ولكن اليهود سرعان ما تركوا هذه البلاد
وتشتتوا في انحاء المعمورة بعد ان هاجم الملوك الاشوريون « دويلة اسرائيل
الشمالية » نحو سنة ٧٢١ ق . م وقرضوها ، وبعد ان هاجم الملك البابلي
نبوخذ نصر « دويلة يهوذا الجنوبية » نحو سنة ٥٨٦ ق . م وأجلى اهلها الى بابل ،
ومع ان كورش الفارسي الذي قرض دولة بابل سنة ٥٣٩ ق . م ، سمح لليهود الذين
أجلاهم نبوخذ نصر بالعودة الى قدس اسرارهم ، فان فتوحات اسكندر المقدوني
جعلت فلسطين يونانية ، كما ان الرومانيين الذين استولوا على هذه البلاد سنة
٦٣ ق . م فتكوا باليهود فتكاً ذريعاً ، والحقوا بهم انواع الازى ، ولما تار هؤلاء ذوياً
عن انفسهم ، وحفظاً لديانتهم ، لم تتهاون معهم « روما » بصورة من الصور ، فقد
استردت اورشليم سنة ٧٠ بعد الميلاد ، واحرق المعبد اليهودي ، وذبح معظم اهله ،
وبيع من بقي منهم ، ولم يهنا اليهود ويطمئنوا لانفسهم وأموالهم وأعراضهم إلا بعد
الفتح العربي . قالت دائرة معارف القرن العشرين الفرنسية « ولكن لما فتح المسلمون
بلاد الرومان ، حسن حال اليهود ، فاشتغلوا بالتجارة ناعمي البال في بغداد والقاهرة
وقرطبة ، وباختلاطهم بالعرب درسوا العلوم والصنائع بنجاح . ومن اول القرن التاسع
صار لهم مراكز يهودية في القاهرة وفارس ومراكش ، وفي ذلك العهد قلَّ عددهم في
بابل وكثر في فلسطين ، وحظوا بالتقرب من خانات المغول المسلمين^(٢) .

٢ - نقلها فريد وجدي الى كتابه « دائرة معارف القرن الرابع عشر » ص ٢٨٤ من المجلد الاول .

التعامل مع اليهود

« ان عصر الاضطهاد الذي كان مقدراً له ان يقلب حياة اليهود في بلاد هجرتهم رأساً على عقب ، ويحولها من حال الى حال ، بدأ في العالم المسيحي وليس في العالم الاسلامي . فمنذ ان اعتنقت الامبراطورية الرومانية الديانة المسيحية ، اضحى النصارى أقل تسامحاً في معاملتهم لليهود من الحكام المسلمين ، وقد اصبح اليهود الذين تغفلوا في ايطاليا ، وبلاد الغال ، ثم في المانية ، وانكلترة عرضة لضروب من القيود والنواهي ترمي الى عزلهم عن غيرهم ، كشعب دونهم في المرتبة ، ثم جاءت العوامل الاجتماعية فوسعت هذه الهوة حتى اصبح المهاجر اليهودي لا يستطيع ان يجد له في اوربا عملاً في الارض أو في الصناعة .. وهذا الشعور السيء الاثر والكثير الشعاب بلغ اوج الشدة في ايام الحروب الصليبية ... ولم يمض وقت طويل حتى صار قتل اليهودي في اوربة يعد عملاً من اعمال التقى ، كقتل المسلم في البلاد المقدسة ، وفي تلك الاثناء طغت على اوربة الغريبة بكاملها موجة من الاضطهاد مطردة القسوة في طرائقها ، فجرد اليهود من املاكهم في انكلترة أولاً ثم في فرنسة ، وسيموا العذاب ، وذبحوا وطردوا في النهاية من البلاد .. وفي سنة ١٤٩٢ طرد من اسبانية كافة اليهود الذين رفضوا الارتداد عن دينهم . وعلى هذه الصورة بدأت هجرة اخرى لليهود .. الى المقاطعات التركية الواقعة على سواحل البحر الابيض المتوسط والبلقان ومصر وآسية الصغرى والقسطنطينية نفسها .. فالمسلمون ، من ترك وعرب ، كانوا اكثر تسامحاً معهم من المسيحيين .. اما اوربا الوسطى وايطاليا ، فقد تعرض اليهود فيها للمذابح ، كما في غيرها ، ولكنهم لم يطردوا منها بالاجماع كما طردوا من البلاد الاخرى ، على انهم عُزلوا منذ ذلك التاريخ عزلاً تاماً عن المسيحيين وحُصروا في محلات خاصة من المدن التي كانوا يقيمون فيها اشتهرت باسم الغيتو ، اي الحي اليهودي ، واجبروا في الغالب على التمنطق بزناار اصفر ليميزوا به عن افراد الشعب الاخرين » .

هذا هو وصف حالة اليهود في بلاد الانكليز والفرنسيين والالمان وسائر دول اوربة « كما جاء في تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ١١ - ١٢ » وهي اللجنة الانكليزية التي شكلت في يوم ٧ آب من سنة ١٩٣٦ م على اثر ثورة عرب فلسطين ضد طغيان اليهود ، ولكن مبادئ الثورتين الفرنسية والامريكية سهلت لـ « شعب الله المحتال » التغفل والتسلسل الى تلك البلاد مرة اخرى وحصلت بعض العناصر

اليهودية على مراكز مهمة فيها ، ولا سيما في انكلترة ، وفي الولايات المتحدة الامريكية ، فكان التسامح يساير تطورات الحكم الدستوري وشرع في اعتناق اليهود في ايطاليا والمانية وثم في انكلترة ، ولكن سرعان ما ظهر لهم في الشرق عدو جديد عرف بـ « اللاسامية » وربما كان ظهور هذا العدو فعل لتحسن حالهم في الغرب . « ومنذ سنة ١٨٨١ كان اضطهاد اليهود في روسية يضاهاى بفضاعته الاضطهاد الذي كانوا يلاقونه في غربي اورىة اثناء الحروب الصليبية . فقد نظمت سلسلة من الاضطهادات في شكل مذابح دعا اليها المتعصبون من اصدقاء اليهود عن تعمد وتصميم ، ووافقت عليها الحكومة الروسية ضمناً ان لم نقل انها تواطأت على تنظيمها ، وتكررت هذه المذابح على مراحل ، وظلت مستمرة حتى سنة ١٩١٠ فقتل فيها عشرات الألوف من اليهود ، واصبح عدد كبير منهم عديم الملجأ » .

وفي الوقت الذي كانت هذه المصائب تنصب على يهود اورىا انصبأاً كان اليهود في البلاد العربية والاسلامية ينعمون بالرخاء والثراء والطمانينة ، فقد عاشوا بين مواطنيهم العرب والمسلمين يشاركونهم السراء والضراء ويمارسون تجارتهم الرباحة بحرية مطلقة بل كانوا يسيطرون على معظم مرافق البلاد التجارية والاقتصادية ويعيشون في بحبوحة من العيش الرغيد .

وكانت الحكومة العثمانية تتقاضى عن هجرتهم الى فلسطين حتى بلغ عددهم فيها ثمانين الف نسمة في عام ١٩١٤ م بينما لم يتجاوز هذا العدد الـ ٢٥,٠٠٠ نسمة في سنة ١٨٨١ م ، وفي خضم هذه الاضطرابات والاضطهادات بازاء اليهود في اورىة برزت « الصهيونية السياسية » التي استهدفت جمع اليهود في فلسطين ، وجباية التبرعات من الموسرين لتحقيق هذا الغرض ، معتقدين ان التحرر والاندماج في الشعوب الاخرى لن يتوصلا قط الى حل المشكلة اليهودية .

التفكير في دولة لليهود :

ان اول من فكر في اقامة دولة صهيونية مستقلة في فلسطين العربية هو الصحفي والمؤلف المسرحي النمساوي اليهودي المعروف « تيودور هرتزل » فقد الف كتاباً في سنة ١٨٩٥ م سماه « الدولة اليهودية » ولاجل ان يستر غرضه الحقيقي ، دعا الى اقامة هذه الدولة في اي ارض خالية ، فقال في ص ٤٠ من كتابه هذا : « يكفي ان يعطونا اية قطعة من الارض تتناسب مع حاجات شعبنا ، وتكون لنا

السيادة عليها ، اننا لا نريد اكثر من ذلك » .

ولكن فكرته هذه لم تلق تأييد العناصر الدينية المتطرفة ، حتى انه لما أراد أن يعقد « المؤتمر الصهيوني الاول » في « ميونيخ » قامت قيامة أهلها ، محتجين على ابتداع هذه الفكرة ، وعلى عقد هذا المؤتمر في مدينتهم ، فاندحرتزل الى ان يولي وجهه شطر « بال » في سويسرا ، ولما عقد هذا المؤتمر في هذه المدينة سنة ١٨٩٧ م واستمر ثلاثة ايام حضره زهاء ثلاثمئة شخصية من اقطاب الصهيونية في اكثر انحاء العالم ، وترأسه هرتزل بالذات^(١) فاتخذ المؤتمر هذه القرارات :

- ١ - تشجيع الاستعمار اليهودي في فلسطين بطريقة منظمة .
- ٢ - تنظيم الحركة اليهودية واتحاد الهيئات المتفرقة في شتى انحاء العالم .
- ٣ - ايقاظ الوعي اليهودي .
- ٤ - القيام بمساع لدى مختلف الحكومات للحصول على موافقتها على اهداف الحركة الصهيونية .

نون ان يبحث المؤتمر في امكانيات فلسطين الاقتصادية ، ولا فكر في درجة استيعاب هذه الرقعة للسكان ، ولا نظر الى الحالة السياسية السائدة يومئذ ولا الى الشعوب المعادية لهذه الفكرة .

وتمهيداً لتنفيذ قرار مؤتمر بال المذكور اقام اليهود جمعية برئاسة تيودور هرتزل سموها « جمعية اليهود » « The Society of Jews » مهمتها الشروع في المفاوضات التي يتطلبها تحقيق المشروع مع السلطات المختصة ، واقاموا الى جانب هذه الجمعية شركة سموها « الشركة اليهودية » « The Jewish Company » مهمتها جمع التبرعات والاعانات من الموسرين والمحسنين لتأمين النفقات التي يتطلبها تحقيق مشروع اقامة الدولة اليهودية في فلسطين . وتقرر ايضاً اتخاذ اللغة العبرية اللغة الرسمية في التخاطب بين اليهود في انحاء العالم كافة وتوصل الحاخام بن

٣ - كان تيودور هرتزل مدفوعاً الى إقامة هذا المؤتمر بسبب قضية دريفوس . ودريفوس هذا كان ضابطاً يهودياً في الجيش الفرنسي ، فاتهم بالحبانة العظمى في سنة ١٨٩٣ م فحكم عليه بالسجن مدى الحياة ، لان الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٨٤٨ م كان قد ألغى عقوبة الاعدام ، ولكن هرتزل قد حضر محاكمته وشاهد فصولها المخزية ، وبعد خمس سنوات على صدور هذا الحكم استطاع اليهود أن يبعثوا قضية هذا الخائن من مرقدها ، وأن يستحصلوا قراراً ببراءته واعادة أوسمته اليه . بعد كبر وفتر استمر ابعوام يغذيها المال والنفوذ .

يهودا الى وضع لغة عبرية مدنية وكان ذلك عام ١٩١١ .

استعطاف السلطان عبد الحميد :

وشرع هرتزل في السعي للمثول بين يدي السلطان عبدالحميد العثماني فتم له ذلك بعد مشقات واهوال ، ولكن السلطان كان ابعد نظراً مما ظنه هرتزل وتوهمه فلم يُعر معروضاته التفاتاً ، ولم يحقق لاحلامه آمالاً ، فاتجه داهية الصهيونيين بمساعيه لدى خديوي مصر لجعل صحراء سيناء ، المحاذة لفلسطين ، مستعمرة لليهود ، وكانت بريطانية تؤيد هذا الاتجاه على اساس ان استعمار العريش وسيناء ، سيكون البداية لتحقيق الفوز بفلسطين ، ولكنه وجد في القاهرة ما وجده في الاستانة من صعاب تحول دون ذلك ، فاتجه بمساعيه لدى الدول الاوربية ، عسى ان يحظى بوساطتها لدى السلطان فتفرض عليه ارادة اليهود فوضاً ، وتحقق لهم هذا الحلم اللذيذ ، وكانت بريطانية سباقة لهذه المكربة فبذل ممثلها في الاستانة اقصى الجهد لينال وعداً بذلك ، في الاقل ، ولكن السلطان أبى أن يقر هذه الجهود . ومات هرتزل في الثالث من تموز سنة ١٩٠٤ فاخمدت نار الصهيونية المتأججة ، وشعرت الدول الاوربية بعدم ملاءمة الظروف لبحث هذه القضية .

استغلال الظروف :

لما نشبت الحرب العالمية الاولى « حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ م » كانت الحركة الصهيونية في جمود تام ، وباءت مساعيها السابقة بالفشل والخذلان ، واخذ عدد المؤمنين بالفكرة يتضاءل بالتدريج . ولكن ما كادت الانبراطورية العثمانية تشتبك في هذه الحرب ، منضمة الى جانب دول اوربية الوسطى ، اي ضد بريطانية وفرنسة ، حتى اتضح لليهود ان السيطرة على فلسطين ستنتقل حتماً من ايدي العثمانيين الى غيرهم ، ولاح لهم « ان انتصار الحلفاء قد يفتح باباً لرجعتهم الى فلسطين على مجال اوسع كثيراً مما كان يظن ممكناً حتى ذلك الحين »^(١) ومع ذلك شرعوا في الاتصال بالمقامات العليا في تركية ، وحليفاتها المانية ، على أمل الفوز بالعطف على قضيتهم ، وفي الوقت نفسه فانهم اخذوا يتصلون بالمقامات البريطانية والامريكية

٤ - تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ٣٠ .

لتحريك كوامن غضبها وحقدتها . على انبراطورية الرجل المريض^٥ واستنزال شآبيب عطفها على مشروعاتهم الصهيوني . وقد شعر الالمان بما تجره الصهيونية وراءها من القوى المادية والمعنوية ، وما تقوم به مؤسساتها من اتصالات بالاعداء ، فضغطوا على السلطان حتى حملوه على ابداء موافقته الابتدائية على ان يؤلف اليهود في ختام الحرب القائمة ، شركة ذات امتيازات واسعة ، تتولى حماية هجرة اليهود الى فلسطين . ولكن قبل ان يصابق على هذا الوعد ، من قبل الدوائر المختصة في الاستانة ، كانت الجيوش البريطانية تخترق شوارع فلسطين ، والجنرال اللنبي يعلن انتهاء الحروب الصليبية على صورة رسمية ، فلم يبق للاتفاق الابتدائي الذي تم بين اقطاب اليهود والسلطان العثماني أية قيمة في نظر الصهيونيين فولوا وجوههم شطر الحلفاء .

الموقف البريطاني

كانت الحكومة البريطانية في ارتباك عظيم يوم اخذت الجيوش الألمانية تحتل بلدان اعدائها الواحدة بعد الاخرى ، وتلك عروش الخصوم عرشاً بعد عرش ، وكانت قواتها العسكرية وامكانياتها الاقتصادية دون القوى الألمانية وامكانياتها ، ورأت الدبلوماسية الانكليزية انه ما لم تشترك امريكا في هذه الحرب الى جانب الحلفاء ، فان الجهة الألمانية منتصرة لا محال ، وان الانبراطورية البريطانية متضي عليها بالفناء ، ولكنها - أي الحكومة البريطانية - كانت تعلم في الوقت نفسه ، ان كسب صداقة امريكا يتوقف في الدرجة الاولى على ضمان صداقة اليهود وعطفهم ، فان الثروة والصحافة في امريكا بأيدي اليهود وان كبار اليهود في انكلترا ، كاللورد روتشيلد ، والدكتور وايزمن ، وهيرت سموئيل ، واضرابهم يسيطرون على قسم كبير من البيوتات المالية والصحف السياسية ، ويتمتعون بمراكز مهمة في انكلترا ، وان بين يهود انكلترا ويهود امريكا وشائج قوية ومصالح مشتركة ، وان في امكان هؤلاء اليهود « مجتمعين » حمل الولايات المتحدة الامريكية على النزول الى الميدان لانهاء الحرب في صالح الحلفاء ، اذا ما حققت بريطانيا للصهيونية احلامها ، ووعدت

٥ - هو اللقب الذي أطلقه على تركيا نيقولا ، قيصر روسية ، في سنة ١٨٤٤ م .

اليهود بالوطن القومي في فلسطين ، فاستعرضت عهودها للعرب^(١) ودرست الموقف العام من نواحيه المختلفة ، فقررت ان تخطو خطواتها الاجرامية فتتكت بالوعود التي قطعتها للعرب ، وتستغل الفرصة في الوقت نفسه فتفتح لنفسها ممراً وسيعاً الى فلسطين ، وتقيم حاجزاً بشرياً قوياً وغريباً على الجسر الذي يربط روسية مع سينا بافريقية ويربطهما معاً بالبحر الابيض ، فعرضت على روسية وفرنسة فكرة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، دون ان تقيد نفسها بشكل من اشكال الحلول السياسية الدولية التي يمكن تطبيقها لتحقيق انشاء هذا الوطن ، فاسرعت الاولى باعلان موافقتها على المشروع البريطاني ، وتلكات الثانية فسافر الى باريس سوكولوف ، احد اقطاب الصهيونية في لندن واتصل بوزارة الخارجية الفرنسية ، تساعد في مهمته هذه السفارة البريطانية في باريس ، فاستطاع ان يحصل على تأييد الـ « كي دورسي » ايضاً ، وما لبث أن سافر الى روما ونال موافقة البابا والمقامات الايتالية على ما تقدم . ولما عرض المشروع البريطاني على الولايات المتحدة الامريكية ، كان من الطبيعي ان ينظم اليهود حملة صحفية واسعة لتأييده . وقد استطاع النفوذ الصهيوني المتغلغل في هذه الارحاء من المعمورة ان يحمل الكونغرس على اقرار المشروع البريطاني ايضاً ، فلما تم لانكلترا تأمين موافقة حلفائها والمقامات الامريكية المسؤولة على سياستها ، كلف لويد جورج ، رئيس الوزارة البريطانية ، المستر سايكس سكرتيره الخاص ، بالدخول في مفاوضات المنظمات الصهيونية لوضع صيغة المشروع ، فعقد اول اجتماع رسمي لهذا الغرض في يوم ٧ شباط من عام ١٩١٧ م ، وبموجب الخطة التي رسمها الانكليز ، طالب

٦ - كان الشريف حسين ، أمير مكة المكرمة ، قد حلم في وضع الانبراطورية العثمانية بعد اشتراكها في الحرب العالمية الاولى ضد بريطانيا وحلفائها ، وفي وضع العرب إزاء هذه الانبراطورية المسلمة ، وفيما ستسفر عنه هذه الحرب فكتب الى السر هنري مكماهون كتاباً بتاريخ ١٤ تموز سنة ١٩١٥ م سأل فيه أن تعترف حكومته البريطانية باستقلال البلاد العربية - ضمن الحدود التي سنذكرها بعد قليل - لقاء وقوف العرب الى جانب الحلفاء في هذه الحرب الضروس . فرد عليه مكماهون بتاريخ ٣٠ آب مرحباً بهذا العرض ، وبعد مراسلات اخرى بين الطرفين تم الاتفاق على ان بريطانيا « مستعدة لان تعترف باستقلال العرب ، وان تؤيد ذلك الاستقلال في البلاد الواقعة ضمن الحدود التي اقترحها الشريف مكة » وكانت فلسطين التي هي جزء من سورية الجنوبية ضمن البلاد والحدود التي اقترحها الشريف حسين وثبتها في مراسلاته أكثر من مرة كما سنثبت نص هذه الحدود .

اليهود بوضع فلسطين تحت الحماية البريطانية لامكان تحقيق فكرة انشاء وطنهم القومي . فلما بلغ مسامح يهود امريكا نبأ هذا المؤتمر طالبوا باعلان الدولة اليهودية في الحال دون اضاءة الوقت في ولوج الطرق الملتوية والتشبث بالمشاريع البعيدة الامل ، ولكن الدكتور حليم وايمن خطب في جمع من عقلائهم في نيسان من هذه السنة ، مخطئاً فكرة الاستمجال باعلان الدولة اليهودية ، وداعياً الشعب اليهودي الى الاكتفاء بوضع فلسطين تحت الحماية البريطانية فتسهل لهم الهجرة اليها ، وتمكنهم من اقامة المؤسسات والنظم التحضيرية تمهيداً لاقامة دولتهم المأمولة ، وفي الوقت نفسه بدأت المفاوضات تجري بين الدول التي يعينها الامر لوضع صيغة المشروع كما جرت المذاكرات الدقيقة بين الاقطاب البريطانيين المسؤولين لتحديد ورسم خطوطه الاساسية .

الوعد البغيض

في احدى الجلسات السرية التي عقدها مجلس الحرب الوزاري البريطاني في اواخر تشرين الاول ١٩١٧ م ، شرح اللورد بلفور لزملائه ان عبارة الوطن القومي تشمل شكلاً ما من حماية بريطانية أو امريكية يُعطى في ظلها لليهود كل ما من شأنه ان يسهل لهم تأسيس مركز صحيح للثقافة القومية وموطن للحياة القومية .. قال لويد جورج ان الفكرة التي استوحيناها والتفسير الذي اتفقنا عليه هو ان لا تقضي معاهدات الصلح بخلق دولة يهودية في الحال في فلسطين دون ان يؤخذ رأي اغلبية سكان هذه البلاد غير انا رأينا أن يفسح المجال لجعل فلسطين دولة يهودية في المستقبل ان عرف اليهود ان يستفيدوا من التسهيلات التي اعطيناهم اياها وحازوا على اغلبية عديدة في فلسطين عندما يحين الوقت لمنح فلسطين انظمة سياسية تمثيلية وقال اللورد كرزن ان الوطن القومي مفاده كيان سياسي يؤلفه اليهود ويدير شؤونهم اليهود ويحكم وفقاً لمصالح اليهود^(٧) وهو يرى ان لهذا الكيان السياسي حق استملاك البلاد أو في الاقل حق استملاك اكثرية الاراضي في البلاد ولكنه يقز على انشاء مثل هذا الكيان السياسي متعذر في فلسطين وان هذا البلد ليس خلواً من السكان . وفي يوم ٢ تشرين الثاني من هذه السنة نفسها « أي سنة ١٩١٧ » وجه

٧ - نقله « نجيب صدقة » الى كتابه « قضية فلسطين » ص ٣٣ .

اللورد بلفور ، وزير خارجية بريطانية الى البارون ادمون دي روتشلد ، الزعيم الصهيوني في لندن هذا الكتاب بعد ان وافقت على صيغته كل من انكلترة وفرنسة وامريكة ، كما وافقت عليه المنظمات الصهيونية في انكلترة وامريكة :

« ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تنظر بعين العطف والاستحسان الى انشاء وطن قومي بفلسطين للشعب اليهودي ، وانها ستبذل خير مساعيها لادراك هذا الغرض ، على ان يكون من الجلي الذي لا لئس فيه انه لن يتخذ أي عمل قد يضر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية المقيمة بفلسطين ، أو بوضع اليهود السياسي وحقوقهم التي يتمتعون بها في اي بلد آخر »^(٨) .

« وكما تحاط اليهودية العالمية علماً بصور هذا التصريح ، وزعت ملايين من النشرات على الجاليات اليهودية في كافة انحاء العالم فالتقيت هذه النشرات من الطائرات على المدن الالمانية ، والنمساوية ، وزعت بسخاء في المنطقة اليهودية الممتدة من بولونيا حتى البحر الاسود^(٩) وصرح المستر ونستن تشرشل في يوم صدوره بما يأتي :

ان قيام وطن قومي لليهود في فلسطين يخدم اهداف بريطانية من حيث انه يساعدها على مواجهة تناقض المصالح الحاد بينها وبين العرب .. ان هذا الوطن القومي لليهود في فلسطين سوف يكون عازلاً بين العرب شرقي سيناء والغرب طرف منها ، ثم ان هذا الوطن القومي لليهود الذي سيكون بحاجة الى الدفاع عن نفسه ضد الامتداد الغربي الواسع سوف يبقى دائماً في احضان الغرب الذي يستطيع في أي وقت ان يستعمله قاعدة للعمل ضد أي تهديد لمصالح الانبراطورية في مصر من جهة أو في العراق من جهة اخرى ومن حاجة اخرى لذلك فان الوطن القومي لليهود سوف يشغل العرب ويمتص طاقاتهم أولاً بأول . هكذا وُلد « وعد بلفور » وهكذا قامت اسسه ، وبنيت قواعده برضا الدول العظمى وموافقتها ، وقد ايدته الحكومة الفرنسية تاييداً علنياً في يوم ١٤ شباط من عام ١٩١٨ م ، كما ايدته ايطاليا مثل هذا التاييد في يوم ٩ ايار من هذه السنة واحيط قداسة البابا علماً بمضمونه . اما امريكا فقد اشتركت مع بريطانية في صياغة كلمات الوعد وعدلت بعض العبارات الواردة فيه لضمان الغاية من وضعه وقد ادلى الرئيس ولسن في يوم ٣ آذار سنة ١٩١٩ بتصريح

٨ - راجع هذا النص الرسمي في (تاريخ العراق السياسي الحديث) ص ٦٢ من المجلد الاول .

٩ - تقرير اللجنة الملكية ص ٣٢ .

قال فيه « انني مقتنع بأن الامم المتحدة ، بموافقة حكومتنا وشعبنا التامة ، هي متفقة على وضع الاسس لدولة يهودية في فلسطين » ولكن اقطاب العرب ، فضلاً عن صعاليكهم ، ما زالوا يحتجون على هذه الجريمة المنكرة لدى اقطاب الدول التي تعهدت « الدولة اليهودية في فلسطين » ولدى مقام البابا في روما أملاً في ان يظفروا بعطفها وتدخلها لصالحهم فكان مثلهم كمثل المستجير بالرمضاء .

اما اليهود فقد ساروا بتشديد سياستهم في فلسطين على وسائل الاغراء المتنوعة لسلب اراضي العرب وممتلكاتهم ، مستعينين بالهبات والصدقات التي كانوا يجمعونها من امريكا وانكلترة لشراء الدوم الواحد من اراضي الموات في فلسطين الذي يساوي عشرة جنيهات انكليزية بمائة جنيه ، ثم نظموا رتلًا خامساً من فتياتهم وفتياتهم لسلب اثمان الاراضي التي صرفوها للعرب بسخاء ، ثم صرفوا هذه الاثمان على اقامة الصروح والتروس بايد عربية صرفة ، ثم استرجعوا هذه الاجور بواسطة الرتل الخامس المذكور . ولم يمض العام الثلاثون على صدور « وعد بلفور » حتى كانت اراضي العرب البور في فلسطين مستعمرات يهودية فخمة ، ويساتين للبرتقال عامرة ، ومصانع ومساحات متنوعة ... الخ .

الوعد من الناحية القانونية

بحث الحقوقيون العالميون « وعد بلفور » من الناحية الحقوقية فوجدوه باطلاً من اساسه ، لان بريطانية وعدت العرب في مراسلات الحسين - مكماهون « باستقلال بلاد العرب بحيث تضم منطقتي مرسين واصله شمالاً ، وتمتد من خط العرض رقم ٣٧ الى الحدود الايرانية ، اما الحد الشرقي فيبدأ بالحدود الايرانية ، وينتهي في خليج البصرة ، ويكون المحيط الهندي ، مع استثناء عدن « حدها الجنوبي » ويكون البحر الاحمر والبحر المتوسط لغاية مرسين الحد الغربي للمملكة ^(١) وبعد اكثر من سنة فانها - أي بريطانية - وعدت اليهود بانشاء وطن قومي لهم في فلسطين العربية ، وهي بوعداها الثاني لم تستشر الملك حسيناً ، بل لم تطلع على هذا الوعد ، كما ان فلسطين لم تكن من الاملاك البريطانية ، ولا كان سكانها رعايا بريطانيين ليحق لبريطانية ان تمنح هذه البلاد المقدسة الى هذا

١٠ - جريدة الطان الفرنسية الصادرة في باريس بتاريخ ١٨ ايلول ١٩١٩ .

الشعب الطريد . ثم انه لما وضعت الحرب العالمية « الاولى » اوزارها ، وتآلف مجلس الحلفاء الاعلى لتوزيع اسلابها ، حصلت بريطانيا على الانتداب على فلسطين ومن شروط هذا الانتداب ان الدولة المنتدبة لا تستطيع ان تتنازل عن أي جزء من الاملاك التي انتدبت عليها ، فوعد بلفور اذاً لا يمكن ان يكون اساساً كافياً للحق لانه لا يتضمن غير العطف على الوطن القومي اليهودي ، وما هو من الناحية الحقوقية إلا مجرد كلام منمق إلا اذا فرضنا ان لبريطانية الحق في بيع فلسطين . اما اذا كان هذا الغرض غير صحيح فيكون التصريح مزعزع الاركان من الناحية الحقوقية لان المفروض في المعاهدات والعهد ان تكون خاضعة لمعاهدة فرساي ، ولميثاق عصبة الامم ، على حين ان ميثاق هذه العصبة ينص على عدم جواز بقاء أي عهد يتعارض مع احكامه . وقد نصت الفقرة (٤) من المادة الـ ٢٢ من عهد عصبة الامم على ان تمنح البلدان التي طبق عليها الانتداب من نوع (١) - وفلسطين كانت من هذا النوع - نوعاً من الاستقلال الموقت حتى يحين الوقت الذي تستطيع فيه ان تقف بنفسها ، بينما التصريح البريطاني - أو وعد بلفور - جعل الانتداب في حكم المستحيل إذ لا يمكن أن يكون هناك استقلال موقت في ارض هي عرضة الى هجرة محمية ، وان الانتداب يرعى مصالح السكان المحليين في حين ان التصريح يرعى مصالح شعب غير مقيم في البلاد جاعلاً اليهود في العالم مواطنين حقيقيين ، وفي طريق دولتهم المزعومة ، ولكن هذه كانت سياسة بريطانية بالذات . فقد جاء في ص ٢٠ - ٢١ من تقرير اللجنة الملكية البريطانية ما يؤيد ان انكلترا كانت تهدف الى اقامة دولة يهودية منذ اكثر من مئة سنة قالت اللجنة :

« فقد سبق للورد سافيتسبوري منذ سنة ١٨٤٠ ان اقترح مشروعاً للاستعمار اليهودي بضمانة دولية كوسيلة للاستفادة من ثروة الشعب اليهودي ونشاطه .. وقد أتى جورج اليوت ، ولورنس اوليفانت بصراحة على ذكر الامنية التي ترمي اليها الصهيونية وحبذاها تحبيذاً شديداً .. وهكذا كانت آمال الصهيونية لا تزال معلقة على فلسطين دون غيرها عندما نشبت الحرب العامة » . واتضح للناس ان الانبراطورية العثمانية تخوض غمارها الى جانب دول الائتلاف مع ما يعنيه ذلك من احتمال خروج فلسطين عند نهاية الحرب من أيدي الترك الى أيدي اخرى .. وما لنا وهذه الاستشهادات البعيدة والوقائع الاخيرة تثبت بجلاء ان سياسة بريطانية في الشرق الاوسط تستهدف اباداة العرب بالتدريج ، واحلال اليهود محلهم . فالانكليز هم الذين دفعوا باليهود الى الهجرة الى فلسطين تحميمهم الحراب الانكليزية ، وهم الذين

مؤنّوهم بالسلاح بعد ان مزّنوهم على استعماله ، وهم الذين كانوا يعاقبون العربي بالاعدام شنقاً اذا وجدوا معه طلقة واحدة ، ويغضّون النظر عن اليهود المدججين بالسلاح حينما يهاجمون العرب العزل من السلاح ويفتكون بهم فتكاً ذريعاً وهل ينسى العرب تسليم الانكليز حيفا ومستودعاتها لليهود ليقوموا بشن هجومهم الغادر على العرب ؟

ويجب ان لا يفوتنا ذكر التشجيع الذي قبلته بريطانيا للداعية اليهودي الدكتور وايزمن لتكوين فرقة يهودية تقاتل الى جانب بريطانيا وحلفائها في الحرب العالمية الاولى فقد كانت هذه الفرقة نواة الجيش الذي حارب العرب في ختام الحرب المذكورة وقد كان لهذه الفرقة علمها الخالد الذي اصبح علم دولة اليهود عند قيامها في ختام الحرب العالمية المذكورة وهكذا ارتفع عدد اليهود في فلسطين من اربعين الفاً قبل نشوب الحرب الى مئة وعشرة الاف في آخر عام ١٩٢٥ والى ٢٠٠ الف في عام ١٩٣٥ والى ٦٥٠ الف في عام ١٩٤٨ .

وادركت الصهيونية العالمية في بحر الحرب الثانية ان نجم بريطانيا آخذ في الافول فاتجهت الى امريكا وصارت تتصل بنقابات العمال وبالمجالس النيابية وباعضاء الاحزاب المختلفة وبالصحافة وغيرها - حتى صارت تتلقى من الدعم الامريكي ما لم تحلم بعشر معشاره من الدعم السلطاني وكان الشعب الامريكي ومؤسساته يجهلون احوال العرب وعلاقتهم بفلسطين .

ومع علم الصهيونية بأن اليهود في العالم لا يكونون شعباً واحداً أو عنصراً واحداً لانهم ينتمون الى مختلف القوميات فانها سعت السعي الحثيث لتتخذ من تعمد اضطهاد اليهود قومية يهودية تربط يهود العالم بعجلة المصير الواحد . وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت ايديهم ولعنوا بما قالوا^(١) .

القضية الفلسطينية

وهوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١ م

توطئة

تزعّم الحاج أمين الحسيني ، مفتي فلسطين ، القضية الفلسطينية العربية الاسلامية حتى أصبح رمزاً للدفاع عن العروبة والاسلام فكان من الطبيعي أن يحلم في تخليص فلسطين ، وأن يطمح الى تثبيت هذه الزعامة ، وقد لمح كفاءته للزعامة والقيادة المغفور له ، موسى كاظم باشا الحسيني ، فدعمه في تحصين مركزه في الإفتاء ، وفي إشغاله القيادة في فلسطين . وكان لموسى كاظم باشا هذا مركز عظيم جعله موضع احترام العرب واليهود والانكليز .

ولا يفوتنا أن نشير الى ان الحاج محمد أمين ، وهو حسيني يجري في عروقه ما يجري في دم الحسينين من طموح للحكم والتوجيه ، وقناعة بوجود حق طبيعي في أن يسود وأن يحكم ، وقد هيات له القضية الفلسطينية مجال السير في هذا الاتجاه الذي امتزج به طموحه الشديد مع سمو مطلبه في القضية الفلسطينية .

ومن المهم أن نسجل رأينا بأن أي إنسان لا يستطيع أن يقوم بأي عمل ، وهو مطلق الحرية ، ولا يكون قادراً على الانطلاق الذاتي من غير أن يتأثر بالعوامل المختلفة في زمن فعالياته فمهما حاول أن يوجه نشاطه توجيهاً مستقلاً فإنه بحكم العوامل المحيطة به في زمنه يفقد هذا الاستقلال الذاتي ويخضع لتلك العوامل .

جذور القضية

للقضية الفلسطينية جذور تاريخية بعيدة ، وحسبنا أن نشير الى الحروب الصليبية التي لا يتسع مجال بحثنا لدراسة جميع العوامل التي أوجدتها إذ أن لتلك الحروب بحثها الخاص بها ، ولكننا نقول أن تلك العوامل بقيت قائمة ، وأن تطورات الاشكال التي ظهرت الى حد يوم بتناقض أثرها اليوم عما كانت عليه في الحروب الصليبية .

كانت الرابطة بين العرب والمسلمين وثيقة قوية ، ولا نبالغ إذا قلنا ان الرابطة

بين البلاد العربية وبين البلاد الاسلامية تكاد تكون بمثل هذه القوة من نواح كثيرة يعنينا منها أن التأثير على العرب أو بلادهم يعكس نتائجه على المسلمين وعلى العالم الاسلامي . فكما ان نبي المسلمين ﷺ عربي ، وان قرآنه انزل بلسان عربي مبين ، فإن البلاد العربية إنما هي صلة الوصل بين الغرب وبين الشرق الذي استقر الاسلام فيه . فالبلاد العربية - وهي الجسر بين ضفتي العالم : الغربي الذي لا سلطان فيه للاسلام والمسلمين ، والشرقي الذي تمكن منه الاسلام ، وتشرب في أعراق الملايين من أبنائه - هذا الجسر لم يكن من الهين أن يترك حراً خالصاً للعرب إذ لا يلبث أن يصبح سداً منيعاً تجاه الغرب ولا يلبث الاسلام أن يعود الى ما كان عليه ، وأن يصبح المسلمون ، وفي مقدمتهم العرب اصحاب هذا الجسر ، وقادة العالم الاسلامي ، فضرب الرأس واحتلال الجسر بشكل مباشر أو غير مباشر أمر جوهري للغرب ، فلا بد من ذلك هذا الحصن والاستيلاء على ما فيه تنفيذاً للسياسة التقليدية التي سار الاستعمار الغربي عليها وهي الاستيلاء على المواقع الاستراتيجية والنقاط المهمة .

إن من السذاجة التوهم بأن اقتراحاً قدمه الدكتور وايمن الى وزارة الحربية البريطانية ، في بحر الحرب العالمية الاولى ، كان له الاثر الحسم في إعلان تصريح بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ م ، وإذا كان لهذه الخدمة من أثر فآثرها يقتصر على اتخاذها حجة لتسويق السياسة البريطانية المؤثرة في قضية فلسطين ، والمعلنة على لسان الوزير البريطاني في مجلس العموم ، تلك السياسة المؤثرة المتصلة بالجذور التاريخية التي نوهنا عنها آنفاً .

كما أن من الدعايات الخادعة القول بأن معاكسة العرب للسياسة البريطانية في إبان الحرب العالمية الثانية كان لها الاثر في انحياز هذه السياسة الى جانب اليهود ، فإن اعلان بريطانيا ، أو بالأحرى انحياز الدول الغربية في سياستها الى اليهود قد تم خلال الحرب العالمية الاولى ، بعد أن ثار العرب بقيادة الحسين بن علي ، شريف مكة المكرمة ، ضد الترك ، وإلى جانب بريطانيا وحلفائها . بل ان اليهود قد وجدوا لدى الانبراطورية الالمانية في الحرب العالمية الاولى استعداداً للتعاطف معهم على تحقيق مطامعهم في فلسطين . فليس اليهود - إذاً - إلا آلة عثر الغرب عليها فاستغلها ، غير أن هذه الآلة لم تكن صماء ، كما يتبادر الى إذهان ضعاف المعرفة بل وهي واعية نشيطة تسمى الى الهدف بدون أي اكتراث بالوسيلة أو

التقيد بالاعتبارات المعنوية .

ولقد ساعدت هذه الظروف ، وأهمها الظرف الحاضر ، رغبة بريطانية وغيرها من الدول الغربية على فتح ثغرة في البلاد العربية ، وعلى أن تكون فعالية زعماء الفكرة الصهيونية عظيمة الاثر ، ولا سيما ان المجموعة العالمية من اليهود لم تكن مؤمنة بإمكان تحقيق الاحلام الصهيونية ، وإنما كانت الاغلبية الساحقة من اليهود تقدر « وهي محقة في تقديرها » النتائج التي ستترب على توجيه اليهود نحو فلسطين ، مما أدى الى تيسير انتشار الفكرة النازية والفاشستية الرامية الى إخراج اليهود من المانية أولاً ، ومن ايطالية وغيرها أخيراً . فلولا التوافق في المصالح بين أسس السياسة الغربية ومراميها البعيدة ، وبين الحركة الصهيونية لأحبطت هذه الحركة . وإذا كان لا بد لنا من دعم هذا الرأي من مثل تاريخي ، فإن الذي لا شك فيه ان الارمن المسيحيين أقرب ديناً - بطبيعة الحال - الى الغرب ، وأشد التصاقاً بالأراضي التي استوطنوا فيها وأقل خطراً في المدى البعيد على سياسة الدول الاخرى ، ولكنهم فجعوا بتفجير الدول الغربية لهم فلم يصبهم غير التنكيل والتشريد ، واخرجوا من ديارهم وأصبحوا كاليهود مشتتين في العالم ، بينما انتهت الحركة الصهيونية الى تكوين الدولة اليهودية المعادية للعرب ، وشتان بين مطلب الارمن الهين ، وهو الحكم الذاتي في ديارهم وبين مطلب اليهود في اغتصاب بلاد غيرهم ، والحلول محلهم بعد تشريدهم ، مما يخالف قواعد العدل ، وروح العصر ، وقوانين الدول المرعية .

كان للغرب إذا هدف صريح من الحركة الصهيونية هو إذلال العرب ، ومن ثم إذلال المسلمين وهدف آخر أفضع وأقسى ، وهو بتر بقعة عربية عامرة من جسم الوطن العربي الاكبر ، أو الجسر القائم بين الشرق والغرب ، وكانت فظاعة الغصب أضمن لمصلحة الغرب إذ أنه يولد حتماً عداوة أبدية بين الفاصبين من اليهود وبين المعتدى عليهم من العرب ، ولا بد لاحد من الفريقين : اليهود والعرب من الانحياز الى الجانب الغربي ، إن لم يظفر هذا الجانب بحمل الفريقين المذكورين على الانحياز الى جانبه معاً .

عدم التكافؤ في القوى

لم يكن هنالك تكافؤ بين القوى والعوامل المؤثرة في مصير فلسطين ، فإلى جانب التوافق بين المصلحة اليهودية ، ومصلحة الاستعمار الغربي ضد المصالح القومية العربية ، كان هنالك تفاوت في الثقافة ، والثروة ، والمقدرة على الدعاية ،

وروح التنظيم ، ولم يكن للعرب من أسلحة التفوق إلا سلاح واحد . هو وضوح حقهم في فلسطين ، من جهة ، وكفاءة الذهنية الاسلامية وقدرتها على تطبيق مقتضيات العقيدة الاسلامية في احترام حقوق معتنقي المسيحية ، واليهودية ، في الاماكن المقدسة التي بقيت سدانها بأيدي المسلمين منذ الفتح الاسلامي ، وارتضاء الجميع بقاء هذه السدانة في أيدي المسلمين دون غيرهم ، لذلك فقد تشبث العرب عبتاً بتحصيل حقهم هذا عن طريق تذكير الجهات المختلفة ، ومنهم البابا وغيره ، تشبثاً لم يكن ليوّتي ثمرته ما دامت المصالح الدولية الغربية متوافقة ، كما أسلفنا ، مع المصالح اليهودية .

ذيع صيت الحاج أمين

في هذا الوسط الغريب ، وفي كنف هذه الظروف المتباينة ، ظهرت زعامة الحاج محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين ، واستمرت فعاليته في فلسطين وفي خارجها ، وقد أضفت خصومة اليهود العنيفة لزعامته روعة على هذه الزعامة ، وأذاعت صيته في أطراف الدنيا فاصبح المفتي الحسيني رمزاً للقضية الفلسطينية شاء خصومه أم أبوا .

استغلال اليهود للفرص

حرص اليهود على استغلال أية صلاحية تمنحها بريطانيا لهم في فلسطين ، وكانوا لا يكتفون بما منح لهم ، فصاروا يبذلون المستحيل للحصول على صلاحيات اخرى وكانوا يجدون في الحكام البريطانيين وفي السياسة البريطانية سنداً فعالاً ، على حين ان العرب كانوا يتوانون عن استغلال ظروفهم ، ثم لا يلبثون أن يجدوا ان اليهود قد سبقوهم أشواطاً .

وكانت مثل هذه الظروف حرة أن تثير نقمة العرب فيضطرون الى تناسي عوامل الخلاف فيما بينهم ، وتندفع أكثرية الشعب العربي في فلسطين ؛ تدعمها عواطف البلاد العربية والاسلامية وتمدها هذه البلاد بالعون الادبي ، وحياناً المادي . يجب أن لا ننسى ان هذه البلاد كلها كانت خاضعة الى نفوذ اجنبي تتفاوت وطأته شدة وخفة بينما كان اليهود في البلاد الغربية يتمتعون بحرية كاملة فضلاً عن صلاتهم المنظمة بالفئات الحاكمة في الغرب وتعزيد هذه الاخيرة لهم . ولم يكن سراً بأن اليهود سائرون لكسب قضيتهم الباطلة كلما مر الزمن ، فكان لا بد للعرب من

حسم القضية الفلسطينية لصالحهم ، ولا سبيل لتحقيق ذلك غير الثورة ، والدماء ، والدموع فأصبح المفتي الحسيني زعيماً لهذه الثورة الدامية التي تتطلب سرية العمل وعنف الاندفاع ، والبطش بالخصوم ، إذ بهذه السياسة الثورية يتحقق هدفان وهما جمع الصفوف في جو من الارهاب المقلق للعناصر العربية المعتدلة ، والياس في نفوس اليهود من نجاح فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، لهذا استخدم المفتي الحسيني جميع الامكانيات في داخل فلسطين وفي خارجها ، استخداماً حرص على أن يكون له فيه الرأي النهائي . فإن قناعته بارتباط مصلحة بريطانية والدول الغربية بمصلحة اليهود في غصب فلسطين ، أوجدت في نفسه الياس من انصياع بريطانية للحق مما حمله على أن يقيم نشاطه على الثورة الدامية في داخل فلسطين أولاً ، وعلى جعل قضية فلسطين المحور الذي تدور عليه سياسة البلاد العربية ، ولا سيما العراق ، ثانياً ، وعلى أن ينتهز كل فرصة ، ومنها فرصة اندفاع المانية النازية ضد اليهود فيخرج هذا الاندفاع من نطاقه الداخلي في المانية ، الى نطاق البلاد العربية عامة وفلسطين خاصة ثالثاً .

ومما عزز هذا الاتجاه لدى المفتي ، فشل جميع المحاولات التي بذلت ، ولا سيما من جانب ممثلي الدول العربية لحمل بريطانية على الاعتراف بحق العرب في فلسطين ، وعلى وضع حد نهائي لدعم مطامع اليهود التي اتفقت كلمة الحكومات العربية على ضرورة الوقوف ضد طغيانها عن طريقين :

١ - ايقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين

٢ - تشكيل حكومة عربية في فلسطين

لان الهجرة اليهودية كانت قد أخذت شكلين : رسمي وهو ما أسماه الانكليز بالهجرة المشروعة ، وغير رسمي ، وهو الذي أسموه بالهجرة غير المشروعة . وكان هذا النوع الثاني من الهجرة يتم برضا بريطانية وتشجيعها .

لم يقف الإغراء اليهودي للعرب عند حد . فأموالهم تقدم بإسراف لشراء الأراضي والضمان ونسأؤهم بضاعة مزجاة تقدم للهب العواطف ، والتشريع البريطاني يساعد هذا الاغراء بكل ما أوتي من قوة . وقد نهبت عبثاً صيحات العرب الداعية لمنع بيع الأراضي وتحديد منح الجنسية خلافاً لجميع قواعد العدل والقوانين الدولية المرعية .

في هذا الجو فعل الإرهاب العربي فعله ضد بائعي أراضيهم لليهود من العرب ،

وقضت الحركة الارهابية الى حد ما على السماسرة من العرب في فلسطين ، ولكنها لم تستطع أن تقضي على السماسرة في لبنان ، فكان من الطبيعي أن يحاول المفتي الحسيني تاجيح هذه الروح القومية في البلاد العربية الاخرى ، وأن يحيط نفسه بأشخاص يطيعونه طاعة عمياء ويؤيدونه تأييداً مطلقاً ولو كانوا من الامعات . فكم من هؤلاء كان المفتي يكلفهم بمهام خطيرة فيبلغون رأيه أو رسالته الى جهة ما ، أجنبية أو عربية أو اسلامية ، دون أن يحيطوا علماً بمهمتهم الحقيقية ، مما باعد بينه وبين الكثيرين من أعوانه المثقفين ، الذين كانوا يريدون أن تتجه الحركة بأرائهم . وكان على المفتي الحسيني أن يطلعهم على جميع ما لديه من خطط لإقناعهم ، وقد لا يقنعهم ، وقد يختصر الطريق فلا يلتفت الى هؤلاء ، وكان من نتائج هذه الحالة أن تركزت الزعامة في شخصه ، وأن تنقطع الاسباب بين المحيطين به وبين الناس وأن يبطش بكل من يرتاب به ، أو يانس لديه ميلاً للتمرد عليه ، وأن يحيط نفسه بأقربائه ، ويلزم هؤلاء الاقرباء بمثل الطاعة التي يلزم بها الآخرين من المقربين اليه لكي يكون في استطاعته ، إخراج نشاطه من حدود فلسطين ، الى حدود البلاد العربية الاخرى فلم يعد في مقدور الفلسطينيين أن يخرجوا على طاعته ، كما لم يعد في مقدور الهيئات السياسية الاخرى ، والشخصيات الفعالة في البلاد العربية الاخرى أن تفاوض سواه ، بل لم يعد في مقدور بريطانيا التعاون مع هيئات فلسطينية عربية ما لم يكن للمفتي الحسيني ممثلوه فيها ، وما لم يكن له رأي في غيرهم ممن يشتركون معهم في أية مفاوضات .

وكان الفرنسيون حاقدين على بريطانيا ، لموقفها الماليء - ولو بصورة غير مباشرة - لثورة عرب سورية ضد الاستعمار الفرنسي في عام ١٩٢٦ م كما كان الكثيرون من ممثلي السلطة الفرنسية في سورية ممن يشرون بالمال فاشتراهم المفتي الحسيني ، وأخذت الاسلحة تصل الثوار العرب في فلسطين من سورية ، كما تصل اليهم من العراق .

كان من المحتوم أن تشتد نقمة بريطانيا على المفتي الحسيني في فلسطين ، فخرج منها الى لبنان أولاً ، ثم الى العراق ، وليس أضر من ترك الزعيم مركز نشاطه الى بلاد اخرى ولكن القضية الفلسطينية كانت قد أخذت نطاقاً عالمياً بحكم انتشار اليهود ونفوذهم في أرجاء الدنيا ، فكان من الطبيعي أن يكون المفتي الحسيني خارج بلاده ليمارس النشاط المعاكس للنشاط اليهودي ، لانه يملك في الخارج حريته التي لم يكن ليملكها لو بقي في فلسطين بل لم يكن في نية بريطانيا أن تسمح له في

البقاء في فلسطين .

ولم تكن الحركة العربية في فلسطين من الحركات التي يمكن أن تتحقق أهدافها عن طريق التدابير السلبية ، بل كان من الضروري تغذيتها بالمال والسلاح ، فحرص المفتي الحسيني على أن يكون في خارج فلسطين ليستمر في نشاطه ، وآثر أن يكون قريباً منها ليسهل اتصاله بها ، وتوجيه العاملين في قضيتها ، وما كانت لتدنو الحرب حتى اتفقت السياستان الاستعماريّتان البريطانيّة والفرنسيّة على ضرورة التعاون لإخماد ثورة فلسطين فندبت بريطانية أحد الخبراء في حرب العصابات لإخماد هذه الجذوة ، وكانت أهم أسلحة الخبير أن يدس في صفوف المجاهدين بعض المأجورين الذين أخذوا يشيعون التذمر والتكؤ في هذه الصفوف حتى كانت مع بداية الحرب اسطورة نداء ملوك العرب لمجاهدي فلسطين بوقف القتال والنشاط .

المفتي الحسيني في العراق

أخذ الفرنسيون يضايقون المفتي الحسيني ، ويشعرونه بالخرج من وجوده في لبنان، فانسلّ الى العراق في ١٦ تشرين الاول ١٩٣٩ م وكان أول من اتصل به العقيد صلاح الدين الصباغ ، فبحث موضوع مجيئه الى العراق بين بعض قادة الجيش العراقي ، وبعض رجال « الوزارة السعيدية الرابعة » وكان من رأي السياسيين أن عدم مجيئه أولى وحجتهم ان العراق لم يقصر في دعم قضية فلسطين مادياً ومعنوياً منذ أن عرفت القضية الفلسطينية ، وان مجيء الرجل إليه الآن قد يخلق بعض المشكلات بين العراق وبين الانكليز ولكنه بعد أن وصل ، واتصل بالعقيد الصباغ ، وضع الحكومة العراقية أمام الامر الواقع فبادر العقيد صلاح الدين لاخبار وزير الدفاع ، العميد الركن طه الهاشمي ، بوصوله كما بادر المفتي الحسيني نفسه بزيارة البلاط الملكي مزيارة خاطفة ، وسجل اسمه في سجل التشريفات فاضطرت الحكومة أن تعدّه ضيفها ، وأنزلته أولاً في « فندق زيا » ثم في دار خاصة في « شارع الزهاوي » بالقرب من البلاط الملكي . فأصبحت داره مقراً للاتصالات الواسعة حتى أن الذين كانوا يقصدون البلاط في الاعياد الرسمية وفي المناسبات المختلفة من رجال الجيش ، والساسة ، وحملة الاقلام ، وكبار الموظفين على اختلاف ميولهم ، كانوا يخرجون من البلاط ليقصدوا دار المفتي الحسيني ، حتى أصبح « المفتي » موضع أسرار العراقيين ، فكان الشبان المتحمسون يفضون اليه بما لديهم ، وكان الساسة والقادة ، يحدثونه بدخائل نفوسهم ، فأصبح أعرف الناس ببواطن الأمور في

العراق ، يعرف ما لدى الجميع أوسع معرفة ، بينما لا يحيط كل من هؤلاء إلا بنصيب من هذه المعرفة .

وكان الرجل يستقبل الناس بكياسته ، وهيبته وابتسامته التي تخفي ما في نفسه ، فيسحر الناس بلطفه ، ويحرص على رد الزيارة لكل من يزوره ، بصرف النظر عن مركزه السياسي والاجتماعي ، وكان صاحب الكتاب باشر في استقباله بداره في الكرادة الشرقية أكثر من مرة ، وعندما رفض ممثلو الدول العربية مشروع الكتاب الابيض الذي أعدته الحكومة البريطانية في عاك ١٩٣٩ م لحل مشكلة فلسطين ، كان هذا الرفض نتيجة لتأثر هؤلاء الممثلين بأحقية وجهة نظر المفتي الحسيني وجماعته ، ولا سيما من ناحية عدم موافقة الحكومة البريطانية على المبادرة لتشكيل الحكومة العربية في فلسطين فوراً ، ولعل المفتي أراد أن يبطل صحة قول القائلين بأن هذا الرفض متيسر لا يقوم على بعد نظر ، فوافق على توسط رئيس الوزارة العراقية ، نوري السعيد ، لدى الحكومة البريطانية لتطبيق الكتاب الابيض ، وتشكيل حكومة عربية لقاء موافقة المفتي الحسيني والحكومة العراقية على هذا الكتاب ، وعلى التعاون في الحرب مع الانكليز وحلفائهم ، تعاوناً بلغ حد عرض حكومة العراق إرسال فرقتين الى « ليبيا » فذهب نوري الى « القاهرة » وانتظر الجنرال ويفل الذي كان في مهمة خارجية حتى إذا عاد ، وعرضت الفكرة عليه ، حبذا مبدئياً ولكنه أبدى شكوكه في قبول حكومة لندن لها ، ولدى رجوعه الى حكومته أبلغ برفض الفكرة ، فبلغ ويفل نوري السعيد أن بريطانيا لا تريد أن تغضب اليهود ، ومن ورائهم امريكا ، فتضحي بالمساعدات الامريكية في سبيل هاتين الفرقتين العراقيتين .

لم يكن هذا الحادث إلا حلقة من سلسلة طويلة كانت برهاناً على ان بريطانيا أثرت التضحية بمصالح العرب وقضيتهم في فلسطين تنفيذاً لخطتها المرسومة التي ألمحنا إليها من قبل ومراعاة للظروف المعززة لهذه الخطة .

كان مركز الثقل في السياسة العراقية « من ناحية التوجيه القومي » قد استقر في الجيش العراقي ، وكانت علاقات العقدااء الاربعة : صلاح الدين الصباغ ، فهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب قد ضعفت بوزيرهم العميد الركن طه الهاشمي بمقدار ما قويت برئيس الوزراء نوري السعيد ، وكان نوري يتوود للقادة ، ويحاول أن يضعهم في قبضة يده ، وكان هؤلاء العقدااء بعيدون عن رئيس الديوان الملكي ، رشيد عالي ، كل البعد على حين ان رئيس اركان الجيش العراقي ، الفريق حسين فوزي ،

كان قريباً من السيد الكيلاني ، وميلاً إليه ، وكان هذا قد ضاق ذرعاً بوزيره العميد الهاشمي وبمجاملته للعقلاء ، فعمل المفتي الحسيني على توثيق صلته برئيس أركان الجيش . كما ان نقمة الزعيم محمد أمين العمري على نوري السعيد كانت قد بلغت ذروتها .

وكان العمري على صلة بالمفتي أيضاً لعلاقتها القديمة فلعب هذا دوراً مهماً في تحريض السيدين حسين فوزي ومحمد أمين العمري على الانتقال على وزارة السيد نوري السعيد الرابعة في ١٨ شباط ١٩٤٠ م وهو الانتقال الذي فشل بنتيجة تعاون نوري ، وطه ، والعقلاء الأربعة ، ولم يكن هؤلاء العقلاء ليجعلوا هذه الحقيقة .

وكان المفتي الحسيني صديقاً حميماً للعقيد محمود سلمان ، آمر القوة الجوية ، إذ وجدا في الاستانة في معهد عسكري واحد ، فلما فشل انتفاض حسين فوزي / أمين العمري وجد المفتي الجو صالحاً لكسب العقلاء الأربعة ، ولم يكن ليجهل موقف بريطانية الحاسم من قضية فلسطين ، وعدم استعدادها للأقدام على أية خطوة تغضب اليهود فأخذ يحرض هؤلاء العقلاء على مطالبة نوري السعيد بوجوب تكليف بريطانية بإيضاح موقفها من فلسطين ، ففاتح العقيد فهمي سعيد نوري السعيد في موضوع حمل بريطانية على تسليح الجيش العراقي أولاً ، وإعطاء تصريح بشأن مستقبل فلسطين ثانياً فرفض نوري عرض أي من الأمرين على الحكومة البريطانية ، في مثل الظروف العالمية السائدة يومئذ ، فتولد اليأس في نفوس العقلاء الأربعة من سياسة نوري السعيد ، وأصبحوا في قبضة المفتي وكان موضوع العلاقات بين بريطانية والعراق قد أثير في اللجنة المالية ، أثناء مناقشة ميزانية الخارجية فتغيب وزير الخارجية نوري السعيد عن هذه الجلسة ، وأدلى رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني^(١) بتصريح أكد فيه « الاستمرار على أداء الرسالة القومية ، وعلى العلاقات الودية مع الدول المتحابة وضرورة تمسك العراق بمصالحه القومية وأمانيه » فكان هذا التصريح بداية التعاون بين السيد الكيلاني من جهة ، والعقلاء الأربعة ومعهم محمد يونس السبعراوي من جهة أخرى ، وكان هذا التفاهم قد

١ - كانت وزارة نوري السعيد قد استقالت في ٣٠ آذار ١٩٤٠ م وألف الوزارة الجديدة السيد رشيد عالي الكيلاني في اليوم المذكور جاعلاً نوري السعيد وزيراً للخارجية في وزارته .

تم الاتفاق عليه بواسطة المفتي الحسيني . ومنذ أن أدلى السيد الكيلاني بهذا التصريح أخذت العلاقات تقوى بينه وبين المذكورين .

كان المفتي الحسيني قد لعب دوره في تكوين وزارة « السيد الكيلاني » وفي تكوين كتلة سياسية منه ومن السيد الكيلاني ، والعقلاء الأربعة ، فأخرج موقف السيد نوري السعيد ، ولم يعد قادراً على تنفيذ وجهة نظره السياسية القائمة على ضرورة مجارة بريطانيا ، ولا سيما من ناحية قطع العراق مناسباته السياسية مع ايطالية كما قطعها على عهده مع المانية ، ومن ناحية إرجاء مطالبة بريطانيا بالتصريح عن موقفها من قضية فلسطين الى ما بعد الحرب ، وعدم الإلحاح عليها في موضوع تسليح الجيش العراقي . وأخذ « نوري » يحتج بأن عدم مجارة بريطانيا هو السبب لمخاوف الانكليز من تسليح الجيش العراقي ، بينما سيطرت على الكتلة المذكورة فكرة كانت متغلغلة أصلاً في نفس المفتي الحسيني ، وكان السادة الآخرون أخذوا يزدادون قناعة بأن بريطانيا تراوغ في سياستها ، وتكتم مكرها للعرب ، ولا تسمح بتسليح الجيش خوفاً من أن يقوم بواجبه القومي نحو قضية فلسطين .

ومما زاد الامر تعقيداً ان بريطانيا كانت تتظاهر برغبتها في تهينة وسائل الدفاع عن العراق فكان العقلاء الأربعة يتساءلون كيف يمكن التوفيق بين اعتراف بريطانيا بضرورة تهينة أسباب الدفاع عن العراق ، وبين امتناعها عن تسليح الجيش العراقي ؟

وسادت العقلاء ، ومن لف لفهم ، فكرة لا شك في ان للمفتي الحسيني النصيب الاوفر في تركيزها في أذهانهم ، وهي ان بريطانيا ليست بحالة تستطيع معها حشد جيوش كبيرة في العراق وترك الميادين الأخرى المهمة ، وانه في حالة تعرض العراق لهجوم بريطاني فإن مجرد حدوث مثل هذا الهجوم ، سيقابل من قبل الالمان بإمداد الجيش العراقي بما يحتاج اليه من معدات حربية ، ولا سيما الطائرات ، ولم يكن للعقلاء أية علاقة مع أية جهة أجنبية ، فكانوا يؤمنون بما يقوله المفتي الحسيني ، ويعتقدون بوجود خطة لديه لتنفيذ هذه الأقوال متى حان وقت تنفيذها .

وكان رشيد عالي نفسه غير متصل بالالمان ، وكل ما كان يسمعه عن موقف دول المحور إنما كان يستقيه من وزير إيطالية المفوض في بغداد ، السنيور غبرياللي ، وكان هذا الوزير يكيل الوعود جزافاً بغير حساب .

وقد بلغ مركز المفتي الحسيني لدى العقلاء أنه وقف ضد فكرة تدخل الجيش

العراقي في أمر سورية . فقد حاول كل من السيدين ، محمد صديق شنشل ومحمد يونس السبعاءوي بالتفاهم مع اخوان لهما من سوريين ، ولبنانيين ، وفلسطينيين ، إقناع العقداء الاربعة بضرورة الاستفادة من توقف القتال بين الالمان والفرنسيين ، ففاتح الاستاذ شنشل العقيد فهمي سعيد بضرورة مبادرة الجيش العراقي لدخول سورية ، حيث تكون الوحدات الفرنسية في حالة انحلال ، وقبل أن يتم التفاهم بين الالمان والفرنسيين ، ولكنه وجد ان المفتي الحسيني قد سبقه الى إقناع هذا العقيد وجماعته بعدم صحة هذا العمل ، ووجوب حصر الجهود لمعالجة قضية فلسطين . كما ان السيد عادل العظمة ، السياسي السوري المعروف ، انتهز فرصة وجوده في العراق فاستطاع أن يتفاهم مع السيدين : شنشل والسبعاءوي ، ومع العقداء الاربعة على ضرورة تهيئة السلاح والرجال المسرحين من الجيش العراقي للاشتراك في ثورة تحدث في سورية ، ويقوم بقيادتها فوزي القاوقجي ، ولكن هذه الخطة كانت تصادف بعض العراقيين ، وكانت قناعة السيد عادل العظمة ان المفتي الحسيني هو الذي كان يعرقلها ، ولعل المفتي كان يخشى تعقد الامور مع المحور ، إذا وجهت الجهود الى سورية ، ولا سيما بعد أن ضاعت فرصة حركة الجيش العراقي عند توقف القتال بين المانية وفرنسة .

وكان الالمان قد أوفدوا أحد ضباطهم الكبار في البعثة العسكرية التي أرسلت الى سورية ولبنان لاستلام السلاح من أيدي الفرنسيين فبعث الجنرال الالماني برسالة شخصية الى العقيد صلاح الدين الصباغ مع أحد الشبان يخبره فيها بأنه إنما قدم في البعثة المذكورة لا اهتماماً بالسلاح الفرنسي ، وإنما للاتصال به شخصياً ، وأنه على استعداد لان يقابله حيث يشاء هو ، وأن في مقدوره أن يأتي الى العراق على مسؤوليته الخاصة لهذا الغرض ، فلما فاتح الصباغ الاستاذ شنشل في هذا الموضوع بين له عدم رغبته في الاتصال بهذا الجنرال ، اقترح أن يتصل به أحد الشبان المدنيين ، على حين أن هؤلاء الشبان كانوا ينفرون من الاتصال بالجهات الاجنبية ولا سيما إذا كانت عسكرية وهكذا بقي العقداء وأصدقاؤهم بعيدين عن معرفة وجهة نظر الالمان مما زاد في اتكال العقداء على المفتي الحسيني ، وثقتهم به ثقة مطلقة .

وكان لعزلة الاوساط العراقية الاثر الفعال فيما أسلفنا الإلماح اليه من خدمة الظروف للمفتي الحسيني من جهة ، ولتحمله مسؤولية ثقيلة في تصوير موقف

الالمان تصويراً ربما اقتنع به شخصياً ، أو حاول إقناع الآخرين به تنفيذاً لأغراضه السياسية .

لم تلبث الاحداث التي مرت بسرعة في العراق حتى أدى الامر الى التصادم المسلح بين الجيشين العراقي والبريطاني في فجر اليوم الثاني من شهر أيار سنة ١٩٤١ م وعندئذ بدأت مطالبة المفتي الحسيني باتخاذ التدابير المقتضية ، لحمل الالمان على نجدة الجيش العراقي ، وإذا بهذه النجدة تقتصر على ثماني عشرة طائرة المانية ، واثنني عشرة طائرة ايطالية وإذا بهذه الطائرات تحتاج الى نموذج من البنزين غير متوافر في العراق ، وإذا بالالمان يحتجون بأن هذه الحركة قد فوجئوا بها ، وان الفوهرر بقي يتساءل عن إمكانية تصديق وقوع الحركة في بادئ الامر . واتضح بعد مدة قصيرة بأن الشؤون العسكرية إنما يتولاها الجيش الالمانى ، وان الاتصالات السابقة كانت تجري مع الدوائر السياسية الالمانية ، وان القيادة العسكرية الالمانية لا يمكن أن تغير خططها فجأة انصياعاً لطلبات آنية ، وان المانية تستهدف توجيه ضربة قاصمة حاسمة ، وكان ذلك قبل التصادم مع روسيا ، فاتضح من هذا ، ومن غيره ، ان اتصالات المفتي الحسيني لم تكن قائمة مع القادة الالمان العسكريين ، وان هذه الجهات قد آثرت تنفيذ خططها باحتلال كريت على حين غرة بدلاً من أن تنجد العراق ، فبقي الجيش العراقي يقاتل منفرداً حتى كانت النتيجة المعلومة .

لورنس وأهدافه المريبة

من القراء من يعتقد أن لورنس ، الضابط البريطاني الذي اشتغل في الثورة العربية الكبرى ، كان أكثر عروبة من العرب في خدمة أهداف الثورة ومنهم من يرى أنه كان أشد انكليزية من الانكليز أنفسهم في تحقيق مصالح بريطانية في هذه الثورة وقد تهيأ أحد العلماء الألمان لدرس هذه الشخصية الانكليزية الغريبة ، ولإظهار حقيقة ما تكنه للعرب من لؤم وخبث ونحوهما فأراد « هذا العالم » أن يقف على آراء كتاب العرب في حقيقة « هذه الشخصية » فوجه الى صديقنا الاستاذ السيد عبدالرزاق الحسني ، كتاباً خطيراً حول موضوعه ، وكان طبيعياً أن يرد الاستاذ الحسني على هذا الكتاب بجواب خطير أيضاً ، ونحن ننشر الكتاب والجواب لما فيهما من آراء سديدة وتوجيهات دقيقة .

- مجلة العرفان -

x x x

جامعة كيل ١٠ سبتمبر ١٩٥٣

سيدي العزيز

أخشى أن تحسبني متطفلاً عندما أكتب إليك وأنا غريب عنك طالباً النصح والمشورة وليس لي مفر من ذلك وإلا فسأتترك جهود عدة سنوات معطلة عن النتيجة ، والذي أتمناه أنك ستجد الموضوع الذي يهمني موضوعاً ملذاً يساعدك على التفكير فيه .

درست علم النفس والعربية والانكليزية في جامعة كيل ، ومنذ سنة ١٩٥٠ وأنا أجمع المواد اللازمة لوضع اطروحتي لنيل الدكتوراه عن « توماس ادور لورنس » الوكيل البريطاني السابق ، والمشاور للامير فيصل يومئذ في عهد الثورة العربية وسأكتب الاطروحة في موضوعي الخاص « علم النفس » ولكنني سأدخل فيها من الامور العربية ما يمس الحقائق التاريخية عن هذه الثورة التي أحاول توضيحها لاني اريد أن اطلع على خفايا الرجل الذي كان يرى من خلال النقاب في ثوبين وظرفين وتريبتين « انظر لورنس في كتابه أعمدة الحكمة السبعة » .

ان كل ما كتب عن لورنس شيء كثير ولكن مصدره إما بريطاني أو مرجعه

بريطاني وأن الحوادث التاريخية الموجودة فيها معروضة عرضاً رديئاً فإذا كان أولئك الكتاب لا يتورعون عن تقديم معلومات مغلوبة عن حوادث سياسية لا تحتل أوجهاً مختلفة التفسير فالأحرى أن يكون غير معتمد عليه ما يسرلون عن شخصية لورنس وعلاقته بالبدو وشيوخهم ولاجل أن أوفق الى الحكم بحياد على القضايا فقد أصبحت بحاجة شديدة الى مصادر عربية عن هذا الرجل وعن أعماله مع تعليقات انتقادية تدافع عن وجهة النظر العربية .

ويكاد الكتاب الاوربيون يجمعون على اعتبار « لورنس » من الشخصيات الاوربية التي بلغت أقصى حد في ذروتها في الحياة العربية والخلق العربي ، ويرون انه « بدوي بين البدو » إلا ان ملامحه تخونه فيظهر بريطانياً وهذه من السخافة بمكان عظيم طبعاً لأن « لورنس » نفسه لم يدّع مثل هذه الدعوى وان من رأيه ان السنين التي قضاها بين القبائل البدوية جعلته يترك نفسه انكليزياً لأنها لم تستطع أن تبدله كعربي ، ويبدو لي من المحتمل وجود بعض الادلة المكتوبة « الوثائق » في الكتب أو الصحف أو غيرها عما فكر العرب به عن لورنس بالاضافة الى الذين عرفوه من قبل .

ولقد اطلعت على بعض الكتب التي وضعها المؤلفون العرب وعالجت موضوع الثورة فقط . اضراب كتاب « يقظة العرب » لجورج انطونيوس ، وهو الكتاب الذي يجد القارى عافيه وصفاً ممتازاً ومحاييداً للثورة ونتائجها غير انه لا يمس موضوع لورنس إلا بشيء طفيف مع الاسف وكتاب « ملوك العرب » لأمين الريحاني الذي لم أجد فيه بغيتي ، وكتاب « الثورة العربية الكبرى » لأمين سعيد وهو بين يدي الآن اطالعه وأتفهمه .

لم يكن لورنس الاوربي الوحيد الذي حاول أن يتخذ الثقافة العربية هدفاً له ويكسب ثقة العرب أو يكسب ثقة القبائل البدوية على الاصح فهناك آخرون غيره ممن لهم على الأغلب أهداف سياسية أمثال السر ريجارد بيرتن ، والليدي هستر ستندهب ، والليدي ألن بورد ، والكاتب المعروف داوتي ، وغيرهم من العلماء أو الحكام السياسيين كالأنسة بيل ، وشكسبير ، وليجمن ، « ممثل التاج البريطاني الثمين » وبيك ، وكلوب ، واستورز ، وفلبي ، وفرياستاك ، وغيرهم ممن ظهرت اعمالهم في الجزيرة العربية ، والمعروف في بلادي أمثال رزوان واويهاين وكلاوس وغيرهم قبلهم ممن عاش مع القبائل البدوية .

والآن يجوز أن يكون المؤلفون العرب قد كتبوا شيئاً عن أحد من هؤلاء الرجال والنساء أو عن شخصيات غربية تبنت التفكير العربي الى درجة عالية .
ولا أعلم يا سيدي ما إذا كنت ، أو كان غيرك من العلماء العرب قد ألقى نظرة دقيقة على هذه الظاهرة وهي عن اناس عاشوا بين ثقافتين ، وفي محيطين مختلفين ، نعم هل نظرتم بدقة الى هذه الظاهرة كمشكلة تصلح للبحث والمناقشة لما فيها من أهمية بالغة ؟ وساكون ممتناً للغاية إذا وجد شيء من هذا القبيل ان تتفضل عليّ برأيك الخاص حول ذلك ولو ببضع جمل أو انك تحيلني الى مقالات عربية عن لورنس أو أي شخص غيره من هؤلاء الاشخاص .
ان تكلمي العربية لا يزال ضعيفاً لكن اصدقائي من العرب وعدوني بالمساعدة الثمينة في ترجمة ما توجهونه إليّ . أتمنى أن لا تغضب عليّ بسبب هذا الكتاب المطول غير اللائق يا سيدي وأشكرك سلفاً على أتعابك التي ستبذل في هذا السبيل راجياً قبول احترامي .

« الريح باكل »

(جواب الاستاذ الحسني)

بغداد ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٣

سيدي العزيز

تسلمت كتابك المؤرخ في ١٠ أيلول ١٩٥٣ ولم أشعر قط اننا غرباء فيما عناك من موضوع الكتاب ، بل بالعكس شعرت اننا نلتقي في حب البحث ، وتحري الحقيقة ، على قدر ما يتيسر للانسان أن يبلغ حظاً من ذلك . ولقد كان كتابك موضوع دراسة لي مع بعض أصدقائي ، فوجدنا لديك قدرة فائقة على تقدير ما أحيط بشخصية « لورنس » من أسرار ، وما أضفت عليه الدعاية من شخصية اسطورية ، وإليك لورنس كما نراه نحن في جو تلك الثورة التي لعب دوره فيها ، والذي اختار أن يكون في وسط ينسجم مع مهمته كبريطاني .

ومن البديهي القول ان (الثورة العربية) كانت نتيجة تفاعلات اجتماعية ، وسياسية ، وكان من المتوقع أن تسلك الحركة ورجالها سبيلاً آخر غير السبل التي سلكتها ، لولا أن هنالك توجيهاً من جهة أجنبية وهي بريطانية .

انك تعلم - ولا شك - أن العرب أمة (Nation) وهي ليست بدعاً بين الأمم ، بل ان لهذه الامة تاريخاً حافلاً في الحضارة ، ولولا مقوماتها لما صمدت أمام العوامل

التي ألجأتها الى الركود فترة من الزمن قد تكون طويلة .
ان الحكم العثماني ، الذي استمر قرناً طويلاً ، إنما قام على أساس استغلال
الشعور الاسلامي الذي لا يفرق بين مسلم وآخر ، بصرف النظر عن اختلافات العرق
والجنس ، فالحاكم التركي حاكم مسلم ، والسلطان المسلم هو خليفة المسلمين ،
وأمرهم ، وفي الاسلام إلزام للطاعة لأمير المؤمنين ، وفيه إلزام لهذا الأمير أن يتقيد
بقيود الشريعة الاسلامية ، التي لا يقتصر أمرها على الطقوس الدينية حسب ، بل
تشمل مختلف مناحي الحياة ، وقد بدا الترك ضعفاء روحياً وفكرياً مقصرين عاجزين
عن أن يبلغوا ذلك المستوى . وأنت إذا تأملت اللغة التركية ، وجدت أن كل المعاني
ذات القيم الانسانية كالحرية ، والعدالة ، ونحوهما ، إنما أخذها الترك عن اللغة
العربية ، ولكنهم عجزوا عن أن يدركوا مدلول هذه المعاني ، وكانوا أشد عجزاً عن
تطبيق مقتضياتها ، فبقي الحكم التركي حكماً يقوم على القوة ، ولا يتصل بروح
الشعب العربي ، ولم يجد سلاطين آل عثمان ، في أواخر عهد تلك الانبراطورية ،
وسيلة ، غير تأجيج الشعور بالرابطة الدينية ، فلعب الدراويش ، وأصحاب الطرق ، في
التكيا وخارجها ، دورهم في إشاعة احترام السلطان العثماني ، والارتباط بالدولة
العثمانية ولكن هذا الخيط الهزيل لم يكن قادراً على أن يربط الشعب العربي بالدولة
العثمانية ، ولا سيما وأن الحركة القومية التي سادت أوربا في القرن التاسع عشر ، قد
وجدت جواً مهيئاً في نفوس المتعلمين من العرب وأن الترك بدورهم اتجهوا اتجاهاً
عنصرياً محاولين اتخاذ مركزهم في قيادة الحكم العثماني وسيلة لتتريك العرب من
جهة ، وللظهور بمظهر المتفوق المتعالي المتفطرس تجاه العرب من جهة أخرى وقد
برزت عدم أهلية الترك لمجاعة روح العصر في إفراطهم بنبذ كل مطالب الإصلاح ،
التي اشتدت حماسة المثقفين من العرب لها « وكما هو المألوف في جميع
المجتمعات التي يشتد فيها طغيان الحاكمين من ميل المحكومين الى التكتل ظهرت
هذه التكتلات بين العرب في كل مكان ، وفي جميع المراكز الحساسة في الدولة
العثمانية ، ولم يقتصر الأمر على نطاق البلاد العربية ، بل وجدت هذه المنظمات حتى
في الاستانة ، عاصمة الانبراطورية العثمانية .

وعندما نشبت الحرب العالمية الاولى كان المفهوم لدى العرب أن دول
الائتلاف ، بما فيها الألمان ، إنما تعتمد في روابطها مع الدولة العثمانية على العنصر
التركي الحاكم ، بينما انطلقت دعاية الانكليز وحلفائهم في اتجاه الدعوة الى تحرير

الشعوب المظلومة . وكان لوجود بريطانية في مصر والاتصال ممثلها هناك بالأسرى العرب من ضباط الجيش العثماني ، ولرغبة المؤسسات العربية السرية ، ولطموح الملك حسين وأنجاله الأمراء ، كان لذلك كله أثر في حدوث التحالف بين العرب وبين الانكليز ، ومن ثم في إحداث الثورة العربية . ويجب أن لا ننسى ان الأمير فيصل حرص على أن يتصل بالمنظمات السرية العربية ، واستطلع رأيها في التعاون مع بريطانية ، وان هذه المنظمات أصرت على أخذ العهود الصريحة من الانكليز بتحريض الأمة العربية وتوحيدها .

فلما نشبت (الثورة العربية) كان المتوقع أن يتكون جيش نظامي عربي ، يلعب دوراً في الحرب ضد الترك ، ويكون دعامة للدولة العربية الجديدة ، ولكن هذا الجيش الذي طالب بتكوينه المفكرون العرب ، وعلى رأسهم عزيز علي المصري ، كان يخيف بريطانية ، لأنه سيكون القوة الضامنة لتنفيذ وعود بريطانية وعهودها ، بعد أن تخرج متعبة من حرب عالمية ، فعارض الانكليز ذلك أشد المعارضة ، وأقنعوا الحسين وأنجاله ، والمسايرين لهم من الضباط ، الذين انضموا الى الحركة بالاكتماء بجيش نظام هزيل ، وبالاكتفاء على حركات « البدو » وهم يكوّنون الشعب في المنطقة التي كانت مركزاً للثورة ، وهي الحجاز ، أما المناطق العربية الاخرى : كفلسطين ، وسورية ، ولبنان (وهي ما يعبر عنها ببلاد الشام) حيث وجد وعي شديد ، وحيث الحياة المدنية ، فقد حاول الانكليز إخضاعها عن طريق قواهم ، وقوى حلفائهم الفرنسيين ، وبقي العراق محتلاً احتلالاً عسكرياً حتى نشوب ثورته الكبرى في سنة ١٩٢٠ ولم يلعب لورنس فيه دوراً ذا بال .

فدور « لورنس » في الثورة أشبه ما يكون بدور أولئك الذين استخدمهم العثمانيون في اجتلاب المشايخ من رجال الدين ، مع الفارق أن دور لورنس كان متجهاً نحو جلب رؤساء القبائل والعشائر والتظاهر بالنزول الى مستوى حياتهم البدائية ، ومن الطبيعي جداً أن يزداد لورنس انكليزية واحساساً انه بريطاني ، لأنه يمثل دوره في وسط جوقة من المتأخرين ، وما كان ليبلغ أغراضه في إشغال هذه القبائل ، لولا انه وجد الوسيلة لاسترضاء أنجال الملك الحسين عن طريق تعهده بارضاء مطامحهم في إشغال المراكز العليا التي يطمحون اليها ، ويجدون في الشعب العربي استعداداً لقبول اعتلائهم لها .

فلعبة لورنس الرئيسية كانت تقوم على نزوله في مظاهر الحياة الاعتيادية الى

مستوى « البدو » وعلى عزل القوى الواعية من العرب عن أن توالي القيام بأداء رسالتها ، من تحقيق أمانى الامة ، وعلى إرضاء مطامح قادة الثورة العربية وأركانها ، وفي مثل هذا الوسط يكون لبذل المال والوعود ، آثار سحرية عجيبة ، وقد بذل « لورنس » من المال والوعود كل ما اقتضته الظروف ، وهو يعلم ان ما يبذل في هذا السبيل لا يعادل شيئاً من المنافع ، والمصالح التي ستنالها بريطانيا ، بعد تحويل مجرى الحركة العربية من حركة قومية واسعة النطاق ، الى آلة مسخرة لأغراض السياسة البريطانية ومصالحها الاقتصادية .

وليس من شك ان « لورنس » بعد أن سار هذه السيرة ، ونجح فيها في ذلك الاطار الضيق ، الذي خلقه عن طريق بذل المال والوعود ، كان شديد الرغبة في أن تواصل بريطانيا سياسة استرضاء العرب بجر فئات قليلة منهم الى جانبها من جهة ، وتحذير الاكثرية الساحقة من أبناء الشعب العربي بمظاهر حكم وطني مزيف من جهة اخرى .

كان هذا الشعور بالنجاح واقعاً طبيعياً لكي يعارض لورنس بشدة الموجهين البريطانيين في البلاد العربية ، الذين كانوا أميل الى أخذ العرب بالشدة والعنف ، ولعل هؤلاء لم يكونوا هذه الفكرة إلا بعد أن صدموا بالوعي الشعبي في المناطق العربية التي احتلوها ، فإذا ما قيل ان لورنس صديق العرب ، فلان صداقته هذه قد أخذت ذلك الشكل الضيق ، الذي شرحناه أعلاه . واذا ما قيس بينه وبين غيره ، فإن مصدر القياس يختل اذا لم يراع فيه الزاوية التي نظر منها لورنس ، وغير لورنس ، الى تأمين طريق المصالح البريطانية ، فلورنس اقتنع ان في مقدور بريطانيا أن تؤمن مصالحها عن طريق الخدعة لجمهور الشعب العربي ، مشفوعاً باسترضاء فئة قليلة منهم ، بينما حرص غير لورنس على مجابهة الجمهور بالشدة والارهاب في مناطق واعية نسبياً .

واذا تأملنا حقيقة « السياسة البريطانية » والقواعد الرئيسية التي قامت عليها هذه السياسة ، نراها مزيجاً من وجهتي النظر ، ومزيجاً من الجهود التي يبذلها الانكليز في الميدانين : الميدان الشعبي العام ، وميدان اصحاب المصالح الطامحين ، والبدو المتأخرين ، ففي خلال هذه الحقبة التي مرت منذ الحرب العالمية الاولى حتى اليوم ، نرى بريطانيا ترضي مطامح فئة اعطيت كل مظاهر الحكم الوطني وأشكاله ، وهذه الفئة تشعر بأنها حاکمة ، وبأنها وطنية ، وبذلك ترضى نفسها باعتراف بريطانيا الشكلي بالحكم الوطني ، ولا ترى بأساً في أن تراعي في

حكمها مصالح بريطانية ، والى جانب الحاكمين الوطنيين فإن علاقة السلطات البريطانية وثيقة الصلة برؤساء القبائل وان السياسة البريطانية حريصة على ابقاء البداوة في الشعب العربي ، يضاف الى هؤلاء وهؤلاء افراد اصبحت لهم مراكز مالية مركزة ، ترتبط ببريطانية .

هذا في الميدان الخاص الذي مارس لورنس نشاطه فيه ، أما في الميدان العام فما زالت بريطانية تميل الى ارباب الشعب ، والى تقييده بمعاهدات لا يراد منها تأمين مصالحها عن طريق الحاكمين البريطانيين الذين نشأوا في الطريق التي اختطها لورنس ، بل يراد منها الحيلولة دون انتفاضة الشعب ، ودون محاولة التمتع باستقلاله الكامل سياسياً واقتصادياً .

والخلاصة ان لورنس كان وكيلاً بريطانياً لحماً ودماً وشعوراً وان بريطانية ازدادت قوة في نفسه بمقدار شعوره لترضي ذلك الوسط الضيق الذي لعب دوره فيه عن طريق النزول في حياته الى مستوى البدو ، وعن طريق ارشاد البعض واسترضاء مطامحهم الخاصة .

موقف العراق التاريخي من الخلاف بين النجديين والهاشميين وثائق خطيرة ومذهلة تنشر لأول مرة

لما دبر الاتحاديون وسائل التنكيل بالعرب فساقوا رجالهم الى ميادين القتال في القفقاس ، وشنقوا عدداً من احرارهم في سورية والعراق ، ونفوا أطفالهم ونساءهم الى مجاهل الافاق ، واعلنوا سياسة التتريك الصريحة تاجج الشعور العربي في اقطار العروبة كافة فاعتزمت بريطانيا الاستفادة من الهوة السحيقة التي ولدتها هذه الاضطهادات بين الانبساطورية العثمانية ، والاقوام التابعة لها ، فتفاهمت مع بعض امراء العرب ، وتخاصمت مع بعضهم الآخر ، بغية خلق المتاعب لخصومهم الاتراك ومن ورائهم الالمان .

ولما أتم الحسين بن علي ، شريف مكة المكرمة ، مراسلاته مع السرمكة هون ، المقيم البريطاني في مصر ، وعلن الثورة على الترك في التاسع من شعبان سنة ١٢٣٤ الهجرية والعاشر من حزيران سنة ١٩١٦ الميلادية ، طفقت الامدادات الحربية البريطانية تتوارد على « جده » من « بورت سودان » كما أخذت صناديق الذهب الوهاج تنقل الى الشريف حسين بدون حساب بغية تمكينه من استمالة الاعراب للانضمام الى قواته ، والقيام بحركات عدائية ضد الحاميات التركية المرابطة في الحجاز .

ونادى الشريف حسين بن علي بنفسه ملكاً على العرب فلم يقرّ زعماء العرب الآخرون ندائه « فالملك ابن سعود يقول : انه احتج على اعلان الملك حسين ملكاً على العرب فتدخل الانكليز في الامر ... واضطروا الملك حسيناً الى الغاء اللقب الجديد ، مكتفياً بملكية الحجاز »^(١) « على أن الشريف حسيناً استمر في تسمية نفسه ملك العرب ، أو ملك البلاد العربية ، في علاقاته مع جيرانه ورعاياه على الرغم من نصح الحلفاء له بترك هذا اللقب ، الذي يزعج امراء العرب الآخرين ، ويثير

١ - حافظ وهبه في كتابه « جزيرة العرب » ص ١١٨ .

حفاظهم عليه «^(١)» .

« ووصل في عام الثورة الأول ١٩١٦ رسول من الحسين الى عبدالعزيز

- آل سعود - يحمل صرتين سلمهما اليه وقال : هذا من جلالة الملك . ومع الصرتين رسالة مؤرخة في ٢٥ شوال ١٣٣٤ يوافق ٢٥ اغسطس ١٩١٦ ... صرتين باطنهما ألف وخمسمئة جنيه تستلمونها منه ... وبعد أقل من ثلاثة أشهر وردت رسالة اخرى جوابية تاريخها ١٨ محرم ١٣٣٥ يوافق نوفمبر ١٩١٦ موقعة هكذا : ملك البلاد العربية وشريف مكة وأميرها ، ثم الختم : الحسين بن علي ... والصره داخلها ألف جنيه ، ولا مؤاخذه فان الحالة معلومة .. وساورت عبدالعزيز الظنون في موقفه مع الحسين فاستشار أباه الامام عبدالرحمن وبعض كبراء نجد ، واخبرهم بصدد الذهاب التي وردت عليه من الحسين وقال : ساكتب اليه فان تكن له نية وراء المساعدة لنا تنبهنا اليها ، وكتب الى الحسين شاكراً وطالباً تحديد الحدود بين الطرفين ، فاذا بالحسين يفضض ويقول في الجواب : ماذا عراك يا ابن سعود ؟ ألا تعلم لاي أمر قمنا ؟ وفهم عبدالعزيز جواب الحسين انه أصبح يشك في انه ملك العرب ، وان نجداً من بلاده . وصاحب نجد من رعاياه ، وذلك ما كان عبدالعزيز يابى أن يصدق فيه ظنون نفسه ، عندما كان يتسلم صرر الحسين فاسرع الى مكاشفة الحكومة البريطانية ... فابلغها عزمه على أن يحدد حدود بلاده بنفسه . وأجابه الوكيل البريطاني في البصرة السر برسي كوكس في خلال حديث دار بينهما في العقير : ان أية حركة على الشريف اليوم هي علينا ، ومساعدة لاعدائنا واعوانك ، وألح البريطاني على أن يعده عبدالعزيز وعداً قاطعاً بان يتجنب كل ما يؤدي الى القتال مع الشريف ، فوعده بذلك على شرطين : الاول أن لا يتدخل الشريف في شؤون نجد ، وإن فعل فالحكومة البريطانية تلتزم الحياد ، والثاني كف الحسين عن أن يتكلم باسم العرب أو يدعو نفسه ملك العرب فتعهد الوكيل البريطاني بذلك «^(٢)» . أما الحسين فقد اتخذ قراره في اوائل عام ١٩١٩ م و « قام باعلام الحكومة البريطانية عن عزمه على احتلال خرما ، وطلب منها أن تبارك مشروعه . وفي منتصف آذار عقد اللورد كرزن مؤتمراً مع موظفيه للبحث في الموضوع ، وتوصل

٢ - الاستاذان : محمد توفيق حسين ونبيه فارس في كتابهما « هذا العالم العربي » ص ٩٩ .

٣ - الأستاذ خير الدين الزركلي في كتابه « شبه جزيرة العرب في عهد الملك عبدالعزيز » ج ١ ، ص ٢١٦ .

المؤتمر الى اقرار اجماعي تقريباً فحواه ... ان خرما جزء من المملكة الحجازية ، وانه يجب أن يسمح للشريف باتخاذ الخطوات التي يراها كفيلة بإثبات حقوقه . وفي الوقت نفسه استقر الرأي على ابلاغ هذا القرار الى ابن سعود مع التحذير المناسب من مغبة التدخل في الامر خشية أن يخسر ثقة الحكومة البريطانية ومنحة الخمسة آلاف جنيه الشهرية «^(٤)» .

وخرما وتره قريتان ، أو واحتان بين الحجاز ونجد ، يرى الحسين انهما من الحجاز لقربهما منه ، ولأن البادية تفصل بينهما وبين نجد ، فضلاً عن وجود عدد كبير من اشراف مكة المقيمين فيهما منذ زمن بعيد ، ويرى عبدالعزيز آل سعود انهما من نجد إذ يفصل بينهما وبين نجد جبل حضن ، وقد جرى العرف من العهد الجاهلي على أن نجداً تبتدىء من جبل حضن ، وفي المثل : من رأى حضناً فقد أنجد ، أي دخل نجد .

وكان الامير عبدالله ثاني انجال الملك حسين ، بعد أن فرغ من أمر « المدينة المنورة » واضطر الوالي التركي فخري باشا الى الاستسلام ، بعد حصار استمر ثلاث سنوات ، كتب رسالة الى العاهل النجدي عبدالعزيز آل سعود بتاريخ ١٣ ربيع الثاني ١٣٣٧ لينقل اليه خبر هذا الانتصار الرائع وقد ختم رسالته بهذه العبارة : « ولا يخفى على مداركم بأنه لم يبق والحالة هذه شاغل ما يشغل حكومة صاحب الجلالة أدامه الله وأيده عن الالتفات لاصلاح داخليتها وشؤونها ، والتنكيل بمن يسعى للافساد والتخريب من العشائر التابعة لها »^(٥) ورد ابن سعود على كتاب الامير الهاشمي مباركاً له انتصاره ، ومؤكداً بأنه لا يبغي غير السلم مع جيرانه . في الوقت نفسه فانه تلقى انباء موثوقة عن خروج قوات الحسين من المدينة في ايار ١٩١٩ م ووجهتها تربة . ويروي الامير عبدالله أخبار هذه القوات بقوله :

« وكان والدي قد وجه الشريف حمود بن زيد ، على رأس قوة الى الخرما فلم يفلح في مهمته . ثم بعثه مرة اخرى فعاد جريحاً مغلوباً .. فجهز والدي قوة اخرى .. ولم تنجز شيئاً . والواقع انني كنت أرى عدم الدخول في معركة من هذا النوع في ذلك الوقت فالناس سنموا الحرب ، والجنود المستاجرون امتلات جيوبهم ، ولم تعد لهم

٤ - الحاج عبدالله فلبلي في كتابه « تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد عبدالوهاب السلفية » ص ٣٢٤ - ٣٢٥ .

٥ - الاستاذ أمين الريحاني في كتابه « تاريخ مجد الحديث وملحقاته » ص ٢١٩ .

رغبة في جلاء ... وكان حسين افندي روعي كاتم اسرار المعتمد البريطاني في جده قد اختلى بي وقال لي : ان بريطانية نصحت بعدم الحرب ضد الوهابيين ... وانها تعلم ان بيد الوهابيين قوى نشطة متعصبة ينبغي إخماد نارها بالحكمة ... ولقد كنت أعرف مغزى تبليغاته ... ولكن في الوقت نفسه صارحت جلالة الملك والذي يلزوم تأخير هذه الحركة فأجابني : يجب عليك أن تتوجه الى الخرما للقضاء على هذه الحركة الافسادية ، وان معك من القوة ما لو قابلت بها كل العرب لتغلبت عليهم ... وبعد التشاور مع من اعتقد اخلاصه من الرؤساء ، رجحت الاستيلاء على مدينة تربة وحصنها المعروف «^(٦)» .

وسار الأمير عبدالله بقواته الى تربة ، كما أشار الى ذلك في مذكراته ، ودارت رحى الحرب بفضاعة بين القوات السعودية والقوات الهاشمية في التاسع عشر من أيار ١٩١٩ م ، وكان شاهد العيان فيها اللواء ابراهيم الراوي فهو يقول : « نحن قادة الجيش وكذلك الجنود لم تكن لنا رغبة في القتال ، ولم نكن متحمسين مثل رغبتنا وحماسنا في قتال الاتراك ، إذ اننا أتينا الى الحجاز لغاية معلومة حتى ان اميرنا عبدالله نفسه لم يكن ميالاً للحرب ... ولكن اكرهنا على خوض هذه الحرب التي أشعل نارها الحسين وحده ... وكانت خسائرنا عشرة مدافع وحوالي عشرين رشاشة ثقيلة ، ومثلها خفيفة ، وما ينوف على الالف بندقية مع اعتدة وتجهيزات وخيل وبغال وما يقرب من خمسمئة خيمة ، وهي كل ما كانت تملك الحملة التي كان عددها ينوف على الـ ٢٥٠٠ رجل ... وقد قتل ستون ضابطاً وسبعمئة جندي من القوة النظامية ، وبعض مئتين قتلى من القوة غير النظامية دون أسرى ، لان الاخوان القساة قضاوا على كل جريح واسير ، المحارب وغير المحارب »^(٧) .

وأصر الاخوان النجديون على التقدم نحو « الطائف » واحتلالها ، ولا سيما وهي لا تبعد عنها بأكثر من سبعين كيلومتراً ، ولكن « ارسلت الحكومة البريطانية انداراً لأمير نجد في ٤ يونيو سنة ١٩١٩ - ٥ رمضان ١٣٣٧ - وحذّرت مغبة تقدمه في الأراضي الحجازية »^(٨) « ومرة اخرى عقد اللورد كرزن لجنته الادارية ...

٦ - مذكرات الملك عبدالله ص ١٤٤ - ١٤٧ من الطبعة الرابعة .

٧ - اللواء الركن ابراهيم الراوي في كتابه « من النهضة العربية الكبرى الى العراق الحديث » ص ١٣٤ - ١٣٨ .

٨ - حافظ وهبه « جزيرة العرب » ص ٢٠٣ .

وابلغت أوامر توقيف الدفعات الشهرية برقياً الى ارنولد ولسن «^(٩) وكيل الحاكم الملكي العام في العراق ، الذي كان يتولى توزيع مثل هذه الهبات .

استيلاء الاخوان على الحجاز

« كان المغفور له الحسين بن علي يعتقد ان عليه مسؤولية قيادة الامة العربية ، وان تبعته عظيمة أمام الله والوطن والتاريخ . لذلك تشدد في موقفه ازاء قضية فلسطين تشدداً بلغ به حد رفض المعاهدة التي عرضها عليه الانكليز . واستمر في الرفض رغم تهديدهم وتلويحهم بالاخطار المحدقة بالحجاز »^(١٠) .

وقد حدث في فاتح عام ١٩٢٤ حادث خطير غير مجرى التاريخ العربي ، وساعد على اضطراب الجزيرة العربية ووقوع تبدلات جذرية فيها . فقد ألغى الترك الكماليون الخلافة الاسلامية في بلادهم ، وخلعوا خليفة المسلمين ، السلطان عبدالمجيد الثاني ، وأخرجوه وأهل بيته من ديارهم . وكان الحسين بن علي يزور امانة شرقي الاردن في تلك الآونة فسعى ولده ، الأمير عبدالله ، لمبايعة أبيه خليفة للمسلمين وأميراً للمؤمنين ، فتمت هذه البيعة في « عمان » على صورة رسمية في يوم الجمعة ثامن شعبان ١٣٤٢ (١٤ آذار ١٩٢٤) فزاد هذا التحدي لشعور الوهابيين ، الموقف العربي في الجزيرة ، والتنافس على الحكم والاستقلال سوءاً على سوء .

وما كاد الحسين يرجع الى « مكة المكرمة » في نهاية آذار ١٩٢٤ م ، حتى عقد الاخوان الوهابيون « اجتماعاً خطيراً في الرياض دعوا فيه السلطان ابن سعود أن يسمح لهم بحج بيت الله الحرام ، رضاء ، أو عنوة ، وكان الملك حسين يحول دون ذلك من قبل ، واذا بشركات الانباء العالمية تذيع اخباراً عن حركة الجيوش النجدية من الجنوب ومن الشمال في آب ١٩٢٤ »^(١١) .

وفي جلسة مجلس الوزراء العراقي المنعقدة في يوم ١٨ ايلول ١٩٢٤ « تلي

٩ - فليبي « تاريخ نجد » ص ٢٢٥ .

١٠ - الاستاذان منيب الماضي وسليمان موسى في كتابهما « تاريخ الاردن في القرن العشرين » ص ٢٢٤ .

١١ - عبدالرزاق الحسن في ص ٢٠٦ من المجلد الاول من كتابه « تاريخ الوزارات العراقية » الطبعة الثالثة .

كتاب رئيس الديوان الملكي المرقم س - ٤ - ٥٣٠ والمؤرخ في ١٧ / ٩ / ١٩٢٤ متعلق بتجاوزات القوات الوهابية على مدينة الطائف . فالحكومة العراقية ترى ان الغزوات المستمرة التي تقوم بها قوات ابن سعود لتوسيع نفوذ الوهابية في مناطق الحكومات العربية ، والاخلال بالموازنة الحالية الموجودة في جزيرة العرب ، أو استيلاء عظمة ابن سعود على الحرمين الشريفين ، مما يأتي بأضرار بالغة من الجهة الدينية والسياسية والاقتصادية على العراق . وعليه قرر مجلس الوزراء أن يطلب الى فخامة المعتمد السامي بيان التدابير المتخذة لازالة هذه الاضرار الآن وفي المستقبل ليتمكن مجلس الوزراء من اتخاذ قرار نهائي في هذه المسألة «^(١٢) .

« مشى الاخوان من مركز الاجتماع في تربة ولم يعلم بهم أحد في مكة أو في الطائف قبل أن يجتازوا الحدود . لم تعلم الحكومة بهجومهم قبل أن وصلت سرياتهم في اليوم الأول من صفر ١٣٤٣ - سبتمبر ١٩٢٤ الى قرية الجوية التي تبعد بضعة أميال عن الطائف ... فاستعرت بينهم وبين سرايا الجيش هناك معركة دامت بضع ساعات كانت الغلبة فيها للاخوان . تقهقر النظاميون الى جهة الطائف ... وكان الجيش النجدي يزداد عدداً وقوة ... في غسق ذلك اليوم ، اليوم السابق من صفر - ٧ سبتمبر دخل الاخوان الطائف كالسيل الجارف فقتلوا عدداً من الابرياء ... راح العربان والاخوان يطرقون الابواب ويكسرونها فيدخلون البيوت إما قهراً وإما بعد أن يؤمنوا أصحابها ، ثم يعملون فيها أيدي السلب »^(١٣) .

هرب الامير علي

على اثر سقوط « الطائف » بأيدي الاخوان النجديين ، أبرق الامير علي الى أخيه الملك فيصل من جده هذه البرقية :

جلالة الملك فيصل - بغداد التاريخ ١٠ ايلول ١٩٢٤

١٢ - مقررات مجلس الوزراء العراقي ص ٤٨ - ٤٩ من مجموعة الاشهر أب ، ايلول ، تشرين الاول سنة ١٩٢٤ .

١٣ - الريحاني في كتابه « تاريخ نجد الحديث » ص ٢٩٩ وهو يقول في هامش الصفحة ٣٠١ « كان لهذا انحاث ألم في نفس السلطان عبدالعزيز فامر بتأليف لجنة لتقدير الخسائر والتعويض على المنكوبين من الاهالي ومن الجنود والجاويين وقد دفع نحو عشرة آلاف ليرة من التعويضات » .

الموقف خطر للغاية . خرقنا خط الحصار جبراً وخرجنا من باب الريح - أحد أبواب الطائف - سالمين . انا الآن نخيم في بادان بالقرب من عرفة للدفاع عن مكة . الحالة حرجة جداً . لا تسل عما فعلوه في الاهالي من قتل وسلب . أخشى على مكة من تسلطهم . داركوا المسالة .

التوقيع : علي

وقد أمر الملك فارسلت صورة هذه البرقية الى المستر جان بيرس بتاريخ ١٠ ايلول ١٩٢٤ ليعرضها على المعتمد البريطاني .

تنازل الحسين عن العرش

عمت مدن الحجاز : مكة والمدينة وجده الفوضى ، وصار الاهلون يتطلعون الى واقعهم المرير برعب ، واذا بتجار مكة واشرافها يجتمعون في جده ويبرقون الى الملك حسين هذه البرقية ، وقد وقع فيها العشرات :

صاحب الجلالة الملك المعظم : مكة

بما ان الشعب الحجازي باجمعه الواقع الآن في الفوضى العامة ، بعد فناء الجيش المدافع وعجز الحكومة عن صون الارواح والاموال ، وبما ان الحرمين الشريفين خاصة ، وعموم البلاد مستهدفة لكارثة قريبة ساحقة ، وبما ان الحجاز بلد مقدس يعني أمره جميع المسلمين ، لذلك قررت الامة نهائياً طلب تنازل الشريف حسين وتنصيب ابنه الامير علي ملكاً على الحجاز فقط ، مقيداً بدستور ومجلسين وطنيين ... والله الموفق لما فيه الصلاح اهـ^(١١) .

وقد أجاب الحسين على هذه البرقية بأنه يرحب بالطلب ، ومستعد لتلبيةه ، لكنه يرجو البحث عن غير ابنه علي ليخلفه في الملك لانه وابنه واحد ، فرفض أرباب البرقية ذلك ، ويأيعوا علياً بالملك ، واضطر الحسين الى مغادرة مكة المكرمة الى جده في التاسع من تشرين الاول ١٩٢٤ م ، ومنها ابهر الى العقبة « ثم أخبرته السلطات البريطانية بضرورة مغادرته العقبة الى قبرص لنلا يغري وجوده في العقبة بالوهابيين فيندفعون الى الشمال قبل أن تتمكن بريطانيا من التمرکز في العقبة ، ذلك التمرکز الذي تم فيما بعد في صيف عام ١٩٢٥ »^(١٢) .

١٤ - الريحاني في كتابه « تاريخ نجد الحديث وملحقاته » .

١٥ - فلبلي في كتابه « تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد عبدالوهاب السلفية » ص ٢٣٦ .

الاندفاع نحو مكة

ظل الاخوان النجديون في الطائف ينتظرون أمر عاهلهم السلطان ابن سعود في الزحف على مكة وعدن ، حتى اذا علم وشاع أمر تنازل الحسين عن العرش ومبايعة الحجازيين لنجله الأكبر الأمير علي ملكاً على الحجاز فقط ، وانسحاب القوات النظامية الى جده ، اندفع هؤلاء النجديون نحو « ام القرى » واحتلوها صلحاً لا حرباً « فتعرضت قصور الحسين للنهب والسلب ، ودمرت جميع مقامات وأضرحة أئمة الاسلام الاولين في مقبرة معلّى والاماكن الاخرى »^(١٦) « وكما سلط الحسين البدو على الاتراك وبيوتهم فأعملوا فيها يد النهب والسلب ، كذلك سلط الله عليه الاخوان فقاموا بنفس الرواية التي مثلت مع الاتراك »^(١٧) .

وتولّى خالد بن لؤي إمارة مكة ، فأبرق قناصل بريطانية وفرنسة وإيطاليا وهولندا وإيران في جده الى خالد بن لؤي وسلطان بن بجاد بمكة رسالة يشيرون فيها الى ان لحكوماتهم رعايا في مكة ، ويرجون معاملتهم بالحسن . فاجاب القائدان بأن أهل مكة كلهم في أمان واطمئنان ، ومن جعلتهم رعايا الدول الاجنبية ، وسألا في نهاية رسالتهم عن موقف تلك الحكومات ازاء الحرب القائمة ، فتسلما منهم كتاباً بتاريخ ٦ ربيع الثاني (٤ نوفمبر ١٩٢٤) هذا نصه :

الى خالد بن لؤي وسلطان بن بجاد

وصلنا كتابكما ، ولا يخفى عليكما ان حكوماتنا التزمت الحياد التام في الحرب القائمة بين نجد والحجاز فنحن محايدون ، ولا يمكننا التدخل بأي وجه كان في هذا الخصام . وقد أحطنا بتصريحكما ان ليس لكما نظر في رعايانا . نؤيد مضمون كتابنا الاول المختص بهم اهـ^(١٨) .

ثم تاتي توابع المعتمدين لحكومات : بريطانية ، وفرنسة ، وإيطالية ، وهولندا ، وإيران في جده .

فيصل ينصح أخاه علياً

أدرك الملك فيصل ملك العراق خطورة موقف أخيه الملك علي ، ملك الحجاز ،

١٦ - فلبلي في المصدر السابق ص ٣٣٦ .

١٧ - حافظ وهبه في كتابه « جزيرة العرب » ص ٢٥٢ .

١٨ - خيرالدين الزركلي في كتابه « شبه جزيرة العرب » ص ١ - ٣٤٠ .

فأبرق اليه يقول :

جلالة الملك علي - جده

بغداد ٥ اكتوبر ١٩٢٤

مع عدم علمي بموقف مكة اليوم ، اخبر سيدي بأنه لديه فرصة ثمينة لارجاع الحجاز الى ما كان عليه ، وتأمين استقباله ، من فكري انه يحتم على جلالتم في هذه الظروف ، التي لها ما بعدها ، أن تضيعوا للعالم الاسلامي ان مسؤولية الحرمين ليست عائدة لاهل الحجاز وحدهم ، بل هي في عنق المسلمين عموماً ، وتظهروا رغبتكم الاكيدة في الاتفاق معهم ، وتطلبوا اليهم ارسال وفود للتفاهم ، ووضع الخطط الضرورية للقيام بتلك المسؤولية ، وترسلوا برقيات الى الجمعيات الاسلامية في الهند ومصر وغيرهما بهذا المعنى ، ثم تخبروا بريطانيا العظمى بانكم مستعدون لقبول أي اقتراح يرجع المناسبات الحبية الى ما كانت عليه اثناء الحرب العامة ، وتكونوا بتماس دائم مع ممثليها في جده على أن تعطفوا على آرائه وتخبروا حكومة مصر بنياتكم الحسنة ورغبتكم في وضع أساس لارجاع الصلات الصميمية التاريخية ، وترسلوا الى ابن سعود نفسه تكلفونه بالصلح بطريقة التحكيم ، حرمة للاماكن المقدسة ، وحقناً لدماء المسلمين ، وتخبروا بريطانيا بذلك ، وتطلبوا توسطها ، وتكاتبوا امراء العرب بالحسنى ، وتعاملوهم معاملة طيبة ، وتطمئنوهم عن عزم الحجاز على انتهاز خطة المسالمة والمحبة معهم ، فاذا فعلتم هذا وثابرتم على انتهاز خطة التفاهم مع الامم الاسلامية والمسيحية فعلاً لا قولاً ، وسعيتم في تطمين راحة شعبكم ليلتف حول عرشكم ، اعتقد بأنه يقع في أقرب وقت انقلاب مائل نحو حكومة جلالتم وتأتي نتيجة تكون بحول الله مضمونة ورأيكم موفق .

فيصل

لقد سر الملك علي بهذا الاقتراح ، ورد عليه في الحال بالبرقية الآتي نصها :

مكة ٧ / ١٠ / ١٩٢٤ جلالة أخينا الملك فيصل - بغداد

أشكر جلالتم على ارشاداتكم ، وسنجرىها حرفياً ، واثناء وجودي بجده تكلمت مع المعتمد البريطاني في هذه الشؤون ، وطلبت دوام المذاكرة باتمام المعاهدة واعد بالتسهيلات . واني مستعد لازالة جميع سوء التفاهم وارجوكم أيضاً اتخاذ اللازم في عدم اهمال مساعدتنا وعسى الله يوفق الجميع . وساحرر الكتاب لابن سعود رأساً .

علي

ثم اعقب البرقية المثبتة فويق هذا بالبرقية الآتية :

مكة ٧ / ١٠ / ١٩٢٤ جلالة الملك فيصل - بغداد
غداً سابعث نجاباً رسولاً لابن سعود أرجوكم إعلام ذلك بواسطة المندوب
السامي؛ أو بالواسطة التي ترونها موافقة لعله يأمر بتوقيف الحركة لحين
المفاوضات ، هذا ان استحسنتموه .

علي

ابلاغ الامر للمعتمد البريطاني

سر الملك فيصل بهذا الجواب فبعث به الى المعتمد السامي البريطاني في
العراق مرفقاً بهذه الرسالة :

عزيزي السر هنري : سري

اني أرسل الى فخامتكم طي كتابي هذا ، برقية وردتني من أخي علي في مكة .
ونظراً لما اعلن من عطف فخامتكم على نجاح الموقف الجديد في الحجاز ، فاني
أضم صوتي الى صوته ، وأرجو منكم أن تبلغوا حكومة جلالة الملك ملتتمسي بوجوب
إسراعها الى اجراء التأثير الكافي على ابن سعود ليوقف حركات اعوانه الى حين
انتهاء المفاوضات .

مخبركم - فيصل

قرار مجلس الوزراء^(١٩)

كان رئيس الوزراء العراقي ، ياسين الهاشمي ، قد وجه كتاباً سرياً الى المعتمد
البريطاني في بغداد برقم س ٢٣٠٤ وتاريخ ١ تشرين الاول ١٩٢٤ م لبيان
التدابير المتخذة من قبل حكومة جلالة ملك بريطانيا لازالة الاضرار الدينية
والسياسية والاقتصادية التي ستصيب العراق من جراء الغزوات المستمرة التي
تشنها قوات ابن سعود « ولما لم يجد في جوابه ما يشفي الفليل ، اتخذ مجلس
الوزراء هذا القرار .

« تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم ١٨٤ والمؤرخ في ٣ تشرين الاول

١٩ - قرار ٧ تشرين الاول ١٩٢٤ في ص ٦٩ من مجموعة مقررات مجلس الوزراء للاشهر آب
وايلول وتشرين الاول ١٩٢٤ .

١٩٢٤ المتعلق بمسألة تجاوز سلطان نجد على الممالك العربية المجاورة فلم يجد مجلس الوزراء في الكتاب المذكور ما يزيل قلقه من الاضرار التي ستصيب مصالح العراق من استيلاء ابن سعود على الحرمين الشريفين أو من غارات قواته على البلدان المجاورة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يرى مجلس الوزراء ان سياسة حكومة جلالة بريطانيا في شأن هذا الحاكم العربي لم تزل غير مريحة بالنظر الى العراق ووجود قواته داخل حدود العراق المحددة بموجب المعاهدة العراقية النجدية وتريصهم للهجوم على عشائر العراق في كل حين أمر مخل بحقوق الحكومة العراقية وبراحة سكان العراق . وعليه فوض مجلس الوزراء الى فخامة رئيس الوزراء المفاوضة مع فخامة المعتمد السامي في النقاط الآتية الذكر» (١١) .

x x x

في الوقت الذي كان الملكان الاخوان : فيصل في بغداد وعلي في مكة المكرمة يبذلان أقصى الجهود لايقاف الزحف السعودي على الحجاز ، وحلّ الخلافات القائمة بين الاسرتين : الهاشمية والسعودية بطريقة سلمية وودية . وفي الوقت الذي كان رئيس الوزراء العراقي يوالي اجتماعاته بالمعتمد البريطاني لايجاد مخرج لهذه الازمة الحادة . في هذا الوقت بالذات . اتخذ السلطان عبدالعزيز آل سعود قراراً خطيراً طيره من « البحرين » الى « جده » ونقله الملك علي الى أخيه الملك فيصل بالبرقية الآتي نصها :

جلالة أخينا الملك فيصل - بغداد

رقم ٧٧ البرقية الواردة أمس من البحرين الى جده

ظاهر الدباغ سكرتير الجمعية الحجازية : وصل تلغرافكم العمومي أما رسالتكم الرسمية الخاصة المتعلقة بالصلح فلم تصل . لا يمكن نشر روح السلام في الجزيرة ما دام الحسين وأولاده حاكمين في الحجاز . لا نقصد انطمع في ملك الحجاز أو التسلط عليه ولذا فهي تترك للعالم الاسلامي . وهذا ما يراه من الندامة لترك البلاد المقدسة . وإذا خرج الحسين وأولاده من الحجاز فأنتم آمنون في بلادكم . وقد أرسلنا التعليمات بذلك لرؤساء جيشنا . السكرتير الخصوصي لسلطان نجد . انتهت التوقيع - علي

وفي الوقت نفسه فان السلطان عبدالعزيز آل سعود أبرق برقية خاصة الى الملك علي في جده هذا نصها :

الشريف علي بن الشريف حسين - جده

اني احترم شخصكم احتراماً عظيماً ولكن معاملة والدكم لاهل نجد وسائر المسلمين هي التي جعلتنا نقف هذا الموقف . فإذا كنتم تحبون السلام وحقن الدماء ، أخلو الحجاز وانتظروا حكم العالم الاسلامي ، فإن اختاركم أو اختار غيركم فنحن نقبل حكمه بكل ارتياح . أما اذا بقيتم في أرض الحجاز فان مسؤولية ما يقع من الحوادث تقع على عاتق غيرنا ؟

سلطان نجد

ذعر الملك فيصل

وقعت البرقيتان السعوديتان لطاهر الدباغ وللملك علي وقوع الصاعقة المحرقة على رأس الملك فيصل إن لم تكن أشد تأثيراً ، فهرع « فيصل » الى المعتمد السامي يطلعه على هاتين البرقيتين ويبيدي قلقه على مصيره في العراق بعد أن أعلن العاهل السعودي بكل جلاء ووضوح انه « لا يمكن نشر روح السلام في الجزيرة ما دام الحسين وأولاده حاكمين في الحجاز » فطيب المعتمد خاطره ، وهدأ أعصابه ، واتفق وإياه على أن يوجه الملك رساله اليه يشرح فيها ما يقلقه وما يخشى منه . فوجه اليه هذا الخطاب .

بغداد ٢٩ ربيع الاول ١٣٤٣ - ٢٨ تشرين الاول ١٩٢٤

عزيزي السر هنري

حسب وعدي أمس الى فخامتكم اقدم في طيه صورة البرقية الواردة الي من أخي الملك علي ، وهي مرسلة في الاصل من سكرتير عظمة سلطان نجد وموجهة الى أهالي جده .

اني لا أظن بأن جلالة ملك بريطانيا يرضى لهذه العائلة التي أنا أحد أفرادها بمثل هذه الحقارة العلنية . بل اني لا أعتقد بأنه يرضى ولن ترضى حكومة جلالته بأن اطاطا الرأس أمام هذه الالهانة الشخصية ، فاذا فرضنا أن الحسين كان مخطئاً أو معتدياً - كما يدعي عظمته - فما هو قد زال . وما هو جرم أخي علي ، وهو يتضرع اليه طالباً منه السلم ؟ وما هو جرم بقية أفراد عائلتي حتى يضغط على الشعب الحجازي مستنداً الى شرانم همجية لا تعرف غير سلب ونهب كل أمن ، وينذره بأن لا أمان له حتى يخرج أفراد اسرتي من وطنهم ومقر ملكهم الموروث من الوف السنين في الوقت الذي اختار لنفسه ملكاً وحكومة مدنية ، والتجا الى عظمته والى الامم

كافة طالباً وضع حد لسفك الدماء ؟ انّ تمادي عظمتة على هذه الاعمال يثبت بانه لا يرمي بسياسته هذه الى امتلاك البلاد وضمها الى بلاده المنكودة الحظ والتي تثن تحت جور حكمه الفردي ، وهو انما يرغب في التكنيل بعائلتنا ليصفو له الجو ، ولكي لا يبقى أحد ينازعه الحكم في أرض الحجاز . وهكذا كان قد فعل مع أهل حائل ، عندما طلب اليهم جلاء ابن رشيد .

انّ عظمة السلطان قد رفع الستار عن مقاصده الخفية ، وأظهر العداء جلياً نحو جميع أفراد عائلتي بلا استثناء . وهو يصزّ اليوم على ابعاد من هو منها في الحجاز ، وإلا فلا أمان لأهل الحجاز . ولا يستبعد أن يجمع قواه - بعد أن ينال مرغوبه في الحجاز - ويطلب خروجي من العراق عاجلاً أو آجلاً ، متذرعاً بعين الاساليب ونفس المغالطات التي يتذرع بها اليوم تجاه حكام وامراء الجزيرة الذين سعى الى استئصالهم متزماً برداء العصمة والدفاع عن حقوقه . ولا يصعب عليه أن يتخذ نفس الخطة التي نجحت معه حتى الان تجاه العراق فيجيش جيوشه عاجلاً أم آجلاً ، ويشن بها الغارات على أطراف هذه البلاد ليلجئ الاهالي الى اخراجي من بين ظهرانيهم لاني في نظره أحد أفراد تلك الاسرة التي يجب أن لا تعيش على ظهر البسيطة ، ولانه يتخيل أن يكون العالم بأمره ، وأن لا يكون في البلاد العربية جميعها من يتجراً على منازعة عظمتة .

والآن بالنظر لهذه التصريحات العدائية المعلنة لنواياه السيئة وأطماعه الواسعة ، التي لا أشك في أن سيكون لها تأثير عظيم على مستقبل العراق وبلاد العرب كافة ، فاني أرى أن أعرض القضية برمتها على أنظار حكومة جلالة الملك قبل أن أقوم بأي عمل مادياً كان أم معنوياً . وانني انتظر الجواب بأسرع ما يمكن .
محبتكم - فيصل

تدخل وزارة المستعمرات

كان الاتفاق قد تم بين الملك فيصل والمعتمد السامي البريطاني في الاجتماع الذي تم بينهما يوم ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٤ على أن يكتب الاول الى الثاني عما يخامرهم من قلق حول البرقيتين السعوديتين الى طاهر الدباغ والملك علي ليقوم الاخير باطلاع الجهات البريطانية العليا على ما يساور الملك فيصل . وقد برز المعتمد السامي بالوعد الذي قطعه بهذا الصدد فنقل رسالة الملك الى وزارة المستعمرات برقية .

ولم تكن الحكومة البريطانية بحاجة الى من يطلعها على الاعمال التي كان يقوم بها سلطان نجد ولا الى من ينبهها الى أهدافه وغاياته ، وانه اذا كان قد خفي عليها أمر من الامور فانما كان ذلك اضطراب الملك فيصل وذعره من كلمة وردت في برقية السلطان الى سكرتير الجمعية الحجازية في جده « لا يمكن نشر روح السلام في الجزيرة ما دام الحسين وأولاده حاكمين في الحجاز » ومع علم بريطانيا بان العراق لا يدخل ضمن الحجاز ، ولا يشمل تهديد السلطان النجدي ، فانها ارتأت أن تظمن فيصلاً فابرقت الى معتمدها في بغداد البرقية المرقمة ٢٨٣ والمؤرخة ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٤ التي بلغها المعتمد الى الملك فيصل برقم آر - أو / ٢٤٦ وتاريخ ٣٠ تشرين الاول ١٩٤ وهذا نصها :

« ان الحكومة البريطانية لم تتردد أبداً في تعقيب سياستها التي تقضي بالحض على السلام والوفاق ، وانمائهما بين سائر حكام البلاد العربية بكل وسيلة ممكنة . وفي عين الوقت انها متمسكة بسياستها التقليدية من عدم التدخل في الشؤون الدينية ، وليس في نيتها التورط في أي نزاع يرمي الى الاستيلاء على الاماكن المقدسة الاسلامية مما قد يدخل فيه حكام بلاد العرب المستقلين .

« وفي المشكلة الحاضرة تنوي الحكومة البريطانية حصر مجهوداتها في محاولة صيانة من في الحجاز من رعايا صاحب الجلالة البريطانية المسلمين ، والمسلمين الذين تحت حماية جلالته وذلك بقدر ما يكون بالامكان عملياً . وفقط في حالة طلب كلا الطرفين المتنازعين من تلقاء نفسيهما توسط حكومة صاحب الجلالة البريطانية لاجل المساعدة على حسم المشاكل التي بينهما بالتدابير السلمية تكون حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة للقيام بأمر مثل هذا الذي حاولت القيام به في الشتاء الماضي في مؤتمر الكويت ولكن عبثاً ما حاولته . ويرجع السبب الاكبر في ذلك الى تأخر الحسين في الموافقة على ارسال مندوب وقد بلغ ما سبق ذكره الى الحسين .

وأما ما يتعلق بالجهات المتاخمة لبلاد العرب مما تتحمل الحكومة البريطانية فيها مسؤوليات من طرف جمعية الامم فالحكومة البريطانية مستعدة لأن تقدم للحكومات المحلية نوات العلاقة ما يمكن تقديمه من المساعدة في رد ما يحدث من الهجوم - من غير اثارة - من قبل أي حاكم مستقل ، إلا ان استعدادها هذا للمساعدة يشترط فيه أن نسترشد الحكومة المحلية صاحبة الشأن في سياستها تجاه ذلك

الحاكم بأراء الحكومة البريطانية . ان الحكومة البريطانية لا يمكنها الاعتراف بحق هذه الحكومات المحلية بالتدخل في نزاع قائم بين حاكمين عربيين مستقلين ، ولن ترضى بأي تدخل من هذا القبيل .

لا جديد في جواب لندن

كانت عقيدة الملك فيصل في وزارة المستعمرات البريطانية انها ستتولى اقناع السلطات النجدية بوجوب وقف الزحف النجدي على الحجاز فضلاً عن انذارها بوجوب عزل العلاقات العراقية - النجدية عن النزاع النجدي - الحجازي فلا تتعرض للعراق بما يقلق بال مليكه فيصل الاول واذا بجوابها المثبت فويق هذا يخيب آماله فيضطر الى أن يوجه الى المعتمد السامي البريطاني كتاباً مطولاً هذا نصه :
بغداد ١٠ ربيع الاول ١٣٤٣ - ٩ تشرين الثاني ١٩٢٤

عزيزي السر هنري

قرأت بكل اهتمام كتاب فخامتكم المرقم ر. و. / ٢٤٦ والمؤرخ ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٤ والبرقية الواردة من وزارة المستعمرات ، والمرسلة في طيه ، وتبينت منهما رأي حكومة صاحب الجلالة وفكر حكومة الهند فيما يتعلق بخطر الوهابية على الاماكن المقدسة . واني أشكر لفخامتكم جزيل الشكر عنايتكم في اطلاع الحكومة البريطانية على افكاري واقتراحاتي .

يظهر لي من البرقية الالفة الذكر ان وزارة المستعمرات لم تنظر الى المسألة إلا من حيث علاقتها بالحجاز ونجد فقط ، ولم تجب على ما أبديته في كتابي المؤرخ في ٢٤ ايلول ١٩٢٤ من الملاحظات بشأن ما يتوقع أن يصيب العراق بسبب هذا النزاع من الاضرار الجسيمة المادية والمعنوية ، هذا اذا تمكن نجد من تحقيق مطامعه وبسط نفوذه على الحجاز وبقية اطراف جزيرة العرب الجنوبية .

نعم ان الوزارة المشار اليها ذكرت في برقيتها انها مستعدة لمعاونة البلاد الواقعة تحت مسؤوليتها ، ودفع أي هجوم يقع عليها من أي حاكم مستقل وذلك بقدر طاقتها ، وعلى شرط أن يكون الهجوم قد وقع من غير إثارة . ان هذه العبارة لم تمر بناظري ، مع ما تضمنته من قيود إلا وولدت في نفسي قلقاً لا أود أن أخفيه على فخامتكم في مثل هذا الوقت الذي نرى هجمات نجد تتوالى على البلاد المجاورة ، سواء في ذلك الحجاز أو العراق أو شرق الاردن أو الكويت وغيرهم من الامارات العربية

الواقعة جنوبي نجد فهل يجب علينا أن نحكم بأن جميع رؤساء البلاد العربية مخطئون ، وأن نجد وحده هو المصيب ؟ أو ان هناك مطامع ينبغي لنا أن نوقفها عند حدها ، ونعد لها عددها في الوقت الحاضر كي نأمن شرها في المستقبل ؟

ان الخطر الذي يهدد مصالح العراق ، بسبب انتشار نفوذ الاخوان ، لا يقل عن غيره ، ولا نزال اليوم نرى بالرغم من اهتمام حكومة جلالة الملك بشؤون العراق قسماً من بلادنا تحت استيلاء الحكومة النجدية فعلاً ، والوعود التي منينا بها لم تجد فائدة لان مطالبنا بخصوص الخسائر العظمى التي اصابنا رعايانا في الانفس والاموال لا تزال مهملة في نظر نجد ، ولا تزال عشائرها غير مطمئنة من تجاوزات الاخوان .

وغداً اذا خرجت الى الصحراء - ولا بد من خروجها لاجل رعي مواشيها - فانها ستكون دائماً تحت خطر الغارات الفجائية ، ولا شك في ان الخطر عليهم في هذه السنة سيكون أشد منه في كل سنة اخرى لما ولدته الموفقيات الاخيرة من الجشع في نفوس الاخوان .

اني لا أقصد بما تقدم ان حكومة جلالة الملك غير مهتمة بالمحافظة على حدود العراق العمومية ، ولا يمكنني أن أقوم حقيقة بواجب الشكر تجاهها على ما تبذله من الجهود العظيمة في ردع الطامعين عن حدودنا الشمالية إلا اني أود أن توجه نظرها بنفس الاهتمام الى الحدود الاخرى ، أعني حدودنا الجنوبية والغربية ، وهي لا تقل خطورة عن الحدود الشمالية بالنسبة لمستقبل العراق ، إن لم يكن في الوقت الحاضر ففي الآتي القريب ، ان ترك الاخوان على رسلهم يخرقون حرمان الأماكن المقدسة ، ويعبثون بلا رادع يردعهم بأرواح العشائر وأموال رعايا الحكومات المجاورة لهم استناداً على القوة الفاشمة ، وفي سبيل نشر فكرة دينية متشعبة بعوامل التعصب البعيدة عن كل مبدأ مدني لا بد أن يقذف في القريب العاجل بالعشائر القاطنة ما بين سورية والعراق في أحضان الوهابية ، ويؤدي في نفس الوقت الى سلب راحتنا تماماً فيما وراء مجرى الفرات ، وانقطاع مواصلاتنا مع سورية وفلسطين . وأقرب دليل على صحة هذا ، هو ان ابن شعلان حالما بلغه سقوط الطائف أوفد رسله الى نجد ليعرض الطاعة على سلطانه خوفاً من بطش أعوانه به . أليس في هذا ما يكفي لتبرير اثاره خواطرنا ، ويدعو الى وجوب اهتمامنا بايجاد الدواء عاجلاً قبل أن يستفحل الداء ؟

اذا كانت حكومة صاحب الجلالة لا تريد ، أو لا تستطيع حقيقة أن تضيق على

حكومة نجد ، أو لا تملك الوساطة الكفيلة الكافية في الظروف الحاضرة لارغام عظمته على أن ينزل عند ارادتها ، وكانت حكومة جلالة الملك تعتقد أن الحصر البحري لا يأتي بالفائدة المطلوبة كما فهمت من فخامتكم فما عسى أن تكون حدود المعاونة التي ينبغي أن نعتمد عليها فيما لو هوجمت عشائرننا داخل حدودنا ؟ ان الساحة العربية التي تؤثر فيها الطيارات التأثير المرغوب ليست من الوسعة بحيث تشمل جميع بادية العراق ، ولربما يتعسر أن تتجاوز فعلاً منطقة السكك الحديد بكثير . وبناءً عليه ستبقى عشائرننا البعيدة عن هذه المنطقة تحت رحمة النجديين المتجاوزين ، وهذا ما يصعب علينا السكوت عليه ، مع اعتقادنا بأنه في استطاعتنا أخذ الترتيبات اللازمة لحفظ كرامتنا من الاهانة ، وصيانة أرواحنا وأموالنا من أن تسطو عليها يد الاخوان ، ولا اظن ان كلفتنا في هذا السبيل تكون أكثر من الخسائر التي ستنتابنا عند تركنا الامر على حالته الراهنة . فاذا كانت حكومة جلالة الملك ترى التدخل فيما يختص بصيانة الحرمين الشريفين مخالفا لتقاليدها التي سارت عليها حتى الآن الا يترتب عليها أن تترك الحرية للطوائف الاسلامية في أن تقوم بما يطمئن وجدانها ويصون أقدس مقدساتها من عبث الايدي المتعصبة الغاشمة ؟ وهل هناك لوم على العراقيين أو تبعة فيما لو أرادوا الدفاع عن مقدساتهم وحررياتهم والسمي فيما يصون وحدتهم ويحفظ كيان ملكهم في المستقبل ؟

فبناءً على الاسباب المسرودة أعلاه ، ان الحكومة العراقية ترى نفسها مضطرة لاتخاذ الاجراءات الفعالة المقتضية لسلامة حدودها من التعدي وحفظ أرواح رعاياها ، قبل أن يخرجوا لرعي اغنامهم ، وترجو من حكومة جلالة الملك المؤازرة التامة للحصول على هذا القصد . أما فيما يختص بمسألة الحجاز فاني اقدم صور مخابرات برقية بيني وبين جلالة الملك علي ، بعد أن تبوأ العرش ، لاطلاع فخامتكم عليها . واني بعد هذا أرى من واجب كل فرد أن يسعى لحقن الدماء وتوطيد السلم ، ولذا فاني أرجو من حكومة صاحب الجلالة أن تسمي السمي الجميل في هذا الصدر حفظاً لكرامة الاماكن المقدسة وصيانة للأرواح والأموال . كما أود أن أطلب من عظمة سلطان نجد بكل الحاج توقيف أعوانه مؤقتاً الى أن تحل المسألة حلاً سلمياً ، واكلفه بعقد مؤتمر بأسرع ما يمكن لأجل هذه الغاية ، ولا أخاله يرفض ، والا تقع كل المسؤولية عليه . واني انتظر جواب فخامتكم بالموافقة لاشرع في هذا الامر .

محبتكم - فيصل

النجديون يحتلون ام القرى

تضمن كتاب الملك فيصل الى المعتمد السامي - المثبت نصه اعلاه - اموراً هامة يتطلب الرد عليها بالقبول أو الرفض ، الرجوع الى لندن ومعرفة موقفها ورأيها في هذه الامور ، إذ لم يكن في استطاعة المعتمد البت في الامور الخارجة عن اختصاصه وسلطاته ، ولا سيما وقد كان الموقف الحربي في الحجاز يتطور بسرعة في صالح النجديين ، وكانت المصالح البريطانية متفقة مع المصالح النجدية في موضوع تقليص نفوذ الهاشميين في الحجاز ، ولا سيما بعد أن رفض الملك حسين توقيع المعاهدة التي عرضتها انكلترا عليه ، كشرط لاستمرار دوام حكمه ومدّه بالمقومات الضرورية ، لأنها - المعاهدة - كانت صريحة في اعتبار فلسطين العربية وطناً لليهود الصهاينة .

أجل كانت القوات النجدية مندفعة نحو ام القرى « مكة المكرمة » لاداء العمرة قهراً أو رضاء ، وكانت قوات الملك علي أعجز من أن تقف في وجه الجيش النجدي العرمرم الزاحف ، ولما كان القتال في البيت الحرام أو في جواره لا يجوز شرعاً ، اضطرت القوات الهاشمية الى الانسحاب نحو جدّه فأبرق الملك علي هذه البرقية : مكة ١٣ / ١٠ / ١٩٢٤ الرقم س ٤ / ٥٩٧

بغداد - جلالة اخينا الملك فيصل

حرمة للبلد الطاهر ، وحقناً للدماء ، أجبرنا على الانسحاب بجميع جنودنا وقومنا لجدّه .

التوقيع - علي

وهكذا اندفعت القوات النجدية نحو البيت الحرام ، فطافت حول الكعبة بين التهليل والتكبير ، وأدت مناسك العمرة بين الاجلال والتعظيم ، وانتفتت الغاية من عقد المؤتمر الذي اقترحه الملك فيصل لتسوية الخلاف بين نجد والحجاز سلمياً .

ثورة الملك فيصل

كان « الملك فيصل متأثراً بما أصاب أخاه ووالده من الخلاف مع ابن سعود وضياح ملكهما ، وكان متحفزاً لانجادهما بكل وسيلة بواسطة العراق ، لكن الحكومة العراقية ، وهي في بدء تأسيسها ، وبالنظر لوجود الجيش البريطاني فيها ، لم تكن قادرة على أن تحصل على قوة مسلحة منظمة تحقق الغرض ، كما ان الحكومة

البريطانية لم تكن لتسمح بوقوع هذا الاصطدام بين العراق وابن سعود . ومن يدري ؟ ربما كانت - وهذا الأرجح - مرتاحة الى أن يتسلم قيادة الجزيرة ابن سعود الذي أثبت انه كفوء أكثر من غيره لتأمين الأمن في الصحراء ، وفي بلاد تتحكم فيها البداوة أكثر من الحضارة . وقد أيدت بريطانيا رأيها في الوقت بأنها لا تسمح بوقوع أمر كهذا ، واتصلت بدورها بابن سعود موضية اياه بطول البال وعدم الاستفزاز للعراق . لكن الأمر مع الملك فيصل كان متفقاً الى حد انه كاد يعلن الحرب على ابن سعود ، بينما الوزارة التي كانت قائمة يومئذ - وهي الوزارة الهاشمية الاولى - لم تكن تشاركه في هذه السياسة لاعتقادها ان أمراً كهذا قد يؤدي الى ضعفة العراق وهو في بدء قيامه كدولة تحتاج الى التنظيم أكثر من القتال .

قرار لمجلس الوزراء

على ان الوزارة رأّت - من باب المجاملة - أن تتخذ قراراً يطمّن فيصلًا بأن الحكومة العراقية لن تقف مكتوفة اليدين تجاه الوضع المتأزم في الحجاز فاتخذت القرار التالي في الخامس والعشرين من شهر تشرين الاول ١٩٢٤ م .

« تفاوض مجلس الوزراء بخصوص مسألة اسنيلاء ابن سعود على مكة المكرمة واكتساحه الحجاز فقرر مجلس الوزراء .. لقد بين مجلس الوزراء في قراره المتخذ في الجلسة الخصوصية المنعقدة في ٧ تشرين الاول ١٩٢٤ المضار الاقتصادية والدينية والسياسية التي تلحق العراق من توسع نفوذ ابن سعود في الحجاز ، والآن وقد استولى على مكة المكرمة الأمر يؤول الى عدم امكان اداء فريضة الحج ، ويخل بالموازنة بين البلاد العربية ، ويضطر في نهاية الأمر العشائر القاطنة ما بين سورية والعراق ، وعلى طول الفرات غرباً الى اعتناق مذهب الوهابية تخلصاً من تجاوزات سادات وتمدياتهم ، وسوف يهدد سلامة المواصلات بين العراق وسورية وفلسطين ، وعليه لا يسع مجلس الوزراء إلا الاحتجاج على هذا الاستيلاء ، ويطلب الى الحكومة البريطانية الاشتراك الفعلي في محافظة حدود العراق وحماية عشائره بصورة دائمة من غارات الوهابيين ، ويود الاطلاع على التدابير التي ستتخذ من جانب الحكومات البريطانية الحليفة في هذا الشأن ليتمكن من اعادة النظر في الموقف » .

اعانة مالية للحجاز

بعد أن ساء ظن الملك فيصل في مجلس وزرائه بعدم اتخاذ قرار حازم تجاه

الزحف النجدي على الحجاز ، ودخول الاخوان مكة المكرمة ، رأى هذا المجلس أن يطيب خاطر مليكه فقرر في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٤ م « تأليف لجنة من وزارة الاوقاف برئاسة وزير الاوقاف لأن ترسل وزارة الاوقاف خمسة عشر ألف ربية من واردات الاوقاف النبوية لاسعاف المهاجرين في جدّه » وقد ألم هذا القرار العاهل النجدي واتخذة ذريعة لمخاصمة العراق على اساس انه اصبح المسؤول عن مكة وفقرائها فلا يحق لغيره أن يتصرف بأوقاف الحرمين ، وقد بقيت هذه القضية احدى المشكلات المعلقة بين العراق ونجد زمناً طويلاً .

استسلام المدينة وجدّه

لما حل موسم الحج في تموز من عام ١٩٢٥ م ، كان الملك علي وقواته يقيمون في جدّه ، وكانت المدينة المنورة ما تزال تحت سلطته ، فرأى عاهل نجد أن يسحب قسماً من قواته لتيسير امور الحج وتوفير الراحة والطمأنينة لقصاد البيت الحرام . فلما انتهى هذا الموسم بسلام ، شرع يعدّ العدة لاحتلال ما تبقى من أرض الحجاز . وكانت أمامه مشكلة جدّه والمدينة وكيفية التغلب على الصعاب التي تحول دون احتلالهما ببسر ، واذا بالأمير فيصل ، أحد أنجاله ، يجمع له قوة كبيرة من هنا وهناك ، ويجهزها بأحدث الاسلحة ، ويعلن استعداداه لاحتلال المدينتين المنكوبتين فارتأى والده أن يقسم هذه القوة الى قسمين ناط احدهما بالأمير فيصل واسند اليه حصار جدّه ثم احتلالها ، وسلّم قيادة القسم الثاني الى ولده الآخر الأمير محمد ووجهه نحو المدينة المنورة . وكان الوضع في هاتين المدينتين « جدّه والمدينة » حرجاً جداً لفقدان الماء والطعام والعلاج والامان مضافاً الى كثرة اللاجئين والوافدين واضطراب الاهليين فاضطرت المدينة الى الاستسلام في الخامس من كانون الاول ١٩٢٥ م ، وخضع الملك علي لحكم القضاء والقدر فوافق على توقيع معاهدة تسليم جدّه الى القوات السعودية في السابع عشر من هذا الشهر « كانون الاول » لقاء بعض المنافع الشخصية التي ضمنها مواد معاهدة جدّه بعد أن صمد في هذا الثغر سنة كاملة وشعر انه من العبث الاستمرار في حرب لا طائل تحتها .

الملك علي في العراق

لما تنازل الملك حسين عن عرشه الى كبير انجاله الأمير علي ، واضطر للجلاء الى جدّه فالعقبة ، أرغمه الانكليز على الانتقال من العقبة الى جزيرة قبرص في

البحر المتوسط ، حتى اذا مرض مرض الموت نقل الى عمان ولبى دعوة ربه في الرابع من حزيران سنة ١٩٣١ . ولما اضطر الملك علي نجل الملك حسين الى تسليم جده وتوقيع معاهدة الصلح مع الاخوان النجديين ، توجه الى العراق وحلّ ضيفاً على أخيه الملك فيصل . وقد بقي في بغداد حتى وافاه الأجل المحتوم في ١٣ شباط ١٩٣٥ م . وكان أخوه الملك فيصل قد توفي بالسكتة القلبية أو تصلّب الشرايين ليلة الثامن من ايلول ١٩٣٣ م . أما الملك عبدالله ، ثاني انجال الملك حسين ، فقد قتل أثناء دخول المسجد الاقصى ظهر يوم الجمعة ٢٠ تموز ١٩٥١ م . وأما رابع انجال الملك حسين وأعني به الأمير زيد فقد توفي في اوربا عام ١٩٧٢ وهكذا انتهت حياة الملوك الهاشميين .

الجيش والسياسة

(١٩٢٠ . ١٩٤٥)

يرتقي تاريخ تأليف الجيش العراقي الى أواخر عام ١٩٢٠ م . ففي يوم ٢٥ تشرين الأول من السنة المذكورة دعي الفريق جعفر العسكري الى تأليف نواة للجيش العراقي ، فألف هيئة الضباط فيها من المنايع التالية في السادس من كانون الثاني سنة ١٩٢١ م .

١ - المتخرجون في المدارس الحربية التركية ، وكانوا ضباطاً في الجيش العثماني .

٢ - ضباط الاحتياط في الجيش العثماني .

٣ - نواب ضباط الاحتياط ، وضباط الصف في الجيش المذكور ، الذين احرزوا رتبة ضابط في الثورة العربية الكبرى . وكان عمل هؤلاء الضباط يقتصر على الأكثر في رسم الخطط التي ستسير عليها دوائهم في المستقبل ، لأن السلطات البريطانية لم تكن قد وضعت بعد الأسس التي يبنى عليها تأليف الجيش ، فلما عين العقيد نوري السعيد وكيلاً لرئاسة الأركان الحربية في ٢٤ شباط ١٩٢١ أحدث نشاطاً محسوساً في المقر العام . ففي ٨ أيار ١٩٢١ تألفت المدرسة العسكرية العراقية (وهي غير الكلية العسكرية)^(١) وفي ٢٦ من الشهر المذكور أقر مجلس الوزراء « للحكومة الموقته » قانون التطوع المؤقت للجيش العراقي ، وفي حزيران من هذه السنة تم تطوع ٢٢٤ جندياً في تسع لجان من لجان التجنيد ، وفي ٢٨ تموز من السنة نفسها تم تأليف الفوج المشاة الأول وقد اطلق عليه تيمناً « فوج موسى الكاظم » .

ولما توج الأمير فيصل ملكاً على العراق في ٢٣ آب سنة ١٩٢١ م ، حدث نشاط محسوس في أوساط وزارة الدفاع بحيث لم تنته سنة ١٩٢١ م ، حتى كان الجيش العراقي يتألف من فوجي مشاة وكتيبة خيالة وبطرية جبلية وسريتين نقلية دواب وبلغ عدد ضباطه (١١١) ضابطاً ، وعدد جنوده (٢٠٠٥) جنود ، وهكذا

١ - الرئيس الأول محمود الدرة في جريدة « لواء الاستقلال » العدد ٨٦ .

استمر في التكامل سنة بعد أخرى حتى بلغ في أوائل عام ١٩٤٠ م أربع فرق مشاة وفرقة آلية مؤلفة من أفواج آلية وسرايا مدرعة ورشاشات آلية ودبابات ومدفعية آلية ولواء حدود ولواء خيالة ومدفعية متوسطة ، وقطعات أخرى ملحقة بالجيش ، وقوة جوية مؤلفة من عدة أسراب : قاصفة ومقاتلة مع أسراب تعاون وتدريب وأصبح لوزارة الدفاع معامل للعتاد ولصنع البنادق وتصليح السيارات والطائرات وغير ذلك . كان نفر من الضباط العراقيين الذين ألحقوا بوزارة الدفاع العراقية يستشعر الاستقلال العربي منذ اشتغاله في الجيش العثماني ، فكان يؤيد كل من دعا الى استقلال العرب من رجال السيف أو القلم ، ولما كان جعفر العسكري ونوري السعيد في جملة القادة الذين اشتغلوا مع الملك حسين وأنجاله ، علي وعبدالله وفيصل وزيد ، في الثورة العربية الكبرى التي أعلنها الحسين على الترك في ٩ شعبان سنة ١٣٣٤ للهجرة و ١٠ حزيران سنة ١٩١٦ للميلاد ، وكان الملك فيصل قد استعان بهما في تأسيس الحكومة العراقية فضلاً عن تأييد المندوب السامي البريطاني في العراق لهما ، فقد صار لهما في الجيش العراقي أعوان وأنصار كثيرون ، كما كان لهما خصوم وأضداد عديدون وكانت لهما بحكم اتصالهما بالملك وبالمندوب الكلمة النافذة فيه والهيمنة التامة عليه ، ومن هنا تمت فكرة التعاون بين رجال السياسة ورجال الجيش نمواً مطرداً ، وازدهرت بعد وفاة الملك فيصل ازدهاراً كبيراً .

مات الملك فيصل ليلة يوم ٨ ايلول ١٩٣٣ م والسيد علي جودت الايوبي يشغل رئاسة الديوان الملكي ، والوزارة الكيلانية لا تزال في الحكم^(١) ، ونودي بولي عهده الامير غازي ملكاً على العراق فأعربت الوزارة لجلالته عن رغبتها في حل المجلس النيابي القائم والشروع في انتخاب مجلس جديد ، نظراً لدخول البلاد في عهد جديد من الحكم ، فلم يشأ السيد الايوبي أن يقر هذه الرغبة فأشار على الملك الفتى برفضها ، فاضطرت الوزارة أن تترك الحكم في ٢٨ تشرين الاول سنة ١٩٣٣ م . ودعي السيد جميل المدفعي ، صديق السيد علي جودت الايوبي الى تقلد زمامه ، فالف وزارتيه الاولى والثانية ، وقد امتدت أيامهما من ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ م الى ٢٥ آب ١٩٣٤ م فلم يتعرض للمجلس النيابي القائم بالحل ، ولا لرئيس الديوان الملكي ، الذي مهد له تأليف الوزارة بالتنحية ، فلما تخلى

٢ - استقالت الوزارة الكيلانية الاولى في ٩ ايلول ١٩٣٣ م ، على أثر المناداة بالامير غازي ملكاً على العراق وتألقت الوزارة الكيلانية الثانية فوراً .

المدفعي عن المسؤولية ، ألف علي جودت الوزارة الجديدة في ٢٧ آب ١٩٣٤ م فكانت باكورة أعماله أن استصدر إرادة ملكية في ٤ أيلول ١٩٣٤ م بحل المجلس النيابي الذي أرادت الوزارة الكيلانية أن تحله فأشار على الملك الفتى برفض طلبها . كانت الوزارة الايوية ضعيفة ، لأنها تألفت من أعضاء غير متجانسين ، وزاد في ضعفها أنها جاءت بمجلس نيابي لم يتمثل فيه الشعب ، ومنه القبائل تمثيلاً صحيحاً ، فقد جاءت بالسراكيل بدلاً من الرؤساء المعروفين ، وبالمصابين بالعاهات المختلفة بدلاً من السياسيين المشهورين^(٣) فتفنن المعارضون في انتقاد سلوكها ، حتى حملوا مجلس الاعيان على تأجيل البت في القوانين التي تقدمت بها وعدم تصديق الميزانية العامة للسنة المالية التي صانف حلولها ، فسلّوا بذلك يدها عن كل عمل ، ولما رأوا انها لم تكثرث لأعمالهم ، عقدوا مؤتمراً في الصليخ « من ضواحي بغداد الشمالية » اشترك فيه رؤساء القبائل المعارضون ، فكانت الحركتان المسلحتان اللتان قام بهما الحاج عبدالواحد الحاج سكر ، رئيس قبائل آل فتلة في أبي صخير ، والحاج شعلان العطية ، رئيس الاكرع في قضاء عفك (في لواء الديوانية) وكذلك الحركة التهديدية التي قام بها الشيخ حبيب الخيزران ، رئيس العزة في لواء ديالى ، فلم يبق أمام السيد الايوي بد من التخلي عن الحكم ، فاستقال في ٢٣ شباط ١٩٣٥ م ، فعهد الملك غازي الى زعيم المعارضة السيد ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة ، ولكن الهاشمي اعتذر عن ذلك بعدم ملائمة

٣ - للاستاذ العلامة محمد بهجت الاثري أبيات خالدة يصف بها هذا المجلس :

تلفق في بغداد مجلس أمية
كما لفق الثوب المتيق المرقع
تجمعت العاهات فيه فساءور
دعي وأعمى ثم أخسر أقرع
واعضب كالمبتور يقتاد أعرجا
وأشيب مشلول السدماغ واصلع
كتيبة أموات تجند للوغي
ومجمع أشلاء يصول ويفزع
فيا قسداً يلهو ويعبت بالووي
أعنسك من هذي الاضاحيك امتع
تطالع هذه الابيات في كتابنا (تاريخ العراق السياسي الحديث) ج ٣ ص ٢٦٩ .

الظروف فدعي السيد المدفعي فالف الوزارة للمرة الثالثة في ٤ مارت ١٩٣٥ م واراد أن يقضي على المعارضة بإصدار مرسوم يجيز للحكومة إبعاد أي شخص يشتبه بسلوكه السياسي ، والقضاء على الحركتين المسلحتين بالقوة العسكرية ولكنه أخفق فيما قصد اليه .

وكان العميد الركن طه الهاشمي ، شقيق زعيم المعارضة ياسين الهاشمي ، يشغل منصب رئاسة أركان الجيش فصدر الأمر الى بعض القطعات بالسفر الى لواء الديوانية ، وأوفد أمير اللواء ، عبداللطيف نوري قائد حركات الى المنطقة المضطربة ليقم تقريره عن الحالة العامة فيها ، وروجت المعارضة فكرة تخطئة استخدام الجيش في ضرب القبائل فإذا بتقرير امير اللواء يقول « نظراً للصلات التي بين أفراد القبائل الثائرة وبين الجنود لا يصح الاعتماد على الجيش في إخماد الحركتين المذكورتين »^(٤) ، وكان من رأي رئيس أركان الجيش وأعوانه عدم اللجوء في القضاء على التمرد الى جيش اكثرية جنوده من القبائل المتمردة ، والى جانب هذا التقرير وجدت السلطات ضابطين يبتان الدعاية ضد الوزارة في لواء ديالى ، كما ان ضابطاً آخر امتنع عن الالتحاق بالوحدة التي أمرت بالسفر الى الديوانية مستنكراً استخدام الجيش ضد الشيخين المذكورين ، يضاف الى كل ما تقدم ان عبدالواحد الحاج سكر أبرق الى البلاط الملكي يقول انه مخلص للسدة الملكية وانه مستعد لمؤازرة كل وزارة يرتضيها الشعب ، فلم يكن من الملك إلا أن أشار على المدفعي بتاجيل التدابير المقرر تنفيذها فعذ المدفعي هذا الطلب إيداناً بانتهاء مدة حكمه فاستقال في ١٧ مارت سنة ١٩٣٥ م ولم يك قد مضى على تأليفه الوزارة إلا ثلاثة عشر يوماً .

وكان طبيعياً أن تستغل السياسة العوامل التي أدت الى أن يقف الرجال العسكريون هذا الموقف ، فدعي ياسين الهاشمي الى تأليف الوزارة الجديدة فوراً ، فحصل خلاف بينه وبين زميلين من زملائه هما رشيد عالي الكيلاني وحكمة سليمان ، على كيفية توزيع المناصب الوزارية أدى الى امتناع حكمة سليمان عن الاشتراك في الوزارة الجديدة ، فكان ذلك أول حجر وضع في هيكل المعارضة التي قامت في وجه الهاشمي بعد حين .

وكان طه الهاشمي لا يزال في رئاسة أركان الجيش عندما صارت الوزارة الى

أخيه ، فصدرت الأوامر بترفيه الضباط الذين اشتركوا في القضايا المذكورة ، وكانوا قد أتموا المدة القانونية للترفيه « الاوتوماتيكي » فاوغر هذا العمل صدور زملاتهم ، وصاروا يتقربون الى الناقمين على الوضع الجديد ، فكانت لهم جولات في الاحزاب السياسية ، فلم يكن من السلطات المسؤولة إلا أن شتتت شمل هؤلاء بنقلهم من بغداد الى جهات اخرى ، إلا أن المعارضة الجديدة كان قد اشتد ساعدها ، وأخذت تعمل بكل قواها لتقوض أركان الهاشمي وصحبه ، فكانت ثورة الشيخ خوام التي اندلع لهيبها في الرميثة في ٧ ايار ١٩٣٥ م . وكانت ثورة سوق الشيوخ التي قامت في ٩ من الشهر المذكور ، وكانت ثورة الرميثة الثانية في ٢١ نيسان سنة ١٩٣٦ م ، وقد زاد الطيلن بلة ، قيام يزيدية جبل سنجار بعصيان مسلح في تشرين الاول ١٩٣٥ م ، ضد تطبيق قانون التجنيد الاجباري ، وقيام الشيخ أحمد بارزان ضد الادارة الملكية في الموصل في اب سنة ١٩٣٥ م على نحو ما فصلناه في الوزارات^(٥) .

وعين أمير اللواء الركن ، بكر صدقي العسكري ، قائداً عسكرياً لآخماد الحركات ، التي قامت في الفرات الاوسط ، وكانت صلات هذا الرجل بالهاشمي وصحبه ، ولا سيما بوزير داخلية السيد رشيد عالي الكيلاني ، قد قويت ، ونمت ، منذ حركة تأديب الآثوريين في آب سنة ١٩٣٣ م ، فاستغل هذه الفرصة وشرع في تنظيم القوة والمقر من الضباط الذين كان يعتمد عليهم كثيراً ، وصارت الحركات تدار من قبله ، ومن قبل وزير الداخلية ، الذي اختار الإقامة في الديوانية لهذا الغرض ، وهكذا أخذت دخائل السياسة تدب في الجيش ، وتدرس لبعض الضباط ، وكان الضباط الذين يتذمرون من هذا التدخل ، يعاقبون بالاحالة على التقاعد ، فلما نجحت الوزارة بانتهاء هذه الحركات ، ظهرت في الميدان السياسي كتلة جديدة من العسكريين ، أمثال الزعيم عبدالحميد الشالحي ، الذي أصبح برتبة أمير لواء ، وعين متصرفاً للواء الديوانية ، ورفعت درجات فريق لم يمض على ترفيعه إلا مدة قصيرة مستفيداً من « مؤهلات القنم والكفاءة » فأصبح أمراً على من كان تحت إمرته قبل حين . وكثرت الدعاية للقائد بكر صدقي ، فكانت له الحظوة التامة ، والكلمة النافذة ، لا في الشؤون العسكرية حسب ، بل في القضايا السياسية أيضاً ، فكان يتدخل في

٥ - راجع « تاريخ الوزارات العراقية » ، المجلد الرابع ص ٨٢ - ١١٢ وص ١٢٤ - ١٣٢ .

التعيينات ، والترفيعات ، والتنقلات ، تدخلأ ملموساً ، وكان بحكم علاقاته بوزير الداخلية يتكلم في شؤون الناس ، ويطلع على أسرار الوزارة ، ويتوصل الى استنباط مواطن الضعف فيها ، ومعرفة الاختلافات التي قد تقع بين أعضائها .

وكان ياسين الهاشمي قد حل المجلس النيابي ، الذي جاءت به الوزارة الايوبية ، وجمع مجلساً جديداً ، فشرع قانوناً بالعفو العام عن جميع الجرائم التي كانت مرتكبة ضد الدولة ، وبضمنها الحوادث التي أدت الى مجيئه الى الحكم ، ثم القيام في وجهه ، كما شمل قضايا اخرى ، فكان هذا العفو بمثابة المعول لهدم الكيان لانه شمل حتى الضباط الذين عصوا أوامر قادتهم في القيام ببعض الحركات والواجبات ، ولما استفحل امر بكر صدقي تقرر نقله الى كركوك فأغضبه هذا القرار وقدم طلباً رسمياً باحالته على التقاعد ، فعمل فريق من الضباط على حمل المسؤولين لانتهاز هذه الفرصة واجابة هذا الطلب إلا ان رئيس الوزراء أوعز برفضه ، والسماح له بالسفر الى اوريا للاستجمام على حساب الخزينة فلما عاد الى العراق توجه لاستلام قيادة الفرقة الثانية في كركوك فجمع في فرقته عدداً من الضباط الاحداث ، الذين أغلق عليهم بإحسانه ، واستهواهم بأساليبه المعروفة ، فكانت مقترحاته واعتراضاته تقبل في مقر وزارة الدفاع بعد مناقشة صورية على الرغم من أن رئيس اركان الجيش ، طه الهاشمي ، كان كثير التشدد في ضرورة إعطاء كل ذي حق حقه ، وكان الى جانب جماعة بكر صدقي فريق من الضباط يعتقد انه انما يخدم في الجيش كضابط ، ولكنه لم يكافأ إما لعدم انتماه الى أحد ، وإما لعدم اشتغاله بأمور غير عسكرية ، فكان يتظلم كثيراً من هذه التصرفات ، حتى أدى هذا التظلم الى أن تشتد البغضاء والشحناء بينه وبين رفاقه ، واستمرت الحالة على هذا المنوال زمناً طويلاً ، وصار الخرق يتسع على الراقق يوماً بعد يوم ، فعالجت الجهات العسكرية هذا الامر بتأخير ترفيع الذين سمو المشاغبيين أو بإحالتهم على التقاعد ، أو على كشف نصف الراتب متهمة إياهم بالشغب حيناً وعدم الكفاءة حيناً آخر . وأدرك بكر صدقي سمو المنزلة التي صار يتمتع بها فطمع في المزيد ، لانه كان طموحاً ، بكل ما في كلمة الطموح من معان وأهداف بعيدة ، وكان الجفاء قد اشتد بين ياسين الهاشمي وحكمة سليمان ، فتذكر القائد علاقاته القديمة بحكمة سليمان ، وصار يستمع الى تظلماته والى تقولات الاهلين في الوزارة الهاشمية بواسطته ، فراح يعمل وإياه على هدم نفوذ الهاشمي عسى أن يحصل على تقدم آخر في مستقبل الايام ، فلما شعرت الوزارة بذلك رأت أن تقلل من نفوذه ، وتخفف من أطماعه وصدرت

الأوامر بنقل ضباط فرقته الثانية الى الفرقة الاولى ، ووزعت ضباط الفرقة الاولى على سائر الوحدات ، وأرسل ياسين الهاشمي من يستميل حكمة سليمان الى جانبه واعدأ إياه بأي منصب وزاري يريده ، فاعتبر بكر صدقي ذلك كله موجهاً ضده . أما حكمة سليمان فقد رفض طلبات الهاشمي المتكررة في الاشتراك معه في الحكم .

وقضت الضرورة الصحية أن يسافر القائد بكر صدقي الى اورية للاستشفاء ، أو للتنزه بحجة الاستشفاء ، غارتأت الدوائر المختصة أن يكون سفره وتطبره على حساب الخزينة العامة ، بدعوى أن مرضه نشأ عن قيامه بواجباته العسكرية ، وهي تقصد بذلك تخفيف الاثر الذي تركته في نفسه التنقلات التي جرت في فرقته . وفي ٢٩ تموز ١٩٣٦ م سافر رئيس أركان الجيش ، العميد الركن طه الهاشمي الى الاستانة في طريقه الى لندن لزيارة المؤسسات العسكرية الانكليزية ، منيباً عنه أمير اللواء الركن حسين فوزي ، على أن يحل محله بكر صدقي العسكري اذا ما عاد من اجازته المرضية ، فلما عاد بكر صدقي الى العراق وتقلد منصب رئاسة أركان الجيش بالوكالة ، شعر بشيء من الاستقلال ، ورأى ان المعارضة للوزارة الهاشمية قد توسعت وان الاهلين ملوا الاحكام العرفية والحركات العسكرية التي كان يستلزمها توطيد النظام حتى قال شاعرهم الشيخ محمد علي اليعقوبي النجفي :

قَالَوا وَزارتكم يَاسين يَراسِها

وَقائِدَ الجِيش طه في المِيادين

يَا رَبَّ طه وَيَاسين بحَقهمَا

خلص عبادك من طه وَيَاسين

وكان الفريق عبداللطيف نوري ، قائد الفرقة الاولى ، يهدد بطلب الإحالة على التقاعد ، وقد بعث برسالة شخصية الى وزير الدفاع جعفر العسكري واعطى صورة منها الى سكرتارية مجلس الوزراء لاطلاع الرئيس الهاشمي عليها ، بسط فيها خدماته في الجيشين العثماني والحجازي وطلب ارساله الى اوريا للاستشفاء على نفقة الخزينة العامة ، كما جرى ذلك لزميله بكر صدقي من قبل ، فلما لم يلب له هذا الطلب استقل بكر صدقي حنقه هذا فاستماله الى جانبه ، كما ان الملك غازي كان يتأوه من الوزارة الهاشمية أمام جلسائه لان الوزارة كانت قد فرضت الرقابة المالية على الخزانة الخاصة لتسديد الديون المتراكمة عليها ، لانها سلكت سلوكاً خاصاً إزاء بطانة الملك حرصاً على كرامة المقام الاسنى ، فكانت جميع هذه العوائل فرصاً نادرة لم يشأ الفريق بكر صدقي أن تمر مر السحاب .

وكان للجيش العراقي عادة إجراء تمرينات عسكرية على الحدود في خريف كل سنة ، وكان من المقرر أن تجري تمرينات السنة ١٩٣٦ م في لواء ديالى ، فاتفق الفريقان ، بكر صدقي العسكري « قائد الفرقة الثانية » وعبد اللطيف نوري « قائد الفرقة الاولى » ، على أن يستغلا هذه الفرصة فيقلا الوزارة الهاشمية ، لا بطريق العصيان القبلي المسلح الذي اتبع في إقالة الوزارة المدفعية الثالثة ، بل بحركة تهديدية يقوم بها الجيش ، فاحكما للعمل خطته وأسرا بما اتفقا عليه لفريق معين من الضباط والقادة ، وجمعا الاعوان ونظما النظم ، وأتما كل شيء والوزارة في غفلة عما يعملان ، والعميد الركن طه الهاشمي في خارج العراق مشغول البال بمهامه الرسمية ، فلما كان فجر يوم الخميس الموافق ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ م تقدم الفريق بكر صدقي بفرقته الثانية الى العاصمة وأقال الوزارة القائمة ، وقد ابقى زميله الفريق عبد اللطيف نوري بفرقته الاولى في « بلدروز » ليحافظ المؤخرة ، وصدق أن قتل وزير الدفاع جعفر العسكري ، في أثناء سفره لمقابلة بكر صدقي في خارج العاصمة ، فتبدلت مهمة الجيش من إقالة الوزارة الى المحافظة على موقف الجيش بعد مقتل وزيره ، فاحيل العميد الركن طه الهاشمي على التقاعد قبل أن يعود الى العراق ، وعين الفريق عبد اللطيف نوري وزيراً للدفاع في الوزارة التي ألفها حكمة سليمان حسب رغبة الجيش^(١) وطلبه الى الملك غازي . أما الفريق الركن بكر صدقي فقد أشغل منصب رئاسة أركان الجيش فأصبحت كلمة الجيش هي الكلمة العليا في البلاد ، وصارت لبكر صدقي الهيمنة التامة على شؤون المملكة ، فلا يوضع قانون إلا بمشورته ولا ينقل موظف كبير إلا بموافقته ، ولا يرفع متصرف لواء ولا قائم مقام قضاء إلا بعلمه ، وكان يحضر بعض جلسات مجلس الوزراء ، ويتناقش كمناقشتهم ، وكان من البداهة أن ينال الضباط والقادة الذين ساهموا في العمل معه الترفيعات والترفيهاة ، وأن يحال على التقاعد أو على « كشف نصف الراتب » أو ينقل من منصبه كل من لم يحظ برضاه ، أو انه أصبح موضع سخطة ، ثم حل المجلس النيابي وجيء بمجلس جديد أعلن العفو العام عن القائمين بهذه الحركة المسلحة^(٢) .

٦ - كانت وزارة السيد حكمة سليمان قد تألفت على هذه الصورة : حكمة رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية ، الحاج محمد جعفر أبو التمن وزيراً للمالية ، صالح جبر وزيراً للعنلية ، الدكتور ناجي الاصيل وزيراً للخارجية ، كامل الجادرجي وزيراً للأشغال ، عبد اللطيف نوري وزيراً للدفاع ويوسف ابراهيم وزيراً للمعارف .

٧ - محاضر جلسات مجلس النواب ص ١٤٤ من الدورة السابعة لسنة ١٩٣٧ .

ودبّ دبيب الحسد في النفوس ، وظهرت في الجيش كتلة تعمل على وقف الكتلة المنتصرة عند حدها ، وتقاوم التصرفات الشاذة بالطرق الممكنة ، وحدث أن اغتيل في تلك الآونة السيد ضياء يونس ، سكرتير مجلس الوزراء في عهد الهاشمي ، وكان متهماً بالاحتفاظ ببعض الوثائق السرية ، ثم وجد علي رضا العسكري « شقيق الوزير القتيل جعفر العسكري » ذبيحاً أو قتيلاً في داره^(٨) فاستهجن الرأي العام هذه المفاجأة ، كما استهجن الفرور الذي صار يعلو أسارير نفر من الضباط وتجلّى في حركاتهم وسكناتهم ، فاستغلت السياسة الضعف الذي بدأ يظهر على الكتلة المنتصرة في الجيش ، وصارت تعمل على تقويض الحكم الدكتاتوري العسكري في العراق ، ولا سيما وقد كان بكر صدقي لا يدين بالقومية العربية ولا تربطه بها رابطة . وكان المعارضون والوزراء ، الذين أقصوا عن البلاد على أثر حادثة ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ وكذلك بعض الموظفين يتصلون بكل من يناهض الوضع الجديد في العراق ، ويبثون الدعاية ضد الهيئة الوزارية ، ويعملون بواسطة أقاربهم وذويهم في الجيش العراقي وفي سائر بقية الدوائر .

وثار الفرات الاوسط ثورة جديدة في أيار ١٩٣٧ م احتجاجاً على التدابير الشديدة التي اتخذتها الوزارة السليمانية ضد فريق من رؤوس القبائل وسادات العشائر الذين كانوا قد تعاهدوا مع حكمة سليمان وأعوانه في الصليخ يوم اشتدت المعارضة للوزارة الايوبية ، فإذا بهم يكبلون بالأصفاد ويوزعون على السجون في الالوية الشمالية بدون رحمة ولا شفقة ، حتى احتج أربعة من الوزراء^(٩) على هذه الاعمال ، وأعلنوا تنصلهم من المسؤولية التي قد تترتب على مثل هذه الاجراءات واستقالوا من مناصبهم في ١٩ حزيران ١٩٣٧ م . فاضطر حكمة سليمان أن يرقع وزارته بأعضاء نوي مبادئ تختلف عن مبادئه وبقية زملائه اختلافاً كبيراً ، فكثر التباعد بين الآراء ، وازدادت المشكلات بين الاعضاء ، ثم صار فريق من الضباط والقادة يوجس خيفة على نفسه ، بعد أن اشتد الارهاب ، وكثر التجسس ، وازداد التنكيل بالمعارضة فازداد التكتل بين الضباط الساخطين على هذه الاوضاع . وكانت الحكومة البريطانية قد تعهدت في الملحق العسكري من المعاهدة

٨ - وهناك من يدعي انه انتحر .

٩ - وهم وزير المالية الحاج محمد جعفر ، ووزير العنلية صالح جبر ، ووزير المواصلات والاشغال كامل الجادرجي ووزير المعارف يوسف ابراهيم .

العراقية - البريطانية المنعقدة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠^(١٠) أن تمد الجيش العراقي بالسلاح والعتاد الذي يحتاج اليه على حسابه الخاص ، فلما طلبت الوزارة السليمانية مقداراً من السلاح والعتاد للجيش اعتذرت الحليفة عن إجابة الطلب بعدم وجود ما يفيض عن الحاجة لديها ، وكان بعض الوزراء والقادة يرغب أن يتدارك الجيش العراقي سلاحه من الاسواق الايطالية والالمانية أو الجيكوسلافية لمتانته ورخص ثمنه ، فكان تلكؤ الحكومة البريطانية عن إجابة طلب الوزارة المذكورة فرصة اهتبلوها لتحقيق رغباتهم فشق ذلك على الحليفة كثيراً .

هذا من الجهة الواحدة ومن الجهة الاخرى ان اعمال البعثة العسكرية البريطانية في الجيش العراقي أصبحت معطلة تقريباً على أيام هذه الوزارة ، فإن بكرة كان قد حدد صلاحيتها ، وطعن في كفاءتها ، فكان لهذا التحدي مغزى آخر ساعد على التباعد بين آراء السلطات البريطانية الخفية والقيادة العسكرية العراقية أدى الى حدوث انقلاب آخر للقضاء عليه فوراً ، ولا سيما ان الانكليز قد مقتوا بكرة وعدوه مسؤولاً عن الحوادث الشاذة التي قالوا انها وقعت في الحركات التاديبية ضد الاقلية الآثورية في آب سنة ١٩٣٢ م فقد دعي بكر صدقي لشهود المناورة العسكرية التركية في (تراقية) فغادر بغداد في مساء اليوم العاشر من شهر آب سنة ١٩٣٧ م يصحبه كل من أمير اللواء الركن حسين فوزي ، والمقدم الركن نورالدين محمود ، والرئيس الاول الركن رفيق عارف ، والملازم الاول جمال جميل ، ثم لحق به رفيقه المقدم الطيار محمد علي جواد ، فلقي حتفه هو وزميله محمد علي جواد في مساء اليوم التالي ، بينما كانا يتناولان الشاي في حديقة مقر سرب القوة الجوية الملكية في الموصل . قتلها جندي برتبة نائب عريف من كتيبة الخيالة الثالثة يدعى محمد بن عبدالله التلعفري فكان القتل ، واسماء المحرضين عليه ، والمبالغ التي انفقت لتحقيقه ، حديث المجالس والنوادي اياماً^(١١) .

١٠ - تجد المعاهدة المذكورة مع الملحق العسكري في الجزء الثاني من كتابنا (العراق في دوري الاحتلال والانتداب) ص ١٧٦ - ١٨٤ .

١١ - وضع المتآمرون على حياة بكر صدقي عدة خطط لاغتياله ، منها اغتياله في القطار أثناء سفره الى كركوك ، ومنها اغتياله على طريق كركوك - الموصل عند مرور قافلة السيارات التي تقله ورفقائه ، وقد شعر بهذه المؤامرة فاستقل الطائرة الى الموصل رأساً ، ولعل لدوائر الاستخبارات ضلعاً في تحويل وجهة السفر هذه ، فلما وصل الموصل تقرر قتله في الحفلة التي كان من المقرر اقامتها له في دار الضباط فلما اعتذر عن حضورها قتل على الصورة المذكورة .

وعاد سلطان الجيش فظهر بعد هذه الحادثة ظهوراً عجيباً ، فقد تآلف مجلس عسكري خاص في بغداد لمحاكمة الضباط الذين اوقفوا في الموصل بتهمة التحريض على قتل القائدين المذكورين ، وانذرت القطعات التي كانت في العاصمة من قبل وكيل قائد الفرقة الاولى ، الزعيم اسماعيل الاغا ، وقصد الموصل أنطوان لوقا ، نائب رئيس الاحكام العسكرية ليأتي بالموقوفين ، فحذر هؤلاء أمر منطقة الموصل ، أمير اللواء الركن محمد أمين العمري ، باتهامه بجريمة القتل أو التحريض عليها ، إذا هو سمح بتسليمهم الى نائب الاحكام ليأخذهم الى بغداد ، فما كان من العمري إلا أن ساير رغبات الموقوفين فأمر بتسريحهم فوراً ، كما أمر بتوقيف نائب الاحكام المذكور ، وبعض الضباط من أصحاب القتل بكر صدقي في حامية الموصل ، بتوجيه من العقيد فهمي سعيد ، ثم اعلن عصيان حامية الموصل ، وقطع كل علاقة لها مع العاصمة ، فأوعزت وزارة الدفاع الى أمر معسكر الوشاش في بغداد ، والى مقر الفرقة الثانية في كركوك أن يتأهبوا لمجابهة حامية الموصل وإرجاعها الى حضيرة الطاعة فأعلن أمر معسكر الوشاش ، السيد سعيد التكريتي ، عصيانه أيضاً ، فكان مظهر الوضع العسكري في بغداد وفي الموصل على هذه الصورة إيذاناً بانتهاء حكم الوزارة السليمانية فاستقالت في ١٧ آب ١٩٣٧ م . بعد أن ظهرت لرئيسها الحقائق التالية :

- ١ - ان الاتصال بين القوات المرابطة في بغداد والموصل كانت تدار من قبل الضباط المشتغلين في مقر الوزارة وفي قطعات اخرى .
- ٢ - ان رجال السياسة كانوا يشرفون على هذه الاتصالات ويغذونها بكل قواهم .
- ٣ - ان السفارة البريطانية في العراق كانت ترى ضرورة اهتبال هذه الفرصة للتخلص من الحكم الدكتاتوري الذي قام في البلاد رغم يقظتها .

وكان السيد جميل المدفعي يصطاف في لبنان فاستدعاه السيد حكمة سليمان الى بغداد فوراً ليتقلد منصب وزارة الدفاع بدلاً من السيد عبداللطيف نوري الذي وافق على أن يتقلد منصب رئاسة اركان الجيش لتحقيق الترقيع الوزاري ، فلما وصل المدفعي العاصمة اتصل به أمر معسكر الوشاش ، السيد سعيد التكريتي ، وأطلعه على موقف قطعات الوشاش وحامية الموصل ثم تشرف بمقابلة الملك غازي وعاد الى معسكر الوشاش فاجتمع بضباطه وأمره بوصفه وزير الدفاع المرتقب ولكن سرعان ما تطور الوضع ، فكلف الملك غازي جميلاً المدفعي بتأليف الوزارة فألفها للمرة

الرابعة في ١٧ آب ١٩٣٧ م فكان السيد مصطفى العمري ، وزيراً للداخلية ، وكان محمد أمين العمري ، قائداً للفرقة الاولى في بغداد ، وسارعت وزارة الدفاع الى اتخاذ بعض الاجراءات التي كان يتطلبها الموقف ، فأحالت على التقاعد لفيفاً من الضباط والقادة الذين كان يخشى أن يسلكوا سلوكاً لا ترضيه الوزارة الجديدة ونقلت لفيفاً آخر الى وحدات مختلفة ، وكلفت العسكريين كافة اداء اليمين بالاخلاص للملك وللواجب العسكري مجدداً .

وحلت الوزارة المدفعية الرابعة المجلس النيابي القائم ، وجاءت بمجلس جديد كانت باكورة أعماله تشريع قانون العفو عن قتلة بكر صدقي ومحمد علي جواد ، وما تخلل ذلك من عصيان حاميتي الموصل والوشاش ... الخ . وأراد أمين العمري أن يقف من الوزارة المدفعية الرابعة موقف بكر صدقي من الوزارة السليمانية ، فظهرت كتلة عسكرية جديدة برئاسته تضم القادة : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، وكامل شبيب ، ومحمود سلمان ، وعزيز ياملكي ، وغيرهم من الذين اوقفوا في قضية مقتل بكر صدقي ، أو اتهموا بهذا القتل ، واعيد تنظيم الجيش على طريقة إصلاحه ، كما ذكر ذلك في البلاغات التي اصدرتها وزارة الدفاع .

ولم يهدأ بال الوزارة الجديدة طويلاً ، فسرعان ما ظهر عصيان لتنحييتها عن الحكم ، ولم يكن هذا العصيان في الموصل ولا كان في منطقة قناة الرز ، ولا في معسكر الوشاش ، وإنما كان في معسكر الرشيد في بغداد ، وهو المعسكر الذي يضم أكثر قطعات الجيش العراقي ، وآلياته ، وعتاده ، ومؤنه ، وكذلك القوة الجوية الملكية فيه ؛ فان جميلاً المدفعي كان قد أعرب عن رغبته في عدم رجوع السادة رشيد عالي الكيلاني ، ونوري السعيد ، وطه الهاشمي ، الى بغداد ، حتى يحين الوقت المناسب لهذه العودة ، على أن ينتخب هو هذا الوقت ، أما المشار اليهم فقد أسرعوا في الرجوع ، دون أن يتقيدوا بهذه الرغبة ، ثم شق عليهم أن يبقوا مدة طويلة خارج حقل العمل ، ورأوا أن الطريق الوحيدة لرجوعهم اليه لا تكون إلا من ناحية الجيش ، فاتصلوا ببعض القادة ، الذين كانوا تواقين لكل جديد ، فكانت اجتماعات تعقد تارة في دار نوري السعيد ، وطوراً في دار طه الهاشمي ، وكلاهما عسكري ، فلما شعرت الوزارة بهذه الاتصالات ، أصدرت الجهات العسكرية أمراً سرياً الى الضباط تمنع فيه تردهم وزيارتهم لدور الوزراء السابقين ، والسياسيين الذين هم في خارج الحكم ، أو القواد المحالين على التقاعد ، ووضعت دور المعارضين تحت المراقبة الشديدة .

وكان أمين العمري على علم من هذه الاجتماعات ، ولكن لم يكن في وضع يساعده على منعها ، لان أعضاء كتلته العسكرية كانوا أقوى منه ، ولان صلاته بطله الهاشمي كانت حسنة ، ويضاف الى ذلك انه كان يشكو ألماً في ساقه ، يضطره للسفر الى خارج العراق ، فسافر الى المانية ، وفرنسة ، تاركاً زملاءه يتصرفون بالأمور ، على النحو الذي يرضونه ، فاشتدت المعارضة في غيابه ، ونظمت دعاية ذميمة ضد شخص وزير الداخلية « السيد مصطفى العمري »^(١٢) فاضطر الرئيس الى إجراء بعض التعديلات في هيئة الوزارة بتاريخ ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٨ م ، ومن ذلك انه نقل « مصطفى العمري » من منصب وزارة الداخلية الى منصب وزارة العدلية ، وأسند منصب وزارة الدفاع الى « صبيح نجيب » ، ولم يكن إشراك « صبيح نجيب » في الوزارة وليد الصدف ، فقد اتصل به بعض الضباط الملتفين حول جميل المدفعي للحد من مداخلات قوات معسكر الرشيد « العقلاء صلاح وفهمي ومحمود وكامل » وتفاهموا وإياه على ضرورة تغيير الموقف .

وزاد الطين بلة ان هؤلاء العقلاء الاربعة ، ومن لف لفهم ، كانوا يرون أن تبطش الوزارة المدفعية بالذين اشتركوا في حادثة ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٦ م ، وأن تحاكم قتلة « جعفر العسكري » و « ضياء يونس » و « علي رضا العسكري » ... الخ ، على حين كانت الوزارة المشار اليها قد أعلنت سياسة إسدال الستار ، ووجوب تناسي الماضي القريب ، بما فيه من فواجع وذكريات أليمة ، وانها كانت قد استصدرت تشريعاً من المجلس النيابي بالاعفاء عن جميع الاعمال المرتكبة من قبل . وأراد وزير الدفاع الجديد أن ينفذ المشروع الذي تم الاتفاق عليه ، وأن يعيد النظر في ميزانية وزارته ، فعين الزعيم الركن ابراهيم الراوي لمديرية القوة السيارة « المؤلفة من لواء الخيالة والقوة الآلية » بدلاً من المقدم فهمي سعيد ، الذي نقله الى رئاسة أركان القوة المذكورة ، وعين العقيد قاسم شكري لأمرية القوة الآلية ، وأجرى تنقلات في وظائف كبار الضباط ، فشرع هؤلاء بما يببته لهم « صبيح نجيب » فصاروا يوجسون خيفة على أنفسهم ، وعلى هذا أنذروا القطعات المرابطة في

١٢ - كان السيد مصطفى العمري من أقدر الوزراء في هذه الوزارة . وكان زميله السيد ابراهيم كمال ، وزير المالية ، يشجع التشنيع عليه والدعاية ضده .

معسكر الرشيد ، بجانب الرصافة ، في الساعة الـ ١٥ من يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ م ، وعقدوا اجتماعاً في غرفة « العقيد صلاح الدين الصباغ » قرروا على أثر انقضاؤه إرسال فصيل من الجند الى دار نوري السعيد ، وآخر الى دار طه الهاشمي ، لنلا يقبض عليهما ويبعدان عن العاصمة ، كما ابعد عنها قبل بضعة أيام لفيف من المشتغلين بالسياسة ، وعلى رأسهم السيد رشيد عالي الكيلاني . وحاول رئيس أركان الجيش « أمير اللواء الركن حسين فوزي » أن يتصل بالملك غازي ، ليبلغ جلالتة رغبة ضباط الجيش في تخلي الوزارة المدفعية عن الحكم فوراً ، فلم يمكن من ذلك ، مكاف « العقيد عزيز ياملكي » بتبليغ هذه الرغبة الى رئيس الوزراء مباشرة ، فقصص المسمى اليه جميلاً المدفعي في داره فلم يجده ، ويحث عنه في مجالس معارفه ، وأصدقائه ، فلقيه في دار « العين عبدالله الصافي الكركوكي » فاطلعه على القرار الذي اتخذ في معسكر الرشيد ، بوجوب تنحي الوزارة عن كراسي المسؤولية ، وحمله تبعة ما ينجم اذا تاخرت اجابة هذا القرار عن الساعة الثامنة مساءً ، وكان جميل المدفعي على جانب من الكياسة والشهامة ، فاجاب انه مستعد لنزك الحكم حقناً للدماء ، وبعد أن صرفه بكلماته المعسولة ، دعا رفاقه الوزراء الى جلسة عقدوها في داره فوراً ، وبعد أن بسط الموقف الراهن على حقيقته ، أجاب وزيراً الدفاع والمالية « صبيح نجيب وابراهيم كمال » بضرورة قمع الفتنة ، وحصل تلكؤ في اتخاذ قرار حاسم ، فعالج الامر السيد المدفعي ، وأعلن انه قرّر الانسحاب من الحكم فوراً ، فلما كان اليوم التالي دعي « السيد نوري السعيد » الى تأليف الوزارة ، وفاقاً لرغبة الجيش فألفها في اليوم المذكور « ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ م » وأشرك معه « طه الهاشمي » فوسده منصب وزارة الدفاع ، وأمر بإعادة المبعدين عن بغداد الذين كانت وزارة السيد المدفعي قد ابعدهم الى مناطق نائية متفرقة : كالكوت ، وبصرة ، وقلعة صالح ، وعلي الغربي ، وكوي سنجد ، ورائية ، وكان على رأسهم السيد رشيد عالي الكيلاني ، الذي ابعد الى « عانة » على الحدود العراقية - السورية ، فرجعوا الى بيوتهم سالمين أمنين .

وتولت الجهات العسكرية تصفية الحساب من جديد ، فأحالت على التقاعد بعض القادة ممن تكتلوا حول المدفعي وخشي بقاءهم في مناصبهم ، كما أحالت قسماً ممن آزر بكرأ في حركته فسقط نجم الجيش في سماء السياسة مرة اخرى ، وأصبح للقادة الذين آزر نوري السعيد وطه الهاشمي الكلمة العليا كما كانت لبكر

صدقي في الوزارة السليمانية . فكان للوزارة الجديدة أنصار وأعوان كما كان لها خصوم وأضداد .

وجاء شهر أيلول من سنة ١٩٣٩ م فإذا بحرب عالمية ثانية يندلع لهيبها في أوربة ، وتعلن بريطانيا وفرنسة الحرب على المانيا فيزور السفير البريطاني في العراق رئيس الوزارة العراقية السيد نوري السعيد ، ويطلب اليه بيان موقف الحكومة العراقية من ذلك ، فتقرر الوزارة قطع العلاقات السياسية بين العراق والمانيا في ٥ أيلول . ويعقب ذلك القبض على الرعايا الألمان ، المقيمين في العراق ، من تجار وسماسرة وغيرهم ، وتسليمهم الى المطار البريطاني في سن الذبان فيسوء هذا العمل وقعاً في نفوس الساسة^(١٢) وفي نفوس بعض الضباط من أعوان نوري السعيد نفسه ، ويكوّن نواة في حقل المعارضة التي وقعت لوزارته بعد حين .

واغتيل وزير المالية ولولب الوزارة السعيدية ، رستم حيدر ، في ديوان وزارته يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ م . فاعتقد رئيس الوزراء ان هذا القتل وليد مؤامرة ، دبرها لوزارته خصومها ، فقصد القاتل في مركز الشرطة ، وبعد محادثة طويلة جرت له معه اوقفت السلطات المسؤولة بعض الشخصيات البارزة ، وكان وزيرا الدفاع والمالية في الوزارة المدفعية الرابعة « صبيح نجيب وابراهيم كمال » في عداد الموقوفين ، فاشتدت المعارضة للوزارة السعيدية ، وزاد في اشتدادها رغبة رئيسها الى بعض القادة وجوب اهتبال فرصة الحرب والمشاركة مع الحلفاء بفرقة عراقية لجني ثمار هذه المشاركة فيما بعد ، فقد كان من رأي نوري السعيد ان يرسل العراق فرقتين عسكريتين الى فلسطين لحماية مؤخرة الجيش البريطاني دون أن تشتركا في القتال ليحق للعراق جني ثمار هذه المساهمة اذا ما وضعت الحرب أوزارها ، وجلس المتحاربون حول مائدة الصلح ، واذا برئيس أركان الجيش أمير اللواء الركن حسين فوزي وأمير اللواء الركن أمين العمري والعقيد عزيز ياملكي وزملاء لهم يجتمعون في دار أمين العمري ويعلنون رغبة القادة في تأليف وزارة جديدة لا يكون فيها نوري السعيد ولا طه الهاشمي ، وانهم اذا تسامحوا في رجوع طه الى الحكم فلن

١٢ - ان الحكومة قد سلمت بعض الألمان كاسرى الى الجهات الانكليزية وهذا شيء استنكره لانه كان بإمكان الحكومة العراقية أن تحتفظ بهذا العدد الضئيل إذا رأت ذلك ضرورياً وتعاملهم كما يتفق وكرم العراق في مثل هذه الظروف .

جميل المدفعي في « محاضر مجلس الاعيان » ص ٩ من الاجتماع العادي الرابع عشر .

يتسامحوا في رجوع نوري مطلقاً^(١٤) ، وفي الوقت نفسه اجتمع العقداء الاربعة صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب ، وزملاء لهم في داري نوري وطه ، وقرروا ألا يؤلف الوزارة الجديدة إلا طه الهاشمي أو نوري السعيد ، وكانت الوزارة قد استقالت في يوم ١٨ شباط ١٩٤٠ وصارت تزاوّل أعمالها بالوكالة ، فانتقل الى معسكر الرشيد كل من نوري السعيد وأحمد المناصفي وطارق العسكري وعمه تحسين العسكري وابن عمه صباح نوري السعيد والدكتور سامي شوكت ولحق بهم طه الهاشمي وكانوا يحملون القنابر اليدوية ويتمنطقون بالسلاح ، وبعد درس الحالة العامة عن كثب ، استصدر نوري السعيد إرادة ملكية بإحالة كل من السادة حسين فوزي وأمين العمري وعزيز ياملكي على التقاعد قبيل منتصف الليل ، ثم أُلّف الوزارة الجديدة في اليوم الثاني والعشرين من شباط من جل أعضاء وزارته المستقيلة مع بعض التعديل في توزيع المناصب الوزارية ، واختيار بعض الزملاء الجدد ، وهكذا نجت العاصمة من حادث اصطدام مسلح مميت بين معسكر الرشيد ومعسكر الوشاش .

واجتمع رؤساء الوزارات السابقة، بناءً على دعوة سمو الوصي الأمير عبدالإله^(١٥) في ١٥ آذار سنة ١٩٤٠ م فتداولوا في الحالة التي صارت اليها البلاد من جراء تدخل فريق من ضباط الجيش وقادته في الشؤون السياسية ، وفعالياتهم في تأليف الوزارات وفي إسقاطها ، ورأوا وجوب تأليف وزارة جديدة على الطرق الدستورية والاستشارات التقليدية ووضعوا الميثاق التالي :

« نظراً لرغبتنا الأكيدة في جمع الكلمة وتصافي القلوب وإزالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفرغ لمعالجة الأمور وتمشيتها بصورة اعتيادية ودستورية فقد اتفقت آراءنا على ما يلي :

١٤ - بعد أن استقال نوري السعيد من وزارته في ٢٠ شباط ١٩٤٠ م اجتمع في دار طه الهاشمي العقداء الاربعة : صلاح وفهمي ومحمود وكامل ، مع رئيس أركان الجيش حسين فوزي وأمين العمري وعزيز ياملكي ، وبحثوا هذه الاستقالة والحالة السياسية التي نشأت عنها فاعلن العقداء الاربعة ان نوري استقال دون علم منهم فلا بد من تأليفه الوزارة مرة اخرى أما الثلاثة الآخرون فقد قالوا انه من الضروري ترك الامر لسمو الوصي ، وقد استقالت الوزارة فيختار لها من يشاء فانفرط الاجتماع على غير وفاق .

١٥ - وقد اعطيت - الوثيقة - بناء على طلب سمو الوصي نفسه إهـ .
جميل المدغمي في ص ٥٠٤ من محاضر الاجتماع العادي السابع عشر لمجلس الاعيان .

١ - تؤلف وزارة قومية مؤتلفة يختار رئيسها صاحب السمو الوصي حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

٢ - رؤساء الوزارات السابقون ورجال الدولة الموقعون يتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها أو خارجها ، ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها بسبب مقبول لدى سموه فإنه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة أعلاه ويجتنب مناوئتها .

٣ - توقع هذه الاتفاقية وترفع لصاحب السمو المعظم إله التواضع

جميل المدفعي ، توفيق السويدي ، ناجي شوكت ، نوري السعيد ،
رشيد عالي الكيلاني ، علي جودة^(١٦)

واختير السيد رشيد عالي الكيلاني ، رئيس الديوان الملكي ، لتأليف الوزارة المأمولة فألفها في ٣١ آذار ١٩٤٠ م بعد أن استقالت الوزارة السعيدية الخامسة في ٣٠ من الشهر المذكور فكان فيها أربعة رؤساء وزارة سابقون ، وهم رشيد عالي ، وناجي السويدي ، ونوري السعيد ، وناجي شوكت ، ودخل معهم طه الهاشمي أيضاً كوزير للدفاع ، وكان من سياسة الوزارة العامة عدم توريط العراق في أي مزلق من مزالق الحرب الاوربية القائمة .

وفي ١٠ حزيران ١٩٤٠ أعلنت إيطاليا الحرب على انكلترا وفرنسة معاً منضمة الى جانب الالمان ، وكانت المقاومة الفرنسية انهارت ، فطلب السفير البريطاني الى الحكومة العراقية أن تعلن موقفها من هذا الحدث ، فقرر مجلس الوزراء وجوب التريث في ذلك ، وعارض هذا القرار كل من وزير الخارجية نوري السعيد ، ومحمد أمين زكي وزير الاقتصاد فكانا في الاقلية ، وكان من رأيهما أن يقرر المجلس الوزاري قطع العلاقات السياسية بين العراق وإيطاليا فوراً ، كما قطعها بين العراق وألمانية من قبل فشجعت حركة الوزيرين السفير البريطاني أن يعاكس الوزارة الكيلانية في سياستها العامة .

وكان الملك غازي قتل ليلة ٤ نيسان ١٩٣٩ م في حادثة مفاجئة جداً ، وولي ابن عمه وصهره الامير عبدالإله بن الملك علي منصب الوصاية عن ابن اخته الملك فيصل الثاني فتطور الخلاف بين الوزارة والسفير تطوراً خطيراً أدى الى أن يسافر

١٦ - خطاب صاحب السمو الامير عبدالإله : مطبعة الحكومة - بغداد ١٩٤١ ، ص ٥ - ٦ .

الوصي على عرش المملكة الى الديوانية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١ م فلم يبق أمام رئيس الوزراء إلا أن يستقيل من منصبه فأبرق الى الوصي . وهو في الديوانية كتاب استقالته ، فاستدعى الوصي وزير الدفاع في الوزارة المستقيلة ، طه الهاشمي وكلفه بتأليف الوزارة الجديدة فعاد الى العاصمة وألفها في ١ آذار ١٩٤١ م دون أن يشرك معه نوري السعيد ولا محمد أمين زكي .

ثم عاد الوصي الى العاصمة ، وكانت المصلحة العامة تقضي أن يفرق رئيس الوزراء بين العقداء الاربعة « صلاح ، فهمي ، محمود ، وكامل » لانهم كانوا السبب المباشر في معظم الأزمات ، فما كادت وزارة الدفاع تشرع في ذلك حتى أنذر المذكورون قطعات الجيش من جديد ، واضطر الوصي للذهاب الى مطار الحبانية فالبصرة حيث انتقل الى الدارعة البريطانية (كوك شبير) التي وضعت تحت تصرفه ، فأسرع العقداء الى إنقاذ الموقف بحمل الرئيس طه الهاشمي على تقديم استقالة وزارته ، وأقاموا حكومة عسكرية برئاسة رشيد عالي الكيلاني دعوها « حكومة الدفاع الوطني » ثم جمع المجلس النيابي في ١٠ نيسان ١٩٤١ م وقرّر نصب الشريف شرف وصياً على العرش ، وفي ١٢ نيسان تالفت الوزارة الجديدة برئاسة السيد الكيلاني ودخل فيها ناجي السويدي وناجي شوكت في جملة من دخل من الوزراء ، فاصطدم الجيش البريطاني بالجيش العراقي في فجر اليوم الثاني من شهر أيار سنة ١٩٤١ وسيرت السلطات البريطانية في فلسطين جيشاً لجباً لاسترداد العراق وعاد الأمير عبدالإله والسادة جميل المدفعي ونوري السعيد وعلي جودة وداود الحيدري ... الخ فهرب الكيلاني وصحبه الوزراء والقادة الى ايران فقبضت السلطات المختصة عليهم في طهران وساقتهم الى روديسيا في افريقية الجنوبية بعد أن هرب الكيلاني وناجي شوكت والعقيد صلاح الدين الصباغ حيث تسللوا الى تركيا ، ثم جيء بفريق من هؤلاء الى العراق حوكم أمام مجلس عرفي نصب في بغداد فحُضِيَ بإعدام العقيد فهمي سعيّد ومحمود سلمان مع الوزير يونس السبعّاوي فأعدموا في فجر اليوم الخامس من شهر أيار ١٩٤٢ م أما العقيد كامل الشبيب فقد جيء به في السنة التالية وأعدم يوم ٢٠ آب من سنة ١٩٤٤ م وأما العقيد صلاح الدين الصباغ فقد استرجع من تركيا وأعدم علناً في بغداد يوم ١٦ تشرين الاول سنة ١٩٤٥ م أما رشيد عالي الكيلاني فقد هرب الى نجد واحتفى بالملك عبدالعزيز السعود فاجاره .

حركة عارف عبدالرزاق

في ١٥ ايلول سنة ١٩٦٥

بعد قيام حركة ردة ١٨ تشرين الثاني من سنة ١٩٦٣ ، تألفت وزارة برئاسة «فريق طاهر يحيى» . وقد اشترك فيها عارف عبدالرزاق وزيراً للزراعة غير انه نقل الى قيادة القوة الجوية بعد أقل من شهر « أي في ١٦ كانون الاول ١٩٦٣ » وكان اسناد هذه القيادة الى العميد عارف عبدالرزاق من جملة التدابير التي اتخذت لتأمين الاستقرار . وبعد تأليف مجلس قيادة الثورة أصبح المومى اليه عضواً في هذا المجلس . وعندما بدأت الخلافات تظهر بين رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف وبين عدد من أعضاء المجلس المذكور حول مختلف القضايا التي كان عبدالسلام حريصاً على أن يعدها من الشؤون الخاصة بصلاحياته ، كان موقف عارف عبدالرزاق خلال هذه المرحلة هادئاً وكان صوته مسموعاً من قبل الجميع لرزاقته واحتفاظه بمركز مرموق في الجيش ، لا سيما وأنه كان يسيطر سيطرة تامة على القوة الجوية التي استطاع أن يطورها ويحقق تقدماً فيها لأنه نشأ ضابطاً طياراً ، ولأنه ارسل الى عدة دورات للتدريب قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وقبل أن تحدث الازمة الوزارية باستقالة ستة وزراء من وزارة طاهر يحيى في حزيران ١٩٦٥ ، عرض عبدالسلام عارف على عارف عبدالرزاق تشكيل وزارة تخلف وزارة طاهر يحيى في حالة استقالته في وقت كان عارف عبدالرزاق مزماً السفر الى خارج العراق للتداوي ومعه زوجته للتداوي أيضاً ، فاكتمى عبدالسلام عارف بان حبذ لعارف عبدالرزاق الاتصال بالاستاذ عبدالرحمن البزاز سفير العراق في لندن ومفاتحته في أمر الدخول في الوزارة التي سيعهد اليه بتأليفها اذا ما عاد الى العراق مشافئ .

* * *

ان تدخل الرئيس عبدالسلام عارف في امور الوزارات المختلفة وفي تعيين الموظفين ونقلهم أوجد جواً من التوتر بينه وبين الوزراء ، وكانت مهمة طاهر يحيى كرئيس للوزراء صعبة فكان يحاول اقناع الوزراء بتمشية رغبات رئيس الجمهورية

حينما تكون هذه التمشية ممكنة كما كان يحاول اقناع رئيس الجمهورية بالعدول عن اصراره وعناده في الامور التي يعتقد ان الاصرار عليها « يؤدي الى ضرر كبير ، والى تخلي الوزراء عن مسؤولياتهم واستقلالاتهم منها » .

وكان أول الوزراء المستقبليين هو عبدالكريم فرحان وزير الثقافة والارشاد ، وقد قدم استقالته الى رئيس الوزراء طاهر يحيى في ٢٣ حزيران ١٩٦٥ ، وصانف بعيد تقديم هذه الاستقالة أن اتصل النقيب عبدالله مجيد سكرتير القصر الجمهوري بدار الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية ونقل الى الموظف المختص رغبة الرئيس في اذاعة امور معينة فوجه الوزير المستقيل كتاباً الى رئيس الوزراء برقم س ٢٢ وتاريخ ٢٤ / ٦ / ١٩٦٥ قال فيه : ان امور الاذاعة ترتبط بالوزارة فلا يجوز الايعاز اليها للدعاية للحكام والمسؤولين « وطلب « اصدار الاوامر للمعنيين والمسؤولين لتقدير هذه الناحية وعدم الاتصال بأي موظف من موظفي المديرية عدا مديرها العام » وقد ارسل الوزير فرحان صورة من كتابه هذا الى « رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية » فاغاظ ذلك عبدالسلام عارف ، ولم يكن هذا أول احتكاك بين الوزير والرئيس فقد صانف ان ارتجل الرئيس عبدالسلام عارف خطاباً في جانب الكرخ تعرض فيه بالسب والشتم لكثير من رؤساء الدول فحمل الوزير فرحان تسجيل هذا الخطاب الى رئيس الوزراء وأسمعه إياه فاقتنع هذا بان التعرض الى رؤساء الدول يمثل هذا الكلام يضر ولا يفيد . وهكذا منع الوزير فرحان اذاعة التسجيل ونفذ المنع الاستاذ عبداللطيف الكمالي مدير الاذاعة .

وصانف بعد وصول كتاب وزير الارشاد الى رئيس الوزراء ، وصورته الى القصر الجمهوري ان مر هذا الوزير برئيس الوزراء طاهر يحيى فاتصل عبدالسلام عارف بطاهر يحيى تلفونياً وبدأ يشتم الوزير عبدالكريم فرحان بصوت جهوري سمعه فرحان نفسه فما كان منه إلا أن خرج غاضباً وقدم استقالته وسافر الى القاهرة . وفوجئت القاهرة بوصوله فاتصل به سفير العراق في الجمهورية العربية المتحدة المهندس رجب عبدالمجيد ، وسفير الجمهورية العربية المتحدة في العراق السيد امين هويدي وكان إذ ذاك في القاهرة ، واستفسرا منه سبب مجيئه بدون مقدمات فأخبرهما - بعد الاحاح - انه استقال من منصبه ، وانه جاء الى أرض الكنانة ليستريح . وقد حاول كل من رجب عبدالمجيد وأمين هويدي وعبدالحاميد السراج وناجي طالب اقناعه على سحب استقالته فرفض وأصر على الرفض .

* * *

كان صبحي عبدالحميد أثناء استقالة عبدالكريم فرحان يقوم بجولة تفتيشية في الشمال بصفة كونه وزيراً للداخلية ، فلما عاد من جولته واطلع على الاستقالة حاول أن يحمل زميله عبدالكريم فرحان على سحب استقالته ، فلما أخفق ودعه الى المطار ثم قدم استقالته من منصبه بدوره فبهت رئيس الوزراء طاهر يحيى من ذلك وحاول حمل صبحي على سحب استقالته فأخفق ، فتمت بذلك استقالة وزيرين عسكريين في الوزارة . وكان بعض الوزراء المدنيين قد ضاقوا ذرعاً بتدخلات عبدالسلام عارف فقرر الاستقالة كل من اديب الجادر وزير الصناعة ، وعزيز الحافظ وزير الاقتصاد ، واقتنع فؤاد الركابي وزير البلديات بالاستقالة معهما . وكان من رأي وزير العدل عبدالستار علي الحسين عدم التعجيل في تقديم هذه الاستقالات أو عدم ذكر اسبابها على الأقل ليتسنى معالجة الموقف ، ولكن الوزراء المدنيين قدموا استقالات مسببة . وكان واضحاً ان أكثر الوزراء اندفاعاً في العمل في الاتحاد الوندوي قد وضعوا اخوانهم الآخرين باستقالاتهم أمام الامر الواقع فتقدم عبدالستار وزير العدل باستقالته دون أن يذكر اسبابها وبذلك أصبح عدد الوزراء المستقيلين ستة ، وفتحت أبواب أزمة وزارية عنيفة ، وبقي ميزان الوضع الوزاري بيد ناجي طالب وزير الخارجية وعدد من الوزراء الذين يشاركونه في الرأي بوجوب تعديل الوضع ولكن بدون اندفاع في تقديم الاستقالات .

وعاد أمر القوة الجوية عارف عبدالرزاق الى العراق خلال هذه الازمة فاتصل به رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف وطلب اليه الاسهام في الحكم . وكان قصد عبدالسلام من هذا الطلب واضحاً فهو يريد فصل عارف عبدالرزاق عن أصحابه ، ولا سيما العسكريين منهم الذين كان يمثلهم في الوزارة السيدان : عبدالكريم فرحان وصبحي عبدالحميد . واشترط عبدالسلام عارف على عارف عبدالرزاق أن يستبعد من الوزارة المرتقبة كل أو معظم الذين استقالوا من وزارة طاهر يحيى فبرزت فكرة تكليف ناجي طالب بتأليف مثل هذه الوزارة ، وأبدى الوزراء المستقيلون استعدادهم لفكرة اشتراك بعضهم دون بعضهم الآخر اذا ما أُلّف ناجي طالب الوزارة على اعتبار انها وزارة جديدة ، وان من حق رئيس الوزراء الجديد أن يختار وزراءه . أما في حالة استقالة بعض الوزراء ورفض قبول استقالة البعض الآخر في وزارة طاهر يحيى مع بقاء وزارة طاهر يحيى في الحكم فمعناه استبعاد أو قبول البعض دون البعض الآخر . وقد ابلغ كل من صبحي عبدالحميد وعبدالستار علي الحسين هذا الرأي لناجي طالب . أما ناجي طالب فكان يعد هذا التكليف غير جدي ، وانه اذا كان فيه شيء من

الجدية فلا بد من قبول اقتراحه بأن يصبح طاهر يحيى نائباً لرئيس الجمهورية ليكون في مكانه هو « أي ناجي طالب » قبول مهمة تأليف الوزارة ، شعوراً منه بأن الخلاف الذي حصل لم يكن في جوهره خلافاً بين طاهر يحيى والوزراء المستقيلين فلا معنى لاستبعاد طاهر يحيى وتكليفه بتأليف الوزارة الجديدة . وأنه إذا كان لا بد من علاج فليسحب الوزراء المستقيلون استقالاتهم وتنتهي الأزمة .

لقد كان من رأي عارف عبدالرزاق أن يدخل في الوزارة الجديدة - أياً كان رئيسها - أشخاص يؤمنون بالوحدة والمثل العليا مثل محمد صديق شنشل وغيره . وفي اجتماع تم بين شنشل وعارف عبدالرزاق بحضور عبدالستار علي الحسين ، أوضح محمد صديق شنشل بأنه لا يرى امكاناً لاشتراكه في أية مسؤولية لعدم وجود ثقة بينه وبين رئيس الجمهورية ، ونصح بالحاح أن يبقى عارف عبدالرزاق في القوة الجوية وعدم تركها لأي منصب سياسي سواء أكان رئاسة وزارة أو منصب نائب رئيس وزراء إذ كانت قد طرحت فكرة تأليف وزارة جديدة برئاسة طاهر يحيى ودخول كل من عارف عبدالرزاق وناجي طالب فيها كنائبين لرئيس الوزراء ، على أن يشترك في الوزارة صبحي عبدالحميد فوافق عبدالسلام عارف على ذلك بشرط أن يستبعد منها بقية الوزراء المستقيلين ، وفي مقدمتهم عبدالكريم فرحان فرفض صبحي الاسهام في وزارة يستبعد منها زملاء له يشاركونه آراءه وأهدافه . ولكن ظهر في هذا الاجتماع بأن عارف عبدالرزاق أميل الى قبول المسؤولية السياسية . وهنا طرح « عارف » سؤالاً على شنشل وعبدالستار عن طريقة معالجة الأزمة في تلك الفترة فكان جواب شنشل أن يترك الأمر لطاهر يحيى بتعديل وزارته على النحو الذي يرتأيه ما دام ناجي طالب مصراً على عدم تأليفها^(١) وهكذا أجرى طاهر يحيى التعديل الوزاري في النهاية بأن قبل استقالة المستقيلين وعين بدلهم من أختارهم للمناصب الوزارية^(٢) .

١ - كان السبب في ذلك عدم قبول اقتراحه بتعيين طاهر يحيى نائباً لرئيس الجمهورية واستنتاجاً بأن تكليفه بمهمة تأليف الوزارة لم يكن جدياً .

٢ - صدر مرسوم في ١١ تموز ١٩٦٥ يقضي الأول بقبول استقالة كل من السادة عبدالكريم فرحان وزير الثقافة والارشاد وصبحي عبدالحميد وزير الداخلية واديب الجادر وزير الصناعة وعبدالستار علي الحسين وزير العدل وعزيز الحافظ وزير الاقتصاد وفؤاد الركابي وزير الشؤون البلدية والقروية . وينص المرسوم الثاني على تعيين السادة عبداللطيف الدراجي وزيراً للداخلية وكاظم عبدالحميد وزيراً للاقتصاد ، وخضر عبدالغفور وزيراً للتربية والتعليم ، وعبدالرحمن القيسي وزيراً للثقافة والارشاد ، وجميل الملايكة وزيراً للصناعة ، وأحمد الحبوبي وزيراً للشؤون البلدية والقروية .

راودت عبدالسلام عارف فكرة تكليف عارف عبدالرزاق بمهمة تأليف الوزارة من جديد قبل أن يسافر الى مؤتمر القمة المقرر عقده في الدار البيضاء في ١٤ ايلول ١٩٦٥ . وكان عارف عبدالرزاق قد تلقى من الاستاذ عبدالرحمن البزاز سفير العراق في لندن رسالتين يؤكد فيهما استعداداه للتعاون معه ثقة منه بعارف وينتقد فيهما عبدالسلام عارف مما يعني ان اشتراكه نتيجة ثقته بعارف مع التحفظ ، وعدم ثقته بعبدالسلام عارف وكان مما جاء في كتاب البزاز المؤرخ ٣١ آب ١٩٦٥ قوله : « حقاً ان الوضع في العراق قد ساء ، والاخبار تصلنا هنا تباعاً من شتى القادمين ، ولقد بت بعض الليالي مسهداً لا يكاد يغمض لي جفن لان السفينة لو غرقت - لا سمح الله - فسنغرق بها جميعاً . وكنت أحسرانه من واجبي أن أعود الى بغداد لاتحدث مع المسؤولين بصراحة ولكن كان يثنييني عن ذلك أمران أحدهما صحة ابنتي عامرة .. وثانيهما بقية أمل ان صاحبنا - يريد عبدالسلام - قد يتدارك الامر فينيط القيادة رياناً قد يوفق في ايصال السفينة الى بر السلامة » اهـ .

وعلى هذا استدعي الاستاذ البزاز من لندن فحضر فوراً . وفي اجتماع عقد في القصر الجمهوري عهد الى الاستاذ البزاز والى الضباط عبداللطيف الدراجي وحמיד قادر وسعيد صليبي وعبدالهادي الراوي المداولة لانتقاء اعضاء الوزارة المرتقبة . وكان الاستاذ البزاز هو المتكلم بصراحة فطرح هذه الاسماء : شكري صالح زكي ، وعبداللطيف البدري ، ومحمد ناصر ، وسلمان الصفواني ، وفائق السامرائي ، وجمال عمر نظمي ، وحسين جميل ، ويوسف الحاج ناجي ، وجعفر علاوي ، وجواد الديواني ، وخضر عبدالغفور . وكان بعض هؤلاء الذوات ممن يدين بآراء البزاز في القومية وسبق له الاسهام في بعض التوجيهات ، وبعضهم الآخر ممن له مدرسة خاصة وعقيدة معروفة ، فحصلت اعتراضات على بعض هذه الاسماء وتمت الموافقة على البعض الآخر ، وهكذا تم تأليف الوزارة الجديدة برئاسة عميد الجو عارف عبدالرزاق في السادس من ايلول ١٩٦٥ م ، وكان الاستاذ البزاز نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية ، وكانت أضعف وزارة عرفها عهد الثورة .



لقد كان واضحاً ان عبدالسلام عارف انما قصد من تكليف عارف عبدالرزاق بتأليف الوزارة الجديدة أن يأمن جانبه في حالة غيابه وعدم اقدامه على احداث أي انقلاب . وكان قبول عارف عبدالرزاق لهذا التكليف على أساس أن يحدث تبديلاً في

رئاسة الدولة بدون اراقة الدماء لأن أية حركة ضد عبدالسلام عارف مع وجوده في العراق تعني الدخول في معركة دموية .

وكان ضباط الجيش ممن سبق لهم ان اشتغلوا في الانقلابات يعلمون بأن عبدالسلام عارف مصمم على تصفيتهم من الجيش مبتدئاً بابعادهم عن مراكزهم التي اسندت اليهم بعد حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٢ م وعلى هذا فقد كان هناك صراع خفي بين مجموع الضباط الوحدويين وبين عبدالسلام عارف ، فاما أن يترك المجال لعبدالسلام عارف لتصفيتهم ، وإما أن يبعدوا عبدالسلام عارف من الرئاسة ، بالنظر الى الاختلاف على الاهداف التي يؤمن بها الضباط القوميون وهي الوحدة والاشتراكية والحرية ، واعتقادهم بأن عبدالسلام عارف غير جاد في موضوع الوحدة فضلاً عن مسؤوليته في تمزيق وحدة العراق الوطنية وتعزيز النعرة الطائفية .

وبعد سفر عبدالسلام عارف الى الدار البيضاء في ١٢ ايلول ١٩٦٥ قرر عارف عبدالرزاق انتهاز هذه الفرصة والاقدام على احداث التبديل المرتقب ، واتخذت الترتيبات الاولى لتنفيذ خطته ثم استدعى العميد سعيد صليبي أمر موقع بغداد وأمر الانضباط العسكري وفاتحه بما اعتزمه ، فعارض سعيد تنفيذ الفكرة وعرض على رئيس الوزراء أن يسفره « أي يسفر سعيداً » الى القاهرة . وكان من رأي المحيطين بعارف عبدالرزاق تدبير أمر سعيد صليبي بالقوة ، فرفض عارف عبدالرزاق اقرار هذه التدابير الشاذة واصدر أوامره بالرجوع عن الحركة كلها^(٢) ، وعندئذ بدأ الالاحاح من جانب سعيد صليبي وحميد قادر الذي جاء به عارف مديراً عاماً للشرطة بوصفه من اصدقائه وكان على صلة به في الحركات السابقة . بدأ الاثنان بالالاحاح على عارف عبدالرزاق بضرورة تركه العراق تجنباً للاصطدام المتوقع بعد عودة عبدالسلام الى

٢ - سألنا عميد الجو عارف عبدالرزاق في يوم الاثنين الموافق ١٦ تشرين الاول ١٩٦٧ عن الشخص الذي كان في نيته أن يسند اليه منصب رئاسة الجمهورية في حالة نجاح الانقلاب الذي اقدم عليه فأجاب انه كان ينوي الغاء الدستور المؤقت الذي وضعه عبدالسلام عارف والغاء منصب رئيس الجمهورية وايداع مهام الجمهورية الى مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء .

العراق فسافر الرجل مع عائلته الى القاهرة وصحبه ستة عشر ضابطاً ممن ايد حركته .

وكان عارف عبدالرزاق يظن بأن الاستاذ البزاز لن يتعاون بعده مع عبدالسلام عارف واذا بالبزاز يؤلف الوزارة الجديدة بعد عودة عبدالسلام ، وشرع في تنفيذ خطة عبدالسلام في استبعاد عدد من الضباط من اصحاب عارف عبدالرزاق وسجن بعضهم الآخر . وفي الوقت نفسه يعطي الانطباع بأنه قبل المسؤولية لمعالجة الوضع بوجه عام ، ومعالجة ما حدث بين عبدالسلام عارف وعارف عبدالرزاق بوجه خاص ، وانه سيعمل على تصفية المشكلة بأقرب وقت وأقل ضرر .

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد ان عبدالسلام عارف فكر - بعد حركة عارف عبدالرزاق - في تعديل الدستور المؤقت تعديلاً يجيز له أن يكون رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء في آن واحد فنصح به عبدالرحمن البزاز ألا يقدم على مثل هذه الخطوة وأن يبقى رئيساً للجمهورية فقط مخلصاً للدستور حريصاً على تنفيذ أحكامه فهي كافية لضمان سيطرته على الوضع العام .

* * *

ان استقالة الوزراء الستة من وزارة طاهر يحيى في العشرة الثالثة من حزيران ١٩٦٥ وإشارة بعضهم أو أكثرهم في تسبب الاستقالات الى عدم جدية الحكم « أي جدية عبدالسلام عارف في أمر الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة » كان في الواقع ضربة للجمهورية المتحدة استغلتها الصحف العربية بأوسع نطاق معتبرة ان خروج الوزراء الستة تم طردهم من قبل عبدالسلام عارف بسبب ميولهم الوجدوية . وليس من شك في ان حرص عارف عبدالرزاق على عدم اراقة الدماء قد قيد حركته الى درجة انه فضل القيام بها في غياب عبدالسلام ، ثم فضل التراجع عنها عندما شعر بأنه أمام تدابير قد تؤدي الى القتل .

أما القاهرة فكانت في معزل عن الموضوع - كما يظهر - وكان الاقدام على الحركة - حتى لو نجحت - محرراً للرئيس جمال عبدالناصر تجاه جميع رؤساء الدول العربية المجتمعين مع عبدالسلام عارف في الدار البيضاء ، فكان من الطبيعي لمعالجة الموقف أن توغز القاهرة الى قواتها المرابطة في (التاجي) على مقربة من بغداد أن تكون تحت تصرف رئيس اركان الجيش العراقي عبدالرحمن عارف شقيق عبدالسلام عارف وقد اصدر المشير عبدالحكيم عامر النائب الاول لرئيس الجمهورية

العربية المتحدة أوامره البرقية بذلك كما ابلغ اللواء عبدالرحمن عارف بهذا القرار .
ويقول الاستاذ محمد حسنين هيكل في مقاله الاسبوعي في « الاهرام » في
هذه الفترة :

« ان طائرة مسلحة عراقية دخلت المجال الجوي للجمهورية العربية المتحدة
بغير اذن سابق ، واتضح ثانياً انها تحمل بعض الطيارين من رفاق عارف عبدالرزاق
لكنه قيل هو فيها . كان الغموض شديداً ، وكذلك كان محتملاً أن يكون غيرها في
الطريق وأن يلتقي في اجوائه بطائرة الرئيس عبدالسلام عارف ، وعلى هذا تداركت
الحكومة الأمر فنقلت عبدالسلام عارف الى بغداد على احدى طائراتها من طراز
كوميت يقودها الطيار حسين عبدالناصر شقيق الرئيس جمال عبدالناصر بدلاً من
الطائرة العراقية ليوشن ١٨ » .

أما في بغداد فقد اذيع البيان الرسمي الآتي من دار الاذاعة اللاسلكية للحكومة
العراقية ونشر في الصحف كافة :

« في الساعة العاشرة من مساء الاربعاء المصادف للخامس عشر من الشهر
الجاري حاول نفر من المغامرين القيام بحركة تخل بالامن وسلامة الدولة . ونظراً
ليقظة المسؤولين وقواتنا المسلحة فقد احبطت المحاولة بعد فترة قصيرة ومن دون
أن تراق قطرة دم . وعلى اثر فشل الحركة فزجل القائمين بها الى خارج العراق والقي
القبض على الباقين . والتحقيق يأخذ مجراه القانوني الطبيعي .

« ونود أن نؤكد للمواطنين ان الأمن مستتب في انحاء العراق كافة ، وانه لم
يحدث منذ قيام تلك المحاولة الفاشلة ما يكدر صفو الأمن والنظام ويقلق راحة
المواطنين . ويسرنا أن يطمئن المواطنون جميعاً الى ان الحكومة والقوات المسلحة
قائمة بواجبها أحسن القيام وساهرة على المصلحة العامة وراحة
المواطنين » اهـ .

١٩ ايلول ١٩٦٥

والى القارىء الآن نصوص الاستقالات المسببة ليتبين من نشرها جوهر

الخلاف ..

١ - استقالة وزير الثقافة والارشاد عبدالكريم فرحان

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الوزراء

جنّت للوزارة كجندي آمن بأهداف امته واختار طريق التضحية ، وكنت على يقين ان مرحلة البناء صعبة وشاقة لكنني وجدت الجو يتحول بمرور الايام الى جو غريب مشحون بالشكوك والاهام . لقد تحدثت بصراحة وبالم مرات ومرات ، وناقشت المسؤولين بتجرد ، وفسرت صراحتي على غير معناها ، واستغلها اعداء الخير واقطاب الرجعية والانتهازيون فنفذوا بمكر ودهاء فزرعوا بذور الشك واشعلوا نار الكراهية والحقد ، ويؤسفني أن أقول والمرارة تملأ نفسي اني لا استطيع انجاز واجبي للأسباب التالية :

- ١ - هناك بداية انحراف عن الخط القومي واهداف الثورة تتجلى في تصرفات المسؤولين وسلوكهم واقوالهم .
- ٢ - خلق المسؤولون بتعمد ظروفأ وأحوالآ أدت الى تكتلات وانقسامات داخل الجيش وخارجه مزقت الوحدة الوطنية وأدت بالتالي الى التريث في قضية الوحدة العربية .
- ٣ - شل المجلس الوطني وعدم تمكنه من ممارسة واجباته ، واتجاه الحكم الى ديكتاتورية فردية تكره المناقشة والنقد .
- ٤ - اضطهاد العمال واهدار كراماتهم والتدخل السافر بشؤونهم .
- ٥ - تفشي الفساد والرشوة والتهميش واستغلال النفوذ ، وعدم اتخاذ أية تدابير .
- ٦ - ضعف الحكومة وتردي سمعتها وانعدام الثقة وفقدان الانسجام بين اعضائها .
- ٧ - المحاولات المستمرة للتأثير على أجهزة الاعلام وتهديد العاملين فيها لاستخدامها في غير أغراضها ، وإرباك أجهزتها وإكراه الصحفيين على نشر ما يمزق الوحدة الوطنية ويثير الطائفية والفتن والاحقاد .
- ٨ - عدم تطهير أجهزة الحكومة والتستر على العاجزين والضعفاء والمرتشين .
- ٩ - ضياع المقاييس والضوابط في التعيين وسد الشواغر واملاء المناصب بسبب القرابة والصداقة والبلدة بون النظر للكفاءة والاخلاق ، وقد اسندت مناصب إيدية مهمة في الجيش الى غير أهلها اساءت لمعنويات الجيش وثقته بسيادته . وأدت الى ضحايا لا مبرر لها .
- ١٠ - وضعت العراقيل بتعمد بوجه الاتحاد الاشتراكي وشجع كبار الموظفين على مباحمته والكيد له .

١١ - جمود أجهزة الدولة وقلق الموظفين وخوفهم وسعيهم لارضاء جميع الكتل والاحزاب ضماناً لمستقبلهم .

١٢ - عدم تشخيص الحكومة لاعدائها .

اننا نعيش في ظروف حاسمة تتطلب حلولاً جذرية وتخطيطاً وحزماً وثورة دائمة في جميع الميادين لنعوض ما فات . لقد فقدت الحكومة هيبتها وتزعزعت ثقة الناس بها . ان شعوري بتدردي الاوضاع وفقدان الامل بالتحسن ، وعدم استجابة المسؤولين يدعوني الى التخلي وتقديم استقالتي هذه من المجلس الوطني ومجلس الوزراء ، وسأظل على الدوام جندياً نذر نفسه لامته ووطنه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

عبدالكريم فرحان

١٩٦٥ / ٦ / ٢٣

٢ - استقالة وزير الداخلية صبحي عبدالحميد

السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم

لقد تردت أوضاع البلد في الفترة الاخيرة بشكل اصبح حتى أقرب الناس للحكم وهم القوميون على اختلاف فئاتهم واشخاصهم يتذمرون منتقدين تصرفات السلطة وضعف الحكم . ورغم تحذيرنا ونصحنا لم نجد أية استجابة لاصلاح الوضع بل استمر بالتدهور ، وأخذ الحكم يجنح الى الفردية متبعاً سياسة « فرق تسد » هذه السياسة التي أدت الى تعميق الروح الطائفية وتفتيت الوحدة الوطنية بخلق الاقليمية وبعثرة الصف القومي . وقد استهين اخيراً بالوزراء واعتبروا مجرد آلات تنفيذية وبلغ الحد الى توجيه الاهانات الى وزير ثائر ومكافح معروف بشكل لم يسبق له مثيل في أي عهد من العهود التي مرت على العراق .

لقد فكرت ملياً في الامر فوجدت ان البلد يحترق ، وان الشعب يحملنا مسؤولية هذا الحريق ، ولما كنا لا نستطيع اخماد الحريق غقد قررت تقديم هذه الاستقالة مستنداً على الاسباب التالية :

- ١ - فقدان الثقة والانسجام بين الثوار .
- ٢ - انعدام الحكم الجماعي والاتجاه نحو الحكم الفردي .
- ٣ - تفتيت الوحدة الوطنية .
- ٤ - الاعتماد على العناصر الانتهازية المادحة والمطبلة .
- ٥ - التدخل في شؤون الوزارات وفرض الموظفين على الوزراء دون اعتبار رأيهم الخاص .

٦ - تشجيع التكتلات في صفوف القوات المسلحة وزرع الحقد في نفوس الضباط بعضهم ضد الآخر .

٧ - عدم الالتزام ببرنامج العمل المتفق عليه في القاهرة في اجتماعات القيادة السياسية الاخيرة وذلك :

أ - لم يلتزم بمبدأ القيادة الجماعية ، ب - لم يقبل بحث موضوع انتهاء التكتلات في الجيش ، ج - لم تسد الثقة والانسجام بين الثوار .

٨ - أصبح نبي اعتقادي ان طريق الوحدة بعيد المنال وذلك لان شروط اقامتها التي تسند على وحدة الجيش ووحدة القيادة ووحدة الصف القومي لم ولن تحقق لذلك اصبح مبرر وجودنا كوزراء وحدويين غير وارد .

وبناء على ما تقدم ارجو التوسط بقبول استقالتي من منصب وزير الداخلية ومن عضوية المجلس الوطني لقيادة الثورة كما ارجو احوالي على التقاعد من الجيش . وأخيراً أشكر لكم حسن تعاونكم خلال الفترة التي عملنا بها معاً راجياً لكم التوفيق في خدمة الوطن .

المخلص : العقيد الركن صبحي عبدالحميد

وزير الداخلية في ٣٠ حزيران ١٩٦٥

٣ - استقالة وزير الصناعة اديب الجادر

السيد رئيس الوزارة المحترم ،

بعد التحية : يمر البلد الان بازمة سياسية حادة كنا نامل أن تمر بسلام بتعاون الجميع على حلها . ولقد تكلمت أنا شخصياً مع السيد رئيس الجمهورية ومع سيادتكم حول بعض أوجه هذه الازمة ورغم التشجيع الذي لقيته من سيادة الرئيس ومن سيادتكم شخصياً فان بعض القضايا الرئيسية لم تحل بعد .

لقد تكلمت يا سيادة الرئيس مع السيد رئيس الجمهورية ومع سيادتكم حول الاتفاق الذي تم بين وزير النفط وشركات النفط ، والذي جرى بسرعة تامة وفي غير مصلحة العراق وبعيداً عن مجلس الوزراء لا بل وحتى بدون معرفة السيد وزير المالية والاقتصاد وهما عضوان في الوفد المفاوض . لقد أبديت رأياً صريحاً مخلصاً في الاتفاقية ، واخبرت في حينه ان مفاوضات وزير النفط هي لاستطلاع وجهة نظر الشركات فقط ، وان وفداً وزارياً سيشكل للمفاوضة ولكن لحد الآن لم تسمع كلمة واحدة في مجلس الوزراء عن مفاوضات النفط ، ولم يشكل الوفد المفاوض ، بل نقرأ بين الحين والآخر تصريحات لوزير النفط يشير فيها الى ان الاتفاق قد تم مع

الشركات ، ونقرأ في الصحف الاستعمارية الغربية مدحاً للاتفاقية ولتعقل العراق على حد زعمها حتى ان احداها اشارت مؤخراً الى ان الكويت مندفع الان كثيراً في سياسته النفطية وان توقيع اتفاقية النفط في العراق سيحد من اندفاع الكويت . وهكذا بعد أن كان العراق يسير في مقدمة الدول المتحررة في سياستها النفطية ، عاد الى الوراء يعيق حتى تقدم دولة صغيرة كالكويت في الدفاع عن حقوقها النفطية . لقد لاحظنا يا سيادة الرئيس ان المد الاشتراكي بدأ يقف تدريجياً . لقد كان مفهوماً حين اعلنت القرارات الاشتراكية ، وحين اعلن الميثاق في تموز الماضي ، ان الحكومة ستسيطر على التجارة الخارجية . وحين طلبنا سيطرة المؤسسة الاقتصادية على استيراد بعض المواد كخطوة اولى منذ أشهر لم يلبي طلبنا ، واتخذ البعض ذلك حجة للتشكيك باتجاه الحكومة الاشتراكي ، لا بل أخذوا يعلنون بان الحكومة ستلغي التشريعات الاشتراكية .

وفوق كل هذا يا سيادة الرئيس لاحظنا حملة عنيفة في الفترة الاخيرة بدأت على الاشتراكية والاشتراكيين ، وانتهت باتهامات خطيرة للوزراء ورئيسهم ورئيس الدولة ، والدولة ساكتة كان ذلك لا يهمها من قريب أو بعيد غير ملتفتة الى تاثير ذلك على هئية الحكومة .

ان سير العراق في طريق غير تحرري في سياسته النفطية ، ووقوفه عند الخطوات الاشتراكية التي اعلنت في تموز الماضي ، وفقدان الحكم ، الكثير من هيبته لدى الاصدقاء والاعداء يجعل تحقيق الوحدة صعبة المنال ، وهكذا فقدنا هدفاً رئيسياً ثانياً من أهدافنا . والحرية التي اعطيت يا سيادة الرئيس اعطيت لاعداء الحرية ، للرجعيين ورجال العهد البائد للتهجم على الحكم واضعافه وكان حري بالحكم أن لا يعطي حرية لاعداء الحرية .

لقد أقسمنا يا سيادة الرئيس أن نعمل من أجل مصلحة هذا البلد وكل ما ذكرته اعلاه يسير في غير مصلحة هذا البلد لذا . أجد من الصعب عليّ والالم يحز فؤادي أن أستمر في تحمل المسؤولية لذا أرجو قبول استقالتي داعياً المولى أن يوفقكم في خدمة عراقنا الحبيب وامتنا العربية المجيدة . وختاماً أتقدم بالشكر الجزيل لسيادتكم على تعاونكم وموازرتكم طيلة فترة اشتغالي معكم وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام .

وزير الصناعة : أديب الجادر

في ٣٠ حزيران ١٩٦٥

رئاسة الجمهورية

كيف شغرت وكيف ملئت ؟

سيمضي وقت ليس بالقصير حتى يتسنى للمؤرخ الثبوت أن يدون ما قد يتجمع لديه من معلومات دقيقة ، وأسانيد دامغة ، حول حادث احتراق طائرة الهيلوكبتر التابعة للجيش العراقي ، التي كانت تقل السيد عبدالسلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية وصحبه من الوزراء والمديرين العامين والمرافقين^(١) من القرنة الى البصرة مساء يوم الاربعاء الموافق ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٨٥ الهجرية « ١٢ نيسان سنة ١٩٦٦ الميلادية » الذي أودى بحياتهم . فقد حيكّت اقاصيص ، وترددت اشاعات حول هذه الكارثة اختلط فيها الخيال بالحقيقة ، وامتزجت الاسطورة بالتاريخ فأصبح المستقبل هو الكاشف لما وقع . أما عن كيفية اختيار خلف للرئيس المحترق فيمكن تدوين ذلك فيما يلي :

على اثر تلقي رئيس الوزراء الاستاذ عبدالرحمن البزاز نبأ فقدان طائرة رئيس الجمهورية العراقية السيد عبدالسلام عارف مساء يوم الاربعاء المذكور ، أحاط أعضاء مجلس وزرائه ، والمسؤولين في حكومته ، وكذا بعض اصفياه في العراق وفي خارجه ، أحاطهم علماً بنبا هذا الفقدان ، وصار يتصل بالسلطات المختصة في القرنة والبصرة بين الفينة والفينة للاستزادة من المعلومات المتعلقة بالحادث ، حتى اذا عثرت الدوريات على حطام الطائرة المذكورة في صبيحة يوم الخميس ١٤ نيسان ، واحيطت الجهات المسؤولة علماً بذلك ، تولى البزاز سلطات رئيس الجمهورية وفقاً للمادة التاسعة من المادة (٥٥) المعدلة من الدستور المؤقت فأمر

١ - كان مع عبدالسلام عارف في الطائرة التي احترقت بهم ، وأودت بحياتهم ، كل من : وزير الداخلية عبداللطيف الدراجي ، ووزير الصناعة مصطفى عبدالله ، ووكيل وزارة الصناعة عبدالهادي الحافظ ، ومدير مصلحة الكهرباء الوطنية جهاد أحمد فخري ، ومتصرف لواء البصرة محمد الحياني ، والرئيس العام لرئاسة الجمهورية عبدالله مجيد ، والمرافق الاقدم لرئيس الجمهورية العميد زاهد محمد صالح ، والنقيب الطيار خالد محمد نوري ، ونائب الضابط كريم حميد ، والعريف محمد كريم . وقد احترقت جثث هؤلاء كافة بحيث تعذر التعرف عليها أو التمييز بينها ، وجرى دفنها بمراسيم خاصة بعد يومين من الوفاة .

بغلق الحدود العراقية ويفرض نظام منع التجول وباتخاذ بعض التدابير الادارية التي تطلبها الموقف واعلن الحداد الرسمي في البلاد لمدة ثلاثين يوماً واذاع البلاغ الرسمي ، ولكن عظم الكارثة وحزن المعارف والاقارب حالا دون وقوع أي اضطراب داخلي ، ومن ثم بادر كل من الاستاذ البزاز ووزير دفاعه اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي لترشيح نفسه الى منصب رئاسة الجمهورية الذي شغل بموت عبدالسلام عارف . وكان الاول « البزاز » يرى ان الفرصة الدستورية تلوح مهيأة له للظفر بهذا المنصب ، ولا سيما وان الاكثرية الساحقة في الهيئة التي ينيط بها الدستور الموقت مهمة انتخاب رئيس الجمهورية « أي الهيئة التي تضم مجلس الدفاع الوطني ومجلس الوزراء » كانت تقف الى جانبه . أما الثاني « العقيلي » فكان يرى نفسه المرشح « صاحب الحق » في خلافة الرئيس ، ولا سيما وهو يشغل وظيفة وزير الدفاع ، المنصب الذي يجعل منه القائد الفعلي للجيش بحيث يستطيع أن يؤثر في مجرى الاحداث ، مضافاً الى « كتلة ضباط الموصل » التي كانت تميل الى انتخاب « العقيلي » رئيساً للجمهورية ، والتي كان من بين افرادها بعض قادة « لواء الحرس الجمهوري » المرابط في بغداد .

وبعد وصول قادة الفرق الى بغداد ، ومعظمهم من الاعضاء الطبيعيين في مجلس الدفاع الوطني ، وشعور الفئات العسكرية بوجود هذا التنافس ، ظهرت تيارات مختلفة في الجيش حول ترشيح هذين الشخصين لمنصب الرئاسة ، وبرزت فكرة تكوين مجلس وطني من عشرين عضواً من الضباط ، تنبثق عنه لجنة مكونة من خمسة أشخاص هم السادة : طاهر يحيى ، وأحمد حسن البكر ، وعبدالعزیز العقيلي ، وناجي طالب ، وعبدالرحمن عارف ، شقيق الرئيس عبدالسلام عارف ، فتتولى هذه اللجنة بحث شكل رئاسة الدولة ، أي عدد اعضاء مجلس الرئاسة ، وكان مجرد ذكر اسم أحد هؤلاء الخمسة يستفز أكثرية الضباط ، ولهذا السبب صرف النظر عن فكرة تكوين مجلس وطني من عشرين ضابطاً ، وبالتالي صرف النظر عن اللجنة الخماسية التي اريد انبثاقها من المجلس المذكور لجعل قيادة الدولة جماعية وليست فردية كما بقيت خلال السنوات الثمان المنصرمة .

قلنا ان كلاً من ، الاستاذ البزاز ، واللواء العقيلي ، كان يفكر في ضرورة ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة الشاغرة ، وكان تفكيرهما يستند الى صلب الدستور الموقت ، ووجوب التقيد بأحكامه ، وكان البزاز يعتمد على اعضاء وزارته في كسب الاصوات اللازمة للتصويت ، وهي ستة عشر صوتاً يضاف اليها اصوات اربعة أو خمسة من

اعضاء مجلس الدفاع الوطني ، وعندئذ يوفّر لنفسه الثلثين المطلوبين^(٢) بينما كان العقيلي يعتمد على العسكريين ونفوذهم في هذا الأمر . ولما شعر الضباط انهم سينقسمون على أنفسهم ، فيما اذا بقي كل من البزاز والعقيلي مصرأً على ترشيح نفسه ، وان هذا الانقسام قد يؤدي الى فوز شخص مدني هو البزاز نفسه ، فقد اتفقوا فيما بينهم على أن يرشحوا شخصاً عسكرياً ثالثاً فكان رئيس اركان الجيش اللواء عبدالرحمن عارف ، شقيق رئيس الجمهورية الراحل عبدالسلام عارف مرشحهم ، وقرروا انه : في حالة إصرار كل من البزاز والعقيلي ، أو كليهما ، على التشبث برئاسة الجمهورية ، المبادرة الى اختيار عبدالرحمن عارف فوراً لهذه الرئاسة ، على الرغم من وجود من هو أعلى رتبة منه في الجيش ، وأكثر علماً وثقافة وإدراكاً ، وبدا واضحاً انه اذا لم يحصل عبدالرحمن عارف على الاكثرية المطلوبة لاختياره رئيساً للجمهورية ، فسوف يكون الحل من خارج نطاق الدستور الموقت ، ليتخذ شكل عملية انقلابية تؤدي الى إقصاء البزاز والعقيلي معاً . وقد أحضر أمر موقع بغداد ، الزعيم سعيد صليبي ، « بالاتفاق مع ضباط آخرين » سيارتين عسكريتين لنقل كل من البزاز والعقيلي ، وابعادهما الى جهة ما ، ومن ثم اذاعة بيان بتنصيب عبدالرحمن عارف رئيساً للجمهورية ، كما شوهدت بعض الدبابات والآليات المصفحة في بعض المناطق الحساسة من العاصمة لاعلان رغبة الجيش . والمعروف بين الضباط ان البزاز نبّه الى ضرورة العدول عن ترشيح نفسه الى مقام السدة الاولى ، فادعى انه انما يرشح نفسه بقصد التمهيد لمجيء عبدالرحمن الى هذه السدة ، مع العلم بأنه « البزاز » كان قد أوفد وزير الصحة في وزارته ، الدكتور عبداللطيف البدري ، الى الزعيم سعيد صليبي ، ليقنعه أن يكون الى جانب البزاز لحل المشكل ، ولكن البدري اتخذ موقف المحنول لسعيد صليبي من البزاز ، ومن إصراره على ترشيح نفسه ، فكان يلعب على الحبلين . ولما استدعى « البزاز » سعيد صليبي ليطلع على سلامة موقفه من الازمة ، وأن لديه الاصوات القانونية الكافية التي تؤهله للرئاسة ، تظاهر هذا

٢ - عند خلو منصب رئيس الجمهورية ، لأي سبب كان ، تعقد جلسة مشتركة من مجلس الوزراء ، ومجلس الدفاع الوطني ، برئاسة رئيس الوزراء لانتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية من ثلثي المجموع الكلي للأعضاء خلال مدة لا تتجاوز اسبوعاً واحداً من تاريخ خلو المنصب وذلك من تتوفر فيهم الشروط المذكورة في المادة ٤١ من هذا الدستور .
- المادة التاسعة من تعديل المادة ٥٥ من الدستور الموقت .

بمطاوعته للبزاز ، وانه يتحرك كعسكري لا دخل له في الامور السياسية ، وانه يترك له حرية التصرف . وعلى هذا بقي البزاز تحت وهم ان الضباط تحت أمره . هذا من جهة . ومن جهة اخرى فان وزير الدولة في وزارة الاستاذ البزاز ، السيد مصلح النقشبندي ، كان حريصاً على تحذير الضباط من مطامح البزاز في رئاسة الدولة ، وكان يقول بكل جرأة بأنه لن يصوت للاستاذ البزاز بصورة مطلقة ، وانه سيكون الى جانب الضباط . كما ان هذا الوزير « النقشبندي » كان أخبر الضباط بأنه علم بأن زميله وزير الشؤون الاجتماعية ، السيد فارس ناصر الحسن ، لا يرغب في التصويت للبزاز ، وانه سيصوت مع الضباط حتماً ، وهذا ما حدث بعدئذ فعلاً . وعند عقد الاجتماع للتصويت ، طالب بعض كبار الضباط من أبناء الموصل ، ومنهم العميد يونس عطار باشي ، استراحة بضع دقائق مما راب البزاز^(٢) ولكنهم اصرروا على الطلب فلما اجيبوا اليه ، حاولوا اقناع اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي لسحب ترشيحه لتكون جبهة الضباط واحدة . وكان اللواء سعيد قطان ، والعميد يونس عطار باشي ، والعميد محمد نوري يصرون على اللواء العقيلي من قبل على وجوب التمسك بترشيح نفسه لسدة الرئاسة ، كما كان الى جانبه ثلاثة من الوزراء وهم السادة : أحمد عدنان حافظ وزير المواصلات ، وفارس ناصر الحسن وزير الشؤون الاجتماعية ، ومصلح النقشبندي وزير الدولة ، ولكن « العقيلي » أصر على المضي في ترشيح نفسه ، وكان في امكانه - كما قال لنا - أن يفوز بالرئاسة بانقلاب عسكري يقوم به ، إذ كان ذلك ميسوراً له بكل تأكيد ، لكنه أراد الوصول اليها بطرق مشروعة ، فكانت النتيجة - كما اعلنت - صوت واحد للعقيلي ، وسبعة اصوات لعبدالرحمن عارف ، واربعة عشر صوتاً لعبدالرحمن البزاز ، وهي صوت البزاز نفسه وأصوات وزرائه الثلاثة عشر الذين بقوا الى جانبه . وعندئذ أعلن السيد عبد الرحمن البزاز سحب ترشيح نفسه^(٣) وحاول اعتبار التصويت لعبدالرحمن عارف نتيجة لذلك اجماعياً ،

٣ - أكد لنا أحد الوزراء الذين حضروا المناقشة : ان العميد يونس عطار باشي اقترح إعادة تشكيل مجلس السيادة الذي شكل في ابان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ورشح له كلاً من عبدالرحمن البزاز ، وعبدالعزيز العقيلي ، وعبدالرحمن عارف ، فرد عليه الاستاذ البزاز بان هذا الاقتراح يخالف الدستور المؤقت ، فقال عطار باشي « وايش هو الدستور ألا يجوز لنا أن نعدله ؟ » فاجابه البزاز : ان تعديل الدستور يتطلب وجود رئيس للجمهورية .

٤ - وأكد لنا وزير آخر : ان البزاز أخبر زملاءه بأنه اتفق وعبدالرحمن عارف على ان من ينال ثلثي الاصوات يصبح رئيساً للجمهورية .

وكتب محضر في الموضوع ، ولكن « العقيلي » رفض توقيع المحضر . وهكذا اعلن اختيار عبدالرحمن عارف رئيساً للجمهورية بالاجماع ، ثم صحح البزاز ذلك في مؤتمر صحفي عقد في يوم ٢٣ نيسان ١٩٦٦ بقوله « بالاجماع أو ما يشبه الاجماع » ، وكان الاستاذ البزاز حاول أن يبعد مرشح الجيش « عبدالرحمن عارف » عن جلسة الاختيار ، عسى أن يؤثر على الضباط الآخرين ، ولكن قواد الفرق اصرروا على وجوب حضوره فكان لهم ما أرادوا .

كان اللواء عبدالرحمن عارف خلال فترة الصراع على رئاسة الجمهورية أهدأ المرشحين ، وليس ثمة ما يدل مطلقاً على انه كان يجهل ان الحاح كل من « البزاز » و « العقيلي » على ترشيح نفسه للرئاسة المذكورة ، سيؤدي الى ان يكون هو المرشح المقبول من قبل الضباط المشتركين في التصويت ، أو انه يجهل كذلك موقف الضباط وقراراتهم النهائي بترشيحه ، والتصويت له ، وبأن نتيجة ذلك ستكون إرغام كل من « البزاز » و « العقيلي » على التراجع . ولكنه على الرغم من ذلك كله فقد جرى البزاز وترك له أن يتوهم بأنه « أي البزاز » انما يقوم بهذه المناورة لصالح عبدالرحمن عارف . والمعروف عن عبدالرحمن عارف انه يميل الى التظاهر بمنتهى السذاجة والبساطة ، وهو ليس بهذه الدرجة منهما ، وهو الى ذلك قليل الكلام ، كثير التفكير ، يدبر وإن لم يكن بارعاً في التدبير إلا انه يمنح نفسه بعض الفرص لمعالجة ما يعنيه ، ويحرص على اعطاء الانطباع بمساييرة من يحدثه ، بينما هو يحاول أن يحتفظ بالوضع الذي يلائمه^(٥) .

ان انتخاب الاستاذ عبدالرحمن البزاز رئيساً للجمهورية ، وما عرف عنه من ميل في تقليل شأن الجيش وضباطه لجعله منصرفاً الى واجباته الاساسية في حفظ الثغور ، والدفاع عن كيان الوطن بما أوتي به من كفاءة ، وروح التضحية ، ان ذلك يعني تسليط شخص مدني على الحكم لا يتمتع بثقة رجال الجيش ، ولا بتأييدهم . واما

٥ - كان صاحب هذا المقال قد سافر الى لندن للتداوي في أول تموز ١٩٦٨ ، وكان أمر موقع بغداد الزعيم سعيد صليبي قد سافر الى العاصمة البريطانية للغرض نفسه . وقد سال كاتب المقال الزعيم صليبي عما يعرفه عن هذا الموضوع فاجابه : بأن وعد عبدالرحمن عارف لآخوانه الضباط ، المتعاطين تربية الخيل ، بالسماح لسباق الخيل أن يبعث من مرقدته ، كان أهم عامل لنجاحه . وصيروته رئيساً للجمهورية ، وكان هذا السباق قد اوقف في ابان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ثم اعيد تشغيله .

انتخاب اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي رئيساً للجمهورية ، فيعني تسليط رجل في غاية الصرامة والعناد عند تصريفه الأمور . فالمعروف عن الرجل انه كان حريصاً على تنفيذ ما يعتقد صالحاً لوطنه ، هذا فضلاً عن اتجاهاته السياسية المعاكسة لخط الثورة بعد أن ظهرت اخطاء بعض هذه الاتجاهات في مختلف الميادين ، حتى انه بعد الانتهاء من قضية الرئاسة ففتح - بناءً على رغبة عبدالرحمن عارف والحاحه - بالاسهام في الوزارة الجديدة التي عهد الى الاستاذ عبدالرحمن البزاز أمر تأليفها ، فاقترح - العقيلي - اسهام بعض الاشخاص الآخرين معه أمثال : الدكتور عبدالرحمن الجليلي ، واللواء حسين العمري ، واللواء رشيد مصلح ، والعميد الركن منير فهمي الجراح ، والدكتور عبدالفتاح الالوسي ، ولكن الاتفاق لم يتم على ذلك ، وعلى هذا كان مجيء « العقيلي » الى الحكم ، يعني ايجاد ثورة مضادة لا ترى استجابةً في أوساط الحكم المندفعة اكثريته في خط الثورة ، وفيما اتخذ من تدابير نحو الاشتراكية ، فضلاً عما كان يعتقد من وجوب حل المشكلة الكردية بالقتال دون المفاوضة السلمية .

وحيث ان فكرة باب الترشيح لم تقبل منذ البداية ، فقد اصبح المرشحون في الوضع الحاضر ثلاثة يومئذ وهم السادة : الاستاذ عبدالرحمن البزاز ، واللواء الركن عبدالعزيز العقيلي ، واللواء عبدالرحمن عارف ، علماً بأن اللواء ناجي طالب كان قد فاتح اللواء العقيلي قبيل الاجتماع النهائي للتصويت على رئاسة الجمهورية ، بفتح باب الترشيح ولو لمدة ٢٤ ساعة مع ابقاء حرية الاختيار للهيئة المعنية بموجب الدستور الموقت من وزراء وضباط للتصويت على انتخاب رئيس للجمهورية فلم يؤخذ برأيه .



كان المشير عبدالحكيم عامر ، النائب الاول لرئيس الجمهورية العربية المتحدة ، قد رأس وفد بلاده المؤلف من ثلاثين عضواً الى مناسبة تشييع جنازة عبدالسلام عارف الى مثواه الاخير ، وقد سلم الى رئيس الوزراء في يوم وصوله الى بغداد رسالة شخصية من الرئيس جمال عبدالناصر تشدد على الوحدة وضرورة السير في السياسة التي كان قد تم الاتفاق عليها بين العراق والجمهورية العربية المتحدة في عهد الرئيس الراحل ، وكان من بين اعضاء هذا الوفد ساسة بارزون كعبدالحميد السراج ، وقد لعب هذا الوفد دوراً بارزاً لاسناد رئاسة الجمهورية العراقية الشاغرة

الى رئيس اركان الجيش العراقي اللواء عبدالرحمن عارف فانه - أي الوفد - اعلن في أول يوم وصوله الى بغداد عن رغبة الجمهورية العربية المتحدة في أن تكون رئاسة الجمهورية العراقية للدكتور عبدالرحمن البزاز ، لكونه أحد رجال القانون البارزين ، ورئيس وزراء لامع ، لكنه لما سمع من ضباط حرس القصر الجمهوري ان الرئيس الجديد يجب أن يكون عسكرياً لا مدنياً ، تراجع في اليوم الثاني لوصوله وقال : طيب فليكن الرئيس المقبل عسكرياً ونحن نؤيد انتخاب اللواء عبدالرحمن خلفاً لآخيه ، وكان رئيس الوفد المصري هذا قد اجتمع بعبدالرحمن عارف بعد عودته من موسكو ، كما اجتمع بغيره من الزعماء العسكريين وفهم اتجاههم وتعرف على ميولهم ورغباتهم . وقد أكد لنا الاستاذ البزاز شخصياً : انه لما سمع هذه القالة من المشير عبدالحكيم عامر أجابه : انه يقدر الوضع العام ، ويقدر ضرورة جعل رئيس الجمهورية عسكرياً ، وانه سيسند الاتجاه العسكري على كل حال . ويضيف الاستاذ قوله لنا ، ان عبدالرحمن عارف دنا منه ، وقال له بالحرف الواحد « أخوي ! أنا لا أعرف الناس . أنا اريد اخلصك من الضباط . أنا مستعد لتوقيع كافة المراسيم التي ستتقدم بها الي في هذا الشأن دون اعتراض أو مماطلة » . ويؤكد الاستاذ البزاز انه قال للمشير عبدالحكيم عامر في ساعة توديعه في المطار هامساً في اذنه : انه سيعضد ترشيح عبدالرحمن عارف للرئاسة بكل ما لديه من قوة ، وانه الآن يمهّد لها الطرق الشرعية ، فأجابه المشير عامر « ان الجمهورية العربية المتحدة ترحو وحدة الصف وعدم التفرقة » .

أما اللواء العقيلي فقد أكد لنا بأنه - أثناء وجوده وزيراً للدفاع في وزارة عبدالرحمن البزاز أيام رئاسة عبدالسلام عارف - كان متضايقاً من بقاء اللواء عبدالرحمن عارف رئيساً لاركان الجيش العراقي ، وهو ليس بالركن ، ولا بالضابط المثالي ، مع وجود من هو ارفع رتبة في الجيش وأكثر كفاءة ، ولذا اقترح احواله على التقاعد . ولما فاتح رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف بهذا الاقتراح اظهر هذا استعداداه لتنفيذ الاقتراح إلا انه طلب امهاله بعض الوقت ، وتمهيداً لذلك فقد نقل مركز رئاسة اركان الجيش الى كركوك ثم اوفد اللواء عبدالرحمن عارف الى الاتحاد السوفياتي في زيارة عسكرية تمهيداً لآحواله على التقاعد ، فلما مات أخوه وهو في الخارج ، قطع زيارته وعاد الى العراق بسرعة

ليصبح رئيساً للجمهورية ﴿ وتلك الايام نداولها بين الناس ﴾^(١) صدق الله العظيم .

* * *

ومما يذكر بهذه المناسبة ان اللواء الركن ابراهيم فيصل الانصاري طلب الى اللواء عبدالرحمن عارف أن تؤلف الوزارة الجديدة في عهده من كافة القوى الوطنية ، ويعدل قانون الدفاع الوطني . وقد الزم الرئيس عبدالرحمن عارف نفسه بذلك واقسم عليه ، واجل اداء القسم القانونية أمام مجلس الوزراء الى اليوم الثاني لانتخابه .

الفهرست

٧	الايام الاخيرة من حياة الحسيني
١٠	نظام الحكم الملكي في العراق كيف تكوّن وكيف انهار ؟
٤٢	القانون الاساسي العراقي
٥١	ولاية الموصل : فشل محاولة فصلها عن العراق
٦٩	الدولة اليهودية كيف تأسست و متى تنهار ؟
٨٢	القضية الفلسطينية وحوادث الشهرين نيسان و ايار ١٩٤١ م
٩٤	لورنس وأهدافه المربية
١٠١	موقف العراق التاريخي من الخلاف بين النجديين والهاشميين
١٢٢	الجيش والسياسة ١٩٢٠ - ١٩٤٥
١٤٠	حركة عارف عبدالرزاق في ١٥ ايلول ١٩٦٥
١٥٢	رئاسة الجمهورية : كيف شغرت وكيف ملئت ؟